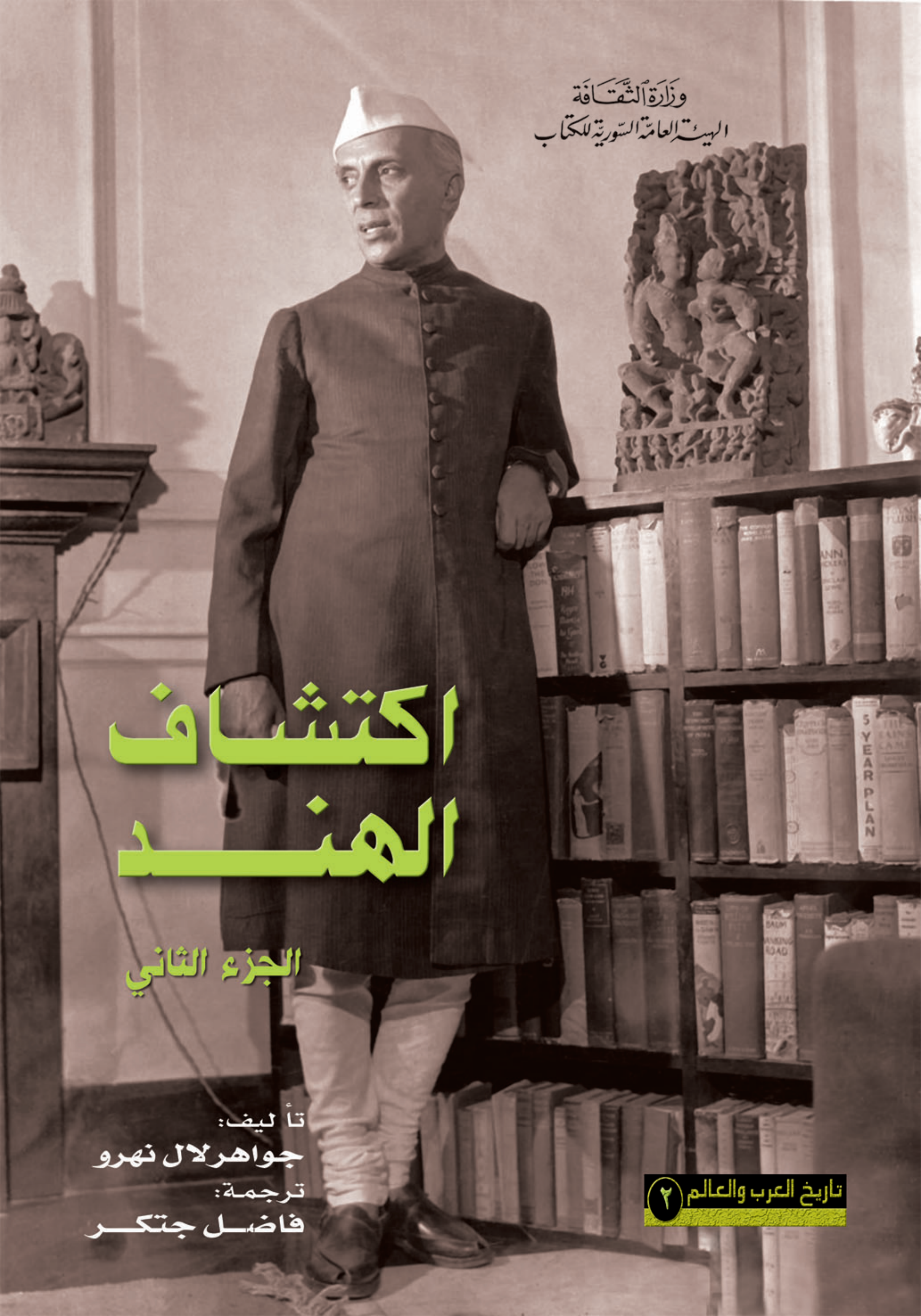


وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

اكتشاف الهند

الجزء الثاني

تأليف:
جواهرلال نهرو
ترجمة:
فاضل جتكر

تاريخ العرب والعالم ٢

اكتشاف الهند

الجزء الثاني

صدرت الطبعة الأولى

عـام ١٩٨٩

منشورات وزارة الثقافة

الطبعة الثانية (مدققة)

تصميم الغلاف

عبد العزيز محمد

اكتشاف الهند

الجزء الثاني

تأليــف: جواهرلال نهرو
ترجمة: فاضل جتكر

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١١م

العنوان الأصلي للكتاب:

JAWAHARLAL

NEHRU

The Discovery of India

اكتشاف الهند / تأليف جواهرلال نهرو؛ ترجمة فاضل جتكر . - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١١م . - ج٢ (٤١٦ ص)؛ ٢٤ سم . -

(تاريخ العرب والعالم؛ ٢)

١ - ٤٥٩ ن هـ ر إ ٢ - : نهرو، جواهرلال ن

٣ - العنوان ٤ - نهرو ٥ - جتكر ٦ - السلسلة

مكتبة الأسد

تاريخ العرب والعالم

«٢»

الفصل السابع

الحقبة الأخيرة «١»

تعزيز الحكم البريطاني وصعود الحركة الوطنية- القومية

الإيديولوجية الإمبراطورية - الكاست الجديد

كتب إنكليزي مطلع اطلاعاً جيداً على تاريخ الهند يقول: « كتابتنا لتاريخ الهند ربما كانت أكثر إثارة للاشمئزاز من أي شيء آخر فعلناه ». من الصعب تحديد ما كان الأكثر إثارة للمقت والاشمئزاز في سجل الحكم البريطاني في الهند؛ فالقائمة طويلة ومتنوعة. ولكنه صحيح أنّ الرواية البريطانية لتاريخ الهند، وبصورة أخص لتاريخ ما يعرف بالفترة البريطانية تدعو إلى الامتعاض والاستياء المرير. يُكتب التاريخ دوماً تقريباً من قبل المنتصرين والفاتحين ويقدم وجهة نظرهم، أو تحتل رواية المنتصرين مكان الصدارة وتبرز على السطح على أي حال. من المحتمل جداً أن كل السجلات القديمة التي بحوزتنا عن الآريين في الهند وعن ملاحمهم وتراثهم، تمجد الآريين ولا تنصف سكان البلاد الذين أخضعوهم. ما من فرد يستطيع أن يتحرر كلياً من نظرته القومية ومحدودياته الثقافية، وحين يكون صراع بين الأقوام والبلاد يُعَدُّ حتى السعي إلى الحياد نوعاً من الخيانة من جانب الفرد لشعبه. والحربُ التي هي مثال متطرف عن مثل هذا الصراع، تؤدي إلى التخلي المتعمد عن كل إنصاف وحياد في كل ما يتعلق بالأمة المعادية؛ فالعقل

يتبلد ويغدو مغلقاً على سائر المنافذ والمشارف سوى منفذ وحيد. والحاجة الملحة الطاغية في اللحظة مدعوة لتبرير أفعال المرء وإدانة وشجب أفعال العدو. أما الحقيقة فتختفي في مكان ما في العمق عند قاع أعمق الآبار في حين يصعد الكذب عارياً بلا خجل، إلى أعلى عليين ليصبح سيد الموقف تقريباً.

حتى عندما لا تكون الحرب الفعلية قائمة، هناك دائماً حرب محتملة وصراعات بين بلدان متنافسة ومصالح متضاربة. وفي بلاد تسيطر عليها قوة أجنبية يكون ذلك الصراع عضوياً متأصلاً فيؤثر على أفكار الناس وأفعالهم ويحرفها، فعقلية الحرب لا تغيب قط غياباً كاملاً. قديماً حين كانت الحرب وعواقبها الوحشية والغزو والاستعباد، مقبولة بوصفها من طبائع الأشياء والأحداث، لم تكن هناك حاجة خاصة تدعو إلى تغطيتها وتسويغها إلى أي وجهة نظر أخرى. ومع ظهور المعايير الأعلى برزت الحاجة إلى التسويغ وهذا يقود إلى تحريف الوقائع تحريفاً متعمداً أحياناً وغير واع غالباً. وهكذا يبادر النفاق إلى تقديم آيات الثناء للفضيلة، وتتحالف أية تقوى زائفة تثير الغثيان مع الأفعال الشريرة.

في أي بلد، وخصوصاً في بلد كبير مثل الهند بتاريخها المعقد وثقافتها المختلطة، يمكن دوماً أن نعثر على وقائع لتبرير أطروحة أو فرضية معينة، ثم تصبح هذه الفرضية نفسها الأساس المقبول للمزيد من الحجج. يقال إن أمريكا هي أرض المتناقضات على الرغم من نمطيتها وانسجامها. وماذا نقول إذن عن الهند وامتلائها بالتناقضات والمفارقات؟! سوف نجد هناك، كما في أي مكان آخر، ما نبحث عنه، وعلى هذا الأساس المسلَّم به سلفاً نستطيع أن نقيم بنياناً للفكر والرأي. ومع ذلك فإن ذلك البنيان سيكون مستنداً إلى أسس غير صحيحة وسيقدم صورة كاذبة عن الواقع.

إن التاريخ الهندي الحديث، أي الفترة البريطانية، وثيق الصلة بأحداث اليوم مما يجعل عواطف الوقت الراهن وأهواءه تؤثر بقوة على تفسيرنا له. يمكن لكل من الإنجليز والهنود أن يقعوا في الخطأ وإن كانت أخطاؤهم في

اتجاهين متناقضين. إن القسم الأكبر من السجلات والوثائق والأوراق التي يخرج منها التاريخ ويكتب بالاستناد إليها، يأتي من المصادر البريطانية ويمثل بالضرورة وجهة النظر البريطانية. فظروف الهزيمة والانهيار بالذات منعت الجانب الهندي من أن تسجل القصة بالشكل المناسب كما أن العديد من السجلات التي كانت موجودة تعرضت للتدمير والخراب أثناء الانتفاضة الكبرى عام ١٨٥٧. أما الأوراق الباقية فقد خبئت في الأرشيفات العائلية ولم يتسنَّ لها من ينشرها خشية العواقب. ظلّت هذه الأوراق والوثائق مبعثرة، غير معروفة حتى أن الكثير منها بلي وتلاشى وهو ما يزال في مرحلة المخطوطات من جراء حملات النمل الأبيض وغيره من الحشرات المتوفرة بكثرة في البلاد. وفي مرحلة لاحقة عندما تم اكتشاف بعض هذه الأوراق، فإنها ألقت ضوءاً جديداً على العديد من الأحداث التاريخية. حتى التاريخ الهندي المكتوب من قبل البريطانيين اضطر لأن يتعرض لشيء من التعديل حتى تمكن المفهوم الهندي المختلف كثيراً على الأغلب عن المفهوم البريطاني، من أن يأخذ شكله. وخلف هذا المفهوم كمنت أيضاً كتلة هائلة من التقاليد والذكريات لا عن الماضي البعيد بل عن فترة كان فيها أجدادنا وآباء أجدادنا شهود عيان وضحايا أحداثها على الأغلب. قد لا تكون تلك التقاليد والقصص ذات قيمة كبيرة كتاريخ، ولكنها هامة جداً لأنها تمكننا من فهم خلفية العقل الهندي اليوم. فالوغد بالمفهوم البريطاني في الهند غالباً ما يكون بطلاً في نظر الهنود، وأولئك الذين كان البريطانيون تواقين لتكريمهم ومكافأتهم هم غالباً خونة وعملاء في نظر الأكثرية الساحقة من الشعب الهندي. بل إنّ تلك الوصمة تظل عالقة بمن خلّفوهم من أبناء وأحفاد.

كتب تاريخ الثورة الأمريكية من قبل كل من الإنجليز والأمريكيين بصورتين مختلفتين، وحتى هذا اليوم حيث هدأت العواطف وسادت الصداقة بين الشعبين مازالت كل من الروايتين تثير امتعاض الطرف المقابل. وفي أيامنا الراهنة رأى عدد كبير من مشاهير رجال الدولة البريطانيين لينين غولاً وقاطع طرق، في حين رآه الملايين مخلصاً ومنقذاً وأعظم رجل في عصره. ستعطينا

هذه المقارنات فكرة ولو بسيطة وباهتة عن الامتعاض والاستياء اللذين يشعر بهما الهنود حين يجبرون في مدراسهم وكلياتهم على دراسة التواريخ المزعومة التي تحط من قدر ماضي الهند بجميع الوسائل وتشوه سمعة أولئك الذين يجلون ذكراهم، في حين تكرم وتبجل إنجازات الحكم البريطاني في الهند.

كتب غوبال كريشنان غوخاله مرة بطريقته الساخرة اللطيفة عن الحكمة السماوية الملغزة التي قضت بتسخير البريطانيين للهند. فسواء أكان الأمر نتيجة لهذه الحكمة الملغزة أم لعملية نوع من قدر تاريخي أم للمصادفة المحضة، فإن مجيء البريطانيين إلى الهند جمع بين قومين مختلفين أشد الاختلاف، أو كان من الواجب أن يجمعهما على أي حال، ولكنهما، في واقع الأمر، نادراً ما اقتربا من بعضهما كما أن صلاتهما كانت غير مباشرة . فالأدب والفكر السياسي الإنجليزيان لم يؤثرا إلاّ على شريحة صغيره ممن تعلموا اللغة الإنجليزية. ولكن هذا الفكر السياسي، رغم كونه ديناميكياً في إطاره لم يجد واقعاً يتلاءم معه في الهند آنذاك. والبريطانيون الذين جاؤوا إلى الهند لم يكونوا من الثوريين السياسيين والاجتماعيين. بل كانوا محافظين يمثلون أكثر الطبقات الاجتماعية في إنجلترا رجعيّةً، وكانت إنجلترا من بعض النواحي إحدى أكثر الدول الأوروبية رجعية.

كان تأثير الثقافة الغربية على الهند تأثير مجتمع ديناميكي متحرك، تأثير وعي «عصري» على مجتمع ساكن وراكد غارق في العادات والأفكار القروسطية، مهما كانت متطورة ومختلفة ومتقدمة بمعاييرها الخاصة، مجتمع لم يستطع أن يتقدم بسبب أشكال عجزه المتأصل. ومع ذلك، فإن ما يثير أشد الاستغراب هو أن حَمَلَةَ العملية التاريخية هذه لم يكونوا فارغي الذهن تماماً بشأن مهمتهم في الهند وحسب، بل كانوا، كطبقة، لا يمثلون مثل هذه العملية في الواقع. ففي إنجلترا قامت طبقتهم بمحاربة هذه العملية التاريخية ولكن القوى المعارضة لهم كانت أقوى من أن يستطيعوا كبحها. أما في الهند فوجدوا الساحة خالية ونجحوا في فرض الكوابح على نفس ذلك التغيير

والتقدم اللذين كانوا، في الإطار الأوسع، يمثلونهما. فقد شجعوا وعززوا مواقع الجماعات الرجعية اجتماعياً في الهند، ووقفوا في وجه كل أولئك الذين كانوا يعملون لصالح التغيير السياسي والاجتماعي. وحين حدث التغيير إنما جاء ذلك رغماً عنهم أو كنتيجة عارضة وغير متوقعه لنشاطاتهم. فاستحداث الآلة البخارية والسكك الحديدية كان خطوة كبرى باتجاه تغيير البنية القروسطية غير أن المقصود منه كان تعزيز حكمهم وتسهيل عمليات استغلال المناطق الداخلية لصالحهم. وهذا التناقض بين السياسة المعتمدة للسلطات البريطانية في الهند وبعض عواقبها غير المقصودة يؤدي إلى قدر معين من الغموض مع حجب تلك السياسة بالذات. فالتغيير جاء إلى الهند بسبب هذا التأثير للغرب، ولكنه أتى تقريباً رغم أنف البريطانيين في الهند. لقد نجحوا في إبطاء وتيرة ذلك التغيير إلى حد أن عملية الانتقال حتى يومنا الراهن مازالت بعيدة عن أن تكون مستكملة.

إن الأمراء الإقطاعيين وأمثالهم الذين جاؤوا من إنجلترا ليحكموا الهند كانوا يحملون نظرة الإقطاعي إلى العالم. وبالنسبة إليهم كانت الهند مزرعة كبيرة تملكها شركة الهند الشرقية وكان الإقطاعي الممثل الطبيعي والأمثل لمزرعتها ومستأجريها. وقد استمرت تلك النظرة حتى بعد أن قامت شركة الهند الشرقية بتسليم مزرعتها الهندية إلى التاج البريطاني مقابل تعويض كبير جداً على حساب الهند. (وهكذا بدأ الدين العام **للهند**. **ثمن** شراء الهند دفعه الهنود). وعندئذ أصبحت الحكومة البريطانية هي الإقطاعيين (أو وكلاء الإقطاعيين). لكل الأغراض العملية كانوا يعتبرون أنفسهم «الهند» تماماً كما يمكن اعتبار دوق ديفونشاير «ديفونشاير» من قبل زملائه. أمّا ملايين الناس الذين كانوا يعيشون ويعملون في الهند فكانوا مجرد نوع من مستأجري الإقطاعي الذين يتوجب عليهم أن يسددوا الريوع والحصص وأن يحافظوا على أماكنهم المحددة في النظام الإقطاعي الطبيعي. وأي تحدٍّ لذلك النظام كان يعدّ في نظرهم اعتداءً على الركيزة الأخلاقية للكون ورفضاً لمشيئة السماء.

هذا المفهوم الشبيه بالميتافيزيقي عن الحكم البريطاني في الهند لم يتغير جذرياً على الرغم من أن التعبير عنه يتم الآن بصورة مختلفة. إن طريقة المبالغة القديمة أخلت مكانها لأساليب أكثر حذقاً ومراوغة. كان من المعترف به أن على الإقطاعي أن يكون رؤوفاً بفلاحيه ويسعى إلى تأمين مصالحهم. بل وكان من المتفق عليه أن بعض الفلاحين الأكثر ولاء وإخلاصاً لابد من رفعهم ليتولوا بعض الوظائف الرسمية كي يساهموا بطريقة تابعة في الإدارة. أما تحدي النظام الإقطاعي فلم يكن مسموحاً به قط. فعلى المزرعة أن تظل تعمل كما في السابق حتى في حال تغيير الأيدي وعندما كانت ضغوط الأحداث تفرض مثل هذا التغير كان يتم ضمان استمرار جميع الموظفين المخلصين، وتأمين جميع الأصدقاء القدامى والجدد أتباع الإقطاعي وزلمه، مع استمرار المتقاعدين القدامى على معاشاتهم مع بقاء الإقطاعي نفسه في مكانه ليتولى الآن مهمة الأب الرؤوف والمستشار الحكيم بالنسبة إلى المزرعة حتى يتم إحباط جميع المحاولات الرامية إلى إحداث التغييرات العميقة.

هذا النزوع إلى اعتبار الهند متماهية مع مصالحهم كان هو الأقوى لدى الهيئات الإدارية الأعلى التي كانت بريطانية ككل. وفي السنوات اللاحقة تطورت مثل هذه الهيئات لتتحول إلى تلك المؤسسة المغلقة والمحكمة المعروفة باسم الخدمة المدنية الهندية (الإدارة المدنية) «أشد النقابات تماسكاً في العالم» كما دعاها أحد الكتاب الإنجليز. كانوا يسيِّرون الهند، كانوا هم أنفسهم الهند، وكل ما يسيء إلى مصالحهم يجب بالضرورة أن يكون ضاراً بالنسبة إلى الهند. ومن الخدمة المدنية الهندية ومن نوعية التاريخ والتسجيل للأحداث الجارية التي طرحت أمامهم، انتشر هذا المفهوم على درجات مختلفة بين مختلف شرائح الشعب البريطاني. كانت الطبقة الحاكمة بالطبع تتبناه كما هو، غير أن تأثيره كان واصلاً حتى إلى العامل أو المزارع ولو بدرجه مخففة، فكانا يشعران رغم وضعهما التابع في عقر ديارهما، بنشوة الامتلاك والإمبراطورية. وهذان العامل والفلاح بالذات كانا ينتميان بالضرورة إلى الطبقة الحاكمة هنا عندما يأتيان إلى الهند. فقد كانا جاهلين تماماً بتاريخ الهند

وحضارتها ومتبنيين لإيديولوجية البريطانيين السائدة في الهند وحولها لغياب أي معايير أخرى صالحه للتطبيق والمحاكمة. وفي أفضل الحالات كانا يمتلئان بشعور غامض من الرحمة وحب عمل الخير ولكن ذلك كان مشروطاً وبشكل صارم بحدود ذلك الإطار. ولمدة استمرت مئة عام ظلّت هذه الإيديولوجية مسيطرة على سائر فئات الشعب البريطاني وأصبحت أشبه بالتراث القومي، فكرة ثابتة غير قابلة للتغيير تحكم نظرتهم إلى الهند وتؤثر عضوياً حتى على نظرتهم الداخلية. وفي أيامنا الحالية كانت تلك الجماعة الغريبة، التي لا تملك أي معايير أو مبادئ ثابتة ولا أي معرفة ذات شأن عن العالم الخارجي من قادة حزب العمال البريطاني، عادةً من أقوى وأشد مؤيدي النظام القائم في الهند. وهؤلاء القادة يمتلئون أحياناً بشعور غامض من عدم الارتياح لدى مواجهة التناقض الظاهري بين سياستهم الداخلية والاستعمارية، بين وظائفهم وممارستهم، غير أنهم، معتبرين أنفسهم أناساً عمليين ذوي حس سليم، يبادرون إلى كبت كل هذه التحركات من جانب الضمير كبتاً صارماً. فعلى الناس العمليين أن يستندوا بالضرورة إلى الممارسة المقرة والمعروفة، إلى الأوضاع القائمة، لا أن يقفزوا في الظلام المجهول لمجرد إرضاء بعض المبادئ أو النظريات غير المجرَّبة.

على نواب الملك القادمين إلى الهند من إنجلترا مباشرة أن يتكيفوا مع بنية الخدمة المدنية الهندية ويعتمدوا عليها. وبما أنهم ينتمون إلى الطبقة المالكة والحاكمة في إنجلترا لا يجدون أي صعوبة في تبني النظرة السائدة لمؤسسة الخدمة المدنية الهندية، ويؤدي وضعهم الفريد من حيث تمتعهم بالسلطة المطلقة التي ليس لها مثيل في أي مكان آخر، إلى إحداث تغييرات حاذقة في طرق التعبير وأساليبه. إن السلطة تفسد والسلطة المطلقة تفسد فساداً مطلقاً. وما من إنسان في هذا العالم الواسع اليوم سبق له أن تمتع بمثل هذه السلطة المطلقة إزاء مثل هذا العدد الهائل من البشر كما يفعل نائب الملك البريطاني في الهند. فهو يتكلم بطريقة لا يستطيع إتباعها أي رئيس للوزراء في بريطانيا أو رئيس جمهورية الولايات المتحدة. إن الوحيد الذي يمكن أن

يقارن به هو هتلر. لا يقتصر الأمر على نائب الملك بل يشمل الأعضاء البريطانيين في المجلس والمحافظين، بل وحتى المراتب الدنيا التي تعمل في أمانات الدوائر والقضاء. إنهم يتكلمون من مواقع النبالة العالية التي يستحيل بلوغها مطمئنين ليس فقط إلى أن ما يقولونه ويفعلونه صحيح بل وواثقين من أن ذلك سيكون مقبولاً كشيء صحيح مهما كانت تصورات المخلوقات الأدنى، لأن القوة والمجد لهم هم.

يعيَّن بعض أعضاء مجلس نائب الملك من إنجلترا مباشرة ولا ينتمون إلى الخدمة المدنية الهندية. وهناك فرق ملحوظ في الأساليب والتصريحات بينهم وبين رجال الخدمة المدنية. صحيح أنهم يعملون بسهولة في ذلك الإطار لكنهم لا يستطيعون أن يجيدوا تماماً تلك الأجواء الفوقية والمتغطرسة التي تميز السلطة المضمونة. وعجز الأعضاء الهنود في المجلس في هذا المجال أكبر وأكثر مرارة (إضافة جديدة) فهؤلاء ليسو إلا أصفاراً على الشمال مهما كانت أعدادهم ومؤهلاتهم. أما الهنود الذين يعملون في مؤسسة الخدمة المدنية فإنهم، مهما كانت المناصب التي يشغلونها في الهرم الرسمي، محرومون من إمكانية الدخول إلى الدائرة المسحورة. قلة منهم تحاول تقليد أساليب زملائهم بدون نجاح كبير. وهؤلاء غالباً ما يكونون متباهين مثيرين للسخرية.

أعتقد أن الجيل الجديد من الأعضاء البريطانيين في مؤسسة الخدمة المدنية في الهند يختلف بعض الشيء من حيث العقلية والمواصفات عن سلفه. فأبناء هذا الجيل لا يتكيفون بسهولة مع الإطار القديم ولكن كل السلطة والسياسة تظل متدفقة من الأعضاء الكبار وبالتالي لا يحدث القادمون الجدد تغييراً، ذا شأن. فهم إما أن يقبلوا بالنظام القائم أو يستقيلوا، وهذا ما حدث أحياناً، ليعودوا إلى بلادهم.

أتذكر من أيام الفتوة أن الصحف التي يملكها البريطانيون كانت ملأى بالأخبار والتصريحات الرسمية؛ بأخبار الخدمات والتنقلات والترفيعات؛ بأخبار المجتمع البريطاني ولعب البولو وسباق الخيل وحفلات الرقص وعروض الهواة المسرحية. نادراً ما كانت ترد كلمة واحدة عن الشعب

الهندي، عن حياته السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. فالقارئ لم يكن يخطر له أنّ مثل هذا الشعب موجود.

جرت العادة في بومباي على إقامة مباريات رباعية في لعبة الكريكت بين أربع مجموعات تتألف كلّ منها من أحد عشر لاعباً وتنتمي إلى أربع طوائف هي الهندوسية والإسلامية والبارسية والأوروبية. كانت مجموعة الأحد عشر الأوروبية تحمل اسم رئاسة بومباي، أما الفرق الثلاث الأخرى فكانت هندوسية وإسلامية وبارسية بحتة. وهكذا فإن بومباي كانت تتمثل أساساً عن طريق الأوروبيين؛ في حين كانت الفرق الأخرى، كما قد يخيل للمتفرج، فرقاً أجنبية تم الاعتراف بها لغرض إقامة المباراة. وهذه المباريات الرباعية ما زالت تجري على الرغم من وجود نقاشات كثيرة حولها مع المطالبة بعدم اختيار المجموعات على أسس دينية. أعتقد أنّ فريق «رئاسة بومباي» يحمل الآن اسم «الأوروبيين» .

تحمل. الأندية الإنجليزية في الهند عادة أسماء إقليمية مثل نادي البنغال، نادي الله آباد والخ......... وهي مغلقة للبريطانيين أو الأوروبيين. لا حاجة للاعتراض على التسمية الإقليمية ولا حتى على توجه جماعة من الأشخاص لإقامة نادٍ لهم ورفضها قبول انتساب الغرباء إلى ناديهم. غير أن هذه **التسمية مستمدة** من العادة البريطانية القديمة التي قضت باعتبار أنّ هؤلاء هم الهند **الحقيقية ذات الشأن**، البنغال الفعلية، أو الله آباد الصحيحة. أما الآخرون فليسوا إلا مجرد زوائد لا فائدة منهم إلا بطريقتهم الخاصة شريطة أن يعرفوا أماكنهم المحددة، وإلا يكونون مصدراً للإزعاج. إنّ الانغلاق في وجه غير الأوروبيين هو قضية عرقية أكثر بكثير من أن يكون وسيلة مسوغة لأناس ذوي مشرب حضاري واحد من أجل أن يلتقوا في أوقات الفراغ للّهو أو التفاعل الاجتماعي بعيداً عن تطفل العناصر الأخرى. وأنا من جانبي لا أعارض وجود الأندية الإنجليزية والأوروبية المغلقة، ولن يهتم بالانتماء إلى هذه الأندية إلا القليل جداً من الهنود، ولكن عندما يكون هذا الانغلاق الاجتماعي مستنداً إلى النظرة العنصرية وإلى حرص الطبقة الحاكمة

الدائم على إظهار تفوقها واستحالة الوصول إليها، فإن للأمر وجهاً آخر. هناك في بومباي نادٍ مشهور لم يكن يقبل وما زال حتى الآن لا يقبل، حسبما أعلم، بدخول أي هندي (إلا كخادم) حتى إلى غرفة الزوار حتى ولو كان أميرا حاكماً أو قائداً من قادة الصناعة.

إن التمييز العنصري هو تمييز بين الأوروبيين والآسيويين أكثر من كونه معارضة بين الإنجليز والهنود. فكل أوروبي في الهند سواء أكان ألمانياً أم بولونياً أم رومانياً هو من القوم الحاكم بصورة آلية. وعربات القطارات وغرف الراحة في المحطات والمقاعد في الحدائق العامة تحمل عبارة «للأوربيين فقط». إن مثل هذا السلوك سيىء بما فيه الكفاية في جنوب أفريقيا وغيرها من الأماكن. أما الاضطرار إلى أن يتحمله الإنسان في بلده بالذات فهو تذكير مهين ومشين بوضعه العبودي.

صحيح أن تغيراً تدريجياً حدث ومازال في هذه المظاهر الخارجية للتفوق العنصري والغطرسة الإمبريالية، ولكن العملية بطيئة كما تجري حوادث متكررة تؤكد على أنها سطحية. إنّ الضغط السياسي ونهوض الروح القومية المكافحة يفرضان التغيير ويؤديان إلى بذل محاولة مدروسة للتخفيف من النزعة العنصرية والعدوانية السابقتين، ولكن تلك الحركة السياسية بالذات تؤدي، عندما تصل مرحلة الأزمة ويجري السعي إلى سحقها، إلى انبعاث كل الغطرسة العنصرية والإمبريالية بأكثر أشكالها تطرفاً.

صحيح أنَّ الإنجليز شعب حساس، غير أنهم عندما ينتقلون إلى البلدان الأجنبية يعانون من نقص غريب في الوعي. وهذا النقص في الوعي في الهند، حيث العلاقة بين الحاكم والمحكوم معقدة والتفاهم المتبادل صعب، يكون واضحاً وضوحاً استثنائياً. وقد يبدو للمراقب أن تصرفهم متعمّد، فهم لا يرون إلا ما يريدون رؤيته ويتعامون عن أي شيء آخر. ولكن الوقائع لا تختفي لكونها مجهولة وعندما تفرض نفسها تثير شعوراً بعدم الارتياح والامتعاض إزاء الحدث غير المتوقع كما لو أن فخاً ما كان قد نُصب.

وفي بلاد الكاستات هذه قام البريطانيون، وبصورة أدق أرباب مؤسسة الخدمة المدنية الهندية، ببناء كاست آخر يتصف بالجمود والانغلاق. فحتى الأعضاء الهنود في الخدمة لا ينتمون فعلاً إلى ذلك الكاست، رغم أنهم يحملون شعاره ويتصرفون بما يتفق مع قواعده. وقد دأب ذلك الكاست على صياغة شيء ذي طبيعة دينية كما لو كان مذهباً عظيم الأهمية، وحول ذلك المذهب نمت ميثولوجيا مناسبة تساعد على الاحتفاظ به. إن اجتماع الإيمان بالمذهب والمصالح الثابتة يؤلف تركيباً بالغ القوة وأي تحد له يثير أعمق وأعنف آيات الاستياء.

نهب البنغال يساعد الثورة الصناعية في إنجلترا

حصلت شركة الهند الشرقية على إذن من الإمبراطور المغولي بإقامة مصنع في صورات في أوائل القرن السابع عشر. وبعد عدد من السنوات قامت الشركة بشراء قطعة من الأرض في الجنوب وأسست مدراس. وفي عام ١٦٦٢ قدم البرتغاليون جزيرة بومباي كمهر أو هبة إلى الملك تشارلز الثاني، ملك إنجلترا الذي أحالها بدوره إلى الشركة. وفي عام ١٦٩٠ جرى تأسيس مدينة **كالكوتا**. وهكذا كان الإنجليز، ومع انتهاء القرن السابع عشر، قد حصلوا على عدد من مواطئ القدم في الهند وأقاموا بعض رؤوس الجسور على السواحل الهندية. كان توسعهم إلى الداخل بطيئاً. أدت معركة بلاسي عام ١٧٥٧ إلى وضع مساحات واسعة تحت سيطرتهم للمرة الأولى، وخلال بضع سنوات صارت البنغال وبيهار وأوريسا والسواحل الشرقية خاضعة للبريطانيين. أما الخطوة الكبيرة التالية فقد تمت بعد حوالي أربعين سنة في مطلع القرن التاسع عشر. وهي الخطوة التي أوصلتهم إلى مشارف دلهي. وجرت عملية التقدم الكبرى الثالثة بعد الهزيمة الأخيرة للماراثا عام ١٨١٨، كما أن الخطوة الرابعة عام ١٨٤٩ بعد حروب السيخ ما لبثت أن أكملت الصورة.

وهكذا نرى أن البريطانيين موجودون في مدينة مدراس منذ ما يزيد على ثلاثمئة سنة، وقد حكموا البنغال وبيهار والخ.. مدة مئة وسبعة وثمانين عاماً، كما بسطوا هيمنتهم على الجنوب قبل مئة وخمس وأربعين سنة، رسخوا أقدامهم في المناطق الموحدة (حسب التسمية الحالية)، الهند الوسطى والغربية، منذ مئة وخمس وعشرين سنة، كما انتشروا في البنجاب منذ خمس وتسعين سنة. (هذا الكلام يكتب في حزيران ١٩٤٤). إذا تركنا مدينة مدراس بوصفها مساحة صغيرة جداً جانباً فإن هناك فرقاً يبلغ مئة سنة بين احتلال البريطانيين للبنغال واحتلالهم للبنجاب. وخلال هذه الفترة تغيرت السياسة البريطانية والأساليب الإدارية المتبعة بصورة متكررة. وهذه التغيرات كانت تمليها التطورات الجديدة في إنجلترا إضافة إلى الرغبة في تعزيز الحكم البريطاني في الهند. وقد اختلفت المعاملة التي عوملت بها كل مساحة جيدة تضم وفقاً لتلك التغيرات واعتماداً أيضاً على طبيعة الجماعة الحاكمة التي هزمت من قبل البريطانيين. ففي البنغال حيث كان النصر سهلاً جداً اعتُبر أصحاب الأطيان المسلمون طبقات حاكمة واتبعت سياسة ترمي إلى كسر شوكتهم. أما في البنجاب فقد تم انتزاع السلطة من السيخ ولم يكن هناك عداء أولي بين البريطانيين والمسلمين هناك. وفي معظم أجزاء الهند كان الماراثا هم الذين وقفوا في وجه البريطانيين.

من الوقائع الصارخة التي تلفت النظر أن تلك الأجزاء الهندية التي ظلت مدةً أطول تحت الحكم البريطاني هي الأكثر فقراً اليوم. ونستطيع بالفعل أن نرسم مخططاً بيانياً يوضح الصلة الوثيقة بين طول الحكم البريطاني واطراد زيادة الفقر. إن بعض المدن الكبيرة وبعض المناطق الصناعية لا تحدث تغييراً أساسياً في هذه الصورة العامة. فالجدير بالملاحظة هو وضع الجماهير ككل، وما من أحد يشك في أنّ المناطق الأكثر فقراً في الهند هي البنغال وبيهار وأوريسا وأجزاء من رئاسة مدراس، في حين أن سوية الجماهير ومستوى المعيشة هما الأعلى في البنجاب. لا شك أن البنغال كانت مقاطعة غنية ومزدهرة قبل قدوم البريطانيين. قد تكون هناك جملة من الأسباب وراء هذه التناقضات والاختلافات الصارخة. ولكن تجاوز واقع أن البنغال الغنية والمزدهرة سابقاً هي اليوم، بعد ١٨٧ سنة من الحكم البريطاني

المصحوب، كما يقال لنا، بمحاولات دائبة من جانب البريطانيين من أجل تحسين وضعها وفي سبيل تعليم أهلها كيف يحكمون أنفسهم، كتلة بائسة من الناس الفقراء جداً والجائعين المتضورين والمحْتضرين وغض النظر عنه أمر بالغ الصعوبة.

عانت البنغال من التجربة الأولى والكاملة للحكم البريطاني في الهند. فقد بدأ هذا الحكم بالنهب المباشر، وبنظام للريع والضريبة على الأرض ينتزع القرش الأخير ليس فقط من الفلاح الذي مازال على قيد الحياة بل وممن قضى نحبه. يحدثنا المؤرخان الإنجليزيان اللذان أرَّخا للهند إدوارد ثومبسون وج . ت. غاريت أن «شرهاً للذهب لا مثيل له منذ الهستيريا التي طغت على إسبانيي كورتيز وعهد بيزارو أحكم قبضته على العقل الإنجليزي. فالبنغال لم تعد تعرف معنى الهدوء مرة ثانية إلا بعد نزف دمها كله» «وعن اللاأخلاقية المالية الرهيبة والوحشية التي اتسم بها سلوك الإنجليز في الهند خلال العديد من السنوات بعد ذلك كان كلايف هو المسئول الأول»(*). إنه كلايف باني الإمبراطورية العظيم الذي ينتصب تمثاله أمام مكتب الهند في لندن اليوم. تعرضت «شجرة الباغودا» لسلسلة من الهزات المتكررة حتى أجهزت المجاعة على البنغال. وقد سميت هذه العملية بالتجارة فيما بعد ولكن التسمية لم تغير شيئاً. فالحكم كان هذه التجارة المزعومة، والتجارة كانت عبارة عن النهب والسلب. قليلة هي الأمثلة المشابهة في التاريخ. وعلينا أن نتذكر أن ذلك ظل مستمراً، تحت أسماء مختلفة وأشكال متباينة، ليس فقط لبضع سنوات بل خلال أجيال كاملة. فالنهب المباشر اتخذ تدريجياً شكل الاستغلال المقنن الذي كان رغم عدم وضوحه الصارخ، أسوأ في واقع الأمر. إنّ أشكال الفساد والنذالة والرشوة والعنف والشره إلى المال لدى هذه الأجيال الأولى من الحكم البريطاني في الهند هي أمور تفوق الخيال والتصور. ومما له مغزاه إن الكلمة الهندستانية «لوت Loot» دخلت إلى اللغة الإنجليزية وأصبحت جزءاً منها وهي تعني النهب. ويقول **ادوارد ثومبسون** إن ذلك لم يكن

(*) «صعود وإنجاز الحكم البريطاني في الهند» إدوارد ثومبسون وج. ت. غاريت، (لندن، ١٩٣٥).

محصورا بالبنغال «فالإنسان يتذكر التاريخ المبكر في الهند البريطانية الذي يشكل رقماً قياسياً من حيث تحقيق الابتزاز في أقصر وقت ممكن»

كانت مجاعة ١٧٧٠ نتيجة ذلك كله حتى في المراحل المبكرة جداً، هذه المجاعة التي جرفت معها أكثر من ثلث سكان البنغال وبيهار. غير أن هذا كله كان يتم باسم قضية التقدم وتستطيع البنغال أن تفتخر بواقع أنها ساهمت مساهمة كبرى في عملية ولادة الثورة الصناعية في إنجلترا. يحدثنا الكاتب الأمريكي بروك آدمز عن كيفية حدوث ذلك بالضبط فيقول: «إن تدفق الثروات الهندية الذي زاد من رأس مال الأمة المالي زيادة كبيرة، لم يؤدّ فقط إلى تنمية طاقاتها المخزونة، بل وإلى مضاعفة مرونتها وسرعتها في الحركة. فبعد بلاسي بوقت قصير بدأت الغنائم المأخوذة من البنغال تصل إلى لندن ويبدو أن تأثيرها كان هائلاً، لأن جميع المراجع تتفق على أن (الثورة الصناعية) بدأت مع عام ١٧٧٠ ... ومعركة بلاسي وقعت عام ١٧٥٧، وما من شيء في التاريخ يضاهي السرعة في التغيير الذي أعقب ذلك . ففي عام ١٧٦٠ ظهر المكوك الطائر وبدأ الفحم يحل محل الحطب في استخراج المعادن. وفي عام ١٧٦٤ قام **هارغريفز** باختراع مغزل جيني السريع، وفي ١٧٧٦ صنع كرومبتون المغزل الآلي ، ونال كارترايت براءة اختراع النول الآلي في ١٧٨٥، وقام واط بإنضاج الآلة البخارية في عام ١٧٦٨... وعلى الرغم من أن هذه الآلات وفرت مخارج للحركات المتسارعة في ذلك الوقت فإنها لم تشكل سبباً للتسارع. فالاختراعات بذاتها سلبية... وتنتظر مخزوناً كامناً من القوة ليتراكم فيطلقها للعمل. ولابد لذلك المخزون من أن يتخذ شكل المال بصورة دائمة، والمال يجب أن يكون في حركة لا كتلة هامدة. فقبل تدفق الكنوز الهندية والتوسع في التسليف الذي تلا ذلك، لم يكن هناك قدر كاف من القوة لتحقيق هذا الغرض... ربما من بداية العالم لم يحقق أي توظيف مثل هذه المرابح التي ضُخت من جراء نهب الهند، لأن بريطانيا وقفت صامدة بدون منافس طوال خمسين سنة تقريباً»(*).

(*) بروك أدامز، «قانون الحضارة والانحطاط» (١٩٢٨) ص٢٥٩ -٢٦٠، مقتبس من كتاب كيث ميتشل، «الهند» (١٩٤٣).

تدمير صناعة الهند وانهيار زراعتها

كانت المهمة الرئيسة لشركة الهند الشرقية في مرحلتها الأولى والغرض الفعلي لإيجادها هي نقل البضائع والمنسوجات والخ... إضافة إلى التوابل وغيرها من المواد المماثلة من الشرق إلى أوروبا حيث كان الطلب شديداً على هذه السلع. ومع التطورات في تقنيات الصناعة في إنجلترا ظهرت طبقة جديدة من الرأسماليين الصناعيين طالبت بإحداث تغيير في هذه السياسة. وكانت السياسة الجديدة تقضي بإغلاق السوق البريطانية في وجه المنتجات الهندية وبفتح السوق الهندية أمام المصنوعات البريطانية. والبرلمان البريطاني، متأثراً بهذه الطبقة الجديدة، بدأ يزيد من اهتمامه بالهند وبنشاط شركة الهند الشرقية. ومنذ البدء أُغلقت بريطانية بقوة القانون في وجه البضائع الهندية، وبما أن شركة الهند الشرقية كانت تحتكر تجارة الهند الخارجية في مجال التصدير أدى هذا الإغلاق إلى التأثير على الأسواق الأخرى أيضاً. وتلا هذا سيل نشيط من المحاولات الرامية إلى تقييد المصنوعات الهندية وتدميرها بتدابير مختلفة وعن طريق الضرائب الجمركية الداخلية التي منعت تدفق البضائع الهندية في إطار البلاد نفسها. وفي الوقت نفسه كانت البضائع البريطانية تدخل بحرية. انهارت صناعة النسيج الهندية مما أثر على أعداد كبيرة من عمال النسيج والحرفيين. كانت العملية سريعة في كل من البنغال وبيهار، كما انتشرت تدريجياً في المناطق الأخرى مع توسع الحكم البريطاني وبناء السكك الحديدية .استمرت هذه العملية طوال القرن التاسع عشر وحطمت صناعات قديمة أخرى أيضاً مثل بناء السفن والتعدين ومختلف الحرف الزجاجية والورقية وغيرها.

إلى حد ما كان هذا محتوماً حين اصطدمت أساليب الصناعة القديمة بالتقنية الصناعية الجديدة. غير أن العملية اكتسبت مزيداً من السرعة نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية ولم يجر بذل أي محاولات لتطبيق التقنيات الجديدة في الهند. بل وقد بذلت جميع المحاولات من أجل منع حدوث ذلك وبالتالي تم وقف وتجميد تطور الهند الاقتصادي ومنع نمو الصناعة الجديدة.

لم يسمح باستيراد الآلات إلى الهند. ثم تم خلق فراغ لا يمكن ملؤه إلاّ بالبضائع البريطانية مما أدى إلى بطالة متزايدة بسرعة وإلى الفقر. ثم جرى بناء الأنموذج الكلاسيكي للاقتصاد الكولونيالي العصري، حيث أصبحت الهند مستعمرة زراعية خاضعة لانجلترا الصناعية، تقوم بتوفير المواد الخام وتهيئ الأسواق للبضائع الصناعية القادمة من إنجلترا.

أدت تصفية طبقة الحرفيين إلى بطالة على مستوى مخيف. ما الذي كان سيفعله الآن عشرات الملايين من هؤلاء الذين كانوا يشتغلون في الصناعات والحرف؟ إلى أين يذهبون؟ مهنهم القديمة لم تعد مفتوحة أمامهم، والطريق إلى مهن جديدة كان مسدوداً. كان بإمكانهم أن يموتوا بالطبع ، فذلك المخرج من الأوضاع غير القابلة لأن تُطاق مفتوح دوماً. وقد ماتوا فعلاً بعشرات الملايين. وقال الحاكم البريطاني العام للهند اللورد بنتنك في تقرير له عام ١٨٣٤ ما يلي: «ليس لهذا البؤس مثيل في تاريخ التجارة. إن عظام نساج القطن تغطي السهول الهندية باللون الأبيض».

ومع ذلك فإن أعداداً كبيرة منهم ظلوا على قيد الحياة وتزايدوا عاماً بعد عام فيما كانت السياسة البريطانية تمارس تأثيرها على مناطق أبعد من البلاد وتخلق مزيدا من البطالة. كل هذه الجيوش من الحرفيين والمهنيين كانت محرومة من العمل كما أن مهاراتهم القديمة كلها صارت بلا جدوى. انزلقوا نحو الأرض لأن الأرض كانت ما تزال هناك. غير أن الأرض كانت مملوءة وتكاد لا تستطيع احتواءهم احتواء مريحاً وهكذا أصبحوا عبئاً على الأرض وصار العبء ينمو ويكبر وزاد فقر البلاد وانهار مستوى المعيشة إلى مستويات لا تصدق. إن هذه العودة الإجبارية إلى الأرض من جانب الحرفيين وأصحاب المهن قادت إلى مزيد من الخلل المتعاظم بين الزراعة والصناعة، إذ غدت الزراعة أكثر فأكثر العمل الوحيد للناس بسبب نقص الوظائف والنشاطات القادرة على الإنتاج.

تعرضت الهند لعملية تحول إلى ريف بصورة مطردة. خلال القرن الماضي كان هناك في كل بلد على طريق التقدم عمليات تحول للسكان من

الزراعة إلى الصناعة، من الريف إلى المدينة، أما في الهند فقد جرت هذه العملية بصورة معكوسة نتيجة للسياسة البريطانية. للأرقام فائدتها ومغزاها. يقال إن ٥٥ ٪ بالمئة من السكان كانوا يعتمدون على الزراعة في منتصف القرن التاسع عشر، وحديثاً قُدِّرَتْ هذه النسبة ب ٧٤٪ بالمئة. (وهي نسبة مأخوذة من أرقام ما قبل الحرب) فعلى الرغم من زيادة التشغيل في الصناعة خلال الحرب ظل عدد أولئك المعتمدين على الزراعة مائلاً إلى الارتفاع في إحصاء عام ١٩٤١ نتيجة للزيادة السكانية. قد يعطي تنامي عدد قليل من المدن الكبرى (على حساب البلدات الصغيرة أساساً) صورة مضللة بالنسبة إلى المراقب السطحي ويزوده بفكرة مغلوطة عن الأوضاع الهندية.

ذلك إذن هو السبب الحقيقي العميق للفقر المذهل الذي يعاني منه الشعب الهندي وهو حديث العهد نسبياً. أما الأسباب الأخرى التي تساهم فيه فليست هي ذاتها إلا من نتائج هذا الفقر والجوع المزمن وسوء التغذية والأمراض الأخرى المماثلة مثل الأمية. إن الزيادة السكانية المفرطة قضية بائسة ولا بد من اتخاذ الخطوات لكبحها حيث تدعو الضرورة إلا أنها مازالت ملائمة بالمقارنة مع الكثافة السكانية للعديد من البلدان الصناعية. إن هذه الزيادة مفرطة فقط بالنسبة إلى مجتمع زراعي بمعظمه أما في ظل نظام إقتصادي ملائم ومتكامل بشكل صحيح فمن الممكن تحويل جميع السكان إلى منتجين مما سيزيد من ثروة البلاد. وفي الحقيقة لا نجد الكثافة السكانية الكبيرة إلاّ في بعض المناطق مثل البنغال ووادي الغانج في حين أن هناك مناطق شاسعة لا تزال قليلة السكان. يجدر بنا هنا أن نتذكر أن الكثافة السكانية في بريطانيا هي ضعف الكثافة السكانية في الهند.

سرعان ما انتقلت الأزمة في الصناعة إلى الأرض لتصبح أزمة دائمة في الزراعة. فالحيازات صارت اصغر فأصغر وسارت عمليات التمزيق والتجزئة أشواطا حتى وصلت إلى درجات سخيفة وخيالية. زاد عبء القروض الزراعية وانتقلت ملكية الأرض إلى المرابين والدائنين. تضاعف عدد العاملين الزراعيين الذين لا يملكون أرضاً بالملايين. كانت الهند خاضعة

لنظامٍ صناعيٍّ - رأسمالي ولكن اقتصادها بقي بمعظمه في مرحلة ما قبل الرأسمالية، ناقصة العديد من العناصر المنتجة للثروة في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي. أصبحت شريكاً سلبياً في المنظومة الرأسمالية الصناعية العصرية تعاني من جميع أمراضها وعيوبها ولا تكاد تستفيد من أي من ايجابياتها.

إنّ عملية الانتقال من اقتصاد ما قبل صناعي إلى اقتصاد يستند إلى صناعة رأسمالية تنطوي على قدر هائل من الصعوبات وثمن باهظ من المعاناة الإنسانية التي تقع على كاهل الجماهير الشعبية. وكان الأمر هكذا بشكل خاص في الأيام الأولى حين لم تكن أي جهود تبذل من أجل التخطيط لمثل هذه العملية الانتقالية أو للتخفيف من آثارها السلبية بل كانت الأمور كلها متروكة للمبادرات الفردية. مثل هذه الصعوبة كانت موجودة في إنجلترا خلال فترة الانتقال ولكنها، إجمالاً، لم تكن كبيرة ولأن التغيير كان سريعاً ولأن البطالة الناجمة سرعان ما امتصتها الصناعة الجديدة. غير أن ذلك لم يعن أن الثمن المتمثل بالمعاناة البشرية لم يُدفع. فقد دفع فعلاً، وبشكل كامل، من قبل الآخرين، ولاسيما من قبل الشعب الهندي، عبر المجاعة والموت والبطالة الواسعة. قد يقال إن قسماً كبيراً من أكلاف الانتقال إلى النظام الصناعي في أوروبا قد تم دفعه من قبل الهند والصين وغيرهما من البلدان المستعمرة التي كانت اقتصاداتها خاضعة لهيمنة القوى الأوروبية.

من الواضح أن الهند كانت باستمرار زاخرة بالمواد اللازمة للتطور الصناعي: مثل الكفاءات الإدارية التقنية والعمال المهرة، وحتى بعض رأس المال على الرغم من النزيف المستمر. يقول المؤرخ مونتغمري مارتن في شهادة أدلى بها أمام لجنة تحقيق من البرلمان البريطاني عام ١٨٤٠: «إن الهند بلد صناعي بقدر ما هي بلد زراعي، ومن يحاول تنزيلها إلى مستوى البلد الزراعي، إنما يسعى إلى خفض مستواها على سلم الحضارة». ذلك بالضبط ما كان البريطانيون يسعون إليه في الهند، باستمرار ودأب، ومعيار نجاحهم هو الوضع الراهن للهند بعد أن أخضعوها لسلطتهم المستبدة طوال قرن ونصف القرن. ومنذ ظهرت المطالبة بتطوير الصناعة العصرية في الهند (وقد مضى

على ذلك مئة عام على الأقل كما أتصور) يقال لنا إن الهند بلاد زراعية بالدرجة الأولى من مصلحتها أن تبقى متمسكة بالزراعة. فالتطور الصناعي قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازن ويلحق الأذى بعملها الرئيسي أي بالزراعة. إن القلق الذي أبداه رجال الصناعة والاقتصاد البريطانيون بشأن الفلاح الهندي كان باعثاً على السرور حقاً. ومن خلال النظر إلى ذلك إضافة إلى الرعاية الودية التي أحيط بها هذا الفلاح الهندي من قبل الحكومة البريطانية في الهند لا يسع المرء إلا أن يستنتج أن ثمة قدراً شريراً كلي القوة، ثمة قدرة فوق - طبيعية وقفت في طريق نواياهم وأحبطت تدابيرهم فجعلت ذلك الفلاح أحد أفقر المخلوقات وأكثرها بؤساً على كوكب الأرض.

من الصعب الآن بالنسبة إلى أي كان أن يعارض التطور الصناعي في الهند ولكننا، حتى اللحظة، ما أن نبادر إلى وضع خطة بعيدة المدى وواسعة، حتى يبادر أصدقاؤنا البريطانيون المستمرون في إمطارنا بوابل من نصائحهم إلى تنبيهنا وتحذيرنا قائلين إن من الواجب عدم إهمال الزراعة التي ينبغي لها أن تبقى في المرتبة الأولى، كما لو كان أيّ هندي يملك مقدار ذرّة من العقل يستطيع أن يتجاهل أو يهمل الزراعة أو ينسى الفلاح. فالفلاح الهندي هو الهند أكثر من أي أحد آخر وعلى تحسن وضعه وتقدمه بالذات يتوقف تحسن أوضاع الهند وتقدمها. غير أن أزمتنا في الزراعة، وهي أزمة خطيرة وجدية، مرتبطة ارتباطاً محكماً بالصناعة التي من رحمها خرجت. فالطرفان لا يمكن الفصل بينهما وعلاجهما كلاً على حدة، ومن الضروري ضرورة قصوى إزالة الخلل الحاصل بينهما.

أما قابلية الهند فيما يخص الصناعة الحديثة فيمكن أن نراها في نجاحها كلما أتيحت لها فرصة بنائها. وقد تحقق بالفعل مثل هذا النجاح رغماً عن المعارضة الشرسة التي أبدتها الحكومة البريطانية في الهند مع أصحاب المصالح الثابتة في بريطانيا. جاءت فرصتها الواقعية الأولى خلال حرب أعوام ١٩١٤ - ١٩١٨ عندما انقطع تدفق البضائع البريطانية. وقد أفادت الهند من هذه الفرصة رغم أن الفائدة كانت محدودة نسبياً بسبب السياسة

البريطانية. ومنذ ذلك التاريخ كان هناك ضغط مستمر على الحكومة لتسهيل نمو الصناعة الهندية عن طريق إزالة العقبات المختلفة والمصالح الخاصة التي تقف في طريقها. والحكومة، في الوقت التي تظاهرت فيه بقبول هذا المنطق كسياسة لها، أعاقت النمو الفعلي وخصوصاً بالنسبة إلى الصناعات الأساسية. وحتى دستور عام ١٩٣٥ نص تحديداً على أن التشريعات الهندية لا تستطيع أن تتدخل بالمصالح الثابتة للصناعة البريطانية في الهند. ثم شهدت فترة ما قبل الحرب محاولات نشطة ومتكررة ترمي إلى بناء صناعاتٍ أساسية وثقيلة، ولكنها جميعها اصطدمت بالسياسة الرسمية. ولعل أكثر الأمثلة إثارة للدهشة والذهول عن الإعاقة الرسمية هي التي كانت في أثناء الحرب الحالية حين كانت حاجة الحرب إلى الإنتاج هائلة. حتى تلك الحاجة الحيوية لم تكف للتغلب على الكره البريطاني للصناعة الهندية. فتلك الصناعة نمت بفضل قوّة الأحداث غير أنّ نموها تافه بالمقارنة مع ما كان ممكناً أو مع نموها في العديد من البلدان الأخرى.

استبدلت المعارضة المباشرة لنمو الصناعة الهندية في الفترات الأولى بأساليب غير مباشرة كانت على الدرجة نفسها من النجاح والفاعلية، تماماً مثلما استبدلت الضرائب المباشرة بابتداع الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة ومختلف السياسات المالية والنقدية التي أفادت بريطانيا على حساب الهند.

إنَّ إخضاع شعب لفترة طويلة من الزمن وحرمانه من الحريات يجلبان معهما عدداً كبيراً من الشرور ولعل أكبرها هو ما يكمن في المجال الروحي - إن أكبر هذه الشرور هو فقدان الشعب لمعنوياته والنزيف الذي تتعرض له روحه. من الصعب قياس مدى هذا الضرر رغم أنّه يكون واضحاً وضوح الشمس. من الأسهل تعقب مدى الانهيار الاقتصادي الذي تعرضت له الأمة. ويبدو أن الفقر الحالي للشعب الهندي هو العاقبة المحتومة لذلك. ليس هناك ما هو لغز بالنسبة إلى هذا الفقر، فنحن نستطيع أن نرى الأسباب ونتابع السيرورات التي قادت إلى الأوضاع الحالية.

تصبح الهند ذيلاً سياسياً واقتصادياً لبلد آخر للمرة الأولى

كان قيام الحكم البريطاني في الهند ظاهره جديدة كل الجدة بالنسبة لهذه البلاد، ظاهرة تتعذر مقارنتها بأي غزو أو تغيير سياسي أو اقتصادي آخر. «فتحت الهند من قبل ولكن من جانب غزاة استقروا داخل حدودها وأصبحوا جزءاً من حياتها» (مثل النورمانديين في إنجلترا والمانشو في الصين) «لم يسبق لها أن فقدت استقلالها قط، ولم تتعرض للاستعباد. بمعنى أنها لم تتعرض لعملية إقحام في نظام سياسي واقتصادي يقع مركز ثقله خارج حدود أرضها، ولم يتم إخضاعها لطبقة حاكمة كانت وظلت بصورة دائمة غريبة من حيث الأصل والطبيعة»(*).

فكل طبقة حاكمة سابقة سواء جاءت أساساً من الخارج أو كانت محلية، كانت تسلم بالوحدة البنيوية لحياة الهند الاجتماعية والاقتصادية وتحاول أن تتكيف معها. كانت تتهند وتمد جذورها في تربة البلاد. أما الحكام الجدد فكانوا مختلفين كلياً، فقاعدتهم موجودة في مكان آخر، وهناك هوة واسعة وعميقة بينهم وبين الهندي المتوسط - هوة ناجمة عن الفرق في التقاليد والمواقف والمداخيل وأساليب الحياة. لقد تبنى أوائل البريطانيين في الهند نتيجة انقطاعهم شبه الكامل عن إنجلترا، عدداً كبيراً من أساليب الحياة الهندية. غير أن ذلك ظلَّ موقفاً سطحياً وتم التخلي عنه عمداً مع تحسن المواصلات بين الهند وإنجلترا. ساد شعور يقضي بأن على الطبقة الحاكمة البريطانية أن تحافظ على هيبتها في الهند من خلال الترفع والانغلاق والبعد عن الهنود والعيش في عالم أعلى خاص بها. لقد كان هناك عالمان اثنان: عالم الموظفين الرسميين البريطانيين وعالم ملايين الهند ولا شيء يجمع بينهما سوى الكراهية المتبادلة. والآن صارت النظرية العرقية مذهباً معترفاً به وزاد الطين بللاً من جراء امتلاك العرق المهيمن لكل من السلطتين السياسية والاقتصادية، دونما قيد أو عائق.

(*) كي اس شلفانكار: «مشكلة الهند» (بنغوين سبيشال، لندن، ١٩٤٠).

أما السوق العالمية التي كان النظام الرأسمالي الجديد دائباً على إقامتها فكان لابد لها، مهما حصل، من أن تؤثر على نظام الهند الاقتصادي. فجماعة القرية المكتفية ذاتياً والمستندة إلى تقسيم العمل التقليدي لم تعد قادرة على الاستمرار بشكلها القديم. ولكن التغيير الذي حدث لم يكن تطوراً طبيعياً فأدى إلى انحلال القاعدة الاقتصادية والبنيوية للمجتمع الهندي. إن نظاماً يستند إلى مقدسات وضوابط اجتماعية ويشكل جزءاً من التراث الحضاري والثقافي للشعب تعرض للتغيير بصورة مفاجئة وعن طريق القوّة وفُرض نظام آخر يدار من قبل أناس من خارج الجماعة. لم تدخل الهند إلى أي سوق عالمية بل أصبحت ذيلاً كولونيالياً وزراعياً للبنية البريطانية.

فجماعة القرية التي ظلت حتى الآن قاعدة الاقتصاد الهندي انحلت وفقدت وظائفها الاقتصادية والإدارية على حد سواء. وفي عام ١٨٣٠ قدم أحد أكفأ الموظفين البريطانيين في الهند، السير **تشارلزميتكالف** Ch . Metcalf وصفاً لهذه الجماعات بكلمات كثيراً ما اقتُبست حين قال : «إن جماعات القرى هي جمهوريات صغيرة لديها كل ما تحتاج إليه تقريباً، وهي مستقلة تقريباً عن العلاقات الخارجية. يبدو أنها قادرة على الاستمرار حيث لا مجال للاستمرار بالنسبة لأي شيء آخر. وهذه الوحدة من جماعات القرى التي تشكل كل منها دولة صغيرة منفصلة بذاتها هي، بدرجة عالية، طريقها إلى السعادة وإلى التمتع بقدر كبير من الحرية والاستقلال».

كان تدمير الحرف الريفية القروية ضربة كبيرة وجهت إلى هذه الجماعات. فقد اختل التوازن بين الصناعة والزراعة، وتحطم التقسيم التقليدي للعمل، ولم تتوفر إمكانية استيعاب الأعداد الكبيرة من الأفراد المشردين في أي نشاطات جماعية. ثم جاءت ضربة أكثر مباشرة من ظهور النظام الإقطاعي الذي غير كل مفهوم ملكية الأرض. فهذا المفهوم كان مستنداً إلى الملكية الجماعية فيما يخص إنتاج الأرض أكثر من الأرض نفسها. وربما نتيجة عدم الفهم الكامل لتلك المؤسسة أو بالأحرى متخذين خطوة مدروسة لأسباب تخصهم، قام المحافظون والحكام البريطانيون، وهم ممثلون لطبقة

الإقطاع الإنجليزية. بفرض ما هو شبيه بالنظام الإنجليزي في الهند. في البدء عينوا مزارعي - إيرادات لفترة قصيرة - أي أشخاصاً يتولون مسؤولية جمع الريع أو ضريبة الأرض وتسليمها للحكومة. وفيما بعد تحول هؤلاء إلى إقطاعيين. حرمت جماعة القرية من أي سلطة على الأرض وإنتاجها، فما كان يعتبر موضع الاهتمام الأول بالنسبة لتلك الجماعة صار الآن ملكية خاصة لمالك الأرض الذي تم إيجاده حديثاً. أدى هذا إلى انهيار الحياة المشتركة والطبيعة التعاونية للجماعة وراح النظام التعاوني للخدمات والوظائف يختفي تدريجياً.

لم يكن إدخال هذا النمط من ملكية الأرض تغييراً اقتصادياً كبيراً فقط بل وقد ذهب عميقاً أيضاً لينسف كل المفهوم الهندي للبنية الاجتماعية التعاونية الجماعية. فظهرت طبقة جديدة ، طبقة ملاك الأرض ، وهي طبقة خلقتها الحكومة البريطانية وبالتالي متماهية معها إلى حد بعيد. أدى تدمير النظام القديم إلى خلق مشكلات جديدة وربما إلى بدايات المشكلة الهندوسية - الإسلامية الجديدة. تم إدخال النظام الإقطاعي أولاً إلى البنغال وبيهار باسم التوطين الدائم. وفيما بعد تبين أن ذلك لم يكن مفيداً للدولة نظراً لأن ريع الأرض كان محدوداً ولا يمكن رفعه. لذا كانت عمليات التوطين الجديدة محدودة لفترات معينة فقط مما ساعد على رفع الريع بين الحين والآخر. وفي بعض المقاطعات تم إقرار نوع من الحيازة الفلاحية. إن الصرامة المتطرفة التي اتبعت في تحصيل الموارد والرسوم ولاسيّما في البنغال أدت إلى دمار أرستقراطية الأرض القديمة وحل محلها أناس جدد من الطبقات المالكة للمال وأسباب التجارة. صارت البنغال مقاطعه أكثرية إقطاعييها من الهندوس في حين كان الفلاحون المستأجرون من الهندوس والمسلمين مع غلبة الأخيرين بتشكيلهم الأغلبية الساحقة.

تم خلق كبار ملاك الأرض من قبل البريطانيين على صورة نمطهم الإنجليزي لأن التعامل مع حفنة من الأفراد كان أسهل بكثير من التعامل مع أعداد كبيرة من الفلاحين بالدرجة الأولى. كان الغرض هو جمع أكبر كمية

من المال وبأسرع وقت ممكن على شكل رسوم وريوع. وما إن كان أي مالك يخفق في تقديم ما يتوجب عليه في الوقت المحدد حتى كان يزاح مباشرة ليحل محله آخر. وكان ضرورياً أيضاً خلق طبقة مصالحها متطابقة مع مصالح البريطانيين. إن الخوف من التمرد والانتفاض كان شاغلاً لعقول الموظفين البريطانيين في الهند وقد ألمحوا إلى هذا مراراً وتكراراً في تقاريرهم. قال الحاكم العام اللورد وليام بنتنك عام ١٨٢٩: «إذا كان الأمن مفتقداً إزاء أي اضطرابات أو ثورة شعبية فإنَّ التوطين الدائم، كما أستطيع أن أقول، رغم إخفاقه في العديد من النواحي الأخرى، ينطوي على هذه الحسنة العظيمة على الأقل، على حسنة خلق كتلة كبيرة من حائزي الأرض الأغنياء ذوي المصلحة العميقة في استمرار السيطرة البريطانية والذين يهيمنون هيمنة كاملة على جماهير الشعب».

وهكذا فان الحكم البريطاني عزز نفسه عن طريق خلق الطبقات الجديدة والمصالح الثابتة المرتبطة بذلك الحكم إضافة إلى الامتيازات المعتمدة على استمراره. فقد كان هناك ملاك الأرض والأمراء، كما كان هناك عدد كبير من المستخدمين التابعين في مختلف الخدمات والدوائر الحكومية، بدءاً من الباتواري، مختار القرية، وصاعداً. كان الفرعان الرئيسيان للحكومة هما جهاز الضرائب والشرطة. وعلى رأس كل منهما في كل مقاطعة كان محصل الضرائب وقاضي المقاطعة الذي كان لولب الإدارة. فقد عمل كما لو كان حاكماً أوتوقراطياً، فرداً، في مقاطعته جامعاً بين يديه جميع الوظائف التنفيذية والقضائية والبوليسية. وفي حالة وجود أي ولايات هندية صغيرة مجاورة لمنطقته كان هو الوكيل البريطاني بالنسبة إليها أيضاً.

ثم كان هناك الجيش البريطاني المؤلف من الجنود البريطانيين والهنود بقيادة ضباط من الإنجليز فقط. وقد تمت إعادة تنظيم هذه المؤسسة العسكرية مرات متكررة وخصوصاً بعد عصيان ١٨٥٧ حتى أصبحت في النهاية مرتبطة تنظيمياً بالجيش البريطاني. وقد روعي في تنظيم هذا الأمر تحقيق نوع من التوازن بين العناصر المختلفة مع الحرص على إبقاء

العناصر المفتاحية بيد البريطانيين. يقول التقرير الرسمي عن عملية إعادة التنظيم التي تمت عام ١٨٥٨ ما يلي: «بعد قوة التوازن الأوروبية الكافية الكبيرة تأتي عملية تحقيق التوازن بين الفرقاء المحليين الأصليين» وكانت المهمة الرئيسة لهذه القوات هي أن تقوم بدور جيش الاحتلال. وكان يطلق عليها اسم «قوات الأمن الداخلي» وكانت بأكثرية بريطانية ساحقة. أما المقاطعة الحدودية فكانت عبارة عن ساحة تدريب للجيش البريطاني على حساب الهند. وكان الجيش الميداني «المؤلف أساساً من الهنود» مخصصا للخدمة في الخارج وقد شارك في العديد من الحروب والغزوات البريطانية حيث كانت الهند دوماً تدفع الثمن باهظاً. اتُّخذت خطوات معينة لعزل الجنود الهنود عن باقي السكان.

وهكذا نرى أن الهند اضطرت لأن تدفع ثمن فتحها ومن ثمة نقلها (أو بيعها) من شركة الهند الشرقية إلى التاج البريطاني، وثمن توسيع الإمبراطورية البريطانية لتشمل بورما وغيرها وثمن الحملات التي شنت على أفريقيا وإيران والخ... وثمن دفاعها ضد الهنود أنفسهم. لم تستخدم الهند فقط كقاعدة للأغراض الإمبريالية، بدون أي تعويضات، بل كان عليها أن تدفع أيضاً ثمن تدريب جزء من الجيش البريطاني في إنجلترا عبر ما سمي بــ«ضريبة الرأس». وقد حملت الهند بالفعل جميع أعباء ونفقات بريطانيا مثل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية البريطانية في كل من الصين وإيران، وجميع أكلاف الخط البرقي من إنجلترا إلى الهند، وجزء من تكاليف أسطول البحر الأبيض المتوسط البريطاني، بل وحتى نفقات حفلات الاستقبال التي أقيمت للسلطان العثماني في لندن.

تمت عملية بناء السكك الحديدية، وهي مطلوبة وضرورية بدون شك، بطريقة مبددة ومكلفة بشكل مخيف. ضمنت الحكومة البريطانية في الهند فائدة بمعدل ٥٪ لجميع الرساميل الموظفة ولم يكن هناك أي ضبط أو تقدير لما هو ضروري، فضلاً على أن جميع المعدات واللوازم تم شراؤها من إنجلترا.

كان الجهاز المدني للحكومة يدار إدارة مكلفة ومبذّرة مع الاحتفاظ بجميع المناصب ذات الرواتب العالية للأوربيين. أما عملية تهنيد جهاز الإدارة فقد كانت بطيئة جداً ولم تصبح ملحوظة إلا في القرن العشرين. وقد اتضح أن هذه العملية لم تكن إلا وسيلة أخرى لتعزيز الحكم البريطاني بعيداً عن نقل أي سلطة إلى أيدي الهنود. فالمناصب الحساسة فعلاً والفاعلة ظلت بأيدٍ بريطانية ولم يكن الهنود في الإدارة يستطيعون أن يعملوا إلا بوصفهم وكلاء للحكم البريطاني.

إلى جميع هذه الأساليب يجب أن نضيف تلك السياسة المدروسة التي اتبعت خلال الحكم البريطاني كله ألا وهي سياسة زرع الفرقة بين الهنود، سياسة تشجيع فريق من الهنود على آخر. وهذه السياسة كانت في الأيام الأولى سياسة معترفاً بها وكانت طبيعية بالفعل بالنسبة إلى سلطة إمبريالية. ومع نمو الحركة الوطنية والقومية اتخذت هذه السياسة أشكالاً أخطر وأخبث وعملت، رغم الإنكار، بفاعلية أكبر من أي وقت مضى.

نشأت مشكلاتنا الكبرى كلها تقريباً خلال الحكم البريطاني ونتيجة مباشرة للسياسة البريطانية: مشكلة الأمراء، مشكلة الأقليات، مختلف المصالح الثابتة الأجنبية منها والهندية، انعدام الصناعة وإهمال الزراعة: التخلف المفرط في الخدمات الاجتماعية، وقبل كل ذلك مشكلة الفقر المأساوي للشعب. كان الموقف من التعليم منطوياً على دلالات لافتة للنظر. جاء في كتاب كي «حياة متكالف» مايلي: «تحول هذا الرعب من الانتشار الحر للمعرفة إلى مرض مزمن.... يعاني منه باستمرار أعضاء الحكومة مع سائر أنواع أحلام اليقظة والكوابيس المنافقة التي كانت تحيل المطبعة والإنجيل إلى أدوات تسحق لحومهم وتوقف شعر أجسادهم خوفاً ورعباً. كانت سياستنا في تلك الأيام تقضي بإبقاء سكان الهند الأصليين في أعمق وأحلك حالات البربرية والظلام، وكانت أي محاولة تبذل لنشر نور المعرفة بين الشعب تقابل بالمعارضة النشطة والامتعاض الشديد».

على الإمبريالية أن تتصرف هكذا وإلا فلن تعود إمبريالية. والنمط الحديث من الإمبريالية - المالية أضافت أشكالا جديدة من الاستغلال الاقتصادي كانت غير معروفة في العصور السابقة. إن سجل الحكم البريطاني في الهند خلال القرن التاسع عشر يجب أن يكون مُحزناً ومثيراً للغضب بالضرورة بالنسبة إلى أي هندي، ولكنه في الوقت نفسه يكشف عن تفوق البريطانيين في العديد من الميادين ليس أقلها قدرتهم على الإفادة من تمزقنا ونقاط ضعفنا نحن. إن أي شعب ضعيف خلفته مسيرةُ الزمن وراءها لا يسعه إلا أن يكون بؤرة للمشاكل وما من أحد يقع عليه اللوم في نهاية المطاف سوى نفسه. إذا كانت الإمبريالية البريطانية، مع كل ما ترتب عليها من عواقب. في الظروف المحددة، متوقعة في المجرى الطبيعي للأحداث، فإن معارضتها كانت، هي الأخرى وبالقدر نفسه، حتمية مما أدى إلى الأزمة الأخيرة بين الطرفين.

نشوء نظام الولايات الهندي

إن إحدى مشكلاتنا الكبرى في الهند اليوم هي مشكلة أمراء الولايات الهندية. وهذه الولايات فريدة من نوعها في العالم وتختلف اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والأوضاع السياسية والاجتماعية. يبلغ عددها ٦٠١. يمكن اعتبار ستة عشر منها ولايات كبيرة أكبرها **حيدرآباد،** كشمير، ميسورا، ترافانكورا، بارودا، غوليور، آندورا، كوتشين، جايبور، جودبور، بيكانير، بهوبال، وباتيلا، ثم يأتي عدد من الولايات المتوسطة وأخيراً نصل إلى مئات من المساحات الصغيرة جداً لا تتجاوز مساحة بعضها حجم رأس الدبوس على الخارطة. ومعظم هذه الولايات الصغيرة موجودة في كاتياوار في الهند الغربية، وفي البنجاب.

وهذه الولايات لا تختلف فقط من حيث الحجم إذ تتدرج مساحاتها من مساحة فرنسا إلى مساحة مزرعة متوسطة، بل وتتباين من جميع النواحي

الأخرى. ففي الصناعة ولاية ميسورا هي الأكثر تقدماً، كما أنها مع كل من ترافانكورا وكوتشين متقدمه كثيراً على الهند البريطانية تعليمياً(*). غير أن معظم الولايات متخلفة جداً وبعضها ما يزال إقطاعياً بصورة كاملة. إن الحكم في جميع الولايات هو حكم فردي أوتوقراطي رغم أن في بعضها مجالس منتخبه ذات سلطات محدودة جداً مازالت **حيدرآباد** وهي الولاية الأولى مستمرة على نظامها الإقطاعي الأنموذجي المدعوم بالتنكر الكامل تقريباً للحريات المدنية. وحال معظم الولايات الأخرى في راجبوتانا والبنجاب لا تختلف. فانعدام الحريات المدنية سمة عامة للولايات.

وهذه الولايات لا تشكل كتلاً متماسكة، إنها منتشرة على أراضي الهند كلها، جزر محاطة بمساحات غير داخلة في أي ولايات. وأكثريتها الساحقة عاجزة تماماً عن تأمين حتى اقتصاد شبه مستقل، فحتى أكبرها، وهي في وضعها الراهن، لا أمل لها في أن يكون لها مثل هذا الاقتصاد بدون التعامل الكامل مع المناطق المحيطة بها. إذا حصل صراع اقتصادي بين إحدى الولايات ومنطقة غير داخلة في أي ولاية فإنَّ الأولى ستضطر بسرعة إلى الخضوع نتيجة **للحواجز** الجمركية وغيرها من القيود الاقتصادية. من الواضح أن هذه الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية، بما فيها أكثرها، لا يمكن فصلها والتعامل معها بوصفها كيانات مستقلة. فهي عاجزة عن الاستمرار وحدها فضلاً عن أن ذلك سيلحق الكثير من الأذى بباقي الهند. لا بد لها من أن تتحول إلى جيوب معادية في أرجاء الهند المختلفة، وإذا ما اعتمدت على أي قوة خارجية لحمايتها فان ذلك سيكون تهديداً مستمراً

(*) من منظور التعليم الشعبي نجد أنَّ ترافانكور، كوتشين، وبارودا متقدمة كثيراً على الهند البريطانية. من اللافت أنّ تنظيم التعليم الشعبي في ترافانكورا بدأ عام ١٨٠١ (في حين أنّه لم يبدأ في إنجلترا إلاّ عام ١٨٧٠) ونسبة غير الأميين في الولاية هي ٥٨٪ بين الذكور و٤١٪ بين الإناث، وهي نسبة تزيد على نظيرتها في الهند البريطانية بأربعة أضعاف. الصحة العامة هي الأخرى أفضل تنظيماً في ترافانكورا. النساء يضطلعن بدور مهم في ميادين الخدمة والنشاطات في ترافانكورا.

وخطيراً بالنسبة إلى الهند الحرة. وما كانت هذه الولايات قد استمرت حتى اليوم بالفعل لولا أن الهند كلها سياسياً واقتصادياً بما فيها الولايات، هي تحت سلطة قوة مهيمنة واحده تحميها. فإضافة إلى الصراعات الممكنة بين الولايات والمناطق التي هي خارجها لا بد لنا أن نتذكر أن هناك ضغطاً متواصلاً على كل من الحكام الأوتوقراطيين في كل ولاية يمارسه شعبه بالذات مطالباً بالمؤسسات الحرة. ويجري قمع هذه المحاولات الرامية إلى تحقيق تلك الحرية وإيقافها عند حدها بمساعدة السلطة البريطانية.

وحتى في القرن التاسع عشر كانت هذه الولايات، بحالتها هذه، قد أصبحت مفارقات تاريخية. وفي الظروف العصرية الحديثة يستحيل تصور الهند ممزقة إلى عشرات الكيانات المنفصلة المستقلة. ليس فقط لأن الصراعات فيما بينها ستكون دائمة بل لأن أي تقدم اقتصادي وثقافي مخطط سيكون مستحيلاً. يجب علينا أن نتذكر أن أوروبا كانت مقسمة إلى عدد كبير من المقاطعات الصغيرة عندما ظهرت هذه الولايات وعقدت اتفاقية مع شركة الهند الشرقية أوائل القرن التاسع عشر. إن العديد من الحروب والثورات غيرت وجه أوروبا منذ ذلك الحين ومازالت تغيره حتى اليوم، أما وجه الهند فتم رسمه وتجميده من قبل قوى خارجية مفروضة عليها ولم تسمح بأي تغيير. من السُّخف إبراز اتفاقية معينة تم التوصّل إليها قبل مائة وأربعين سنة، في ساحة المعركة عادة أو بعد المعركة مباشرة، بين قائدين متنافسين أو زعيميهما، والقول بأن هذا الحل المؤقت يجب أن يدوم إلى الأبد. لم يكن لشعبِ الولاية أي رأي في ذلك الحل بالطبع، والفريق الثاني في ذلك الوقت لم يكن إلا مؤسسة تجارية مهتمة فقط بأرباحها ومكاسبها. وهذه المؤسسة التجارية، أعني شركة الهند الشرقية، لم تكن تعمل باسم التاج والبرلمان البريطانيين، بل، وإن نظرياً، باسم إمبراطور دلهي الذي كان يفترض للنفوذ والسلطة أن يكونا صادرين عنه، رغم أنّه هو نفسه كان عاجزاً تماماً. لم تكن للتاج أو البرلمان البريطانيين أية علاقة بهذه المعاهدات. فالبرلمان لم يكن ينظر في الشؤون الهندية إلا حين يُعْرَض

ميثاق شركة الهند الشرقية للمناقشة بين وقت وآخر. إن واقع أن شركة الهند الشرقية كانت تعمل في الهند باسم السلطة الممنوحة لها عبر الإرادة الديوانية الصادرة عن الإمبراطور المغولي مكنها من أن تكون في منأى عن أي تدخل من جانب التاج أو البرلمان البريطانيين. كان البرلمان يستطيع، بطريقة غير مباشرة، إذا أراد إلغاء الميثاق أو فرض شروط جديدة عند التجديد. لم تكن فكرة ظهور الملك الإنكليزي أو البرلمان، ولو نظرياً، بمظهر من يعمل باسم إمبراطور دلهي الهزيل وبالتالي بمظهر التابع له، فكرة مستحبة في إنجلترا ولهذا السبب ظلا مترفعين عن نشاطات شركة الهند الشرقية. فالأموال التي كانت تنفق على الحروب الهندية كانت أموالاً هندية تحصلها شركة الهند الشرقية وتبددها كما تشاء.

لاحقاً، مع زيادة مساحة الأراضي الخاضعة لسيطرة شركة الهند الشرقية وتعزز الحكم فيها، بدأ البرلمان البريطاني يزيد من اهتمامه بالشؤون الهندية. ففي عام ١٨٥٨، بعد الصدمة التي أحدثتها حركة العصيان والانتفاضة الهندية، قامت شركة الهند الشرقية ببيع ممتلكاتها في الهند (مقابل أموال دفعها الهنود) إلى التاج البريطاني. ولم ينطو ذلك الانتقال على أي نقل منفصل للولايات الهندية إضافة إلى باقي أجزاء الهند. فالهند كلها عوملت كوحدة وكان البرلمان البريطاني يعمل في الهند عبر حكومة الهند التي مارست نوعاً من الوصاية على الولايات. لم تكن للولايات علاقات منفصلة مع التاج أو البرلمان البريطانيين. كانت أجزاء لا تتجزأ من نظام الحكم، مباشرة وبصورة غير مباشرة، وممثلة من قبل حكومة الهند. وفي سنوات لاحقة تجاهلت الحكومة تلك المعاهدات القديمة كلمّا ناسب ذلك سياستها المتبدلة، ومارست وصاية بالغة الفعالية على الولايات.

لذا فإنَّ التاج البريطاني لم يكن مطلعاً قط على صورة الوضع بالنسبة إلى الولايات الهندية. ولم تجر إثارة مسألة المطالبة بنوع من الاستقلال باسم بعض الولايات إلا في السنوات الأخيرة، ثم زُعم أيضاً أن لها بعض العلاقات الخاصة بالتاج البريطاني بمعزل عن حكومة الهند. ومما تجب ملاحظته أن

هذه المعاهدات هي مع عدد قليل من الولايات؛ فهناك أربعون ولاية تعاهديّة فقط. أما الولايات الأخرى فمستندة إلى «التزامات وسندات». وهذه الولايات الأربعون تغطي ثلاثة أرباع سكان الولايات الهندية، ستٌّ منها يزيد سكانها على الثلث زيادة ذات شأن(*).

تضمن قانون حكومة الهند الصادر عام ١٩٣٥ للمرة الأولى تمييزاً في العلاقة مع البرلمان البريطاني بين الولايات وباقي الهند. فقد نُقلت الولايات من الإشراف السلطوي والإداري لحكومة الهند ووُضعت تحت الحكم المباشر الذي سمي، لهذا الغرض، بممثل التاج. واستمر نائب الملك في الوقت نفسه رئيساً لحكومة الهند. أما القسم السياسي لحكم الهند الذي كان مسؤولاً عن الولايات فقد أصبح الآن تابعاً تبعية مباشرة لنائب الملك ولم يعد بالتالي تحت إشراف مجلسه التنفيذي.

كيف ظهرت هذه الولايات (الدول) إلى الوجود ؟ بعضها حديث تماماً أوجده البريطانيون، وبعضها الآخر كان مقاطعات يحكمها نواب الملوك باسم الإمبراطور المغولي، فسمح لحكامها أن يستمروا كزعماء إقطاعيين من قبل البريطانيين، وهناك فئة ثالثة منها هي تلك التي كان يتزعمها زعماء الماراثا بشكل خاص. فحين هزم هؤلاء أمام الجيوش البريطانية حولت مناطقهم إلى إقطاعات. ومعظم هذه الأشكال يمكن إعادتها إلى بدايات الحكم البريطاني، ليس لها تاريخ قبل ذلك. وإذا تصرف بعضها بصورة مستقلة لبعض الوقت فإنَّ الاستقلال كان قصير الأجل وانتهى إما بالحرب أو عبر التهديد بها. إن عدداً قليلاً فقط من الولايات، وهي في راجبوتانا بشكل رئيسي ، **يعود بتاريخه إلى أيام ما قبل المغول. إنّ لترافانكور**، مثلاً، تاريخ يمتد عشرة قرون. وبعض

(*) هذه الولايات الست هي: حيدرآباد، ٢١ -١٣ مليوناً؛ ميسور، ٧,٥مليوناً؛ ترافانكورا، ٦,٥ مليوناً؛ بارودا، ٤ ملايين؛ كشمير، ٣ ملايين؛ غواليور، ٣ ملايين؛ بمجموعٍ يصل إلى ٣٦ مليوناً. وإجمالي حجم الكتلة السكانية لجميع الولايات الهندية هو نحو ٩٠مليون نسمة.

الشعائر الراجبوتية المتسمة بالكبرياء تعيد أصولها إلى ما قبل التاريخ. إن للماهارانا في أودايبور، الذين ينتسبون إلى السوريافانس أو قوم الشمس شجرة للعائلة تضاهي شجرة الميكادو في اليابان. غير أن هؤلاء الزعماء الراجبوتيين أصبحوا حكاماً إقطاعيين لدى المغول ثم خضعوا للماراثا، وأخيراً للبريطانيين. كتب ادوارد تومبسون يقول: «إن ممثلي شركة الهند الشرقية يثبتون الآن الأمراء في مراكزهم منتشلينهم من الفوضى التي غرقوا فيها، وبعد انتشالهم هكذا وإعادتهم، كان (الأمراء) بلا حول ولا قوة وخائرين تماماً من أي قوى منذ بداية العالم . ولولا تدخل الحكومة البريطانية لما انتظر الولايات الراجبوتية أيٌّ مصير آخر سوى الانطفاء والزوال، والانحلال الكامل في وجه ولايات الماراثا. أما بالنسبة إلى ولاية أود وممتلكات نظام فان وجودهما كان وجوداً زائفاً، وقد تم إبقاؤهما على شيء يشبه الحياة فقط من خلال النفس المنفوخ فيهما من قبل القوة الحامية»[*].

فحيدرآباد الولاية الأولى اليوم كانت صغيرة من حيث المساحة في البداية . وقد جرى توسيع حدودها مرتين بعد هزيمة تيبو سلطان في الحروب مع البريطانيين والماراثا. وهذه الإضافات تمت لدى فوز البريطانيين مع الاشتراط الواضح بأن النظام كان سيعمل بوصفه تابعاً لهم. وبالفعل، لدى دحر تيبو، جرى أولاً تقديم جزء من أراضيه إلى بيشوا زعيم الماراثا ولكنه رفضها لارتباطها بمثل تلك الشروط..

(*) «صناعة أمراء الهند»، إدوارد ثومبسون، ص ٢٧٠ -٢٧٢. في هذا الكتاب وفي كتاب ثومبسون الثاني بعنوان «حياة اللورد ميتكالف» نجد صورة حية عن **حيدرآباد**، والسيطرة والابتزاز البريطانيين هناك؛ كما عن دلهي وبنجاب رانجيت سينغ. فلجنة بتلر (١٩٢٨ - ١٩٢٩) التي شكلتها الحكومة البريطانية للنظر في مسألة الولايات (الدول) الهندية قالت في تقريرها ما يلي: «لا يتفق مع الوقائع والتاريخ القول بأنّ الولايات الهندية كانت مستقلة عندما جرى الاتصال بينها وبين السلطة البريطانية. فبعضها تمّ إنقاذه وبعضها الآخر جرى خلقه من قبل البريطانيين».

أما كشمير، الولاية الثانية من حيث الحجم، فقد بيعت من قبل شركة الهند الشرقية بعد حروب السيخ إلى والد جد الحاكم الحالي. وبالتالي تم إخضاعها للسلطة البريطانية المباشرة بحجة إساءة الحكم. وفيما بعد أعيدت سلطات الحاكم إليه. وولاية ميسورا الحالية التي كانت قد خُلقت من قبل البريطانيين بعد حروب تيبو، هي الأخرى خضعت للحكم البريطاني المباشر فترة طويلة من الزمن.

إن المملكة الوحيدة المستقلة فعلاً في الهند هي نيبال على الحدود الشمالية الشرقية التي تحتل موقعاً يضاهي موقع أفغانستان، رغم أنها معزولة بعض الشيء. أما ماعدا ذلك فقد **وقع في دائرة** ما كان يعرف باسم النظام «التبعي» حيث السلطة الفعلية كلها كانت بيد الحكومة البريطانية تمارسها عبر حاكم مقيم أو وكيل. حتى وزراء الحاكم كانوا على الأغلب موظفين بريطانيين مفروضين عليه. ولكن المسؤولية كلها عن جودة الحكم والإصلاح كانت تقع على عاتق الحاكم الذي لم يكن قادراً، وإن توفرت لديه أفضل النوايا في العالم، على فعل شيء في ظل الظروف القائمة. (وفي معظم الأحيان كان الحاكم نفسه مفتقراً إلى مثل تلك الإرادة عن عجزه الكامل). كتب هنري لورنس عام ١٨٤٦ عن نظام الولايات الهندي قائلاً: «إذا كانت هناك وسيلة لضمان سوء الحكم فإن تلك الوسيلة هي تنصيب حاكم ووزير محليين معتمدين على حراب أجنبية، ويتلقيان التوجيه من مقيم بريطاني، حتى لو كانت هذه العناصر جميعاً مقتدرة وفاضلة ومفعمة بالاحترام لما سارت عجلات الحكم بشكل سهل ومريح . إذا كان اختيار رجل واحد صعباً، سواء أكان أوروبياً أو محلياً، مع كل متطلبات الإداري العادل، فأين نجد ثلاثة يستطيعون أن يعملوا معاً؟ فكل منهم يرتكب عدداً لا يحصى من المساوئ ولكن أياً منهم لا يستطيع أن يأتي عملاً جيداً إذا كان الآخران سيحبطان جهوده».

وقبل ذلك في عام ١٨١٧، كتب السير توماس مونرو إلى الحاكم العام يقول: «هناك العديد من الاعتراضات ذات الوزن على توظيف قوة تابعه. فهذا ينزع بشكل طبيعي إلى تحويل الحكم في كل بلد توجد فيه مثل هذه القوة

التابعة إلى حكم ضعيف وظالم وإلى إطفاء كل الروح النبيلة الشريفة لدى الطبقات العليا في المجتمع وإلى تحقير وإفقار الشعب ككل. إن العلاج العادي لسوء الحكم في الهند هو إحداث ثورة هادئة في القصر، أو ثورة عنيفة مستنده إلى التمرد، أو فتوحات أجنبية. ولكن وجود قوة بريطانية يلغي كل فرص العلاج عن طريق دعم الأمير على كل العرش ضد كل الأعداء من الخارج والداخل، يجعله بليد الإحساس عبر تلقينه أن يثق بالغرباء في سبيل أمنه، وقاسياً بالغ الجشع عن طريق البرهنة له بأن عليه ألا يخاف جراء كره رعاياه له. فحيثما يجري فرض النظام التابع، إذا لم يكن الأمير الحاكم رجلاً ذا قابلية عظيمة، سرعان ما تظهر على البلاد أمارات النظام المتجسدة في قرى منهارة وسكان يتناقصون...... وحتى إذا كان الأمير نفسه ميالاً إلى الالتزام الشديد بالتحالف (مع بريطانيا) فسوف يكون البعض من بين كبار موظفيه ممن يلحون عليه ليفك هذا الحلف. وطالما بقي في البلاد أي قدر من الاستقلالية العاقلة الساعية للإحاطة بسيطرة الغرباء، فإن أمثال هؤلاء الناصحين سيكونون موجودين. وأنا مقتنع بأن الهنود الأصليين الذين أحمل عنهم فكرة جيدة، لن يفقدوا مثل هذه الروح فقداناً كاملاً مهما طال الزمن، ولذلك أستطيع أن أعبر عن اليقين بأن نظام التبعية لا بد له من أن يتابع دورته الكاملة في كل مكان مدمراً أي حكم يتولى مهمة حمايته»(*).

رغماً عن أصوات الاحتجاج هذه تمت إقامة نظام التبعيه الهندية في الولايات فجلب معه، بصورة حتمية، الفساد والطغيان، إن حكومات هذه الولايات كانت غالباً سيئة بما فيه الكفاية ولكنها، على أي حال، كانت بلا حول ولا قوة، وقلة من المقيمين البريطانيين أو الوكلاء في هذه الولايات مثل ميتكالف كانوا شرفاء وجدانيين، ولكن الغالبية كانت تفتقر إلى الصفتين معاً وتتميز بميزة العاهرات اللواتي يحكمن بدون مسؤولية. أما المغامرون

(*) اقتباس إدوارد ثومبسون. صناعة أمراء الهند (١٩٤٣).

الإنجليز فكانوا يبددون ما في خزائن الدولة عبثاً متسترين خلف انتمائهم القومي ومستندين إلى الدعم الرسمي لهم. إن بعض الروايات التي تتحدث عما جرى في هذه الولايات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولاسيما في أود وحيدر آباد ، تكاد لا تصدق. كانت أود قد ضمت إلى الهند البريطانية قبيل عصيان ١٨٥٧.

كانت السياسة البريطانية آنذاك تؤيد مثل هذا الضم، وأي حجة كانت تستغل لـــ «نقل ملكية» الولاية إلى السلطات البريطانية. غير أن العصيان والانتفاضة الكبرى عام ١٨٥٧ أظهرت قيمة نظام الولايات التابعة بالنسبة إلى الحكومة البريطانية. ففيما عدا استثناءات قليلة لم يكتف الأمراء الهنود بالبقاء بعيدين عن الانتفاضة بل وساعدوا البريطانيين على سحقها في بعض الأحيان. وقد أحدث هذا تغيراً في السياسة البريطانية تجاههم وتقرر الإبقاء عليهم بل وتقويتهم.

تم إعلان مبدأ «القيادة العليا» البريطاني، وفي الممارسة كانت قبضة القسم السياسي في حكومة الهند على الولايات قوية ومحكمة ومستمرة. كان الحكام يعزلون وتنتزع منهم سلطاتهم، وكان الوزراء يفرضون عليهم من قبل المكاتب والدوائر البريطانية. إن عدداً كبيراً من هؤلاء الوزراء يعملون الآن في الولايات وهم يعتبرون أنفسهم مسؤولين أمام السلطة البريطانية أكثر بكثير منهم أمام رئيسهم الإسمي الذي هو الأمير.

بعض الأمراء جيدون وبعضهم الآخر سيئون، وحتى الجيدين منهم يتعرضون للإحباط والتقييد عند كل منعطف. إنهم كطبقة متخلفون بالضرورة، ذوو نظرة إقطاعية، سلطويو الأساليب، إلا في التعامل مع الحكومة البريطانية حيث يبدون أقصى آيات الخضوع. كان شيلفانكار محقاً عندما أطلق على الولايات الهندية اسم: «طابور بريطانيا الخامس في الهند».

تناقضات الحكم البريطاني في الهند

رام موهان روي – الصحافة

السير وليم جونز - التعليم الإنجليزي في البنغال

تواجهنا مفارقة صارخة في كل منعطف لدى استعراضنا لسجل الحكم البريطاني في الهند. فالبريطانيون هيمنوا على الهند وصاروا القوة الأولى في العالم لأنهم كانوا المبشرين بالحضارة الصناعية الجديدة المستندة إلى الآلة **الثقيلة**. كانوا يمثلون قوة تاريخية جديدة مدعوة لتغيير العالم، وبالتالي كانوا، دون علمهم، مقدمات التغيير والثورة وممثليهما، ومع ذلك حاولوا متعمدين أن يقفوا في وجه التغيير إلا في حدود ما كان ضرورياً لتعزيز مواقعهم ومساعدتهم في استغلال البلاد وشعبها لمصلحتهم. كانت نظرتهم وأهدافهم رجعية بسبب الأصل الطبقي الاجتماعي الذي جاؤوا منه من ناحية ورغبتهم المدروسة في وقف أي تغيير باتجاه تقدمي، لأن مثل هذه التغيير قد يقوي الشعب الهندي وبالتالي يضعف قبضة البريطانيين على الهند في نهاية المطاف من ناحية ثانية، وهي الأقوى. فالخوف من الشعب يخترق كل فكرهم وسياستهم لأنهم لم يريدوا أن يندمجوا به ولم يستطيعوا ذلك وظلوا محكومين بأن يبقوا جماعه حاكمة أجنبية معزولة محاطة بإطار بشري مختلف كلياً ومعادٍ لها. **إن التغييرات، وبعضها ذو اتجاه تقدمي،** قد جاءت، ولكنها جاءت رغم أنف السياسة البريطانية مع أن دافعها كان من تأثير الغرب الجديد القادم عبر البريطانيين.

لعب أفراد إنجليز من رجال التعليم والمستشرقين والصحفيين وأعضاء البعثات البشيرية وغيرهم دوراً هاماً في عملية جلب الثقافة الغربية إلى الهند، ومحاولاتهم الرامية إلى تحقيق هذا الغرض غالباً ما اصطدمت بإرادة حكومتهم بالذات. فتلك الحكومة كانت تخاف انتشار التعليم الحديث فوضعت الكثير من العقبات أمامه، ومع ذلك فإن الفضل يعود إلى الجهود الطليعية لعدد من الإنجليز

المتمكنين والجادين المخلصين الذين جمعوا حولهم مجموعات متحمسة من الطلاب الهنود، في إيصال الفكر والأدب والتقاليد السياسية الإنجليزية إلى الهند. (وحين أقول إنجليز إنما أعني بالطبع أناساً من كل بريطانيا العظمى وإيرلندا، رغم أني أعرف أن العبارة غير مناسبة وغير صحيحة ولكني أكره عبارة بريطاني وهي قد لا تشمل الإيرلنديين أيضاً. أقدم اعتذاري إلى الإيرلنديين والاسكتلنديين وأهل ويلز فهؤلاء جميعاً تصرفوا تصرفاً متشابهاً واعتبروا جماعه واحده بدون أي تمييز) حتى الحكومة البريطانية، رغم كرهها للتعليم، أجبرتها الظروف على اتخاذ التدابير الكفيلة بتدريب الكتبة والموظفين وإنتاجهم ليعملوا في مؤسستها المتنامية. لم تكن تستطيع أن تتكبد نفقات جلب أعداد كبيرة من الناس ليقوموا بهذه الأعمال الثانوية. وهكذا فإن التعليم زاد تدريجياً. ورغم أنه كان تعليماً محدوداً ومضللاً، فإنه فتح أبواب العقل ونوافذه أمام الآراء الجديدة والأفكار الديناميكية.

كانت المطبعة، أو بالأحرى جميع الآلات، هي الأخرى تعتبر خطرة ومتفجرة بالنسبة إلى العقل الهندي ولا يجوز تشجيعها بأي حال من الأحوال حتى لا تنشر التحريض والتنمية الصناعية. تتحدث إحدى القصص عن أن نظام حيدرآباد عبر عن الرغبة مرة في أن يرى الآلات الأوروبية فبادر المقيم البريطاني إلى تزويده بمضخة هوائية وآلة طابعة. وما أن تم إشباع الفضول الآني للنظام حتى أعيدت الآلتان مع غيرهما من الأشياء إلى المستودع. ولكن الحكومة في كالكوتا، حين سمعت بما جرى، عبرت عن عدم ارتياحها للمقيم التابع لها ووبخته ولاسيما على إدخال الآلة الطابعة إلى إحدى الولايات الهندية. وقد اقترح المقيم أن يحطم المطبعة سراً إذا رغبت الحكومة في ذلك.

في الوقت الذي لم تكن فيه المطابع الخاصة تلقى التشجيع كانت الحكومة عاجزة عن متابعة الكثير من أعمالها دون طباعة مما أدى إلى إقامة المطابع الرسمية في كل من كالكوتا ومدراس وغيرهما.

تمت إقامة المطبعة الخاصة من قبل البعثة التبشيرية المعمودية في سيرامبور، كما أصدر شخص إنجليزي الجريدةَ الأولى في كالكوتا عام ١٧٨٠.

كل هذه التغييرات ومثيلاتها تسللت تدريجياً وأثرت على العقل الهندي دافعة الوعي «**الحديث**». **إلى أمام**. لم يتأثر تأثيراً مباشراً بالفكر الأوربي إلا جماعه صغيرة لأن الهند ظلت متمسكة بأرضيتها الفلسفية معتبرة إياها متفوقة على الفلسفة الغربية أما التأثير الفعلي للغرب فكان في الجانب العملي للحياة حيث كان تفوقه على الشرق فيه واضحاً. فالتقنيات الجديدة مثل القطار والمطبعة وغيرهما من الآلات الأكثر كفاءة في الحرب، لم يكن ممكناً تجاهلها، وقد ساعدت على الوقوف في وجه الأساليب القديمة في التفكير بصورة تكاد تكون عفوية ومن خلال نظرات غير مباشرة مما أحدث صراعاً في عقل الهند. لعل أبرز التغيرات وأبعدها مدى هو تحطيم النظام الزراعي القديم ودخول مفاهيم الملكية الخاصة والإقطاع. فقد تسلل الاقتصاد النقدي وصارت. «الأرض بضاعة قابلة للتسويق. فما ظل متحجراً بفعل العادات يتحلل بفعل المال».

شهدت البنغال جميع هذه التغييرات الزراعية والتقنية والتعليمية والفكرية واختبرتها قبل أي جزء آخر له شأن في الهند بفترة طويلة، لأنها عاشت نصف قرن كامل من الحكم البريطاني قبل انتشاره على مساحات أوسع. فخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر لعبت البنغال، لذلك، دوراً رئيسياً في الحياة البريطانية الهندية. لم تكن البنغال مركز وقلب الإدارة البريطانية فقط، بل أنتجت أيضاً المجموعات الهندية الأولى المتعلمة إنكليزياً والتي انتشرت في سائر أرجاء الهند الأخرى تحت مظلة السلطة البريطانية. ظهر في البنغال عدد من الرجال البارزين جداً في القرن التاسع عشر، وقد كانوا في طليعة باقي الهند في أمور الثقافة والسياسة كما خرجت الحركة الوطنية الجديدة إلى حيز الوجود في نهاية المطاف بفضل جهودهم. كانت البنغال قد قبلت بذلك الحكم وتكيفت معه، قبل

استسلام الهند الشمالية والوسطى بزمن طويل. لم تتأثر البنغال إلا قليلاً بالانتفاضة الكبرى عام ١٨٥٧، رغم أن الشرارة الأولى ظهرت مصادفة في باراكبور بالقرب من كالكوتا.

قبل الحكم البريطاني كانت البنغال واحدة من مقاطعات الأطراف في الإمبراطورية المغولية، ذات أهمية لكنها مقطوعة نسبياً عن المركز. وخلال الفترة القروسطية الأولى ازدهرت هناك بين صفوف الهندوس أعداد كبيرة من أشكال العبادة المشوهة المخلوطة مع الفلسفة والممارسات التانتيرية. ثم جاء العديد من حركات الإصلاح الهندوسية التي أثرت على العادات الاجتماعية والقوانين بل وغيرت بعض الشيء تلك القواعد المحكمة للإرث في الأماكن الأخرى. أسس العالم الكبير تشايتانيا الذي أصبح رجل عقيدة وعاطفة، لنوع من الفاليشانافية المستندة إلى الإيمان فمارس تأثيراً قوياً على سكان البنغال. طور البنغاليون خليطاً عجيباً بين التحصيل الثقافي العالي وبين العاطفة القوية الموازية. وقد مثل هذا التقليد المتجسد في محبة الإيمان وخدمة البشرية في بنغال النصف الثاني من القرن التاسع عشر رجل مرموق آخر ذو شخصية قدسية هو راما كريشنا باراماهانسا، أقيمت باسمه منظمة خيرية لها سجل لا يضاهى من الأعمال الإنسانية الخيرة والخدمات الاجتماعية. مفعمين بحب الخدمة الصبور المثالي لدى الفرانسيسكان القدماء، غير مدعين مع كفاءة عالية مثل الكويكرز (الأصحاب) تقريباً، يتابع أعضاء بعثة راما كريشنا تسيير مشافيهم ومؤسساتهم التعليمية إضافة إلى أعمال الإغاثة لدى حدوث أي كوارث في مختلف أرجاء الهند بل وفي خارجها.

كان راما كريشنا يمثل التقاليد الهندية القديمة. وظهرت قبله، في القرن الثامن عشر، شخصية لامعة أخرى في البنغال هي شخصية راجا رام موهان روي الذي كان أنموذجاً جديداً جمع في شخصيته الثقافات القديمة والحديثة. كان واسع الاطلاع على الفكر والفلسفة الهنديين، عالماً بالسنسكريتية

والفارسية والعربية، كان نتاجاً للثقافة الهندوسية - الإسلامية المختلطة التي سادت آنذاك بين الطبقات المثقفة في الهند. إن مجيء البريطانيين إلى الهند بتفوقهم في العديد من الميادين دفع بعقله المغامر والمحب للاستطلاع إلى اكتشاف جذور ثقافتهم. تعلم اللغة الإنجليزية ولكن ذلك لم يكف، تعلم اليونانية واللاتينية والعبرية أيضاً ليكتشف أصول ديانة الغرب وثقافته. اجتذبته أيضاً العلوم والجوانب التقنية للحضارة الغربية، رغم أن هذه التغييرات التقنية لم تكن آنذاك على الدرجة نفسها من الوضوح الذي أصبحت عليها لاحقاً. وبسبب نزعته الفلسفية والثقافية توجه رام موهان روي بالضرورة نحو الآداب الأقدم. وقد قال المستشرق **مونييه وليامز** إنه: «ربما كان أول باحث ذا عقل جاد في علم الأديان المقارنة أنجبه العالم». وفي الوقت نفسه كان أيضاً تواقاً لتحديث التعليم وانتزاعه من القبضة السكولاستيكية القديمة. حتى في تلك الأيام المبكرة كان مؤيداً للأسلوب العلمي وكتب للحاكم العام مؤكداً على الحاجة إلى تعليم «الرياضيات والفلسفة الطبيعية والكيمياء والتشريح وغيرها من العلوم المفيدة».

كان أكثر من باحث ورجل علم، كان مصلحاً قبل كل شيء. متأثراً في أيامه الأولى بالإسلام وبالمسيحية، إلى حد ما، فيما بعد، ظل متمسكاً، على أي حال، بأسس عقيدته القديمة. ولكنه حاول إصلاح تلك العقيدة وتحريرها من الإساءات والممارسات الخاطئة التي ارتبطت بها. فالحكومة البريطانية لم تلغ السوتي (عادة التضحية بالزوج عند موت زوجها) إلا نتيجة لتحريضه ضد هذه العادة. وعادة السوتي هذه لم تكن واسعة الانتشار في أي وقت من الأوقات. غير أن حوادث نادرة كانت مستمرة في التكرر بين أبناء الطبقات العليا. ربما كانت هذه العادة قد وفدت إلى الهند مع السقيثيين - التاتار الذين سادت بينهم عادة انتحار الأتباع والموالي لدى موت السيد. إن الأدبيات السانسكريتية القديمة تشجب السوتي وتدينها. حاول أكبر جاهداً أن يوقفها كما أن الماراثا كانوا ضدها.

كان رام موهان روي أحد مؤسسي الصحافة الهندية. فمنذ عام ١٧٨٠ كان قد تم إصدار عدد من الجرائد من قبل ناشرين إنجليز في الهند. وقد كانت هذه الجرائد عادة ذات مواقف نقدية حادة من الحكومة مما أدى إلى الصراع وإقامة رقابة صارمة. ومن بين أوائل أبطال النضال في سبيل حرية الصحافة في الهند كان هناك صحفيون إنجليز تم نفي أحدهم ، جيمس سيلك باكينغهام، ولا تزال ذكراه حية، إلى خارج البلاد. أما الصحيفة الهندية الأولى، مُلْكيةً وتحريراً، فقد صدرت (بالإنجليزية) عام ١٨١٨، وفي العام نفسه أصدرت البعثة التبشيرية المعمدانية في سيرامبور مجلة شهرية وأخرى أسبوعية بنغاليتين، وهما الدوريتان الأوليان بإحدى اللغات الهندية. ثم تلاحقت الجرائد والدوريات بالإنجليزية واللغات الهندية وبتواتر سريع في كل من كالكوتا ومدراس وبومباي.

وفي الوقت نفسه كان النضال من أجل صحافة حرة قد بدأ، ليستمر حتى اليوم بالكثير من لحظات الصعود والهبوط. وشهد عام ١٨١٨ أيضاً ميلاد القانون الثالث الشهير الذي نص على إمكانية التوقيف بدون محاكمة للمرة الأولى. وهو قانون مازال ساري المفعول حتى اليوم كما أن **عدداً من الناس قابعون في السجن** بموجب قانون له من العمر مئة وستة وعشرون عاماً.

ارتبط اسم رام موهان روي بالعديد من الصحف. فقد ابتاع مجلة ثنائية اللغة، بنغالية - إنجليزية، وفيما بعد، رغبة منه في تغطية الهند كلها، أصدر مجلة أسبوعية باللغة الفارسية التي كانت تُعتبر آنذاك لغة الطبقات المثقفة في الهند كلها. ولكن هذه المجلة سرعان ما واجهت الكثير من المصاعب بعد اتخاذ التدابير الرامية إلى السيطرة على الصحافة عام ١٨٣٣. احتج رام موهان وغيره بفعالية على تلك التدابير بل وقدموا عريضة إلى المستشار القانوني للتاج البريطاني في إنجلترا.

ارتبطت نشاطات رام موهان روي الصحفية ارتباطاً وثيقاً بحركاته الإصلاحية. فوجهات نظره التركيبية والشمولية أثارت استياء الطوائف المتزمتة التي كانت أيضاً تعارض العديد من الإصلاحات التي دعا إليها. غير أنه تمتع في الوقت نفسه بدعم قوي من قبل مؤيدين ذوي شأن بمن فيهم عائلة طاغور التي لعبت دوراً بارزاً في وقت لاحق في حركة النهضة بالبنغال. ذهب رام موهان إلى إنجلترا ممثلاً لإمبراطور دلهي ومات في بريستول أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

قام رام مرهان روي وآخرون بدراسة اللغة الإنجليزية وحدهم. فلم تكن هناك مدارس أو كليات إنجليزية خارج كالكوتا وكانت سياسة الحكومة ضد تعليم الهنود اللغة الإنجليزية تحديداً. وفي عام ١٧٨١ افتتحت مدرسة كالكوتا من قبل الحكومة في مدينة كالكوتا للدراسات العربية. وفي عام ١٨١٧ قامت مجموعة من الهنود والأوروبيين بافتتاح كلية هندوسية في كالكوتا وتدعى الآن: كلية الرئاسة. أما الكلية السانسكريتية فقد بدأت تعمل في بيناريس منذ عام ١٧٩١. ربما كانت بعض المدراس التبشيرية تعلم اللغة الإنجليزية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وخلال العشرينيات نشأت مدرسة فكرية في الدوائر الحكومية تدعو إلى تعليم اللغة الإنجليزية ولكنها ووجهت بالمعارضة. إلا أن عدداً من الصفوف والشعب الإنجليزية ألحقت، كتدبير اختباري، بالمدرسة العربية في دلهي وببعض المعاهد الكالكوتية. أما القرار الأخير الداعي إلى تعليم اللغة الإنجليزية فقد تضمنه تقرير ماكاولي عن التعليم في شباط ١٨٣٥. وفي عام ١٨٥٧ بدأت جامعات كل من كالكوتا ومدراس وبومباي عملها.

في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية مترددة حول تعليم الهنود الإنجليزية، كان رجال العلم **البراهميون** أكثر معارضة، لأسباب مختلفة، لقضية تعلم الإنجليز اللغة السانسكريتية. فحين جاء السير وليام جونز، ذلك اللغوي ورجل العلم إلى الهند بوصفه قاضياً في المحكمة العليا،

عبَّر عن رغبته في تعلم السانسكريتية. ولكن أحداً من البراهميين لم يكن مستعداً لأن يعلم أجنبياً متطفلاً تلك اللغة المقدسة، رغم العروض المغرية بالمكافآت السخية. وبكثير من الصعوبة استطاع جونز أخيراً أن يهتدي إلى معلم طب (أو حكيم شعبي) من غير البراهمة وافق على التعليم ولكن بشروطه الغريبة والمتشددة. قبل جونز بجميع شروطه لتوقه الشديد إلى تعلم لغة الهند القديمة. سحرته اللغة السانسكريتية وخصوصاً اكتشافه للمسرح الهندي القديم. فمن كتاباته وترجماته هو اطلعتْ أوروبا للمرة الأولى على جزء صغير من كنوز الآداب السانسكريتية. وفي عام ١٧٨٤ أسس جونز رابطة البنغال الآسيوية التي صارت الرابطة الملكية الآسيوية فيما بعد. إن الهند مدينة لجونز وللعديد من رجال العلم الأوروبيين الآخرين بقدر كبير من العرفان بالجميل لاكتشافهم آدابها القديمة من جديد. كان الكثير من هذه الآداب معروفاً بالطبع عبر كل العصور ولكن هذه المعرفة صارت أكثر فأكثر محدودة بجماعات مختارة ومغلقة، وأدت هيمنة الفارسية كلغة للثقافة إلى صرف عقول الناس عنها. فالبحث عن المخطوطات أظهر إلى الوجود عدداً كبيراً من المؤلفات التي لم تكن معروفة إلا قليلاً، كما أن تطبيق الأساليب النقدية الحديثة للبحث العلمي أعطى بعداً جديداً للآداب الواسعة التي تم كشف النقاب عنها.

وفَّر دخول المطبعة واستعمالها دافعاً هائلاً لتطور اللغات الشعبية الهندية. فبعض هذه اللغات مثل الهندو والبنغالي والغوجراتي والماراتي والاوردو والتاميل والتولوغو، لم تكن متداولة منذ وقت طويل فحسب، بل كانت أيضاً تملك آداباً متطورة. إن العديد من الكتب المكتوبة بهذه اللغات كانت معروفة بشكل واسع. وفي معظم الأحيان كانت هذه الكتب على شكل ملاحم وقصائد أو مجموعات أغان وأشعار منظومة يسهل حفظها عن ظهر قلب. لم يكن هناك علمياً أدب منثور بهذه اللغات في ذلك الوقت. فالكتابة الجادة كانت محصورة تقريباً باللغتين السانسكريتية والفارسية ومن المفترض

في أي مثقف أي يعرف إحدى هاتين اللغتين. لعبت هاتان اللغتان الكلاسيكيتان دوراً مهيمناً ومنعتا نمو اللغات الشعبية والإقليمية المحلية. إلا أن طباعة الكتب والصحف كسرت احتكار اللغتين الكلاسيكيتين وبصورة مباشرة صارت الآداب النثرية باللغات المحلية الإقليمية تتطور. إن البعثات التبشيرية المسيحية الأولى، وخصوصاً البعثة المعمدانية في سيرامبور، ساعدت كثيراً في هذه العملية. فالمطابع الخاصة الأولى أقيمت من قبلها وبفضل جهودها الرامية إلى ترجمة الإنجيل إلى طبعات نثرية باللغات الهندية التي لاقت الكثير من النجاح.

لم يكن التعامل مع اللغات المعروفة جيداً والمستقرة صعباً، إلا أن البعثات التبشيرية **ذهبت أبعد** وعالجت بعض اللغات الثانوية غير المتطورة وأعطتها شكلاً وصيغةً عبر تأليف كتب القواعد والقواميس لها. بل وبذلت جهوداً كبيرة حتى على لهجات القبائل الجبلية وتلك القاطنة في الغابات وحولتها إلى لهجات مكتوبة. إن رغبة الإرساليات المسيحية في ترجمة الإنجيل إلى كل اللغات الممكنة أدت هكذا إلى تطور العديد من اللغات الهندية. لم يكن عمل ونشاط البعثات التبشيرية المسيحية في الهند مثيرَيْن للإعجاب وجديرين بالمديح في جميع الأحيان، ولكنهما، في هذا المجال بالذات، إضافة إلى العناية بجميع الفنون الشعبية، قَدَّما خدمات كبيرة للهند بدون أدنى شك.

إنّ عزوف شركة الهند الشرقية عن نشر التعليم كان مسوغاً لأن ثلةً من طلاب الكلية الهندوسية في كالكوتا (حيث كانت لغتا التعليم هما السانسكريتية والإنجليزية) طالبت ومنذ عام ١٨٣٠ ببعض الإصلاحات. طالبت بفرض القيود على السلطة السياسية للشركة وبإقرار التعليم المجاني والإلزامي. فالتعليم المجاني في الهند كان معروفاً منذ أقدم العصور. فقد كان التعليم تقليدياً، بعيداً عن الجودة الخارقة والفائدة الكبيرة، ولكنه كان متوفراً للطلاب الفقراء دون أي مقابل، عدا بعض الخدمات الشخصية للمعلم. وفي هذا المجال كانت التقاليد الهندوسية والإسلامية متماثلة.

فيما كان التعليم الحديث ممنوعاً بصورة متعمدة من الانتشار كان التعليم القديم بمعظمه قد تمت تصفيته في البنغال. وحين تسلم البنغاليون زمام السلطة في البنغال كان هناك عدد كبير من المعفيين الذين مُنحوا أرضاً بدون أي رسوم. رغم أن الكثير من هبات الأرض هذه كانت شخصية فإن معظمها كانت على شكل منح مقدمة للمؤسسات التعليمية. إن عدداً كبيراً من المدارس الابتدائية من النمط القديم كانت تتمول منها، إضافة إلى بعض المؤسسات التعليمية العليا التي كانت تدرس باللغة الفارسية بشكل رئيسي. كان هَمُّ شركة الهند الشرقية متركزاً على جمع المال بسرعة لتدفع أرباحاً سخية إلى مساهميها في إنجلترا كما أن مطالب مدرائها الملحاحة كانت مستمرة وضاغطة. لذا تم تبني سياسة تقضي باستعادة الأراضي المعفاة ومصادرتها من جديد. طولب الناس ببراهين قاطعه تثبت الهبات الأصلية غير أن السندات القديمة والأوراق المتعلقة بالأمر كانت قد ضاعت أو قضمتها الحشرات منذ زمن بعيد، وهكذا تمت استعادة الأراضي المعفاة وطرد منها حائزوها القدامى مما أدى إلى أن تفقد المدارس والكليات أوقافها. لقد طالت هذه الإجراءات مساحات شاسعة وأدت إلى خراب العديد من العائلات. أما المؤسسات التعليمية التي كانت مدعومة بهذه الأراضي المعفاة فقد توقفت عن العمل وفقد أعداد كبيرة من المعلمين والمرتبطين بهم بشكل أو آخر أعمالهم ووظائفهم.

ساعدت هذه العملية على تدمير الطبقات الإقطاعية القديمة في البنغال، المسلمة منها والهندوسية، إضافة إلى الطبقات المعتمدة عليها. وقد تأثر المسلمون بصورة خاصة لأنهم، كجماعة، كانوا أكثر إقطاعية من الهندوس كما كانوا المستفيدين الأوائل من الأراضي المعفاة. أما بين الهندوس فكان يوجد عدد أكبر بكثير من الطبقات الوسطى التي تمتهن التجارة والحرف وما إليهما. وهؤلاء كانوا أقدر على التكيف وأقبلوا على التعليم الإنجليزي بحماس أكبر. كما كانوا أكثر فائدة للبريطانيين في إنجاز خدماتهم الثانوية. تحاشى المسلمون التعليم الإنجليزي ولم يكونوا، في البنغال، يتمتعون بثقة الحكام

البريطانيين الذين ظلوا يخشون من أن يقوم من تبقى من الطبقة الحاكمة بإثارة المتاعب. وهكذا فإن هندوس البنغال احتكروا تقريباً في البداية جميع الوظائف الحكومية الثانوية وأُرسلوا إلى المقاطعات الشمالية. وفيما بعد تم توظيف حفنة من المسلمين من مخلفات العائلات القديمة.

جاء التعليم بالإنجليزية بتوسيع الأفق الهندي وبالإعجاب بالآداب والمؤسسات الإنجليزية، بثورة على بعض العادات والنواحي السائدة في الحياة الهندية، وبمطالبة متزايدة بالإصلاح السياسي. تولت الطبقات الحرفية الجديدة الدور القيادي في التحريض السياسي الذي تجسد بصورة رئيسية في إرسال وفود الممثلين إلى الحكومة. فالناس الذين تلقوا التعليم بالإنجليزية وشغلوا المهن والوظائف شكلوا في النتيجة طبقة جديدة كانت مرشحة لأن تنمو وتكبر في سائر أنحاء الهند، طبقة متأثرة بالفكر الغربي ومقطوعة تقريباً عن الكتلة الجماهيرية للسكان. وفي عام ١٨٥٢ تم افتتاح الرابطة البريطانية الهندية في كالكوتا. وقد كانت هذه الرابطة إحدى مقدمات المؤتمر الوطني الهندي، غير أن جيلاً كاملاً كان لا بد له أن يمضي قبل نشوء المؤتمر عام ١٨٨٥. وهذه الهوة تمثل فترة انتفاضة ١٨٥٧ - ١٨٥٨ وقمعها وما ترتب على ذلك من عواقب. إن الاختلاف الكبير بين البنغال من جهة وبين الهند الشمالية والوسطى من جهة ثانية في منتصف القرن ناتج عن واقع أنه في حين كانت الانتلجنسيا الجديدة في البنغال (بأكثريتها الهندوسية) متأثرة بالفكر والأدب الإنجليزيين وتتطلع إلى إنجلترا للحصول على الإصلاح السياسي والدستوري، كانت المناطق الأخرى تغلي بروح الثورة والتمرد.

ففي البنغال نستطيع أن نرى بوضوح أكبر من أي مكان آخر التأثيرات الأولى للحكم البريطاني والنفوذ الغربي. كان انهيار الاقتصاد الزراعي كاملاً كما كانت الطبقات الإقطاعية القديمة قد أزيلت من الوجود. وبدلاً من الإقطاعيين السابقين جاء مالكون جدد للأرض صلاتهم العضوية والتقليدية بالأرض أضعف وأقل بكثير، مالكون جدد افتقدوا معظم فضائل الإقطاعيين

مع الاتصاف بجميع رذائلهم وعيوبهم. عانى الفلاحون من المجاعة والنهب بالعديد من الطرق وتحولوا إلى الفقر المدقع. كما أن طبقة الحرفيين مُسحت تقريباً. وعلى هذه الأسس الممزقة والمحطّمة نشأت فئات وطبقات جديدة من نتاج الحكم البريطاني ومرتبطة بها بشتى الطرق. فكانت فئة التجار المؤلفة من سماسرة التجارة والصناعة البريطانية المستفيدين من فضلاتهما. كما كانت الطبقات المتعلمة باللغة الإنجليزية في الخدمات الثانوية والمهن العلمية التي كانت تتطلع إلى السلطة البريطانية طلباً للتقدم ومتأثرة بدرجات مختلفة بالفكر الغربي. بين هؤلاء نمت روح التمرد على التقاليد الجامدة والأطر الاجتماعية المتكلسة للمجتمع الهندوسي. وكان المتمردون يستلهمون الليبرالية الإنجليزية والمؤسسات البريطانية.

كان هذا هو التأثير على الشريحة العليا من الهندوس في البنغال. أما جماهير الهندوس هناك فلم يتأثروا تأثراً مباشراُ وربما لم يفكر الزعماء الهندوس إلا نادراً بهذه الجماهير. ومن جهة أخرى لم يتعرض المسلمون لأي تأثير فقد ظلوا، باستثناء عدد من الأفراد، بعيدين عن التعليم الجديد بشكل مقصود. كانوا متخلفين اقتصادياً من قبل فزادوا تخلفاً. وأنجب القرن التاسع عشر كوكبة من الهندوس اللامعين في البنغال في حين لا يوجد قائد مسلم واحد برز على الساحة البنغالية في تلك الفترة. أما فيما يتعلق بالجماهير فقلما نجد فرقاً ذا شأن بين الهندوس والمسلمين، كانوا غير متمايزين في العادات وأساليب الحياة واللغة وفي الفقر والبؤس السائدين. وبالفعل لم تكن الفروق الدينية وغيرها من الاختلافات بين الهندوس والمسلمين مطموسة كما هي في البنغال في أي مكان آخر من الهند ربما كان ٩٨٪ من المسلمين من أصل هندوسي من فئات المجتمع الدنيا. ومن حيث السكان ربما كان تعداد المسلمين يزيد قليلاً عن تعداد الهندوس. (وهذه النسبة في البنغال اليوم هي: ٥٣٪ مسلمون؛ ٤٦٪ هندوس، ١٪ آخرون).

كل هذه العواقب التي ترتبت على الارتباط بالبريطانيين، جبناً إلى جنب مع مختلف الحركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي ظهرت في البنغال، ملحوظة في أماكن الهند الأخرى ولكن بدرجات أدنى ومختلفة. فانهيار النظام الإقطاعي القديم مع اقتصاده كان أقل اكتمالا وأكثر تدرجاً في الأماكن الأخرى. وفي الواقع فإن ذلك النظام قد تمرد وحتى بعد سحقه بقي على قيد الحياة إلى حد ما. كان المسلمون في الهند العليا متفوقين كثيراً ثقافياً واقتصادياً على أبناء دينهم في البنغال، ولكنهم أيضاً ظلوا مترفعين عن الثقافة الغربية.

كان إقبال الهندوس على التعليم أسهل وأكبر وبالتالي كان هؤلاء أشد تأثراً بالأفكار الغربية. واشتغل في الوظائف الحكومية والخدمات الثانوية أعداد أكبر من الهندوس بالمقارنة مع المسلمين. بقي هذا الفرق في البنجاب أقل لفتاً للأنظار.

انفجرت انتفاضة ١٨٥٧ -١٨٥٨ وسحقت ولكن البنغال لم تتأثر بها إلا قليلاً. فخلال القرن التاسع عشر ظلت الطبقة الجديدة ذات التعليم الإنجليزي، بأكثريتها الهندوسية، تنظر نظرة إعجاب إلى إنجلترا وتأمل في أن تتقدم بمساعدتها وبالتعاون معها. كانت هناك نهضة ثقافية وتطور ملحوظ للغة البنغالية وبرز قادة البنغال بوصفهم قادة الهند سياسياً.

قد يلقي الخطاب المؤثر الذي ألقاه رابندرانات طاغور بمناسبة عيد ميلاده الثمانين (أيار ١٩٤١) ، قبل موته ببضعة أشهر بعض الضوء على ذلك الإيمان بإنجلترا الذي ملأ عقل البنغال آنذاك إضافة إلى روح الثورة على الأعراف الاجتماعية السائدة منذ أقدم العصور. فهو يقول: «أنظر إلى الخلف، إلى الامتداد الطويل للسنوات التي تقع ورائي فأرى بأفق واضح تاريخ تطوري المبكر، وأصعق بالتغيير الحاصل في موقفي أنا بالذات من ناحية وفي سيكولوجية مواطني من جهة ثانية - إنه تغير ينطوي في أحشائه على نوع من السبب لمأساة عميقة».

«إن اتصالنا المباشر مع العالم الأكبر للناس كان مرتبطاً بالتاريخ المعاصر للشعب الإنجليزي الذي تسنى لنا أن نعرفه في تلك الأيام الأولى، فمن خلال أدبهم القوي بشكل رئيسي صغنا أفكارنا حول هؤلاء القادمين الجدد إلى الشواطئ الهندية. وفي تلك الأيام لم يكن نمط التعليم الذي قدم لنا غزيراً أو متنوعاً، كما لم تكن روح البحث العلمي واضحة المعالم. ونظراً لأن أفق مثقفي تلك الأيام كان محدوداً جداً فإنهم لاذوا باللغة والأدب الإنجليزيين. كانت أيامهم ولياليهم ملأى ببلاغة الخطابات المهيبة لبيرك والجمل الطويلة المتدحرجة **لماكاولي،** كما تركزت المناقشات على مسرح شكسبير وشعر بايرون وقبل هذا وذاك على الليبرالية ذات القلب الواسع للسياسة الإنجليزية في القرن التاسع عشر».

«وفي ذلك الحين، رغم بذل بعض المحاولات المترددة الرامية إلى الحصول على استقلالنا الوطني، لم نكن في أعماقنا قد فقدنا الإيمان بكرم الإنجليز كقوم. وكان هذا الإيمان عميق الجذور في قلوب قادتنا مما جعلهم يأملون بأن المنتصر بالانطلاق من كرمه بالذات سوف يمهد طريق الحرية أمام المقهورين. وقد استند هذا الإيمان إلى واقع أن إنجلترا في ذلك الوقت كانت توفر المأوى لجميع أولئك الذين اضطروا لأن يهربوا من الاضطهاد في بلادهم الأصلية. فالشهداء الأحياء السياسيون الذين كانوا يلقون العذاب لدفاعهم عن شرف شعوبهم كانوا يلقون الترحيب غير المتحفظ من جانب الإنجليز. لقد تأثرتُ بهذا الدليل على الإنسانية الليبرالية في طبيعة الإنجليز وبالتالي محضتهم أسمى آيات احترامي. إنّ هذا الكرم في طبيعتهم الوطنية – القومية لم تكن بعد قد أبطلتها الكبرياء الإمبريالية. في تلك الأثناء وأنا صبي في إنجلترا أتيحت لي فرصة الاستماع إلى خطب جون برايت داخل البرلمان وخارجه. وقد تركت الليبرالية الراديكالية ذات القلب الكبير في تلك الخطب المتجاوزة لكل الحدود القومية الضيقة أثراً عميقاً جداً على عقلي مازال بعضه باقياً حتى اليوم، حتى هذه الأيام المثقلة بالخيبة الفظيعة.

«لم تكن روح الاعتماد المذل على إحسان حكامنا، بالتأكيد، مسألة كبرياء. فما كان ملفتاً للنظر، على أي حال هو ذلك الصدق الذي اتسم به

اعترافنا بالعظمة الإنسانية حتى ولو تجلّت في أجنبي. إن أفضل وأنبل الصفات الإنسانية لا يمكن أن تكون حكراً على قوم بعينه أو بلد معين دون غيره، فمداها لا يمكن أن يكون محدوداً كما لا يمكن اعتبارها مثل كنز البخيل المدفون تحت الأرض. ذلك هو السبب الذي يجعل الأدب الإنجليزي الذي غَذّى عقولنا في الماضي، يلقى صداه العميق حتى الآن بين ثنايا قلوبنا».

يتابع طاغور كلامه ليشير إلى المُثُل العليا الهندية حول السلوك الصحيح والمحددة في تراث الأمة فيقول: «نشأت هذه العادات الاجتماعية الصامدة للزمن، على ضيقها، وترسخت في مساحة جغرافية محصورة في ذلك الشريط من الأرض المعروفة باسم براهما فارتا والمحصور من الجانبين بين نهري ساراواتي ودريسادفاتي. ذلك هو كيف تمكنت الشكلية الفارسية المرائية من أن تحرز الغلبة على الفكر الحر، وتلك هي فكرة (السلوك الصحيح) التي وجدها مانو راسخة في براهما فارتا والتي انحطت تدريجياً إلى الاستبداد المألوف أو المدجَّن».

«خلال أيام صباي كان موقف الفئات المثقفة والمتعلمة في البنغال المشبعة بالثقافة الإنجليزية مشحوناً بشعور الثورة ضد هذه النظم الجامدة للمجتمع... فبدلاً من هذه القواعد الثابتة للسلوك قبلنا بمُثُل (الحضارة) مجسدة في ثوبها الإنجليزي».

«وفي عائلتنا بالذات كانت الشحنة الروحية تلقى الترحيب بفضل قوتها العقلانية والأخلاقية المجردة وكنا نلمس تأثيرها في جميع ميادين حياتنا. وبسبب ولادتي في تلك الأجواء التي زادت اصطباغاً نتيجة انحيازنا العفوي إلى الأدب، فإنني، بطبيعة الحال أجلست الإنجليز على عرش قلبي. هكذا مضت الفصول الأولى من حياتي. ثم جاء مفترق الطرق مصحوباً بشعور مرير من الخيبة، عندما بدأت أكتشف أكثر فأكثر بأية سهولة كان أولئك الذين تبنوا أسمى حقائق الحضارة يتخلون عنها بلا أي حصانة حين تكون قضايا المصالح القومية الأنانية مطروحةً على بساط البحث».

بعد حوالي القرن من الحكم البريطاني كانت البنغال قد تكيفت معه، تعرض الفلاحون للتدمير جراء المجاعة والأعباء الاقتصادية الجديدة وراحت طبقة المثقفين الجديدة تتطلع نحو الغرب آملة في أن يأتي التقدم عبر الليبرالية الإنجليزية. ذلك أيضاً كان هو الوضع في الهند الجنوبية والغربية، في مدراس وبومباي. أما في المقاطعات الشمالية العليا فلم يكن هناك مثل ذلك الخضوع والتكيف وكانت روح التمرد والثورة تنمو وخصوصاً بين صفوف الزعماء الإقطاعيين وأتباعهم. حتى بين صفوف الجماهير كان الاستياء والشعور العنيف المعادي للبريطانيين منتشرين انتشاراً واسعاً. فالطبقات العليا كانت تستاء إزاء السلوك المهين والمتعالي للأجانب، كما أن الشعب كان يعاني بصورة عامة من جشع موظفي شركة الهند الشرقية وجهلهم، الذين كانوا يتجاهلون عاداتهم القديمة ولا يلقون بالاً لما يفكر به شعب البلاد. إن السلطة المطلقة على أعداد كبيرة من الناس كانت غيرت رؤوسهم حتى أصبحوا متبلدين تماماً لا يعترفون بأي قيد أو عائق. حتى النظام القضائي الجديد الذي استحدثوه انقلب إلى شيء مثير للرعب بسبب تعقيداته من جهة ونتيجة جهل القضاة للغة البلاد وعاداتها من جهة ثانية.

منذ عام ١٨١٧ قال السيد توماس مونرو في رسالة إلى الحاكم العام اللورد هيستنغر بعد الإشارة إلى محاسن الحكم البريطاني ما يلي: «ولكن هذه الفضائل ذات ثمن باهظ . إنها مقابل التضحية بالاستقلال والشخصية الوطنية وكل ما يجعل الشعب محترماً... لذا فإن عاقبة غزو الهند بالأسلحة البريطانية ستكون متجسدة في انحطاط الشعب كله بدلاً من رفعه إلى أعلى. ربما لا يوجد مثال عن أي غزو عزل السكان المحليين بهذا الشكل الكامل عن أية مشاركة في حكم بلادهم كما فعل البريطانيون في الهند».

كان مونرو يتوسل من أجل توظيف الهنود في الإدارة. وقد كتب بعد عام واحد يقول: «عامل الغزاة الأجانب السكان المحليين بالعنف، وبقسوة

كبيرة غالباً، ولكن أحداً لم يسبق له أن عاملهم بمثل هذا الاحتقار الذي نعاملهم نحن به، وما من أحد اعتبر الشعب كله غير جدير بالثقة، غير أهل للصدق والشرف، ولا يليق به أن يستخدم إلا حيث لا نستطيع بدونه. يبدو لي أن الحط من قدر وطبيعة شعب وقع تحت سيطرتنا هو أمر ليس فقط بعيداً عن الكرامة بل هو تصرف يفتقر إلى الحنكة السياسية»(*).

توسعت السيطرة البريطانية لتشمل البنجاب في ١٨٥٠ بعد حربين مع السيخ. فالمهراجا رانجيت سنغ الذي كان قد حكم ووسع دولة السيخ في البنجاب، كان قد مات عام ١٨٣٩. وفي عام ١٨٥٦ تم ضم اود التي ظلت تحت الحكم البريطاني تقريباً خلال نصف قرن لأنها كانت ولاية أو دولة تابعة حاكمها الاسمي ضعيف وفاسد والمقيم البريطاني كلي القوة والسلطة. كانت قد انحدرت إلى أحط درجات البؤس فأظهرت جميع شرور نظام الدولة أو الولاية التابعة.

في أيار ١٨٥٧ تمرد الجيش الهندي في ميروت. نظمت الانتفاضة سراً وبصورة محكمة ولكن تفجراً غير ناضج وقبل أوانه أدى إلى قلب خطط القادة رأساً على عقب. كانت الحركة أكثر من مجرد تمرد عسكري إذ انتشرت بسرعة وأخذت شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند. وبوصفها ثورة شعبية للجماهير ظلت محصورة في دلهي والمقاطعات المتحدة (كما تدعى الآن) وأجزاء من الهند الوسطى وبيهار. كانت الحركة أساساً انتفاضة إقطاعية تزعمها رؤساء إقطاعيون مع أتباعهم بدعم من مشاعر العداء للأجانب ذات الانتشار الواسع. كانت محكومة بأن تتطلع إلى من بقي من السلالة المغولية، ذلك الذي كان ما يزال جالساً في قصر دلهي، ولكنه ضعيف وهزيل وعديم القدرة. شارك الهندوس والمسلمون مشاركة كاملة في الانتفاضة.

أدّت هذه الانتفاضة إلى توتير الحكم البريطاني إلى الحد الأقصى وقد قمعت نهائياً بمساعدة هندية. أظهرت الانتفاضة جميع نقاط الضعف المتأصلة

(*) اقتباس إدوارد ثومبسون، **صنع أمراء الهند** (١٩٤٣).

في النظام القديم الذي كان يبذل جهوده اليائسة الأخيرة لطرد الحكم الأجنبي. تمتع الزعماء الإقطاعيون بتعاطف الجماهير في مساحات واسعة ولكنهم كانوا عاجزين وغير منظمين بدون مُثُلٍ بناءة أو اهتمام بمصالح الجماعة. فقد لعبوا دورهم في التاريخ ولم يبق لهم مكان في المستقبل. اعتقد العديد منهم رغم عواطفهم الايجابية أن التعقل يشكل الجزء الأكبر من الشجاعة ووقفوا جانباً ينتظرون النتيجة وإلى جانب أي جهة سيكون النصر. كما إن العديد لعبوا دور العملاء. أما الأمراء الهنود فبقوا مترفعين على العموم أو ساعدوا البريطانيين خوفاً من إضاعة ما حصلوا عليه أو تمكنوا من الاحتفاظ به. كانت المشاعر الوطنية الموحدة غائبة تقريباً بين القادة وشعور العداء للأجنبي مضافاً إلى الرغبة في المحافظة على الامتيازات الإقطاعية لم يكن يشكل إلا بديلاً هزيلاً.

حصل البريطانيون على دعم الغورخا، وما هو مثير للاستغراب أكثر، هو حصولهم أيضاً على تأييد السيخ لأن هؤلاء كانوا أعداءهم وقد تعرضوا للهزيمة قبل عدد قليل من السنين. ومن المؤكد أن مما يذكر للبريطانيين أنهم نجحوا في كسب السيخ إلى صفوفهم بهذه الطريقة. أما ما إذا كان ذلك تصرفاً يثير المدح أم القدح بالنسبة إلى السيخ فأمر يتوقف على وجهة نظر المراقب. من الواضح على أي حال أن الشعور الوطني بالمعنى الحديث كانت ما تزال طي المستقبل، كان لابد للهند من أن تمر بالكثير من الويلات والمتاعب قبل أن تتعلم الدرس الذي ستعطيه الحرية الفعلية. فالطريق إلى مثل هذه الحرية لم تكن تمر بالقتال في سبيل قضية خاسرة، قضية النظام الإقطاعي.

أبرزت الانتفاضة عدداً كبيراً من قادة حرب العصابات الممتازين. وكان فيروز شاه، أحد أقرباء بهادور شاه من دلهي واحداً منهم. ولكن أكثرهم تألقاً كان تانيتا توبي الذي أقض مضاجع البريطانيين طوال عدد من الشهور حتى عندما كانت الهزيمة قاب قوسين أو أدنى. وحين عبر نهر ناربادا أخيراً ليصل إلى مناطق الماراثا آملاً في الحصول على المساعدة

والترحيب من شعبه لم يلق مثل هذا الترحيب بل وراح ضحية للخيانة. مازال أحد الأسماء يعلو فوق الأسماء الأخرى ويتمتع بالاحترام في الذاكرة الشعبية ألا وهو اسم لاكشمي باي، راني جهانسي، فتاة في العشرين من العمر ماتت وهي تقاتل. وقد وصفها الجنرال الإنجليزي الذي حاربها بأنها كانت «أفضل وأشجع» قادة الانتفاضة.

أقيمت النصب التذكارية البريطانية لتخليد الانتفاضة وما جرى فيها في كونبور وغيرها. ولا توجد أي نصب تخلد ذكرى الهنود الذين استشهدوا فيها. تورط المتمردون الهنود أحياناً في أشكال قاسية ووحشية من السلوك، لم يكونوا منظمين، كانوا مقموعين، وقد استثير غضبهم أغلب الأحيان من جراء تلقي التقارير عن الممارسات البريطانية الفظيعة. ولكن هناك جانباً آخر للصورة أيضاً، جانباً فرض نفسه على عقل الهند، وفي مقاطعتي بالذات بصورة خاصة لا تزال ذكراه حية في كل من المدينة والريف. قد يتمنى الإنسان أن ينسى هذا كله لأن الصورة مثيرة للرهبة والخوف إذ تبين أحط جوانب الإنسان، حتى بالنسبة إلى المعايير الجديدة للبربرية التي رسختها النازية والحرب الحديثة. ولكن هذه الصورة لا يمكن أن تُنْسى أو تعيش في الذاكرة بطريقة مترفعة معزولة وغير شخصية، عندما تغدوا حقاً جزءاً من الماضي بدون أية علاقة مع الحاضر. أما طالما ظلت العلاقات المتصلة والمذكِّرة حاضرة، وطالما بقيت الروح الكامنة وراءها موجودة وتبرز على السطح للاستعراض فإن تلك الذكرى ستبقى أيضاً وستمارس تأثيرها على الناس. فالمحاولات الرامية إلى كبت تلك الصورة لا تحطمها بل تدفعها إلى أماكن أعمق من العقل. ولن يتم التقليل من تأثيراتها إلا عن طريق التعامل معها تعاملاً طبيعياً.

إنّ قدراً كبيراً من التاريخ الزائف والمحرَّف قد كُتب عن الانتفاضة وعن قمعها. وما يفكر به الهنود حولها نادراً ما يجد طريقه إلى الصفحات المطبوعة. كتب سافار كار كتاب: «تاريخ حرب الاستقلال الهندية» قبل

حوالي ثلاثين سنة، ولكن الكتاب حُظر مباشرة ومازال محظوراً حتى الآن. بعض المؤرخين المتصفين بالصراحة والصدق من الإنجليز قاموا بين الحين والآخر بكشف النقاب وسمحوا لنا بإلقاء نظرة على الجنون العنصري والعقلية الإجرامية اللذين سادا على نطاق واسع. إن التفاصيل الواردة في: «تاريخ العصيان». لكي ومالسون وفي كتاب «نشوء واكتمال الحكم البريطاني في الهند» لثومبسون وغاريت تثير الغثيان والرعب. «فكل هندي لم يكن يحارب فعلاً في صف البريطانيين: أصبح «قاتلاً للنساء والأطفال».... مذبحة عامة لسكان دلهي ممن كان عدد كبير منهم يتمنون النجاح لنا، ثم الإعلان عنها على الملأ». تذكر الناس أيام تيمور ونادر شاه، ولكن أفعالهما ظلت في الظل بالمقارنة مع الإرهاب الجديد من حيث المدى الجغرافي والزمني. كان النهب مسموحاً به رسمياً لمدة أسبوع، غير أنه عملياً دام شهراً كاملاً وقد ترافق مع عمليات القتل الجماعي.

في مدينتي ومنطقتي، **الله آباد** وحولها، عقد الجنرال نيل «جلساته الدامية» فالجنود والمدنيون على حد سواء كانوا يعقدون جلسات دامية أو يذبحون السكان الأصليين بدون أية جلسات مع صرف النظر عن الجنس والعمر. ومما هو مسجل في محاضر برلماننا البريطاني، وفي التقارير المرسلة من قبل الحاكم العام أن «الشيوخ والنساء والأطفال كانوا يتعرضون للذبح مثلهم مثل أولئك المشتركين في العصيان. «لم يكونوا يشنقون عمداً بل يحرقون حتى الموت في القرى، أو يطلق عليهم النار مصادفة بين الحين والآخر». «توجهت فرق المشانق المتطوعة إلى المناطق، والجلادون الهواة كانوا موجودين بوفرة. فأحد السادة الجنتلمانات تباهى بأعداد الذين أنهوا حياتهم (بطريقة فنية) تماماً، حين استخدم أشجار المانغو كمشانق والفيلة ككراسي، مع ربط ضحايا هذه العدالة الوحشية على شكل الرقم ثمانية كما لو كان الأمر نوعاً من التسلية وتمضية وقت الفراغ». حدث الشيء نفسه في كل من كونبور ولوكنو وغيرهما.

أساليب الحكم البريطاني – التوازن والتوازن المعكوس

كانت انتفاضة ١٨٥٧ -١٨٥٨ انتفاضة إقطاعية في الأساس، على الرغم من أنها انطوت على بعض العناصر الوطنية والقومية. وفي الوقت نفسه لم ينجح البريطانيون في سحقها إلا بسبب غياب المساعدة الفعالة من جانب الأمراء وغيرهم من الزعماء الإقطاعيين. فالذين التحقوا بالانتفاضة كانوا، كقاعدة، أولئك الذين لم يورَّثوا والذين حُرموا من نفوذهم وامتيازاتهم من قبل السلطات البريطانية، أو الذين كانوا يخشون مصيراً مماثلاً في المستقبل. فالسياسة البريطانية كانت، بعد شيء من التردد، قد قررت أن تنهي الأمراء تدريجياً وتقيم حكماً بريطانياً مباشراً. ولكن الانتفاضة أدت إلى إحداث بعض التعديل على هذه السياسة لصالح ليس فقط الأمراء بل وملاك الأرض الكبار: التالوكدار. شعر البريطانيون أن من الأسهل السيطرة على الجماهير من خلال هؤلاء الزعماء الإقطاعيين وأشباههم. فإقطاعيو أود كانوا محاصيص لدى المغول ولكن ضعف السلطة المركزية وفر لهم فرصة التصرف كما لو كانوا أمراء إقطاعيين. وجميعهم تقريباً التحقوا بالانتفاضة رغم أن بعضهم حرص على أن يبقي باب الهرب مفتوحاً. ورغم تمردهم عرضت السلطة البريطانية عليهم أن تثبِّتَهم (مع استثناءات قليلة) وتعيد إليهم مزارعهم بشرط الولاء والخدمة الصادقة.. وهكذا تحول هؤلاء التالوكدار الذين يعتزون بلقب «بارونات أود» إلى أحد ركائز الحكم البريطاني.

رغم أن الانتفاضة لم تؤثر بصورة مباشرة إلا على أجزاء معينة من البلاد، فإنها قد هزت الهند كلها وبصورة خاصة الإدارة البريطانية. بدأت الحكومة بإعادة تنظيم جهازها ككل؛ تسلم التاج البريطاني، أي البرلمان، البلاد من شركة الهند الشرقية، تمت إعادة تنظيم الجيش الهندي الذي بدأ العصيان على أسس جديدة. أما أساليب الحكم البريطاني المقرة منذ أمد غير قصير فقد تم الآن توضيحها وتأكيدها وممارستها بشكل مدروس. وقد تلخصت هذه الأساليب أساساً بما يلي: خلق المصالح الثابتة المرتبطة بالحكم

البريطاني وحمايتها، سياسة التوازن والتوازن المعكوس بين العناصر المختلفة وتشجيع النزعات الانقسامية والميول الانفصالية في الصفوف.

كانت امتيازات الأمراء وكبار ملاكي الأراضي الإقطاعيين هي المصالح الثابتة الأساسية التي تم إيجادها وتشجيعها، ولكن طبقة جديدة أكثر التصاقاً بالحكم البريطاني، كانت قد ظهرت الآن. وقد تألفت من الأعضاء الهنود في الخدمات من ذوي المناصب الثانوية عادة. في السابق كان استخدام الهنود مستبعداً إلا في حالات الضرورة القصوى وكان مونرو يدعو إلى مثل هذا الاستخدام ويتوسل. فقد أظهرت التجربة الآن أن المستخدمين الهنود كانوا يصبحون معتمدين على الإدارة البريطانية والحكم البريطاني بحيث يمكن الاعتماد عليهم بالمقابل والتعامل معهم كوكلاء يمثلون ذلك الحكم. فيما قبل حركة العصيان كان معظم الهنود العاملين في الخدمات الثانوية من البنغاليين. فقد كان هؤلاء منتشرين في المقاطعات العليا حيثما كانت الإدارة البريطانية بحاجة إلى الكتبة والموظفين وأمثالهم في مؤسساتها المدنية والعسكرية. وهكذا ظهرت جاليات بنغالية منتظمة في المراكز الإدارية أو العسكرية في المقاطعات المتحدة ودلهي وحتى البنجاب. كان هؤلاء البنغاليون يرافقون الجيوش البريطانية وبرهنوا على وفائهم وإخلاصهم لها. وقد ارتبطت صورتهم في أذهان المتمردين بالسلطة البريطانية إذ كان المتمردون يكنون للبنغاليين كرهاً شديداً ويطلقون عليهم ألقاباً وصفات سلبية.

وهكذا بدأت عملية تهنيد الجهاز الإداري في مستوياته الثانوية مع بقاء السلطة والمبادرة الفعليتين متمركزتين بأيدي الكوادر البريطانية. ومع انتشار التعليم الإنجليزي لم يعد البنغاليون المحتكرين الوحيدين تقريباً للوظائف بل تقدم هنود آخرون ليحتلوا مناصب معينة في الإدارات القضائية والتنفيذية على حد سواء. صارت عملية التهنيد هذه أنجح وسائل تعزيز الحكم البريطاني. فقد خلقت جيشاً وحاميةً مدنيين في كل مكان كانا أهم حتى من جيش الاحتلال العسكري. كان في صفوف هذا الجيش المدني رجال أكفاء وطنيون ذوو ميول قومية، ولكنهم مثل الجندي الذي قد يكون وطنياً كفرد، كانوا محكومين بالالتزام بقواعد

الجيش ونظام الطاعة فيه كما كان ثمن العصيان والهرب والتمرد باهظاً. لم يقف الأمر عند خلق هذا الجيش المدني بل إنّ الأمل في الحصول على عمل فيه أثر على أعداد كبيرة من الناس الآخرين وأدى إلى شل معنوياتهم. فقد كان هناك قدر من النفوذ والأمن في أثناء الخدمة مع معاش تقاعدي عند انتهائها، ولدى النجاح في إظهار الخنوع الكافي للمسؤولين والرؤساء فان النواقص الأخرى كانت تبقى بلا أهمية. كان هؤلاء المستخدمون المدنيون الحلقة الوسيطة بين السلطات البريطانية والشعب. وقد تحلوا بالخنوع لرؤسائهم بمقدار ما اتصفوا بالغطرسة والتشدد إزاء مرؤوسيهم بالذات وتجاه الشعب عموماً.

إن غياب المجالات الأخرى للعمل والطرق الثانية لكسب العيش، أضفى مزيداً من الأهمية على الوظائف الحكومية. كان عدد قليل من الناس يستطيعون أن يصبحوا محامين وأطباء ولكن النجاح لم يكن مضموناً في أي حال من الأحوال. لم تكن الصناعة موجودة بالمعنى الفعلي. وكانت التجارة بأكثريتها بين أيدي طبقات وراثية معينة تتصف بصفات معينة ملائمة للتجارة وتساعد بعضها. والتعليم الجديد لم يؤهل أحداً للتجارة أو الصناعة، إذ كانت غايتها الأولى تخريج الموظفين الحكوميين. كما أن التعليم كان محدوداً وعاجزاً عن توفير فرص العمل المحترفة. أما الخدمات الاجتماعية الأخرى فلم تكن موجودة إلا بالحدود الدنيا. وهكذا بقيت الوظائف الحكومية فقط أمام الخريجين المتدفقين من الكليات؛ حتى الوظائف الحكومية المتزايدة ظلت عاجزة عن استيعاب الجميع مما أثار جواً من التنافس الشديد. فقد شكل الخريجون العاطلون عن العمل مستودعاً تستطيع الحكومة البريطانية أن تستجر منه بمقدار ما تشاء بصورة مستمرة؛ وكان هؤلاء يشكلون تهديداً محتملاً لأمن حتى أولئك المستخدمين. وهكذا أصبحت الحكومة البريطانية في الهند ليس فقط رب العمل الأكبر، بل والوحيد أيضاً بالنسبة إلى جميع الأغراض العملية (بما في ذلك السكك الحديدية). فنشأت آلة بيروقراطية عملاقة خاضعة لإدارة وإشراف حازمين في القمة. وقد مورست هذه الرعاية الهائلة في سبيل تشديد القبضة البريطانية على البلاد ولسحق العناصر

المخالفة وغير المرغوب فيها، ولزيادة التنافس والنزاع بين الجماعات المتطلعة إلى شغل الوظائف في الأجهزة الحكومية. وأدى ذلك إلى تحطيم المعنويات والأخلاق وإلى إثارة الخلافات والصراعات فتمكنت الحكومة من استخدام هذه الجماعة ضد تلك وهذا الفريق ضد الفريق الآخر.

تم تعميق سياسة التوازن والتوازن المعكوس بصورة مدروسة في الجيش الهندي. فقد نظمت الجماعات المختلفة بشكل يمنع تطور أي شعور بالوحدة الوطنية في صفوفها، مع تشجيع الولاءات والشعارات العشائرية والطائفية. كانت الجهود كلها تُبذل من أجل عزل الجيش عن الشعب. فحتى الجرائد العادية لم يسمح لها بأن تصل إلى الجنود الهنود. إن جميع المناصب الحساسة كانت بأيدي الإنجليز ولم يتمتع أي هندي بشغل عضوية الهيئة الملكية. فأي إنجليزي غر يحمل رتبة ملازم أول كان متقدماً على أقدم الضباط الاحتياط الهنود وأكثرهم خبرة أو أولئك الذين كانوا يحملون رتباً صادرة عن نائب الملك المزعوم. ما كان أي هندي يتمتع بحق شغل أية وظيفة في مقر قيادة الجيش إلا بصفة كاتب بسيط في قسم المحاسبة. ومن أجل المزيد من الحيطة لم تكن الأسلحة الحربية الثقيلة والفعالة تعطى للقوات الهندية؛ كانت تلك الأسلحة بحوزة القوات البريطانية في الهند. وهذه القوات البريطانية كانت باستمرار مصحوبة بوحدات هندية في المراكز الحيوية في الهند مهمتها القيام بعمل «قوات الأمن الداخلي» لقمع الاضطرابات وزرع الرعب في قلوب الشعب. وفيما كان هذا الجيش الداخلي، بكوادره البريطانية الطاغية، يقوم بدور جيش الاحتلال في البلاد كان القسم الأكبر من الوحدات الهندية جزءاً من جيوش العمليات القتالية المعدة للعمل في الخارج وقد كانت الوحدات الهندية تجند من بعض الطبقات الخاصة فقط. وخصوصاً في الهند الشمالية من تلك الطبقات التي كانت تعرف بالطبقات العسكرية.

مرة أخرى نلاحظ ذلك التناقض المتأصل في الحكم البريطاني. فبعد قيامها بتوحيد البلاد سياسياً وإطلاق قوى جديدة ديناميكية ليس فقط فيما يخص تلك الوحدة بل وهادفة أيضاً إلى تحقيق حرية الهند، حاولت الحكومة

البريطانية أن تمزق تلك الوحدة التي ساهمت في خلقها هي نفسها بالذات. لم تكن عملية التمزيق تلك تحمل معنى سياسياً آنذاك يفضي إلى تقسيم الهند، كانت ترمي إلى إضعاف العناصر الوطنية ليتسنى للحكم البريطاني فرصة الاستمرار في كل البلاد. غير أنه، على أي حال، كانت ثمة محاولة للتمزيق عن طريق إعطاء أهمية أكبر لولايات هندية معينة لم يسبق لها أن تمتعت بها من قبل، ومن خلال تشجيع العناصر الرجعية والتطلع إلى تأييدها، وعبر تعميق الانقسامات الناجمة عن الانتماء الديني أو الإقليمي، إضافة إلى تنظيم الطبقات العميلة التي كانت تخشى من حدوث أي تغيير يؤدي إلى محاصرتها. هذه كلها كانت سياسة شديدة الأذى من وجهة النظر الوطنية والقومية الهندية. علينا أن نتذكر واقع أنها كانت كذلك إذا أردنا أن نفهم التطورات اللاحقة. فمن تلك السياسة نشأت هذه العناصر الهامة في الحياة الوطنية الهندية التي يذكروننا بها اليوم كثيراً، هذه العناصر التي خُلقت ولقيت التشجيع من أجل أن تختلف وتتمزق وتُدعى الآن إلى الاتفاق فيما بينها...

وبسبب هذا الحلف الطبيعي الذي عقدته السلطة البريطانية مع الرجعيين في الهند، أصبح البريطانيون حماةً وحَمَلَةَ ألوية للعديد من العادات والممارسات السيئة التي كانوا يدينونها ويشجبونها. فقد كانت الهند مثقلة بالعادات لدى مجيء البريطانيين، وطغيان العادات القديمة أمر مخيف في معظم الأحيان. ومع ذلك فإن هذه العادات تتغير وتضطر إلى التكيف ولو بحدود في إطار البيئة المتبدلة. إن القانون الهندي بمعظمه كان عبارة عن العادات. ومع تغير العادات، كان القانون نفسه يطبق بطرق مختلفة. وبالفعل لم يكن هناك أي نص في القانون الهندي لا يمكن تغييره مع تغير العادات. ولكن البريطانيين استبدلوا هذا القانون العرفي المرن بقراراتٍ قضائية مستندة إلى النصوص القديمة، فغدت هذه القرارات سوابق لابد من التقيد بها تقيداً صارماً. نظرياً، كانت العملية مفيدةً لتوفيرها قدراً أكبر من الانسجام واليقين. ولكنها، بالطريقة التي نفذت بها، أدت إلى تأبيد القوانين القديمة وإبقائها بدون تعديل بفعل الأعراف والعادات اللاحقة. وهكذا فإن القانون القديم الذي تم تعديل بعض تفاصيله وفي مختلف الأماكن بفعل

الأعراف والعادات المتغيرة كان يصبح بالياً، متجمداً، وتتعرض أي محاولة تُبَذل لتغييره بالطريقة الاعتيادية التقليدية المعروفة للقمع. كان ما زال هناك مجال لأي جماعة أن تبرهن بأن ثمة عرفاً أو عادة صارت أقوى من القانون ولكن ذلك كان بالغ الصعوبة في قاعات المحاكم. لم يكن التغيير يتم إلاّ عن طريق التشريع المباشر والإيجابي ولكن الحكومة البريطانية التي مثلت السلطة التشريعية لم تكن راغبة في استثارة غضب العناصر المحافظة التي كانت تضع تأييدهم في حساباتها. وحين أُعطيت فيما بعد بعض الصلاحيات التشريعية للمجالس المنتخبة جزئياً تَمَّتْ محاولات كثيرة للوصول إلى تشريع للإصلاح الاجتماعي ولكنها ووجهت بالرفض وعدم الرضا الشديدين من جانب السلطات.

نمو الصناعة: الفروق الإقليمية

تعافت الهند ببطء من عواقب انتفاضة ٨٥٧ - ١٨٥٨. ورغم السياسة البريطانية، كانت قوى هائلة تعمل على تغيير الهند، كما كان ثمة وعي اجتماعي ينشأ ويتطور. فالوحدة السياسية للهند والاتصال مع الغرب، والتقدم التكنولوجي، وحتى بؤس الإخضاع العام، أدت إلى بروز تيارات جديدة في الفكر، إلى التطور البطيء للصناعة وإلى نهوض حركة جديدة تدعو إلى التحرر الوطني. انطوى استيقاظ الهند على وجهين: فمن جهة نظرت الهند إلى الغرب، ومن جهة ثانية، وفي الوقت نفسه، نظرت إلى ذاتها وإلى ماضيها هي.

أدى دخول السكك الحديدية إلى الهند إلى نقل العصر الصناعي نحو ضفته الايجابية، فحتى ذلك التاريخ لم يكن واضحاً إلا جانبه السلبي متمثلاً في البضائع البريطانية المصنعة. وفي عام ١٨٦٠ تم إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضت على الآلات المستوردة لمنع تصنيع الهند، فبدأت الصناعة تتطور على نطاق واسع برساميل بريطانية بشكل رئيسي. في البدء جاءت صناعة الجوت في البنغال بالارتباط مع مركزها العصبي في دندي في سكوتلندا، وبعد وقت غير قصير نهضت مصانع القطن في أحمد آباد وبومباي برساميل

معظمها هندي وبملكية هندية، وبعد ذلك جاء التعدين. ظلت قيود الحكومة البريطانية في الهند مستمرة وتم فرض الرسوم على السلع القطنية الهندية لمنعها من منافسة منسوجات لانكشير حتى في الهند. ما من شيء يكشف النقاب عن سياسة الدولة البوليسية لحكومة الهند أكثر من واقع أنها لم تكن تضم أية وزارات أو أقسام للزراعة والتجارة والصناعة حتى القرن العشرين. أعتقد أن إحداث دائرة للزراعة في الحكومة المركزية كان أساساً بسبب المنحة التي قدمها زائر أميركي لتحسين الزراعة في الهند. (وما زالت هذه الدائرة قليلة الشأن حتى الآن). تم استحداث دائرة للتجارة وأخرى للصناعة في عام ١٩٠٥. وحتى في ذلك الوقت لم تكن تلك الدوائر نشيطة وفعالة. فقد تعرض النمو الصناعي للقيود المصطنعة كما عانى تطور الهند الاقتصادي الطبيعي من عمليات التجميد.

مع أن الجماهير الهندية كانت تعيش في فقر باعث على اليأس وكانت تزداد فقراً مع مرور الزمن، كانت شريحة صغيرة في القمة تزدهر في ظل الظروف الجديدة وتراكم الرساميل. وتلك الشريحة هي التي طالبت بالإصلاح السياسي إضافة إلى المطالبة بتوفير فرص توظيف الأموال. فمن الناحية السياسية تأسس المؤتمر الوطني الهندي في عام ١٨٨٥. نمت التجارة والصناعة ببطء. ومن الجدير بالملاحظة أن الطبقات التي أقبلت عليهما كانت بمعظمها تلك التي انشغلت وراثياً منذ مئات السنين بالحرف والتجارة. فأحمدآباد، المركز الجديد لصناعة النسيج، كانت مركزاً حرفياً وتجارياً شهيراً خلال الفترة المغولية بل وقبلها، مصدِّرة منتوجاتها إلى البلدان الأجنبية. كان لدى كبار التجار في **أحمدآباد** سفنهم الخاصة لهذه التجارة البحرية مع أفريقيا والخليج الفارسي. وميناء برواتش القريبة كانت معروفة جيداً في العهود اليونانية - الرومانية.

كان أهالي غوجرات وكاثياوار وكوتش تجاراً وحرفيين ورجال أعمال يركبون البحر منذ أقدم العصور. حدثت تغيرات كثيرة في الهند، ولكن هؤلاء ظلوا يمارسون أعمالهم القديمة مكيفينها بما يتفق مع الظروف الجديدة. إنهم الآن

من بين أبرز قادة الصناعة والتجارة. لم يكن الدين أو تغييره يؤدي إلى أي اختلاف. فالبارسيون (الزرادشتيون) الذين استوطنوا غوجرات قبل ثلاثة عشر قرناً يمكن اعتبارهم غوجراتيين. (ولغتهم هي **الغوجراتية** منذ القديم) ومن بين المسلمين كانت الطوائف الأكثر تألقاً في ميادين التجارة والأعمال هي طوائف الخوجا والميمون والبوهرا. وهؤلاء جميعاً صاروا مسلمين من أصول هندوسية وقد جاؤوا من غوجرات وكاثياوار وكوتش. إن جميع هؤلاء الغوجراتيين لا يسيطرون على الصناعة والتجارة في الهند فقط بل وانتشروا في كل من بورما وسيلان وأفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية وغيرها من البلدان.

كان الماروايون من راجبوتانا يسيطرون على التجارة الداخلية والتمويل، فكنت تجدهم في جميع المراكز الحساسة من الهند. فقد كانوا مموّلين كباراً ومصرفيين صغاراً في القرى. وأيّ ورقة صادرة عن أحد البيوت المالية المارواريه الشهيرة كانت تلقى الاحترام في أي مكان من الهند بل وخارجها. مازال الماروايون يمثلون البيوتات المالية الكبرى في الهند ولكنهم أضافوا إلى ذلك الانشغال بالصناعة الآن.

لدى السنديين أيضاً تقاليد تجارية عريقة وبالانطلاق من مراكزهم القيادية في شيكاربور وحيدرآباد انتشروا في مختلف أرجاء آسيا الوسطى والغربية. والآن (أعني قبل الحرب) ما من ميناء في العالم إلا ونجد فيه مخزناً أو اثنين من مخازن أهل السند. بعض البنجابيين أيضاً اشتغلوا بالتجارة تقليدياً.

أما التشتي في مدراس فكانوا قادة في التجارة والأعمال المصرفية بصورة خاصة ومنذ أقدم العصور. فكلمة تشتي مشتقة من كلمة شريشتي. السانسكريتية وهي تعني زعيم رابطة التجار. والتسمية العامة سيث مشتقة أيضاً من الكلمة السانسكريتية نفسها. لم يكتف التشتي المدراسيون بلعب دور هام في الهند الجنوبية بل انتشروا أيضاً في جميع أنحاء بورما واصلين حتى إلى أقصى القرى النائية.

وفي كل مقاطعة كانت التجارة والأعمال بأكثريتها في أيدي المنتمين إلى طبقة الفايشيا القديمة تلك الطبقة المشغولة بالتجارة منذ عدد لا يحصى من الأجيال. فقد كان هؤلاء تجار الجملة والمفرق والمرابين (مقرضي الأموال). وفي كل قرية كانت دكانة بانيا لبيع حاجات القرية الضرورية وتقديم القروض بفوائد كبيرة إلى أهل القرية. إن نظام التسليف الريفي بمجمله تقريباً كان بيد هذه البانيات التي انتشرت حتى بين القبائل والمناطق المستقلة البعيدة في الزاوية الشمالية الغربية من البلاد وأنجزت هناك أعمالاً هامة. مع زيادة الفقر زادت المديونية الزراعية أيضاً وبسرعة وبادرت مؤسسات تقديم القروض المالية إلى فرض الرهن على الأراضي مما أدى إلى وضع يدها على مساحات كبيرة منها. وهكذا تحول المرابي (مقرض الأموال) إلى إقطاعي في الوقت نفسه.

صارت هذه الحدود الفاصلة بين الطبقات التجارية والحرفية والمالية أقل وضوحاً مع تسلل القادمين الجدد إلى مختلف مجالات العمل. ولكنها ظلت قائمة ومازلنا نستطيع أن نلاحظها. من الصعب القول ما إذا كان ذلك عائداً إلى نظام الكاست أم إلى قوة التقاليد والأعراف، أم إلى المهارة الموروثة أم إلى كل هذه الأشياء مجتمعة. لسوء الحظ كانت التجارة والحرف محتقرة في نظر البراهمة والكاشتريين. فحتى مراكمة المال، رغم إغرائها الكافي، لم تكن تشكل تعويضاً مقنعاً. كان امتلاك الأرض رمز مكانة اجتماعية، كما في أيام الإقطاع، كما تمتعت الثقافة والمعرفة بالاحترام حتى في غياب الملكية. في ظل الحكم البريطاني كانت الوظيفة الحكومية تمنح النفوذ والأمن والموقع، وفيما بعد عندما سمح للهنود بدخول الأجهزة المدنية صارت هذه الخدمة التي سميت «الوظيفة المولودة في الجنة» - والجنة هذه هي ظل شاحب للبيت الأبيض - فردوس الطبقات المتعلمة في المدارس الإنجليزية. أما منتسبو الطبقات المهنية وخصوصاً المحامون الذين كان بعضهم يكسب مداخيل كبيرة في المحاكم الجديدة فكانوا ذوي نفوذ ومكانة مرموقة تجتذب الشباب. وبصورة حتمية كان هؤلاء المحامون في طليعة حركات الإصلاح السياسي والاجتماعي.

كان البنغاليون أول من احترف القانون وقد ازدهر بعضهم ازدهاراً خارقاً أسبغ ظلاً من الروعة على هذه المهنة. هم أيضاً كانوا القادة السياسيين. لم ينخرطوا في الصناعة الناهضة إما لنقص في القابلية أو لأسباب أخرى. وما إن بدأت الصناعة تلعب دوراً هاماً في حياة البلاد فتؤثر في السياسة، حتى فقدت البنغال تميزها في ميدان السياسة نتيجة لبعد المحامين عن الصناعة. فالتيار القديم حيث كان البنغاليون يتدفقون من منطقتهم كموظفين حكوميين وكقائمين بأعمال أخرى انقلب إلى عكسه وصار الناس من المناطق الأخرى يتدفقون على البنغال. وخصوصاً على كالكوتا وسيطروا على الحياة التجارية والصناعية فيها. كانت كالكوتا ومازالت المركز الأول لرأس المال والصناعة البريطانيين. كما أن الإنجليز والسكوتلنديين مهيمنون على ميادين العمل هناك، ولكن الماروارييين الغوجراتيين بدؤوا يلحقون بهم. حتى الحرف والمهن الصغيرة في كالكوتا هي غالباً بأيدي غير بنغالية. وجميع سائقي السيارات السياحية الصغيرة (التكسي) الذين يعدون بالآلاف في كالكوتا هم جميعاً وبدون استثناء تقريباً من السيخ القادمين من البنجاب.

أصبحت بومباي مركزاً ومقراً لقيادة الصناعة والتجارة والمصارف ومؤسسات التأمين والخ... الهندية ملكيتها. وتولى البارسيون والغوجراتيون والمارواريون قيادة هذه النشاطات. ومن الجدير بالملاحظة أن الماهاراشتريين والماراثا لم يلعبوا فيها إلا دوراً بسيطاً. إن بومباي مدينة كوسموبوليتية هائلة وكبيرة الآن ولكن سكانها يتألفون أساساً من الماراثا والغوجراتيين وقد برز الماراثا في المهن والثقافة، وهم يصبحون، كما يتوقع المرء، جنوداً جيدين، وأعداد كبيرة منهم مستخدمون في معامل النسيج. إنهم شجعان ومتوترون وأبناء منطقة فقيرة، مازالوا يعتزون بقصص شيفاجي وبمنجزات أجدادهم. أما الغوجراتيون فهم أنعم جسدياً وألطف وأغنى ومتناسبون تماماً مع التجارة والأعمال التجارية. ربما كانت الفروق ناتجة

بشكل رئيسي عن الاختلافات الجغرافية إذ إن بلاد الماراثا جرداء قاسية وجبلية في حين أن غوجرات غنية وخصبة.

من الملفت للنظر أن هذه الفروق وغيرها في مختلف أرجاء الهند مستمرة بعناد وإن كانت تميل إلى التراجع بعض الشيء. فمدراس ذات الثقافة العالية قد أنجبت وما زالت تنجب شخصيات مرموقة ومتميزة في ميادين الفلسفة والرياضيات والعلوم. وبومباي الآن تكاد تكون مكرسة كلياً للتجارة بجميع حسناتها وسيئاتها. والبنغال الأقرب إلى التخلف في الصناعة والتجارة أنجبت عدداً من رجال العلم البارزين وتميزت بصورة خاصة في ميادين الفن والأدب. لم تنجب البنجاب أي شخصيات مرموقة ولكنها واحدة من المناطق الناهضة التي تتقدم في العديد من المجالات، ويتميز سكانها بالعناد والتشدد ويصبحون ميكانيكيين جيدين وهم ناجحون في المهن الصغيرة والحرف الثانوية. أما المقاطعات المتحدة (بما فيها دلهي) فهي خليط عجيب وخلاصة مقطرة عن الهند من بعض الوجوه. إنها مهد الثقافة الهندوسية القديمة والثقافة الفارسية التي جاءت أيام الأفغان والمغول أيضاً وبالتالي فإن الخليط بين الاثنتين أبرز وأوضح هناك متداخلاً ومتعانقاً مع ثقافة الغرب. هناك قدر أقل من الإقليمية بالمقارنة مع أي أجزاء أخرى من الهند. فخلال فترة طويلة يرى أبناء هذه المنطقة أنفسهم، ويراهم الآخرون، قلب الهند. وبالفعل فإن الأوساط الشعبية تطلق على هذه البقعة من البلاد اسم هندوستان.

إنّ هذه الفروق كما نلاحظ هي فروق جغرافية وليست دينية. فأي مسلم بنغالي أقرب إلى الهندوسي البنغالي منه إلى مسلم من البنجاب، ويتكرر الوضع نفسه بالنسبة إلى الآخرين. وإذا ما صدف والتقى عدد من البنغاليين المسلمين والهندوس في أي مكان من الهند أو خارجها فسوف يتجمعون مباشرة وسيشعر كل منهم بالقرب الشديد من الآخرين. والبنجابيون يفعلون الشيء نفسه وهم من المسلمين والهندوس والسيخ. لدى مسلمي رئاسة بومباي (من الخوجا والميمون والبوهرا) كثير من العادات

الهندوسية، والخوجا هم أتباع آغا خان أما البوهرا فلا يعدهم مسلمو الشمال مسلمين أصوليين.

لم يكتف المسلمون، عموماً، وخصوصاً في البنغال والشمال بالبقاء بعيدين عن التعليم الإنجليزي لفترة طويلة من الزمن. بل كانت مساهمتهم قليلة الشأن في نمو الصناعة وقد كان هذا عائداً في قسم منه إلى الأنماط الإقطاعية في التفكير، كما إلى حظر الإسلام للربا (مثل الكاثوليكية). ولكن المثير للدهشة هو أن بين المرابين الكبار الذين ذاعت شهرتهم بالسوء هناك قبيلة خاصة من الباثان القادمين من المناطق الحدودية. وهكذا فإن المسلمين ظلوا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر متخلفين من حيث التعليم بالإنجليزية وبالتالي من حيث الصلة بالفكر الغربي. كما ظلوا متخلفين كذلك من حيث شغل الوظائف الحكومية والمساهمة في الصناعة.

إنّ نمو الصناعة في الهند، على بطئه وركوده، كان يترك انطباعاً بوجود تقدم ويلفت الأنظار. ومع ذلك فإن هذا النمو لم يُحْدِث أي تغيير بالنسبة لمشكلة فقر الجماهير واكتظاظ الأرض بسكان فوق طاقتها. صحيح أن بضع مئات آلاف من العمال نقلوا إلى الصناعة من بين عشرات الملايين من العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً، غير أن هذا التغير كان ضعيفاً جداً حتى انه لم يترك أي أثر ذا شأن على عملية زيادة نسبة الريف إلى المدينة في البلاد. وقد أدت البطالة المنتشرة والضغط المتزايد على الأرض إلى هجرة العمال بأعداد كبيرة إلى البلدان الأجنبية في ظل شروط مذلة معظم الأحيان. ذهب هؤلاء العمال إلى جنوب أفريقيا وفيجي وترينيداد وجامايكا وغويانا وموريشوس وسيلان وبورما ومالايا. والمجموعات الصغيرة أو الأفراد الذين وجدوا فرصا للنمو والازدهار في ظل الحكم الأجنبي انعزلوا عن الجماهير التي استمرت أوضاعها تسوء أكثر فأكثر. إن الرساميل التي تراكمت بأيدي تلك المجموعات الصغيرة استخدمت لخلق فرص جديدة إضافية للمزيد من النمو. غير أن مشكلات الفقر والبطالة الأساسية ظلت كما هي.

الإصلاح وحركات أخرى بين الهندوس والمسلمين

جاء التأثير الفعلي للغرب إلى الهند في القرن التاسع عشر عبر التغيرات التقنية ونتائجها الديناميكية. وفي ميدان الأفكار أيضاً حدث تغير وصدمة، اتسعت الآفاق التي ظلت طويلاً حبيسة قوقعة ضيقة. كان رد الفعل الأول المحصور في الطبقة الصغيرة من متعلمي الإنجليزية رد فعل مفعم بالإعجاب والإقبال بشغف على كل ما هو غربي. ونتيجة النفور من بعض العادات والممارسات الاجتماعية الهندوسية انجذب العديد من الهندوس إلى المسيحية وجرت حوادث ذات شأن تم فيها اعتناق الديانة المسيحية في البنغال. لذا قام راجا رام موهان روي بمحاولة رَمَت إلى تعديل الهندوسية بما ينسجم مع هذه البيئة الجديدة فأسس مدرسة براهمو ساماج على قواعد عقلانية أكثر أو أقل وإصلاحية اجتماعية. ثم أضفى خليفته كشاب تشاندرسين على المدرسة مزيداً من الصبغة المسيحية. وقد تأثر بهذه المدرسة - مدرسة براهمو ساماج - أبناء الطبقات الوسطى الصاعدة في البنغال ولكنها كعقيدة دينية ظلت محصورة في دوائر ضيقة ضمت عدداً من الشخصيات البارزة والعائلات الشهيرة. ولكن حتى هذه العائلات، رغم اهتمامها الشديد بالإصلاح الاجتماعي والديني، كانت ميالة إلى العودة إلى المثل الفلسفية الهندية القديمة الواردة في الفيدانتا.

في أماكن أخرى من الهند أيضاً كانت النزعات نفسها ناشطة وبرز على السطح عدم الرضى إزاء الصيغ الاجتماعية الجامدة والطبيعة المتقلبة للهندوسية في التطبيق. وقد بدأت إحدى أبرز الحركات الإصلاحية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على يد غوجراتي يدعى لا سوامي **دايادانادا** ساراسواتي رسخت جذورها بين هندوس البنجاب. وهذه الحركة هي حركة آرياساماج التي رفعت شعار العودة إلى الفيدات. وكان هذا الشعار يعني إزالة تطورات العقيدة الآرية منذ الفيدات، إضافة إلى شجب وإدانة ما صارت إليه الفلسفة الفيدانتية لاحقاً بما فيها من مفهوم الأحادية والنظرة القائلة بتعدد الآلهة جنباً إلى جنب مع سائر التطورات الأكثر شعبية وفجاجة، شجباً

وإدانة صارمين. حتى الفيدات فُسرت بطريقة غريبة. وحركة الآرياساماج هذه كانت انعكاساً لتأثير الإسلام والمسيحية ولكن الأول كان أقوى. كانت هذه حركة صليبية إصلاحية متشددة من الداخل، إضافة إلى كونها منظمة دفاعية للحماية ضد الهجمات الخارجية. وقامت بإدخال مبدأ الهداية واجتذاب المؤمنين الجدد إلى الهندوسية مما جعلها تميل إلى الاصطدام بالديانات الأخرى التي تدعو الناس إلى الاهتداء وتبني عقائدها. إن حركة الآرياساماج التي كانت شديدة القرب من الإسلام، نزعت إلى أن تتحول إلى مُدافع عن كل ما هو هندوسي ضد كل ما رأته اعتداءات من العقائد الأخرى. ومما له مغزاه أنها انتشرت بصورة رئيسية بين الهندوس من الطبقة الوسطى في البنجاب والمناطق المتحدة. وفي أحد الأوقات اعتبرتها الحكومة حركة ثورية سياسياً ولكن العدد الكبير من موظفي الحكومة من بين صفوفها جعلها تحظى بالكثير من الاحترام. لقد فعلت الحركة الشيء الكثير في مجال نشر التعليم بين الذكور والإناث على حد سواء وفي تحسين أحوال المرأة وفي رفع مكانة ومستوى الطبقات البائسة الأشد فقراً.

في نفس الفترة التي عاش فيها سوامي **دايادانادا** عاش رجل من نمط آخر في البنغال وكان لحياته تأثير على العديد من منتسبي الطبقات الجديدة ذات التعليم الإنجليزي. إنه شري **راماكريشنا باراماهانسا**، رجل بسيط، لم يكن رجل علم بل رجل إيمان غير مهتم بالإصلاح الاجتماعي بوصفه إصلاحاً اجتماعياً. كان على صلة مباشرة مع تشايتانيا وغيره من أولياء الهند القديسين. متدين أساساً ولكنه مع ذلك واسع الأفق والعقل. وفي بحثه عن تحقيق الذات التقى حتى بمتصوفة مسلمين ومسيحيين عاش بعضهم معه لبعض الوقت. استقر في داكشيناشوار القريبة من كالكوتا، وراحت شخصيته الفذة وطبيعته الخارقة تلفت الأنظار بصور تدريجية. فالناس الذين زاروه، وقد كان بعضهم ميالاً للاستخفاف بهذا الرجل البسيط وإيمانه، تأثروا بالغ التأثر والعديد ممن كانوا متغربين (أصبحوا غربيين) تماماً شعروا بأن لديه شيئاً كانوا قد افتقدوه. ومع تأكيده على أساسيات الإيمان الديني قام بربط

مختلف جوانب الديانة والفلسفة الهندوسيتين وبدا مجسداً إياها - تلك الجوانب - جميعاً في شخصه هو. وبالفعل انطوت تعاليمه على أديان أخرى أيضاً. ومن مواقع المعارضة لجميع أشكال الانعزالية والطائفية أكد على أن جميع الطرق تؤدي إلى الحقيقة. كان شبيهاً ببعض أولئك القديسين الذين نقرأ عنهم في تواريخ آسيا وأوروبا القديمة. رغم صعوبة فهمه في إطار العالم الحديث فإنه كان يمثل رجلاً فيه مس من النار السماوية الإلهية بنظر العديد من الهنود الذين رأوه ملائماً للصيغة الهندية ذات الألوان المتعددة فقبلوا به وأجلوه. إن شخصيته فرضت نفسها على كل الذين رأوه والعديد ممن لم يروه قط تأثروا كثيراً بقصة حياته. ومن هؤلاء الأخيرين رومان رولان الذي ألف كتاباً عن حياته وحياة تلميذه الأول سوامي **فيفاكاناندا**.

قام **فيفاكاناندا** مع إخوته التلاميذ بتأسيس إرسالية راماكريشنا اللاطائفية للخدمات. عميقَ الجذور في تراث الهند ومفعماً بالاعتزاز بهذا التراث كان فيفا كاناندا مع ذلك عصريا في موقفه من مشكلات الحياة وكان نوعا من الجسر بين ماضي الهند وحاضرها. كان خطيباً عظيماً باللغتين البنغالية والإنجليزية وكاتباً ذا أسلوب رفيع وجميل كتب النثر والشعر البنغاليين. كان رجلاً ذا قامة ممشوقة متناسقة، قوي الشخصية، مفعماً بالمهابة والكرامة، واثقاً بنفسه وبرسالته، وفي الوقت نفسه ممتلئاً بالطاقة الديناميكية والملتهبة وبرغبة جامحة في دفع الهند إلى أمام. لقد جاء عامل قوة للعقل الهندوسي البائس فاقد الروح المعنوية فأعطاه عنصر الثقة بالنفس وبعض الجذور الممتدة في الماضي. حضر برلمان الأديان في شيكاغو عام ١٨٩٣ وأمضى أكثر من عام في الولايات المتحدة، وزار أوروبا حتى وصل إلى أثينا والقسطنطينية، وزار مصر والصين واليابان. وحيثما حل أثار قدراً من الضجيج ليس فقط بحضوره بل وبما قاله وكيف. بعد رؤية هذا السانياسين الهندوسي مرة كان من الصعب نسيانه هو أو رسالته. وقد لقب في أمريكا بـــ «الهندوسي العاصف أو الزوبعة». وهو نفسه تأثر كثيراً بأسفاره عبر البلدان الغربية؛ كان معجباً بدأب البريطانيين وحيوية الشعب الأميركي وروح

المساواة لديه. وكتب يقول: «إن أمريكا هي أفضل ساحة في العالم لحمل أي فكرة وتطبيقها»، في رسالة بعث بها إلى أحد أصدقائه في الهند. ولكن مظاهر الدين في الغرب لم تترك أثراً قوياً عنده وبالتالي صار إيمانه بخلفية الهند الفلسفية الروحية أكثر رسوخاً. فالهند، رغم انحطاطها، كانت ما تزال تمثل منبع الضوء بالنسبة إليه.

دعا إلى أحادية فلسفة آدفايتا من الفيدانتا وكان مقتنعاً بأن هذه فقط يمكن أن تكون ديانة المستقبل بالنسبة إلى البشرية المفكِّرة. لأن الفيدانتا لم تتسم فقط بالروحانية بل وبالعقلانية أيضاً وفي انسجام مع الاستكشاف العلمي للطبيعة الخارجية. «هذا الكون لم يُخْلَق من قبل إله خارج الفضاء، ولا هو من نتاج وعمل أية عبقرية خارجية. إنه ذاتي الخلق، ذاتي الانحلال، وذاتي التجلي، إنه وجود لا محدود واحد، إنه البراهما». كان المثل الأعلى الفيدانتي متركزاً على التضامن بين الإنسان وبين طبيعته السماوية الإلهية الأصيلة. فرؤية الرب في الإنسان هي الرؤية الإلهية الحقيقية، والإنسان هو أعظم المخلوقات. ولكن «الفيدانتا المجردة يجب أن تصبح حية - شاعرية - في الحياة اليومية. ومن الميثولوجيا المعقدة إلى درجة ميئوس منها يجب أن تخرج صيغ أخلاقية ملموسة، ومن اليوغا المحيِّرة يجب أن يخرج علم النفس (السيكولوجيا) الأكثر علمية والأشد عملية». لم تسقط الهند إلا لأنها ضَيَّقَتْ ذاتها، انزوت داخل قوقعتها وقطعت الصلة بالأمم الأخرى مما جعلها تغوص في حالة من الحضارة «المحنطة» و«المتبلورة». فالكاست الذي كان ضرورياً ومطلوباً في أشكاله المبكرة، وكان يعني الاهتمام بتطور النزعة الفردية والحرية، أصبح انحطاطاً مخيفاً، بعكس ما كان مقصوداً منه، فقام بسحق الجماهير. لم يكن الكاست إلا نظاماً اجتماعياً لابد من إبقائه، كما كان، مفصولاً عن الدين. فالتنظيم الاجتماعي يجب أن يتغير مع الأزمان المتبدلة. وبحماس وعنف دان فيفا كاناندا تلك النقاشات والحوارات الميتافيزيقية عديمة المعنى حول طقوس الكاست الأعلى ولاسيما مبدأ النبذ. «إن ديانتنا قابعة في المطبخ. وإلهُنا هو قِدْر الطبخ، وديننا يتلخص في: (لا تلمسني! فأنا مقدس)»!.

ظل **فيفاكاناندا** مبتعداً عن السياسة ولم يكن مؤيداً لساسة أيامه. ولكنه ظل يؤكد باستمرار على ضرورة الحرية والمساواة ورفع مستوى الجماهير. قال: «إن حرية الفكر والعمل هي اللازمة الوحيدة للحياة، للنمو والازدهار. وحيثما تغيب لابد للإنسان والقوم والأمة من أن تتعرض للفناء». «إن الأمل الوحيد للهند معلق على الجماهير. فالطبقات العليا ميتة جسدياً وأخلاقياً». أراد أن يجمع بن التقدم الغربي والخلفية الروحية للهند. «فلنبن مجتمعاً أوروبياً يؤمن بديانة الهند» «كن غربياً أكثر من الغربيين بروح المساواة والحرية والعمل والنشاط لديك. مع البقاء في الوقت نفسه هندوسياً حتى النخاع من العظم من حيث الدين والثقافة والغرائز». ومع الزمن صار **فيفاكاناندا** أكثر أممية من حيث الموقف: «حتى في السياسة وعلم الاجتماع (السوسيولوجيا) لم تعد المشكلات التي كانت وطنية وقومية فقط قبل عشرين سنة قابلة للحل على الأسس القومية والوطنية وحدها. فقد بدأت تكتسب أبعاداً كبيرة جداً وأشكالاً عملاقة. لا يمكن حلها إلا من خلال النظر إليها على الضوء الأكثر اتساعاً للأساس الأممي. إن المنظمات الأممية والدولية والاتحادات الأممية والقوانين الدولية هي المطالب الملحة والصارخة ليومنا الراهن. ذلك شاهد على التضامن. ففي العلم نرى أولي الأمر يتقدمون كل يوم ليصلوا إلى نظرة واسعة مماثلة عن المادة». وقال أيضاً: «يستحيل تحقيق أي تقدم إلا إذا شمل العالم كله، ومع مرور كل يوم يتضح أكثر فأكثر أن حل أي مشكلة يكون مستحيلاً إذا بقي محصوراً بالأسس العنصرية أو القومية الضيقة. ينبغي لكل فكرة أن تصبح واسعة حتى تغطي هذا العالم كله. وكل طموح يجب أن يستمر في النمو حتى يحتضن البشرية كلها، بل الحياة بمجملها بين أحضانه». هذا كله كان منسجماً مع نظرة **فيفكاناندا** إلى فلسفة فيدانتا، ودعا إليه من أقصى الهند إلى أقصاها.. «إنني مقتنع قناعة تامة بأن ما من فرد أو أمة يستطيع أن يعيش مبتعداً عن جماعة الآخرين، وحيثما بذلت مثل هذه المحاولة تحت شعارات زائفة من ادعاء العظمة أو الحكمة السياسية أو القداسة فإن النتيجة كانت دوماً كارثية بالنسبة للمنعزل». «إن واقع انعزالنا عن سائر أمم الأرض هو سبب انحطاطنا، والعلاج الوحيد لذلك هو الرجوع إلى ركب باقي العالم. فالحركة هي علامة الحياة».

وقد كتب مرة يقول: «إنني اشتراكي ليس لأنني أعتقد بأنه النظام الأمثل، ولكن نصف رغيف أفضل من لا خبز. إن النظم الأخرى اختبرت واكتشف أنها ناقصة. فلنجرب هذا النظام - ولو فقط لأنه جديد إذا لم يكن هناك أي سبب آخر».

تحدث **فيفاكاناندا** عن الكثير من الأشياء ولكن اللازمة الدائمة الوحيدة التي كان يكررها دوماً في كلامه المنطوق والمكتوب هي: «آبهاي! كُنْ شجاعاً! كن قوياً!» لم يكن الإنسان في نظره خاطئاً بائساً بل جزءاً من القداسة والألوهية، فلماذا يخاف أي شيء؟ «إذا كانت هناك خطيئة في العالم فهي الضعف، تجاوزْ كل ضعف! إن الضعف خطيئة، إن الضعف موت!» كان ذلك هو الدرس العظيم للأوبانيشادات. إن الخوف يجر الشر والبكاء والعويل. كفى ما كان من ذلك جميعاً، كفى نعومة! «إن ما تحتاجه بلادنا الآن هو العضلات الحديدية والأعصاب الفولاذية، هو الإرادات العملاقة التي لا يستطيع أي شيء أن يقف أمامها، الإرادات القادرة على النفاذ إلى ألغاز الكون وأسراره، والمؤهلة لأن تحقق هدفها مهما كانت الطريقة حتى ولو من خلال الغوص إلى أعماق المحيط وملاقاة الموت وجهاً لوجه». لقد أدان «الغيبية والإيمان بالقوى الخفية..... هذه الأشياء الزاحفة، قد تنطوي على حقائق عظيمة ولكنها دمَّرَتْنا تقريباً.... وهناك باقي الحقيقة - فكل ما يجعلك ضعيفاً جسدياً وعقلياً وروحياً ارفضْه رفْضَك للسم، ليس فيه حياة، ولا يمكن أن يكون حقيقة. فالحقيقة هي القوة. والحقيقة هي النقاء، الحقيقة هي المعرفة الشاملة.... فهذه الغيبيات، رغم بعض بذور الحقيقة التي تنطوي عليها، مُضْعِفة بصورة عامة... عُدْ إلى أوبانيشاداتك، إلى تلك الفلسفة المضيئة المقِّوية والمتألقة، تَخَلَّ عن كل هذه الأشياء الغيبية، كل هذه الأشياء المُضْعِفة. تمسكْ بهذه الفلسفة: إن أعظم الحقائق هي أبسط الأشياء في العالم، مثل بساطة وجودك بالذات.. واحذرْ الخرافة. «أفضِّل أن أراكم جميعاً في مرتبة الملحدين على أن أراكم حمقى خُرافيين، لأن الملحد كائن حي وتستطيع أن تصنع منه شيئاً. ولكن الخرافة ما إن تدخل الدماغ حتى تقتله، حتى يتحول الدماغ إلى

مادة طرية، فيمسك الانحطاط والعَفَن بتلابيب الحياة... إن الاتجار بالغيبيات والخرافة هما دوماً من علامات الضعف»(*).

وهكذا فإن **فيفاكاناندا** انقض على الهند كلها من رأس كومورين في أقصى الجنوب إلى قمم جبال الهيمالايا في أقصى الشمال مثل الصاعقة، وأرهق نفسه حتى النهاية في هذه العملية حتى مات عام ١٩٠٢ وهو ما يزال في التاسعة والثلاثين من عمره.

كان **رابندرانات** طاغور معاصراً **لفيفاكاناندا** غير انه كان أكثر انتماء لجيل لاحق. لَعبتْ عائلةُ طاغور دوراً قيادياً في مختلف الحركات الإصلاحية في البنغال عبر القرن التاسع عشر. فقد أنجبت عدداً من الرجال ذوي المرتبة الروحية المرموقة إضافة إلى عدد من الكُتّاب والفنانين ولكنّ **رابندرانات** طغى

(*) معظم هذه المقاطع مأخوذة من «محاضرات من كولومبو إلى آلمورا» لسوامي فيفاكاناندا (١٩٣٣) و«رسائل من سوامي **فيفاكاناندا**» (١٩٤٣) نشرا من قبل: ادفايتا اشراما، مايافاتي، آلمورا» الهيمالايا. ففي «الرسائل» ص ٣٩٠ هناك رسالة شهيرة كتبها **فيفاكاناندا** إلى صديق مسلم. ومما كتبه فيها:

«سواء أطلقنا عليها اسم الفيدانتية أوأي أداة لنسبة أخرى، فإن الحقيقة هي أن الأدفايتية هي الكلمة الأخيرة للدين والفكر وهي الموقع الوحيد الذي يستطيع الإنسان أن يطل منه على جميع الديانات والطوائف بالحب. نحن نعتقد أنها ديانة المستقبل بالنسبة إلى البشرية المتنورة. قد يكون للهندوس فضل التوصل إليها قبل الأقوام الأخرى نظراً لأنهم أقدم من العبرانيين والعرب؛ ومع ذلك فإن الأدفايتية العملية التي تنظر إلى البشرية كلها وتتصرف تجاهها وكأنها روحها هي يجب تطويرها بين الهندوس بشكل شامل.

«ومن جهة أخرى تدلنا تجربتنا إلى أنه حين يقترب أتباع أي ديانة من هذه الصفة بدرجة مقبولة على مستوى الحياة اليومية العملية يكون اقترابهم هذا اقتراباً عضوياً على العموم وغير واع بالمعنى الأكثر عمقاً لمثل هذا السلوك - وهذا المعنى يدركه الهندوسيون، كقاعدة، إدراكاً واضحاً – إنها المعاني العميقة للإسلام، والإسلام وحده...

«بالنسبة إلى وطننا يبقى الأمل الوحيد معلقاً على اتحاد المنظومتين العظيمتين، اتحاد الهندوسية والإسلام – اتحاد عقل فيداننا مع جسد الإسلام.

«أرى بعين عقلي هند المستقبل المثالي لهند ناهضة من هذه الفوضى والصراع، مجيدة لا تُقهر، بعقل فيدانتي وجسم إسلامي» وهذه الرسالة مؤرخه في آلمورا، ١٠/حزيران/١٨٩٨.

عليهم جميعاً بل وأصبح بالفعل في الهند كلها وبصورة تدريجية ذا موقع رفيع لا ينازعه عليه أحد. غطت حياتُه الطويلة المفعمة بالنشاط الإبداعي جيلين كاملين ويبدو كما لو كان الآن من جيلنا نحن ومن أيامنا. لم يكن سياسياً غير أنه كان بالغ الحساسية إزاء حرية الشعب الهندي ومكرِّساً حياته لها فلم يبق دوماً في برجه العاجي، برج الشعر والغناء. فمرة بعد أخرى خرج من ذلك البرج، وخصوصاً عندما لم يعد قادراً على تحمل هذا التطور أو ذاك، وحذَّر بلغته النبوية الحكومةَ البريطانية أو شعبَه الهندي. لعب دوراً هاماً في حركة سواديشي التي غطت البنغال كلها خلال العقد الأول من القرن العشرين، كما أدى دوراً مماثلاً حين تخلى عن لقب الفارس في أثناء مذبحة آمرتسار. أما نشاطه البنّاء في ميدان التعليم، هذا النشاط الذي بدأ بهدوء، أحال سانتينيكتيان إلى واحدة من النقاط المركزية للثقافة الهندية. كان تأثيره على عقل الهند، وبصورة خاصة على عقول عدد من الأجيال الصاعدة المتعاقبة عظيماً وهائلاً. فكتاباته أدت إلى صياغة، ليس اللغة البنغالية التي كتب بها فقط بل وسائر اللغات الحديثة في الهند ولو بصورة جزئية أحياناً. ساهم أكثر من أي هندي آخر في عملية التوفيق بين المُثُل الشرقية ونظيرتها الغربية وفي توسيع قاعدة النزعة الوطنية الهندية. كان أمَمِيَّ الهند بامتياز، مؤمناً بالتعاون الأممي ومناضلاً في سبيله، ناقلاً رسالة الهند إلى البلدان الأخرى وجالباً رسالتها إلى شعبه بالذات. ومع كل أمميته كانت قَدَمه راسخة باستمرار على التربة الهندية كما كان عقله مشبعاً بحكمة الأوبانيشادات. وخلافاً لمسيرة التطور العادية أصبح طاغور أكثر جذرية وتطرفاً في موقفه ووجهات نظره مع تقدمه في السن. ورغم فرديته القوية المعروفة أصبح واحداً من المعجبين بالإنجازات العظيمة للثورة الروسية، وخصوصاً في مجال نشر التعليم والثقافة والصحة وروح المساواة. إن النزعة القومية نزعة تولِّد الضيق، والقومية المتصارعة مع إمبريالية مهيمنة تنتج جميع أنواع الخيبة وكل أشكال العقد. إن الفضل الكبير يعود إلى طاغور وإلى غاندي بمستوى آخر، في إبعاد الناس، ولو ضمن حدود، عن أخاديدهم الفكرية الضيقة وجعلهم يفكرون بقضايا أوسع تمس الإنسانية. كان طاغور رجل الهند الإنساني العظيم.

لا شك أن طاغوراً وغاندي كانا الشخصيتين المرموقتين المهيمنتين للهند في هذا النصف الأول من القرن العشرين. إن المقارنة والمقابلة بينهما تنطوي على الكثير من الفائدة. ما من شخصين يمكن أن يكونا على هذا المستوى من الاختلاف فيما بينهما من حيث البنية والأمزجة. فالفنان الأرستقراطي طاغور الذي أصبح ديمقراطياً بعواطف بروليتارية، كان أساساً يمثل التقاليد الثقافية والحضارية للهند، تقاليد القبول بالحياة من كل جوانبها وعبورها من أولها إلى آخرها برفقة الأغنية والرقص. أما غاندي الأكثر قرباً من الشعب، والذي كاد أن يكون تجسيداً للفلاح الهندي، فقد مَثَّلَ الصورة التقليدية القديمة الأخرى، صورة العزوف والزهد. وفي حين كان طاغور رجل فكر بالدرجة الأولى، كان غاندي رجل النشاط المركز الذي لا يعرف التوقف. كان للرجلين، كلٍ حسب طريقته، نظرتان إلى العالم، وكلاهما بقي في الوقت نفسه هندياً بصورة كاملة. كانا يبدوان وكأنهما يقدِّمان الجوانب المختلفة والمتناغمة للهند ويكمل كل منهما الآخر.

يوصلنا الحديث عن طاغور وغاندي إلى عصرنا الراهن. غير أننا كنا ننظر في عصر آخر، في فترة أخرى، وفي الأثر الذي تركته على الشعب وخصوصاً الهندوس من خلال تأكيد **فيفاكاناندا** وآخرون على العظمة الغابرة للهند واعتزازهم بها. كان **فيفاكاناندا** نفسه حريصاً على تحذير شعبه من المبالغة في تقويم الماضي ودعوته إلى التوجه نحو المستقبل. فقد كتب يقول: «متى يا إلهي ستتحرر أرضنا من هذا العيش الأبدي على الماضي؟» ولكنه هو وآخرون أثاروا الماضي، وكان هذا الماضي متألقاً وساحراً وما من خلاص منه.

إنّ هذا النظر إلى الخلف، إلى الماضي والاهتداء إلى الراحة والسَّنَد هناك تعزز بدراسات جديدة للأدب القديم والتاريخ وفيما بعد بقصة المستعمرات الهندية في البحار الشرقية عندما تكشفتْ. كانت السيدة آني بيزانت عاملاً قوياً من عوامل تعزيز الطبقات الوسطى الهندوسية بتراثها الروحي والقومي. انطوى ذلك كله على عنصر روحي وديني إلا أنه استند أيضاً إلى أرضية سياسية راسخة. فالطبقات الوسطى الصاعدة كانت ذات

ميول سياسية ولم تكن شديدة الحرص على البحث عن الدين، ولكنها أرادت أن تلتقط جذوراً ثقافية للتمسك بها، شيئاً يوفر لها الثقة بأنها ذات جدوى، شيئاً يختزل الشعور بالخيبة والمهانة، هذا الشعور الناتج عن الغزو الأجنبي. وفي كل بلد يعيش حالة من الحركة القومية والوطنية الناهضة هناك مثل هذا البحث إضافة إلى الدين، مثل هذا النزوع إلى الغوص في الماضي. فإيران عادت، بدون أي إضعاف لإيمانها الديني، عن عمد إلى أيام عظمتها فيما قبل الإسلام ووظفت تلك الذكريات لتعزيز حركتها القومية الراهنة. وتكررت القصة في بلدان أخرى أيضاً. إن ماضي الهند بكل ما فيه من تنوع ثقافي وعظمة حضارية هو تراث مشترك لكل الشعب الهندي بهندوسه ومسلميه ومسيحييه وغيرهم، وقد بناه أجدادهم. إن واقع الانقلاب اللاحق لتبني معتقدات أخرى لم يحرمهم من هذا التراث، مثلما اليونانيون، بعد اعتناقهم المسيحية، لم يفقدوا اعتزازهم بالإنجازات الكبرى لأجدادهم، أو الإيطاليون بالأيام العظيمة لجمهورية روما والإمبراطورية القديمة. لو انقلب شعب الهند كله إلى الإسلام أو المسيحية لبقي تراثها الحضاري يلهمه ويوفر له الهيبة والاعتزاز اللذين يتوفران لأي شعب يملك تاريخاً طويلاً من الوجود الحضاري بكل ما ينطوي عليه من صراعات فكرية ومشكلات حياتية.

لو كنا أمة مستقلة، كلنا في هذه البلاد نعمل معاً في الحاضر من أجل مستقبل مشترك، لنظرنا إلى ماضينا المشترك بالاعتزاز نفسه بلا أدنى شك. وبالفعل أراد الأباطرة وأتباعهم المقربون في الفترة المغولية، وهم قادمون جدد، أن يتماهوا مع الماضي ويشاركوا الآخرين فيه. ولكن صدف التاريخ وسيروراته، معززة دون شك بسياسات البشر ونواقصهم انحرفت عن الخط المراد والتغيرات اللاحقة منعت التطور العادي. كان يمكن أن نتوقع أن الطبقة الوسطى الحديثة التي هي من نتاج تأثير الغرب والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية قد ارتكزت إلى أرضية هندوسية أو إسلامية على حد سواء. وإلى حد ما ذلك هو ما حصل، ومع ذلك فقد برزت خلافات لم تكن موجودة، أو كانت موجودة على مستويات ودرجات أدنى بكثير، بين الطبقات الإقطاعية

وشبه الإقطاعية وبين الجماهير. فالجماهير الهندوسية والإسلامية كانت مندمجة ويصعب التمييز بينهما، في حين كانت الأرستقراطية القديمة قد طورت أساليب ومعايير مشتركة. ولكنها ظلت تتبع ثقافة وعادات وأعياداً مشتركة. إلا أن الطبقة الوسطى بدأت تتمايز نفسياً (بسيكولوجياً) أولاً وفي أشياء أخرى لاحقاً.

بداية نقول إن الطبقات الوسطى كانت شبه غائبة بين المسلمين. فتحاشيهم للتعليم الغربي، وابتعادهم عن التجارة والصناعة، والتزامهم بالطرائق الإقطاعية أدى إلى بقاء قصب السبق للهندوس فأفادوا منه واحتفظوا به. كانت السياسة البريطانية أميل إلى الهندوس ومعادية للإسلام، إلا في البنجاب، حيث أقبل المسلمون بسهولة اكبر على التعليم الغربي بالمقارنة مع الأماكن الأخرى. ولكن الهندوس كانوا قد انطلقوا انطلاقة كبرى قبل أن يضع البريطانيون يدهم على البنجاب بزمن طويل... وحتى في البنجاب، رغم تساوي الظروف بين المسلمين والهندوس، كان الهندوس يتمتعون بالأفضلية الاقتصادية. إن مشاعر العداء للأجنبي كانت مشتركة بالتساوي بين الأرستقراطيتين والجماهير الهندوسية والمسلمة. فانتفاضة ١٨٥٧ كانت عملاً مشتركاً، ولكن المسلمين شعروا بحدة وبحق إلى حد ما، بأنهم كانوا الطرف الأكثر خسارة من عملية قمعها. وهذه الانتفاضة وضعت حداً نهائياً لأية أحلام أو أوهام حول بعث إمبراطورية دلهي. فتلك الإمبراطورية كانت قد زالت منذ أمد طويل، حتى قبل وصول البريطانيين إلى المسرح. فقد قام الماراثا بسحقها وبالسيطرة على دلهي بالذات. كان رانجيت سينغ يحكم البنجاب. وكان الحكم المغولي في الشمال قد انتهى بدون أي تدخل من جانب البريطانيين، كما كانت الأمبراطورية قد تعرضت للتفسخ والانحلال في الجنوب. إلا أن الإمبراطور الظل ظل جالساً في قصر دلهي، ورغم أنه كان قد أصبح تابعاً للماراثا والبريطانيين وسجيناً لهم على التوالي، فقد ظل رمزاً لأسرة ملكية شهيرة. وبصورة حتمية حاول المتمردون في أثناء الانتفاضة أن يستفيدوا من هذا الرمز رغم ضعفه وعدم رغبته. فانتهاء الانتفاضة كان يعني في الوقت نفسه تحطم الرمز أيضاً.

مع استعادة الناس لأنفاسهم شيئاً فشيئاً إثر أيام العصيان المرعبة نشأ في عقولهم فراغ، فسحة خالية دأبت على البحث عن شيء يملؤها. وبالضرورة كان لابد من قبول الحكم البريطاني، غير أن الانقطاع عن الماضي كان قد جلب معه شيئا أكبر من حكم جديد، فقد جاء بالشك والاضطراب وفقدان الإيمان بالنفس. كان الانقطاع قد جاء بالفعل قبل العصيان بوقت طويل وكان قد أدى إلى ظهور العديد من الحركات الفكرية في البنغال وغيرها، هذه الحركات التي سبق لي أن أشرت إليها. ولكن المسلمين بصورة عامة كانوا قد انسحبوا إلى قواقعهم أكثر بكثير مما فعل الهندوس، متحاشين التعليم الغربي ومتمسكين بأحلام اليقظة حول استعادة النظام القديم. أما الآن فلم يبق أي مجال للحلم، ولكن لابد لهم من شيء يتمسكون به. ظلوا بعيدين عن التعليم الجديد. وبصورة تدريجية وبعد جدل طويل وصعوبات كبيرة استطاع سيد أحمد خان أن يوجه عقولهم نحو التعليم الإنجليزي وأسس كلية **آليغار**. كان ذلك هو الطريق الوحيد المؤدي إلى الوظائف الحكومية، وقد ثبت أن الإغراء بتلك الوظائف كان على درجة كافية من القوة للتغلب على سائر أشكال الاستياء والتحيز القديمة. فواقع أن الهندوس سبقوا كثيراً في ميادين التعليم والوظائف كان يثير الكره وثبت أنه حجة قوية لإقناعهم بأن يحذوا حذوهم. كان البارسيون والهندوس يتقدمون أيضاً في مجال الصناعة، غير أن اهتمام المسلمين تركز على الوظائف الحكومية فقط.

حتى هذا التوجه الجديد في نشاطاتهم، هذا التوجه الذي بقي بالفعل محصوراً في دائرة ضيقة نسبياً، لم يلغ الشك والاضطراب من عقولهم. كان الهندوس، لدى عبور مثل هذه المضائق، قد نظروا إلى الماضي بحثاً عن نوع من العزاء في الأزمان القديمة. وقد جلبت الفلسفة والآداب والفنون والتواريخ القديمة بعض الارتياح. فكلٌ من رام موهان روي ودايانandا **وفيفاكاناندا** وغيرهم أسسوا حركات فكرية جديدة. وفي الوقت الذي كانوا ينهلون فيه بغزارة من الينابيع الغنية للأدب الإنجليزي كانت عقولهم ملأى أيضاً بحكماء الهند وأبطالها القدامى، بأفكار هؤلاء وأفعالهم، وبالأساطير والقصص التي تشربوها منذ أيام الطفولة.

إنّ الكثير من هذا كان مشتركاً بالنسبة إلى الجماهير المسلمة التي كانت تعرف تلك الأساطير والقصص عن كثب. ولكن سرعان ما بدأ نوع من الإحساس يظهر لدى الطبقات العليا من المسلمين بشكل خاص، بأنه ليس مناسبا تماما بالنسبة إليهم أن يبنوا جسوراً بينهم وبين هذه الأساطير شبه الدينية، وأن أي تشجيع لها سيكون منافياً لروح الإسلام. صاروا يبحثون عن أصولهم القومية في أماكن أخرى. وإلى حد ما وجدوا تلك الأصول في الفترتين الأفغانية والمغولية في الهند ولكن هذا لم يكن كافياً لملء الفراغ. فهاتان الفترتان كانتا مشتركتين للهندوس والمسلمين على حد سواء وكان الشعور بالغزو الأجنبي قد اختفى من عقول الهندوس. كان الحكام المغول يَعدُّون حكاماً وطنيين هنوداً رغم اختلاف الرأي بالنسبة **لآورانغريب**. ومما له مغزاه أن أكبر الذي يتمتع بقدر كبير من الإعجاب لدى الهندوس لم يُنْظَر إليه نظرة ايجابية من قبل بعض المسلمين في السنوات الأخيرة. ففي العام الماضي احتُفل في الهند بالذكرى الــ ٤٠٠ لميلاده. شارك في الاحتفال سائر طبقات الشعب الهندي بمن فيها العديد من المسلمين ولكن الرابطة الإسلامية ظلت بعيدة لأن أكبر هو رمز وحدة الهند.

هذا البحث عن نوع من الجذور الثقافية جر المسلمين الهنود (بعضهم من منتسبي الطبقة الوسطى) إلى التاريخ الإسلامي، وإلى تلك الفترات التي كان فيها الإسلام قوة فاتحة ومبدعة في بغداد وإسبانيا والقسطنطينية وآسيا الوسطى وغيرها. كان هناك اهتمام دائم بهذا التاريخ مع بعض الصلات بالبلدان الإسلامية المجاورة. كما كان هناك أيضاً الحج إلى مكة الذي كان يجمع المسلمين القادمين من مختلف البلدان. غير أن جميع هذه الصلات كانت محدودة وسطحية ولم تكن تؤثر فعلاً على الموقف العام للمسلمين الهنود الذي ظل محصوراً في إطار الهند. كان الملوك الأفغان في دلهي، وخصوصاً محمد تغلق، قد اعترفوا بالخليفة في القاهرة. وفيما بعد تحولت الخلافة الإسلامية إلى الأباطرة العثمانيين في القسطنطينية، ولكن أحداً في الهند لم يعترف بهم. فالأباطرة المغول في الهند لم يعترفوا بأي خلفاء أو أسياد

روحيين خارج الهند. فقط بعد الانهيار الكامل للسلطة المغولية في أوائل القرن التاسع عشر بدأ اسم السلطان التركي يرد في المساجد الهندية. وتعززت هذه الممارسة بعد حركة العصيان.

وهكذا فإن مسلمي الهند حاولوا أن يستمدوا نوعاً من الإشباع النفسي والروحي من تأمل عَظَمة الإسلام الغابرة، في بلاد أخرى بصورة رئيسية، ومن واقع استمرار تركيا كقوة إسلامية مستقلة، وهي القوة الوحيدة الباقية عملياً. لم تكن هذه المشاعر متعارضة أو متناقضة مع القومية الهندية، فالعديد من الهندوس كانوا مطلعين اطلاعاً واسعاً على التاريخ الإسلامي ومعجبين به أشد الإعجاب بالفعل. وقد تعاطفوا مع الأتراك لأنهم اعتبروا الأتراك آسيويين وضحايا للعدوان الأوروبي. ومع ذلك فإن التأكيد كان مختلفاً، إذ لم يكن ذلك الشعور، بالنسبة إلى الهندوس، يلبي حاجة نفسية مثلما كان يفعل بالنسبة إلى المسلمين.

بعد حركة العصيان كان مسلمو الهند قد ترددوا حول الطريق الذي يتوجب عليهم السير فيه. والحكومة البريطانية بالغت في قمعهم عن قصد وبدرجة أكبر حتى من الهندوس. وقد أثر هذا القمع على تلك الفئات الإسلامية التي كان يمكن أن تخرج منها الطبقة الوسطى الجديدة، البرجوازية، فأصيبت تلك الفئات بالخيبة واليأس وصارت معادية للبريطانيين بشدة ومحافظة. مرت السياسة البريطانية تجاهها بمرحلة من التغير التدريجي في السبعينيات لتصبح إيجابية أكثر. وقد كان هذا التغير ناجماً أساساً عن سياسة التوازن والتوازن المعكوس التي اتبعتها الحكومة البريطانية بدأب. ومرة أخرى لعب السير أحمد خان دوراً هاماً في هذه العملية. كان البريطانيون قد أقنعوه بأن الطريق الوحيد لرفع مستوى المسلمين هو طريق التعاون مع السلطات البريطانية. كان أحمد خان هذا تواقاً لأن يقنع المسلمين بقبول التعليم الإنجليزي وإخراجهم بالتالي من قوقعتهم المحافظة. كان **أحمد خان** هذا شديد التأثر بما رآه من الحضارة الغربية وبعض رسائله من أوروبا تشير فعلاً إلى أنه كان مشدوهاً إلى حد كاد يفقد معه توازنه.

كان السير سَيِّد مصلحاً متحمساً أراد أن يوفق بين الفكر العلمي الحديث وبين الإسلام. ويتم هذا بالطبع لا عن طريق مهاجمة أي معتقدات أساسية بل من خلال التفسير العقلاني للكتاب المقدس. قام أحمد بإبراز أوجه الشبه الأساسية بين الإسلام والمسيحية. هاجم البوردا (الحجاب - عزل النساء) لدى المسلمين. عارض أي نوع من الولاء للخليفة التركي. وقبل كل شيء كان متشوقا لإحداث نوع جديد من التعليم. أرعبته بدايات الحركة الوطنية ظاناً أن أي معارضة للسلطات البريطانية ستحرمه من مساعدتها له في برنامجه التعليمي. فتلك المساعدة بدت له قضية أساسية وبالتالي حاول أن يخفف من مشاعر العداء للبريطانيين بين صفوف المسلمين وإبعادهم عن المؤتمر الوطني الذي كان في طور التشكل. كان أحد الأهداف المعلنة لكلية **آليغار** التي أسسها: «جعل مسلمي الهند جديرين بالتاج البريطاني ورعايا نافعين له». لم يكن يعارض حزب المؤتمر الوطني لأنه اعتبره تنظيماً هندوسياً بأكثريته، بل عارضه لأنه اعتقد بأنه كان مبالغاً في عدوانيته من الناحية السياسية (رغم انه كان معتدلاً أشد الاعتدال في تلك الأيام) ولأنه كان يسعى إلى الحصول على مساعدة البريطانيين وتعاونهم. حاول أن يثبت أن المسلمين ككل لم يتمردوا أثناء حركة العصيان وأن العديد ظلوا موالين للسلطة البريطانية. لم يكن بأي حال من الأحوال معادياً للهندوس وداعياً إلى الانفصال الطائفي. فقد أكد مراراً وتكراراً على ضرورة عدم تحميل الاختلافات الدينية أي معان سياسية أو وطنية. كان يقول: «ألا تعيشون على الأرض نفسها؟ تذكَّروا أن كلمتي هندوس ومحمديين ليستا إلا للتمييز الديني، وفيما عدا ذلك فإن جميع الأشخاص الهندوس منهم والمسلمين بل وحتى المسيحيين الذي يقطنون هذه البلاد، ينتمون، فيما يخص هذا الجانب إلى أمة واحدة بلا استثناء».

ظل تأثير السير سَيِّد **أحمد خان** محصوراً بفئات معينة من الطبقات العليا بين المسلمين، ولم يلامس الجماهير الحضرية أو الريفية. فهذه الجماهير

كانت مقطوعة بصورة شبه كاملة عن طبقاتها العليا وأقرب بكثير إلى الجماهير الهندية. وفي حين كان بعض منتسبي الطبقات العليا الإسلامية منحدرين من الجماعات الحاكمة في أيام المغول لم تكن الجماهير تستند إلى مثل هذه الأرضية أو التقاليد فمعظمهم كانوا قد جاؤوا من أدنى شرائح المجتمع الهندوسي إلى الإسلامي وعاشوا حياة بائسة جداً بوصفهم من بين الأكثر فقراً والأشد تعرضاً للاستغلال.

كان للسير أحمد عدد من الزملاء الأكفاء والمرموقين. ففي نظرته العقلانية كان مدعوماً من قبل السيد تشيراغ علي ونواب محسن المُلك إضافة إلى مؤيديه الآخرين. أما نشاطاته التعليمية فقد جذبت كلاً من منشي كارامات علي، ومنشي ذكاء الله من دلهي، والدكتور ناظر أحمد ومولانا شبلي نعماني والشاعر هالي الذي هو أحد الشخصيات البارزة في أدب الأوردو. وقد نجح السير سيد فيما يخص بدايات التعليم الإنجليزي ونشره بين المسلمين كما في صرف عقول المسلمين عن الحركة السياسية. تأسس مؤتمر تعليمي محمدي اجتذب الطبقة الوسطى الإسلامية الصاعدة إلى الوظائف الحكومية والمهن.

على أي حال انتسب العديد من المسلمين البارزين إلى حزب المؤتمر الوطني. صارت السياسة البريطانية ممالئة للمسلمين بشكل واضح تماماً، أو بالأحرى متفقة مع مصالح العناصر الإسلامية المعارضة للحركة الوطنية. ولكن التحول نحو القومية والوطنية والنشاط السياسي بات ملحوظاً أكثر في أوائل القرن العشرين بين الجيل الأكثر شباباً من المسلمين. وبغية إحباط هذا التوجه وتوفير قناة تصريف آمنة له، ثم تأسيس الرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦ بوحي من الحكومة البريطانية وتحت قيادة أحد مؤيديها الرئيسيين: آغاخان. كان للرابطة هدفان رئيسيان: الولاء للحكومة البريطانية وحماية المصالح الإسلامية.

من الجدير بالملاحظة أن الزعماء بين مسلمي الهند بمن فيهم السير سيد أحمد خان خلال الفترة التي أعقبت العصيان، كانوا من نتاج التعليم التقليدي القديم رغم أن بعضهم أضاف معرفة الإنجليزية لاحقاً وكان متأثراً

بالأفكار الجديدة. أما التعليم الغربي الجديد فلم يكن قد أنتج بعد أي شخصية بارزة بين القادة. كان غالب الذي بلغ أوج شهرته قبل العصيان شاعرا رياديا بالأوردو وأحد رجال الأدب البارزين في الهند خلال القرن.

في السنوات الأولى من القرن العشرين ظهر اتجاهان بين المثقفين المسلمين: اتجاه أميل إلى المواقف الوطنية بين الأجيال الأكثر شباباً بصورة رئيسية، واتجاه آخر يدعو إلى الافتراق عن ماضي الهند بل وعن حاضرها أيضاً إلى حد ما والاهتمام أكثر بالبلدان الإسلامية وخصوصاً تركيا مقر الخلافة الإسلامية. إن حركة الوحدة الإسلامية التي شجعها السلطان عبد الحميد من تركيا، لقيت بعض الاستجابة بين صفوف الشرائح العليا من المسلمين ولكن السير سَيِّد عارضها وكتب منDِّداً بالهنود المتورطين بالاهتمام بتركيا وبالسلطنة. أما حركة تركيا الفتاة فقد أحدثت ردود أفعال مختلطة. إن معظم المسلمين في الهند نظروا إليها من البداية نظرة شك وساد بينهم نوع من التعاطف مع السلطان الذي اعتُبر قلعة في وجه دسائس القوى الأوروبية في تركيا. غير أن آخرين، ومنهم أبو الكلام آزاد، كانوا أيضاً موجودين رحبوا بتركيا الفتاة وبالوعد بالإصلاح الدستوري والاجتماعي الذي أطلقته. وحين قامت إيطاليا فجأة بمهاجمة تركيا في حرب طرابلس عام ١٩١١، وخلال حروب البلقان ١٩١٢-١٩١٣ لاحقاً، ثارت موجة مدهشة من التعاطف مع تركيا بين المسلمين الهنود. أحس الهنود جميعاً بذلك التعاطف والقلق ولكن الأمر كان أكثر حدة وأقرب إلى أن يكون شخصياً بالنسبة إلى المسلمين. كانت القوة الإسلامية الوحيدة الباقية مهددة بالزوال والانطفاء، كان الملاذ الأخير لعقيدتهم في المستقبل يتعرض للتدمير. قاد الدكتور م. أ. أنصاري بعثة طبية كبيرة وقوية ساهم في تغطية نفقاتها حتى الفقراء. تدفقت الأموال بسرعة أكبر مما لو طلبت من أجل أي مشروع لرفع مستوى المسلمين الهنود أنفسهم. كانت الحرب العالمية الأولى وقت محنة بالنسبة إلى المسلمين لأن تركيا كانت في الطرف الآخر. فقد

شعروا بالعجز ولم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً. وحين انتهت الحرب تفجرت عواطفهم المكبوتة لتشكل حركة الخلافة.

كان عام ١٩١٢ معلماً بارزاً أيضاً في طريق تطور العقل الإسلامي في الهند بسبب ظهور مجلتين أسبوعيتين جديدتين هما الهلال بالأوردو والرفيق The Comrade بالإنجليزية. تأسست الهلال على يد أبو الكلام آزاد (رئيس الكونغرس الحالي) الذي كان شاباً متألقاً في الرابعة والعشرين من عمره. وكان قد تلقى تعليمه الأول في جامعة الأزهر بالقاهرة واشتهر بثقافته الواسعة واطلاعه العميق باللغتين العربية والفارسية وهو ما يزال دون العشرين من العمر. أضاف إلى ذلك كله معرفة العالم الإسلامي خارج الهند وحركات الإصلاح التي كانت تخترقه إضافة إلى الاطلاع على التطورات الجارية في أوروبا. عقلاني النظرة مع اطلاع واسع وعميق على التراث والتاريخ الإسلاميين. قام بتفسير النصوص المقدسة من وجهة نظر عقلانية. وغارقاً في التراث الإسلامي مع العديد من الصلات الشخصية بالقادة والمصلحين الإسلاميين الكبار في مصر وتركيا وسورية وفلسطين والعراق وإيران، تأثر تأثراً قوياً بالتطورات السياسية والثقافية في هذه البلدان. وبسبب كتاباته عرف في العالم الإسلامي والبلدان الإسلامية ربما أكثر من أي مسلم هندي آخر. أثارت الحروب التي تورطت فيها تركيا اهتمامه الشديد وتعاطفه، ولكن موقفه ظل مختلفاً عن مواقف القادة المسلمين الأكبر سناً. كانت نظرته أوسع أفقاً وأكثر عقلانية مما أبعده عن المواقف الإقطاعية والدينية الضيقة والانفصالية لهؤلاء القادة الشيوخ، وجعل منه بالضرورة وطنياً هندياً. هو نفسه كان قد رأى الحركة القومية تنمو في تركيا والبلدان الإسلامية الأخرى وطبق تلك المعرفة على الهند واعتبر الحركة الوطنية الهندية تطوراً مشابهاً. أما المسلمون الآخرون فلم يكونوا يعرفون شيئاً عن تلك الحركات في الأماكن الأخرى وظلوا غارقين في أجوائهم الإقطاعية الخاصة وبالتالي لم يستطيعوا أن يقدروا مغزى ما كان

يجري هناك. كانوا يفكرون من منطلقات إيمانية فقط وما تعاطفهم مع تركيا إلا بسبب تلك الرابطة الدينية بالدرجة الأولى. وعلى الرغم من ذلك التعاطف الحاد فقد كانوا على خلاف مع الحركات الوطنية - القومية والقريبة من العلمانية في تركيا.

تحدث معهم أبو الكلام آزاد بلغة جديدة عبر مجلته الأسبوعية: الهلال. لم تكن تلك لغة جديدة في الفكر والموقف فقط، بل كان حتى نسيجها مختلفاً، لأن أسلوب آزاد كان متوتراً ومفعماً بالرجولة وإن كانت صعبة في بعض الأحيان بسبب أصوله الفارسية. استعمل عبارات جديدة للأفكار الجديدة وكان ذا تأثير محدد تماماً في عملية صوغ لغة الأوردو بشكلها الحالي. لم يستجب القادة المحافظون الأكبر سناً إيجابياً لكل هذا بل وانتقدوا آراء آزاد وموقفه. غير أن أحدا منهم بمن فيهم أوسعهم علماً وأعلاهم ثقافة لم يكن قادراً على منازلة آزاد في النقاش والحوار ولو على أساس الكتاب والتراث القديم، لأن معرفة آزاد بهما كانت أعظم من معرفتهم. لقد كان خليطاً غريباً جمع بين المدرسية (السكولاستيكية) القروسطية وعقلانية القرن الثامن عشر والنظرة الحديثة.

كان بين الجيل القديم عدد قليل ممن استحسنوا كتابات آزاد. منهم رجل العلم **مولانا شبلي نعماني** الذي كان هو الآخر قد زار تركيا، وكان على اتصال مع السير سيد أحمد خان في **كلية آليغار**. غير أن تراث كلية **آليغار** كان مختلفاً ومحافظاً من الناحيتين السياسية والاجتماعية على حد سواء. كان ناظروها من الأمراء وكبار الإقطاعيين أي من الممثلين النموذجيين لنظام الإقطاع. وفي ظل سلسلة من الرؤساء الإنجليز المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالدوائر الحكومية. كانت الكلية قد رعت اتجاهات انفصالية ومواقف معادية للوطنية وللمؤتمر (حزب المؤتمر). كان الهدف الرئيسي الموضوع أمام طلابها هو الالتحاق بالوظائف الحكومية في مواقع تابعة وثانوية. لذا كان لابد من طغيان الموقف المؤيد للحكومة بدون أي أثر للوطنية وروح التمرد.

أصبحت جماعة كلية **آليغار** قادة الأنتلجنسيا الإسلامية وأثَّرَتْ بشكل سافر أحياناً ومن خلف الستار معظم الأحيان على الأكثرية الساحقة من الحركات الإسلامية. وقد ظهرت الرابطة الإسلامية إلى الوجود فقط عبر جهودها بالدرجة الأولى.

هاجم **أبو الكلام** قلعة المحافظة ومعاداة الوطنية هذه ليس بصورة مباشرة بل عن طريق نشر الأفكار الكفيلة بنسف تراث **آليغار**. وقد أثار هذا الكاتب والصحفي الشاب موجة من الهياج في الدوائر الإسلامية المثقفة. ورغم تقطيب المسنين والشيوخ في وجهه، استطاعت كلماته أن تغرس بذور التفكير في أذهان الجيل الأصغر. وتلك البذور كانت قد بدأت تنمو بسبب أحداث **تركيا ومصر وإيران** إضافة إلى تطور ونمو الحركة الوطنية الهندية. أعطاها آزاد اتجاهاً محدداً من خلال التأكيد على عدم وجود أي صراع بين التوجه الإسلامي والتعاطف مع البلدان الإسلامية من جهة وبين الحركة الوطنية الهندية من الجهة الثانية. وقد ساعد ذلك على تقريب الرابطة الإسلامية من المؤتمر. **فآزاد** نفسه كان قد انتسب إلى الرابطة، حين كان ما يزال صبياً، في دورتها الأولى عام ١٩٠٦.

لم تكن **الهلال** تتمتع باستحسان ممثلي الحكومة البريطانية. وقد طولبت بالضمانات بموجب قانون المطبوعات ثم استبيحتْ مطبعتُها أخيراً في عام ١٩١٤. وهكذا توقفتْ الهلال بعد أن عاشت حياة موجزة دامت سنتين. وبعد ذلك ابتاع آزاد مجلة أسبوعية أخرى هي البلاغ ولكن هذه أيضاً توقفت عام ١٩١٦ عندما قامت الحكومة البريطانية باعتقال صاحبها آزاد. وقد بقي رهن الاعتقال أربع سنوات تقريباً وحين خرج أخيراً احتل مكانه مباشرة بين قادة المؤتمر الوطني. ومنذ ذلك الحين ظل باستمرار في أعلى هيئة تنفيذية في المؤتمر واعتُبر، رغم صغر سنه، واحداً من شيوخ المؤتمر وحكمائه، وأُخذت نصائحه في القضايا الوطنية والسياسية إضافة إلى مسائل الأقليات والطوائف مأخذ التقويم العالي. صار رئيساً للمؤتمر مرتين وأمضى فترات طويلة في السجن على مراحل متكررة.

أما المجلة الأسبوعية الثانية التي بدأت تصدر عام ١٩١٢ بعد الهلال ببضعة أشهر فكانت **الرفيق** T C Capital . كانت بالإنجليزية وقد أثرت بشكل خاص على الجيل الشاب المتعلم بالإنجليزية بين المسلمين. حررها **مولانا محمد علي** الذي كان خليطاً غريباً جمع بين التراث الإسلامي والثقافة الأكسفوردية. بدأ ملتزماً بتقاليد كلية **آليغار** ومعارضاً لأي سياسات عدوانية. غير أنه كان عالي الكفاءة وكثير النشاط والفعالية فلم يستطع أن يبقى محصوراً في ذلك الإطار الجامد، وكانت لغته مفعمة بالحياة ومثيرة دوماً. كان إلغاء تقسيم البنغال عام ١٩١١ قد أحدث لديه صدمة قوية أدت إلى اهتزاز إيمانه بنوايا الحكومة البريطانية الطيبة. أثارته حروب البلقان وكتب بحماس مدافعاً عن تركيا وعن التراث الإسلامي الذي كانت تمثله. ومع مرور الزمن زاد عداؤه للبريطانيين وتورُّط **تركيا** في الحرب العالمية الأولى أكمل العملية. أدت مقالة شهيرة وطويلة جداً كتبها في الرفيق (لم تكن مقالاته وخطبه تخطئ من ناحية الإيجاز والتركيز) بعنوان «خيار الأتراك» إلى وضع حد لهذه المجلة التي أوقفتها الحكومة. وبعد مدة قصيرة قامت الحكومة باعتقاله مع أخيه شوكت علي ليبقيا في المعتقل خلال الحرب وسنة إضافية بعدها. أطلق سراحهما في نهاية ١٩١٩ والتحقا، كلاهما، بالمؤتمر الوطني مباشرة. لعب الأخوان **علي** دوراً بارزاً جداً في الدعوة للخلافة في سياسة المؤتمر في أوائل العشرينيات ودخلا السجن بسبب ذلك. ترأس **محمد علي** دورة سنوية للمؤتمر وبقي لسنوات عضواً في الهيئة التنفيذية العليا. مات عام ١٩٣٠.

كان التغيير الذي حصل في **محمد علي** يرمز إلى العقلية المتغيرة لمسلمي الهند. فحتى الرابطة أو الجامعة الإسلامية التي تأسست لعزل المسلمين عن التيارات الوطنية والواقعة تحت السيطرة الكاملة للعناصر الرجعية وشبه الإقطاعية اضطرت لأن تعترف بضغط الجيل الشاب. وقد ظلت تتحول، وإن بلا رغبة، مع ارتفاع المد الوطني والقومي وتقترب أكثر من المؤتمر. وفي ١٩١٣ غيرت عقيدتها وولاءها للحكومة وصارت تطالب بالحكم الذاتي للهند. وكان **مولانا أبو الكلام آزاد** قد أيّد هذا التغير بكتاباته القوية في مجلة الهلال.

كمال باشا (مصطفى كمال أتاتورك) - الحركات الوطنية في آسيا – إقبال

تمتع **كمال باشا** بالشعبية في الهند بالطبع بين المسلمين والهندوس على حد سواء. لم ينقذ تركيا من الهيمنة الأجنبية والتمزق فقط بل أحبط مؤامرات القوى الإمبريالية الأوروبية وخصوصاً إنجلترا. ولكن تلك الشعبية ما لبثت، مع تجلي سياسة أتاتورك على حقيقتها - بُعْدُه عن الدين، إلغاؤه للسلطنة والخلافة، إقامته لدولة علمانية وحله للتنظيمات والطرق الدينية - أن تعرضت للاهتزاز بالنسبة إلى المسلمين الأكثر تزمتاً لتحل محلها أشكال صامتة من الاستياء ضد سياسته التحديثية بين صفوفهم. ولكن هذه السياسة بالذات أكسبته مزيداً من الشعبية بين صفوف الجيل الأكثر شباباً من الهندوس والمسلمين على حد سواء. قام **أتاتورك** ولو جزئياً بتحطيم تلك البنية **الحاكمة** التي تشكلت تدريجياً في العقل الإسلامي الهندي منذ أيام العصيان فحدث نوع من الفراغ مرة أخرى. ملأ العديد من المسلمين هذا الفراغ عن طريق الالتحاق بالحركة الوطنية وكان عدد آخر قد التحق بها من قبل بالطبع، ولكن آخرين وقفوا متفرجين، مترددين وهم في شك. كان الصراع الفعلي دائراً بين أنماط التفكير الإقطاعية والاتجاهات الحديثة. ولكن هذه الحركة نفسها لم تكن تستند إلى قاعدة ثابتة مرتكزة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو إلى حاجات الجماهير. كان مركزها في مكان آخر، وحين قام **أتاتورك** بتصفية القاعدة انهارت البنية الفوقية مما أوقع الجماهير الإسلامية في الحيرة والعزوف عن أي نشاط سياسي. وعندئذ بادر القادة الإقطاعيون القدامى الذين كانوا قد انحنوا للعاصفة إلى التسلل من جديد إلى مواقع الزعامة مدعومين بالسياسة البريطانية التي دأبت على مساندتهم باستمرار. ولكنهم لم يستطيعوا أن يعودوا إلى مواقعهم السابقة في القيادة بلا منافسة لأن الظروف كانت قد تغيرت. فالمسلمون كانوا، ولو بصورة متأخرة، يفرزون طبقة وسطى أيضاً وكانت تجربة الحركة السياسية الجماهيرية بالذات تحت قيادة المؤتمر الوطني قد أحدثت تغييرا أساسياً.

رغم أن عقلية الجماهير الإسلامية والطبقة الوسطى النامية الجديدة قد صيغت أساساً بفعل الأحداث، فان السير **محمد إقبال** لعب دوراً هاماً في التأثير على الأخيرة - الطبقة الوسطى - وخصوصا الجيل الأكثر شباباً. أما الجماهير فقلما تأثرتْ **بإقبال**. كان إقبال قد بدأ بكتابة القصائد الوطنية المؤثرة بلغة الأوردو التي غدت شعبية. وخلال حروب البلقان تحول إقبال إلى الموضوعات الإسلامية. تأثر إقبال بالظروف السائدة آنذاك وبالمزاج الجماهيري بين المسلمين، وأثر هو أيضاً بدوره وزاد من حدة تلك العواطف. غير أنه كان بعيداً كل البعد عن أن يكون قائداً جماهيرياً. كان شاعراً، مثقفاً وفيلسوفاً مع ولاءات للنظام الإقطاعي القديم، جاء من أصل براهمي من كشمير. قدم بلغة الشعر الجميلة، المكتوبة باللغتين الفارسية والأوردو، أساساً فلسفياً للانتلجنسيا الإسلامية وصرف عقلها نحو اتجاهات انفصالية. كانت شعبيته مستندة بلا شك إلى نوعية شعره، ولكنها في الوقت نفسه وربما بقدر أكبر كانت تعود إلى تلبيته لنوع من الحاجة عندما كان العقل الإسلامي يبحث عن أي خشبة خلاص يتمسك بها. فمثال الوحدة الإسلامية القديم كان قد فقد كل معنى له. لم تعد الخلافة موجودة. وكل البلدان الإسلامية وعلى رأسها تركيا صارت وطنية وقومية ولم تعد تهتم بالشعوب الإسلامية الأخرى كثيراً. كانت الوطنية في الواقع هي القوة المهيمنة في آسيا كما في غيرها. وفي الهند كانت الحركة الوطنية قد نمت وأصبحت قوية وتحدَّتْ الحكمَ البريطاني أكثر من مرة. وتلك الحركة الوطنية أثرت تأثيراً قوياً على العقل الإسلامي في الهند وقد لعب عدد كبير من المسلمين أدواراً قيادية في النضال من أجل الحرية. غير أن الوطنية الهندية ظلت تحت السيطرة الهندوسية وذات نظرة هندوسية أيضاً. وقد أدى ذلك إلى ظهور صراع في العقل الإسلامي. قَبِلَ العديد منهم بتلك الوطنية محاولين التأثير عليها بالاتجاه الذي يريدونه، وتعاطف آخرون معها ولكنهم بقوا متفرجين بعيدين، غير أن جماعات أخرى ثالثة بدأت تنزلق في الاتجاه الانقسامي الانفصالي الذي هيأته لها مواقفُ إقبال الشعرية والفلسفية.

أتصور أن هذا هو الأساس الذي انطلقت منه، في السنوات الأخيرة، الدعوةُ إلى تقسيم الهند. كانت هناك أسباب كثيرة وعوامل مساعدة عديدة من الأخطاء والنواقص من جميع الأطراف وخصوصاً تلك السياسة الانفصالية المدروسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية. غير أن القاعدة النفسية السيكولوجية، الناجمة هي نفسها عن تأخر تطور طبقة وسطى إسلامية في الهند إضافة إلى بعض الأسباب التاريخية، كانت تكمن وراء كل تلك العوامل والأسباب. فالصراع الداخلي في الهند أساساً، إضافة إلى النضال الوطني ضد السيطرة الأجنبية، هو بين بقايا النظام الإقطاعي وبين الأفكار والمؤسسات التحديثية. وذلك الصراع موجود على المستوى الوطني كما في داخل كل الجماعات الكبرى من الهندوس والمسلمين وغيرهم. والحركة الوطنية المتمثلة أساساً بالمؤتمر الوطني تمثل، بدون شك، العملية التاريخية المتجهة نحو هذه الأفكار والمؤسسات الجديدة، وإن حاولت أن تكيفها بما يتفق مع بعض الأسس القديمة. ولهذا السبب فإن المؤتمر اجتذب إلى صفوفه مختلف أنواع الناس المختلفين فيما بينهم اختلافاً واسعاً. فمن الجهة الهندوسية كان ثمة نظام اجتماعي جامد ومغلق قد وقف في الطريق، بل وأكثر من ذلك، أرعب الجماعات الأخرى. ولكن هذا النظام الاجتماعي بالذات قد تم نسفه وهو يتحرر من جموده بوتائر متسارعة ولم يعد، بأي حال من الأحوال، على درجة من القوة تؤهله لأن يعيق نمو الحركة الوطنية بمعناها السياسي والاجتماعي الواسع، هذه الحركة التي اكتسبت زخماً كافياً يمكنها من متابعة السير إلى أمام رغم العقبات. أما من الجانب الإسلامي فإن العناصر الإقطاعية ظلت مستمرة على قوتها ونجحت معظم الأحيان في فرض قيادتها على الجماهير. كان جيل أو أكثر يفصل بين نمو الطبقة الوسطى الهندوسية وبين ظهور نظيرتها الإسلامية، وما زال هذا الفرق يتجلى في مختلف الاتجاهات السياسية **والاقتصادية وغيرها. إن هذا التخلف هو الذي يخلق نفسية الخوف لدى المسلمين.**

والباكستان، أي عملية تقسيم الهند، مهما كانت جذابة اقتصادياً بنظر البعض، ليست بالطبع حلاً لهذا التخلف، بل ومن المحتمل أكثر أن تؤدي إلى تعزيز مواقع العناصر الإقطاعية لفترة أطول وتأخير عملية التقدم الاقتصادي بالنسبة إلى المسلمين. كان إقبال أحد أوائل الداعين إلى الباكستان ولكنه يبدو الآن كما لو أنه أدرك ما تنطوي عليه من خطر وغباء. كتب إدوارد ثومبسون يقول إن إقبال أخبره، في حديث بينهما، بأنه كان مؤيدا لفكرة الباكستان بسبب منصبه كرئيس لدورة الرابطة الإسلامية ولكنه واثق من أنها ستكون ضارة بالنسبة إلى الهند ككل وإلى المسلمين خصوصاً. ربما غَيَّرَ إقبال رأيه أو لم يهتم بالقضية اهتماماً كافياً من قبل نظراً لأنها لم تكن تنطوي آنذاك على أهمية كبيرة. إن كل نظرته إلى الحياة لا تنسجم مع التطورات اللاحقة لفكرة الباكستان وتقسيم الهند.

خلال سنواته الأخيرة تحول إقبال أكثر فأكثر نحو الاشتراكية. كان التقدم العظيم الذي حققته روسيا السوفيتية جذاباً بالنسبة إليه، حتى شِعْرُه أخذ اتجاهاً آخر. فقبل موته ببضعة أشهر، وفيما كان على فراش الموت، طلبني فلبيت الطلب بسرور. ولدى حديثي معه حول العديد من الأمور شعرتُ بمدى كثرة الأشياء المشتركة التي تجمعنا رغم الخلافات، وبمدى سهولة العمل والتعامل معه. كان غارقاً في الذكريات وانتقل من موضوع إلى آخر، فأصغيت إلى ما قاله مقلاً من كلامي. كنتُ معجباً بشخصه وبشعره، وسرني كثيراً أن أشعر بأنه يحبني ورأيه فيَّ إيجابي. وقبل أن أغادره بلحظات قال لي: «ما هو الشيء المشترك بينك وبين جناح؟ إنه سياسي، أما أنت فوطني». أرجو أن يكون هناك الشيء الكثير مما هو مشترك بيني وبين جناح. أما عن كوني وطنياً فلست أعلم ما إذا كانت الوطنية صفة إيجابية خاصةً في تلك الأيام، بالمعنى المحدود للكلمة على الأقل. ومن خلال ارتباطي القوي جداً بالهند أشعر ومنذ أمد طويل أن ثمة شيئاً أكبر من الارتباط والولاء الوطنيين ضروري بالنسبة إلينا حتى نفهم قضايانا الخاصة ونحلها، ناهيك عن تلك التي تواجه العالم ككل. إلا أن إقبال كان محقاً بالتأكيد في اعتقاده بأنني لم أكن سياسياً بالمعنى الكامل رغم أن السياسة أسرتني وأجْهَزَتْ عليّ.

بداية الصناعة الثقيلة - دائرتان انتخابيتان منفصلتان لكل من تيلاك وغوخاله

رغبة مني في اكتشاف خلفية المشكلات الهندوسية - الإسلامية وفي فهم ما كان يكمن وراء المطالبة بالباكستان والانفصال، قفزت فوق نصف قرن من الزمن. فخلال هذه الفترة حدثت تغيرات عديدة، لا في الجهاز الخارجي للحكم بمقدار ما في مزاج الشعب. جرت تغيرات دستورية تافهة وكثر الحديث والضجيج حولها ولكنها لم تؤد إلى أي تحول، مهما كان طفيفاً، في الطبيعة السلطوية والشاملة للحكم البريطاني، كما لم تمس مشكلات الفقر والبطالة. في عام ١٩١١ أرسى جمشيدجي تاتا أُسُسَ الصناعة الثقيلة في الهند عن طريق تأسيس مصانع الصلب والحديد فيما صارت تُعرف باسم جمشيدبور. نظرت الحكومة نظرة عدم ارتياح إلى ذلك وإلى غيره من المحاولات الرامية إلى إقامة الصناعات ولم تشجعها بأي شكل من الأشكال. لم تقم صناعة الفولاذ إلا بفضل المساعدة الأميركية في مجال الخبرة. كانت هذه الصناعة قد عاشت طفولة مهزوزة ولكن حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ جاءت لتساعدها. ومرة أخرى تعثرت وتعرضت لخطر الوقوع بأيدي أصحاب السندات البريطانيين ولكن الضغط الوطني أنقذها.

بدأت البروليتاريا الصناعية تنمو في الهند، كانت غير منظمة وعاجزة، وكانت المستويات الدنيا المخيفة للفلاحين الذين جاءت منهم تمنع زيادة الأجور والتحسين. وفيما يخص الأعمال غير الموصوفة كان يوجد الملايين من العاطلين عن العمل الذين يمكن الاعتماد عليهم ومنع نجاح أي إضراب في ظل هذه الظروف. تم تنظيم المؤتمر النقابي الأول حوالي عام ١٩٢٠. إن أعداد هؤلاء البروليتاريين لم تكن كافية لإحداث أي تغيير ذي شأن على المسرح السياسي الهندي. لم يكن البروليتاريون يشكلون سوى حفنة صغيرة في بحر هائل من الفلاحين والعاملين على الأرض. في العشرينيات بدأ صوت العمال الصناعيين يصل إلى الأسماع ولكنه كان صوتاً ضعيفاً. كان من الممكن تجاهله لو لم تفرض الثورة الروسية على الناس ضرورة الاهتمام بالبروليتاريا الصناعية. إن بعض الإضرابات الكبيرة والمنظمة تنظيماً جيداً كانت هي الأخرى قد فرضت نفسها.

أما الفلاح، رغم وجوده في كل مكان ومشكلته هي مشكلة الهند الأولى، فكان أكثر صمتاً وتعرضاً للنسيان والإهمال من قبل القادة السياسيين والحكومة على حد سواء. فالمراحل الأولى من الحركة السياسية كانت خاضعة للمطالب الإيديولوجية لدى الطبقات الوسطى العليا، وخصوصاً الفئات المهنية وأولئك الذين كانوا يطمحون إلى شغل المناصب في الجهاز الإداري. ومع نضج المؤتمر الوطني الذي كان قد تأسس عام ١٨٨٥ ظهر نمط جديد من القادة، نمط أكثر اندفاعاً وكفاحية، نمط كان أكثر تمثيلاً للأعداد الأوسع من منتسبي الطبقات الوسطى الدنيا إضافة إلى الطلاب والشباب. أفرزت عمليات التحريض الواسعة ضد تقسيم البنغال عدداً كبيراً من القادة الكفاحيين والمؤهلين هناك من ذلك النمط، ولكن الرمز الفعلي للعصر الجديد كان بال غانغادار تيلاك من ماهاراشترا. هذا وكانت القيادة القديمة أيضاً ممثلة بماراتي آخر، برجل ذي كفاءة عالية وأكثر شباباً هو غوبال كريشنا غوخاله. امتلأت الأجواء بالشعارات الثورية وحلقت المعنويات عالياً فصار الصراع أمراً محتوماً. ولتحاشي ذلك تم إخراج الأب العجوز للمؤتمر دادهاباي ناوروجي، المتمتع بالاحترام الشامل والمعتبر أباً للبلاد من مكان راحته. ولكن التأجيل كان لمدة قصيرة، وجرى الصدام عام ١٩٠٧ وأدى إلى الانتصار الظاهري للفئة القديمة المعتدلة. ولكن ذلك تم بسبب السيطرة التنظيمية والتجنيد الضيق للمؤتمر. لاشك أن أكثرية المسيسين في الهند كانوا يؤيدون تيلاك وجماعته. فالمؤتمر فقد الكثير من نفوذه وأهميته وتحول الاهتمام إلى نشاطات أخرى. ظهرت النشاطات الإرهابية في البنغال. كان الناس يقلدون الثوريين الروس والإيرلنديين.

كان الشباب المسلمون يتأثرون أيضاً بتلك الأفكار الثورية. حاولت كلية **أليغار** أن تقمع ذلك الاتجاه الآن بوحي من الحكومة كما قام آغاخان وآخرون بتأسيس الرابطة (أو الجامعة) الإسلامية لتوفير منبر سياسي للمسلمين بهدف إبعادهم عن المؤتمر. والأهم من ذلك، ومما له مغزى حيوي بالنسبة إلى تطور الهند المستقبلي، هو أنه تقرر استحداث دائرة انتخابية منفصلة للمسلمين. ومنذ ذلك الوقت لم يكن باستطاعة المسلمين أن ينتخبوا إلا من قبل الناخبين المسلمين في دوائر انتخابية منفصلة. تم بناء جدار سياسي حولهم وعزلوا عن باقي الهند مما

أدى إلى قلب مسيرة التوحيد والاندماج التي ظلت مستمرة طوال العديد من القرون إلى الاتجاه المعاكس، تلك المسيرة التي كانت ستكتسب المزيد من التسارع بصورة حتمية بفضل التطورات التكنولوجية. كان هذا الحاجز واطئاً في البداية لأن الناخبين كانوا قلة غير أن كل توسيع لحق الانتخاب كان يؤدي إلى زيادة ارتفاع الحاجز ويؤثر في كل بنية الحياة العامة والاجتماعية مثل قرحة أكلت النظام كله. وقام هذا الحاجز بتسميم أسس الحكم المحلي والبلد وصولاً إلى الانقسامات المخيفة. ثم ظهرت، (ولو بصورة متأخرة) نقابات إسلامية واتحادات طلابية وغرف تجارية إسلامية منفصلة. ولأن المسلمين كانوا متخلفين في كل هذه المجالات لم تكن هذه التنظيمات تعبيراً عن أشكال من النمو العضوي الآتي من الأسفل بل تنظيمات مصطنعة ومفروضة من الأعلى، كما كانت قياداتها بأيدي أشخاص من النمط الإقطاعي أو شبه الإقطاعي القديم. وهكذا تم، إلى حد ما، عزل الطبقات الوسطى الإسلامية بل وحتى الجماهير عن تيارات النمو التي كانت تؤثر على باقي الهند. كان في الهند ما يكفي من المصالح والامتيازات الثابتة التي أوجدتها الحكومة البريطانية أو حافظت عليها. والآن جرى خلق مصالح وامتيازات إضافية وبالغة القوة عن طريق إيجاد الدوائر الانتخابية المنفصلة.

لم يكن ذلك شراً مؤقتاً مضمون الزوال مع نمو الوعي السياسي. بل كان شراً ينمو وينتشر، بدفع من السياسة الرسمية، مغطياً على المشكلات الفعلية التي تواجه البلاد في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطامساً إياها. كان شراً زرع الفرقة والأحقاد حيث لم تكن موجودة من قبل، وأدى بالفعل إلى إضعاف الجماعة المتمتعة بالتأييد عن طريق زيادة ميلها نحو الاعتماد على ركائز مصطنعة بدلاً من التفكير بضرورة الاعتماد على الذات.

إن السياسة الواضحة في التعامل مع الجماعات أو الأقليات المتخلفة تعليمياً واقتصادياً هي السياسة التي تعتمد أسلوب مساعدة هذه الجماعات والأقليات بجميع الوسائل الممكنة لتنمو وتتطور فتتجاوز تلك النواقص وخصوصاً من خلال سياسة تعليمية متقدمة. ما من شيء من هذا القبيل تم لا فيما يخص المسلمين ولا بالنسبة إلى الأقليات الأخرى، ولا في التعامل مع الطبقات الأكثر فقراً والتي كانت بأمس الحاجة. تركز النقاش كله حول

الوظائف التافهة في الأجهزة الثانوية للخدمات العامة، وبدلاً من رفع المستوى العام تم تبديد الإمكانيات في معظم الأحيان.

وهكذا فإن الدوائر الانتخابية المنفصلة أدت إلى إضعاف الجماعات التي كانت ضعيفة ومتخلفة في الأساس، وشجعت الميول الانفصالية ومنعت تطور الوحدة الوطنية؛ كانت نفياً للديمقراطية؛ خلَّفت امتيازات جديدة من أكثر الأنواع رجعية؛ خفضت المستويات؛ وصرفت الأنظار عن المشكلات الاقتصادية الفعلية التي كانت شاملة للجميع في البلاد.

وهذه الدوائر الانتخابية المنفصلة التي استُحدثتْ بادئ الأمر من أجل المسلمين انتشرت بعد ذلك لتشمل سائر الأقليات والجماعات حتى غدت الهند لوحة فسيفسائية مصنوعة من تلك الدوائر الصغيرة المنفصلة. ربما أدت بعض الخدمة لفترة قصيرة من الزمن، وإن كنت عاجزاً عن تحديدها، غير أن الأذى الذي ألحقته بكل دائرة أو مجال من مجالات الحياة الهندية كان هائلاً وكبيراً جداً بدون أدنى شك. فمنها خرجت سائر النزعات الانفصالية وصولاً إلى المطالبة بتمزيق الهند في نهاية الأمر.

كان اللورد مورلي وزيرَ الدولة لشؤون الهند لدى إقرار هذه الدوائر الانتخابية المنفصلة. وقد عارضَها في البداية ولكنه وافق في النهاية تحت ضغط نائب الملك. أشار في مذكراته إلى جملة الأخطار الكامنة في مثل هذا الأسلوب وكيف سيؤدي حتماً إلى إعاقة تطور المؤسسات التمثيلية. ربما كان ذلك بالذات هو ما رمى إليه نائب الملك ومن لف لفه. وفي تقرير مونتاغيو - تشلمسفورد حول الإصلاح الدستوري الهندي (١٩١٨) جرى التأكيد مرة أخرى على المخاطر الكامنة في هذه الدوائر الانتخابية الطائفية: «إن التقسيم حسب المذاهب والطبقات يعني خلق معسكرات سياسية منظمة على أساس العداء فيما بينها، ويعلِّم الناس أن يفكروا بوصفهم منتمين إلى أحزاب وطوائف لا كمواطنين.... إننا نرى أيَّ نظام للدوائر الانتخابية الطائفية، لهذا السبب، عقبةً بالغة الجدية على طريق تطور مبدأ الحكم الذاتي».

*   *   *

الفصل الثامن

الحقبة الأخيرة « ٢ »

النزعة الوطنية في مواجهة الخطة الإمبريالية

عجز الطبقات الوسطى - مجيء غاندي

جاءت الحرب العالمية الأولى. كانت السياسة متراجعة بسبب الانقسام الذي حصل في المؤتمر بين الكتلتين، المتطرفة المزعومة والمعتدلة، بصورة رئيسية، وبسبب قيود وضوابط زمن الحرب. ومع ذلك فإن اتجاهاً واحداً كان ملحوظاً: فالطبقة الوسطى الصاعدة بين المسلمين كانت تزداد اقتراباً من التفكير الوطني وتدفع بالرابطة الإسلامية باتجاه المؤتمر. بل وجرى تحالف بين الطرفين.

تطورت الصناعة خلال الحرب وحققت أرباحاً هائلة - وصلت إلى ١٠٠ و ٢٠٠ بالمئة - في مصانع الجوت في البنغال ومعامل القطن في بومباي **وأحمدآباد** وغيرهما. تدفق قسم من هذه الأرباح إلى أصحاب الرساميل الأجانب في دندي ولندن، وذهب قسم آخر لزيادة ثروات أصحاب الملايين الهنود الطائلة، غير أن العمال الذين كانوا يخلقون تلك الأرباح ظلوا يعيشون في مستويات من الحياة متدنية بشكل لا يصدق - في «أكواخ قذرة موبوءة بالأمراض»، بدون نوافذ أو مداخن، بدون إضاءة أو ماء، وبدون تمديدات صحية. كانت هذه الصورة القريبة من مدينة القصور المزعومة كالكوتا في المنطقة الخاضعة للرساميل البريطانية. أما في

بومباي، حيث كان رأس المال الهندي أكثر وضوحاً، فقد وَجَدَتْ إحدى لجان التحقيق في الغرفة الواحدة ذات الخمس عشرة والاثنتي عشرة قدماً ست عائلات كاملة فيها ثلاثون من الراشدين مع أطفالهم تعيش معاً. ثلاث نساء منهن كن ينتظرون الإنجاب، وكانت كل عائلة تملك بابوراً خاصاً في تلك الغرفة الواحدة. صحيح أن هذه حالات خاصة ولكنها ليست استثنائية. إنها تصف أحوالاً في «عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن بعد إدخال بعض التحسينات. أما الصورة التي كانت عليها تلك الأحوال قبل التحسينات فيعجز الخيال عن مجرد تصورها».

أتذكر أنني زرت بعض هذه الأحياء الفقيرة المزدحمة والأكواخ والزرائب التي يعيش فيها العمال الصناعيون وخرجت منها مخنوقاً لاهثاً وقد امتلأتُ رعباً وغضباً مشوبين بالذهول. أذكر أيضاً أنني دخلتُ مرةً منجماً للفحم في جهاريا ورأيتُ الظروف التي تعمل فيها نساؤنا هناك. لن أستطيع أن أنسى تلك الصورة والصدمة التي أُصبتُ بها لدى رؤية المخلوقات الإنسانية تعمل هكذا. في السابق كان قد فُرض حظر على تشغيل النساء تحت الأرض ولكن ذلك الحظر رُفع الآن لأن مستلزمات الحرب، كما يقال لنا، تتطلب المزيد من الأيدي العاملة، ومع ذلك فإن ملايين الرجال يموتون جوعاً وهم عاطلون عن العمل. ليس هناك نقص في الرجال ولكن الأجور المتدنية جداً وظروف العمل بالغة الصعوبة لا تجتذبهم.

قام وفد من المؤتمر النقابي البريطاني بزيارة الهند عام ١٩٢٨. وقد قال الوفد في تقريره ما يلي: «عاما بعد عام يدخل في **الشاي الأسَّامي عَرَقُ** مليون من الهنود وجوعُهم ويأسُهم». وقال مدير الصحة العامة في البنغال في تقرير له حول عام ١٩٢٧-١٩٢٨ عن الفلاحين في المنطقة «إن مخصصاتهم الغذائية قليلة بحيث لا تكفي حتى الجرذان لتستمر في العيش أكثر من خمسة أسابيع».

وأخيراً انتهت الحرب العالمية الأولى، وجلب لنا السِّلْمُ جملةً من التشريعات القمعية والحكم العسكري في البنجاب بدلاً من الرخاء والتقدم. شعور مرير بالمهانة والغضب الشديد ملأ قلوب شعبنا. وكل الأحاديث الطويلة عن الإصلاح الدستوري وتهنيد الخدمات لم تكن إلا خداعاً ودوساً للكرامة حين كانت رجولة بلادنا تسحق وعملية الاستغلال المستمر والبشع تعمِّق فَقْرَنا وتستنزف طاقتنا. لقد أصبحنا أمة منبوذة منهكة القوى.

ما الذي نستطيع أن نفعله؟ كيف نبدل هذه المسيرة اللعينة؟ بدونا عاجزين بين براثن غول كلي القوة، أطرافنا مشلولة، عقولنا ميتة. الفلاحون مستعبدون سَكَنَهم الخوف، والعمال الصناعيون لم يكونوا أفضل. والطبقات الوسطى، منتسبو الأنتلجنسيا الذين كان يمكن أن يشكلوا مشاعل مضيئة في الظلام الطاغي كانوا هم أنفسهم غارقين في هذا الظلام المخيم. ومن بعض النواحي كانت أحوال هؤلاء مدعاة للرثاء أكثر من أحوال الفلاحين. إن أعدادا كبيرة من هؤلاء، من المثقفين الذين لا ينتمون إلى أي طبقة، المقتلعين من الأرض وغير القادرين على القيام بأي عمل عضلي أو تقني، التحقتْ بجيوش العاطلين عن العمل المتورمة **وغاصت بلا حول ولا قوة** في المستنقع أعمق فأعمق. حفنة صغيرة من المحامين أو الأطباء أو المهندسين أو الكتبة الناجحين فقط اختلفت قليلاً عن الجماهير. كان الفلاح يموت جوعاً ولكن قرون النضال غير المتكافئ عَلَّمَتْه أن يتحمل. وحتى في ظل الفقر والموت جوعاً كان هذا الفلاح يملك نوعا من الكبرياء الهادئة، نوعاً من الشعور بالخضوع لقَدَرٍ كلي القدرة، خلافاً للطبقات الوسطى ولاسيما البرجوازية الصغيرة الجديدة التي لم تكن مستندة إلى مثل تلك الأرضية. وأبناء هذه الطبقات الخائبة ناقصة النمو لم يعرفوا أين يتطلعون، لم يكن القديم ولا الجديد يقدِّمان لهم أي أمل. لم يكن هناك أي تكيف مع الهدف الاجتماعي، أي رضى بالقيام بعمل له شأن، رغم طغيان المعاناة بعد ذلك. مثقلين بالعادات ولدوا شيوخاً ولكن بدون ثقافة الشيوخ وحضارتهم. اجتذبتهم الأفكار الحديثة

ولكنهم أخطأوا مضامينها، مضامين الوعي الاجتماعي والعلمي الحديث. حاول بعضهم بعناد أن يتمسك بأشكال الماضي الميتة بحثاً عن العزاء وهرباً من البؤس المقيم. ولكن أشكال الماضي تلك لم تكن لتقدم مثل ذلك العزاء المطلوب لأننا، كما قال طاغور، يجب علينا ألا نغذي في كياننا ما هو ميت لأن الميت لا يجلب إلا الموت. وآخرون جعلوا من أنفسهم نسخاً شاحبة وهزيلة عن الغرب، فصاروا يطفون هائمين فوق المياه العكرة للحياة الهندية مثل المنبوذين البؤساء لاهثين بحثاً عن موطئ قدم آمن للجسد والعقل وخائبين.

ما الذي نستطيع أن نفعله؟ كيف السبيل إلى انتشال الهند من هذا المستنقع، مستنقع الفقر والهزيمة الذي ابتلعها؟ لا خلال بضع سنوات من الاندهاش وسكرة الموت والانتظار، بل عبر أجيال طويلة كان فيها شعبنا قد قدم «دمه وكدحه، دموعه وعرقه». وهذه العملية حفرت طريقها عميقاً في جسد الهند وروحها مسمِّمة جميع جوانب حياتنا التعاونية مثل ذلك المرض الوباء القاتل الذي يستهلك أنسجة الرئتين ويقتل ببطء ولكن بصورة حتمية. أحياناً فكرنا أن ثمة عملية أسرع وأكثر وضوحاً مثل الكوليرا أو **الطاعون الدبلي** كان أفضل. لكن تلك كانت فكرة عابرة لأن روح المغامرة لا توصل إلى أي شيء والمعالجة الزائفة المستندة إلى الدجل للأمراض المتأصلة بعمق لا تؤدي إلى أي نتائج.

وعندئذ جاء **غاندي**. كان مثل تيار قوي من الهواء المنعش جعلنا نتمطّى ونأخذ نفساً عميقاً. مثل شعاع من النور اخترق الظلام وأزاح الغشاوة عن أعيننا. مثل إعصار قلب الكثير من الأشياء، وفي مقدمتها طريقة عمل عقول الناس، رأساً على عقب. لم ينزل من الأعلى؛ بدا منبثقاً من بين ملايين الهند، يتكلم لغتهم ولافتاً الأنظار باستمرار إليهم وإلى وضعهم المخيف. خاطَبَنا جميعاً قائلاً: انزلوا عن ظهور هؤلاء الفلاحين والعمال، أنتم جميعاً يا من تعيشون على استغلالهم. تحرروا من النظام الذي

يولِّد هذا الفقر والبؤس. وعندئذ أخذت الحرية السياسية شكلاً جديداً واكتسبت مضموناً جديداً. والكثير مما قاله قبلناه جزئياً أحياناً أو رفضناه كلياً أحياناً أخرى. لكن هذا كله كان ثانوياً. فجوهر تعاليمه كان متجسداً في عدم الخوف والحقيقة والفعل المتحالف معهما، مع إبقاء رخاء الجماهير نصب الأعين. عَلَّمَتْنا كتبنا القديمة أن أعظم هبة يمكن أن يحصل عليها الفرد أو الأمة هي آبهايا (عدم الخوف)، لا بمعنى الجرأة الجسدية فقط بل بمعنى غياب الخوف من العقل. وقد قال جاناكا وياخبافالكا في فجر تاريخنا إن وظيفة قادة الشعب هي جعله لا يخاف. غير أن النزوة المهيمنة في الهند الخاضعة للحكم البريطاني هي نزوة الخوف. هذا الخوف الطاغي الخانق الضاغط، الخوف من الجيش، الخوف من البوليس، الخوف من أجهزة الأمن السرية المنتشرة بشكل واسع، الخوف من الطبقة الرسمية، الخوف من القوانين التي وُضعت من أجل القمع والسجن، الخوف من وكيل الإقطاعي، الخوف من المرابي، الخوف من البطالة والموت جوعاً اللذين يقفان عند العتبة باستمرار. ضد كل هذا الخوف الطاغي ارتفع صوت غاندي الهادئ الحازم قائلاً: لا تخف! لا تكن خائفاً! وهل كان الأمر على هذه الدرجة من البساطة؟ ليس تماماً. فالخوف يقيم أشباحه وأوهامه التي تكون أكثر إثارة للرعب والخوف من الخوف نفسه، والواقع، حين يجري تحليله بهدوء ويتم قبول عواقبه عن رغبة وإرادة يفقد الكثير من رهبته.

وهكذا، كما لو تم الأمر في طَرْفة عين، أزيح ذلك الكابوس الأسود من الخوف عن كواهل الناس، ليس كلياً بالطبع، ولكن إلى حدود مدهشة. وبما أن الخوف صديق حميم للكذب، فإن الصدق يتبع انعدام الخوف. لم يصبح الهنود أكثر صدقاً من ذي قبل بكثير، كما لم تتغير طبيعتهم الأساسية بين عشية وضحاها، ولكن بَحْر التغير أصبح مرئياً مع تناقص الحاجة إلى الكذب وإلى السلوك الماكر. كان ذلك تغيراً نفسياً سيكولوجياً كما لو أن خبيراً في أساليب

التحليل النفسي غاص عميقاً في ماضي المريض، اكتشف أصول عُقَده، عرضها عليه، فحرره من ذلك العبء الثقيل.

كان هناك أيضاً رد فعل سيكولوجي آخر ألا وهو شعورنا بالخجل والعار من خضوعنا الطويل لحكم أجنبي دأب على تحقيرنا وإذلالنا، ورغبتنا في ألا نستمر في الاستسلام أكثر مهما كانت العواقب.

ربما لم نصبح أكثر صدقاً مما كنا من قبل بكثير، غير أن غاندي كان دوماً موجوداً بوصفه رمزاً للصدق الذي لا يعرف المساومة لينتشلنا ويُكْرهنا، عن طريق إشعارنا بالإثم، على القبول بالحقيقة. ما هي الحقيقة؟ أنا لا أعرف ذلك علم اليقين، وربما كانت حقائقنا نسبية والحقيقة المطلقة هي فوقنا. فمختلف الأشخاص قد يتخذون مواقف متباينة من الحقيقة وهم يفعلون ذلك. وكل فرد متأثر تأثراً قوياً بخلفيته، بتعليمه، ودوافعه. هكذا هو غاندي أيضاً. إلا أن الحقيقة هي بالنسبة إلى أي فرد هي ما يشعر به هذه الفرد ويعرفه ويعتقد أنه الحقيقة. وحسب هذا التعريف لست أعرف عن أي شخص يتمسك بالحقيقة كما يفعل غاندي. تلك صفة بالغة الخطورة في السياسي لأنه يبوح بما في عقله بل ويتيح للآخرين أن يروا مراحله المتغيرة.

مارس غاندي تأثيره على ملايين الناس في الهند بدرجات مختلفة. بعضهم غيَّر نسيج حياته كله، وبعضهم تأثر جزئياً فقط. أو ما لبث التأثير أن اهترأ، ولكن ليس تماماً لأن بعضه كان يستحيل إزالته. استجاب مختلف الناس بأشكال مختلفة، وكل منهم كان سيعطي جوابه هو عن هذا السؤال. ربما قال البعض بكلمات هي كلمات **آلسيبياديس**(*) تقريباً: «أضف إلى ذلك أننا حين نصغي إلى أي إنسان آخر وهو يتحدث، مهما كان هذا الإنسان بليغاً، لا نبالي قدر شعرة بما يقوله، ولكننا حين نصغي إليك، أو إلى شخص آخر يكرر ما

(*) Alcibiades (٤٥٠- ٤٠٤ق.م) سياسي وجنرال أثيني انهارت شهرته العسكرية الممتازة في الحرب البيلوبونيزية (٤٣١- ٤٠٤ق.م) جراء تغيير ولائه ثلاث مرات.

سبق لك أن قلته، حتى حين يصوغه صوغاً بالغ الرداءة والسوء، وبصرف النظر عما إذا كان المستمع رجلاً أو امرأة أو طفلاً، نصاب بالشلل التام ونغدو أسرى بصورة مطلقة. وأقول عن نفسي، أيها السادة، لو لم أكن خائفاً من اتهامي بأنني مسكون تماماً، لأقسمت يميناً مؤكداً على التأثير الخارق للعادة الذي كان لكلماته ومازال على كياني إذا أردتم. فلحظة أسمعه يتملكني نوع من الهياج المقدس، أسوأ من أي كوريبانت، ويقفز قلبي إلى فمي وتتدفق الدموع من عيني - آه لست وحدي، بل مع آخرين كثيرين من الرجال.

«**هناك شيء لم أحس به مع** أي شخص آخر - وهو ليس من النوع الذي يمكن أن تتوقع العثور عليه لدي أنا أيضاً - وذلك هو الإحساس بالخجل. سقراط هو الإنسان الوحيد في العالم الذي يستطيع أن يجعلني أحس بالخجل. فلا مفر منه، أعلم أنه ينبغي أن أفعل الأشياء التي يقولها لي، وفي اللحظة التي أغيب فيها عن عينه لا أبالي بما أفعله لأبقى منسجماً مع الرعاع. وهكذا أتسلل متلصصاً مثل عبد هارب وأبتعد عن طريقه طالما أستطيع: وحين أقابله في المرة التالية أتذكر كل الذي كان علي أن أعترف به في المرة السابقة، وبالطبع أحس بالخجل....

«نعم سمعت بريكليس وكل عظماء الخطابة الآخرين، واعتقدت أنهم على مستوى عالٍ جداً من البلاغة، ولكنهم لم يؤثروا بي قط كما فعل هو، لم يقلبوا روحي كلها رأسا على عقب **جاعلينني** أشعر كما لو كنت أوطأ الواطئين، ولكن مارياس، هنا، في هذا اليوم الأخير كثيراً ما أبقاني في مثل هذه الحالة الذهنية حتى شعرت ببساطة باستحالة أن استمر في العيش كما سبق لي أن فعلت...

«**لسعني فقط ما هو أكثر سماً** من الثعبان، في الحقيقة إن لَسْعي هو الأكثر إيلاماً في الوجود. كانت لسعتي في القلب أو العقل أو ما شئتَ أن تُسمّيه»(*)...

(*) من «حوارات أفلاطون الخمسة» مكتبة إيفري مان.

يصبح المؤتمر منظمة ديناميكية

تحت قيادة غاندي

مع دخوله الأول إلى المؤتمر أحدث غاندي مباشرة تغييراً في دستوره جعله ديمقراطيا ومنظمة جماهيرية. كان المؤتمر ديمقراطياً من قبل ولكنه ظل محدود العضوية ومقتصراً على الطبقات العليا. أما الآن فقد تدفق عليه الفلاحون. وبثوبه الجديد راح يتخذ شكل تنظيم فلاحي واسع مع بقع واضحة من الطبقات الوسطى. وهذه السمة الفلاحية الزراعية كانت ستتزايد. دخل إليه أيضاً العمال الصناعيون ولكنهم جاؤوا كأفراد لا بوصفهم أعضاء في منظماتهم المستقلة المنفصلة.

كان العمل سيشكل أساس هذا التنظيم وهدفه هما العمل المستند إلى الأساليب السلمية. وحتى الآن كانت البدائل تتلخص في الكلام المجرد والقرارات العابرة والعمليات الإرهابية. تم صرف النظر عنها وأُدين الإرهاب بشكل خاص باعتباره مناقضاً لجوهر سياسة المؤتمر. تم تطوير عدد من التقنيات العملية التي كانت، رغم سلميتها الكاملة، تنطوي على نوع من الرفض للاستسلام أمام ما يُعَدُّ خطأً وبالتالي على نوع من القبول الطوعي بالألم والمعاناة اللذين يترافقان مع العمل. كان غاندي نوعاً غريباً من المسالمين لأنه كان فعالاً مفعماً بالطاقة الديناميكية الحيوية. لم يكن يعرف معنى الخضوع للقدر أو لأي شيء يراه خطأً، كان ينبض مقاومة غير أنها كانت مقاومة سلمية ودمثة.

انطوت الدعوة إلى العمل على ناحيتين. هناك بالطبع عمل ينطوي على تحدي الحكم الأجنبي ومقاومته، وآخر يقودنا إلى محاربة شرورنا الاجتماعية. وإضافة إلى الهدف الأساسي للمؤتمر، هدف حرية الهند، وأسلوب العمل السلمي، الشعارين الرئيسيين للمؤتمر كانت هناك الوحدة الوطنية المنطوية على حل مشكلات الأقليات، ورفع الطبقات البائسة وإنهاء لعنة النبذ والمنبوذين.

مدركاً أن المرتكزات الأولى للحكم البريطاني كانت هي الخوف والمصالح والتعاون الطوعي والإجباري مع الشعب ومع طبقات معينة مصالحها الثابتة مرتبطة بالحكم البريطاني، قام غاندي بتركيز الهجوم على هذه المرتكزات. فلابد من إلغاء الألقاب رغم أن استجابة حَمَلَة الألقاب كانت محدودة. زال الاحترام الشعبي لهذه الألقاب الممنوحة من البريطانيين وصارت رموزا للانحطاط. تم إدخال معايير وقيم جديدة وصارت أشكال الزهو والازدهار لدى بلاط نائب الملك والأمراء التي كانت ذات تأثير قوي من قبل تبدو فجأة مثيرة للسخرية إلى أقصى الحدود ومبتذلة، وباعثة على الخجل إلى حد ما لكونها محاطة من جميع الجهات بفقر الشعب وبؤسه. لم يكن الأغنياء حريصين على التباهي بثرواتهم، ولو خارجياً على الأقل وتبنى العديد منهم أساليب أكثر بساطة وصاروا، من حيث اللباس، غير متميزين عن الناس الأكثر تواضعاً.

لكن قادة المؤتمر الأكبر سناً، والمعتادين على تقاليد مغايرة أكثر سكوناً، لم يقبلوا بهذه الأساليب ببساطة وكانوا غير مرتاحين من صعود الجماهير إلا أن موجة المشاعر والعواطف كانت قوية غطت البلاد كلها حتى أن النشوة ملأتهم هم أيضاً. سقط عدد قليل فقط منهم وكان السيد **محمد علي** جناح منهم. فقد ترك المؤتمر لا بسبب أي خلاف في الرأي حول المسألة الهندوسية - الإسلامية بل لأنه لم يستطع أن يتكيف مع الإيديولوجية الجديدة الأكثر تقدماً. بل وأكثر من ذلك، لأنه كان يكره جماهير الناس الذين يرتدون الأسمال البالية ويتكلمون اللغة الهندوستانية والذين ملؤوا صفوف المؤتمر. كانت فكرته عن السياسة من نوعية أرقى، أكثر تناسباً مع المجلس التشريعي أو مكتب اللجنة. ولبضع سنوات ظل يحس نفسه خارج الصورة تماماً بل وقرر أن يغادر الهند مرة وإلى الأبد. استقر في إنجلترا وأمضى هناك عدداً من السنين.

يقال، وفيما يقال قدر من الصحة على ما أعتقد، إن العقل الهندي مفطور أساساً على عادة الهدوء. من المحتمل أن تكون الأمم القديمة هي التي تُطور مثل هذا الموقف من الحياة، إن تراثاً طويلاً من الفلسفة يقود أيضاً إلى

مثل ذلك الهدوء، ولكن غاندي، الابن الأنموذجي للهند، يمثل نقيض الهدوء تماماً. لقد كان شيطاناً حقيقياً مُلىء طاقة وحركة، بالغ النشاط، ورجلاً لا يكتفي بدفع ذاته بل يدفع الآخرين أيضاً. ولقد فعل أكثر من أي ممن أعرفهم في مكافحة سكون الشعب الهندي وركوده وفي سبيل تغييرهما.

كان يرسلنا إلى القرى وكانت الأرياف تزدحم بنشاط رسل إنجيل العمل بأعدادهم التي لا تحصى. تم هز الفلاح فبدأ يخرج من قوقعته الساكنة. كان تأثير ذلك علينا مختلفاً ولكنه كان بالمثل بعيد المدى لأننا كنا نرى، كما للمرة الأولى، القروي في عقر كوخه الترابي، وشبح الجوع المرعب يلاحقه باستمرار. تعلمنا اقتصادنا الهندي من هذه الزيارات أكثر من الكتب والأبحاث المثقفة. والتجربة العاطفية التي كنا قد مررنا بها تأكدت وترسخت فلم يعد بعد الآن أي مجال للرجوع إلى الوراء والعودة إلى حياتنا السابقة ومعاييرنا القديمة مهما تغيرت وجهات نظرنا لاحقاً.

كانت لدى غاندي أفكار هامة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لم يحاول أن يفرضها جميعاً على المؤتمر على الرغم من أنه استمر يطور آراءه وينوّعها أحياناً في أثناء المسيرة عبر كتاباته. إلا أنه أقحم بعضها على المؤتمر. كان يتقدم بحذر لأنه أراد أن ينقل الشعب معه إلى حيث يتقدم. أحياناً كان يبتعد عن المؤتمر متقدماً عليه كثيراً فيعود أدراجه. لم تكن وجهات نظره مقبولة ككل لدى عدد كبير من الناس، كان بعضهم مخالفاً لتلك النظرة الأساسية. غير أن العديد كانوا يقبلون بها بالشكل المعدل الذي جاءت به إلى المؤتمر بما يتلاءم مع الظروف القائمة آنذاك. كان لأرضيته الفكرية نفوذ غامض ولكنه ذو شأن من ناحيتين. فالمحك الأساسي لكل شيء كان مدى فائدته للجماهير، كما أن الوسائل كانت دوماً ذات أهمية ولا يمكن تجاهلها حتى ولو كانت الغاية المرئية صحيحة لأن الوسائل تحكم الغاية وتغيرها.

كان غاندي أساساً رجل دين، هندوسياً حتى النخاع من عظم كيانه الداخلي ولكن مفهومه عن الدين كان بعيداً كل البعد عن أي عقيدة جامدة أو

عادة أو طقس(*). كان مفهوماً يتعلق أساساً بإيمانه الراسخ بالقانون الأخلاقي الذي يدعوه: قانون الحقيقة والحب. تبدو الحقيقة واللاعنف في نظره الشيء نفسه أو الوجهين المختلفين للشيء **الواحد** نفسه، وهو يستعمل هاتين الكلمتين كما لو كانتا مترادفتين. وانطلاقاً من الزعم بأنه فهم روح الهندوسية يرفض كل نص وأي ممارسة لا يتلاءمان مع تفسيره المثالي لما يجب أن يكوناه واصفاً ذلك بالتحريف أو الإضافة. فقد قال: «أرفض أن أكون عبداً للسابقين أو للممارسة لا أستطيع فهمها أو الدفاع عنها على أساس أخلاقي». وهكذا فإنه في الممارسة حر حرية فريدة في اختيار أي طريق، في التغيير والتكيف، في تطوير فلسفته عن الحياة والعمل، ولا يخضع إلا للاعتبار المهيمن تجاه القانون الأخلاقي كما يدركه هو. من الممكن مناقشة ما إذا كانت تلك الفلسفة صحيحة أم لا، ولكنه يصر على تطبيق نفس المعيار الأساسي على كل شيء، وعلى نفسه هو بالذات بصورة خاصة. في السياسة، كما في جوانب الحياة الأخرى، يؤدي هذا إلى إثارة المصاعب أمام الإنسان المتوسط بل وسوء الفهم معظم الأحيان. ولكن ما من صعوبة تجعله ينحرف عن الصراط المستقيم الذي اختاره، وإن كان يتكيف باستمرار، ضمن حدود، مع أي وضع متبدل. إنه وبصورة دائمة يبدأ بنفسه وأقوالُه تبقى متفقة مع أفعاله كاتفاق القفاز مع الكف. وهكذا، فإنه، مهما حصل، لا يفقد تماسكه ورباطة جأشه قط وهناك دوماً كمال عضوي معين في حياته وعمله. حتى في إخفاقاته الظاهرية كان يبدو متعالي القامة والهيبة.

(*) قال غاندي في كانون الثاني ١٩٢٨ لاتحاد الزمالات الدولي: «بعد الدراسة والتجربة الطويلتين توصلت إلى الاستنتاجات التالية(١) جميع الديانات صحيحة. (٢) ما من ديانة إلا وفيها خطأ ما، (٣) كل الديانات عزيزة علي مثلها مثل ديانتي الهندوسية تقريباً. إن احترامي للعقائد الأخرى شبيه باحترامي لعقيدتي بالذات وبالتالي فإن فكرة الانقلاب الديني (اعتناق ديانة أخرى) مستحيلة... دعاؤنا من أجل الآخرين لا يجوز قط أن تكون: «اهدهم يا رب إلى ما هديتنا نحن إليه!» بل لا بد له من أن يكون: «امنحهم كل النور والحقيقة التي هم بحاجة إليها لتحقيق أسمى درجات تطورهم!».

وماذا كان رأيه عن الهند التي انطلق ليصوغها وفقاً لرغباته ومُثُله؟ كتب يقول: «سأعمل من أجل هند يشعر الأكثر فقراً بأنها بلادهم ويكون لهم صوتٌ فاعل ومسموع في صُنْعها، هند ستعيش فيها سائر الطوائف في انسجام تام.... لا مجال في هذه الهند لِلَعْنَة النبذ والمنبوذين وللعنة المشروبات المسكرة والمخدرات... النساء سوف يتمتعن بحقوق مساوية لحقوق الرجال.... هذه هي هند أحلامي» منطلقاً من اعتزازه المعروف بانتمائه إلى تراثه الهندوسي حاول أن يُلْبِس الهندوسية نوعاً من اللباس الشمولي فشمل الأديان كلها في إطار الحقيقة. رفض أن يضيق تراثه الثقافي والحضاري.

وكتب يقول: «ليست الثقافة الهندية هندوسية أو إسلامية أو أي شيء آخر كلياً. إنها اندماج للكل». وقال أيضاً: «أريد لكل ثقافات جميع أطراف الأرض أن ترفرف حول بيتي بأقصى درجة من الحرية. ولكنني أرفض أن أقتلع من أرضي بأي منها. أرفض أن أعيش في بيوت الآخرين متطفلاً، شحاذاً، أو عبداً». رغم تأثره بالتيارات الفكرية الحديثة لم يتخل قط عن جذوره وظل متمسكاً بها بعناد.

وهكذا انطلق لاستعادة الوحدة الروحية للشعب ولتحطيم الحاجز الفاصل بين الجماعة المتغربة الصغيرة عند قمة الجماهير، وإيقاظ هذه الجماهير من سباتها وحالتها الراكدة لتصبح ديناميكية. وفي مساره الواحد رغم طبيعته ذات الوجوه المتعددة ظل الانطباع المهيمن الذي يشكله المرء عنه هو تماهيه مع الجماهير، اتحاده الروحي معها. كان ثمة شعور مذهل بالوحدة مع المحرومين والفقراء المدقعين ليس في الهند فقط بل في العالم كله. حتى الدين، مثل كل الأشياء الأخرى، كان يأتي في المرتبة الثانية بعد حماسه لرفع هؤلاء الناس الغارقين. «إن أمة تعيش على حافة الجوع لن تستطيع أن تملك ديناً أو فناً أو تنظيماً». «**كل ما** هو مفيد ونافع للملايين الجائعة جميل بنظري. فليُغَطَّ الآن ضروريات الحياة أولاً، أما سائر آيات الجمال والزينة والبهاء في الحياة فسوف تتبع. أريد فناً وأدباً يستطيعان أن

يخاطبا الملايين». إن هذه الملايين المحرومة البائسة كانت هاجسه الدائم وبدا كل شيء تابعاً لها ويدور حولها. «إنها صحوة أبدية أو سكرة أبدية بالنسبة إلى الملايين». كان طموحه، كما قال، متركزاً على «مسح كل الدموع عن جميع العيون».

ليس غريباً أن يسحر جماهير الهند ويجتذبها إليه كالمغناطيس هذا الرجل ذو الحيوية المذهلة، المفعم ثقة بالنفس والقوي قوة غير عادية، هذا الرجل المؤيد للمساواة والحرية لكل فرد، ولكن بالانطلاق أولاً من الأكثر فقراً. وقد بدا للجماهير جسراً يربط الماضي بالمستقبل وعاملاً في سبيل جعل الحاضر البائس يبدو مجرد عَتَبَة إلى ذلك المستقبل المفعم بالحياة والأمل. لم يقتصر الأمر على الجماهير وحدها بل شمل أيضاً المثقفين وغيرهم رغم أن عقولهم كثيراً ما اضطربت وكان التحول بالنسبة إليهم عن عادات الحياة التي ألفوها طويلاً أكثر صعوبة. وهكذا أحدث غاندي ثورة سيكولوجية كبرى ليس بين أولئك الذين ساروا خلف قيادته فقط بل وبين معارضيه وفي صفوف الحياديين الكثيرين الذين عجزوا عن اتخاذ القرارات حول ما ينبغي عمله ويجب التفكير به.

كان غاندي مهيمناً على المؤتمر، ولكن هيمنته هذه كانت هيمنة غريبة، لأن المؤتمر كان منظمة نشيطة، متمردة، ذات أوجه متعددة، ملأى بالآراء المختلفة، ومن غير السهل قيادتها إلى هذه الجهة أو تلك. غالباً ما كان غاندي يخفف من موقفه ليلبي رغبات الآخرين، وأحياناً كان يوافق على اتخاذ قرار يخالفه. أما في بعض القضايا الحيوية بنظره فكان صلباً كالفولاذ. وفي أكثر من مناسبة حصل شقاق بينه وبين المؤتمر. ولكنه ظل دوماً رمز استقلال الهند والوطنية المكافحة، والمقاوم الذي لا يلين لكل أولئك الذين أرادوا استعباد الهند. وبوصفه رمزاً لكل هذا التف حوله الناس وقبلوا بقيادته رغم اختلافهم معه في أمور أخرى. لم يقبلوا دوماً بتلك القيادة عندما لم يكن هناك نضال مستمر نشيط، ولكن وجود النضال كان يفرض بالضرورة أن يظل ذلك الرمز كلي الأهمية وتتراجع كل الأشياء الأخرى إلى مراتب ثانوية.

ففي عام ١٩٢٠ سار المؤتمر الوطني، وإلى حد بعيد، البلاد بشكل عام، في هذا الطريق الجديد غير المكتشف واصطدم مرات متتالية مع السلطة البريطانية. كان الصراع متأصلاً في هذه الأساليب وفي الوضع الجديد الذي نشأ، ولكن خلف ذلك كله كانت لا التكتيكات والمناورات السياسية بل الرغبة في تقوية الشعب الهندي، لأن تلك القوة هي الطريق الوحيد للوصول إلى الاستقلال والحفاظ عليه. تتابعت نضالات العصيان المدني الواحد بعد الآخر، منطوية على الكثير من المعاناة، غير أن ذلك العناء كان مطلوباً ذاتياً وبالتالي مانحاً للقوة، ليس من النوع الذي يهبط على الانهزامي، دافعاً إلى اليأس والهزيمة. العازفون أيضاً عانوا إذ وقعوا في الشباك العريضة للقمع الحكومي، بل حتى الراغبين انكسروا أحياناً فانهاروا. ولكن العديد ظلوا صامدين صادقين، أكثر صلابة كلما زادت تجاربهم. لم يستسلم المؤتمر قط في أي وقت من الأوقات حتى في أقسى ظروفه لقوة عليا كما لم يخضع لسلطة أجنبية. ظل المؤتمر رمز رغبة الهند الجامحة في الاستقلال ورمز إرادتها في مقاومة الهيمنة الأجنبية. ولهذا السبب بالذات تعاطف عدد كبير من الشعب الهندي معه وتطلعوا بثقة إلى قيادته. حتى وإن بقي عدد منهم ضعفاء هزيلين، أو محاصرين عاجزين عن القيام بأي عمل بأنفسهم. كان المؤتمر حزباً من بعض النواحي، كما كان أيضاً منبراً مشتركاً لعدد من الأحزاب ولكنه كان في الأساس شيئاً أكبر وأكثر من ذلك لأنه كان يمثل تلك الرغبة المتأصلة والعميقة لأعداد هائلة من شعبنا. لم تكن الأرقام المشيرة إلى تعداد منتسبيه، رغم ضخامتها، إلا انعكاساً ضعيفاً لطبيعته التمثيلية لأن العضوية لم تكن تعتمد على رغبة الناس في الانتساب بل على قدرتنا على الوصول إلى القرى النائية: كنا معظم الأحيان (كما الآن) تنظيماً سرياً، غير موجود على الإطلاق في نظر القانون، وكانت كتبنا وجرائدنا تصادر من قبل البوليس.

حتى عندما لم يكن هناك استمرار لنضال العصيان المدني، كان الموقف العام لعدم التعاون مع الجهاز الحكومي البريطاني في الهند

مستمراً وإن فقد طبيعته العدوانية. لم يعن ذلك، بالطبع، عدم التعاون مع الإنجليز لأنهم إنجليز. فحين تشكلت حكومات تابعة للمؤتمر في عدد من المقاطعات كان هناك، بالضرورة، قدر كبير من التعاون في الأعمال الرسمية والحكومية. وحتى آنذاك، على أي حال، تلك الأرضية لم تتبدل كثيراً وتم إصدار توجيهات تنظم سلوك أعضاء المؤتمر خارج الواجبات الرسمية. فبين الوطنية الهندية والإمبريالية الغربية كان السلم الأبدي أمراً مستحيلاً وإن كانت المساومات المؤقتة والحلول العابرة حتمية بعض الأحيان. إن الهند القادرة على التعاون مع إنجلترا على قدم المساواة هي فقط الهند الحرة.

حكومات الكونغرس (المؤتمر) في المقاطعات

أقر البرلمان البريطاني بعد سنوات من اللجان والهيئات والمناقشات قانوناً حول إيجاد حكومة هندية عام ١٩٣٥. وقد نص هذا القرار على نوع من الاستقلال الذاتي الإقليمي ونوع من البنية الاتحادية (الفيدرالية). ولكن الأمر ترافق مع العديد من التحفظات والقيود التي أدت إلى إبقاء السلطة السياسية والاقتصادية على حد سواء متمركزة بأيدي الحكومة البريطانية. وعملياً ساهم القانون من بعض النواحي في تأكيد توسيع سلطات نوع من الهيئة التنفيذية المسؤولة فقط أمام الحكومة. كما إن البنية الاتحادية (الفيدرالية) ضُبطت بشكل يجعل أي تقدم فعلي مستحيلاً ولم يترك أي منفذ لممثلي الشعب الهندي يمكنهم من التدخل في سبيل تعديل نظام الإدارة الخاضعة للسلطة البريطانية. فأي تغيير أو حلحلة للأمور كان لابد له من أن يأتي عبر البرلمان البريطاني فقط. وهكذا لم تتضمن هذه البنية الرجعية من الأساس حتى ولو بذوراً قادرة على النمو الذاتي إلا من خلال نوع من الفعل الثوري. أدى القانون إلى تعزيز التحالف بين الحكومة البريطانية من جهة والأمراء والإقطاعيين وغيرهم من العناصر الإقطاعية في الهند من جهة أخرى، كما دعم المواقع المهيمنة للتجارة والصناعة والمصارف والنقل البحري البريطانية وأرسى أشكالاً قانونية من

الحظر ضد أي تدخل في هذه المواقع، أي «تمييز» كما كان يعرف[*]، وأبقى السيطرة الكاملة على الشؤون المالية والعسكرية والخارجية الهندية بأيد بريطانية، كما جعل نائب الملك أقوى حتى من ذي قبل.

كان نقل السلطة في المجال المحدود للحكم الذاتي المحلي، أو بدا، أكبر مما هو بكثير. غير أن وضع أية حكومة شعبية كان وضعاً خارقاً للعادة. فهناك كل القيود المترتبة على صلاحيات نائب الملك وثمة سلطة مركزية بلا مسؤولية، وحتى حاكم المقاطعة، مثل نائب الملك، كان يستطيع أن يتدخل وأن يستخدم حق الفيتو، وأن يشرِّع وحده، وأن يفعل أي شيء يريده حتى ولو بمعارضة الوزراء الشعبيين والمجلس التشريعي المحلي. إن جزءاً كبيراً من الموارد ارتُهن لحساب مختلف المصالح الثابتة ولم يعد استخدامه ممكناً. كانت الأجهزة العليا والبوليس محمية ومن الصعب على الوزراء أن يصلوا إليهما أو أن يؤثروا عليهما. كانت تلك الأجهزة سلطوية الموقف وتتطلع، كما في السابق، إلى الحاكم لا إلى الوزراء لتلقي التوجيهات، ومع ذلك فإن أولئك الناس كانوا هم أنفسهم الذين يتوجب على الحكومة الشعبية أن تعمل من خلالهم. **بقيت البنية** المعقدة للحكومة كلها على حالها من الحاكم وحتى الموظف الصغير والشرطي. فقط تم إقحام بضعة وزراء مسؤولين أمام مجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب في مكان ما من الوسط ليعملوا ما بوسعهم. إذا وافق الحاكم (الذي كان يمثل السلطة البريطانية) والمكاتب

(*) إن إلغاء هذه الموانع القانونية ما زال يتعرض لمقاومة شديدة من جانب ممثلي الصناعة والتجارة البريطانيتين في الهند. في نيسان ١٩٤٥ تم اتخاذ قرار يطالب بهذا الإلغاء في الجمعية المركزية رغم المعارضة البريطانية. إن الحركة الوطنية الهندية وجميع الأحزاب والجماعات الهندية بالفعل هي مع هذا الإلغاء بقوة، وبالطبع فإن أرباب الصناعة الهنود هم الأكثر اهتماماً بالموضوع. ومع ذلك فإننا نرى أن مما له مغزاه أن رجال الأعمال الهنود في سيلان يطالبون بنفس النوع من الحماية في سيلان، هذه الحماية التي يعبرون بحق عن استيائهم إزاء منحها لمصالح الأعمال البريطانيين في الهند. إن المصلحة الأنانية لا تقف عند حد وضع الغشاوة على العيون لمنعها من رؤية العدل والصدق في اللعب بل وتعميمها أيضاً على أبسط تطبيقات المنطق والعقل.

والدوائر التابعة له وتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الوزراء فإن من الممكن لجهاز الحكم أن يعمل **بشكل سلس، وإلا وهذا أكثر احتمالاً،** نظراً لاختلاف سياسة الحكومة الشعبية وأساليبها اختلافاً جذرياً عن الوسائل السلطوية البوليسية القديمة، فلابد من الاحتكاك المستمر. حتى عندما لم يكن الحاكم وأجهزة الدولة على خلاف مع سياسة الحكومة الشعبية وغير وفي لها، فإنه كان يستطيع أن يعيق ما فعلته تلك الحكومة أو أرادت أن تفعله وتؤخره وتحرفه وتلغيه. لم يتضمن القانون أي نص يمنع الحاكم أو نائب الملك من التصرف كما يحلو له ولو في تعارض صارخ مع الوزارة والمجلس التشريعي، كان الخوف من الاحتكاك والصراع هو القيد الوحيد. فالوزراء قد يستقيلون ولا يستطيع آخرون أن يحصلوا على تأييد الأكثرية في المجلس التشريعي وقد يؤدي الأمر إلى انتفاضات شعبية. إنه الصراع الدستوري القديم بين ملك أوتوقراطي فردي وبرلمان، هذا الصراع الذي كثيراً ما حدث في أماكن أخرى وأدى إلى الثورات وقَمْع الملك وتحديد سلطاته. وهنا كان الملك سلطة أجنبية، إضافة إلى فرديته، مدعومة بقوة عسكرية واقتصادية أجنبية وبمصالح خاصة وثمة كلابُ حراسة سبق لهذه القوة الأجنبية أن أوجدتها في البلاد.

في هذه الأثناء تقريباً أيضاً تم فصل بورما عن الهند. كان هناك في بورما صراع بين المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية والهندية وإلى حد ما الصينية. لذا فإن السياسة البريطانية دأبت على تشجيع المشاعر المعادية للهنود وللصينيين بين صفوف الشعب البورمي. وكانت هذه السياسة مفيدة بعض الأحيان ولكنها حين ارتبطت برفض حرية البورميين أدت إلى خلق حركات قوية مؤيدة لليابان في بورما برزت على السطح حين شنت اليابان هجومها عام ١٩٤٢.

قوبل قانون ١٩٣٥ بمعارضة مريرة من جانب سائر فئات الرأي العام الهندي. وإذا كان الجزء الخاص بالحكم الذاتي قد استُقْبل بالنقد الحاد فإن العديد من التحفظات والسلطات الممنوحة للحكام ونائب الملك إضافة إلى الجزء الخاص بالحكم الاتحادي أثارت قدراً أكبر من الاستياء. لم تكن المعارضة منصبة على

الاتحاد بوصفه اتحاداً بل وكان من المعترف به أن الصيغة الاتحادية مطلوبة في الهند ولكن نظام الاتحاد المقترح كان يؤدي إلى شل الحكم البريطاني والمصالح الثابتة في الهند. وقد طبق منه ما يتعلق بالحكم المحلي فقط وقرر المؤتمر أن يخوض الانتخابات على أساسه. ولكن مسألة ما إذا كانت المسؤولية عن الحكومات المحلية سوف يتم توليها حسب شروط القانون أدت إلى مناقشات حادة داخل المؤتمر. كان فوز المؤتمر في الانتخابات كاسحاً في معظم المقاطعات غير أن تردداً معيناً كان ما يزال موجودا إزاء قبول المسؤولية الوزارية إلا بعد التأكد من عدم إمكانية التدخل من جانب الحاكم ونائب الملك. وبعد بضعة أشهر صدرت تطمينات غامضة بهذا الشأن فتأسست الحكومات المؤتمرية في تموز ١٩٣٧. وفي نهاية المطاف ظهرت مثل هذه الحكومات في ثمان من المقاطعات الإحدى عشرة فيما عدا السند والبنغال والبنجاب. كانت السند مقاطعة صغيرة استحدثت مؤخراً وغير مستقرة. وفي البنغال كان المؤتمر هو الحزب الواحد الأقوى في المجلس التشريعي، ولكنه لم يكن آنذاك يشكل الأكثرية وبالتالي لم يشارك في الحكم. ونظراً لأن البنغال (أو بالأحرى كالكوتا) كانت المقر الرئيسي لرأس المال البريطاني في الهند فقد تم إعطاء العنصر التجاري الأوروبي تمثيلاً كبيراً يثير الدهشة. ومن حيث العدد لم يكن هؤلاء سوى حفنة صغيرة (بضعة آلاف) ومع ذلك حصلوا على خمسة وعشرين مقعداً مقابل المقاعد الخمسين لجميع السكان غير المسلمين الذين يبلغ تعدادهم حوالي سبعة عشر مليونا (إضافة إلى الكاستات الملحقة) في المقاطعة كلها. وهذه المجموعة البريطانية في المجلس التشريعي تلعب دوراً هاماً في السياسة البنغالية وتستطيع أن تُنَصِّب الوزراء وتعزلهم.

ربما لم يكن المؤتمر قادراً على القبول بقانون ١٩٣٥ ولو بوصفه حلاً مؤقتاً للمشكلة الهندية. فهو ملتزم بالاستقلال وبمحاربة هذا القانون. غير أن الأكثرية قررت أن تجرب الحكم الذاتي المحلي. وهكذا كانت للمؤتمر سياسة مؤلفة من شقين: متابعة النضال في سبيل الاستقلال والعمل في الوقت نفسه على الإفادة من المجالس التشريعية لتنفيذ بعض التدابير البناءة على طريق الإصلاح. فالقضية الزراعية بصورة خاصة كانت تتطلب اهتماماً مباشراً.

دُرست مسألة تحالف المؤتمر مع الجماعات الأخرى لتشكيل حكومات ائتلافية رغم عدم ضرورة ذلك لان المؤتمر كان يتمتع بالأكثرية الواضحة. ومع ذلك فإن مثل هذا الإجراء كان مطلوباً لربط أكبر عدد من الناس بالعمل الحكومي. ليس هناك خطأ متأصل في الائتلافات والتحالفات في جميع الأوقات، وقد تم فعلاً الاتفاق على نوع من الائتلاف في مقاطعة آسام الحدودية. والحقيقة هي أن المؤتمر نفسه كان نوعاً من الائتلاف أو الجبهة الموحدة تضم جماعات مختلفة جَمَعَها مطلبُ استقلال الهند المهيمن. ورغم هذا التنوع في صفوفه كان المؤتمر قد صاغ نظاماً للطاعة، ونظرة اجتماعية، وقُدْرَةً على خوض المعارك بطريقته السلمية الخاصة. أما الائتلاف الأوسع فكان يعني اللقاء مع أناس مواقفهم السياسية والاجتماعية الجذرية مختلفة، وهمُّهم الأول متركز على المناصب والحقائب الوزارية. كان الوضع منطوياً على الصراع مع ممثلي المصالح البريطانية - مع نائب الملك والحاكم والأجهزة العليا - وكذلك مع المصالح الثابتة في الأرض والصناعة حول القضايا الزراعية وأوضاع العمال. كانت العناصر الباقية خارج المؤتمر عناصر محافظة عادة من النواحي السياسية والاجتماعية، وبعض هؤلاء لم يكونوا إلا وصوليين. فلو دخل أمثال هؤلاء إلى الحكم لأدوا إلى التخفيف من كل برنامجنا الاجتماعي أو شكلوا، على أي حال، عقبة في طريقه. وقد تكون هناك دسائس مع الحكام من خلف ظهر الوزراء الآخرين. لقد كان الجهد الموحد ضد السلطة البريطانية أمراً أساسياً. وأي خلل فيه كان سيلحق الأذى بقضيتنا. فبدونه لن يكون هناك رابطٌ مشترك، ولاءٌ جامع، هدفٌ موحد، وبالتالي فإن الوزراء كأفراد يتطلعون ويسيرون في اتجاهات مختلفة.

شَمَلَتْ حياتُنا العامة بالطبع عدداً كبيراً يمكن تسميتهم بالسياسيين ولا شيء أكثر، أي من الوصوليين المحترفين بالمعنيين الإيجابي والسلبي للاحتراف. فقد كان هناك رجال ونساء أكفاء، مخلصون ووطنيون، إضافة إلى الوصوليين في المؤتمر وفي المنظمات الأخرى. ولكن المؤتمر كان منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ شيئاً أكثر بكثير من مجرد حزب سياسي دستوري، أحاط

به نفس العمل الثوري، الفعلي والكامن على حد سواء، مما أخرجه غالباً من حظيرة **القانون**. **والواقع** أن هذا العمل لم يكن مستنداً إلى أي عنف أو دسائس خفية أو تآمر، إلى أي من الأساليب المرافقة للعمل الثوري عادة، لم يجعله أقل ثورية على الإطلاق. ما إذا كان المؤتمر قد أصاب أو أخطأ، قد نجح أم لا، قضية قد تثير نقاشاً، ولكن الواضح هو أنه كان ينطوي على قدر كبير من الشجاعة ذات الأعصاب الباردة والقدرة على التحمل. قد يكون التورط في انتفاضات عنيفة وجريئة قصيرة المدى ولو أدت إلى الموت أسهل من التخلي، تحت الإلزام الوحيد للعقل، عن جل ما تقدمه الحياة ومتابعة السير في هذا الطريق يوماً بيوم وشهراً بعد آخر وسنة إثر سنة. تلك تجربة لا يفوز فيها إلا القليل من الناس في أي مكان ومن المدهش حقاً أن هذا العدد الكبير من الهنود صمدوا بنجاح لمثل هذه التجربة.

كانت أحزاب المؤتمر في المجالس التشريعية حريصة على تمرير إجراءات تشريعية لصالح الفلاحين والعمال بأسرع وقت ممكن قبل أن يفاجأوا بالأزمات الطاغية. فذلك الإحساس بالأزمة الوشيكة كان دائم الحضور، كان جزءاً متأصلاً من الوضع - في معظم المقاطعات كانت هناك مجالس ثانية منتخبة من قبل أعداد محدودة جداً من ذوي حق الاقتراع وبالتالي كانت هذه المجالس تمثل مصالح أصحاب الأراضي وأرباب الصناعة. كما كانت هناك عقبات أخرى أمام التشريع التقدمي. والحكومات الائتلافية لم يكن من الممكن إلا أن تضيف إلى تلك الصعوبات وبالتالي تقرر عدم القبول بها من البداية باستثناء آسام والحدود.

لم يكن القرار نفسه نهائياً بأي حال من الأحوال وإمكانية التغيير ظلت ملحوظة، ولكن الظروف المتطورة بسرعة جعلت أي تغيير أكثر صعوبة وانشغلت حكومات المؤتمر في المقاطعات بالكثير من المشكلات التي تطلبت حلولاً سريعة. في السنوات اللاحقة جرى الكثير من النقاش حول الحكمة في ذلك القرار واختلفت الآراء. من السهل أن تكون حكيماً بعد الحدث، غير أنني مازلت أميل إلى الاعتقاد بأن ذلك كان قراراً طبيعياً ومنطقياً بالنسبة إلينا من

الناحية السياسية وفي ضوء الظروف التي كنا فيها. صحيح، على أي حال، أن العواقب المترتبة عليه فيما يتعلق بالمسألة الطائفية كانت بائسة وولَّدَتْ كثيراً من المرارة والإحساس بالعزلة لدى العديد من المسلمين مما ساعد العناصر الرجعية التي استفادت منها لتعزيز مواقعها بين جماعات معينة.

من الناحيتين السياسية والدستورية لم يؤد القانون الجديد وقيام حكومات المؤتمر في المقاطعات إلى إحداث تغييرات جدية في البنية البريطانية للحكومة. فالسلطة الفعلية بقيت حيث كانت. ولكن التحول النفسي السيكولوجي كان هائلاً وبدا الريف كما لو اخترقه تيار كهربائي. وكان هذا التحول أكثر وضوحاً في المناطق الريفية منه في المدن، رغم أن العمال في المراكز الصناعية استجابوا أيضاً بالطريقة نفسها. ساد شعور طاغ بالارتياح كما لو تمت إزاحة عبء ثقيل عن كاهل الشعب، انطلقت الطاقات الجماهيرية المكبوتة منذ أمد طويل وبرزت على السطح في كل مكان. تلاشى الخوف من البوليس والأجهزة السرية لفترة على الأقل. وحتى أفقر الفلاحين زاد احتراماً لنفسه واعتماداً على ذاته. أحس للمرة الأولى انه ذو شأن ولا يمكن تجاهله. لم تعد الحكومة غولاً مجهولاً غير قابل للإدراك، شيئاً مفصولاً عنه بطبقات لا تعد ولا تحصى من الموظفين الذين لا يستطيع أن يصل إليهم بسهولة ناهيك عن التأثير عليهم، والدائبين على امتصاص أكبر قدر ممكن من دمه وعرقه. فكراسي الأقوياء كانت الآن قد احتُلتْ من قبل أناس كثيراً ما رآهم واستمع إليهم وتحدث معهم، وأحياناً كان معهم في السجن تربطه بهم علاقات رفاقية.

في مراكز قيادة الحكومات المحلية، في القلاع الحصينة للبيروقراطية بالذات، كُنْتَ ترى العديد من المشاهد الأنموذجية. فهذه الأمانات (السكرتاريات) المحلية، كما كانت تُعرف، حيث تجمعت الدوائر العليا كلها، كانت قدس أقداس الحكم، ومنها خرجت الأوامر العجيبة التي لم يكن أحد يستطيع أن يتحداها. فرجال الشرطة والمستخدمون المميزون بملابسهم حاملين سيوفهم المتألقة في أحزمتهم كانوا يحرسون الضواحي والأحياء الخاصة ولا يستطيع تجاوزهم إلا ذوي الجرأة الفائقة أو الحظ السعيد أو الذين

يملكون حافظات نقود متورمة. والآن وبصورة مفاجئة راحت جيوش جرارة من أبناء المدن والقرى تتدفق على هذه الضواحي والأحياء المقدسة وتتجول فيها كما تشاء. كان هؤلاء مهتمين بكل شيء، كانوا يدخلون إلى المجلس حيث كانت تُعقد الجلسات والدورات، بل وكانوا يتلصصون على غرف الوزراء. كان من الصعب منعهم لأنهم لم يعودوا يشعرون بالغربة. امتلكوا إحساساً بملكية كل هذه الأشياء رغم أن كل شيء بالنسبة إليهم كان معقداً جداً وصعب الفهم. أصيب رجال الشرطة والمستخدمون حَمَلَةُ السيوف القصيرة المتألقة بالشلل، سقطت المعايير القديمة. فالملابس الأوروبية رمز الموقع والسلطة لم تعد ذات أهمية. كان من الصعب التمييز بين أعضاء المجالس التشريعية وبين الفلاحين وأبناء المدن الذين جاؤوا بأعداد كبيرة. كانوا يرتدون ملابس متشابهة تقريباً مصنوعة بأكثريتها من الأقمشة التي حيكت يدوياً ويعتمرون قبعات شبيهة بقبعة غاندي الشهيرة.

كان الوضع مختلفاً جداً في البنجاب والبنغال حيث كانت الوزارات قد استحدثت قبل بضعة أشهر. لم يكن هناك أي مأزق وكان التحول قد تم بهدوء وبدون تعكير وجه الحياة بأي من الصور. وفي البنجاب بصورة خاصة استمر النظام القديم. ومعظم الوزراء لم يكونوا أشخاصاً جدداً. بل كانوا من كبار الموظفين في السابق واستمروا على حالهم. وبينهم وبين الإدارة البريطانية لم يكن ثمة أي صراع أو احتكاك أو شعور بالتوتر لأن تلك الإدارة البريطانية كانت هي العليا من الناحية السياسية.

وهذا الفرق بين مقاطعات الكونغرس (المؤتمر) من جهة وبين كل من البنغال والبنجاب صار ظاهراً مباشرة فيما يخص الحريات المدنية والسجناء السياسيين. ففي البنغال والبنجاب لم يتم أي تخفيف من قبضة البوليس والأجهزة السرية كما لم يجر إطلاق سراح السجناء السياسيين. وفي البنغال حيث كانت الوزارة تعتمد غالباً على الأصوات الأوروبية كان هناك إضافة إلى ما سبق آلاف من الموقوفين أي من الرجال والنساء المعتقلين لآجال غير مسماة سنوات وسنوات بدون أي اتهام أو محاكمة. أما في مقاطعات الكونغرس فقد كانت

الخطوة الأولى التي اتُّخذت هي إطلاق سراح السجناء السياسيين. وقد تأجل إطلاق سراح بعض هؤلاء ممن أُدينوا بالنشاط الإرهابي، لأن الحاكم رفض أن يوافق على إطلاق سراحهم. وقد تفاقمت الأوضاع أوائل عام ١٩٣٨ بسبب هذه القضية وبادرتْ اثنتان من حكومات المؤتمر (في المقاطعات المتحدة وبيهار) إلى تقديم استقالتيهما. وعندئذ سحب الحاكم اعتراضاته وتم إطلاق سراح السجناء.

الديناميكية الهندية في مواجهة روح المحافظة البريطانية في الهند

كانت المجالس المحلية أكثر تمثيلاً للمناطق الريفية وأدى ذلك بالضرورة إلى أن تطالب جميعاً بإصلاحات زراعية. وفي البنغال كانت أحوال المحاصصين هي الأكثر سوءاً بسبب الاستيطان الدائم وغيره من العوامل الأخرى. وبعدها جاءت المقاطعات الإقطاعية (الزمندارية) الكبرى وفي مقدمتها بيهار والمقاطعات المتحدة وثالثاً جاءت المقاطعات التي كان فيها نوع من الحيازة الفلاحية المقررة من الأساس مثل مدراس وبومباي والبنجاب والخ.... ولكن الملكيات الكبيرة في الأرض كانت هي الأخرى قد ظهرت فيها. كان الاستيطان الدائم عقبة في طريق أي إصلاح فعال في البنغال. فالجميع تقريباً كانوا يقرون بضرورة إلغائه ولكن المصالح والامتيازات بقيت قادرة على منع التغيير أو تأخيره.

بالنسبة إلى المؤتمر كانت المسألة الزراعية هي القضية الاجتماعية الأولى فخصص لها الكثير من الوقت لدراستها وصوغ سياسة محددة لمعالجتها. وهذه العملية اختلفت من مقاطعة إلى أخرى نظراً لاختلاف الأوضاع إضافة إلى التركيب الطبقي لمنظمات المؤتمر المنطقية والإقليمية الذي كان هو أيضاً مختلفاً. كانت ثمة سياسة زراعية لعموم الهند صيغت من قبل المنظمة المركزية وراحت المقاطعات تضيف إليها وتزوِّدها بالتفاصيل. كان مؤتمر المقاطعات المتحدة في الطليعة في هذا المجال وتوصل إلى الاستنتاج القائل بضرورة إلغاء النظام الإقطاعي (الزمنداري). غير أن ذلك كان مستحيلاً في ظل قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، بصرف النظر حتى

عن السلطات الخاصة الممنوحة لكل من نائب الملك والحاكم وعن المجلس الثاني المؤلف بأكثريته الساحقة من ملاك الأراضي المحليين. لذا كان لابد من إحداث التغيير في الإطار الأوسع لذلك النظام نفسه. مما جعل الإصلاح صعباً وبالغ التعقيد حتى استغرق وقتاً أطول بكثير مما كان متوقعاً.

إلا أن إصلاحات زراعية أساسية أدخلت كما تمت مهاجمة مسألة المديونية الريفية، إضافة إلى التطرق لظروف العمل والمعامل، للصحة العامة ومستلزماتها، للحكم الذاتي المحلي، للتعليم في مراحله الدنيا والجامعية على حد سواء، لمشكلة الأمية، لقضايا الصناعة، للتنمية الريفية وللعديد غيرها من المشكلات. كانت جميع هذه القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية منسية ومهملة من جانب الحكومات السابقة التي ركزت جهودها على ضمان كفاءة دائرتي الشرطة والجباية وتُركت الأمور الأخرى تسير في مجاريها. صحيح إنه بين الحين والآخر كانت بعض الجهود القليلة تُبذل وبعض لجان التحقيق تُشكل فتُقدَّم التقارير الضخمة بعد سنوات من العمل والزيارات. غير أن هذه التقارير كانت تُطوى بعد ذلك وتوضع على الرفوف بدون القيام بأي عمل. حتى الإحصائيات الصحيحة لم تكن تُجرى رغم المطالبة الشعبية الملحة. فهذا النقص في الإحصائيات والدراسات الميدانية والمعلومات كان عائقاً جدياً في طريق التقدم في أي من الاتجاهات. وهكذا كان يتوجب على حكومات المقاطعات الجديدة، إضافة إلى العمل الإداري الاعتيادي، أن تتولى جبالاً من الأعمال الناجمة عن سنوات طويلة من الإهمال كما واجهتها مشكلات ملحة متربصة بها من جميع الجهات. توجب عليها أن تقلب الدولة البوليسية إلى دولة ذات قيادة اجتماعية وهي المهمة المعقدة أصلاً ولكنها زادت تعقيداً بسبب تقييد صلاحياتها من جهة وفقر الجماهير الشعبية من جهة ثانية واختلاف وجهات النظر بين هذه الحكومات المحلية والسلطة المركزية التي كانت أوتوقراطية بصورة كاملة وتسلطية في ظل نائب الملك، من جهة ثالثة.

كنا نعرف جميع هذه الحدود والعقبات، وكنا موقنين في أعماق قلوبنا بأننا لن نستطيع أن نفعل شيئاً ذا شأن إلا إذا تغيرت الظروف جذرياً. ومن هنا رغبتنا الجامحة في الاستقلال. ومع ذلك فإن الحماس للتقدم كان يملؤنا والرغبة في التباري مع البلدان الأخرى التي سبقتنا أشواطاً بعيدة تحدونا. كنا نفكر بالولايات المتحدة الأميركية بل وحتى ببعض البلدان الشرقية التي كانت تشق طريقها إلى أمام. ولكننا كنا متركزين أكثر من الجميع على مثال الاتحاد السوفيتي الذي استطاع، خلال عقدين وجيزين مملؤين بالحروب والصراع الداخلي وفي مواجهة ما بدت صعوبات يستحيل تجاوزها، أن يحقق تقدماً هائلاً. انجذب البعض إلى الشيوعية وآخرون لم ينجذبوا ولكن الجميع كانوا مسحورين بتقدم الاتحاد السوفيتي في ميادين التعليم والثقافة والرعاية الصحية واللياقة البدنية وفي حل مسألة القوميات من خلال جهود جبارة ومذهلة لخلق عالم جديد من أشلاء العالم القديم. حتى رابندرانات طاغور، ذلك الفردي المتطرف في فرديته والذي لم تعجبه بعض جوانب النظام الشيوعي، أصبح من المعجبين بهذه الحضارة الجديدة وقارنها بالأحوال السائدة في بلاده. وفي رسالته الأخيرة وهو على فراش الموت أشار إلى «الطاقة العظيمة التي وظفتها روسيا لمحاربة المرض والأمية فنجحت في السير قدماً على طريق تصفية الجهل والفقر، مزيلة آثار الذل عن وجه قارة واسعة. إن حضارتها خالية من كل تمييز حاسد بين طبقة وأخرى وبين طائفة وأخرى. والتقدم السريع والمذهل الذي حققته يملؤني بالفرح والغيرة في الوقت نفسه.... حين أرى ثمة مئتي قومية في مكان آخر - كانت قبل بضع سنوات على درجات بالغة الاختلاف من حيث التطور - تسير قدما في تقدم سلمي ووئام، وحين أتلفت حولي وأنظر إلى بلادي شعباً مثقفاً ومتطوراً إلى درجة عالية ينزلق إلى هاوية الفوضى البربرية، لا يسعني إلا أن أقارن بين نظامي الحكم في الطرفين، أحدهما يستند إلى التعاون والآخر إلى الاستغلال مما جعل مثل هذه الأوضاع المتناقضة أمراً ممكناً».

إذا استطاع الآخرون فلماذا لا نستطيع نحن؟ كنا نؤمن بقدرتنا، بذكائنا، بإرادتنا على المواظبة، على التحمل والنجاح. كنا نعرف الصعوبات، نعرف فقرنا وتخلفنا، طبقاتنا وجماعاتنا الرجعية، انقساماتنا، ومع ذلك كنا مستعدين لمواجهة ذلك كله والتغلب عليه. كنا نعرف أن الثمن سيكون باهظاً ولكننا مستعدون لأن ندفعه، فما من ثمن كان أكبر من الثمن الذي كنا ندفعه يوماً بعد آخر من جراء وضعنا الراهن. ولكن من أين وكيف نبدأ بمشكلاتنا الداخلية في الوقت الذي كانت فيه مشكلة الحكم البريطاني والاحتلال تواجهنا ما تزال عند كل منعطف لتلغي كل جهد نبذله؟

ولكن طالما توفرت لنا بعض الفرص، مهما كانت محدودة ومقيدة، عن طريق هذه الحكومات المحلية، فقد أردنا أن ننتهز الفرصة ونفيد منها إلى أقصى حد. ولكن ذلك كان عملاً شاقاً محطِّماً للقلب بالنسبة إلى وزرائنا الذين غرقوا في العمل والمسؤوليات دون أن يتمكنوا من تقاسمها حتى مع الأجهزة الدائمة بسبب انعدام الانسجام وغياب النظرة المشتركة. ولسوء الحظ كان عدد هؤلاء الوزراء صغيراً جداً. كان من المفروض أن يضربوا المثل من حيث بساطة الحياة والاقتصاد في الإنفاق العام. كانت رواتبهم ضئيلة وكنا نرى المشهد الغريب لسكرتير الوزير أو أي مرؤوس آخر ينتمي إلى الأجهزة المدنية الهندية وهو يحصل على راتب وتعويضات يساوي أربعة إلى خمسة إضعاف مرتب الوزير. لم نستطع أن نقترب من أجور عناصر الأجهزة المدنية. وقد كان الوزير يسافر في عربات الدرجة الثانية في القطار، بل والثالثة أحياناً في حين كان يمكن لأيّ من مرؤوسيه أن يكون مسافراً في عربة الدرجة الأولى في صالة اللوردات بنفس القطار.

قيل مراراً وتكراراً إن المجلس التنفيذي المركزي للمؤتمر كان يتدخل باستمرار في عمل هذه الحكومات المحلية عن طريق إصدار الأوامر من الأعلى. هذا الكلام غير صحيح من أساسه، ولم يجر أي تدخل في شؤون الإدارة الداخلية. ما كان المجلس التنفيذي للمؤتمر يرغب فيه هو التزام الحكومات المحلية بسياسة عامة تشمل جميع المسائل الأساسية، وتطبيق

برنامج المؤتمر المحدد في البيان الانتخابي في حدود الإمكانيات المتاحة وكان يجب، خصوصاً، أن تكون السياسة تجاه الحكام وحكومة الهند منسجمة.

إن إدخال نظام الحكم الذاتي المحلي بدون أي تغيير في الحكومة المركزية التي استمرت بعيدة تماماً عن المسؤولية وسلطوية، كان من شأنه أن يؤدي إلى الإقليمية والتباعد وبالتالي إلى التخفيف من الإحساس بالوحدة الهندية. ربما كانت الحكومة البريطانية ترى ذلك عامل دفع لسياستها المستندة إلى تشجيع العناصر والاتجاهات التمزيقية إلى أمام. ظلت حكومة الهند الراسخة غير المسؤولة، وغير المستجيبة مستمرة في تمثيل التقاليد القديمة للإمبريالية البريطانية واقفة حيث هي كالصخر ومصرة بالطبع على إتباع سياسة واحدة مع جميع الحكومات المحلية. كما أن الحكام المنفذين للتوجيهات الصادرة عن نيودلهي أو سيملا فعلوا الشيء نفسه. ولو تصرفت حكومات المؤتمر المحلية بصورة مختلفة لأمكن التخلص منها الواحدة بعد الأخرى بصورة منفصلة. لذا كان يجب على هذه الحكومات أن تتماسك وأن تكون جبهة موحدة أمام حكومة الهند. ومن الجهة المقابلة كانت حكومة الهند حريصة بدرجة موازية على منع هذا التعاون وفضلت أن تتعامل مع كل حكومة محلية على انفراد بدون الإتيان على ذكر المشكلات المماثلة في الأماكن الأخرى.

في آب ١٩٣٧، بُعيد تشكيل حكومات المؤتمر المحلية اتخذ المجلس التنفيذي للمؤتمر القرار التالي:

«توصي اللجنة المؤقتة وزراء المؤتمر بتعيين لجنة خبراء للنظر في المشكلات الحيوية الملحة، التي يشكل حلها أمراً ضرورياً بالنسبة إلى أي خطة ترمي إلى إعادة البناء الوطني والتخطيط الاجتماعي. ومثل هذا الحل يتطلب دراسات موسعة وتجميع معلومات إضافة إلى التحديد المسبق للهدف الاجتماعي. والعديد من هذه المشكلات لا يمكن معالجتها بكفاءة على أساس إقليمي لأن مصالح المقاطعات المتجاورة متداخلة ومترابطة. إن دراسات شاملة للأنهار ضرورية لصياغة سياسة ترمي إلى منع الفيضانات الكارثية،

وإلى الإفادة من الماء لأغراض الري، والنظر في مشكلة تآكل التربة، وإلى اقتلاع الملاريا، وإلى تطوير المشاريع الكهرمائية وغيرها وغيرها. ولأجل مثل هذا الغرض لابد من دراسة كل وادي النهر بعمق واعتماد تخطيط الدولة على نطاق واسع. وكذلك فإن تطوير الصناعات والإشراف عليها يتطلبان عملاً مشتركاً ومنسقاً بين مختلف المقاطعات. لذلك فإن اللجنة المؤقتة تنصح أيضاً بتشكيل لجنة خبراء مشتركة بين المقاطعات، من البداية، لتنظر في الطبيعة العامة للمشكلات القائمة واقتراح سبل تناولها وفي أي تسلسل. وقد تقترح لجنة الخبراء هذه تشكيل لجان خاصة أو مجالس لدراسة كل مشكلة على حدة وتوصي الحكومات المحلية المعنية بالعمل المشترك الذي يتوجب عليها أن تقوم به».

يبين هذا القرار نوعية النصائح التي كانت تُقدَّم للحكومات المحلية. كما يوضح مدى توق المجلس التنفيذي لتشجيع التعاون بين الحكومات المحلية في المجالات الاقتصادية والصناعية. وذلك التعاون لم يكن محصوراً بحكومات المؤتمر على الرغم من أن التوصية كان بالضرورة موجهة إليها. فالدراسة الشاملة لهذا النهر أو ذاك كانت تتجاوز الحدود الإقليمية. إن دراسة وادي الغانج وتعيين لجنة نهر **الغانغا** (هذا العمل بالغ الأهمية الذي لا يزال ينتظر الإنجاز) لا يمكن القيام بهما بدون التعاون بين الحكومات المحلية الثلاث في كل من المقاطعات المتحدة وبيهار والبنغال.

يكشف القرار أيضاً عن الأهمية التي كان المؤتمر يعلقها على تخطيط الدولة ذي النطاق الواسع. ومثل هذا التخطيط لم يكن ممكناً طالما أن الحكومة المركزية لم تكن تحت الإشراف الشعبي وطالما ظلت القيود المكبلة للحكومات المحلية باقية. غير أننا كنا نأمل في أن يتم إنجاز بعض الأعمال التمهيدية الأولية وإرساء أسس التخطيط المستقبلي. ولكن الحكومات المحلية كانت، لسوء الحظ، مشغولة كثيراً بمشكلاتها الخاصة مما أدى إلى تأخير تنفيذ هذا القرار. وفي أواخر عام ١٩٣٨ تم تشكيل هيئة التخطيط الوطنية وأصبحت رئيساً لها.

غالباً ما كنت ناقداً لعمل حكومات المؤتمر ومعبراً عن عدم الارتياح إزاء البطء الذي كان يتم التقدم به، غير أنني الآن وأنا ألقي نظرة إلى الوراء أصاب بالدهشة إزاء ما أنجزتْه خلال سنتين قصيرتين وربع السنة رغم الصعوبات العديدة التي كانت تواجهها. وللأسف فإن بعض أعمالها الهامة لم تعط ثمارها لأنها كانت على وشك الانتهاء عندما استقالت فوضعت على الرف من قبل من جاء بعدها - أعني الحاكم البريطاني. استفاد كل من الفلاحين والعمال الصناعيين من الأوضاع وتطوروا وزادوا قوة. فأحد أهم الإنجازات ذات المدى الأبعد كان إدخال نظام التعليم الجماهيري المعروف باسم التعليم الأساسي. ولم يكن هذا النظام مستنداً فقط إلى أحدث النظريات التعليمية بل ومتناسباً أيضاً مع الظروف الخاصة للهند.

إن جميع المصالح المحددة والتقليدية اعترضت طريق التغيير التقدمي. إن لجنة عينتها حكومة المقاطعات المتحدة للتحقيق في أوضاع العمال في الصناعات النسيجية بكاونبور عوملت بأقصى حدود عدم اللياقة من جانب أرباب العمل (معظمهم من الأوروبيين وفيهم أيضاً عدد من الهنود) كما أن الكثير من الوقائع والأرقام التي طلبتها حجبت عنها. كان العمال ومنذ أمد طويل يواجهون معارضة منظمة من جانب أرباب العمل والحكومة. وقد كان البوليس بصورة دائمة تحت تصرف أرباب العمل. إن التغيير الذي أدخلته حكومات المؤتمر على السياسة كان يلقى، لهذا السبب، استياء أرباب العمل. وعن تكتيكات أرباب العمل في الهند كتب السيد ب. شيفا راو ذو الخبرة الطويلة في القضايا العمالية والحركة العمالية الهندية وينتمي إلى جناحها المعتدل يقول: «إن مدى الدهاء وعدم التردد اللذين كان أرباب العمل يبدونهما في مثل هذه المناسبات (الإضرابات وما إليها) بمساعدة أجهزة البوليس أمران لا يصدقهما من لم يكن مطلعاً على الأوضاع الهندية». صحيح أن حكومات معظم البلدان، بتركيبتها، تميل نحو أرباب العمل. ولكن السيد **شيفا راو** يشير إلى وجود سبب إضافي لمثل هذا الميل في الهند إذ يقول: «بالإضافة إلى الأحقاد والعداوات الشخصية كان الرسميون في الهند، باستثناءات نادرة،

مسكونين بالخوف من أن تقوم النقابات، إذا ما سمح لها بأن تتطور، بزرع الوعي الجماهيري. ونظراً لأن النضال السياسي في الهند كان يندلع بين الحين والآخر على شكل حركات مثل اللاتعاون والعصيان المدني فإنهم، الرسميين، ربما شعروا بضرورة عدم المخاطرة فيما يخص تنظيم الجماهير»[*].

صحيح أن الحكومات كانت ترسم السياسة، والمجالس التشريعية تصدر القوانين، ولكن تطبيق تلك السياسة وتنفيذ هذه القوانين كانا يعتمدان كلياً على الأجهزة وعلى الإطارات الإدارية. وهكذا كان يتوجب على الحكومات المحلية أن تعتمد، بالضرورة، على الأجهزة الدائمة وخصوصاً أجهزة الخدمات الهندية والبوليس. وهذه الأجهزة الناشئة على تقاليد سلطوية مختلفة كانت تكره الأجواء الجديدة وتمتعض من الموقف القوي للجماهير ومن الإقلال من أهميتها وإلحاقها بأشخاص اعتادت على اعتقالهم وسجنهم. كانت في البداية أقرب إلى الخوف مما قد يحدث. ولكن شيئاً يتصف بالثورية المتطرفة لم يحصل وبالتالي عادت الأجهزة تدريجيا إلى سلوكها الروتيني القديم. لم يكن سهلا على الوزراء أن يتدخلوا في عمل أي موظف بصورة مباشرة وفي الميدان ولم يلجؤوا إلى ذلك إلا في الحالات الفاضحة. أما الأجهزة فكانت متعاونة فيما بينها تعاوناً وثيقاً وإذا ما تم نقل موظف ما فإن خلفه كان يتصرف مثل السابق تماماً. كان مستحيلاً تغيير تلك العقلية الرجعية والأوتوقراطية القديمة لدى الأجهزة كلها بطرفة عين. قد يتغير بعض الأفراد وقد يحاول آخرون أن يتكيفوا مع الأوضاع الجديدة ولكن الأكثرية الساحقة كانت تفكر بصورة مختلفة وتتصرف بالتالي تصرفاً مغايراً، كيف يمكن أن يتغيروا رأساً على عقب ويبرزوا على الساحة مكافحين يناضلون في سبيل نظام جديد؟ من الممكن في أحسن الأحوال أن يمحضوا قدراً سلبياً وبطيء الحركة من الولاء، فلا مجال لأي حماس ملتهب إزاء النوع الجديد من العمل المطلوب، هذا العمل الذي لم يكن هؤلاء مؤمنين به والذي كان ينسف

(*) ب. شيفا روا «العامل الصناعي في الهند» (لندن ١٩٣٩).

مصالحهم، فهذا مناقض لطبيعة الأشياء. وحتى هذا الولاء السلبي كان، للأسف، غائباً في معظم الأحيان.

بين كبار مسؤولي الأجهزة المدنية التي طالما اعتادت على الأساليب التسلطية والحكم المطلق، ساد شعور بأن هؤلاء الوزراء والمشرِّعين ليسوا إلا متطفلين على مزرعة تابعة لهم هم. فالمفهوم القديم بأنهم، أي الأجهزة الدائمة ولاسيما العنصر البريطاني فيها، هم الهند وجميع الآخرين لم يكونوا إلا تابعين ثانويين، لم يتلاش بسهولة. لم يكن من السهل تحمل القادمين الجدد ناهيك عن تلقي الأوامر منهم. شعروا شعوراً يشبه شعور أي هندوسي متزمت إذا ما اندفع المنبوذون إلى اقتحام الحمى المقدس لمعبده الخاص. فصرح الامتيازات والتفوق العنصري الذي شيد بالكثير من العناء والتعب والذي كان قد تحول إلى نوع من الدين بالنسبة لهم كان ينهار. يقال إن الصينيين شديدو الإيمان بالمظاهر ولكنني أشك في أن يكون أي صيني يضاهي، في حماسه للمظاهر، البريطانيين في الهند. فهي بالنسبة لهؤلاء ليست امتيازات فردية وعرقية وقومية فقط، بل ومرتبطة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بحكمهم ومصالحهم الثابتة.

ومع ذلك كان لابد من تحمل المتطفلين، غير أن طاقة التحمل تضاءلت مع الزمن ومع تراجع الإحساس بالخطر. وهذا الموقف ساد جميع دوائر الإدارة ولكنه كان أكثر بروزاً كلما ابتعدت عن مراكز القيادة، في المقاطعات والمناطق، وفي الأمور المتعلقة بما كان يعرف باسم القانون والنظام والذي كان يشكل احتياطياً خاصاً للقاضي المحلي والبوليس. وفّر تأكيدُ حكومات المؤتمر على الحريات المدنية للموظفين المحليين ورجال الشرطة حجة تمكنهم من السماح بحدوث أمور لا يمكن لأيّ حكومة عادية أن تسمح بها. وبالفعل أنا مقتنع تماماً بأنه في بعض الحالات كانت المبادرة إلى إثارة بعض الأحداث غير المرغوب فيها تأتي من جانب الموظفين المحليين أو رجال الشرطة. فالعديد من الاضطرابات الطائفية (الدينية) التي حدثت كانت ناجمة عن أسباب مختلفة ولكن القضاء ورجال البوليس لم يكونوا دوماً أبرياء. لقد أظهرت التجربة أن المعالجة السريعة والكفوءة للوضع الناشب كان يضع حداً

للاضطرابات. وما رأيناه مرة بعد أخرى هو التراخي المذهل والتهرب المتعمد من أداء الواجب. لقد أصبح واضحاً أن الهدف كان يتركز على تسويد سمعة حكومات المؤتمر. ففي المقاطعات كانت مدينة كاونبور مثالاً صارخاً لسوء الإدارة والفساد من جانب الموظفين المحليين، ولا يمكن لمثل ذلك الفساد إلا أن يكون متعمداً ومدروساً. كانت الاحتكاكات الطائفية التي أدت أحياناً إلى اضطرابات وقلاقل محلية قد غدت أكثر بروزاً في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، وقد خَفَّتْ كثيراً بعد مجيء حكومات المؤتمر إلى السلطة. فقد تغيرت طبيعتها وصارت سياسية بالتحديد يجري تنظيمها وتشجيعها بصورة مدروسة.

كانت الأجهزة تتمتع بسمعة الكفاءة، هذه السمعة الناتجة عن الدعاية الذاتية بالدرجة الأولى. غير أنه اتضح أنها خارج الدائرة الضيقة التي اعتادت عليها، كانت عاجزة تماماً بلا حول ولا قوة. لم تكن مدرَّبة على أن تتصرف بطريقة ديمقراطية فظلت عاجزة عن كسب عواطف وتعاون الشعب الذي كانت تخشاه وتحتقره في الوقت نفسه. كانت تفتقر إلى المشاريع الكبرى والسريعة الرامية إلى تحقيق التقدم الاجتماعي ولم تكن تشكل إلا عقبات كَأْداء أمام مثل هذه المشاريع من خلال بيروقراطيتها وافتقارها إلى الإبداع. وباستثناء عدد قليل من الأفراد كان ذلك ينطبق على جميع كبار الموظفين البريطانيين والهنود في الأجهزة العليا. لقد كان عدم تناسبهم – كبار الموظفين - مع المهام الجديدة التي واجهتهم صارخاً بصورة خارقة للعادة.

بالطبع كان هناك قدر كبير من عدم الكفاءة والعجز في الجانب الشعبي. ولكن ذلك كانت تجري موازنته بالنشاط والحماس والاتصال الوثيق مع الجماهير إضافة إلى الرغبة في التعلم من الأخطاء الذاتية والقدرة على مثل هذا التعلم. سادت طفرة حيوية، طفرة حياة متدفقة، طفرة شعور بالتوتر، طفرة رغبة في إنجاز المهمات المطروحة على نحو كان متناقضاً تناقضاً صارخاً مع الخمول والنزعة المحافظة التي اتسمت بها الطبقة الحاكمة البريطانية ومؤيدوها. وهكذا كانت الهند، أرض التقاليد والتراث،

تقدم صورة غريبة لتبادل الأدوار. فالبريطانيون الذين جاؤوا ممثلين لمجتمع ديناميكي نشيط كانوا الآن أول المدافعين عن التقاليد المتحجرة غير القابلة للتغيير، في حين كان بين الهنود عدد كبير ممن كانوا يمثلون النظام الديناميكي الجديد ويتشوقون للتغيير ليس فقط في السياسة بل وفي كل من المجتمع والاقتصاد أيضاً. وكانت تقف خلف هؤلاء الهنود، بطبيعة الحال، قوى هائلة وواسعة بالغة النشاط، ربما لم يكونوا هم أنفسهم - أي الهنود - مدركين أبعادها بشكل كامل. إن تبادل الأدوار هذا كان كشفاً لواقع أن البريطانيين، مهما كان الدور الإبداعي والتقدمي الذي لعبوه في ماضي الهند، قد توقفوا ومنذ أمد طويل عن القيام بمثل هذا الدور فتحولوا إلى عقبة كأداء على طريق التقدم بصورة مطلقة. فوتيرة حياتهم الرسمية كانت بطيئة وعاجزة عن حل أي من المشكلات الحيوية التي تواجه الهند. حتى تصريحاتهم التي كانت في السابق تتسم بشيء من الوضوح والقوة، أصبحت جوفاء وحمقاء تفتقر إلى أي مضمون حقيقي.

بالاستناد إلى دعايات السلطات البريطانية انتشرت، ومنذ وقت طويل، خرافة تقول بأن الحكم البريطاني كان يقوم، من خلال خدماته العليا في الهند، بتدريبنا على إتقان فن الحكم الذاتي الصعب والمعقد. لقد سبق لنا أن تدبرنا أمورنا، وبقدر لا بأس به من النجاح، خلال عدة آلاف من السنين قبل مجيء البريطانيين إلى بلادنا وقبل أن يوفروا لنا فرصة التدرب على أيديهم. لا شك أننا نفتقر إلى بعض السمات الجيدة التي ينبغي لنا أن نمتلكها، وبعض المضللين يقولون إن هذه النواقص زادت في ظل الحكم البريطاني. ولكن، مهما كانت عيوبنا، فقد اتضح لنا بأن الأجهزة الدائمة هنا كانت عاجزة تماماً عن قيادة الهند في اتجاه تقدمي. فالصفات الضرورية بالنسبة إلى الدولة البوليسية مختلفة كلياً عن تلك الصفات المطلوبة في مجتمع ديمقراطي تقدمي. وقبل التنطع لمهمة تدريب الآخرين كان لابد لهؤلاء البريطانيين من أن يتحرروا من تدريبهم السابق وتربيتهم السيئة، ومن أن يستحموا في نهر النسيان حتى يتمكنوا من نسيان كيف كانوا من قبل.

إن العلاقة الغريبة بين حكومة شعبية من جهة وحكومة مركزية أوتوقراطية فوقها من جهة ثانية أبرزت العديد من الحالات المتناقضة العجيبة. فحكومات المؤتمر كانت حريصة على ترسيخ الحريات المدنية ودأبت على تقييد الفعاليات الواسعة لمكتب التحقيقات الجنائية الذي كان جهده متركزاً على إلقاء الظلال على السياسيين وكل من يُشْتَبَه في ولائهم للحكومة. وفيما كانت هذه النشاطات تتعرض للتقييد كان المكتب الملكي المركزي للتحقيقات الجنائية مستمراً في عمله وربما بطاقة أكبر. لم يكتفوا بمراقبة رسائلنا الشخصية بل كانوا يُخْضِعون مراسلاتٍ الوزراء أنفسهم للمراقبة أحياناً، رغم عدم الاعتراف بذلك على المستوى الرسمي. فخلال ربع القرن الأخير أو أكثر لم أكتب رسالة واحدة لأرسلها من الهند، إلى عنوان هندي أو أجنبي، إلا وأنا متأكد من أنها ستُقرأ وربما تُنسخ من قبل أحد أجهزة الرقابة السرية. كما لم أتحدث عبر الهاتف قط إلا وتذكَّرْت أن من الممكن أن يتم تسجيل مكالمتي. إن الرسائل التي كانت تصلني كانت هي الأخرى تمر على الرقابة. هذا لا يعني أن كل رسالة كانت تُقرأ بالضرورة، فأحياناً كانوا يقرؤون كل الرسائل وفي أحيان أخرى اكتفوا بقراءة بعضها. وليست لهذا أي علاقة بالحرب حيث تتم رقابة مزدوجة.

لحسن الحظ كنا نعمل بصورة مكشوفة ولم يكن لدينا ما نخفيه في نشاطنا السياسي. غير أن هذا الإحساس بالخضوع للرقابة المستمرة والتلصص والاستماع والخ.... لم يكن إحساساً يبعث على السرور. إن ذلك يثير الأعصاب ويؤلم النفس بل ويقف في طريق العلاقات الشخصية. ليس من السهل أن تكتب كما تريد وأنت متأكد من أن الرقيب يطل من فوق كتفك.

كان الوزراء يعملون كثيراً وقد انهار العديد منهم من جراء التعب والإرهاق. تراجعتْ صحتُهم وخبتْ الحيوية كلها فظلوا منهكين هزيلين. غير أن الإحساس بالهدف مكّنهم من الاستمرار وجعلوا موظفيهم الهنود وكوادرهم يعملون أيضاً بالوتائر نفسها، كانت مصابيح مكاتبهم تبقى مضاءة إلى ساعات متأخرة من الليل. وعندما قدمت حكومات المؤتمر استقالتها في أواخر عام

١٩٣٩ تصاعد العديد من الأنفاس تعبيراً عن الارتياح، فالدوائر الحكومية بدأت تغلق أبوابها في الساعة الرابعة تماماً وصار الموظفون يعودون إلى غرفهم المريحة حيث يسود الهدوء ولا يسمح للعامة بأن يسببوا أي إزعاج. عادت الحياة إلى مسيرتها الروتينية القديمة ووتيرتها البطيئة السابقة. فصارت الأماسي وساعات الأصيل فارغة للعب البولو والتنس والبريدج وسائر أسباب اللهو في الأندية. لقد انتهى حلم بغيض وصار استئناف حياة اللهو والتجارة التي سادت في الأيام الخوالي أمراً ممكناً. صحيح أن الحرب كانت مستمرة ولكنها محصورة، حتى الآن، في أوروبا حيث قامت جيوش هتلر بسحق بولونيا. غير أن ذلك كله كان بعيداً، بل حرباً كلامية على أي حال. ففيما كان الجنود يؤدون واجباتهم ويقاتلون ويموتون، كان لابد هنا أيضاً من أداء الواجب وهذا الواجب ما هو إلا حمل عبء الرجل الأبيض بجدارة واعتزاز.

أكدت الفترة القصيرة التي عملتْ فيها حكومات المؤتمر في المقاطعات قناعتنا القائلة إن العقبة الكبرى في طريق التقدم في الهند كانت هي البنية السياسية والاقتصادية المفروضة من قبل البريطانيين. صحيح تماماً أن العديد من العادات التقليدية والأشكال والممارسات الاجتماعية كانت هي الأخرى عوائق أمام عملية التقدم وما زالت كذلك، غير أن النزعة المتأصلة في الاقتصاد الهندي للتوسع والنمو لم تتعرض للتقييد من جانب تلك الأشكال والعادات كما تعرضت له على يد القبضة السياسية والاقتصادية القوية للبريطانيين. ولكن ذلك الإطار الفولاذي، بالذات لم يستطع أن يحول دون التوسع الذي كان حتمياً وجر معه عدداً كبيراً من التغييرات الاجتماعية وصولاً إلى إنهاء العادات البالية والأطر الطقسية التقليدية. ولذلك كان لابد من تركيز الانتباه على ذلك الإطار الفولاذي لأن الطاقة المبذولة في الميادين الأخرى لم تكن تثمر كثيراً وأشبه بالحرث في الرمل. كان ذلك الإطار نفسه مستنداً إلى، وحامياً لنظام حيازة الأرض شبه الإقطاعي إضافة إلى العديد من مخلفات الماضي. لم يكن أي نوع من الديمقراطية قادراً على التعايش مع البنية السياسية والاقتصادية البريطانية في الهند، فالصراع بين الطرفين كان

محتوماً. من هنا أيضاً تتبع تلك النظرة البريطانية الرسمية القائلة بأن الديمقراطية غير ناجحة في الهند لأن البريطانيين لم ينظروا إلى هذه الديمقراطية إلا عبر المحافظة على البنية والقيم والمصالح التي أوجدوها. أما بالنسبة إلى ذلك النوع المدجَّن والخانع من الديمقراطية الذي كان يمكنهم أن يوافقوا عليه فلم يكن هو المطلوب، في حين أن جميع التغيرات الجذرية كانت هي الهدف، وبالتالي لم يبق أمام القوة البريطانية سوى خيار اللجوء إلى نظام تسلطي سلطوي بَحْت وإلغاء كل المزاعم الديمقراطية إلغاءً تاماً. هناك تشابه ملحوظ بين تطور هذه النظرة وبين نشوء وتطور الفاشية في أوروبا. فحتى سيادة القانون التي طالما اعتز بها البريطانيون في الهند أخلت مكانها لشيء هو أقرب من حالة الحصار والحكم من خلال الأوامر الإدارية والقرارات.

مسألة الأقليات

الرابطة الإسلامية: السيد م. ع. جناح

لم تكن عملية تطور ونمو الرابطة الإسلامية في السنوات السبع الأخيرة ظاهرة غير عادية. فهذه الرابطة التي أسست عام ١٩٠٦ بتشجيع بريطاني ومن أجل إبعاد الجيل الجديد من المسلمين عن المؤتمر الوطني (حزب المؤتمر الوطني الهندي)، بقيت منظمة طبقة عليا صغيرة تسيطر عليها العناصر الإقطاعية. لم يكن لها نفوذ بين جماهير المسلمين الذين لم يكونوا يعرفون شيئاً عنها، ومن تركيبها بالذات كانت محصورة في جماعة صغيرة وقيادة أبدية رسخت أقدامها إلى أجل غير مسمى. ورغم ذلك كله جاءت الأحداث والطبقة الوسطى النامية بين المسلمين لتدفع بها نحو المؤتمر. تركت الحرب العالمية الأولى ومصير الخلافة التركية والأماكن المقدسة الإسلامية أثراً كبيراً على مسلمي الهند وجعلتهم معادين للبريطانيين بحدة. ولم تستطع الرابطة الإسلامية بتركيبتها المعروفة، أن تقدِّم أي نوع من الريادة أو القيادة لهذه الجماهير المستيقظة والثائرة، وكانت الرابطة قد أُصيبت بالفعل بصدمة عصبية وخبا نجمها. ظهرت منظمة إسلامية جديدة بتعاون وثيق مع المؤتمر

- هي لجنة الخلافة - كما إن أعداداً كبيرة من المسلمين التحقت بالمؤتمر وصارت تعمل من خلاله. وبعد حركة عدم التعاون الأولى في١٩٢٠ - ١٩٢٣ بدأت لجنة الخلافة أيضاً تتلاشى مثلما كانت الخلافة التركية، وهي سبب وجودها بالذات، قد اختفت. صارت الجماهير الإسلامية تتحول عن النشاط السياسي مثلها مثل الجماهير الهندوسية ولكن بقدر أكبر. ولكن عدداً كبيراً من المسلمين، من منتسبي الطبقة الوسطى بالدرجة الأولى، ظلوا يعملون من خلال المؤتمر.

وخلال هذه الفترة كانت جملة من المنظمات الإسلامية الصغيرة المتشنجة تعمل وتتصارع فيما بينها كثيراً. لم تكن لهذه المنظمات أي علاقات جماهيرية أو أهمية سياسية إلا تلك الأهمية التي كانت تعلقها عليها الحكومة البريطانية. كان عملها الرئيسي متركزاً على المطالبة بالامتيازات والحماية للمسلمين من المجالس التشريعية والأجهزة الرسمية. وفي هذه القضية كانت تمثل وجهة نظر إسلامية محددة لوجود أرضية واسعة من الاستياء والخوف لدى المسلمين من المواقع الأعلى للهندوس في التعليم والوظائف الرسمية والصناعة إضافة إلى تفوقهم العددي. كان السيد م. ع. جناح قد استقال من السياسة الهندية، بل ومن الهند بالذات، ليستقر في إنجلترا.

خلال حركة العصيان المدني الثانية في عام ١٩٣٠ كانت استجابة المسلمين كبيرة وذات شأن وان ظلت أقل مما في حركة ٩٢٠ -١٩٢٣. وبين الذين اعتقلوا بسبب هذه الحركة كان هناك عشرة آلاف مسلم على الأقل. وقد لعبت المنطقة الحدودية الشمالية - الغربية، هذه المنطقة الإسلامية كلياً تقريباً. (٩٥٪ مسلمون) دوراً قيادياً وبارزاً في هذه الحركة. وقد كان ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى نشاط وشخصية خان عبد الغفار خان الزعيم المحبوب والذي لا ينازعه أحد على الزعامة بين الباثان في هذه المقاطعة. ومن بين جميع الأحداث البارزة التي شهدتها الهند في الأيام الأخيرة ما من حدث أكثر إثارة للدهشة والاستغراب من الطريقة التي استطاع بها عبد الغفار خان أن يقنع شعبه الفوضوي المشاكس والمحب للقتال بالأساليب السلمية للنضال

السياسي التي تنطوي على الكثير من المعاناة. وتلك المعاناة كانت بالفعل قاسية وتركت خلفها ذكريات مريرة. ومع ذلك فإن انضباط الباثان والتزامهم بالأوامر كان دقيقاً جداً إذ لم تقع أي أعمال عنف من جانب الباثان ضد القوات الحكومية وغيرها ممن وقفوا في وجههم. وحين نتذكر أن الباثاني يحب بندقيته أكثر من أخيه، ويستثار بسهولة، وله شهرة قديمة بأنه يقتل لدى أتفه استفزاز، فإن هذا الانضباط يبدو أقرب إلى المعجزة.

وقفت المقاطعة الحدودية تحت قيادة عبد الغفار خان بثبات إلى جانب المؤتمر الوطني، كما فعل ذلك عدد كبير من المسلمين الواعين سياسياً من منتسبي الطبقة الوسطى في الأماكن الأخرى. وبين صفوف الفلاحين والعمال كان نفوذ المؤتمر كبيراً ولاسيما في بعض المقاطعات مثل المقاطعات المتحدة التي كانت لها برامج زراعية وعمالية متقدمة، غير أنه كان صحيحاً أيضاً، على أي حال، أن الجماهير الإسلامية ككل كانت تتحول بشيء من الغموض نحو قياداتها المحلية والإقطاعية القديمة التي ظهرت أمامها لابسة لبوس حماة المصالح الإسلامية من الهندوس وغيرهم.

كانت مسألة الأقليات، كما سُميت، مسألة تسوية مطالب الأقليات وإعطائها قدراً كافياً من الحماية تجاه الأكثرية. علينا أن نتذكر أن الأقليات في الهند ليست أقليات عنصرية أو قومية كما هي في أوروبا؛ إنها أقليات دينية. أما من الناحية العرقية والقومية فإن الهند تشكل لوحة فسيفسائية عجيبة ولكن أي مسائل عرقية لم تثر في الهند ولا يمكن أن تثور. إن الدين يغطي تلك الفروق العنصرية والقومية التي تخبو وتتداخل ومن الصعب التعرف عليها. ليست الحواجز الدينية أبدية ودائمة إذ من الممكن حدوث انقلابات دينية وانتقال جماعات من ديانة إلى أخرى. والشخص الذي يتخلى عن ديانته لا يخرج من جلده ولا يقطع صلته بخلفيته القومية وتراثه الثقافي واللغوي. ولم يلعب الدين بمعناه الفعلي مؤخراً أي دور هام في الصراع السياسي على الساحة الهندية على الرغم من أنها كلمة كثيرة الورود والتعرض للاستغلال. إن الخلافات الدينية بوصفها خلافات أو فروقاً دينية لا تشكل أي عقبة لأن

هناك قدراً كبيراً من رحابة الصدر المتبادلة بشأن تلك الفروق. أما في القضايا السياسية فقد تم استبدال الدين بما يعرف بالطائفية التي هي عقلية حَلَقية ضيقة تستند إلى جماعة دينية ولكنها تهتم بالدرجة الأولى بالنفوذ السياسي وفرض الزعامة على الجماعة المعنية.

قام المؤتمر كغيره من المنظمات الأخرى مرة بعد أخرى ببذل الجهود الرامية إلى حل المسألة الطائفية بموافقة سائر الجماعات المعنية. تحقق بعض النجاح الجزئي ولكن الجهود كانت باستمرار تصطدم بعقبة أساسية ألا وهي سياسة الحكومة البريطانية واستمرار وجودها. فبطبيعة الحال لم يكن البريطانيون راغبين في أي حل من شأنه أن يقوي **الحركة السياسية - التي اكتسبت أبعاداً جماهيرية - المعادية لهم**. كانت المسألة ثلاثية الأطراف مع الحكومة في موقع يؤهلها لأن تؤلب الطرفين الآخرين كلاً منهما على الآخر عن طريق إعطاء الامتيازات الخاصة. لو كان الطرفان عاقلين لتمكنا من التغلب حتى على هذه العقبة ولكنهما كانا يفتقدان إلى أي من الحكمة وبُعْد النظر. فكلما أمكن الاقتراب من الحل كانت الحكومة تبادر إلى اتخاذ خطوة ما تؤدي إلى قلب الأمور رأساً على عقب.

لم يكن هناك أيّ خلل حول الضمانات العادية لحماية الأقلية مثل تلك التي وضعتها عصبة الأمم. كل هذا كان متفقاً عليه بل وأكثر من ذلك. فالحقوق الأساسية للفرد والجماعة من حيث الدين والثقافة واللغة كانت ستلقى الحماية والضمان من خلال النصوص الدستورية الأساسية في دستور ديمقراطي يطبق على الجميع. وفضلاً على هذا كان تاريخ الهند كله شاهداً على التسامح مع الأقليات بل وتشجيعها جنباً إلى جنب مع مختلف الجماعات العرقية والسلالية. لا يسجل التاريخ الهندي شيئاً يمكن أن يقارن بالنزاعات والملاحقات الدينية التي سادت أوروبا. لذا لم يكن يتوجب علينا أن نذهب إلى الخارج بحثاً عن أفكار حول التسامح الديني والثقافي، فهذه متأصلة وعميقة في الحياة الهندية. وفيما يخص الفرد والحقوق السياسية والحريات المدنية تأثرنا بأفكار الثورتين الفرنسية والأمريكية وكذلك بالتاريخ الدستوري

للبرلمان البريطاني. أما الأفكار الاشتراكية وتأثيرات الثورة السوفيتية فقد جاءت فيما بعد لتعطي أفكارنا انعطافة قوية نحو الاقتصاد.

إضافة إلى الحماية الكاملة لمثل هذه الحقوق بالنسبة إلى كل من الفرد والجماعة، كان من المتفق عليه أن على الدولة كما على الهيئات الخاصة أن تبذل كل الجهود في سبيل إزالة سائر العوائق الاجتماعية والتقليدية الضارة التي تعترض طريق التطور الشامل أمام الفرد والجماعة، وتمكين الطبقات المتخلفة تعليمياً واقتصادياً من الخلاص من عيوبها في أسرع وقت ممكن، ولاسيما تلك الطبقات المنبوذة والأكثر فقراً وبؤساً. كما تم الإقرار بأن للنساء حق مشاركة الرجال بكل السبل في جميع الامتيازات التي توفرها المواطنة.

فماذا يبقى؟ يبقى الخوف من أن تطغى الأعداد الأكبر على الأقلية. في اللغة الاعتيادية لا تعني الأعداد الكبيرة إلا الفلاحين والعمال، إلا جماهير سائر العقائد الدينية التي طالما تعرضت للاستغلال ليس فقط من قبل الحكم الأجنبي بل ومن طبقاتها العليا بالذات. وبعد ضمان حماية الدين والثقافة والخ.... فإن المشكلات الكبرى التي كان لابد لها من أن تبرز هي المشكلات الاقتصادية التي لا علاقة لها بالدين. إن الصراعات الطبقية واردة وممكنة أما الصراعات الدينية فلا مكان لها هنا. إلا إذا كان الدين نفسه قد تم تحويله إلى سلاح بيد بعض المصالح والامتيازات. غير أن الناس كانوا معتادين على أن يفكروا في ضوء الشقاقات الدينية وتم تشجيعهم على ذلك من قبل المنظمات الطائفية بالخوف من أن تقوم الطائفة الدينية الكبرى، أي الهندوس، بإغراق الطوائف الأخرى وإذابتها في بوتقتها. لم يكن واضحا كيف ستتمكن ولو الأكثرية من إلحاق الأذى بأقلية كبرى مثل المسلمين المتمركزين في أماكن معينة من البلاد ستكون مستقلة ذاتياً. ولكن الخوف ليس عقلانياً.

تم إدخال مبدأ الدوائر الانتخابية المنفصلة بالنسبة إلى المسلمين (وبالنسبة إلى جماعات أصغر أيضاً فيما بعد) ومنحوا مقاعد إضافية أكثر مما يستحقون حسب تعداد السكان. ولكن حتى زيادة الممثلين في مجلس الشعب لم تستطع أن تقلب الأقلية إلى أكثرية. وقد أدت الدوائر الانتخابية المنفصلة إلى

جعل الأمور أسوأ قليلاً بالفعل، لأن الجماعة المحمية فقدت الاهتمام بالانتخاب وضاقت فرص النظر المشترك والتوفيق التي تحصل بصورة حتمية في الدوائر الانتخابية المشتركة حين يكون المرشح مضطراً لأن يخاطب كل الجماعات ويخطب ودها. وقد سار المؤتمر أبعد من ذلك وأعلن أنه في حال الخلاف بين الأكثرية وبين أي أقلية دينية حول أي قضية لها علاقة بالمصالح الخاصة لتلك الأقلية فإن ذلك يجب ألاّ يُحل عن طريق التصويت بالأكثرية بل ينبغي أن يحال إلى هيئة قضائية محايدة، أو حتى إلى محكمة دولية يكون قرارها هو الحاسم.

من الصعب أن ندرك أي قدر أكبر من الحماية كان يمكن أن يتوفر لأي أقلية أو جماعة في ظل أي نظام ديمقراطي. يجب علينا أن نتذكر أيضاً أن المسلمين كانوا في بعض المقاطعات يشكلون الأكثرية. وبما أن تلك المقاطعات كانت متمتعة بالاستقلال الذاتي فإن الأكثرية الإسلامية كانت حرة إلى هذا الحد أو ذاك أن تتصرف كما تشاء ولا تخضع إلا لبعض الاعتبارات المتعلقة بعموم الهند. وفي الحكومة المركزية أيضاً كانت حصة المسلمين ستبقى حتماً محفوظة. كانت هذه المشكلة الطائفية - الدينية مقلوبة في المقاطعات ذات الأكثرية الإسلامية لأن الأقليات الأخرى (كالسيخ والهندوس) كانت تطالب بحمايتها من المسلمين، وهكذا كان في البنجاب مثلث المسلمين - السيخ - الهندوس. وما إن يتم إقرار دائرة انتخابية مستقلة للمسلمين حتى يبادر الفريقان الآخران إلى المطالبة بحماية خاصة لمصالحهما. وبعد التورط بعملية إقرار الدوائر الانتخابية المنفصلة كانت سلسلة التعديلات وإيجاد الفرق والأجزاء والصعوبات الناجمة عنها تبدأ ولا تنتهي. من الواضح أن إعطاء أفضليات التمثيل لإحدى الجماعات لا يمكن أن يتم إلا على حساب جماعة أخرى كانت تعاني من النقص في التمثيل عما تستحق وفقاً لتعدادها. وقد أدى ذلك إلى نتيجة مدهشة وعجيبة وخصوصاً في البنغال حيث تم اختزال المقاعد المخصصة لكتلة الناخبين العامة بشكل سخيف ومضحك نتيجة إعطاء المقاعد الإضافية الكثيرة للأوروبيين. وهكذا اتضح للأنتلجنسيا البنغالية التي كانت قد

لعبت دوراً بارزاً جداً في السياسة الهندية وفي النضال من أجل الحرية، فجأة، أن لها وضعاً هزيلاً جداً في المجلس التشريعي المحلي، وضعاً ثابتاً ومحدداً بقوة القانون.

صحيح أن المؤتمر ارتكب عدداً من الأخطاء ولكن هذه الأخطاء كانت في قضايا ثانوية نسبياً متعلقة بالمواقف الآنية والتكتيكات. كان واضحاً أن المؤتمر، ولو حتى لأسباب سياسية محضة، ظل متشوقاً إلى إيجاد حل للمشكلة الطائفية وإزالة هذا العائق أمام التقدم اللاحق. إلا أن مثل هذه الرغبة لم تكن موجودة لدى التنظيمات الطائفية الخالصة لأن علّة وجودها الرئيسية كانت متجسدة في التأكيد على المطالب الخاصة لمختلف الجماعات التي تدعي تمثيلها مما أدى إلى أن تكون لها مصالح ثابتة في الأمر الواقع. وعلى الرغم من الأكثرية الساحقة الهندوسية في عضويته كان المؤتمر يضم في صفوفه عدداً كبيراً من المسلمين إضافة إلى الجماعات الدينية الأخرى مثل السيخ والمسيحيين والخ... وبالتالي فقد كان مضطراً لأن يفكر من منطلقات وطنية. فالمسألة المهيمنة بالنسبة إليه هي التحرر الوطني وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة. وقد تأكد له – للمؤتمر - أن أنموذجاً بسيطاً من الديمقراطية يعطي سلطات كاملة للأكثرية لكبح الأقليات والتحكم بها في جميع الأمور، في بلاد واسعة ومتنوعة مثل الهند، لم يكن حصيفاً أو مرغوباً فيه، ولو أمكنت إقامته. كان المؤتمر يريد الوحدة بالطبع ويسلم أنها بديهية ولكنه لم ير سبباً في إقحام حياة الهند الثقافية الغنية والمتنوعة في أنموذج واحد ووحيد. ولهذا السبب تم الاتفاق على قدر كبير من الاستقلال الذاتي مع تأمين الضمانات للنمو الثقافي ولحرية الأفراد والجماعات.

غير أن المؤتمر ظلّ ثابتاً في اثنتين من المسائل الأساسية هما: الوحدة الوطنية والديمقراطية. إنهما القاعدتان اللتان بُني المؤتمر عليهما، ونموه خلال نصف قرن كان تأكيداً عليهما. إن تنظيم المؤتمر هو بالتأكيد أكثر التنظيمات التي أعرفها في أي مكان من العالم ديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، أي في النظرية والتطبيق على حد سواء. فعبر عشرات الألوف من لجانه

المحلية المنتشرة في سائر أرجاء البلاد، قام بتدريب الشعب على الديمقراطية وأساليبها وحقق نجاحات باهرة في هذا المجال. وواقع ارتباط شخصية مهيمنة وشعبية مثل غاندي به لم يؤد إلى تخفيف تلك الروح الديمقراطية في المؤتمر. في أوقات الأزمات والصراعات كان يظهر بالضرورة ميل إلى النظر إلى القائد طلباً للريادة، مثلما يحدث في أيّ بلد. ومثل هذه الأزمات كانت تقع باستمرار. ما من شيء يكون أكثر سخفاً من وصف المؤتمر بالتحكم والتسلط، ومن الملفت للنظر أن مثل هذه الاتهامات صادرة عادة عن كبار ممثلي السلطة البريطانية التي هي جوهر الأوتوقراطية والتحكم الدكتاتوري في الهند.

كانت الحكومة البريطانية هي الأخرى تقف في الماضي، نظرياً على الأقل، في صف وحدة الهند وديمقراطيتها. فقد كانت تتباهى بأن حكمها حقق وحدة الهند السياسية، وإن كانت وحدة تجسد الخضوع المشترك. وظلت تقول لنا أيضاً إنها كانت تعلمنا أساليب الديمقراطية وسيرورتها. ولكن الغريب في الأمر أن سياستها قادت مباشرة إلى التنكر لكل من الوحدة والديمقراطية. ففي آب ١٩٤٠ اضطر المجلس التنفيذي للمؤتمر أن يعلن أن سياسة الحكومة البريطانية في الهند «تشكل تشجيعاً وإثارة مباشرين للخلاف والصراع المدنيين». ثم بدأ ناطقون رسميون باسم الحكومة البريطانية يقولون لنا صراحة إن من المحتمل أن نضحي بوحدة الهند في سبيل التوصل إلى ترتيب ما وإن الديمقراطية لم تكن مناسبة للهند. تلك هي الإجابة الوحيدة التي تركوها رداً على مطالبة الهند بالاستقلال وبإقامة دولة ديمقراطية. وتلك الإجابة بالمناسبة توحي بأن البريطانيين قد فشلوا وأخفقوا، باعترافهم هم، في تحقيق الهدفين الكبيرين اللذين حددوهما لأنفسهم في الهند. وقد استغرق فهم هذه الحقيقة منهم قرناً ونصف القرن من الزمن.

أخفقنا في التوصل إلى حل للمسألة الطائفية يوافق عليه جميع الجهات المعنية، وعلينا بالتأكيد أن نتحمل جزءاً من المسؤولية كما علينا أن نتحمل عبء عواقب هذا الإخفاق. ولكن كيف يستطيع الإنسان أن يحصل على موافقة الجميع بشأن اقتراح هام أو تغيير ذي شأن؟ فهناك دوماً عناصر

إقطاعية ورجعية تعارض كل تغيير، مقابل آخرين يريدون التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبين الطرفين توجد جماعات مختلفة. إذا كانت إحدى الجماعات الصغيرة تملك حق النقض فلن يكون هناك أي تغيير، وحين تكون سياسة السلطة الحاكمة معتمدة على خلق مثل هذه الجماعات وتشجيعها، وإن كانت لا تمثل إلا نسبة متناهية في الصغر من السكان، فإن التغيير لا يمكن أن يأتي إلا عبر ثورة ناجحة. من الواضح أن في الهند أعداداً كبيرة من الجماعات الإقطاعية والرجعية، بعضها محلي من أرض الهند وبعضها الآخر خلقه البريطانيون وغذوه. ربما كان هؤلاء قلّة من حيث العدد ولكن السلطة البريطانية تقف وراءهم.

نشأت جملة من المنظمات المختلفة بين المسلمين إضافة إلى الرابطة الإسلامية. وإحدى هذه الجماعات الأقدم والأهم هي جماعة العلماء التي تألفت من رجال الدين ورجال الفكر من الطراز القديم من سائر أرجاء الهند. كانت هذه الجماعة متقدمة سياسياً ومعادية للإمبريالية رغم تقليديتها ومحافظتها من حيث النظرة العامة ورغم كونها دينية بالضرورة. غالباً ما كانت تتعاون مع المؤتمر على المستوى السياسي كما أن العديد من أعضائها كانوا في الوقت نفسه أعضاء في المؤتمر يعملون من خلال تنظيماته. أما منظمة الأحرار فقد أسست لاحقاً وكانت هي الأقوى في البنجاب. وكانت تمثل بالدرجة الأولى الطبقة الوسطى الدنيا من المسلمين وتمارس نفوذاً كبيراً على الجماهير أيضاً في بعض المناطق المعينة. أما المؤمنون (طبقة العاملين في الحياكة) فكانوا، رغم أعدادهم الكبيرة، الأكثر فقراً وتخلفاً بين المسلمين، كما كانوا ضعافاً وسيئي التنظيم. كان لهؤلاء علاقات ودية مع المؤتمر وكانوا يعارضون الرابطة الإسلامية. ونظراً لضعفهم كانوا يتحاشون العمل السياسي. وفي البنغال كان هناك **صابحا الكريشاك** (أي مجلس الفلاحين). ظلت جماعة العلماء ومنظمة الأحرار متعاونتين غالباً مع المؤتمر في أعماله الاعتيادية وفي حملاته النضالية ضد الحكومة البريطانية وكانتا تعانيان الأمرّين من جراء ذلك. إن المنظمة الإسلامية الرئيسة التي لم

تتصارع قط، إلا بالكلام، مع السلطات البريطانية هي الرابطة الإسلامية التي لم تضحّ بقيادتها الإقطاعية خلال جميع التطورات والتغيرات اللاحقة وحتى حين التحق بها عدد كبير من الناس.

كان هناك أيضاً المسلمون الشيعة المنظمون وحدهم ولكن بصورة غامضة وضبابية بهدف تقديم المطالب السياسية بشكل رئيسي. ففي الأيام الأولى للإسلام في شبه الجزيرة العربية نشأ خلاف مرير حول الخلافة **وأدى شقاق ظهرت** بنتيجته جماعتان وطائفتان هما السنة والشيعة. وقد تأبد الصراع وما زال يفصل الطرفين رغم أن الشقاق لم يعد يحمل أي معنى سياسي والسنيون هم الأكثرية في الهند وغيرها من البلدان الإسلامية باستثناء إيران حيث يشكل الشيعة أكثرية السكان. حدثت أحياناً صراعات دينية بين الطرفين. ظلت منظمة الشيعة في الهند بعيدة عن الرابطة الإسلامية ومختلفة عنها. وكانت تؤيد الدوائر الانتخابية المشتركة للجميع. ولكن الرابطة تضم في صفوفها عدداً من الشيعة البارزين.

جميع هذه التنظيمات الإسلامية إضافة إلى عدد من التنظيمات غير الإسلامية (باستثناء الرابطة الإسلامية)، اتفقت فيما بينها على تأييد ودعم مؤتمر آزاد الإسلامي الذي كان نوعاً من الجبهة الإسلامية الموحدة لمواجهة الرابطة الإسلامية. وقد عقد المؤتمر دورة أولى ناجحة جداً وجيدة من حيث التمثيل في دلهي عام ١٩٤٠.

إنّ المنظمة الطائفية الهندوسية الرئيسة هي الماها صابحا الهندوسية الموازية للرابطة الإسلامية ولكنها ذات أهمية أقل. وهي عدوانية في طائفيتها مثل الرابطة ولكنها تحاول أن تغطي تطرفها في ضيق الأفق عن طريق استخدام بعض العبارات الوطنية الغامضة، رغم أن نظرتها تبقى إحيائية انبعاثية أكثر من أن تكون تقدمية. ومن المحزن حقاً أن بعض قادتها، مثلهم مثل بعض قادة الرابطة الإسلامية، متورطون في صراعات كلامية عنيفة وغير مسؤولة. وهذه الحرب الكلامية التي يتورط فيها الطرفان مصدر دائم للإزعاج وهي تنوب عن الفعل.

إذا كان موقف الرابطة الإسلامية صعباً وبعيداً عن العقلانية غالباً في الماضي فإن موقف الماها صابحا الهندوسي لم يكن أقل بعداً عن المنطق والعقل. فالأقليات الهندوسية في البنجاب والسند وجماعة السيخ المسيطرة في البنجاب كانت غالباً تشكل عقبات وتقف في طريق الحل. وقد ركزت السياسة البريطانية على تشجيع هذه الخلافات وتأكيدها وعلى إيلاء المنظمات الطائفية اهتماماً لطمس المؤتمر ودوره.

إنّ الانتخاب هو أحد المعايير التي تبين مدى أهمية أو نفوذ هذه الجماعة أو تلك بالنسبة إلى الشعب. وخلال الانتخابات العامة في الهند عام ١٩٣٧ أخفقت الماها صابحا الهندوسية إخفاقاً كاملاً. لم تظهر في أيّ مكان من الصورة. كان وضع الرابطة الإسلامية أفضل ولكنها أيضاً لم تحقق أي نجاحات باهرة وخصوصاً في المقاطعات ذات الأكثرية الإسلامية الساحقة. وفي البنجاب والسند أخفقت كلياً، ولم يتحقق لها في البنغال إلا نجاح نسبي. أما في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية فقد قام المؤتمر بتشكيل الوزارة في وقت لاحق. حققت الرابطة نجاحات أكبر في المقاطعات حيث المسلمون هم الأقلية بصورة عامة ولكن المشهد هنا أيضاً لم يخل من وجود جماعات إسلامية مستقلة إضافة إلى انتخاب بعض المسلمين الأعضاء في حزب المؤتمر.

وعلى الأثر بدأت حملة كبيرة باسم الرابطة الإسلامية ضد حكومات المؤتمر في المقاطعات وضد منظمة المؤتمر بالذات. ويوماً بعد يوم كانت تتكرر الاتهامات بأن الحكومات كانت ترتكب «الانتهاكات الفظة» ضد المسلمين. كانت الحكومات تضم وزراء مسلمين ولكن هؤلاء لم يكونوا من أعضاء الرابطة الإسلامية. أما عن ماهية هذه «الانتهاكات الفظة» فلم يكن أحد يتحدث بالتحديد، أو كانت بعض الأحداث المحلية الصغيرة التي لا علاقة لها بالحكومة، تضخم وتشوه لتقدم أدلة على «الانتهاكات» كما أن بعض الأخطاء الثانوية التي حصلت في بعض الدوائر وما لبثت أن صُحِّحت كانت

تعتبر «انتهاكات». وفي بعض الأحيان كانت تُلَفَّق تهم باطلة لا أساس لها على الإطلاق. حتى أن تقريراً صدر مرة كان خيالياً من حيث المحتوى ولا علاقة له بأي وقائع. كانت حكومات المؤتمر تستدعي أصحاب الاتهامات وتطالبهم بتقديم المعلومات التفصيلية لإجراء التحقيق أو المشاركة في عملية التحقيق بمساعدة الحكومة. لم يُقبل أحدٌ على الإفادة من هذه العروض. ولكن الحملة استمرت بدون توقف. في أوائل عام ١٩٤٠ بُعَيْد استقالة وزراء المؤتمر كتب الدكتور راجندرا براساد رئيس المؤتمر في ذلك الحين رسالة إلى السيد م. ع. جناح، كما أصدر بياناً علنياً دعا فيه الرابطة الإسلامية إلى أن تتقدم بأي شكوى على حكومات المؤتمر أمام المحكمة الاتحادية للنظر وإصدار الحكم. رفض السيد جناح هذا العرض وأشار إلى إمكانية تشكيل لجنة ملكية لهذا الغرض. لم تكن مسألة تشكيل مثل هذه اللجنة واردة والحكومة البريطانية وحدها هي القادرة على ذلك. أعلن بعض الحكام البريطانيين الذين كانوا يعملون في أثناء نظام حكومات المؤتمر على الملأ أنهم لم يجدوا شيئاً يمكن الاعتراض عليه فيما يخص معاملة الأقليات. بموجب قانون ١٩٣٥ كان هؤلاء الحكام مخولين بشكل خاص بحماية الأقليات إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

قمت بدراسة معمقة لأساليب الدعاية النازية منذ صعود هتلر إلى السلطة ودُهشت من اكتشاف أن ثمة أشياء مماثلة تماماً كانت تحدث في الهند. وبعد عام واحد، في ١٩٣٨، حين كانت تشيكوسلوفاكيا تواجه أزمة السودتينلاند، كانت الأساليب النازية المتبعة هناك تُدْرَس من قبل الرابطة الإسلامية ويوصى بها من جانب الناطقين باسمها. كانت أوضاع الألمان في السودتينلاند تُقارَن بأوضاع المسلمين الهنود. صار العنف والإثارة من السمات البارزة للخطب وبعض المقالات الصحفية. تعرض أحد الوزراء المسلمين للطعن ولم يقم أي من قياديي الرابطة الإسلامية بإدانة الجريمة، بل قوبل العمل بالتجاهل والصفح عملياً. كانت مظاهر أخرى للعنف تحدث باستمرار.

أُصبْتُ بقدر هائل من الاستياء إزاء هذه التطورات وإزاء الانحطاط العام لمعايير الحياة العامة. كانت مظاهر العنف والابتذال واللامسؤولية في تزايد مضطرد، واتضح أنها كانت تلقى التأييد من قبل قادة مسؤولين في الرابطة الإسلامية. كتبت إلى بعض هؤلاء القادة ورجوتهم أن يقفوا في وجه هذا الاتجاه ولكن بدون نجاح. ففيما يخص حكومات المؤتمر كانت مصلحتها تكمن في كسب كل الأقليات والجماعات إلى صفها وبذلت كل ما تستطيعه من جهد لتحقق ذلك. وصلَتْ بالفعل شكاوى من بعض الجهات تقول بأن هذه الحكومات كانت تُظهر قدراً أكبر من اللازم من اللين والمسايرة للمسلمين على حساب الجماعات الأخرى. غير أن المسألة لم تكن مسألة شكوى معينة يمكن أن تعالج أو مسألة النظر بشكل معقول في قضية ما. كانت هناك حملة منظمة من جانب أعضاء الرابطة الإسلامية وأصدقائها تهدف إلى إقناع جماهير المسلمين بأن ثمة أشياء رهيبة كانت تحصل والمؤتمر هو المسؤول عنها والملوم بشأنها. أما ماهية تلك الأشياء الرهيبة فلم يكن أحد يعرفها. لابد أن هناك شيئاً ما وراء كل هذا الصراخ والشتائم، إذا لم يكن هنا فهناك بالتأكيد. وخلال الانتخابات التكميلية كانت صرخة «الإسلام في خطر» ترتفع عالياً ويُطلب من الناخبين أن يقسموا واضعين أيديهم على الكتاب المقدس بأنهم سينتخبون مرشح الرابطة.

كان لذلك كله تأثير مؤكد على جماهير المسلمين. غير أن من المدهش أيضاً أن عدد الذين كانوا يقاومون ذلك الاتجاه كان هو الآخر كبيراً. فازت الرابطة في معظم الانتخابات التكميلية ولم تفشل إلا في البعض، وحتى في حالات الفوز كانت هناك أقلية ذات شأن من المسلمين الذين عارضوها متأثرين أكثر بالمؤتمر وببرنامجه الزراعي. ولكن الرابطة الإسلامية كانت للمرة الأولى في تاريخها تحصل على دعم جماهيري وتتحول إلى منظمة جماهيرية. ورغم أسفي الشديد على ما كان يحصل كنتُ أرحب بهذا التطور الذي اعتقدتُ بأنه قد يؤدي في النهاية إلى تغيير القيادة الإقطاعية ليتقدم إلى الصفوف الأولى عناصر أكثر تقدمية. فالمشكلة الفعلية حتى الآن ظلت كامنة

في التخلف السياسي والاجتماعي المفرط للمسلمين مما جعلهم فريسة لاستغلال القادة الرجعيين.

كان السيد م. ع. جناح أكثر تقدماً من معظم زملائه في الرابطة الإسلامية. وبالفعل كان هو متفوقا عليهم كثيراً مما جعله قائداً بدون منافس. من على المنابر العامة كان جناح يعترف بانتهازية زملائه وبنواقصهم الأخرى الأشد خطورة في بعض الأحيان. كان يعرف أن قسماً كبيراً من العناصر المتقدمة واللاأنانية والجريئة من بين المسلمين كانوا قد التحقوا بالمؤتمر وصاروا يعملون في صفوفه. غير أن قَدَراً أو مجرى الأحداث كان قد ألقى به هو بين أولئك الذين لم يكن يحترمهم. كان زعيمهم ولكنه لم يكن يستطيع أن يبقيهم معاً إلا بأن يصبح هو نفسه أسير إيديولوجياتهم الرجعية. وفيما يخص الإيديولوجيات لم يكن أسيراً رغماً عنه لأنه رغم حداثته الظاهرية كان ينتمي إلى جيل أقدم وأكبر، جيل لم يكن يعي معنى الفكر السياسي الحديث أو التطور. وفي الاقتصاد الذي يغطي كل العالم اليوم بدا جاهلاً جهلاً كاملاً. فالأحداث غير الاعتيادية التي جرت في العالم كله منذ الحرب العالمية الأولى لم تكن على ما يبدو قد أثرت فيه. كان جناح قد ترك المؤتمر عندما قام الأخير بقفزة سياسية إلى أمام. وكانت الهوة قد اتسعت مع تبني المؤتمر وجهة نظر اقتصادية وجماهيرية. غير أن السيد جناح بدا واقفاً من الناحية الإيديولوجية في المكان نفسه الذي كان يقف فيه قبل جيل كامل، إن لم يكن قد تراجع أكثر، لأنه الآن كان يشجب وحدة الهند وديمقراطيتها. فقد صرح مؤخراً: «إننا لن نعيش في ظل أي نظام للحكم يستند إلى فكرة الديمقراطية الغربية السخيفة». لقد أمضى وقتاً طويلاً حقاً حتى يكتشف أن ما ظل يدافع عنه خلال حياة طويلة إلى حد ما كان بالغ السخف والتفاهة.

إنّ السيد جناح شخصية معزولة حتى في الرابطة الإسلامية، يظل بعيداً عن أكثر العاملين معه قرباً منه، يحظى بالاحترام الواسع ولكن عن بعد، يثير الرهبة أكثر من إثارته للمحبة. أما عن كفاءته السياسية فليس هناك أي شك، ولكن تلك الكفاءة مرتبطة بشكل ما بالظروف الخاصة للحكم البريطاني في

الهند اليوم. إنه متألق كمحام - سياسي، تكتيكي ماهر، كشخص يظن أنه يمسك بيده ميزان الهند الوطنية والسلطة البريطانية. لو كانت الظروف مختلفة ولو اضطر لأن يواجه مشكلات سياسية واقتصادية حقيقية لكان من الصعب القول إلى أي مدى كانت كفاءته تلك ستسعفه. قد يكون هذا تفسيراً لذلك الإلحاح اللاواعي من جانبه على الوقوف ضد التغيير، على إبقاء الأمور على حالها، على تحاشي النقاش حول المشكلات مع أناس لا يتفقون معه اتفاقاً كاملاً والميل إلى التأمل الهادئ بدلاً من ذلك. إنه ملائم تماماً لهذا النمط الراهن، أما أن يكون هو أو غيره ملائماً لأي نمط جديد فأمر من الصعب إقراراه. ما هي العواطف التي تحركه؟ وما هي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؟ أم هو لا يملك أي عواطف مسيطرة عدا الاستمتاع بلعب اللعبة السياسية المثيرة الشبيهة بلعبة الشطرنج التي يستطيع فيها بين الحين والآخر أن تتاح له فرصة أن يقول: «كش ملك!»؟ يبدو أنّه يحقد على المؤتمر وقد نما هذا الحقد مع مرور السنين. إن الأشياء التي يكرهها ويمتعض منها واضحة ولكن السؤال الباقي هو: ما هي الأشياء التي يحبها؟ رغم كل قوته وعناده يبقى شخصاً سلبياً بشكل غريب؛ شعاره المناسب دوماً هو «لا». ومن هنا فإن جميع المحاولات الرامية لفهم جانبه الإيجابي تبقى محكومة بالفشل ولا يستطيع الإنسان أن يمسك به قط.

منذ مجيء الحكم البريطاني إلى الهند لم ينجب المسلمون إلا القليل من الشخصيات البارزة من النمط الحديث. أنجبوا بعض المشاهير ولكن هؤلاء، كقاعدة، ظلوا يمثلون استمرارية الثقافة والتراث القديمين ولم يتلاءموا بسهولة مع التطورات الحديثة. فهذا العجز عن مواكبة الأزمان المتبدلة وعن التكيف ثقافياً ومن نواح أخرى مع أي بيئة جديدة لم يكونا بالطبع نتيجة لخلل ما متأصل وفطري. كان ذلك متأتياً عن أسباب تاريخية معينة، عن التأخر في إنتاج طبقة وسطى صناعية جديدة، وعن الخلفية الموغلة في الإقطاع للمسلمين، هذه الخلفية التي دأبت على سد جميع المنافذ المؤدية إلى التطور ومنع إطلاق المواهب. ففي البنغال كان تخلف المسلمين أكثر وضوحاً من أي

مكان آخر. ولكن هذا كان ناتجاً عن سببين واضحين هما تدمير طبقاتهم العليا خلال الأيام الأولى من الحكم البريطاني وواقع أن الأكثرية الساحقة منهم كانت قادمة من أدنى الطبقات الهندوسية التي طالما عانت من الحرمان من فرص النمو والتقدم. أما في الشمال فقد كان مسلمو الطبقة العليا المثقفة متمسكين بطرائقهم التقليدية القديمة وبنظام حيازة الأرض. في السنوات الأخيرة هناك تغير ملحوظ وثمة نشوء وتطور سريعان لطبقة وسطى جديدة بين المسلمين الهنود ولكنهم حتى اللحظة ما زالوا متخلفين عن الهندوس والآخرين في ميادين العلم والصناعة. صحيح أن الهندوس هم أيضاً متخلفون بل وأكثر تعلقاً بالماضي وبالأساليب والعادات التقليدية القديمة في مجالات الفكر والممارسة من المسلمين ولكنهم، مع ذلك، أنجبوا عدداً من الرجال البارزين في ميادين العلم والصناعة وغيرها. حتى الطائفة البارسية (الزرادشتية) الصغيرة أنجبت أيضاً قادة بارزين في الصناعة. من الجدير بالتسجيل أن عائلة جناح كانت هندوسية في الأصل.

إنّ عدداً كبيراً من ذوي المواهب والقابليات من بين الهندوس والمسلمين على حد سواء انخرطوا في الماضي بالوظائف الحكومية لأنها كانت النافذة المفتوحة الأكثر إغراء. ومع نمو الحركة السياسية المطالبة بالحرية، صارت تلك الجاذبية أقل، وصار أصحاب الكفاءات من الأشخاص الجادين والجريئين ينجذبون إلى المؤتمر. وهكذا جاء إليه عدد كبير من أفضل نماذج المسلمين. وفي سنوات لاحقة صار الشباب المسلمون ينتسبون أيضاً إلى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية. إذا صرفنا النظر عن جميع هؤلاء الأشخاص المتحمسين التقدميين، فإن المسلمين كانوا فقراء جداً من حيث نوعية قادتهم وميالين إلى الوظائف الحكومية فقط كسبيل نحو التقدم. كان السيد جناح من نمط مختلف. كان كفوءاً، عنيداً، وغير مستعد للانجذاب نحو إغراءات الوظيفة، هذا الاستعداد الذي كان نقطة ضعف العديد من الآخرين. ولهذا السبب بالذات أصبحت مكانته في الرابطة الإسلامية فريدة وكان قادراً على فرض الاحترام الذي كان العديد من قادة الرابطة محرومين منه. وللأسف منعه عناده من أن

يفتح عقله لأيّ أفكار جديدة، وجعلته سيطرته الكاملة والتي لا تناقش على منظمته شخصاً لا يمكن تحمله من جانب معارضيه في الرأي ومن قبل المنظمات الأخرى على حد سواء. صار هو الرابطة الإسلامية. ولكن سؤالاً طرح: إلى متى سوف تستمر هذه القيادة الإقطاعية ذات الأفكار البالية في حين كانت الرابطة تتحول إلى منظمة جماهيرية؟

حين كنت رئيساً للمؤتمر كتبت إلى السيد جناح في مناسبات عديدة وطلبتُ منه أن يحدد لنا ما يريده وما يرغب في أن نقوم نحن بعمله بدقة. سألتُه عما تريدُه الرابطة وعن أهدافها المحددة. أردتُ أيضاً أن أعرف شكاوى الرابطة ومآخذها على المؤتمر وعلى حكوماتها. كانت الفكرة أننا قد نتمكن من جلاء الموقف عن طريق المراسلة ومن ثم نبادر إلى مناقشة المسائل شخصياً. أجابني السيد جناح بردود مطولة ولكنه أخفق في تنويري. كان أمراً خارقاً للعادة كيف تحاشى أن يقول لي، أو لأي شخص آخر، ما كان يريده بالتحديد وماذا كانت مآخذ الرابطة على المؤتمر. تبادلنا الرسائل بصورة متكررة ولكن الغموض نفسه وعدم التحديد إياه ظلاّ على حالهما ولم أستطع أن أخرج بأي شيء محدد. أدهشني هذا كثيراً وجعلني أحس بشيء من العجز. بدا لي أن السيد جناح لم يكن يريد أن يُلْزِم نَفْسَه بأي شكل من الأشكال وأنه لم يكن متشوقاً قط للوصول إلى حل.

وفي أوقات لاحقة قابل غاندي وآخرون منا السيدَ جناح مرات عديدة. تحدثوا ساعات ولكنهم لم يتجاوزا المرحلة البدائية من النقاش. كان اقتراحنا يقضي بأن يجتمع ممثلو كل من المؤتمر والرابطة ويبحثوا جميع القضايا المشتركة. قال السيد جناح بأن ذلك ممكن فقط بعد أن نعترف علناً بأن الرابطة الإسلامية هي المنظمة الوحيدة التي تمثل المسلمين في الهند كما يجب على المؤتمر أن يرى نفسه منظمة هندوسية بحتة. خلق هذا موقفاً صعباً. اعترفنا طبعاً بأهمية الرابطة وإلا لما طلبنا أن نلتقي بها. ولكن كيف كنا نستطيع أن نتجاهل العديد من المنظمات الإسلامية الأخرى في البلاد، وبعضها شديد القرب منا؟ كما أن المؤتمر نفسه كان يضم في صفوفه عدداً

كبيراً من المسلمين وفي هيئته القيادية العليا. إن الموافقة على مزاعم السيد جناح كانت تعني عملياً طرد رفاقنا المسلمين القدامى من المؤتمر والإعلان عن أن أبواب المؤتمر مغلقة في وجوههم. كان هذا يعني تغيير الطبيعة الأساسية للمؤتمر وتحويله من منظمة وطنية مفتوحة أمام الجميع إلى هيئة طائفية. كان ذلك أمراً غير قابل للفهم بالنسبة إلينا - فلو لم يكن المؤتمر موجوداً لتوجب علينا أن نبادر إلى بناء منظمة وطنية مفتوحة أمام كل هندي.

لم نستطع أن نفهم إلحاح السيد جناح على هذه المسألة ورفضه لمناقشة أي قضية أخرى. لم يكن بوسعنا، مرة أخرى، إلا أن نستنتج بأنه لم يكن يريد أي حل كما لم يرغب في أن يلتزم بأي شيء. كان راضياً ومكتفياً بترك الأمور تنزاح تلقائياً وبانتظار إمكانية الحصول على المزيد من الحكومة البريطانية عن هذا الطريق.

كان مطلب السيد جناح مستنداً إلى نظرية جديدة أبدعها حديثاً، نظرية تقول إن الهند مؤلفة من أمتين: هندوسية وأخرى مسلمة. لستُ أدري لماذا فقط اثنتان؛ فإذا كانت الديانة تصلح أساساً للقومية والأمة، فإن هناك عدداً كبيراً من الأمم والقوميات وليس فقط اثنتان. قد نجد أَخَوَيْن أحدهما هندوسي والآخر مسلم، إذن ينبغي لهما، حسب نظرية السيد جناح، أن ينتميا إلى أمتين. وهاتان الأمتان كانتا متعايشتين بنسب مختلفة في معظم قرى الهند. فالبنغالي المسلم والبنغالي الهندوسي اللذان يعيشان معاً ويتكلمان اللغة ذاتها ولديهما نفس العادات والتقاليد تقريباً، ينتميان إلى قوميتين مختلفتين. لم يكن هذا كله قابلاً للتصديق، بدا الأمر وكأنه نوع من العودة إلى نظرية قروسطية ما. من الصعب تحديد ماهية الأمة. ربما كانت السمة الأساسية للوعي القومي هي الشعور بالانتماء المشترك ومواجهة باقي البشرية معاً. إلى أي حد كان مثل هذا الشعور موجوداً في الهند أمر يمكن أن يشكل موضوعاً للمناقشة. بل ويمكن أن يقال إن الهند تطورت في الماضي كدولة متعددة القوميات وتوصلت تدريجياً إلى امتلاك وعي قومي ووطني. ولكن هذا كله ليس إلا تجريدات نظرية لا تهمنا كثيراً. إنّ أقوى الدول اليوم هي دول ذات قوميات

متعددة، ولكنها في الوقت نفسه تُطور وعياً وطنياً وقومياً كما يجري في كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي.

أدت نظرية السيد جناح القائلة بالأمتين إلى توليد فكرة الباكستان أو فكرة تمزيق الهند. بطبيعة الحال، لم تحل مشكلة «الأمتين» لأنهما كانتا فوق الأرض كلها. غير أنها جَسَّدَتْ مفهوماً ميتافيزيقياً معيناً. وقد أثار ذلك ردود أفعال متحمسة لدى العديد من الناس الذين راحوا يلحّون على وحدة الهند. في الظروف الاعتيادية تكون الوحدة الوطنية من الأمور البديهية والمسلّمات. ولا تصبح الوحدة مطلباً فعلياً ذا شأن ولا يتم التعبير عن رد فعل إيجابي يدعو إلى الحفاظ على الوحدة والتمسك بها إلا عندما تواجه بالتحدي أو الهجوم أو تجري المحاولات الرامية إلى تمزيقها. وهكذا فإن محاولات التمزيق تساعد أحياناً وبصورة فعلية على تمتين لُحْمة الوحدة وسداها.

كان هناك اختلاف جذري بين موقف المؤتمر من جهة ومواقف المنظمات الطائفية - الدينية من جهة ثانية. وفي طليعة هذه الأخيرة كانت الرابطة الإسلامية ونظيرتها الهندوسية **الماهاصابحا** الهندوسية. وهذه المنظمات الطائفية، رغم أنها ظلت نظرياً تقف مع استقلال الهند، كانت أكثر اهتماماً بالدعوة للحماية وللامتيازات الخاصة لجماعاتها المعينة. وبالتالي كانت مضطرة لأن تتطلع إلى الحكومة البريطانية في سبيل الحصول على تلك الامتيازات مما أبعدها عن مواقع الصدام مع هذه الحكومة. كما إن نظرة الهند كانت متركزة بشدة على حرية الهند كأمة موحدة بحيث ظل كل شيء أمراً ثانوياً مما كان يجر إلى الصراع والاحتكاك الدائمين مع السلطة البريطانية. فالقومية أو الوطنية الهندية كما جسدها المؤتمر كانت في مواجهة تضاد مع الإمبريالية البريطانية، كما إن المؤتمر كان قد وضع برامج زراعية واقتصادية واجتماعية. لا الرابطة الإسلامية ولا **الماهاصابحا** الهندوسية بادرت قط إلى التفكير بمثل هذه المسائل أو حاولت أن تقدم برنامجاً. أما الاشتراكيون والشيوعيون فقد كانوا بالطبع مهتمين بهذه القضايا وكانت عندهم برامجهم الخاصة التي حاولوا إقحامها على المؤتمر كما على غيره.

هناك فرق بارز آخر بين سياسة المؤتمر وعمله من جهة وسياسات وأعمال المنظمات الدينية الطائفية من جهة أخرى. فإضافة إلى الجانب التحريضي والنشاط التشريعي حيثما تطلبت الظروف، كان المؤتمر يولي اهتماماً مركزاً جداً لجملة من الفعاليات البناءة بين صفوف الجماهير. وقد تألفت هذه الفعاليات البناءة من تنظيم وتطوير الصناعات المنزلية، ورفع مستوى الطبقات البائسة الأكثر فقراً، ومن نشر التعليم الأساسي في وقت لاحق. كان العمل في القرية ينطوي أيضاً على قدر من الصحة الوقائية وتقديم الإسعافات. قام المؤتمر بتأسيس تنظيمات مستقلة لتنفيذ هذه الفعاليات، كانت التنظيمات تعمل بمعزل عن المستوى السياسي، وتضم آلاف العاملين الدائمين وأعداداً أكبر ممن كانوا يعملون ساعات إضافية. وهذا العمل الهادئ غير السياسي والبناء كان يبقى مستمراً حين كانت الموجة السياسية متراجعة، إلا أن الحكومة كانت لا تتردد في قمع حتى مثل هذا العمل لدى حدوث صراع مكشوف بينها وبين المؤتمر. عَبَّرَ عدد قليل من الناس عن شكوكهم عن الجدوى الاقتصادية لمثل هذا العمل ولكن أحداً لم يشك للحظة في أنها كانت ذات فائدة اجتماعية عظيمة. فقد دَرَّبَتْ عدداً كبيراً من العاملين المتفرغين في صلة وثيقة مع الجماهير الواسعة وولدت روح المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس بين صفوف الشعب. لعب أعضاء المؤتمر دوراً هاماً أيضاً في المنظمات النقابية والزراعية، الفلاحية. بل وأنشأوا العديد منها بأنفسهم. فأكبر النقابات وأفضلها تنظيماً، أعني نقابة عمال النسيج في **أحمدآباد،** أسسها بعض أعضاء المؤتمر وما زال التعاون بين الطرفين وثيقاً.

وَفَّرَتْ هذه الفعاليات مجتمعة قاعدة صلبة وراسخة لعمل المؤتمر، هذه القاعدة التي كانت مفقودة تماماً بالنسبة إلى المنظمات الطائفية الدينية. فهذه الأخيرة ظلت تعمل على المستوى التحريضي عن طريق الصدمات والإثارة، أو خلال الانتخابات. كانت هذه تفتقد أيضاً ذلك الإحساس الدائم **بالخطر الآتي** من الحكومة الذي يتهدد الفرد ومصالحه والذي كان ملازماً بصورة شبه دائمة لجميع أعضاء المؤتمر. وهكذا كان أسهل على الوصوليين والانتهازيين أن

يدخلوا إلى صفوفها، وإن كانت منظمتان إسلاميتان هما جماعة العلماء والأحرار قد تعرضتا للاضطهاد الحكومي لأنهما كانتا متفقتين من حيث الخط السياسي مع المؤتمر.

لم يكن المؤتمر يمثل فقط الهاجس الوطني للهند، هذا الهاجس الذي تنامى مع نمو البرجوازية الجديدة، بل كان يمثل أيضاً الهموم البروليتارية الداعية إلى التغيير الاجتماعي. وقد وقف بصورة خاصة إلى جانب إحداث سلسلة تغييرات زراعية ثورية. وقد أدى ذلك أحياناً إلى صراعات داخلية في المؤتمر، وطبقة الإقطاعيين وكبار الصناعيين، ظلوا بعيدين عنه خوفاً من حدوث تغيرات اشتراكية. وفي إطار المؤتمر وجد الاشتراكيون والشيوعيون مكاناً لهم وأثروا في سياسة المؤتمر. أما المنظمات الطائفية، الهندوسية منها والإسلامية، فقد ظلت أوثق ارتباطاً بالعناصر الإقطاعية والمحافظة ووقفت ضد أي تغييرات اجتماعية ثورية. فالصراع الفعلي، إذن، لم يكن له أي ارتباط بالدين، رغم أن الدين كان دوماً يغطي المسألة، بل كان أساساً بين مؤيدي سياسة وطنية ديمقراطية وثورية اجتماعية من جهة وبين الذين حرصوا على بقاء مخلفات النظام الإقطاعي. وفي أثناء الأزمة كان لابد للأخيرين من الاعتماد على الدعم الأجنبي الحريص هو الآخر على الاحتفاظ بالأمر الواقع.

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى حدوث أزمة داخلية استقالت على أثرها حكومات المؤتمر في المقاطعات. وقبل حدوث هذا، على أي حال، بذل المؤتمر محاولة أخرى للاتصال بالسيد م. ع. جناح والرابطة الإسلامية. دعي السيد جناح إلى حضور اجتماع المجلس التنفيذي الأول للمؤتمر بعد بدء الحرب. لم يستطع أن يحضر معنا. قابلناه فيما بعد وحاولنا معه أن نقوم بصوغ سياسة مشتركة فيما يخص الأزمة العالمية. لم يتحقق نجاح كبير ولكننا مع ذلك قررنا أن نتابع مباحثاتنا. وفي هذه الأثناء استقالت حكومات المؤتمر بسبب قضية سياسية لا علاقة لها بالرابطة الإسلامية أو المشكلة الطائفية. ولكن السيد جناح اختار هذه اللحظة ليشن هجوماً عنيفاً على المؤتمر ودعا رابطته إلى إقامة «عيد الخلاص» من حكم المؤتمر في المقاطعات.

وأتبع ذلك بأحط العبارات والملاحظات عن المسلمين الوطنيين في المؤتمر وخصوصاً عن رئيس المؤتمر مولانا أبو الكلام آزاد الذي كان يتمتع باحترام كبير بين الهندوس والمسلمين على حد سواء. كان يوم «عيد الخلاص» أقرب إلى الإخفاق ومجرد تظاهرات هزيلة جرت بين المسلمين في بعض أجزاء الهند. ولكن ذلك كله زاد الموقف مرارة وأكد القناعة بأن السيد جناح والرابطة الإسلامية تحت قيادته لم يكن يريد إطلاقاً التوصل إلى حل مع المؤتمر وليست لديه أي رغبة في السير بقضية تحرير الهند إلى أمام. فقد كان هو وجماعته يفضلون الوضع القائم(*).

لجنة التخطيط الوطنية

في أواخر عام ١٩٣٨ استُحدثتْ لجنةٌ التخطيط الوطنية بطلب من المؤتمر. كانت اللجنة تتألف من خمسة عشر عضواً مع ممثلين عن الحكومات المنطقية إضافة إلى الولايات - الدول الهندية التي رغبت في التعاون معنا. وكان بين الأعضاء رجال صناعة وماليون واقتصاديون وأساتذة جامعات وعلماء مشهورون إضافة إلى ممثلين لمؤتمر النقابات العمالية ورابطة الصناعات الريفية. وقد تعاونت مع هذه اللجنة الحكومات المنطقية غير التابعة للمؤتمر في كل من البنغال والبنجاب والسند، إضافة إلى بعض الولايات - الدول الكبرى مثل **حيدرآباد**، **ميسورا**، **بارودا**، **ترافانكور وبهوبال**. وبمعنى ما كانت لجنة ذات تمثيل واسع تتجاوز الحدود السياسية جنباً إلى جنب مع الجدار الأصم بين الهند الرسمية والهند غير الرسمية – لولا حقيقة أن الحكومة الهندية لم تكن ممثلة واتخذت موقفاً رافضاً للتعاون. ضمت اللجنة رجال الأعمال

(*) بعد انتهائي من كتابة هذا الكتاب، قرأت كتاباً لباحث كَنَدي هو ويلفريد كانتويل سميث الذي أمضى بضع سنوات في مصر والهند. وكتابه «الإسلام الحديث في الهند - تحليل اجتماعي»، (لاهور ١٩٤٣)، تحليل ذكي واستعراض موفَّق لتطور الأفكار بين المسلمين الهنود منذ عصيان ١٨٥٧ في الهند. وهو يعالج الحركات التقدمية والرجعية منذ أيام السير سيد أحمد خان وصاعداً، مع المراحل المختلفة للرابطة الإسلامية.

المتشدِّدين جنباً إلى جنب مع الناس الذين يُعرفون بالمثاليين والمبدئيين والاشتراكيين والمقرّبين من الشيوعيين. أما حكومات المقاطعات والولايات - الدول فقد أرسلت إلى اللجنة خبراء ومدراء الصناعات.

كانت اللجنة **حشداً** غريباً لأنماط مختلفة ولم يكن واضحاً كيف سيعمل مثل هذا الخليط العجيب. قبلتُ برئاسة اللجنة بعد تردد وتوجس، فقد كان العمل محبباً إلى قلبي ولم أستطع الابتعاد عنه.

واجهتنا الصعوبات عند **كل** منعطف. لم تكن المعلومات الكافية متوفرة للتخطيط الفعلي كما إن الإحصائيات كانت قليلة. لم تكن حكومة الهند متعاونة. وحتى الحكومات المنطقية في المقاطعات، رغم مشاعرها الودية واستعدادها للتعاون، لم تبد حرصاً خاصاً بشأن تخطيط يشمل عموم الهند وبالتالي لم تهتم بالعمل إلا من بعيد. كانت تلك غارقة في مشكلاتها وصعوباتها الخاصة. وعناصر هامة ومتنفذة في المؤتمر ما ظهرت اللجنة إلى حيز الوجود إلا برعايتها، صارت تنظر إليها نظْرتَها إلى طفل غير مرغوب، غير عارفة كيف سينمو ومرتابة تجاه نشاطاته المستقبلية. كانت طبقة رجال الأعمال الكبار متخوفة ونقدية بشكل واضح ولم تبادر إلى الانتساب إليها إلا من أجل رعاية مصالحها من داخل اللجنة بشكل أفضل بدلاً من البقاء خارجها.

كان واضحاً أنّ أيّ تخطيط شامل لا يمكن أن يتم إلا في ظل حكومة وطنية حرة على درجة كافية من القوة والشعبية بحيث تستطيع أن تُحْدث تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا فإن تحقيق التحرر الوطني وإزالة السيطرة الأجنبية أصبحا شرطين أساسيين للتخطيط. وَقَفَتْ في الطريق أعدادٌ أخرى من العوائق التي كان لابد من مواجهتها مهما حصل مثل تخلفنا الاجتماعي وعاداتنا ونظرتنا التقليدية، والخ. وهكذا فإن التخطيط لم يكن يخص الحاضر بمقدار ما كان يخص مستقبلاً غير محدد، وقد غَلَّفَه جَوٌّ من اللاواقعية. ومع ذلك كان لابد من إسناده إلى الحاضر وكنا نأمل ألا يكون ذلك المستقبل بعيداً. إذا استطعنا أن نجمع المواد المتوفرة وأن نصنفها، وأن نضع المسودات والمشاريع، فإننا نكون قد مَهَّدْنا الطريق أمام التخطيط

المستقبلي الفعلي والناجح، مع تنبيه حكومات المقاطعات والولايات - الدول في الوقت نفسه إلى الخطوط التي ينبغي لها أن تسير عليها في تطوير مواردها. إن محاولة التخطيط ورؤية مختلف الفعاليات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية متداخلة ومتناغمة كانت لها أيضاً تأثيرات تعليمية عظيمة بالنسبة إلينا نحن وبالنسبة إلى العامة أيضاً. فقد جعلت الناس يخرجون من زواياهم الضيقة في التفكير والعمل ويفكرون بالقضايا في علاقاتها ببعضها ويطورون، أقله، نظرة تعاونية أوسع أفقاً.

كانت الفكرة الأصلية وراء إقامة لجنة التخطيط هي دفع عملية التصنيع إلى أمام - «فمشكلات الفقر والبطالة، وقضايا الدفاع الوطني والانبعاث الاقتصادي عموماً لا يمكن حلها بدون التصنيع. وكخطوة في طريق التصنيع لابد من وضع تصور شامل لخطة وطنية. وينبغي لهذا التصور أن يتضمن تطوير الصناعات المفتاحية والثقيلة، والصناعات المتوسطة، إضافة إلى الصناعات المنزلية....» ولكن أيّ تخطيط لم يكن من الممكن أن يتجاهل الزراعة التي كانت السند الرئيسي للشعب، كما أن الخدمات الاجتماعية كانت على درجة موازية من الأهمية. وهكذا قاد كل من الأمور إلى الآخر وكان من المستحيل عزل أي شيء أو التقدم في اتجاه دون أن يترافق ذلك بتقدم مماثل في الاتجاه الآخر. وكلما فكرنا أكثر بعملية التخطيط هذه زادت اتساعاً وشمولاً حتى بدت وكأنها تضم جميع النشاطات والفعاليات تقريباً. لم يكن ذلك يعني أننا كنا نريد أن نضبط كل شيء وأن نؤخره، ولكن كان علينا أن نتذكر كل شيء وأن نأخذه في الحسبان لدى إقرار هذا القطاع المحدد أو ذاك من الخطة. أسَرني سحر هذا العمل كما أسر غيري من أعضاء اللجنة أيضاً على ما أعتقد. ولكن نوعاً من الغموض والتشوش تسلل إلينا. فبدلاً من التركيز على بعض الجوانب الكبرى للخطة صرنا نميل إلى الانتشار والتشتت. وأدى هذا إلى التأخير في عمل العديد من لجاننا الفرعية التي كانت تعاني من النقص في الإحساس بالإلحاح وبالعمل من أجل هدف محدد خلال **فترة زمنية محددة**.

بتركيبتنا تلك لم يكن سهلاً أن نتفق جميعاً على أي سياسة اجتماعية أساسية أو أي مبادئ تنطوي على التنظيم الاجتماعي. فأي محاولة لمناقشة مثل هذه المبادئ بصورة مجردة كانت محكومة بأن تصل بنا إلى خلافات جذرية في المواقف منذ البداية وربما إلى تمزيق اللجنة وتفجيرها. وعدم وجود مثل تلك السياسة كان نقصاً كبيراً ولكن لم يكن باليد حيلة. قررنا أن ندرس المشكلة العامة للتخطيط إضافة إلى كل من المسائل المنفردة بصورة ملموسة لا بصورة مجردة ونَدَع المبادئ تخرج من مثل هذه الدراسات. وبشكل عام كان هناك موقفان اثنان هما: الموقف الاشتراكي الرامي إلى إزالة دافع الربح والتأكيد على أهمية التوزيع المتكافئ. وموقف كبار رجال الأعمال المصريِّين على الاحتفاظ بالمشروع الخاص وبدافع الربح في الحدود الممكنة مع التأكيد أكثر على الإنتاج. وكان هناك أيضاً خلاف في وجهات النظر بين الذين فضلوا تنمية سريعة للصناعة الثقيلة وبين آخرين أرادوا إيلاء تطوير الصناعات الريفية والمنزلية اهتماماً أكبر بهدف امتصاص الأعداد الكبيرة جداً من العاطلين وأنصاف العاطلين عن العمل. وأخيراً كان لابد من بروز الخلافات حول النتائج النهائية. لم يكن مهماً حتى أن يوجد تقريران أو أكثر بشرط جمع كل المعلومات المتوفرة وتنسيقها، وتحديد الأرضية العامة مع الإشارة إلى التباينات. فحين نصل إلى وقت تنفيذ الخطة تتمكن الحكومة الديمقراطية آنذاك أن تختار الخطة الأساسية لتبنيها. وفي هذه الأثناء يكون قدر كبير من العمل التمهيدي قد تم إنجازه والجوانب المختلفة للمشكلة قد عرضت على الجمهور كما على حكومات المقاطعات والولايات.

من الواضح أننا لم نكن قادرين على دراسة أي مشكلة، ناهيك عن التخطيط لها، بدون اعتماد هدف محدد وغاية اجتماعية واضحة. فقد أُعلن أن ذلك الهدف هو تأمين مستوى لائق من المعيشة للجماهير. وبعبارة أخرى، الخلاص من الفقر الرهيب الذي يعاني منه الشعب. أما الحدّ الأدنى الذي لا يمكن اختزاله (بلغة المال، فقد قدره الاقتصاديون بــــ ١٥) إلى ٢٥ روبية للفرد في الشهر. (هذه كلها أرقام ما قبل الحرب). وكان ذلك منخفضاً جداً بالمقارنة مع المعايير الغربية غير أنه كان يشكل زيادة هائلة بالمقارنة مع المؤشرات القائمة في الهند. إذ أن التقدير التقريبي لمتوسط الدخل السنوي

بالنسبة إلى الفرد كان ٦٥ روبية. وكان ذلك يشمل الفقراء والأغنياء، أبناء المدن وأبناء الريف. ونظراً للهوة الكبيرة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء ولتمركز الثروة في أيدي حفنة صغيرة من الناس، فإن متوسط دخل القروي قدر بأقل من ذلك بكثير، ربما ٣٠ روبية للفرد في السنة. إن هذه الأرقام تعطي صورة عن الفقر المخيف للشعب وعن الأوضاع البائسة للجماهير. كان هناك نقص في الغذاء والكساء والسكن وكل المتطلبات الأساسية للحياة الإنسانية. إن إزالة هذا النقص وضمان حدٍّ أدنى غير قابل للاختزال من المستوى بالنسبة إلى الجميع كانت تتطلب زيادة كبيرة في الدخل القومي. وإضافة إلى هذا الإنتاج الإضافي كان لابد من تحقيق توزيع أكثر عدلاً للثروة. قدرنا أن تحقيق مستوى تقدمي فعلاً للحياة سوف يفرض زيادة في الثروة القومية بمعدل ٥٠٠ أو ٦٠٠ بالمئة. وتلك كانت قفزة كبيرة جداً بالنسبة إلينا فوضعنا هدفاً أكثر تواضعاً هو تحقيق زيادة بمعدل ٢٠٠ - ٣٠٠ بالمئة خلال عشر سنوات.

حددنا فترة عشر سنوات للخطة مع تثبيت الأرقام الهادية بالنسبة إلى المراحل المختلفة وسائر قطاعات الحياة الاقتصادية.

كما تم اقتراح بعض الاختبارات الموضوعية أيضاً:

١ - تحسين الغذاء بتوفير مقننات غذائية تحتوي على ٢٤٠٠ - ٢٨٠٠ حريرة للعامل الراشد.

٢ - تحسين الكساء برفع معدل الاستهلاك من ١٥ يارداً إلى ٣٠ لكل فرد في السنة.

٣ - أن يصل مستوى السكن إلى مستوى تتوفر معه مساحة مئة قدمٍ مربعٍ للفرد الواحد.

مع إبقاء عدد من المؤشرات الدالة على التقدم في الذهن:

آ - زيادة الإنتاج الزراعي.

ب - زيادة الإنتاج الصناعي.

ج - تقليص البطالة.

د - زيادة معدل الدخل للفرد في السنة.

هـ - تصفية الأمية.

و - زيادة الخدمات العامة.

ز - توفير المساعدة الطبية على أساس تقديم وحدة صحية لكل ١٠٠٠ من السكان.

ح - زيادة معدل العمر المتوقع.

أما الهدف بالنسبة إلى البلاد ككل فكان يتركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني بالقدر الممكن. لم يكن عامل التجارة الداخلية مستثنى بطبيعة الحال ولكننا كنا شديدي الحرص على ألا ننجر إلى دوامة الإمبريالية الاقتصادية. لم نكن نريد أن نكون ضحايا لأي قوة إمبريالية كما لم نكن نريد أن نطوِّر ميلاً كهذا عندنا نحن. فالمهمة الأولى التي يجب أن تقع على عاتق الإنتاج في البلاد هي تلبية الحاجات الداخلية من الغذاء والمواد الأولية والسلع المصنوعة. أما الإنتاج الإضافي الزائد فلن نُغْرق به السوق الخارجية بل سوف يتم استخدامه لمبادلته بالسلع التي نحن بحاجة إليها. إن إسناد اقتصادنا الوطني إلى أسواق التصدير قد يؤدي إلى الصراع مع أمم أخرى وإلى تقلبات وأزمات مفاجئة إذا أُغلقت تلك الأسواق في وجهنا.

وهكذا، وعلى الرغم من أننا لم ننطلق من نظرية اجتماعية محددة تماماً، فإن أهدافنا الاجتماعية كانت واضحة وضوحاً كافياً ووفرت لنا أساساً عاماً للتخطيط. وقد كانت القاعدةُ الأساسية لهذا التخطيط قدراً كبيراً من التنظيم والتنسيق. ففيما لم يجر إلغاء المشروع الخاص بوصفه مشروعاً خاصاً تم تحديد آفاقه بشكل حاسم. أما عن الصناعات الدفاعية فقد تقرر أن تكون مُلْكاً الدولة وتحت إشرافها. وبالنسبة إلى الصناعات الأخرى المفتاحية كانت الأكثرية ترى أنها يجب أن تكون مُلْكيتها للدولة، ولكن أقليةً ذات شأن من اللجنة رأت أن إشراف الدولة عليها كاف. ومثل هذا الإشراف يجب أن يكون، على أي حال، إشرافاً حازماً. والخدمات العامة، كما تقرر، كان يجب أن تكون ملكا لأحد أجهزة الدولة - الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، أو أي مجلس محلي. وقد اقتُرح أن شيئاً شبيهاً بمجلس النقل في لندن يمكن أن يشرف على الخدمات العامة. أما بالنسبة إلى الصناعات الهامة والحيوية الأخرى فلم توضع أي قواعد

خاصة بل تم الاكتفاء بإيضاح مسألة أن طبيعة التخطيط بالذات كانت تتطلب إشرافاً بحدود معينة قد يختلف من صناعة إلى أخرى.

وحول الوكالة في الصناعات العائدة للدولة اقُترح أن تكون ثمة هيئة عامة مستقلة ذاتياً، كقاعدة عامة، مناسبة. فمثل هذه الهيئة ستضمن الملكية العامة والإشراف وفي الوقت نفسه ستتجاوز الصعوبات والنواقص التي تتسلل أحياناً تحت ستار الإشراف الديمقراطي المباشر. وجاءت أيضاً اقتراحات تقول بالملكية والإشراف التعاونيين بالنسبة إلى الصناعات. وأي تخطيط لابد له من القيام بالدراسة العميقة لتطور الصناعة في جميع فروعها مع تقديم البيانات الدورية للتقدم الحاصل. إضافة إلى تدريب الكوادر الفنية الضرورية للتوسع اللاحق في الصناعة، مع تمكين الدولة من مطالبة الصناعات بتدريب أمثال هؤلاء.

تم إقرار المبادئ العامة التي يجب أن تحكم السياسة الزراعية: «إن الأراضي الزراعية والمناجم والمقالع والأنهار والغابات هي أشكال من الثروة القومية يجب أن تكون ملكيتها عائدة بصورة مطلقة إلى الشعب الهندي بصورة جماعية؛ أما مبدأ التعاون فيجب تطبيقه في عملية استثمار الأرض عن طريق إنشاء وتطوير المزارع الجماعية والتعاونية». لم يقُترح، على أي حال، إلغاء الزراعة الفلاحية في المساحات الصغيرة من الأرض ولكن جميع الوسطاء من نمط التالوكدار والزمندار وغيرهما يجب التوقف عن الاعتراف بهم وبوجودهم بعد انتهاء الفترة الانتقالية. أما الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء فيجب شراؤها منهم بصورة تدريجية. كانت المزارع الجماعية ستبدأ مباشرة بمبادرة الدولة وعلى الأراضي المتروكة القابلة للزراعة. أما الزراعة التعاونية فيمكن أن تكون مستندة إما إلى الملكية الفردية أو المشتركة. لقد تم ترك هامش معين لمختلف الأنماط كي تتطور ومن ثم يصار، بالاستناد إلى المزيد من التجربة، إلى تشجيع أنماط محددة أكثر من غيرها.

كنا، بعضنا على الأقل، نأمل في تطوير نظام اجتماعي للتسليف. ففي حال عدم تأميم البنوك وشركات التأمين والخ.... لابد لها على الأقل من أن تكون

تحت إشراف الدولة وصولاً إلى قيام الدولة بمهام تنظيم رأس المال والتسليف. وكان مرغوباً فيه أيضاً أن يتم إخضاع الاستيراد والتصدير للإشراف. وعن طريق هذه الأساليب المختلفة يتم تحقيق قدر كبير من سيطرة الدولة فيما يخص الأرض والصناعة ككل، وإن كانت على درجات متباينة حسب الحالات المحددة، مع السماح للمبادرة الخاصة بالاستمرار في دائرة محددة.

ومن خلال النظر في المشكلات الخاصة طَوَّرْنا تدريجياً أهدافنا وسياستنا الاجتماعية. كانت هناك ثغرات مع نوع من الغموض هنا هناك بل وبعض التناقض؛ لم تكن خطة كاملة من الناحية النظرية. ولكنني دُهشت بسرور إزاء القدر الكبير من الإجماع الذي تحقق لنا على الرغم من أن لجنتنا ضَمَّتْ فيمن ضمت عناصر يصعب التوفيق بينها. إن عنصر كبار رجال الأعمال كان يمثل أكبر كتلة موحدة وكان موقفها من العديد من المسائل وخصوصاً المسائل المالية والتجارية، محافظاً بصورة واضحة ومحددة. ولكن هاجس التقدم السريع والقناعة بأن ذلك هو السبيل الوحيد لحل مشكلاتنا المتمثلة في الفقر والبطالة، كانا كبيرين بحيث اضطررنا جميعاً لأن نتخلى عن زوايانا الضيقة ونفكر بشكل جديد. كنا قد تحاشينا الموقف النظري، ومع النظر إلى كل مسألة عملية في إطارها الأوسع كنا ننقاد حتماً في اتجاه معين. وبنظري كانت روح التعاون السائدة بين أعضاء لجنة التخطيط مطمئنة ومريحة بالمقارنة مع روح الصراعات والخلافات الصاخبة في ميدان السياسة. كنا نعرف خلافاتنا ومع ذلك كنا نحاول، وغالباً ننجح، بعد مناقشة جميع وجهات النظر، في التوصل إلى استنتاج متماسك يحظى بموافقة الجميع أو الأكثرية الساحقة.

وبتركيبتنا نحن ليس فقط في لجنتنا بل وفي المجال الهندي الأرحب لم نكن نستطيع آنذاك أن نخطط للاشتراكية بوصفها اشتراكية. ومع ذلك فقد اتضح لي أن خطتنا، مع تطورها، كانت تقودنا بصورة حتمية نحو إقامة بعض أسس البنية الاشتراكية. فقد كانت الخطة ترسم حدوداً للملكية في المجتمع، وتزيل العديد من العوائق عن طريق النمو، وصولاً إلى بنية اجتماعية متوسعة بسرعة. كانت

مستندة إلى التخطيط لصالح الإنسان العادي، لصالح رفع مستواه بشكل كبير، لصالح تزويده بفرص النمو، ولصالح إطلاق قدر هائل من المواهب والطاقات الكامنة. وكان هذا كله سيتم في إطار من الحريات الديمقراطية وعبر قدر كبير من التعاون بين بعض الجماعات التي كانت عادةً ضد المبادئ الاشتراكية. وقد بدا لي مثل هذا التعاون ذا شأن حتى ولو انطوى على شيء من تخفيف حدة الخطة وإضعافها من بعض الجوانب. ربما كنتُ متفائلاً أكثر مما يجب. لكن طالما أن خطوة بهذه الضخامة كانت تتم في الاتجاه الصحيح، فقد شعرتُ بأن الآليات التي تنطوي عليها عملية التغيير بالذات كانت كفيلة بتسهيل عمليات التكيف والتقدم اللاحقة. حين كان الصراع محتوماً كان لابد من المواجهة، ولكن إذا كان قابلاً لأن يتم تحاشيه أو اختزاله إلى الحدود الدنيا فإن ذلك كان مكسباً واضحاً. وخصوصاً لأن الساحة السياسية كانت ملأى بما يكفي من الصراعات وكان المستقبل بالنسبة إلينا منذراً بأوضاع غير مستقرة. وهكذا فإن الاتفاق العام على خطة ما كان ذا قيمة كبيرة. كان سهلاً أن نضع المسودات والمشاريع المستندة إلى بعض المفاهيم المثالية. ولكن السير خطوة أبعد كان أصعب بكثير كما كان يشترط توفر مثل ذلك الاتفاق والموافقة العامة الضروريين بالنسبة إلى التطبيق المقبول لأيّ خطة.

إن التخطيط، رغم انطوائه الحتمي على قدر كبير من الإشراف والتنسيق والتدخل إلى حد ما في الحرية الفردية، لابد له، في حقيقة الأمر، في إطار الهند اليوم، من أن يقود إلى زيادة كبيرة في مساحة دائرة الحرية. إننا لا نملك حريات كثيرة لنخسرها. ليس أمامنا إلا أن نكسب في مجال الحرية. فإذا التزمنا بالبنية الديمقراطية للدولة وشجعنا المشاريع التعاونية فإن ذلك سيؤدي إلى تحاشي التمزق وتركيز السلطة بيد مراكز القوى.

في اجتماعاتنا الأولى وضعنا استمارة طويلة وشاملة وزعناها على مختلف الحكومات والهيئات العامة والجامعات والغرف التجارية والنقابات ومراكز البحوث والخ. كما شكلنا تسعاً وعشرين لجنة فرعية لدراسة المشكلات المحددة وتقديم التقارير عنها. إن تسعاً من هذه اللجان الفرعية

كانت مخصصة للمشكلات الزراعية، كما خُصَّت الصناعة بعدد منها. وكانت حصة التجارة والمالية خمساً منها. واثنتان كانتا للنقل وأخريان للتعليم واثنتان للرفاه العام واثنتان للعلاقات الديمغرافية السكانية ولجنة فرعية واحدة لدور المرأة في الاقتصاد المخطط. كان يعمل في هذه اللجان الفرعية ما بلغ مجموعُهم ثلاثمئة وخمسون شخصاً، منهم من كان مشتركاً . وقد كان هؤلاء بأكثريتهم من الاختصاصيين والخبراء في ميادينهم - رجال أعمال، موظفون حكوميون أو بلديون، أساتذة ومحاضرون في الجامعات، فنيون، علماء، نقابيون ورجال شرطة. وبهذه الطريقة جمعنا قدراً كبيراً من المواهب المتوفرة في البلاد. إن الوحيدين الذين لم يسمح لهم بأن يتعاونوا معنا، وإن كانوا مطلوبين كأشخاص، هم موظفو ومستخدمو حكومة الهند. إن تجميع مثل هذا العدد الكبير من الأشخاص وربطهم بعملنا كان مفيداً من نواح متعددة. فقد توفرت لنا فرصة الإفادة من معارفهم الشخصية وتجاربهم كما صاروا هم أنفسهم يفكرون بموضوعاتهم الخاصة من خلال علاقتها بالمشكلة الأوسع، إضافة إلى أن هذا أدى إلى المزيد من الاهتمام بالتخطيط في سائر أرجاء البلاد. ولكن هذه الأعداد الكبيرة كانت في الوقت نفسه سلبية من ناحية ثانية لأن التأخير كان محتوماً لاضطرار هؤلاء الناس المشغولين والمنتشرين في أطراف البلاد الواسعة لأن يجتمعوا من حين لآخر وعلى نحو متكرر.

إن الاتصال بهذا العدد الكبير من الناس الموهوبين والجادين في مختلف مجالات الحياة الوطنية جعلني أحسّ بالارتياح كما زاد من معارفي الخاصة زيادة كبيرة. كان أسلوبنا في العمل يقضي بتلقي مشروع تقرير من كل لجنة فرعية تدرسه لجنة التخطيط وتوافق عليه أو تنتقده جزئياً ثم تعيده مرفقة بملاحظاتها إلى اللجنة الفرعية. وبعد ذلك كان يُقَدَّم تقرير نهائي يشكّل أساساً لقراراتنا بشأن الموضوع المعني. كانت تُبذل المحاولات المتكررة من أجل الوصول إلى التنسيق بين القرارات المتخذة بشأن المواضيع المختلفة. وما إن يتم النظر في جميع التقارير والانتهاء منها حتى تبادر لجنة التخطيط إلى دراسة المشكلة كلها بجميع أبعادها وتعقيداتها لتصل

إلى صياغة تقريرها الشامل الذي تلحق به تقارير اللجان الفرعية كإضافات. وفي حقيقة الأمر كان ذلك التقرير النهائي يتبلور تدريجياً فيما نحن منشغلون بدراسة تقارير اللجان الفرعية.

حصلت تأخيرات مثيرة للإزعاج وبصورة رئيسية نتيجة لعدم التزام بعض اللجان الفرعية بمواعيدها المحددة، ولكننا بصورة عامة، حققنا تقدماً جيداً وأنجزنا قدراً كبيراً من العمل. تم اتخاذ اثنين من القرارات المثيرة والهامة فيما يخص التعليم. اقترحنا أن مستويات معينة من اللياقة البدنية يجب أن تتحدد بالنسبة إلى الأطفال ذكوراً وإناثاً في مختلف مراحل التعليم. كما اقترحنا إقرار نظام الخدمة الاجتماعية أو العملية الإلزامية لتمكين جميع الشباب والفتيات من المساهمة بنسبة من حياته أو حياتها، في المرحلة بين الثامنة عشرة والثانية والعشرين، في الخدمة الوطنية بما فيها الزراعة والصناعة والخدمات العامة والأعمال العامة من جميع الأنواع. ولن يستثنى من هذا النظام في حال تطبيقه أصحاب العاهات الجسدية أو العقلية الدائمة.

حين اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩ اقُترح تعليق عمل لجنة التخطيط الوطنية. وفي تشرين الثاني استقالت حكومات المؤتمر في المقاطعات مما زاد من صعوباتنا لأن عملنا لم يكن يحظى بأي اهتمام في ظل الحكم المطلق للحكام والمحافظين في المقاطعات. كان رجال الأعمال مشغولين أكثر من أي وقت مضى في مجال تكديس الأرباح من الاتجار بمستلزمات الحرب ومتطلباتها ولم يعودوا مهتمين كثيراً بالتخطيط. كان الوضع يتغير من يوم إلى آخر. إلا أننا قررنا أن نستمر وكنا نشعر أن الحرب جعلت عملنا ضرورياً أكثر. فهي محكومة بأن تؤدي إلى المزيد من التصنيع، والعمل الذي أنجزناه وما زلنا بصدد إنجازه سيكون مفيداً جداً في هذه العملية. كنا آنذاك نعالج تقارير لجاننا الفرعية حول الهندسات الصناعية والنقل والصناعات الكيميائية والصناعات التحويلية وهي جميعاً ذات أهمية قصوى من وجهة نظر الحرب. إلا أن الحكومة لم تكن مهتمة بعملنا بل وكانت في الحقيقة تنظر إليه

بقدر كبير من عدم الارتياح. وخلال الأشهر الأولى من الحرب - تلك الفترة التي عرفت بفترة الحرب الكلامية - كانت سياسة الحكومة تقضي بعدم تشجيع نمو الصناعة الهندية. وفيما بعد أجبرها ضغط الأحداث على شراء الكثير من احتياجاتها من الهند. ومع ذلك لم يكن البريطانيون مؤيدين لإقامة أي صناعات ثقيلة في الهند. وكان عدم التأييد الافتراضي يعني الحظر لاستحالة استيراد الآليات والمكائن بدون موافقة الحكومة.

تابعت لجنة التخطيط عملها وكادت تنتهي من معالجة تقارير لجانها الفرعية. كنا سننتهي من القليل المتبقي من هذا العمل لنسير قُدُماً فنشرع في صياغة تقريرنا الشامل. غير أنني اعتقلت في تشرين الأول من عام ١٩٤٠ وحُكم عليّ بفترة سجن طويلة. تعرض العديد من أعضاء لجنة التخطيط وأعضاء اللجان الفرعية أيضاً للاعتقال والسجن. كنت حريصاً على استمرار عمل اللجنة وطلبْتُ من زملائي في الخارج أن يقوموا بذلك. غير أنهم لم يكونوا راغبين في العمل في اللجنة في أثناء غيابي. حاولتُ الحصول على أوراق لجنة التخطيط وتقاريرها في السجن لأتمكن من دراستها وإعداد مشروع تقرير، ولكن حكومة الهند تدخلت ومنعت ذلك. لم يُسمح لتلك الأوراق بأن تصلني كما لم تُتَح لي فرصةُ إجراء المقابلات بشأنها.

وهكذا تعرضتْ لجنة التخطيط الوطنية للضعف والهزال فيما كنتُ أُمضي أيامي في السجن. وكل العمل الذي كنا قد أنجزناه والذي كان يمكن، رغم عدم اكتماله، أن ينطوي على فائدة كبيرة للأغراض الحربية، ظل قابعاً على الرفوف في مكاتبنا. أُطلق سراحي في كانون الأول ١٩٤١، وبقيتُ خارج السجن بضعة أشهر. ولكن هذه الفترة كانت قلقة ومحمومة بالنسبة إلي كما بالنسبة إلى الآخرين. فقد حدثت تطورات كثيرة جداً ومختلفة، حرب الباسيفيك مستمرة، الهند مهددة بالغزو، إذ كان مستحيلاً في مثل هذا الوضع التقاط الخيوط القديمة ومتابعة العمل غير المكتمل للجنة التخطيط قبل انقشاع الضباب عن الوضع السياسي. وفي هذه الأثناء ما لبثت أن عدت إلى السجن.

المؤتمر والصناعة

الصناعة الثقيلة مقابل الصناعة المنزلية

كان المؤتمر تحت قيادة غاندي بطل إنعاش الصناعات الريفية وخصوصاً الغزل والحياكة اليدويين. غير أن المؤتمر نفسه لم يقف في يوم من الأيام ضد الصناعات الثقيلة. وكلما توفرت له الفرص في المجالس التشريعية وغيرها كان يبادر إلى تشجيع مثل هذا التطور للصناعات الكبرى والثقيلة. كانت حكومات المؤتمر في المقاطعات شديدة الحرص على القيام بذلك. ففي العشرينيات عندما تعرضت مصانع الصلب والحديد في تاتا للصعوبات لم تبادر الحكومة إلى تقديم المساعدة لها لتتجاوز محنتها إلا بسبب إلحاح حزب المؤتمر في المجلس التشريعي المركزي. كان تطور صناعة السفن وخدمات السفن الهندية نقطة خلاف دائمة بين الوطنيين والحكومة. وكان المؤتمر مثله مثل سائر قطاعات الرأي العام الهندي حريصاً على تقديم أقصى الدعم للنقل البحري الهندي، وبالمقابل كانت الحكومة حريصة أيضاً على حماية مصالح شركات النقل البحري البريطانية الكبرى. وهكذا مُنعت عملية النقل البحري الهندية من النمو نتيجة التحامل الرسمي ضدها على الرغم من أنها كانت تملك الرساميل والقدرات الإدارية والفنية اللازمة. ومثل هذا التمييز والتحامل كان موجوداً حيثما وجدت المصالح الصناعية والتجارية والمالية البريطانية.

كان ذلك المجمَّع العملاق المعروف باسم الصناعات الكيميائية الإمبراطورية يحظى بالتأييد المستمر والدعم الدائم على حساب الصناعة الهندية. وقبل بضع سنوات مُنح المجمع المذكور حق استثمار الثروات المعدنية وغيرها في البنجاب ولفترة زمنية طويلة. أما شروط هذا الاتفاق فلم يُكشَف النقاب عنها، بحدود ما أعلم، ربما لأنها اعتُبرت «أموراً لا تهم الجمهور».

كانت حكومات المؤتمر في المقاطعات راغبة في تطوير صناعة الكحول. وهذه الرغبة كانت نابعة من عوامل مختلفة غير أن سبباً إضافياً كان موجوداً في كل من المقاطعات المتحدة وبيهار. فالأعداد الكبيرة من معامل

السكر كانت تنتج إضافة إلى السكر منتجاً ثانوياً بكميات هائلة هو مادة المَلَس التي كانت تعامل كنفايات. فقد اقتُرح أن يستفاد من هذه المادة لإنتاج الكحول. كانت العملية بسيطة، لم تكن هناك أي صعوبة سوى تلك المتجسدة في مصالح مجمع شل وبورما للنفط. أما حكومة الهند فظلت ترعى هذه المصالح وترفض السماح بتصنيع الكحول. ولم يتم الإقرار بضرورة إنتاج الكحول في الهند إلا في السنة الثالثة من الحرب الراهنة وبعد سقوط بورما وانقطاع شحنات النفط والبترول. إن لجنة غريدي الأمريكية ألحت بقوة على هذا الإجراء في عام ١٩٤٢.

وهكذا فإن المؤتمر كان دوماً مع تصنيع الهند وفي الوقت نفسه ظلّ يؤكد على ضرورة تطوير الصناعات المنزلية ويعمل من أجلها. هل يوجد أي تناقض بين هذين الموقفين؟ ربما كان هناك اختلاف في مستوى التأكيد، بشأن التنبه العوامل البشرية والاقتصادية التي كان يجري تجاهلها سابقاً في الهند. فالصناعيون الهنود والسياسيون الذين يؤيدونهم كانوا يبالغون في التفكير بمنطق تطور الصناعة الرأسمالية في القرن التاسع عشر في أوروبا متجاهلين العديد من العواقب الواضحة التي بدت جلية في القرن العشرين. وهذه العواقب يتوقع لها أن تكون أوسع مدى أو أكثر ضرراً في الهند لأن التقدم الاعتيادي فيها توقف مدة تزيد على مئة سنة. أما تلك الصناعات المتوسطة التي بدأت تظهر في الهند في ظل النظام الاقتصادي السائد فلم تؤد إلى امتصاص الأيدي العاملة بل أدت إلى المزيد من البطالة. وفي ظل نظام مختلف. حريص على الصناعات ذات النطاق الواسع والتي تشغل أيدي عاملة كثيرة في اقتصاد مخطط، يمكن تحاشي ذلك تماماً.

أثر واقع الفقر الجماهيري المتزايد هذا تأثيراً بالغاً على غاندي. صحيح في رأيي أن هناك خلافاً جوهرياً بين نظرته إلى الحياة بصورة عامة وبين ما قد يسمى بوجهة النظر الحديثة العصرية. إنه ليس مولعاً بالرفع الدائم لمستويات الحياة ونمو الكماليات على حساب القيم الروحية والأخلاقية. ليس ميالاً إلى الحياة الناعمة، فالصراط المستقيم بنظره هو الصراط الصعب،

وحب الرفاهية والرخاء يقود إلى الفساد وضياع القيم والفضيلة. وقبل كلّ شيء كان غاندي يصاب بالصدمة لدى رؤية الهوة العميقة الممتدة بين الأغنياء والفقراء من حيث أساليب الحياة وفرص النمو **الموفرة** لهم. وصادراً عن قناعته الشخصية والسيكولوجية عبر تلك الهوة انتقل غاندي إلى صف الفقراء متبنياً، مع القليل من التحسينات التي يستطيع الفقراء أنفسهم أن يدخلوها، أساليب حياتهم، نمط كسائهم أو انعدام هذا الكساء. بدا له هذا الفرق الشاسع بين حفنة الأغنياء الصغيرة والجماهير الفقيرة المدقعة ناجماً عن سببين اثنين: الحكم الأجنبي وما رافقه من استغلال من ناحية، والحضارة الصناعية الرأسمالية في الغرب متجسدة في الآلة الكبيرة من ناحية أخرى. وكان رد فعله موجهاً إلى السببين معاً. صار ينظر بنوع من الحنين إلى أيام الجماعة القروية القديمة المستقلة ذاتياً والمكتفية بنفسها إلى حد ما حيث ساد توازن أوتوماتيكي بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وحيث لم تكن المسافة بين الفقراء والأغنياء بهذا الاتساع، وحيث ساد نوع من الديمقراطية البسيطة، وحيث لم تكن رذائل المدن الكبرى الحالية موجودة وعاش الناس متواصلين مع الأرض التي هي مصدر الحياة وتنفسوا الهواء النقي للأمداء الواسعة.

كان هذا الفرق الأساسي كله موجوداً من حيث الموقف من معنى الحياة بالذات بينه وبين الكثير من الآخرين. وهو الفرق انعكس على لغته كما على نشاطاته. فلغته الحية والغنية في أغلب الأحيان كانت تستمد الوحي من التعاليم الدينية والأخلاقية ذات القرون العديدة من العمر في الهند أولاً وفي البلدان الأخرى أيضاً. يجب أن تسود القيم الأخلاقية، لا تستطيع الغايات أبداً أن تبرر الوسائل غير الجديرة وإلاّ فإن الفرد والقوم يهلكان.

ومع ذلك فإن غاندي لم يكن حالماً يعيش في عالمٍ خياليٍّ من صنعه مقطوعاً عن الحياة ومشكلاتها. جاء من غوجرات موطن رجال الأعمال العنيدين، وكان يملك معرفةً لا تضاهى بالقرية الهندية وبظروف الحياة السائدة فيها. ومن تلك التجربة الشخصية ذاتها صاغ برنامجه المستند إلى دولاب الغزل والصناعة الريفية. إذا أردنا أن نوفر إغاثةً مباشرةً للأعداد

الهائلة من العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً وإذا أردنا أن نوقف العَفَن الذي كان ينتشر في أرجاء الهند ويشل الجماهير، وإذا أردنا أن نرفع من مستويات أبناء القرى ولو بمقدار قليلٍ جداً ولكن بصورة جماعية، وإذا أردنا أن نعلم هؤلاء مبدأ الاعتماد على الذات بدلاً من الانتظار اليائس كالموتى للغوث من الآخرين، إذا كان هذا كله ضرورياً فليس هناك، على ما يبدو، أي طريق آخر. وإضافة إلى الشرور التي ينطوي عليها الحكم الأجنبي واستغلاله وانعدام الحرية اللازمة للمبادرة إلى تنفيذ مشاريعَ إصلاحيةٍ كبيرة، كانت مشكلة الهند تتركز في نُدْرة الرساميل ووفرة اليد العاملة - كيف السبيل إلى الإفادة من تلك القوة البشرية المبددة، تلك الأيدي العاملة التي لم تكن تنتج شيئاً؟ هناك مقارنات حمقاء تُعقد بين القوة البشرية وقوة الآلة، تستطيع أية آلة كبرى بالطبع أن تؤدي عمل ألف أو حتى عشرة آلاف من الأشخاص. ولكن إذا كان أولئك - الآلاف العشرة من البشر - جالسين ويموتون جوعاً فإن إدخال الآلة لن يكون مكسباً إلا إذا اقترن بنظرة بعيدة المدى تتطلع إلى نوع من التغيير في الأوضاع الاجتماعية. وحين لا تكون الآلة الكبيرة موجودة أصلاً فإن مسألة عقد مثل هذه المقارنة تكون ملغاة، وتكون الإفادة من القوة البشرية في مجال الإنتاج من وجهتي النظر الفردية والوطنية مكسباً خالصاً. لا يوجد أي تناقض حتمي بين هذا وبين إدخال الآلة على أوسع نطاق شريطة استخدامها، بالدرجة الأولى، في استيعاب الأيدي العاملة لا من أجل خلق المزيد من البطالة.

إن المقارنات بين الهند والبلدان الصغيرة ذات الصناعة المتطورة تطوراً عالياً في الغرب، أو البلدان الكبيرة ذات الكثافة السكانية القليلة نسبياً مثل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تكون مضللة. ففي أوروبا الغربية استغرقت عملية التصنيع مئة سنة وتكيف السكان معها بصورة تدريجية؛ كانت الزيادة السكانية سريعة ثم استقرت وهي الآن متراجعة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فهناك مساحة واسعة ذات كتل سكانية قليلة **وإن كانت متنامية**. إن الجرار ضرورة مطلقة

هناك لاستغلال الأرض زراعياً. لكنه ليس على الدرجة ذاتها من الضرورة على ما يبدو في وادي الغانج ذي الكثافة السكانية المفرطة طالما أن الأعداد الكبيرة معتمدة على الأرض في حياتها. ثم **تظهر مشكلات ظهرت** حتى في أمريكا. فقد استمرت الزراعة في الهند عبر آلاف السنين واستغلت الأرض والتربة إلى الحدود القصوى. هل سيؤدي الحرث العميق للتربة بواسطة الجرارات إلى إفقارها إضافة إلى زيادة تآكلها؟ **فلدى** بناء السكك الحديدية في الهند **وبناء السدات** العالية لهذا الغرض لم يفكر أحد بالتصريف الطبيعي للبلاد. وقد تدخلت السدات في عملية التصريف الطبيعية هذه مما جعلنا نواجه المرة تلو الأخرى وبصورة متزايدة فيضاناتٍ وحتّاً للتربة مع انتشار الملاريا.

إنني مع الجرارات والآلات الكبيرة، كما إنني مقتنع بأن التصنيع السريع للهند أمر أساسي لتخفيف الضغط عن الأرض ولمحاربة الفقر ورفع مستوى الحياة، ومن أجل الدفاع مع جملة من الأهداف الحيوية الأخرى. ولكنني مقتنع أيضاً وبالدرجة نفسها أن التخطيط والتكيف المستندين إلى أكبر قدر من العناية والحرص ضروريان إذا ما أردنا أن نجني الفائدة الكاملة من التصنيع ونتحاشى العديد من مخاطره. ومثل هذا التخطيط بات ضرورياً بالنسبة إلى جميع البلدان التي تعرضت لإيقاف النمو مثل الهند والصين التي لها تقاليدها القوية الخاصة.

في الصين انجذبتُ كثيراً إلى التعاونيات الصناعية ويبدو لي أن حركة مثلها مناسبة تماماً للهند ستكون ملائمة للخلفية الهندية وستوفر قاعدة ديمقراطية للصناعة الصغيرة كما ستؤدي إلى تطوير العادات التعاونية. يمكن جعلها مكملة للصناعة الثقيلة. علينا أن نتذكر أنّه مهما كانت سرعة تطور الصناعة الثقيلة في الهند فإن ساحة واسعة ستبقى مفتوحة أمام الصناعات الصغيرة والمنزلية. وحتى في روسيا السوفيتية لعبت تعاونيات المالكين المنتجين - دوراً هاماً في النمو الصناعي.

إن الاستخدام المتزايد للطاقة الكهربائية يسهل عملية نمو الصناعات الصغيرة ويجعلها قادرة على التنافس مع الصناعات الكبيرة. وهناك رأي يتنامى يقول بأفضلية عدم التمركز، وحتى هنري فورد أيد ذلك الرأي. يشير العلماء إلى المخاطر السيكولوجية والبيولوجية المترتبة على فقدان الاتصال بالأرض الناتج عن العيش في المدن الصناعية الكبرى. حتى أن البعض قال إن بقاء البشرية يفرض نوعاً من العودة إلى التربة والقرية. ولحسن الحظ صارت العلوم قادرة على تمكين السكان من الانتشار الواسع والبقاء بالقرب من الأرض مع الاستمتاع في الوقت نفسه بوسائل الراحة التي توفرها الحضارة والثقافة العصريتان.

ومهما يكن من أمر ذلك فإن المشكلة التي تواجهنا في الهند خلال العقود الأخيرة من السنين هي: كيف نستطيع، في ظل الظروف القائمة ومقيدين كما نحن بالحكم الأجنبي وما يرتبط به من مصالح ثابتة، أن نخفف من فقر الجماهير ونخلق روح الاعتماد على الذات لديها؟ هناك جملة من الآراء المؤيدة لفكرة تطوير الصناعات المنزلية في جميع الأوقات، ولكننا في ظروفنا المحددة لاشك أن ذلك هو أكثر الحلول عملية والحل الوحيد الذي كنّا نقدر عليه. ربما لم تكن الأساليب التي اتُّبعت هي المثلى والأكثر ملاءمة فالمشكلة كانت كبيرة، صعبة، ومعقدة وكنا دوماً نواجه اضطهاد الحكومة وقمعها. كان علينا أن نتعلم تدريجياً عن طريق التجربة والخطأ. أعتقد أنه كان علينا أن نشجع التعاونيات من البداية وأن نعتمد أكثر على المعارف الفنية والعلمية من أجل تحسين الآلات الصغيرة المناسبة للصناعات المنزلية والريفية. إن مبدأ التعاون أصبح الآن يتم إدخاله إلى هذه المنظمات.

كتب الاقتصادي ج. د. هــ. كول يقول: «إن حملة غاندي الرامية إلى تطوير صناعة النسيج المنزلية هي أكثر من حلم يراود خيال رومانسي يتوق إلى إحياء الماضي؛ إنها محاولة عملية للتخفيف من فقر القرية ورفع

مستواها». إنها كانت كذلك بالفعل بل وأكثر من ذلك بكثير. فقد أجبرت الهند على التفكير بالفلاح الفقير من منطلقات إنسانية، وعلى التحقق من أن وراء بريق بضعة المدن مستنقع هائل من البؤس والفقر، وعلى أن تدرك الحقيقة الأساسية القائلة بأن المعيار الصحيح للتقدم والحرية في الهند لا يكمن في خلق عدد من أصحاب الملايين أو المحامين المزدهرين وأمثالهم، أو في إنشاء المجالس وتأسيس الجمعيات، بل في تغيير وضع الفلاح وظروف حياته. كان البريطانيون قد أوجدوا في الهند كاستاً جديداً، طبقة جامدة جديدة، هي طبقة المتعلمين في المدارس الإنجليزية، أو طبقة ذوي التعليم الإنجليزي، هذه الطبقة التي كانت تعيش في عالمها الخاص بها، مقطوعة عن كتلة السكان الكبيرة، وتنظر دوماً، حتى عند احتجاجها، نحو حكامها. قام غاندي بجر تلك القوة إلى حد ما وأجبر تلك الطبقة على أن تلتفت قليلاً وتنظر نحو شعبها.

يبدو أن موقف غاندي من الآلة تغير بصورة تدريجية. فقد قال: «إن ما اعترض عليه هو الهوس بالآلة، لا الآلة كآلة». «فلو توفرت لنا الكهرباء في كل بيتٍ في القرية لما اعترضتُ على قيام القرويين بتشغيل أدواتهم بواسطة التيار الكهربائي». بدت الآلة الكبيرة في نظره طريقاً حتمياً يؤدي، في الظروف الراهنة على الأقل، إلى مركزة السلطة والثروة: «إنني أعتبر استخدام الآلة بهدف مركزة السلطة والثروة بأيدي قلّةٍ من الناس خطيئة مميتة وظلماً فاضحاً. إن الآلة تُستخدم اليوم في هذا السبيل». بل وقد صار يقبل بضرورة العديد من أنواع الصناعات الثقيلة والصناعات المفتاحية الكبيرة والخدمات العامة، شريطة أن تكون ملكيتها للدولة وألا تتدخل في بعض أنواع الصناعات المنزلية التي كان يراها أساسية. وفي معرض إشارته إلى اقتراحه الخاص قال مرة: «كل هذا البرنامج لن يكون إلا جداراً على الرمل إذا لم يستند إلى القاعدة الصلبة للمساواة الاقتصادية».

وهكذا فإن المؤيدين المتحمسين للصناعات المنزلية والصغيرة بالذات يعترفون، ضمن حدود معينة، بضرورة الصناعة الثقيلة ذات النطاق الواسع

وحتميتها، ولكنهم يريدون حصرها قدر الإمكان. وعندئذ تبدو المسألة ظاهرياً وكأنها مسألة تأكيد وقضية توفيق بين شكلي الإنتاج والاقتصاد. من الحقائق التي تكاد لا تقبل النقاش أنّ أيّ بلدٍ في إطار العالم الحديث لا يستطيع أن يكون مستقلاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية، حتى في إطار الترابط المتبادل العالمي، إلا إذا كان بلداً صناعياً متطوراً يستطيع أن يحقق ويحافظ على مستويات عليا من الحياة **مع تصفية الفقر بدون** مساعدة التكنولوجيا الحديثة في جميع ميادين الحياة. إن البلد المتخلف صناعياً سوف يظل أبداً يقلب التوازن العالمي ويشجع النزعات العدوانية لدى البلدان الأكثر تطوراً. وحتى لو احتفظ البلد المتخلف باستقلاله السياسي، فإن هذا الاستقلال سوف يبقى اسمياً فقط. وستنزع السيطرة الاقتصادية نحو الانتقال إلى الآخرين. ومثل تلك السيطرة الأجنبية سوف تقلب بالضرورة اقتصاده الصغير الذي دأب على الاحتفاظ به، جرياً وراء نظرته الخاصة إلى الحياة، رأساً على عقب. وهكذا فإن محاولة بناء اقتصاد بلد ما على قاعدة من الصناعات المنزلية والصغيرة بصورة رئيسية إن هي إلا محاولة محكومة بالإخفاق المؤكد. فمثل هذه المحاولة لن تؤدي إلى حلّ المشكلات الأساسية التي تواجه البلاد ولا إلى الحفاظ على الاستقلال والحرية. كما لن تمكن هذه البلاد من أن تجد مكاناً لها في الإطار العالمي إلا كتابع كولونيالي.

هل من الممكن أن نجد نوعين مختلفين تمام الاختلاف من الاقتصاد في بلد معين - أحدهما مستند إلى الآلة الثقيلة والصناعة والآخر يستند بصورة رئيسية إلى الصناعات المنزلية؟ إن هذا أمر يكاد أن يكون غير مفهوم لأن أحدهما يجب أن يتغلب على الآخر، ولا مجال للشك في أن الآلة الكبرى هي التي ستنتصر إلا إذا مُنعت من ذلك بالقوة. إن هذه ليست مسألة تكيف مجردة وتوافق بين شكلين من أشكال الإنتاج والاقتصاد لابدّ لأحدهما من أن يكون مسيطراً أو سائداً في حين يبقى الآخر مكملاً له يملأ الفراغ الذي يستطيع أن يملأه. إن الاقتصاد المرتكز إلى آخر **المنجزات التقنية العصرية** يجب أن يكون هو المهيمن بالضرورة. وإذا كانت التكنولوجيا تستلزم وجود الآلة الثقيلة، كحالها اليوم وبقدر كبير، فلابد من القبول بهذه الآلة الثقيلة مع كل ما تنطوي عليها من

تعقيدات وعواقب. إن التخفيف من المركزة حيث تتوفر الإمكانية بمنطق تلك التكنولوجيا، سيكون أمراً مرغوباً فيه. ولكن التقنية الحديثة لابد من تبنيها مهما كانت الظروف. ومن شأن التمسك بأساليب الإنتاج البالية التي ولى زمانها، إلا كإجراء مؤقت وانتقالي، أن يعني نوعاً من اعتقال التنمية والتطور وشلهما.

أيٌّ حديث عن الحسنات النسبية لكل من الصناعات الصغيرة والكبرى يبدو شديد الغرابة اليوم في الوقت الذي أقر فيه العالم إضافة إلى الوقائع المهيمنة في الوضع الذي يواجهه هذا العالم أفضلية الأخيرة على الأولى. حتى في الهند فإن القرار قد اتُّخذ وانتهى الأمر بتأثير هذه الوقائع ذاتها، وما من أحد يشك في أن الهند سوف تصنَّع وبسرعة في المستقبل القريب. لقد قطعت شوطاً لا بأس به في ذلك الاتجاه. إن شرور التصنيع غير المدروس وغير المخطط والعشوائي معروفة جيداً اليوم. أما مسألة ما إذا كانت تلك الشرور ملازمة بالضرورة للصناعة الثقيلة أم هي ناجمة عن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تستند إليها فتلك مسألة أخرى. إذا كانت البنية الاقتصادية هي المسؤولة بالدرجة الأولى فلابدّ لنا من الانطلاق مباشرة في الطريق المؤدية إلى تغيير تلك البنية بدلاً من إلقاء اللوم على التكنيك الحتمي والمرغوب فيه.

إن القضية الفعلية ليست قضية تكيف كمي وموازنة بين عناصر متضاربة وأساليب إنتاج متناقضة لا يجمعها جامع، بل هي مسألة تحول نوعي إلى شيء مختلف وجديد تتدفق منه جملة من العواقب الاجتماعية المختلفة. إن للجوانب الاقتصادية والسياسية لمثل هذا التغيير النوعي أهميتها الكبيرة، ولكن جوانبه الاجتماعية والنفسية هي الأخرى ذات أهمية ليست بالقليلة. وفي الهند بصورة خاصة حيث طال تعايشنا وتزاوجنا مع أشكال ماضية وأساليب قديمة في الفكر والممارسة، تشكل التجارب الجديدة، العمليات الجديدة المولِّدة لأفكار جديدة وآفاق جديدة ضرورة قصوى. وبهذا سوف نغير الطبيعة الساكنة والراكدة لحياتنا ونجعلها ديناميكية ومفعمة بالحياة وستغدو عقولنا نشيطة ومحبة للمغامرة. فالأوضاع الجديدة تقود إلى تجارب جديدة مع اضطرار العقل إلى التعامل معها وإلى التكيف مع البيئة المتبدلة.

من الأمور المعترف بها الآن أن تعليم الطفل يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحرفة معينة أو نشاط يدوي محدد لأن ذلك يحرك العقل ويحفزه ولأن هناك تنسيقاً بين نشاطات العقل واليدين. وكذلك يجري حفز عقل الفتى أو الفتاة النامي بواسطة الآلة. إنه ينمو تحت تأثير الآلة (في ظل ظروف ملائمة بالطبع لا بوصفه عاملاً مستغلاً وبائساً في المعمل) وتتفتح أمامه آفاق جديدة. فالتجارب العلمية البسيطة، والنظر عبر الميكروسكوب، وتفسير ظواهر الطبيعة العادية، تضيف عنصر الإثارة إلى التدريب وعنصر فهم بعض سيرورات الحياة إضافة إلى عنصر الرغبة في الاختبار والاكتشاف بدلاً من الاعتماد على العبارات الجاهزة والصيغ القديمة. إن روح الثقة بالذات وحب التعاون تنمو في حين تتضاءل فرص الإحباط الناجم عن عَفَن الماضي. إن حضارة تستند إلى تقنيات ميكانيكية متقدمة دائمة التبدل والتغير تؤدي إلى هذا. فمثل هذه الحضارة تشكل تغيراً ملحوظاً، ربما قفزة من النمط الأقدم، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع الحديث. إنها تؤدي بالضرورة إلى بروز مشكلات وصعوبات جديدة ولكنها في الوقت نفسه تشير إلى الطرق الكفيلة بالتغلب عليها.

صحيح إنني منحاز إلى الجوانب الأدبية من التعليم وكثير الإعجاب بالكلاسيكيات ولكنني متأكد من أن تدريباً علمياً أولياً في الفيزياء والكيمياء وخصوصاً في البيولوجيا، كما في تطبيق العلوم، أساسي بالنسبة إلى جميع الفتيان والفتيات. وبهذا فقط يستطيعون أن يفهموا العالم الحديث ويتلاءموا معه وبالتالي أن يحققوا امتلاك ولو الحدود الدنيا من العقلية والمزاج العلميين. ثمة شيء رائع في المنجزات العليا للعلوم والتكنولوجيا الحديثة (ستغدو أفضل مما هي في المستقل القريب بدون شك)، وفي الأصالة السامية للأدوات العلمية، وفي الآلات المدهشة بدقتها وجبروتها في الوقت نفسه، في كلّ ما تدفق من البحث العلمي الجريء وتطبيقاته، وفي اللمحات في المختبرات المثيرة وسيرورات الطبيعة، وفي الإحاطة الجميلة للعلم عبر آلاف العاملين في ميادينه، وفي عوالم الفكر والممارسة، وقبل كل شيء، في واقع أنّ هذا كله خرج من عقل الإنسان.

وقوف الحكومة في طريق النمو الصناعي

الإنتاج الحربي انحراف عن الإنتاج الاعتيادي

كانت مصانع تاتا للحديد والصلب في جمشيدبور تمثل الصناعة الثقيلة. لم يكن هناك ما يشبهها من حيث النوعية، إذ إن الورشات الهندسية الأخرى ورشات صغيرة تعمل بالقطعة في الواقع. وحتى تطور مصانع تاتا كان بطيئاً بسبب سياسة الحكومة. فخلال الحرب العالمية الأولى عندما برز نقص في القاطرات والعربات قررت مصانع تاتا أن تصنع القاطرات وأعتقد أنها استوردت الآليات اللازمة لذلك، ولكن ما إن انتهت الحرب حتى قررت حكومة الهند ومجلس السكك الحديدية (وهو جزء من الحكومة المركزية) استئناف حمايتها للقاطرات البريطانية المستوردة. ومن الواضح أن ليس هناك سوق خاصة للقاطرات نظراً لسيطرة الحكومة والشركات البريطانية على السكك الحديدية مما اضطر مصانع تاتا للتخلي عن فكرة صنع القاطرات.

إن المتطلبات الأساسية الثلاثة للهند إذا ما أرادت أن تتطور صناعياً هي: صناعة هندسية ثقيلة لإنتاج الآلات، معاهد للبحث العلمي، والطاقة الكهربائية. وهذه البنود يجب أن تشكل أساس كل تخطيط، وكانت لجنة التخطيط الوطنية تركز عليها أشد التركيز. كنا نعاني من النقص في الميادين الثلاثة، وكانت الاختناقات في التوسع الصناعي متكررة باستمرار. إن سياسة متقدمة كانت كفيلة بإزالة جميع هذه الاختناقات وبسرعة، ولكن سياسة الحكومة كانت عكس السير إلى أمام وركزت بشكل واضح على منع تطور أي صناعة ثقيلة في الهند. وحتى عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية لم يُسمح باستيراد الآليات الضرورية، وفيما بعد برزت الصعوبات المتعلقة بالشحن البحري. لم تكن الهند تعاني من أي نقص في الرساميل أو الكوادر المؤهلة، بل تركز النقص فقط على الآليات وكان الصناعيون شديدي التذمر بشأنها. فلو توفرت الفرص لاستيراد الآلات لأدى ذلك ليس فقط إلى تحسين الوضع الاقتصادي للهند بشكل لم يسبق له مثيل، بل وإلى تغيير كل صورة الحرب على ساحات القتال في الشرق الأقصى. فالعديد من المعدات الأساسية التي كانت تُشحن بالطائرات عادة بنفقات باهظة وصعوبات

كبيرة كان يمكن تصنيعها في الهند. كانت الهند مؤهلة فعلاً لأن تتحول إلى ترسانة بالنسبة إلى الصين والشرق وأن يصبح تقدمها الصناعي مضاهياً لتقدم كلٍّ من كندا وأستراليا. ولكن حاجات الصناعة البريطانية المستقبلية في السنوات التي تلي الحرب ظلت دوماً حاضرة في الأذهان رغم ملحاحية مستلزمات حالة الحرب، فاعتُبر تطوير أي صناعات في الهند أمراً غير مرغوب فيه لأنّ مثل هذه الصناعات ربما نافست الصناعات البريطانية بعد انتهاء الحرب. لم تكن هذه سياسة خفية، فالصحف والمجلات البريطانية كانت تتحدث عنها علناً، كما كانت هناك إشارات متكررة إليها واحتجاجات عليها في الهند.

كان جمشيدي تاتا، مؤسس معامل تاتا للصلب ذو النظرة البعيدة، ذا رؤية كافية جعلته يقيم معهد العلوم الهندي في بانغالور. ومعهد البحث العلمي هذا كان واحداً من أمثاله القليلة في الهند، فالمعاهد الأخرى كانت معاهد حكومية ذات أهداف محدودة. إن الساحة الواسعة للأبحاث العلمية والصناعية التي تشغل آلاف المعاهد والأكاديميات والمحطات الخاصة في كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي كانت مهملة كلياً تقريباً باستثناء معهد بانغالور وبعض العمل في الجامعات. وقد تمّ بذل بعض الجهد بعد أن اندلعت الحرب العالمية الثانية بفترة، مما أدى إلى نتائج جيدة رغم محدودية أفقها.

مع كبح بناء السفن وتصنيع القطارات ومنعهما تعرضت محاولات صناعة السيارات هي الأخرى للمصير نفسه. فقبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات كانت الاستعدادات لهذا المشروع قد بدأت وتم إنجاز كل شيء بالتعاون مع إحدى الشركات الأمريكية الشهيرة في هذا المجال. كان عدد من معامل التجميع قد بدأ الإنتاج في الهند. واقُترح الآن أن يجري تصنيع جميع القطع في الهند برساميل هندية وإدارة هندية أيضاً وبأيدي الكوادر الهندية. وعبر الاتفاق مع الشركة الأمريكية كان يمكن استخدام البراءة والحصول على الإشراف الفني والتقني في المراحل الأولى. قدمت حكومة المقاطعة التي كانت تحت إشراف وزارة تابعة للمؤتمر في بومباي وعداً بتوفير المساعدة والدعم بمختلف الوسائل. وكانت لجنة التخطيط شديدة الاهتمام بهذا المشروع. كان كلّ شيء قد أنجز وتحدد ولم يبق إلا استيراد الآليات ولكن سكرتير دولة الهند لم

يوافق على استيراد الآليات وأصدر أمره القاضي بالمنع. وحسب رأيه «كانت أيّ محاولة لإقامة هذه الصناعة الآن ستؤدي إلى تبديد قوة العمل والآليات الضرورتيين لتلبية متطلبات الحرب». كان ذلك في الأشهر الأولى من الحرب خلال تلك الفترة التي عرفت بمرحلة الحرب الكلامية. تمت الإشارة إلى وجود وفرة من القوة العاملة، بما فيها **المؤهلة والموصوفة** العاطلة عن العمل. كما أن ضرورات الحرب هي الأخرى كانت حجة غريبة لأن هذه الضرورات بالذات كانت تستلزم توفير النقل بالسيارات. ولكن سكرتير الدولة المسؤول عن الهند، وهو المرجع الأخير، القابع في لندن، لم يتأثر بهذه الحجج. وجاءت تقارير أخرى تقول بأن شركة سيارات قوية أخرى منافسة لم توافق أيضاً على إقامة صناعة للسيارات في الهند تحت رعاية جهات أخرى.

أصبح النقل إحدى المشكلات الكبرى التي تواجه الحرب في الهند. كان هناك نقص في الشاحنات ونقص في البترول، وفي القاطرات وعربات السكك الحديدية وحتى في الفحم. وجميع هذه الصعوبات كانت ستحل بسهولة أكبر فيما لو لم يتم رفض المقترحات التي قُدمت في الفترة التي سبقت الحرب. فالقاطرات وعربات السكك الحديدية والشاحنات إضافة إلى العربات المدرعة كانت ستصنع في الهند. وكان الكحول الطاقي سيساعد في التخفيف من النقص الحاد في المحروقات البترولية. أما بالنسبة إلى الفحم فلم تكن الهند تعاني من النقص إذ إن احتياطيات هائلة منه متوفرة ولكن الإنتاج كان قليلاً جداً. فهذا الإنتاج كان بالفعل قد تقلص في سنوات الحرب رغم زيادة الطلب عليه. كانت الظروف في مناجم الفحم سيئة للغاية والأجور منخفضة جداً بحيث لم يكن العمل فيها جاذباً للعمال. وأخيراً أُزيلت عقبة منع النساء من العمل تحت الأرض لأنّ النساء كن يقبلن بمثل تلك الأجور المتدنيه. ونتيجة لنقص الفحم عانى التوسع الصناعي الأمرَّيْن بل حتى أن مصانع قائمة توقفت عن العمل.

بضع مئات من القاطرات وبضعة آلاف من عربات السكك الحديدية شحنت من الهند إلى الشرق الأوسط مما ضاعف صعوبات النقل القائمة في الهند. حتى الطريق الدائم تم اقتلاعه من بعض الأماكن لنقله إلى أماكن أخرى. وقد كانت الطريقة العشوائية المتبعة في هذا كله بدون أي حساب

للعواقب المستقبلية، مثيرة للدهشة. ساد نقصٌ كامل للتخطيط وبُعْد النظر؛ فالحل الجزئي لمشكلة ما كان يؤدي بصورة مباشرة إلى إثارة جملة من المشكلات الأكثر خطورة.

أواخر عام ١٩٣٩ أو أوائل ١٩٤٠ بُذلت محاولةٌ محددة لإقامة صناعة تنتج الطائرات في الهند. ومرة أخرى تم تحديد كل شيء مع شركة أمريكية وأرسلت البرقيات المستعجلة إلى كل من حكومة الهند ومقر قيادة الجيش في الهند للحصول على موافقتهما. لم تأت الردود. وبعد سلسلة من عمليات التذكير جاء الجواب بالرفض. ما الداعي لصنع الطائرات في الهند إذا كان شراؤها من إنجلترا وأمريكا ممكناً؟

قبيل الحرب كانت كميات كبيرة من الأدوية والعقاقير واللقاحات تصل إلى الهند من ألمانيا. أدّت الحرب إلى إيقاف ذلك. اقُترح على الفور أن من الممكن تصنيع بعض اللقاحات والأدوية الأساسية في الهند. ومن السهل أن تقوم بهذه المهمة جملةٌ من المؤسسات الحكومية. لم توافق حكومة الهند على الاقتراح وأشارت إلى إمكانية الحصول على كل ما هو ضروري عن طريق الصناعات الكيميائية الإمبراطورية بعد الآن. وحين قيل إن الشيء نفسه يمكن تصنيعه في الهند بكلفة أقل بكثير والإفادة منه لصالح الجيش كما الأهالي بصورة عامة بدون أية مصلحة خاصة، عَبَّرَتْ السلطات العليا عن استيائها إزاء إقحام مثل هذه الاعتبارات التافهة على قضايا سياسة الدولة. ومما قيل في معرض الرد: «إن الحكومة ليست مؤسسة تجارية».!

لم تكن الحكومة مؤسسة تجارية غير أنها كانت شديدة الاهتمام بالمؤسسات التجارية وقد كانت الصناعات الكيمائية الإمبراطورية إحداها. فهذا المجمع الصناعي الكبير كان يتمتع بالتسهيلات الكثيرة. وحتى بدون مثل هذه التسهيلات كان المجمع يملك موارد هائلة لا تستطيع أي شركة هندية، باستثناء تاتا، أن تضاهيه وتتنافس معه. وفضلاً عن تلك التسهيلات كان المجمع متمتعاً بالدعم الكامل في كل من الهند وإنجلترا. وبعد تخليه عن منصب نائب الملك في الهند بأشهرٍ قليلة ظهر اللورد لينليتغو بثوبه الجديد

كمدير للكيميائيات الإمبراطورية. وهذا يوضح الارتباط الوثيق جداً بين كبار رجال الأعمال في إنجلترا وحكومة الهند ومدى تأثير مثل هذا الارتباط على السياسة بالضرورة. ربما كان اللورد لينليتغو من كبار المساهمين في شركة الكيميائيات الإمبراطورية حتى عندما كان يشغل منصب نائب الملك في الهند. وعلى أي حال كان الآن قد وضع خبراته ومعارفه الخاصة بوصفه نائب الملك السابق في الهند تحت تصرف تلك الشركة.

بوصفه نائباً للملك أعلن اللورد لينليتغو في كانون الأول ١٩٤٢ ما يلي: «حققنا إنجازات كبرى في ميدان التموين. لقد ساهمت الهند مساهمة ذات أهمية وقيمة كبيرتين... فخلال الأشهر الستة الأولى من الحرب بلغت قيمة العقود الموقعة ٢٩٠ مليوناً من الروبيات. وفي الأشهر اللاحقة من نيسان إلى تشرين الأول ١٩٤٢، وصل الرقم إلى ١٣٧٠ مليوناً. وخلال الفترة كلها حتى نهاية تشرين الأول ١٩٤٢ لم يكن المجموع أقلّ من ٤٢٨٠ مليوناً، وهذه الأرقام تستثني قيمة الأعمال المنجزة في المصانع الحربية وهي أعمال كبيرة وذات شأن». هذا صحيح تماماً ومساهمة الهند في المجهود الحربي تضاعفت كثيراً بعد أن قيل هذا الكلام. يمكننا أن نتصور أن ذلك يجسد زيادة كبيرة في النشاط الصناعي ومؤشراً أعلى بكثير فيما يخص الإنتاج. ومع ذلك فإن المدهش هو أنه لم يحصل أي تغير ذو شأن. فمؤشرات النشاط الصناعي في الهند كانت كالتالي (إذا اعتبرنا عام ١٩٣٥ عام الأساس، أي /١٠٠٪): ١١١,١ في عام ٣٨-١٩٣٩ ١١٤,٠ في عام ٣٩-١٩٤٠، وفي عام ١٩٤٠-١٩٤١ كان يتراوح بين ١١٢,١ و ١٢٧,٠، وفي آذار ١٩٤٢ وصل إلى ١١٨,٩، ثم تراجع في نيسان ١٩٤٢إلى ١٠٩,٢، وبعد ذلك ارتفع المؤشر تدريجياً حتى وصل إلى ١١٦,٢ في تموز ١٩٤٢. إن هذه الأرقام ليست كاملة كما أنها لا تشتمل على الصناعات الحربية وبعض الصناعات الكيميائية. ولكنها مع ذلك هامة وذات مغزى.

يبرز الواقع المدهش الذي يقول إن النشاط الصناعي للهند في تموز ١٩٤٢ كان، إذا استثنينا صناعة الذخائر وغيرها، أعلى بقليل منه في فترة ما

قبل الحرب. حصلت اندفاعه قصيرة الأمد في كانون الأول ١٩٤١ حين ارتفع المؤشر لتصل النسبة إلى ١٢٧,٠ بالمئة ثم ما لبثت أن تراجعت. ومع ذلك فإن قيمة العقود الحكومية مع مختلف الصناعات كانت في زيادة مضطردة. ففي الأشهر الستة الممتدة من تشرين الأول إلى آذار ١٩٣٩ -١٩٤٠، بلغت قيمة هذه العقود ٢٩٠ مليوناً من الروبيات حسب أقوال اللورد لينليتغو، وخلال الأشهر الستة من نيسان إلى تشرين الأول ١٩٤٢ كانت ١٣٧٠ مليوناً من الروبيات.

وهكذا فإن كل هذه الطلبيات الحربية الهائلة لا تمثل أي زيادة في النشاط الصناعي الإجمالي ولكنها تشير إلى تبديد واسع النطاق وانحراف كبير عن الإنتاج الاعتيادي للتحول إلى الإنتاج المتخصص بالصناعات الحربية. وكانت تلك في الوقت الراهن تلبي حاجات الحرب ولكن على حساب الخفض المخيف لمعدلات الإنتاج من أجل تلبية الحاجات المدنية. وقد أدى ذلك بالضرورة إلى عواقب ذات أبعاد واسعة. ففيما مالت كفة الإسترليني لصالح الهند في لندن وتراكمت الأموال في أيدي فئة قليلة العدد في الهند كانت البلاد بمجموعها محرومة من الحاجات الأساسية كما أُغرقت السوق بكميات هائلة من النقد الورقي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبصورة جنونية أحياناً. فمنذ أواسط عام ١٩٤٢ بدت أزمة المواد الغذائية وشيكة الوقوع، وفي خريف ١٩٤٣ قضت المجاعة على الملايين في البنغال وغيرها من مناطق الهند. إنّ عبء الحرب والسياسة المتبعة بشأنها وقع على كاهل عشرات الملايين في الهند ممن كانوا أقل الناس قدرة على تحمله فأخرج من دائرة الوجود والحياة عدداً كبيراً من الناس الذين ماتوا أقسى أنواع الموت - الموت البطيء بسبب الجوع.

إنّ الأرقام التي أوردتُها تتوقف مع عام ١٩٤٢ وليست لدي أي أرقام جديدة. ربما حدثت تغيرات كثيرة منذ ذلك الحين وقد يكون مؤشر النشاط الصناعي في الهند أعلى الآن. ولكن الصورة التي تكشف عنها مثل تلك الأرقام والمؤشرات لم تشهد تغييراً ذا شأن في أيّ من جوانبها الأساسية. فالآليات ذاتها ما زالت تعمل، والأزمات نفسها تتكرر، والترقيعات والعلاجات المؤقتة والآنية السابقة مازالت هي التي تطبق، والافتقار نفسه إلى النظرة

المخططة والشاملة مازال واضحاً، كما إن الانحياز نفسه إلى جانب الصناعة البريطانية الراهنة والمستقبلية ما زال سائداً - وفي الوقت نفسه مازال الشعب يموت من نقص الغذاء وبسبب الأوبئة والأمراض.

صحيح أنّ بعض الصناعات القائمة وخصوصاً صناعات النسيج والحديد والصلب والجوت ازدهرت بصور متزايدة، وعدد أصحاب الملايين من أرباب الصناعة ومتعهدي الحرب والمحتكرين والمضاربين قد تزايد، كما تراكمت مبالغ كبيرة لدى شريحة عليا صغيرة من شعب الهند على الرغم من الضرائب والرسوم الفاحشة، ولكن العمل والعمال بصورة عامة لم يستفيدا من ذلك كله. وقد أعلن القائد العمالي السيد ن. م. جوشي في المجلس المركزي أنّ أوضاع العمل في الهند قد ساءت خلال الحرب. ازدهر أيضاً أصحاب الأراضي والمزارعون المتوسطون ولاسيما في البنجاب والسند، ولكن الأكثرية الساحقة من السكان الزراعيين تعرضت لضربة مؤلمة من جراء ظروف الحرب وعانت كثيراً. أما المستهلكون بصورة عامة فقد سُحقوا بصورة متزايدة نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار.

في منتصف عام ١٩٤٢ جاءت لجنة فنية أمريكية - لجنة غريدي - إلى الهند لمعاينة الصناعات القائمة وتقديم الاقتراحات المتعلقة بزيادة الإنتاج. لم تكن اللجنة مهتمة بطبيعة الحال إلا بالإنتاج للأغراض الحربية. إن تقرير اللجنة لم يُنْشَر قط، ربما لأنّ حكومة الهند عارضت نشره. إلا أن عدداً قليلاً من توصياتها وَجَدَتْ من يُعْلنها. لقد اقترحت اللجنة أن يتم إنتاج الكحول الطاقي، وتوسيع صناعة الفولاذ، وزيادة الطاقة الكهربائية، وزيادة إنتاج الألمنيوم والكبريت المصفى، مع عَقْلَنة مختلف الصناعات. أوصت اللجنة أيضاً بإحداث هيئة عليا ذات صلاحيات للإشراف على الإنتاج تكون مستقلة عن أجهزة الحكومة وهيئاتها حسب الأنموذج الأمريكي. من الواضح أن لجنة غريدي لم تكن مفعمة إعجاباً بالطرائق الكسولة والعفوية وغير الكفؤة لحكومة الهند التي لم تستطع حتى الحربُ الشاملة أن تؤثر على سلوكها الخامل، ولكنها صعقت بالمقابل لدى رؤية الكفاءة وحسن التنظيم اللذين تميزت بهما

معامل تاتا للصلب، تلك المؤسسة الكبرى التي كان الهنود يقومون بتسييرها. وقيل في التقرير الأَوَّلي للجنة غريدي إن «اللجنة أخذت انطباعاً إيجابياً عن النوعية الجيدة والطاقات الكامنة الرائعة لدى العمال الهنود. فالهندي ماهرٌ بيديه وإذا ما توفرت له ظروف العمل المناسب والاطمئنان إلى الاستمرار في العمل فإنّه عاملٌ نشيط يمكن الاعتماد عليه»(*).

خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة نمت الصناعة الكيميائية في الهند، وحققت صناعة بناء السفن بعض التقدم، كما بدأت صناعة وليدة لإنتاج الطائرات. إنّ سائر الصناعات الحربية بما فيها معامل الجوت والنسيج حققت أرباحاً كبيرة رغم الضرائب الباهظة مما أدى إلى تراكم قدر كبير من الرساميل. فَرَضَتْ حكومةُ الهند حَظْراً على توظيف الرساميل في المشاريع الصناعية الجديدة. وحديثاً حصل نوع من الارتخاء بهذا الخصوص، رغم عدم إمكانية القيام بأيّ عمل حتى تنتهي الحرب. وحتى هذا الانفراج البسيط أدى إلى تفجر الطاقات لدى كبار رجال الأعمال وصارت مشاريع صناعية كبرى تظهر إلى حيز الوجود. يبدو أن الهند التي طالما تعرض نموها للاعتقال والشلل هي على أبواب عملية تصنيع واسعة النطاق.

* * *

(*) في تعليق لها على تجميد تقرير لجنة غريدي كتبت كوميرس (بومباي) ١٩٤٢/١١/٢٨ ما يلي: «إن الوقائع تشهد بأن هناك مصالح متنفذه في الخارج دائبة على خنق أي نمو للصناعة والتصنيع في هذه البلاد حتى تنتفي أي منافسة خطيرة في فترة ما بعد الحرب مع الغرب من جانب الشرق».

الفصل التاسع

الحقبة الأخيرة «٣»

الحرب العالمية الثانية

المؤتمر والسياسة الخارجية

كان المؤتمر الوطني، مثله مثل سائر المنظمات السياسية الأخرى في الهند، غارقاً، ومنذ أمد طويلٍ، في السياسة الداخلية ولم يول التطورات الخارجية إلا القليل من الاهتمام. وفي العشرينيات من هذا القرن بدأ يهتم بعض الاهتمام بالشؤون الخارجية. ولم يَحْذُ حَذْوَه أي من التنظيمات الأخرى سوى الجماعات الصغيرة من الاشتراكيين والشيوعيين. كانت المنظمات الإسلامية تهتم بفلسطين، وبين الحين والآخر أصدرتْ قراراتٍ تعبر عن التعاطف مع العرب المسلمين هناك. كانت تلك المنظمات تراقب التيارات الوطنية المتطرفة في تركيا ومصر وإيران عن كثب وبشيء من التوجس والخوف لأنها كانت علمانية وتمهد لإصلاحات لم تكن منسجمة تماماً مع تصوراتها للتقاليد الإسلامية. وبصورة تدريجية طور المؤتمر سياسة خارجية استندت إلى تصفية الإمبريالية السياسية والاقتصادية حيثما وُجدت وإلى التعاون مع الأمم الحرة. وقد انسجم ذلك مع المطالبة باستقلال الهند. ففي عام ١٩٢٠ تبنى المؤتمر قراراً حول السياسة الخارجية أكَّدَ فيه رغبتنا في التعاون مع الأمم الأخرى وخصوصاً في تطوير العلاقات الودية مع البلدان المجاورة. وفيما بعد تمت دراسة إمكانية نشوب حرب أخرى واسعة النطاق. ففي

١٩٢٧، أي قبل البدء الفِعْلي للحرب العالمية الثانية باثنتي عشرة سنة، أعلن المؤتمر للمرة الأولى سياسته فيما يخص هذه الحرب.

كان هذا قبل وصول هتلر إلى الحكم بخمس إلى ست سنوات وقبل بدء العدوان الياباني على منشوريا. كان موسوليني يرسِّخ أقدامه في إيطاليا ولكنه لم يبدُ آنذاك مشكِّلاً تهديداً كبيراً للسلم العالمي. وقد كانت إيطاليا الفاشية على علاقات ودية مع إنجلترا وكان رجال السياسة البريطانيون يعبرون عن إعجابهم بالدوتشي. كان هناك عدد من الحكام الديكتاتوريين الصغار في أوروبا؛ هم أيضا كانوا على علاقات جيدة مع الحكومة البريطانية. أما بين إنجلترا والاتحاد السوفيتي فقد سادت قطيعة كاملة. فقد حدثت الغارة على المناطق القطبية وتم على الأثر سحب الممثلين الدبلوماسيين. وفي عصبة الأمم ومكتب العمل الدولي كانت السياسة البريطانية والفرنسية محافظة تماماً. وحين كانت جميع البلدان الممثلة في العصبة إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المناقشات المطولة والمستمرة حول نزع السلاح مع الحظر الكامل للقصف الجوي سجلت بريطانيا تحفظات أساسية. فمنذ بضع سنوات كانت الحكومة البريطانية قد لجأت إلى استخدام الطائرات «لأغراض بوليسية» كما زعموا، وقد بقي البريطانيون متمسكين بهذا «الحق» مما أعاق التوصل إلى اتفاق عام حول هذه المسألة في العصبة وفي مؤتمر نزع السلاح لاحقاً.

كانت ألمانيا - جمهورية فايمار الألمانية - قد أصبحت عضواً كاملاً في عصبة الأمم، وتم الترحيب بلوكارنو بوصفه بطل السلام الأبدي في أوروبا ورمزاً لنجاح السياسة البريطانية. والوجه الآخر لجميع هذه التطورات كان متمثلاً في عزل روسيا السوفيتية وفي تشكيل جبهة مشتركة ضدها في أوروبا. كانت روسيا قد احتفلت لتوها بالذكرى العاشرة لثورتها وطورت علاقات ودية مع عدد من البلدان الشرقية المختلفة مثل تركيا وإيران وأفغانستان ومنغوليا.

وكذلك كانت الثورة الصينية أيضاً قد تقدمت بخطوات واسعة وتمكنت الجيوش الوطنية من السيطرة على نصف الصين مما جعلها تصطدم بالمصالح

الأجنبية وخصوصاً البريطانية في الموانئ والداخل على حد سواء. وفي وقت لاحق حدثت اضطرابات داخلية وتمزق الكومنتانغ إلى جماعات متنافسة.

بدت الأوضاع العالمية منزلقةً نحو صراع كبير بين إنجلترا وفرنسا كزعيمتين لأوروبا من جهة وبين روسيا السوفيتية مع بعض شعوب الشرق من الجهة الثانية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فظلَّتْ بعيدة عن الطرفين، فكُرْهُها الشديد للشيوعية أبقاها بعيدة عن روسيا، وعدم ثقتها بالسياسة البريطانية وتنافسها مع بريطانيا على الصعيدين الصناعي والمالي منعاها من التحالف مع المجموعة التي تتزعمها بريطانيا. وقبل كل هذه الاعتبارات وفوقها كانت ثمة المشاعر الانعزالية لأمريكا وخوفها من التورط في الصراعات الأوروبية.

في مثل هذه الصورة كان الرأي الهندي بصورة محتومة مع روسيا السوفيتية وشعوب الشرق. ولم يكن هذا يعني أي استحسان واسع للشيوعية وإن كانت أعداد متزايدة أصبحت تنجذب إلى الأفكار الاشتراكية. قوبلت انتصارات الثورة الصينية بحماس بالغ واعتُبِرتْ مقدمات لحرية الهند الوشيكة ولتصفية العدوان الأوروبي في آسيا. أصبحنا نهتم أكثر بالحركات الوطنية في الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) وفي الهند الصينية، إضافة إلى الحركات الوطنية في بلدان آسيا الغربية ومصر. إن تحويل سنغافورة إلى قاعدة بحرية كبرى وتطوير ميناء ترينكومالي في سيلان بدوا وكأنهما جزء من استعدادات عامة لحرب قادمة ستحاول بريطانيا من خلالها أن تعزز مواقعها الإمبريالية وتسحق روسيا جنباً إلى جنب مع الحركات الوطنية الناهضة في الشرق.

على مثل هذه الأرضية بدأ المؤتمر الوطني يطور سياسته الخارجية عام ١٩٢٧. فأعلن أن الهند لا يمكن أن تكون طرفاً في حرب إمبريالية، ولا يجوز لأحد مهما حدث أن يُشْرِك الهند في أي حرب بدون الحصول على موافقة شعبها. وفي الأعوام التالية تم تكرار هذا الإعلان كما شُنَّتْ حملة إعلامية واسعة بهذا المعنى. وقد أصبح هذا الموقف واحداً من ركائز سياسة المؤتمر كما اعتُبِر عموماً واحداً أيضاً من أسس السياسة الهندية. ما من أحد في الهند فرداً كان أم تنظيماً وقف ضد هذه السياسة.

وفي هذه الأثناء كانت أوروبا تشهد سلسلة من التغيرات، وكان هتلر والنازية قد برزا على السطح. بادر المؤتمر فوراً إلى التعبير عن رد فعله على التغيرات وإلى إدانتها لأن هتلر ومذهبه كانا في نظره تجسيداَ حياً وتشديداً خطيراً لكل من الإمبريالية والعنصرية اللتين كان المؤتمر يناضل ضدهما. وكان رد الفعل على العدوان الياباني ضد منشوريا أقوى بسبب التعاطف مع الصين. ثم جاءت أحداثُ الحبشة وإسبانيا والحرب الصينية - اليابانية، وتشيكوسلوفاكيا لتزيد من حدة المشاعر ومن التوتر الناتج عن الحرب الوشيكة.

ولكن هذه الحرب المقبلة بدت وكأنها ستكون مختلفة عن تلك التي كان يصورها المراقبون قبل صعود هتلر. ومع ذلك فإن السياسة البريطانية ظلت بصورة دائمة تقريباً مماثلة للفاشية والنازية وكان من الصعب أن نتصور بأنها بين عشية وضحاها ستتغير فجأة وتبرز بوصفها بطلة الحرية والديمقراطية. إن موقفها الإمبريالي الطاغي ورغبتها في الاحتفاظ بإمبراطوريتها سيستمران وإن حدثت تطورات أخرى، كما إن عداءها الأساسي لروسيا ولما تمثله كان هو الآخر ثابتاً. غير إنّه اتضح أكثر فأكثر أنّ هتلر، رغم جميع المحاولات التي بذلت لتهدئته واسترضائه، كان يتحول إلى قوة مهيمنة في أوروبا قالباً كلياً كلَّ التوازن القديم ومهدِّداً المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية. صارت الحرب بين إنجلترا وألمانيا محتملة. والسؤال الذي طُرح علينا هو: كيف سيكون موقفنا إذا ما اندلعت مثل هذه الحرب؟ كيف السبيل إلى التوفيق بين الاتجاهين المهيمنين في سياستنا: اتجاه معارضة الإمبريالية البريطانية واتجاه الوقوف في وجه الفاشية والنازية؟ كيف سنتمكن من الجمع بين وطنيتنا وأمميتنا؟ لقد كانت مسألة صعبة في الظروف القائمة، صعبة بالنسبة إلينا، ولكنها لم تكن تنطوي على أي صعوبة في الوقت نفسه إذا ما خطت الحكومة البريطانية خطوة واحدة لتظهر لنا أنها تخلت عن سياستها الإمبريالية في الهند وصارت تعتمد على حسن النية لدى الجماهير الشعبية.

وفي الصراع بين الوطنية والأممية كانت الأولى هي المؤهلة لأن تفوز. ذلك هو ما يحدث في أي بلد وفي أيّ أزمة. وفي بلد تحت الهيمنة الأجنبية

ويعاني من الذكريات المُرَّة للنضال والكفاح المستمرين كانت تلك نتيجة حتمية وضرورية. فإنجلترا وفرنسا كانتا قد خَذَلَتا إسبانيا الجمهورية وخانتا تشيكوسلوفاكيا وضَحّتا، إذن، بالأممية مقابل ما اعتبرتاه، وقد أخطأتا في اعتبارهما كما أثبتت الأحداث اللاحقة، مصالحهما الوطنية. أما الولايات المتحدة فقد ظلت متمسكة بالانعزالية، على الرغم من تعاطفها الواضح مع إنجلترا وفرنسا والصين، ومن كرهها للنازية والعسكرية اليابانية والعدوان. إن بيرل هاربور هي التي قَذَفَتْ بها في أتون الحرب. أما روسيا السوفيتية، رمز الأممية بالذات، فقد اتبعت سياسة وطنية صارمة أربكت العديد من أصدقائها والمتعاطفين معها. فالهجوم المفاجئ والمباغت غير المعلن من جانب الجيوش الألمانية هو الذي جلب الحرب إلى الاتحاد السوفيتي. حاولت البلدان الإسكندينافية وهولندا وبلجيكا تحاشي الحرب وعدم التورط فيها آملةً عبثاً في النجاة، ولكنها راحت ضحيتها. أما تركيا فقد ظلت لمدة خمس سنوات عند الحافة المضطربة لحياد مضطرب محكومة فقط بالاعتبارات الوطنية. إن مصر، وهي ما تزال شبه مستعمرة على الرغم من استقلالها الظاهري، وقد أصبحت هي نفسها واحدة من ساحات المعارك الكبرى، تحتل موقعاً عجيباً وشاذاً. فمن جميع النواحي العملية نجدها بلاداً في حومة الحرب وخاضعة تماماً لسيطرة القوات المسلحة التابعة للأمم المتحدة غير أنها في الوقت نفسه ليست مشاركة في الحرب.

ربما كانت هناك تبريرات وأعذار لجميع هذه السياسات التي اتبعتها الحكومات والبلدان المختلفة. لا يستطيع أي كيان ديمقراطي أن يقفز إلى الحرب بسهولة بدون إعداد الشعب والحصول على تعاونه. وحتى الدولة المتسلطة يتوجب عليها أولاً أن تعدّ للمسألة. ولكن مهما كان السبب ومهما كان التبرير والتسويغ، فإن من الواضح أنه ما إن تنشب الأزمة حتى تصبح الاعتبارات الوطنية، أو تلك التي تُعَدُّ كذلك، في الطليعة وتطغى على جميع الاعتبارات الأخرى التي لم تتمكن من التوافق معها والتي تزاح بالتالي من الطريق. من الأمور العجيبة حقاً أنّ مئات المنظمات الدولية والروابط المعادية للفاشية والخ... في أوروبا غدت، خلال الأزمة الميونيخية، خرساء لا حول لها

ولا قوة. قد يصبح الأفراد والجماعات الصغيرة ذوي عقلية أممية وقد يكونون مستعدين لأن يضحوا بالمصالح الشخصية والوطنية المباشرة في سبيل قضية أكبر ولكن الأمم والشعوب لا تفعل ذلك. فالمصالح الأممية لا تثير الحماس إلا إذا اعتقد الناس أنها منسجمة مع مصالحهم الوطنية والقومية.

كتبت الإيكونوميست اللندنية قبل بضعة أشهر في معرض مناقشتها للسياسة الخارجية البريطانية تقول: «إن السياسة الخارجية الوحيدة التي تتمتع بقدر معين من الحظ في أن تُتَّبع باضطراد هي تلك التي بواسطتها تجري حماية المصالح الوطنية بصورة كاملة وبشكل واضح. ما من شعب يضع مصالح المجتمع الدولي فوق مصالحه. ولا مجال لأيّ أممية ناجحة إلا إذا بَدَتْ مصالح الطرفين – طَرَفي الشعب والمجتمع الدولي - متفقة».

لا تستطيع الأممية أن تتطور بالفعل إلا في بلادٍ حُرّة، لأنّ أفكار وطاقات البلد التابع تبقى موجهةً نحو إنجاز حريته هو. وحالة التبعية تلك هي مثل الورم السرطاني في داخل الجسم، هذا الورم الذي لا يمنع فقط أي عضو من أن يصبح سليماً ومعافى بل ويبقى أيضاً مصدر إزعاج دائم للعقل ملوّثاً كل الفكر والممارسة. إن الصراع متأصل فيه ومثل هذا الصراع يؤدي إلى نوع من تركيز الفكر عليه ويقف عائقاً أمام النظر إلى القضايا الأوسع. إنّ تاريخ سلسلة طويلة من الصراعات السابقة وأشكال المعاناة يصبح مرافقاً لعقل الفرد والأمة على حد سواء. وهذا التاريخ يتحول إلى كابوس، إلى هاجس مسيطر، يستحيل الخلاص منه إلا عن طريق اقتلاع الأسباب من جذورها العميقة. وحتى عندئذ، أي بعد زوال الشعور بالخضوع، فإنّ عملية الشفاء تكون بطيئة، لأن جروح العقل تستغرق وقتاً أطول من جروح الجسد لتتماثل إلى الشفاء التام.

وهذه الخلفيةُ كلُّها عايشَتْنا في الهند منذ زمن طويل غير أن غاندي أحدث انعطافةً في حركتنا الوطنية خَفَّفَتْ من مشاعر الخيبة والمرارة. صحيح أن تلك المشاعر بقيت ولكنني لم أسمع بأي حركة وطنية أخرى كانت بهذا القدر من البعد عن الكراهية. كان غاندي وطنياً إلى أبعد حدود الوطنية، ولكنه في الوقت نفسه كان إنساناً يشعر بأن له رسالة لا تخص الهند وحدها بل العالم

كله، وكان شديد الحماس للسلم العالمي. لذا فإنّ وطنيته كانت تنطوي على وجهة نظرٍ عالمية ومتحررة كلياً من أي نوايا عدوانية. فمع رغبته في استقلال الهند توصل إلى القناعة القائلة إنّ اتحاداً فيدرالياً عالمياً يضم دولاً مترابطة يعتمد بعضها على البعض الآخر هو الهدف الصحيح الوحيد مهما كان ذلك بعيداً. وقد قال: «إن فكرتي عن الوطنية هي أن تصبح بلادي حرة، وإذا ما دعت الحاجة أن تموت بلادي كلها في سبيل بقاء الجنس البشري. لا مجال هنا للكره العنصري. لتكن هذه وطنيتُنا». وفي مكان آخر قال: «أريد أن أفكر من وجهة نظر العالم كله. فوطنيتي تتضمن كل ما هو خير في البشرية بصورة عامة. لذا فإنّ خدمتي للهند تشتمل على خدمات الإنسانية... ليس الاستقلال المعزول هو هدف بلدان العالم. إنّه الترابط والتبعية المتبادلة الطوعية. فأفضل العقول في العالم اليوم لا ترغب في دول مستقلة استقلالاً مطلقاً، دول تحارب بعضها بعضاً، بل في اتحاد يضم دولاً صديقة ذات تبعية متبادلة. قد يكون إنجاز مثل هذه المهمة بعيداً. لا أريد أن أطلق شعارات ومزاعم كبيرة باسم بلادنا. ولكنني لا أرى ما هو كبير أو مستحيل في أن نعبر عن استعدادنا للقبول بالتبعية المتبادلة الشاملة بدلاً من الاستقلال. إنني أرغب في إمكانية تحقيق الاستقلال الكامل بدون الإصرار على نيله».

زادت الحركة الوطنية قوة واعتماداً على الذات، وراح العديد من الناس يفكرون من منطلقات هند حرة: كيف ستكون؟ ماذا ستفعل؟ وكيف ستكون علاقاتها بالبلدان الأخرى؟ فضخامة البلاد وطاقاتها الكامنة ومواردها الضخمة بالذات جَعَلَتْهم يفكرون من منطلقات كبرى. لا تستطيع الهند أن تكون مجرد ملحق بأي بلد آخر أو جملة من البلدان، وحريتها ونموها سيحدثان تغييراً جذرياً في آسيا وبالتالي في العالم. وأدى ذلك بصورة حتمية إلى مفهوم الاستقلال الكامل وقطع الروابط التي تربطها ببريطانيا وإمبراطوريتها. فوضعية الدومنيون (نوع من الكومنولث) حتى حين تكون قريبة جداً من الاستقلال، بدت تقييداً سخيفاً وتعطيلاً للنمو الكامل. وحالة الدومنيون هذه لبلد أمٍّ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع بناتها من الأمم التي تستند جميعاً إلى أرضية ثقافية مشتركة، بدت غير قابلة

كلياً للتطبيق على الهند. من المؤكد أنها كانت تعني دائرة أوسع من التعاون الدولي، وتلك مطلوبة، ولكنها في الوقت نفسه كانت تعني تعاوناً أقل مع البلدان الباقية خارج تلك الإمبراطورية أو مجموعة الكومنولث. وهكذا أصبحت عنصراً مقيداً، وكانت أفكارنا المشبعة بوعود المستقبل، تتجاوز هذه الحدود وتتطلع إلى تعاون أوسع. وبشكل خاص كنا نفكر بعلاقات وثيقة مع جيراننا شرقاً وغرباً، مع الصين وأفغانستان وإيران والاتحاد السوفيتي. وحتى مع أمريكا البعيدة أردنا أن تكون لنا علاقات حميمة، لأننا كنّا نستطيع أن نتعلم الشيء الكثير من الولايات المتحدة الأمريكية كما من الاتحاد السوفيتي. ساد الشعور بأننا كنا قد استنفذنا قدرتنا على تعلم أي شيءٍ إضافي من إنجلترا بعد قطع الصلة غير الصحية التي كانت تربطنا وصولاً إلى بناء علاقة ندية.

إنّ التمييز العنصري والمعاملة الخاصة اللذين كان الهنود يواجهونهما في بعض الممتلكات والمستعمرات البريطانية كانا عاملين قويين من عوامل تصميمنا على القطيعة مع تلك المجموعة. وبصورة خاصة كانت أفريقيا الجنوبية مصدر إزعاج دائم كما أن أفريقيا الشرقية وكينيا كانتا تحت السيطرة المباشرة للسياسة الاستعمارية البريطانية. ومما يثير الاستغراب أننا كنا، كأفراد، على علاقات طيبة مع الكنديين والأُستراليين والنيوزيلنديين لأنّ هؤلاء كانوا يمثلون تراثاً جديداً كما كانوا متحررين من الكثير من الأهواء المغرضة ونزعات المحافظة الاجتماعية التي كانت تطبع البريطانيين.

وحين تحدثنا عن استقلال الهند فإننا لم نكن نعني الانعزال. كنا متأكدين، ربما أكثر من العديد من البلدان، من أن النمط القديم من الاستقلال الوطني الكامل كان محكوماً بالزوال، ولا بد من أن يأتي عهد جديد من التعاون العالمي. لذا كنا نوضح وبصورة متكررة بأننا موافقون تماماً على الحد من ذلك الاستقلال، جنباً إلى جنب مع الدول الأخرى داخل نوع من الإطار العالمي. ويُفَضَّل لذلك الإطار أن يغطي العالم كله أو أكبر قدر منه، أو أن يكون إقليمياً. لم يكن الكومنولث متوافقاً مع أي من هذين المفهومين وإن كان قابلاً لأن يصبح جزءاً من إطار أوسع.

من المدهش حقاً كيف أصبحنا أمميين في تفكيرنا رغم وطنيتنا الملتهبة. ما من بلد تابع وَصَلَ إلى ما وصلْنا إليه من هذه الناحية إذ إن الميل العام لدى تلك البلدان الأخرى كان ابتعاداً عن أي التزامات أممية. وفي الهند أيضاً وُجد من عارضَ وقوفَنا إلى جانب إسبانيا الجمهورية والصين والحبشة وتشيكوسلوفاكيا. لماذا نستعدي دولاً قوية مثل إيطاليا واليابان؟ كانوا يسألون. ويقولون: يجب أن نعامل كلّ عدوٍّ لبريطانيا كصديق؟ لا مجال للمثالية في السياسة التي لا تهتم إلا بالقوة وباستخدامها بالشكل المناسب. ولكن هؤلاء المعارضين غرقوا في سيل العواطف الجارف الذي كان المؤتمر قد خَلَقَه ولم يستطيعوا بالتالي أن يعبروا عن آرائهم أمام الملأ. وقد ظلت الرابطة الإسلامية صامتة طوال الوقت ولم تُلْزِم نفسَها بأي من هذه المسائل الدولية.

وفي عام ١٩٣٨ أرسل المؤتمر بعثة طبية مؤلفة من عدد من الأطباء مزوَّدين بالمعدات والمواد الضرورية إلى الصين. وظلت هذه البعثة تقوم بعملها بشكل جيد طوال عدد من السنين. ولدى تنظيم هذه البعثة كان سوبهاس بوسي رئيساً للمؤتمر. ولم يكن موافقاً على اتخاذ أي خطوة من قبل المؤتمر تحمل معنى العداء لليابانيين أو الألمان أو الإيطاليين. ومع ذلك فإن المشاعر في المؤتمر وفي البلاد كانت هكذا ولم يعارض هذه الإجراءات أو أي إجراءات مماثلة تعبر عن تعاطف المؤتمر مع الصين وضحايا العدوان الفاشي والنازي. لقد اتخذنا جملة من القرارات ونظَّمْنا العديد من التظاهرات التي لم يكن هو موافقاً عليها خلال فترة رئاسته ولكنه خضع لها بدون احتجاج لأنه كان مدركاً لحجم المشاعر المؤيدة لها. كان هناك اختلاف كبير في الموقف بينه وبين أعضاء الهيئة التنفيذية للمؤتمر تجاه القضايا الخارجية والداخلية على حد سواء وقد أدى ذلك إلى نوع من القطيعة في أوائل عام ١٩٣٩. وعندئذ شن هجوماً علنياً على سياسة المؤتمر مما جعل الهيئة التنفيذية للمؤتمر في أوائل آب ١٩٣٩ تتخذ تلك الخطوة غير الاعتيادية تماماً ألا وهي خطوة اتخاذ الإجراء التنظيمي ضد واحد من رؤسائه السابقين.

موقف المؤتمر من الحرب

وهكذا فإن المؤتمر وضع ومارس باستمرار سياسة ثنائية فيما يخص الحرب. فمن جهة كانت هناك معارضة للفاشية والنازية والعسكرية اليابانية بسبب سياساتها الداخلية وعدوانها على بلدان أخرى على حد سواء، فقد ساد تعاطف شديد مع ضحايا ذلك العدوان كما سادت رغبة جامحة في الالتحاق بأي حرب أو أي محاولة تهدف إلى وقف ذلك العدوان. ومن جهة ثانية كان هناك تأكيد على حرية الهند، ليس فقط لأنّ ذلك كان هدفنا الأساسي الذي طالما دَأَبْنا على السعي من أجل تحقيقه، بل أيضاً وبصورة خاصة من أجل مصلحة الحرب الممكنة. إذ إن هنداً حرة فقط كانت تستطيع أن تساهم المساهمة الفعالة المطلوبة في مثل هذه الحرب كما كنا نؤكد باستمرار، فقط من خلال الحرية كنا نستطيع أن نتغلب على التراث المرير من علاقاتنا السابقة مع بريطانيا وأن نستثير الحماس ونعبئ طاقاتنا الهائلة. فبدون تلك الحرية ستكون الحرب، مثل أي حرب قديمة، صراعاً بين دول إمبريالية متنافسة، ومحاولة للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية كواحدة منها وتأييدها. بدا سخيفاً ومستحيلاً بالنسبة إلينا أن نقف في صف الدفاع عن تلك الإمبريالية التي طالما ناضلنا ضدها بالذات. وحتى إذا كانت قلةٌ منا، انطلاقاً من اعتبارات أكبر، تعتبرها أهون الشرين، فإننا كنا عاجزين تماماً عن تعميم هذا الموقف على الشعب. لم يكن شيء غير الحرية يستطيع أن يطلق الطاقة الجماهيرية وأن يحوّل المرارة إلى حماس للقضية. لم يكن ثمة أي طريق آخر.

ألحَّ المؤتمر في المطالبة بأن لا يجري إلزام الهند بأي حرب بدون موافقة شعبها أو ممثليه، وبأن لا يتم إرسال أي قوات مسلحة هندية للخدمة في الخارج إلا بعد الحصول على مثل هذه الموافقة. كانت الجمعية التشريعية المركزية المؤلفة من الجماعات والأحزاب المختلفة قد تقدمت هي الأخرى بهذا المطلب الثاني. لقد كانت شكوى قديمة لدى الشعب الهندي ضد إرسال قواتنا المسلحة إلى الخارج لأغراض إمبريالية ولغزو وقمع شعوب ليس بيننا

وبينها أي خلاف في الغالب، شعوب كنا متعاطفين مع جهودها الرامية إلى استعادة حريتها. كانت الوحدات العسكرية الهندية تُستَخْدم كوحدات مرتزقة لهذا الغرض في كل من بورما والصين وإيران والشرق الأوسط وبعض أجزاء أفريقيا. صارت تلك الوحدات رمزاً للإمبريالية البريطانية في كل تلك البلاد واستَعْدَتْ شعوبَها على الهند. مازلتُ أذكر ذلك التعليق المرير الذي علَّقه أحد المصريين حين قال: «لم يكف أنكم فقدتم حريتكم بل وتساعدون البريطانيين في استعباد الآخرين».

لم يكن وجها هذه السياسة الثانية متطابقين بصورة آلية، فقد كان هناك عنصر من التناقض المتبادل بينهما، ولكن هذا التناقض لم يكن من صنعنا نحن. لقد كان متأصلاً في، وملازماً للظروف ومنعكساً بالضرورة على أي سياسة نابعة من تلك الظروف. أكَّدنا مراراً وتكراراً على أن هناك تناقضاً صارخاً بين إدانة الفاشية والنازية والاحتفاظ بالهيمنة الإمبريالية. صحيح أن الأولى كانت متورطة في ارتكاب الجرائم المرعبة غير أن الإمبريالية في الهند وغيرها كانت قد رسخت أقدامها واستقرت. فالفرق كان فرقاً في الدرجة والزمن لا فرقاً من حيث النوعية. والأولى أي النازية والفاشية كانتا أيضاً من الأشياء البعيدة التي نقرأ عنها، في حين أن الثانية، الإمبريالية، كانت على أعتابنا وتحيط بنا وتملأ الأجواء كلها من حولنا. أكّدنا على مدى السُّخف الذي ينطوي عليه رفع راية الديمقراطية في مكان آخر والتنكر لها عندنا هنا في الهند.

ومهما كان التناقض الكامن في سياستنا الثنائية فإن مبدأ اللاعنف لم يكن حجر عثرة أمام الكفاح المسلح دفاعاً عن النفس أو ضد العدوان.

كنت في إنجلترا وفي القارة الأوروبية خلال صيف ١٩٣٨ وأوضحت سياستنا هذه بالكلام والكتابة والحوارات الخاصة وأشرتُ إلى المخاطر التي ينطوي عليها السماح للأمور بأن تنزلق أو بأن تبقى كما هي. وفي أوج أزمة

سوديتنلاند سألني التشيك المفعمون بالقلق عما يمكن للهند أن تتخذه من موقف في حال نشوب الحرب. فالخطر كان قريباً جداً منهم مما جعل من الصعب عليهم أن ينظروا في التفاصيل الدقيقة والشكاوي القديمة، غير أنهم مع ذلك تفهموا ما قلته لهم وعَبَّروا عن اتفاقهم مع المنطق الذي انطوى عليه كلامي.

وفي أواسط عام ١٩٣٩ أصبح معلوماً أن الجيوش الهندية نُقلت عبر البحار ربما إلى كل من سنغافورة والشرق الأوسط. وعلى الفور تعالى الاحتجاج على القيام بمثل هذا العمل بدون استشارة ممثلي الشعب. صحيح أن تحركات الجيوش خلال فترات الأزمات يجب أن تكون سرية في معظم الأحيان، ولكنَّ هناك طرقاً كثيرة لإطلاع القادة الممثلين على ما يجري. فهناك قادة الأحزاب والكتل في المجلس المركزي كما كانت في المقاطعات حكوماتٌ منتخبة من الشعب. إن السير الاعتيادي للأمور كان يتطلب أن تتشاور الحكومة المركزية وتتبادل الثقة في الكثير من القضايا مع هؤلاء الوزراء المحليين في المقاطعات. ولكن حتى هذا القدر من الاحترام الشكلي والإسمي لم يتم التعبير عنه تجاه ممثلي الشعب وإزاء الرغبات المعلنة للأمة بأسرها. كانت هناك أيضاً خطوات تُتخذ، عبر البرلمان البريطاني، بهدف تعديل قانون ١٩٣٥ الخاص بحكومة الهند الذي كانت تعمل بموجبه حكومات المقاطعات بما يؤدي إلى مركزة كل السلطة، في حال طوارئ الحرب، بيد الحكومة المركزية. إن مثل هذا الإجراء كان يمكن عَدُّه طبيعياً في بلاد ديمقراطية إذا ما تم اتخاذه بموافقة الأطراف المعنية. من المعروف جيداً أن الدول الاتحادية والمقاطعات أو الوحدات ذات الاستقلال الذاتي في أي اتحاد فيدرالي تكون شديدة الغيرة والحساسية بشان حقوقها ولا توافق بسهولة على التخلي عنها للإدارة المركزية حتى في فترات الأزمة والطوارئ. ومثل هذا الصراع دائم في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت الذي أكتب فيه هذا الكلام، رفض استفتاء في استراليا اقتراحاً يقضي بزيادة صلاحيات الحكومة الكومنولثية على حساب الولايات حتى من أجل الأغراض الحربية وخلال

فترة استمرار الحرب. أما في الهند فإن الحكومة المركزية كانت وما زالت تتصف باللامسؤولية الكاملة وبالتسلط التام. فهي ليست منتخبة ولا هي مسؤولة أمام الشعب عموما بأي شكل من الأشكال، أو أمام المقاطعات. لقد تصرفت كوكيل كامل الصلاحيات للحكومة البريطانية. وأي زيادة في هذه السلطة على حساب حكومات المقاطعات والمجالس التشريعية كانت تعني مزيداً من الإضعاف لهذه الحكومات المحلية الشعبية وضربة توجه إلى أساس مبدأ الاستقلال الذاتي للمقاطعات بالذات. وقد أثار ذلك استياءً عميقاً. فقد ساد شعور بأن ذلك كان متناقضاً مع التأكيدات التي في ظلها تشكَّلتْ حكوماتُ المؤتمر كما أشار إلى أن الحرب ستُفْرَضَ، كما جرى في الماضي، على الهند بدون استشارة ممثليها المنتخبين.

عَبَّرَتْ الهيئة التنفيذية للمؤتمر عن معارضتها القوية لهذه السياسة التي رأتها استهانة متعمدة بالمؤتمر وبالمجلس التشريعي المركزي على حد سواء. وأعلنت عن عزمها على مقاومة أيِّ فَرْضٍ من هذا النوع وعلى رفض الموافقة على جَرّ الهند إلى سياسات بعيدة المدى بدون موافقة شعبها. وصرَّحَتْ أيضا (أوائل آب ١٩٣٩) تقول: «في هذه الأزمة العالمية نؤكِّد أن عواطف اللجنة المؤقتة العاملة هي بكاملها مع أولئك الذين يؤيدون الديمقراطية والحرية وقد دأب المؤتمر بصورة متكررة على إدانة العدوان الفاشي في أوروبا وأفريقيا والشرق الأقصى الآسيوي كما ندين خيانة الديمقراطية من قبل الإمبريالية البريطانية في كل من تشيكوسلوفاكيا وإسبانيا». ولكنها أضافت تقول: «إن السياسة السابقة للحكومة البريطانية مثلها مثل التطورات الحديثة أظهرت بشكل واضح تماماً أن هذه الحكومة لا تقف مع الحرية والديمقراطية ويمكنها أن تخون هذه المبادئ في أي لحظة. لا تستطيع الهند أن ترتبط بمثل هذه الحكومة كما لا يمكن مطالبتها بتوظيف مواردها في سبيل الحرية والديمقراطية التي هي محرومة منهما والتي يمكن أن تخذلهما». كخطوة أولى احتجاجاً على هذه السياسة طُلب إلى أعضاء

المؤتمر من قوام المجلس التشريعي المركزي أن يحجموا عن حضور الدورة التالية لهذا المجلس.

وكان هذا القرار الأخير قد اتُّخذ قبل الاندلاع الفعلي للحرب في أوروبا بثلاثة أسابيع. بدا واضحاً أن حكومة الهند والحكومة البريطانية من ورائها كانتا تميلان إلى تجاهل رأي الهند تجاهلاً كاملاً، ليس فقط فيما يخص القضايا الكبرى التي أثارتْها أزمةُ الحرب، بل وفيما يتعلق بالعديد من المسائل الثانوية. وقد انعكست هذه السياسة على تصرفات الحكام والمحافظين ومواقفهم في المقاطعات كما على مواقف الإدارة المدنية للخدمات التي أصبحت أكثر رفضاً للتعاون مع حكومات المؤتمر، كان وضع حكومات المقاطعات التابعة للمؤتمر يزداد سوءاً مع مرور الزمن كما أن قطاعات واسعة من الرأي العام كانت ثائرة ومتخوفة. فالناس كانوا يخشون من أن تتصرف الحكومة البريطانية كما تصرفت قبل ربع قرن، أي في عام ١٩١٤، فتفرض الحرب على الهند متجاهلة حكومات المقاطعات والرأي العام وكل الأحداث الجارية في هذه الفترة وتجعل من الحرب غطاء لقمع ذلك القدر البسيط من الحرية التي كانت الهند قد حصلت عليه ولاستغلال ثرواتها بدون قيود أو حدود.

ولكن أشياء كثيرة كانت قد حدثت خلال ربع القرن هذا كما أن مزاج الشعب كان مختلفاً جداً. ففكرة التعامل مع بلاد عظيمة وكبيرة مثل الهند وكأنها قطعة أثاث مع تجاهل شعبها تجاهلاً كاملاً ومثيراً للاشمئزاز، كانت تثير أشد الاستياء. فهل كان كل النضال والمعاناة خلال السنوات العشرين السابقة بلا ثمن؟ وهل كان الشعب الهندي محكوماً بأن يلطِّخ بالعار الأرضَ التي خرج منها من خلال الاستسلام الخانع لهذا الإذلال والتحقير؟ لقد كان عدد كبير من أبناء هذا الشعب قد تعلموا كيف يقاومون ما يرونه شراً، وكيف يرفضون الخضوع حين يكون مثل هذا الخضوع شائناً. وكانوا قد قبلوا وعن طيب خاطر كل العواقب المترتبة على مثل هذا الرفض للخضوع.

وقد كان هناك آخرون، الجيل الأكثر شباباً، بخبرات شخصية قليلة في النضال الوطني وما ينطوي عليه، راحوا يرون حتى العصيان المدني في العشرينيات والثلاثينيات تاريخاً قديماً ليس إلا. لم يكن هؤلاء قد نضجوا في أتون التجربة ونار المعاناة وبالتالي سلّموا ببعض الأمور كما لو كانت بديهية. كانوا ينتقدون الجيل الأقدم يعدونه ضعيفاً ومساوماً وتصوروا أن اللغة القوية تعويض جيد عن الفعل. كانوا يتصارعون فيما بينهم حول قضايا القيادة الشخصية أو تفاصيل المبادئ السياسية والاقتصادية. كانوا يناقشون شؤون العالم بدون معرفتها معرفة جيدة، كانوا غير ناضجين مفتقرين إلى الرؤية والاتزان. لقد كانوا يملكون مادة جيدة؛ حماسةً كبيرة للقضايا الخيرة، ولكن التأثير العام الذي كانوا يتركونه كان مخيِّباً وغير مشجِّع. ربما كانت تلك مرحلة عابرة لابدّ أنهم سيتجاوزونها، وربما تجاوزوها وانتهوا بعد التجارب المريرة التي مرّوا بها.

مهما كانت الخلافات الأخرى، فإنّ رد فعل هذه الجماعات كلها في داخل الصف الوطني كله على السياسة البريطانية في الهند خلال الأزمة كان متشابهاً. فقد ثار غضبها من هذه السياسة ودعت المؤتمر إلى مقاومتها. إن وطنية معينة ذات كبرياء وحساسية كانت ترفض أن تخضع لهذا الإذلال أما سائر الاعتبارات الأخرى فغدت ثانوية.

تم إعلان الحرب في أوروبا وبصورة مباشرة وبادر نائب الملك في الهند إلى الإعلان عن أن الهند هي الأخرى في حرب. استطاع رجل واحد وهو أجنبي وممثل لنظام مكروه أن يورِّط أربع مئة مليون من البشر في الحرب بدون أي رجوع إليهم. إن نظاماً كانت مصائر هذه الملايين ستتحدد في ظله بهذه الطريقة كان منطوياً على خطأ أساسي وشيء عَفِن تماماً. ففي الممتلكات الأخرى كان القرار قد اتُّخذ من قبل ممثلي الشعب بعد المناقشات المستفيضة وأَخْذ مختلف وجهات النظر بالحسبان. لم يحدث ذلك في الهند، وقد كان الأمر مؤلماً.

رد الفعل على الحرب

كنت في شونغكنغ عندما بدأت الحرب في أوروبا. أبرق رئيس المؤتمر إليّ طالبا عودتي مباشرة، فعدت بسرعة. وحين وصلتُ كانت الهيئة التنفيذية للمؤتمر مجتمعة، وكان السيد م. ع. جناح قد دُعي إلى هذا الاجتماع، ولكنه عَبَّر عن عدم قدرته على المجيء. لم يكتف نائب الملك بتوريط الهند رسمياً بالحرب بل كان قد أصدر عدداً من القرارات والأوامر، كما إن البرلمان البريطاني كان قد أقر تعديل قانون حكومة الهند. وكل هذه الإجراءات والتدابير كانت تفرض حصاراً وتقلّص سلطات ونشاطات حكومات المقاطعات وأثارت موجة شديدة من الاستياء ولاسيما بخصوص عدم بذل أي جهد بهدف التشاور مع ممثلي الشعب. وبالفعل فإن الرغبات والبيانات المتكررة قوبلت بالتجاهل الكامل.

وفي الرابع عشر من أيلول عام ١٩٣٩ أصدرت اللجنة المؤقتة العاملة للمؤتمر، بعد طول تأمل ودراسة، بياناً مطولاً عن أزمة الحرب. تمت الإشارة فيه إلى الخطوات التي اتخذها نائب الملك وعن الإجراءات والقرارات الجديدة. قيل في البيان إن «على اللجنة العاملة أن تنظر بالجدية القصوى إلى هذه التطورات». تمت إدانة الفاشية والنازية وخصوصاً «العدوان الأخير للحكومة النازية في ألمانيا ضد بولونيا»، والتعبير عن التعاطف مع مقاوميهما.

مع عرض التعاون أضيف أن «أي قرار مفروض... سيكون مرفوضاً بالضرورة. فإذا كانت هناك رغبة في التعاون من أجل قضية جديرة بالدعم فإن هذا لا يمكن التوصل إليه من خلال القسر والإكراه، ولا تستطيع اللجنة أن توافق على إلزام الشعب الهندي بتنفيذ أوامر صادرة عن سلطة خارجية. ينبغي للتعاون أن يتم بين متكافئين وبموافقة متبادلة من أجل قضية يعتبرها الطرفان جديرة بذلك. إن الشعب الهندي واجه، في الماضي القريب، أخطاراً جدية وقَدَّم، عن طيب خاطر، تضحيات جساماً من أجل ضمان حريته وفي سبيل إقامة دولة ديمقراطية حرة في الهند، فهو، إذن، متعاطف تعاطفاً كاملاً مع قضايا الديمقراطية والحرية. ولكن الهند لا تستطيع أن تربط نفسها بحرب يقال إنها من

أجل الحرية والديمقراطية في الوقت الذي تكون فيه هي محرومة من تلك الحرية بالذات، بل وحيث يجري حرمانها من القدر الضئيل الذي تملكه منها».

«إن أعضاء اللجنة مدركون أن حكومتي بريطانيا العظمى وفرنسا قد أعلنتا بأنهما تقاتلان في سبيل الديمقراطية والحرية ومن أجل إنهاء العدوان. ولكن تاريخ الماضي القريب مملوء بالأمثلة التي تشهد على عدم التطابق الدائم بين الكلمات المنطوقة، والمثل المعلنة وبين الدوافع والأهداف الحقيقية». وتمت الإشارة إلى عدد من الأحداث الجارية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. ثم تابع البيان يقول: «وقد أظهر التاريخ اللاحق من جديد كيف يمكن حتى الإعلان بالإيمان العميق ظاهرياً أن يتبع بنكران فاضح.... مرة أخرى يقال إن الديمقراطية في خطر ويجب الدفاع عنها، ولجنتنا متفقه تماماً مع مثل هذا الإقرار. فأعضاء اللجنة يؤمنون بأن شعوب الغرب تتحمس لمثل هذا المَثَل الأعلى والهدف النبيل، وهي مستعدة لان تضحي في سبيلها، ولكنْ مرة ثانية وثالثة نقول إن مُثُل وعواطف الناس وأولئك الذين ضحوا بأنفسهم في النضال قد تم تجاهلها ولم يجر أي التزام بالوفاء لها ولهم».

«إذا كانت الحرب ستدافع عن الأمر الواقع، واقع التسلط الإمبريالي، واقع المستعمرات والمصالح الثابتة والامتيازات، فلا علاقة للهند بها. أما إذا كانت القضية المطروحة هي الديمقراطية، هي إقامة نظام عالمي مستند إلى الديمقراطية، فإن الهند مهتمة بها أشد الاهتمام. واللجنة مقتنعة بأن مصالح الديمقراطية الهندية لا تتعارض مع الديمقراطية العالمية، غير أن هناك تعارضاً متأصلاً وغير قابل للزوال بين الديمقراطية للهند ولغيرها من البلدان وبين كل من الإمبريالية والفاشية. إذا كانت بريطانيا العظمى تقاتل في سبيل الحفاظ على الديمقراطية وتوسيعها فإن من واجبها بالضرورة أن تنهي الإمبريالية في ممتلكاتها... إن هنداً ديمقراطية حرة سوف تُقْبِل بشوق على التعاون مع الشعوب الحرة الأخرى من أجل الدفاع المشترك ضد العدوان وفي سبيل التعاون الاقتصادي. إنها ستعمل من أجل إقامة نظام عالمي حقيقي مستند إلى الحرية والديمقراطية، نظام يستفيد من معارف العالم وثرواته لخير تقدم البشرية وسيرها إلى الأمام».

اتخذت الهيئة التنفيذية للمؤتمر، رغم وطنيتها المتشددة، موقفاً أممياً ورأت الحرب شيئا أكبر من صراع بين قوات مسلحة. «هذه الأزمة التي أصابت أوروبا لا تخص أوروبا وحدها بل تخص البشرية، ولن تمر كغيرها من الأزمات أو الحروب، تاركة البنية الأساسية لعالمنا الراهن على حالها. إنها مؤهَّلة لأن تعيد صوغ العالم، لخَيْره أو شره، من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن هذه الأزمة هي النتيجة الحتمية للصراعات والتناقضات الاجتماعية والسياسية التي زادت بشكل مخيف منذ الحرب الكبرى الأخيرة ولن تُحل حلاً نهائياً حتى تتم إزالة هذه الصراعات والتناقضات وإقامة توازن جديد. ولا يمكن لذلك التوازن الجديد إلا أنْ يُبنى على إنهاء سيطرة واستغلال هذا البلد لذاك وعلى إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية على أسس أكثر عدالة لخير الجميع المشترك. إن الهند هي لُبّ المسألة لأنها كانت وما زالت المثال الصارخ على الإمبريالية الحديثة، ولن تستطيع أي صيغة جديدة للعالم أن تنجح إذا ما تجاهلت هذه المسألة الحيوية. فبثرواتها الهائلة ينبغي لها أن تلعب دوراً وازناً في أي عملية إعادة تنظيم عالمية؛ ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا بوصفها دولة حرة أُطلقت طاقاتها لتعمل في سبيل الهدف العظيم. إن الحرية اليوم غير قابلة للتجزئة، وأي محاولة للاحتفاظ بالسيطرة الإمبريالية في أي جزء من العالم ستقود بالضرورة إلى كارثة جديدة».

وبعد ذلك أشارت اللجنة إلى عروض حكام الولايات - الدول الهندية المتضمنة تأييد قضية الديمقراطية في أوروبا واقترحَتْ أن من الأنسب لهم أن يُدْخلوا الديمقراطية إلى ولاياتهم هم يحث تسود اوتوقراطية كاملة.

وصرحت اللجنة مرة أخرى أنها مستعدة للمساعدة بجميع الأشكال والصيغ ولكنها عبرت في الوقت نفسه عن مخاوفها إزاء اتجاهات السياسة البريطانية ماضياً وحاضراً والتي لم تجد فيها «أي محاولة لدعم قضية الديمقراطية وحق تقرير المصير أو أي دليل يشير إلى أن التصريحات الحربية الراهنة الصادرة عن الحكومة البريطانية مطبقة أو سوف تطبق في المستقبل». إلا أنّ اللجنة أضافت أنه نظراً «لخطورة الموقف ولواقع أن تسارع الأحداث في الأيام الأخيرة

كان أسرع غالباً من سرعة عمل العقول البشرية، فإن اللجنة لا ترغب في أن تتخذ قراراً نهائياً في هذه المرحلة، لتوفر فرصة الاستيضاح الكامل عن جميع القضايا المطروحة، وعن الأهداف المحددة وعن وضع الهند في الحاضر وفي المستقبل». ولذلك دعت الحكومة البريطانية «إلى أن تُعلن بعباراتٍ لا تحتمل التأويل عن أهدافها فيما يخص الديمقراطية والإمبريالية والنظام الجديد المنوه عنه، وخصوصاً، كيف سيتم تطبيق هذه الأهداف على الهند وكيف سيجري وضعها موضع التنفيذ في الوقت الحاضر. هل تنطوي هذه الأهداف على تصفية الإمبريالية وعلى التعامل مع الهند بوصفها دولة حرة تكون سياستها موجهة وفق رغبات شعبها؟... إن الاختبار الفعلي لأي تصريح هو تطبيقه على الحاضر، لأن الحاضر هو الذي سيحكم العمل اليوم ويصوغ المستقبل... ستكون مأساة بلا حدود إذا خيضت حتى هذه الحرب واستمرت بروح الإمبريالية وبهدف الإبقاء على هذه البنية التي هي نفسها سبب الحرب والانحطاط الإنساني».

كان هذا البيان الصادر بعد الدراسة المعمقة والتأمل المفعم بالقلق، محاولة للتغلب على العقبات التي انتصبت بين الهند وإنجلترا وسَمَّمَتْ علاقاتهما خلال قرن ونصف من الزمن، من أجل الاهتداء إلى وسيلة تمكّننا من تلبية رغبتنا الملحة في المشاركة بهذا النضال العالمي مدعومين بالحماس الشعبي وبشوقنا الكبير إلى الحرية. لم يكن التأكيد على حق الهند في الحرية أمراً جديداً، لم يكن ذلك نتيجة للحرب أو الأزمة العالمية. لقد كان ذلك أساس أفكارنا وممارساتنا منذ زمن طويل، وظللنا ندور حوله جيلاً بعد جيل. لم تكن هناك أي صعوبة في إصدار إعلان واضح بشأن حرية الهند وتكييف ذلك من بعد بما يتفق مع الظروف القائمة، مع إبقاء حاجات الحرب ومستلزماتها في الأذهان. وبالفعل فإنّ ضرورات الحرب بالذات كانت تتطلب ذلك. فلو امتلكت بريطانيا الرغبة والإرادة حول الاعتراف بحرية الهند لزالت جميع العقبات الكبرى ولأمكن حل ما يتبقى وتسويته بموافقة الطرفين المعنيين. ففي كل المقاطعات كانت حكومات المقاطعات على رأس العمل. وكان من السهل تطوير جهاز مركزي شعبي للحكم خلال فترة الحرب، حكم يتولى مهام تنظيم المجهود الحربي على أساس من

الكفاءة والشعبية، ويتعاون تعاوناً كاملاً مع القوات المسلحة ويكون صلة وصل بين الشعب وحكومات المقاطعات من جهة وبين الحكومة البريطانية من الجهة الثانية. أما القضايا الدستورية الأخرى فكان من الممكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب وإن كان من المرغوب فيه، بالطبع، حلها حتى قبل ذلك. وبعد الحرب يكون ممثلو الشعب المنتخبون مستعدين لصوغ الدستور الدائم والدخول في معاهدة مع إنجلترا حول ما يتعلق بمصالحنا المتبادلة.

لم يكن سهلاً على اللجنة التنفيذية للمؤتمر أن تتقدم بمثل هذا العرض لإنجلترا حين كانت أكثرية شعبنا لا تولي القضايا العالمية ذات العلاقة اهتماماً كبيراً، بل وتعبّر عن استيائها إزاء السياسة البريطانية الحالية. كنا نعرف أن عدم الثقة والشك اللذين سادا طويلاً لدى الطرفين لا يمكن أن يزولا من خلال كلمة سحرية ما. غير أننا مع ذلك كنا نأمل أن يؤدي ضغط الأحداث بالذات إلى إغراء قادة إنجلترا بالخروج عن عاداتهم الإمبريالية وبإلقاء نظرة بعيدة مفضية إلى التسليم بصواب مقترحاتنا لإنهاء العداوة القديمة بين إنجلترا والهند وإطلاق حماس الهند ومواردها لصالح الحرب آخر المطاف.

ولكن ذلك لم يحدث، وكان جوابهم هو الرفض لكلِّ مطالبنا. اتضح لنا أنهم لم يكونوا يريدوننا كأصدقاء وزملاء بل كشعب مستعبد ينفذ أوامرهم. كنا نستخدم عبارة «التعاون» نفسها ولكن كلاً من الطرفين كان يشحنها بمعنى مختلف. فالتعاون في نظرنا كان يجب أن يتم بين رفيقين متساويين، وبالنسبة إليهم كان يعني أن يصدروا الأوامر وأن نطيع نحن بدون تردد أو تذمر. كان من المستحيل علينا أن نقبل بهذا الوضع بدون التخلي عن كل ما ظللنا ندافع عنه وخيانة كل ما يسبغ معنى على حياتنا. وحتى لو أن بعضنا رغب في القبول لما استطعنا أن نَحْمِل شعبنا على اتخاذ مثل هذا الموقف. لو فعلنا ذلك لتعرضنا للنبذِ والعزل والانقطاع عن التيارات الوطنية الحية كما عن الأممية التي كنا نتطلع إليها.

أصبح موقف حكومات المقاطعات التابعة لنا صعباً ولم يبق أمامها إلا خيار الخضوع للتدخل المستمر من جانب الحاكم أو نائب الملك أو التصارع معهما. فالأجهزة العليا كلها كانت مع الحاكم أو المحافظ وكانت تنظر إلى

الوزراء والمجالس التشريعية نظرتها إلى متطفلين حتى أكثر من ذي قبل. ظل الصراع الدستوري القديم بين ملك أوتوقراطي أو ممثليه وبين البرلمان مع فارق وحيد هو أن الملك وممثليه هنا كانوا أجانب يسندون حكمهم بالقوة المسلحة. اتُّخذ قرار يقضي باستقالة حكومات المؤتمر في المقاطعات الثماني من الإحدى عشرة (باستثناء البنغال والبنجاب والسند) تعبيراً عن الاحتجاج. رأى البعض أن على هذه الحكومات أن تستمر بدلاً من أن تستقيل لتجبر الحكام أو المحافظين على إقالتها. كان واضحاً أنه بسبب الصراع المتأصل الذي كان يزداد وضوحاً مع كل يوم جديد، لابد من حدوث الصدامات بينها وبين الحكام وإذا رفضت أن تستقيل فإنها سوف تُطْرد. ولكن الحكومات سلكت السلوك الدستوري الصحيح فاستقالت ممهدة الطريق إلى حل المجالس التشريعية وإجراء انتخابات جديدة. ونظراً لأن الأكثرية الساحقة في هذه المجالس كانت تؤيدها فلم يكن ممكناً تشكيل حكومات بديلة. ولكن الحكام أو المحافظين كانوا شديدي الحرص على عدم إجراء انتخابات جديدة لأنهم كانوا يعرفون جيداً بأنها كانت ستسفر عن فوز كاسح للمؤتمر. لم يقوموا بحل المجالس التشريعية بل اكتفوا بتعطيلها المؤقت وتولي جميع سلطات حكومات المقاطعات ومجالسها التشريعية. وبذلك أصبحوا حكاماً فرديين أوتوقراطيين للمقاطعات يضعون القوانين ويُصْدرون القرارات ويفعلون كل ما كان يحلو لهم بدون أي رجوع لأيّ هيئة منتخبة أو للرأي العام.

كثيراً ما أكد الناطقون باسم البريطانيين أن الهيئة التنفيذية للمؤتمر كانت تتصرف بأسلوب سلطوي وتسلطي حين دعت حكومات المقاطعات إلى الاستقالة. إنه لاتهامٌ غريب من أولئك الذين كانوا يتصرفون بأسلوب أكثر أوتوقراطية ودكتاتورية من أي سلطة أخرى في العالم خارج البلدان الفاشية والنازية. وفي حقيقة الأمر كان الأساس الفعلي لسياسة المؤتمر التي بموجبها تم انتخاب المجالس التشريعية وتشكيل حكومات المقاطعات بعد تأكيدات نائب الملك وتطميناته، هو حرية العمل في المجال المنطقي (داخل المقاطعة) وعدم جواز أي تدخل من جانب الحاكم أو نائب الملك. ولكن هذا التدخل كان قد أصبح الآن حدثاً متكرراً بل وقد تم تقليص الصلاحيات القانونية الممنوحة

لحكومات المقاطعات بموجب قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥ أكثر فأكثر. وهذه الصلاحيات القانونية كان الآن قد تم تجاوزها بسبب ظروف الحرب ونتيجة لتعديل القانون في البرلمان البريطاني. أما تحديد مكان وزمان التدخل فقد ترك كلياً لحكومة الهند أي لنائب الملك، فلم تبق أي ضمانات قانونية لحماية سلطات وصلاحيات حكومات المناطق التي لم يبق لها إلا الصبر والتحمُّل. فنائب الملك والحاكم العام بالتعاون المضمون مع مجلسه التنفيذي المعين كان يستطيع تحت ستار ضرورات الحرب أن يلغي أي قرار صادر عن حكومات المقاطعات ومجالسها التشريعية. ما من وزارة تتسم بالمسؤولية كانت قادرة على أن تتصرف في مثل هذه الظروف. فهي إمّا أن تدخل في صراع مع الحاكم والأجهزة أو مع المجالس التشريعية ومؤسساتها. فكلّ مجلس تشريعي، حيث الأغلبية للمؤتمر، كان رسمياً يتبنى أي توجيه أو أمر صادر عن المؤتمر بعد بدء الحرب. ورفض مثل هذا الطلب من قبل نائب الملك، كان بالضرورة يعني الصراع فالاستقالة. كان الشعور السائد لدى عامة الناس يدعو إلى خوض النضال ضد السلطة البريطانية. ولكن الهيئة التنفيذية للمؤتمر حرصت على تحاشي ذلك ما أمكن وعلى اعتماد خط أكثر اعتدالاً. كان من السهل على السلطة البريطانية أن تختبر مشاعر الناس العامة أو مشاعر الناخبين عن طريق إجراء الانتخابات العامة. ولكنها تحاشت ذلك لأنّها كانت متأكدة من أنّ أي انتخابات ستؤدي إلى الفوز الساحق للمؤتمر.

في مقاطعتي البنغال والبنجاب الكبيرتين ومقاطعة السند الصغيرة لم تجر استقالات. ففي كلّ من البنغال والبنجاب لعب الحاكم والأجهزة العليا ومنذ أمد طويل وباستمرار دوراً مهيمناً وبالتالي لم يكن الصراع ممكناً. ومع ذلك فإن الحاكم، في مناسبة لاحقة، استاء من رئيس الوزراء وأجبره مع ووزرائه على الاستقالة. وفي **السند** أيضاً، في مرحلة لاحقة، وجه رئيس الوزراء رسالة إلى نائب الملك انتقد فيها سياسة الحكومة البريطانية. وتعبيراً عن الاحتجاج تخلى عن الشرف المنعم عليه به من جانب الحكومة. لم يقدم استقالته، ولكن نائب الملك جعل الحاكم يطرده من منصب رئاسة الوزراء بسبب رسالته التي عُدَّت غير لائقة بشرف نائب الملك.

مضى ما يقرب من خمس سنوات على استقالة حكومات المناطق التابعة للمؤتمر. وخلال هذه الفترة كلها ساد حكم رجل واحد هو الحاكم أو المحافظ في المقاطعات مما عنى أننا عدنا، بحجة الحرب وتحت غطائها، إلى الأوتوقراطية الكاملة الشبيهة بأوتوقراطية أواسط القرن التاسع عشر. فالأجهزة المدنية والبوليس هي السائدة وإذا ما حاول أيّ منهما، إنجليزياً كان أم هندياً، أن يبدي أقل تردد إزاء تنفيذ السياسة الفظة التي لا ترحم للحكومة البريطانية، فإنه كان يواجَه بأقصى آيات عدم الارتياح. إنّ العديد من إنجازات حكومات المؤتمر كانت قد أُلغيتْ أو خُرِّبت مع تصفية خططها ومشاريعها. ولكن بعض التشريعات المتعلقة بالمحاصصة في الزراعة كانت، لحسن الحظ، قد بقيت، ولكنها باتت تفسر في الغالب لغير مصلحة المستأجرين والفلاحين.

وخلال السنتين الأخيرتين تمت إعادة تشكيل حكومات المناطق في المناطق الثانوية الثلاث: آسام، أوريسا، والحدود الشمالية الغربية، من خلال وسيلة سجن عدد من أعضاء المجالس التشريعية البسيطة جداً، وتحويل الأقلية بالتالي إلى أكثرية. أما في البنغال فإن الوزارة القائمة كانت تعتمد كلياً على دعم الكتلة الأوروبية الكبيرة. لم تدم الوزارة الأوروبية طويلاً مما أعاد تلك المقاطعة إلى حكم الرجل الواحد، حكم الحاكم أو المحافظ. أما في المقاطعات الحدودية فقد بقيت حكومة قيد العمل وإن بلا أكثرية تسندها مما أدى إلى تحاشي اجتماعات الهيئة التشريعية. وفي كل من البنجاب والسند صدرت أوامر تنفيذية خاصة بحق أعضاء المجلسين التشريعيين من منتسبي المؤتمر (أولئك الذين كانوا خارج السجن) تمنعهم من حضور دورات المجالس التشريعية ومن المشاركة في أيّ نشاطات عامة(*).

(*) في بدايات عام ١٩٤٥ اضطر المجلس التشريعي في المنطقة الحدودية لأن يجتمع أخيراً في دورته المالية لبحث الموازنة. هُزمت الحكومة في أثناء التصويت من أجل الحصول على الثقة فاستقالت. وحلت محلها حكومة تابعة للمؤتمر برئاسة الدكتور خان صاحب.

عرض آخر من المؤتمر ترفضه الحكومة البريطانية

السيد ونستون تشيرتشل

لم يكن التحول إلى الحكم الأوتوقراطي الفردي في ثمان من المقاطعات مجرد استبدال لأناس في القمة كما قد يوحي به إجراء عادي شبيه بأي تغيير وزاري. كان الأمر تغيراً جذرياً وعضوياً أثّر على جملة روح وسياسة وأساليب جهاز الحكم ككل. فقد زالت القيود التشريعية والشعبية الأخرى على السلطة التنفيذية والأجهزة العليا، وصار موقف الجهاز المدني من الحاكم إلى الأسفل وجهاز الأمن والبوليس من الجمهور مختلفاً. لم يكن ذلك مجرد عودةٍ وتراجعٍ إلى الأيام الخالية قبل أنّ تتولى حكومات المؤتمر السلطة، بل كان الأمر أسوأ من ذلك. ففي القانون المزعوم كانت ثمة عودة إلى الأوتوقراطية المطلقة التي سادت في القرن التاسع عشر. وفي الممارسة العملية كان الوضع أقسى نظراً لغياب الثقة والبرلمانية القديمتين ولسيادة الخوف والرعب الناجمين عن انهيار المصالح والامتيازات الراسخة منذ أمدٍ طويل، لدى العناصر البريطانية في الإدارة، ففترة السنتين والربع من حكم وزارات المؤتمر كانت ثقيلة الوطأة، وتنفيذ السياسة والأوامر التي يمليها أولئك الذين كان بيدهم إرسالهم إلى السجن إذا ما شاغبوا لم يكن باعثاً على السرور. والآن كانت هناك رغبة لا في استئناف الطرائق القديمة فقط بل وفي وضع هؤلاء المشاغبين في أماكنهم المناسبة. لا بد من إقناع الجميع، إقناع الفلاح في حقله والعامل في مصنعه، الحرفيين، وأصحاب المحلات التجارية، الصناعيين والفئات المهنية، الشباب في الكليات، العاملين في الأجهزة الثانوية التابعة، وحتى الهنود في المناصب الأعلى في أجهزة الخدمات ممن أظهروا حماسة للحكومات الشعبية، بأنّ التاج البريطاني كان لا يزال فاعلاً ولا يجوز تجاهله. فهذا التاج هو الذي كان سيحدد مستقبل كل فرد منهم ويقرر فرصهم في الترقي لا تلك المجموعة من المتطفلين المؤقتين القادمين من الخارج. وأولئك الذين كانوا يعملون أمناء سر لدى الوزراء أصبحوا الآن زعماء يعملون تحت إشراف الحاكم ويتكلمون لغته الفوقية القديمة. أما القضاة المحليون

فاستأنفوا أعمالهم السابقة كحكام مطلقي الأيدي في المناطق المختلفة، وراح رجال البوليس يشعرون بأنهم أكثر حرية في العودة إلى عادتهم القديمة مطمئنين إلى أنهم كانوا سيلقون الحماية والدعم من الأعلى ولو اساؤا التصرف. فضباب الحرب كان قادراً على تغطية كل شيء.

نظر العديد، بمن فيهم كثيرون من منتقدي حكومات المؤتمر، إلى ما يجري نظرة استياء وألم. فقد تذكروا الكثير من فضائل تلك الحكومات وعبّروا عن استنكارهم الشديد لاستقالتها. كانوا يرون أن على تلك الحكومات أن تستمر مهما كانت العواقب. ومن الغريب حقاً أنه حتى أعضاء من الرابطة الإسلامية كانوا متخوفين.

إذا كان رد فعل من ليسوا أعضاء في المؤتمر ومنتقدي حكومات المؤتمر هكذا، فإن من السهل تصور ردود أفعال أعضاء المؤتمر والمتعاطفين معه إضافة إلى أعضاء المجالس التشريعية. فالوزراء كانوا قد استقالوا من وزاراتهم ولكنهم بقوا أعضاء في المجالس التشريعية كما بقي رؤساء هؤلاء الأعضاء في المجالس التشريعية في مناصبهم. إلا أنهم أزيحوا جانباً وتم تجاهلهم ولم يتم إجراء انتخابات جديدة. حتى من الناحية الدستورية البحتة لم يكن هذا أمراً يسهل تحمله بل ومؤهَّلاً لأن يحدث أزمة في أيّ بلد. لم يكن تنظيم قوة شبه ثورية مثل المؤتمر يجسد عواطف البلاد الوطنية ويستند إلى تاريخ طويل من النضال في سبيل الحرية قادراً على أن يتخذ موقفاً سلبياً ويقبل هذا الحكم الدكتاتوري الفردي الأوتوقراطي. لم يكن بمقدوره أن يبقى متفرجاً إزاء ما كان يجري وخصوصاً لأن ذلك كان موجهاً ضده هو. كانت هناك طلبات قوية ومتكررة للقيام بأعمال إيجابية لمواجهة هذا القمع والاضطهاد للمجالس التشريعية وللنشاطات العامة كما لكل سياسة الحكومة البريطانية إزاء الهند.

بعد أن رفضت الحكومة البريطانية تحديد أهدافها الحربية أو التقدم ولو خطوة إلى الأمام في الهند، بادرت اللجنة العاملة للمؤتمر إلى إعلان ما يلي:

«إنَّ الردّ على هذا المطلب (مطلب المؤتمر) لم يكن مقنعاً على الإطلاق، وقدم بُذِلَتْ محاولة باسم الحكومة البريطانية لخلق نوع من سوء التفاهم وللتعتيم على القضية الأولى والأخلاقية... ولا يسع اللجنة إلا أن تفسر هذه المحاولة الرامية إلى التهرب من تحديد أهداف الحرب ومن إقرار حرية الهند عن طريق التستر وراء مسائل لا علاقة لها، بوصفها تعبيراً عن الرغبة في الحفاظ على الهيمنة الإمبريالية على الهند بالتحالف مع العناصر الرجعية في البلاد. لقد نظر المؤتمر إلى أزمة الحرب وإلى المشكلات التي تثيرها نظرته إلى قضية أخلاقية بالدرجة الأولى، ولم يحاول أن يستفيد منها باللجوء إلى أي شكل من أشكال المساومة. إن القضية الأخلاقية والطاغية لأهداف الحرب وحرية الهند لابد من حلها حلاً مرضياً قبل الانتقال إلى النظر في أي مسائل ثانوية وملحقة أخرى. لا يستطيع المؤتمر بأي حال من الأحوال أن يقبل بتحمل مسؤولية الحكم، حتى في الفترة الانتقالية، بدون أن يتم ضمان عودة السلطة الفعلية إلى ممثلي الشعب».

وتابعت اللجنة كلامها لتقول بأن المؤتمر اضطر لأن يتخلى عن الارتباط بالسياسة البريطانية ولأن يدعو حكوماتِ المقاطعات التابعة له إلى الاستقالة كخطوة أولى في طريق اللاتعاون، بسبب التصريحات الصادرة باسم الحكومة البريطانية. لقد استمرت سياسة اللاتعاون العامة وسوف تستمر حتى تقوم الحكومة البريطانية بإعادة النظر في سياستها. «تود اللجنة العاملة، على أي حال، أن تذكر أعضاء المؤتمر بأنه من المتأصل والملازم لأي شكل من أشكال الساتياغراها ألا يوفر أي جهد في سبيل التوصل إلى حل مشرِّف مع الخصم.... لذا فإن اللجنة العاملة سوف تستمر في البحث عن سبل الوصول إلى حل مشرِّف، وإن كانت الحكومة البريطانية قد صَفَقَتْ الباب في وجه المؤتمر».

نظراً للهياج السائد في البلاد ولورود احتمال انجرار الشبيبة إلى أعمال العنف فإن اللجنة بادرت إلى تذكير البلاد بسياسة اللاعنف الأساسية وحذرتها من مغبة الخروج عليها وانتهاكها. وحتى إذا تطلب الموقف إتباع سياسة

مقاومة مدنية فإن هذه المقاومة يجب أن تكون سلمية تماماً. إذ إن الـــ«ساتياغراها تعني حُسْن النية تجاه الجميع وخصوصاً تجاه الخصوم». لم تكن لهذه الإشارة إلى اللاعنف أي علاقة بالدفاع عن البلاد ضد العدوان. كانت تعني تطبيقه على أيّ عمل يمكن أن يتم اللجوء إليه في قضية حرية الهند ضد الحكم البريطاني.

تلك كانت أشهُر حالةِ الهدوء التي مرت بها الحرب في أوروبا بعد سحق بولونيا. كانت تلك الفترة هي المعروفة باسم «الحرب الكلامية». وفي الهند خصوصاً بدت الحرب بعيدة جداً بالنسبة إلى الإنسان العادي، وربما بدرجة أكبر بالنسبة إلى السلطات البريطانية في الهند، إلا فيما يخص مسألة المواد التي كان يجب تأمينها. كان الحزب الشيوعي الهندي آنذاك وحتى لحظة قيام ألمانيا بشن هجومها على روسيا في حزيران ١٩٤١ معارضاً كل المعارضة لأي تعاون مع المجهود الحربي البريطاني. فقد كان تنظيم الشيوعيين محظوراً. لم يكن لهم أي تأثير ذي شأن إلا بين صفوف بعض المجموعات الشبابية. ولكنهم أصبحوا مجموعة فعالة ونشيطة بسبب قيامهم بالتعبير عن العواطف السائدة تعبيراً عدوانياً حاداً.

كان من السهل إجراء الانتخابات العامة في هذه الفترة سواء في المقاطعات أم لانتخاب المجلس المركزي. فالحرب لم تكن عائقاً على الإطلاق. ومثل هذه الانتخابات كانت مؤهَّلة لتنقية الأجواء ولإبراز الوضع الحقيقي في البلاد على السطح. ولكن ذلك الوضع الحقيقي والواقع بالذات هو الذي كانت السلطات البريطانية تخشاه لأنه كان يمكن أن يضع حداً للعديد من الحجج الواهية التي دأبت على تكرارها حول تأثير الجماعات المختلفة. غير أنّ أي انتخابات صارت مستبعدة. استمرت المقاطعات تحت الحكم الفردي وكان المجلس المركزي الذي انتُخب في ظل حقوق اقتراع محدودة جداً لفترة ثلاث سنوات قائماً منذ عشر سنوات. وحتى عندما بدأت الحرب كان قد صار عتيقاً ومتجاوزاً فترته المحددة بعامين اثنين. ظلت حياة المجلس تُمدد عاماً بعد عام، وظل أعضاؤه يتقدمون في السن ويزدادون احتراماً، بل إنّ بعضهم

مات أحياناً، بل حتى ذكرى الانتخاب كانت تخبو وتتلاشى شيئاً فشيئاً. إن الانتخابات لا تحظى بحب الحكومة البريطانية. فهي تفسد هدوء الحياة الروتينية وتشوش صورة الهند الملأى بالعقائد والأحزاب المتصارعة. وبدون الانتخابات يكون إعطاء أي فرد أو أي جماعة الأهمية التي يستحقها لكونه مفضلاً أسهل بكثير.

صار الوضع في البلاد ككل، وبصورة أشد في العديد من المقاطعات الخاضعة للحكم الفردي أكثر توتراً مع مرور الزمن. أصبح أعضاء المؤتمر يرسلون إلى السجن بسبب نشاطاتهم العادية، تعالت صرخات الفلاحين مطالبة بالخلاص من الاضطهاد المتجدد على يد صغار الموظفين ورجال البوليس الذين كانوا يسعون إلى إرضاء رؤسائهم عن طريق فرض أقسى الضرائب باسم الحرب. غدت المطالبة بالقيام بعمل ما لمعالجة الوضع ملحة، فقرر المؤتمر في اجتماعه السنوي الذي عقد في رامغاره، بيهار، آذار ١٩٤٠، برئاسة مولانا أبو الكلام آزاد، أن العصيان المدني كان هو المخرج الوحيد المتبقي. ومع ذلك فإن المؤتمر تحاشى أن يتخذ أيّ خطوة عملية في هذا الاتجاه بل اكتفى بمطالبة الشعب للتحضير له - للعصيان المدني.

زاد الشعور بالأزمة الداخلية المتزايدة عمقاً وبدا أنّ الصراع كان محتوماً. كان قانون الدفاع عن الهند الذي صدر بوصفه تدبيراً حربياً، يستخدم بشكل واسع لقمع النشاطات العادية ولاعتقال الناس وسجنهم وبدون محاكمة في أكثر الأحيان.

أحدث التغير المفاجئ في وضع الحرب بعد غزو الدانمارك والنرويج، والانهيار المذهل لفرنسا بعد فترة قصيرة انطباعاً عميقاً جداً. كانت ردود أفعال الناس مختلفة بالطبع ولكن تياراً قوياً من التعاطف مع فرنسا وإنجلترا برز مباشرة إثر **معركة دنكرك** وخلال الغارات الجوية العاصفة فوق إنجلترا. لم يستطع المؤتمر الذي كان على عتبة العصيان المدني أن يفكر بأي حركة من هذا القبيل فيما كان وجود إنجلترا الحرة بالذات على كف عفريت، بالطبع كان هناك أفراد فكروا بأنّ مآزق إنجلترا ومصاعبها هي الفرصة المناسبة

للهند. ولكن قادة المؤتمر وقفوا ضد أيّ محاولة للاستفادة من وضع مشحون بأوخم العواقب بالنسبة إلى إنجلترا وأعلنوا موقفهم هذا على الملأ. فقد تم التخلي، موقتاً عن كل حديث عن العصيان المدني.

جرت محاولة أخرى باسم المؤتمر للتوصل إلى نوع من الحل مع الحكومة البريطانية. وفي حين أن المحاولة السابقة كانت بعيدة المدى وطالبت بإعلان أهداف الحرب إضافة إلى إحداث تغييرات في الهند، فإنّ المحاولة الحالية كانت موجزة ومركزة ولم تشر إلا إلى الهند. طالبتْ بالاعتراف بحرية الهند وبإقامة حكومة وطنية في المركز وكان هذا يعني تعاون مختلف الأحزاب. لم يتم لحظ أي تشريعات جديدة من قبل البرلمان البريطاني في تلك المرحلة. في إطار الصيغة القانونية القائمة آنذاك، اقترح المؤتمر أن يتم تشكيل حكومة وطنية من قبل نائب الملك. أما التغييرات المقترحة، على أهميتها، فكان يمكن تحقيقها من خلال الاتفاق وبصورة اعتيادية. لاشك أن التغييرات القانونية والدستورية كانت ستتبع بالتأكيد، ولكنها تستطيع الآن أن تنتظر فترة أطول للمناقشة والفرص الأفضل والأنسب، شرط الاعتراف بمطلب الهند المتركز على الحرية الكاملة. وفي ظل هذه الشروط تم اقتراح التعاون الكامل على صعيد المجهود الحربي.

وهذه المقترحات التي قُدمت بمبادرة سي. راجاغو بالاتشاري أدت إلى التخفيف من حدة مطالب المؤتمر المتكررة. فقد كانت أقل بكثير مما كنا نطالب به. كان من الممكن وضعها موضع التنفيذ بصورة مباشرة بدون أي صعوبات قانونية، إذ حاولت أن تلبي مطالب سائر الجماعات والأحزاب المختلفة الهامة الأخرى لأن الحكومة الوطنية كان لابد لها من أن تكون حكومة متآلفة أو مركبة. بل وقد أخذت بنظر الاعتبار حتى الوضع الاستثنائي للحكومة البريطانية في الهند. فنائب الملك كان سيبقى، وإن افترض ألا يظل متمتعاً بحق نقض قرارات الحكومة الوطنية ولكن وجوده على رأس الجهاز الإداري كان يعني بالضرورة صلات وثيقة مع الحكومة. أما الجهاز العسكري فقد ترك تحت سلطة القائد العام، كما أن البنية المعقدة للإدارة المدنية التي أوجدها البريطانيون ظلت كما هي. وبالفعل فإنّ التأثير الرئيسي للتغيير كان سيتركز على توفير روح جديدة في

الإدارة، موقف جديد، نشاط وحيوية، مع مزيد من التعاون الشعبي في مجال المجهود الحربي كما في ميادين معالجة المشكلات الجدية التي كانت تواجه البلاد. وهذه التغييرات إضافة إلى التأكيد الصريح والواضح على استقلال الهند بعد الحرب كانت ستخلق أرضية نفسية (بسيكولوجية) جديدة في الهند وستوفر فرصة الوصول إلى التعاون الكامل في الحرب.

بعد كل تصريحاته وتجاربه السابقة لم يكن تقديم مثل هذا الاقتراح قضية سهلة بالنسبة إلى المؤتمر. فقد ساد الشعور بأن حكومة وطنية مؤلفة بهذا الشكل ومحاصرة هذا الحصار سوف تكون عديمة الفعالية بل وأقرب إلى العجز. كانت هناك معارضة ذات شأن في أوساط المؤتمر ولم أتمكن من الوصول إلى نقطة الموافقة على مثل هذا الموقف إلا بعد الكثير من التفكير الشاق والقلق. وقد وافقتُ بالانطلاق من اعتبارات عالمية وأممية أكبر بالدرجة الأولى ومن رغبتي العميقة في أن نتمكن، إذا كان ذلك ممكناً بصورة مشرفة، من التماهي التام والكامل والانخراط في النضال ضد الفاشية والنازية.

ولكن صعوبة أكبر بكثير كانت تعترضنا ألا وهي معارضة غاندي. وقد كانت هذه المعارضة ناتجة كلياً تقريباً عن نزعته السلمية. لم يكن قد عارض مقترحاتنا السابقة حول الإسهام في المجهود الحربي وإن شعر، بكل تأكيد، بعدم الارتياح إزاءها. فلحظة اندلاع الحرب كان قد أبلغ نائب الملك بأنّ المؤتمر لن يقدم إلا الدعم المعنوي الكامل، ولكن ذلك لم يكن هو موقف المؤتمر كما تحدد أكثر من مرة وفي أوقات لاحقة. أما الآن فقد عبر بصراحة عن معارضته لأن يتحمل المؤتمر أي مسؤولية في مجهود حربي قائم على العنف. وقد أحس بقوة بأنه يختلف في هذه القضية عن زملائه وعن **المؤتمر كمنظمة. كانت هذه ضربة موجعة تماماً لجميع المرتبطين به لأن مؤتمر اليوم كان من صنعه هو**. غير أن منظمة المؤتمر لم تستطع أن توافق على تطبيق مبدأ اللاعنف العائد له على حالة الحرب، وحرصاً منها على التوصل إلى حل مع الحكومة البريطانية ذهبتْ المنظمة إلى ذلك الحد المتطرف الذي أوصلها إلى القطيعة مع زعيمها المحترم والمحبوب جداً.

كانت أوضاع البلد تتدهور في مجالات كثيرة. كان ذلك واضحاً من الناحية السياسية. وحتى في المجال الاقتصادي تعرض عدد كبير من الناس لضربات موجعة رغم أن بعض الفلاحين والعمال تحسنت أحوالهم نتيجة لظروف الحرب. أما الأشخاص الذين كانوا يستفيدون فعلاً فهم المضاربون والمتعهدون مع جيش من الموظفين الرسميين وخاصة البريطانيين ممن وُظفوا برواتب خيالية في الخدمات الحربية. كان رأي الحكومة على ما بدا متركزاً على حفز المجهود الحربي عن طريق تشجيع دوافع الأرباح الفاحشة. ساد الفساد والرشوة ولم يكن هناك أي قيد شعبي عليهما. أما النقد الصادر عن الجمهور فكان يُعَد تخريبياً للمجهود الحربي ولابد من قمعه بالاستناد إلى قانون الدفاع عن الهند الذي كان متضمناً كل شيء. لقد كان المشهد محزناً يبعث على اليأس.

هذه العوامل كلها أغرتنا بأن نبذل أقصى جهدنا مرة أخرى للوصول إلى حل مع الحكومة البريطانية. كيف كانت فرص النجاح؟ لم تكن مشجعة كثيراً. فكلّ نظام الخدمات الدائمة كان يتمتع بالفلتان والتحرر من الرقابة والنقد بشكل لم يسبق له مثيل خلال جيلين كاملين. فقد كانت هذه الأجهزة تستطيع أن تضع في السجن أي شخص لا يروق لها بمحاكمة أو بدونها. كما كان الحكام يتمتعون بسلطات وصلاحيات غير محدودة في مقاطعات واسعة. فلماذا، إذن، يوافقون على أي تغيير إلا إذا أجْبَرَتْهم الظروف؟ فوق قمة البنية الإمبريالية كان يجلس نائب الملك اللورد لينليتغو محاطاً بكل التفخيم والتبجيل اللذين يتناسبان مع منصبه السامي. ثقيل الجسد وبطيء العقل، راسخاً كالصخر مع انعدام للوعي والإحساس يشبه الصخر، ممتلكاً لجميع ميزات ونواقص أرستقراطي بريطاني من الطراز القديم، حاول هذا، بتماسك وصدق، أن يجد مخرجاً من المأزق. ولكن عيوبه كانت كثيرة جداً، فعقله كان يعمل وفق الخط القديم ويتقلص إلى الوراء إزاء أي تجديد، ويسمع من خلال عيون وآذان العاملين في الأجهزة المدنية وغيرهم ممن أحاطوا به. كان شديد الارتياب من الناس الذين يتحدثون عن التغييرات السياسية والاجتماعية الجذرية. كان يكره أولئك الذين لم يكونوا يظهرون القدر اللائق من التفهم للرسالة السامية التي تؤديها الإمبراطورية البريطانية وممثلها الأول في الهند.

كانت إنجلترا، خلال الأيام السوداء للهجوم الألماني الصاعق والمفاجئ على أوروبا الغربية، قد شهدت تغييرا. فقد رحل السيد **نفيل تشامبرلين** وكان ذلك مبعث ارتياح من نواح كثيرة. كما أن ماركيز زيتلاند، ذلك القرط المزين لنظام النبلاء، كان قد غادر مكتب الهند بدون أن تذرف له دمعة واحدة. وكان قد حل محله رجل يدعى السيد آمري الذي لم يكن يعرف عنه إلا الشيء القليل، غير أن هذا الشيء القليل كان ذا معنى. فقد سبق له أن دافع بحماس وتحت قبة مجلس العموم البريطاني عن الغزو الياباني للصين قائلاً إن إدانة ما تقوم به اليابان في الصين لابد لها من أن تجر إلى إدانة موازية لما قامت به بريطانيا في كل من الهند ومصر. يا لها من كلمة حق أريد بها باطل!

ولكن الشخص الذي كان يتمتع بأهمية فعلية كان هو السيد ونستون تشيرتشل، فآراء رئيس الوزراء الجديد السيد تشيرتشل حول حرية الهند كانت واضحة ومحددة وسبق له أن عبر عنها ورددها أكثر من مرة. فقد قال في كانون الثاني ١٩٣٠: «عاجلاً أو آجلاً سيتوجب عليكم أن تسحقوا غاندي والمؤتمر الهندي وكل ما يدافعان عنه». وفي كانون الأول من العام نفسه قال: «ليست لدى الأمة البريطانية أي نية حول التخلي عن الإشراف على حياة الهند وتقدمها.... لسنا مستعدين لأن نرمي بتلك الجوهرة الأكثر سطوعاً والأغلى ثمناً في تاج الملك، تلك الجوهرة التي تشكل، أكثر من جميع الممتلكات والبلاد التابعة، أساس مجد الإمبراطورية وجبروتها».

وفيما بعد أوضح لنا ما تعنيه العبارات السحرية التي ظل البريطانيون يمطروننا بها مثل «حالة الدومنيون» وغيرها، بالفعل، فيما يخص الهند. ففي كانون الثاني ١٩٣١ قال:«ظللنا دوماً نفكر بها (حالة الدومنيون) بوصفها الغاية النهائية، ولكن أحداً لم يخطر بباله، إلا بمعنى طقسي بحت، أن تنقلب إلى الطريقة التي يحضر فيها ممثلو الهند مؤتمرات خلال الحرب، وأن مبادئ الهند وسياستها سوف تنفذ في أي وقت معقول ويمكننا أن نتنبأ به». وقال ثانية في كانون الأول ١٩٣١: «معظم رجال السياسة والمجتمع - كنت واحداً منهم في تلك الأيام - ألقوا خطبا - وأنا فعلت بالتأكيد عن حالة الدومنيون، ولكنني لم أفكر قط بأن تمتلك الهند الحقوق السياسية نفسها والنظام ذاته مثل

كندا في أية فترة نستطيع أن نتصورها سلفاً... إن إنجلترا بدون إمبراطوريتها في الهند تتوقف إلى الأبد عن الوجود كقوة عظمى».

ذلك كان جوهر المسألة. كانت الهند هي الإمبراطورية. إن امتلاكها واستغلالها أعطيا المجد والقوة لإنجلترا وجعلاها دولة عظمى. لم يكن السيد تشيرتشل يستطيع أن يتصور إنجلترا إلا وهي زعيمة ومالكة إمبراطورية واسعة، ولم يكن، إذن، يستطع أن يتصور الهند وقد غدت حرة. وحالة الدومنيون التي طالما حدثونا عنها بوصفها شيئاً في متناول الأيدي فُسِّرَتْ على أنها مسألة كلمات مجردة وطقوس، وبعيدة جداً عن الحرية والسيادة. فحالة الدومنيون، حتى بمعناها الكامل، كانت مرفوضة من جانبنا وكنّا لا نحيد عن المطالبة بالاستقلال. لقد كانت الهوة بيننا وبين السيد تشيرتشل عميقة فعلاً.

كنا نتذكر عباراته وكنا نعرفه شخصاً عنيداً لا يعرف معنى المساومة. ولم يكن باستطاعتنا أن نعقد أي آمال كبيرة على إنجلترا في ظل قيادته. فرغم كل شجاعته وميزاته القيادية العظيمة كان يمثل إنجلترا القرن التاسع عشر المحافظة والإمبريالية، وبدا غير قابل لأن يفهم العالم الجديد بمشاكله وقواه المعقدة، ناهيك عن المستقبل الذي كان قيد التشكل. إلا أنه رغم ذلك كان رجلاً كبيراً يستطيع أن يتخذ خطوة كبيرة. فاقتراحه القاضي بالوحدة مع فرنسا وإن جاء في وقت اتصف بالخطر المميت أظهر بُعْدَ نَظَرٍ وتكيفاً مع الظروف وترك انطباعاً هائلاً لدى الهند. قد يكون المنصب الجديد الذي شغله بمسؤولياته العظيمة قد أدى إلى توسيع أفقه وجعله يتجاوز أوهامه ومفاهيمه السابقة. وربما كانت متطلبات الحرب بالذات، وهي هائلة وكبيرة بالنسبة إليه، ستجبره على إدراك حقيقة أن حرية الهند ليست حتمية فقط بل ومرغوب فيها من وجهة نظر الحرب. تذكَّرتُ أنه عندما توجهت إلى الصين في آب ١٩٣٩ كان قد أرسل لي عبر صديق مشترك تمنياته الطيبة بمناسبة زيارتي لتلك البلاد الغارقة في بحر أهوال الحرب.

وهكذا فإنّ اقتراحنا لم يكن دون أمل، وإن لم نكن نأمل في الشيء الكثير. جاء رد الحكومة البريطانية بسرعة. كان رفضاً كاملاً والأكثر من ذلك أنه كان مغلَّفاً بعبارات توحي بأن البريطانيين لم يكونوا ينوون أبداً أن

يتخلوا عن الحكم في الهند مهما كلفهم ذلك. كانوا مستعدين لأن يشجعوا التقسيم وأن يعززوا كل ما هو قروسطي ورجعي. بدوا وكأنهم كانوا يفضلون الحرب الأهلية وتدمير الهند جراء ذلك على التخلي عن تحكمهم الإمبريالي.

وعلى الرغم من أننا كنا معتادين على مثل هذه المعاملة فإن الموقف صدمنا وأحدَثَ شعوراً بالكآبة الشديدة. أتذكر أنني كتبت مقالة في تلك الأثناء بالذات عَنْوَنَتْهُا كما يلي:«افتراق الطرق». صحيح أنني كنت دوماً مع استقلال الهند مقتنعاً بأننا لا نملك طريقا آخر يقودنا إلى التقدم والتطور كشعب أو إلى إقامة علاقات ودية وطبيعية تستند إلى التعاون مع إنجلترا. ومع ذلك فقد كنت أتطلع بأمل إلى تلك العلاقات الودية. أمّا الآن فقد شعرتُ فجأة بأنه ليس أمامنا طريق مشترك إطلاقاً ما لم تتغير إنجلترا تغيراً جذرياً وكاملاً. لابد لنا من السير في طريقين مختلفين.

العصيان المدني الفردي

فبدلاً من الانتشاء بفكرة الحرية التي ستُطلق طاقاتنا وتلقي بنا مع حماس الأمة بأسرها في ساحة الصراع العالمي، ذقنا مرارة الخيبة والإحباط التي رافقت حرماننا من ذلك. وقد كان هذا الحرمان والتنكر محمولاً على جناح لغة من التباهي والغطرسة، لغة الحكم والسياسة البريطانيين المفعمة بتمجيد الذات، إضافة إلى تعداد شروط قيل إنها ضرورية قبل أنّ تتمكن الهند من المطالبة بالحرية، شروطٍ بدا بعضها مستحيل التحقيق. غدا واضحاً أن كل ذلك الحديث عن طقوس النقاش البرلماني في إنجلترا، أو عن العبارات المقتضبة عديمة المعنى والتصريحات المتباهية الجوفاء، لم يكن إلا خداعاً سياسياً يكاد لا يغطي الرغبات الراسخة في بقاء الهند تحت السيطرة الإمبريالية أطول مدة ممكنة. وتلك كانت معايير النظام الدولي المستند إلى الحرية والديمقراطية التي كانت بريطانيا تقاتل من أجله.

وكان هناك مؤشر آخر له مغزاه. كانت بورما قد تقدمت بطلب متواضع حول الحصول على التأكيد بأنها ستتمتع بحالة الدومنيون بعد الحرب. وقد كان ذلك قبل بدء حرب الباسيفيك بزمن طويل، ولم يكن يؤثر بأي شكل من الأشكال

في الحرب، لأنه كان سيتم تنفيذه بعد انتهاء العمليات القتالية. كانت تطالب بالدومنيون فقط، لا بالاستقلال. ومثلها مثل الهند سبق لها أن سمعت مرات كثيرة بأنّ حالة الدومنيون هذه هي هدف السياسة البريطانية. وخلافاً للهند كانت بورما بلاداً أكثر وحدة وتناغماً، وكل الاعتراضات، الحقيقية منها والوهمية، التي أثيرت بالنسبة إلى الهند من قبل البريطانيين لم تكن واردة في حالة بورما. ومع ذلك كله فإن ذلك المطلب الذي كان يحظى بالإجماع قد جوبه بالرفض ولم تُعط أي وعود أو تطمينات. فالدومنيون لم تكن إلا حالة تخص مستقبلاً بعيداً، كانت مفهوماً غامضاً ضبابياً ميتافيزيقياً يمكن تطبيقه على عالم آخر وفي عصر غير عصرنا نحن. كان السيد ونستون تشيرتشل هو الذي عَبَّرَ عنها بالكلمات الفارغة والعبارات الطقسية بوصفها شيئاً لا علاقة له بالحاضر أو بالمستقبل المنظور. أما الحقائق الوحيدة فكانت تتجسد في تصميم بريطانيا على التمسك بالهند مهما كان الثمن وفي تصميم الهند على الخلاص من هذه القبضة. وما عدا ذلك لم يكن إلا مماحكات ومراوغات محامين ومجاملات خادعة دبلوماسية. فالمستقبل وحده هو الكفيل بإظهار نتيجة هذا الصراع بين طرفين يستحيل التوفيق بينهما.

وسرعان ما كشف المستقبل عن نتائج السياسة البريطانية في بورما. وفي الهند أيضاً بدأ ذلك المستقبل يتكشف تدريجياً جالباً معه الصراع والمرارة والمعاناة.

بعد تلك اللطمة المهينة من الحكومة البريطانية أصبح البقاء في وضعية المتفرجين السلبيين بالنسبة إلى ما كان يجري في الهند أمراً مستحيلاً. إذا كان هذا هو موقف الحكومة في زحمة مخاطر الحرب وأهوالها حين كان الملايين في أرجاء العالم المختلفة يقدمون عن قناعة تضحيات كبيرة وعظيمة في سبيل الحرية، فكيف سيكون الوضع بعد أن تنتهي الأزمة وتتراجع تلك الضغوط الشعبية؟ في هذا الوقت بالذات كان يجري اعتقال أهلنا وأبناء شعبنا في جميع أنحاء الهند ويساقون إلى السجون، وكانت السلطات تتدخل في شؤوننا اليومية الاعتيادية وتحدُّ من نشاطنا. ذلك لأننا يجب أن نتذكر أن الحكومة البريطانية في الهند تشن بصورة **دائمة حرباً شعواء** على الحركات الوطنية والعمالية، فهي لا تنتظر العصيان المدني كي تتصرف. إن تلك

الحرب تندلع بين الحين والآخر وتتحول إلى هجوم على كل الجبهات، أو تخف قليلاً أحياناً ، ولكنها تظل مستمرة بدون انقطاع(*). خلال الفترة القصيرة من حكم المؤتمر في المقاطعات سادت مرحلة اتصفت بالهدوء. ولكن الأمور عادت إلى سابق عهدها بعيد استقالة حكومات المؤتمر، وصارت الأجهزة الدائمة تستمتع أشد الاستمتاع بإصدار الأوامر لمنتسبي المؤتمر البارزين وأعضاء المجالس التشريعية المعروفين وإلقائهم في السجون.

أصبح العمل الإيجابي أمراً محتوماً لأنّ الإخفاق الوحيد في بعض الأحيان هو الإخفاق في التحرك. كان العمل والتحرك الوحيد الممكن هو ذلك المتفق مع السياسة المقررة، هو التحرك الذي يكون ذا طبيعة منسجمة مع طبيعة العصيان المدني. ومع ذلك فقد تم إبداء الحرص على عدم حدوث الهبات الشعبية وجرى حصر عملية العصيان المدني بعدد من الأفراد المختارين. كان ذلك ما عرف باسم العصيان المدني الفردي للتفريق بينه وبين البديل الجماهيري الواسع. لقد كانت العملية في حقيقة الأمر ذات طبيعة قريبة جداً من طبيعة الاحتجاج الأخلاقي الكبير. من وجهة نظر السياسي يبدو غريباً أن نتعمد تحاشي استثارة غضب الإدارة وجعلها أقدر على إيداع المشاغبين في السجن. لم تكن تلك طريقة التحرك السياسي العنيف أو الثورة في أيّ مكان آخر. ولكن تلك كانت طريقة غاندي في الجمع بين الأخلاق والسياسة الثورية. وعلى الدوام كان هو نفسُه الزعيمَ الحتمي حين يتم أي تحرك من هذا القبيل. كانت تلك هي طريقته في إيضاح أننا، مع رفضنا للخضوع أمام السياسة البريطانية وتعبيرنا

(*) دخل عدد كبير من الناس إلى السجن وظلوا فيه من فترة ما قبل الحرب. فبعض رفاقي الشباب أمضوا في السجن حتى الآن خمسة عشر عاماً وهم ما زالوا قابعين في زنزاناتهم. كانوا صبية حين حكم عليهم في العشرينيات. أما الآن فهم كهول خط الشيب شعرهم. لقد التقيت بهم في أثناء زياراتي المتكررة لسجون المقاطعات المتحدة. كنت آتي، أقيم فترة ثم أغادر؛ أما هم فظلوا حيث هم. وعلى الرغم من أنهم من أبناء المقاطعات المتحدة وظلوا في سجونها بضع سنين فقد صدرت الأحكام بحقهم في البنجاب وخاضعون بالتالي لأوامر الحكومة البنجابية. أوصت حكومة المؤتمر في المقاطعات المتحدة بإطلاق سراحهم غير أن حكومة البنجاب لم توافق.

عن الاستياء والتصميم من خلال معاناتنا الطوعية التي نفرضها على نفسنا، لم نكن نهدف إلى إحداث الشغب وخلق المشكلات.

وعملية العصيان المدني الفردي هذه بدأت بشكل محدود جداً وكان على الشخص أن يجتاز نوعاً من الاختبار ليحصل على الإذن بالمشاركة فيها. أولئك الذين تم اختيارهم خالفوا بعض النظم الرسمية واعتُقلوا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن. وكما هي عادتنا كان القياديون من بين أوائل الذين اختيروا للعملية - أعضاء في الهيئة التنفيذية للمؤتمر، وزراء سابقون في حكومات المقاطعات، أعضاء المجالس التشريعية، أعضاء لجنة عموم الهند للمؤتمر واللجان المنطقية - وظلت الدائرة تتسع حتى أصبح خمسة وعشرون ألفاً إلى ثلاثين ألفاً من الرجال والنساء في السجن. وقد كان هذا العدد يشمل رؤساء المجالس التشريعية وأعضاء هذه المجالس التي كانت قد عُطِّلت من قبل الحكومة. وبهذه الطريقة أوضحنا للملأ بأن أعضاء مجالسنا المنتخبة يفضِّلون السجن على الانصياع للحكم الأوتوقراطي بعد أن مُنعت مجالسُهم من أن تعمل.

إضافة إلى أولئك الذين قاموا بالعصيان المدني الرسمي تم اعتقال الآلاف ومحاكمتهم بسبب إلقاء الخطب أو أي نشاطات أخرى، أو أوقفوا بدون محاكمة. كنتُ قد تعرضت للاعتقال وحُكم علي بالسجن لمدة أربع سنوات بسبب خطاب ألقيته.

ومنذ شهر تشرين الأول ١٩٤٠ وخلال أكثر من سنة بقي جميع هؤلاء قابعين في السجون. كنا نحاول بالوسائل المتاحة أن نتابع مجريات الحرب ومختلف الأحداث في الهند والعالم. قرأنا عن الحريات الأربع للرئيس روزفلت، وسمعنا بالميثاق الأطلسي، وبعد قليل سمعنا توصيف السيد تشيرتشل للميثاق وقوله إنه لا ينطبق على الهند.

في حزيران ١٩٤١ أثارنا هجوم هتلر المفاجئ على روسيا السوفيتية وتابعنا بقلق كبير سائر التغيرات الدراماتيكية في أوضاع الحرب.

في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ تم إطلاق سراح العديد منا. وبعد ثلاثة أيام وقعت حادثة بيرل هاربور واندلعت حرب المحيط الهادي.

بعد بيرل هاربور – غاندي واللاعنف

عندما خرجنا من السجن لم يكن الوضع الوطني، قضية الهند مع بريطانيا، قد تغير. إن السجن يؤثر على الناس بأشكال مختلفة، بعضهم ينهار ويضعف، وآخرون يزدادون صلابة ويغدون أكثر رسوخاً وثباتاً فيما يؤمنون، وتأثير الأخيرين هو الذي تحس به جماهير الشعب أكثر. ورغم أننا بقينا حيث كنا من الناحية الوطنية فإن بيرل هاربور وما تبعها خلقت فوراً توتراً جديداً كما فتحت آفاقاً جديدة. فبعد بيرل هاربور مباشرة عقدت لجنة المؤتمر العامة اجتماعاً في هذا الجو المشحون بالتوتر. لم يكن اليابانيون قد تقدموا كثيراً حتى ذلك الحين، ولكن كوارث كبرى ومذهلة كانت قد حدثت. لم تعد الحرب مسرحية بعيدة إذ بدت تقترب من الهند وتؤثر عليها تأثيراً مباشراً. بين صفوف المؤتمر أصبحت الرغبة في أداء دور فعال في هذه التطورات الخطرة قوية، وبدت مسألة دخول السجن مسألة قليلة الأهمية في مثل هذا الوضع. ولكن ما الذي كنا نستطيع أن نفعله إذا لم يفتح أمامنا أي باب يفضي إلى نوع من التعاون المشرِّف، مع توفير إمكانية جعل الناس يشعرون بدافع ما إيجابي يدفعهم إلى العمل؟ إن الخوف السلبي من الخطر الماثل لم يكن كافياً.

رغم التاريخ الماضي ورغم كل ما سبق أن حصل، كنا متشوقين لأن نعرض استعدادنا للتعاون في الحرب وخصوصاً في الدفاع عن الهند المحكومة بالضرورة من قبل حكومة وطنية تمكِّننا من العمل بالتعاون مع العناصر الأخرى في البلاد وتجعل الشعب يشعر بأن ما يقوم به إنما هو جهد وطني فعلاً وليس مفروضاً من غرباء طالما دأبوا على استعبادنا. لم يكن هناك أي خلاف في الرأي حول هذا الموقف العام بين أعضاء المؤتمر والأكثرية من الآخرين، ولكن خلافاً مبدئياً حيوياً ما لبث أن برز بصورة تكاد أن تكون غير متوقعة. وجد غاندي نفسه غير قادر على التخلي عن مبدئه الأساسي، مبدأ اللاعنف حتى فيما يتعلق بحرب خارجية. وقُرْبُ مثل تلك

الحرب بالذات أصبح تحدياً له وامتحاناً لإيمانه. وإذا أخفق في هذه اللحظة الحاسمة فإن ذلك يعني إما أن اللاعنف لم يكن المبدأ الأساسي والخط العملي الذي طالما آمن به، أو كان هو مخطئاً في عدم تخليه عنه أو المساومة عليه ومعه. لم يكن قادراً على التخلي عن عقيدة آمن بها حياته كلها وبنى عليها كل نشاطاته، وكان يشعر بأنّ عليه أن يقبل بكل ما ينطوي عليه ذلك اللاعنف من عواقب ونتائج.

كانت ثمة صعوبة ومعركة قد برزت للمرة الأولى في أثناء أزمة ميونيخ عام ١٩٣٨ حين بدت الحرب وشيكة الوقوع. عندئذ كنت في أوروبا ولم أحضر المناقشات التي جرت ولكن الصعوبة مرت مع مرور الأزمة وتأجيل الحرب. وعندما بدأت الحرب فعلا في أيلول ١٩٣٩، لم تبرز مثل هذه القضية في صفوفنا ولم نضطر بالتالي إلى مناقشتها. ففي أواخر صيف ١٩٤٠ فقط أوضح لنا غاندي مرة أخرى أنه لم يكن يستطيع أن يكون طرفاً في حرب تستند إلى العنف ويريد أن يتخذ المؤتمر موقفاً مماثلاً لموقفه تجاه الحرب. كان موافقاً على تقديم كلّ أشكال الدعم المعنوية وغيرها التي لا تصل إلى مستوى المساهمة الفعلية في العمليات الحربية العنيفة المسلحة. أراد من المؤتمر أن يعلن التزامه باللاعنف حتى فيما يخص الهند الحرة. كان بالطبع يعرف أن هناك في البلاد وفي داخل المؤتمر بالذات عناصر لم تكن مؤمنة بمبدأ اللاعنف هذا، وكان متأكداً من أنّ أي حكومة للهند الحرة يمكنها أن تتخلى عن مبدآ اللاعنف عندما تواجه مسائل الدفاع وأن تقوم ببناء قوتها العسكرية والبحرية والجوية. ولكنه أراد، إذا أمكن، أن يبقى المؤتمر على الأقل رافعاً لواء اللاعنف لتدريب عقول الناس وجعلهم يفكرون أكثر بالانطلاق من النشاط السلمي. كان غاندي يصاب بالرعب من تصور الهند وقد صارت مُعسكَرة. كان يحلم بالهند رمزاً وأنموذجاً للّاعنف، وقادرة بمثالها وأنموذجها هذا على انتشال باقي العالم من الحرب وأساليب

العنف. وحتى إذا لم تقبل الهند كلها بهذه الفكرة فإن على المؤتمر ألاّ يتخلى عنها وقت المحنة.

كان المؤتمر ومنذ أمدٍ طويل قد قبل بمبدأ اللاعنف فكراً وممارسة وأقرّ تطبيقه على نضالنا في سبيل الحرية وتحقيق وحدة الأمة. فما من مرة تجاوز ذلك الموقف أو طبق مبدأ الدفاع في مواجهة العدوان الخارجي أو الفوضى الداخلية. من المؤكد أنّ المؤتمر اهتم بحرص بعملية تطوير الجيش الهندي وطالب تكراراً بتهنيد ضباطه. وقد قام حزب المؤتمر في المجلس التشريعي المركزي بتقديم اقتراحاتِ قراراتٍ أو شارك في اتخاذ قرارات حول هذا الموضوع. وبوصفه زعيم الحزب في العشرينيات كان أبي قد قبل بعضوية لجنة سكين التي شكلت لتهنيد وإعادة تنظيم الجيش الهندي. صحيح أنه كان قد استقال من اللجنة لاحقاً ولكن ذلك كان لأسباب سياسية ولا علاقة له باللاعنف. وفي عام ٣٧-١٩٣٨ كان حزب المؤتمر قد اقترح في المجلس المركزي، بعد التشاور مع جميع حكومات المقاطعات، مقترحات تدعو إلى توسيع الجيش الهندي ومكننته، وتطوير سلاحي البحرية والجو اللذين كانا صغيرين جداً إلى درجة السخف ما جعلهما يبدوان غير موجودين، والاستبدال المطرد للجيش البريطاني في الهند بالجيش الهندي. ونظراً لأن تكاليف الجيش البريطاني في الهند كانت تساوي أربعة أضعاف تكاليف الجيش الهندي فإنّ من الممكن مكننة وتوسيع الأخير بدون تكبد أية نفقات إضافية إذا حل محل الجيش البريطاني. ومرة أخرى تم التأكيد على أهمية تطوير سلاح الجو في أثناء فترة ميونيخ ولكن الحكومة زعمت أن آراء الخبراء لم تكن متفقة فيما يخص هذه المسألة. وفي عام ١٩٤٠ حضر المؤتمر اجتماع الجمعية المركزية خصيصاً وكرر كل هذه الأمور مشيراً إلى مدى عجز الحكومة ودائرتها العسكرية عن اتخاذ أي تدابير من أجل الدفاع عن الهند.

ما من مرة، على ما أذكر، نوقشتْ مسألةُ اللاعنف من حيث ارتباطها بالجيش والبحرية أو القوات الجوية أو البوليس. كنا مسلِّمين بأنّ تطبيق

اللاعنف كان محصوراً بنضالنا في سبيل الحرية. لاشك أن الأمر كان يمارس تأثيراً قوياً على تفكيرنا من مختلف النواحي وقد جعل المؤتمر ميالاً بقوة إلى فكرة نزع السلاح العالمي والحل السلمي لسائر النزاعات الدولية منها والوطنية المحلية.

عندما كانت حكومات المؤتمر تمارس صلاحياتها في المقاطعات كانت هذه الحكومات بأكثريتها حريصة على تشجيع شكل من أشكال التدريب العسكري في الجامعات والكليات. وحكومة الهند هي التي لم توافق على مثل هذا الإجراء ووقفت في طريقه.

لاشك أن غاندي لم يكن موافقاً على هذه الاتجاهات ولكنه لم يتدخل. فهو لم يكن يحب حتى استخدام البوليس كقوة مسلحة في قمع حوادث الشغب وعَبَّرَ عن استيائه إزاء ذلك. ولكنه كان يتحمل الأمر بوصفه أهون الشرّين عاقداً الأمل على أن تعاليمه سوف تتوغل عميقاً في عقل الهند. إن عدم تجينده لمثل هذه الاتجاهات داخل المؤتمر هو الذي جعله يقطع صلته العضوية الرسمية بالمؤتمر في أوائل الثلاثينيات وإنْ ظل مع ذلك مستمراً بوصفه زعيماً للمؤتمر ومعلماً له بدون شك. كان ذلك وضعاً شاذاً وغير مرضٍ بالنسبة إلينا جميعاً، ولكن ربما جعله ذلك يشعر بأنه لم يكن مسؤولاً شخصياً عن مختلف القرارات التي كان المؤتمر يتخذها بين الحين والآخر والتي لم تكن منسجمة تماماً مع مبادئه ومعتقداته. ذلك الصراع الداخلي كان ملازماً له على الدوام كما لازم سياستنا الوطنية، ذلك الصراع والتناقض بين غاندي كزعيم وطني وغاندي بوصفه إنساناً يحمل رسالة نبوية لا تخص الهند وحدها بل تعني الإنسانية والعالم ككل. ليس من السهل أبداً التوفيق بين الالتزام بالحقيقة كما يراها الإنسان وبين متطلبات الحياة وتقلباتها ولاسيما تلك التي تخص الحياة السياسية. عادةً لا يهتم الناس بمثل هذه القضية. فهم يُبْقُون الحقيقةَ بعيدة في إحدى زوايا العقل، إذا احتفظوا بها على الإطلاق، ويسلِّمون بأن المنفعة هي معيار العمل والممارسة. وقد كان ذلك هو القانون العام في

السياسة ليس فقط لأن السياسيين هم، للأسف الشديد، قوم غريب وخاص من الانتهازيين، بل لأنهم لا يستطيعون أن يتصرفوا بنقاء على المستوى الشخصي. عليهم أن يتركوا الآخرين يعملون ويمارسون وبالتالي يتوجب عليهم أن يعاينوا نواقص هؤلاء الآخرين ومدى فهمهم للحقيقة وكيفية تلقيهم لها. ولهذا السبب عليهم أن يعقدوا مساومات مع تلك الحقيقة لتكييفها مع متطلبات الظروف السائدة. وعملية التكييف هذه تغدو حتمية، ولكنها دوماً مصحوبة بالمخاطر؛ فالنزعة إلى تجاهل الحقيقة والتخلي عنها تنمو، وتصبح المصلحة المعيار الوحيد للعمل والممارسة.

رغم التزامه الفولاذي ببعض المبادئ المعينة أبدى غاندي قدرة عظيمة على التكيف مع الآخرين ومع الظروف المتغيرة، على أخذ نقاط قوة أولئك الآخرين ومواقع ضعفهم بالحسبان، وخصوصاً جماهير الشعب، ومدى استعدادها للتصرف وفق ما تتطلبه الحقيقة كما كان يراها هو. ولكنه بين الحين والآخر كنتَ تجده ينتفض، وكأن خوفاً أصابه بأنه ذهب بعيداً في طريق المساومة، ليعود إلى شاطئ الأمان، إلى مرفئه الخاص. في غمرة العمل تجده متناغماً مع عقلية الجماهير متجاوباً مع قدراتها، إذن، متكيفاً معها إلى حدود؛ وفي أوقات أخرى تراه وقد صار أميل إلى النظرية وأقل استعداداً للتكيف. وهذا الفرق نفسه يمكن أيضاً أن يُلاحَظ على كتاباته. إن هذا باعث على الحيرة بالنسبة إلى شعبه ناهيك عن الآخرين الذين يجهلون أرضية الهند.

من الصعب أن نحدد المدى الذي يمكن لأي فرد أن يصل إليه في مجال التأثير على فكر الشعب وإيديولوجيته. بعض الناس في التاريخ مارسوا تأثيراً قوياً ولكنهم ربما كانوا يؤكدون أو يسترجعون أشياء معينة كانت أساساً موجودة في عقل الشعب، أو يعبِّرون بوضوح وصراحة عن أفكار العصر الموجودة في أحاسيس الناس بصورة غامضة وضبابية. كان تأثير غاندي على عقل الهند عظيماً وهائلاً في العصر الراهن؛ ولكن سؤال إلى أي مدى

وبأي شكل سوف يبقى هذا التأثير فلن يجيب عنه إلا المستقبل. إن تأثيره ليس محصوراً بأولئك الذين يتفقون معه ويعتبرونه زعيماً وطنياً؛ بل يمتد أيضاً إلى أولئك الذين يخالفونه في الرأي وينتقدونه. إن الذين يوافقون موافقة كاملة على عقيدة اللاعنف وعلى نظرياته الاقتصادية في الهند لا يشكلون إلا أقلية، ولكن أعداداً كبيرة جداً تأثرت بها بطريقة أو أخرى. فقد أكد بعباراته الدينية المعتادة على الموقف الأخلاقي من المشكلات السياسية إضافة إلى مشكلات الحياة اليومية. فالخلفية الدينية هذه أثرت بصورة رئيسية على ذوي الميول الدينية، ولكن الموقف الأخلاقي امتدّ تأثيره إلى آخرين أيضاً. إن العديد ارتقوا إيجابياً إلى مستويات أعلى من الممارسة الأخلاقية والمعنوية، كما اضطرت أعداد أكبر لأن تفكر ولو مجرد تفكير بالانطلاق من تلك الاعتبارات وهذا التفكير بالذات كان لابد له من أن يترك بعض الأثر على الممارسة والسلوك. لا تعود السياسة انتهازية مجردة ومنافع بحتة كما هي حالها في جميع الأماكن الأخرى، إذ هناك دوماً صراع أخلاقي يسبق كلاً من الفكر والممارسة. فالمصلحة، أو ما يبدو ممكناً مباشرة ومرغوباً فيه، لا يمكن تجاهلها قط، ولكنها تصبح مخففة بتأثير اعتبارات أخرى ونظرة أبعد إلى النتائج والعواقب البعيدة.

طغى تأثير غاندي في هذه الاتجاهات المختلفة على الهند وترك بصماته عليها. ولكن مبدأ اللاعنف عنده ونظرياته الاقتصادية لم تكن هي السبب الذي جعله أعظم قادة الهند وأبرزهم. بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من الشعب الهندي يُعَدُّ رمزاً لهند مصممة على أن تكون حرة، لوطنية مكافحة، لرفض أي خضوع أمام القوة المتغطرسة، ولعدم الموافقة على أي شيء ينطوي على ما يُلْحق الأذى بالشرف الوطني. ورغم أن عدداً كبيراً من الناس قد يكونون مختلفين معه حول عشرات المسائل، ورغم أنهم قد ينتقدونه بل وقد يفترقون عنه بخصوص هذه المسألة المحددة أو تلك، فإنهم في لحظة العمل والنضال، لحظة تَكونُ حريةُ الهند مهددة يلتفون حوله ويتطلعون إليه بوصفه زعيمهم الحتمي.

عندما قام غاندي عام ١٩٤٠ بإثارة مسألة اللاعنف فيما يتعلق بالحرب وبمستقبل الهند، كان على لجنة المؤتمر العاملة أن تواجه المشكلة بأمانة وحكمة. فقالت له صراحة إنها لم تكن قادرة على أن تذهب إلى المدى الذي طالبها به كما لم يكن بوسعها أن تُلْزم الهند أو المؤتمر بالتطبيقات المستقبلية لهذا المبدأ في المجال الخارجي. وأدى ذلك إلى قطيعة محَّددَة ومعلنة معه حول هذه القضية. وبعد شهرين أدى مزيد من النقاش إلى صيغة مقبولة تم تبنيها لاحقاً كجزء من قرار صادر عن لجنة المؤتمر لعموم الهند. ولم تكن تلك الصيغة تمثل موقف غاندي ككل، بل مثَّلَتْ ما وافق، ربما بدون رغبة، على أن يقوله المؤتمر حول هذا الموضوع. وفي ذلك الوقت كانت الحكومة البريطانية قد رفضت العرض الأخير الذي تقدم به المؤتمر حول التعاون في الحرب على أساس حكومة وطنية. إن نوعاً من الصراع كان وشيكاً، كما هو محتوم، مما جعل كلاً من غاندي والمؤتمر ينظر كل منهما في عين الآخر ويضطر لأن يبحث عن مخرج ما للمأزق الناشئ بينهما. لم تشر الصيغة إلى الحرب نظراً لأن اقتراحنا بشأن التعاون كان قد رُفض بشكل مشين وبصورة كاملة. ناقشتُ نظرياً سياسةَ المؤتمر فيما يتعلق باللاعنف، وصرَّحْتُ للمرة الأولى عن كيفية تطبيق هذا المبدأ ، من وجهة نظر المؤتمر، في الهند الحرة المستقبلية بما يخص علاقاتها الخارجية. كان نص ذلك الجزء من القرار على النحو التالي:

إن لجنة المؤتمر لعموم الهند «تؤمن إيماناً راسخاً بسياسة اللاعنف وممارسته، ليس فقط في النضال من أجل السواراج، بل وأيضاً، بالقدر الذي يمكن أن يكون هذا المبدأ قابلاً للتطبيق في الهند الحرة. واللجنة مقتنعة، كما أظهرت الأحداث العالمية الأخيرة، بأن نزع السلاح العالمي الكامل أمر ضروري، ولابد من إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد أكثر عدلاً إذا لم يكن العالم راغباً في أن يدمر نفسه وفي أن يعود إلى البربرية. لذا فإن الهند الحرة ستضع كل ثقلها في صف نزع السلاح العالمي وستكون هي نفسها مستعدة لأن تسير في مقدمة العالم في هذا المجال. ومثل هذا التصرف

الطليعي سيكون حتماً معتمداً على عوامل خارجية وظروف داخلية، ولكن الدولة ستبذل أقصى ما لديها من جهد في سبيل تنفيذ سياسة نزع السلاح هذه. إن نزع السلاح الفعال وبناء صرح السلام العالمي عن طريق إنهاء الحروب الوطنية يتوقفان كلياً على إزالة أسباب الحروب والنزاعات الوطنية. لا بد من اقتلاع جذور هذه الأسباب عن طريق إنهاء هيمنة أي بلد على آخر ووضع حد لاستغلال أي شعب أو جماعة من قبل شعب أو جماعة أخرى. وفي سبيل هذا الهدف سوف تعمل الهند سلمياً. ومن أجل هذه الغاية بالذات يرغب الشعب الهندي في التوصل إلى وضعية الأمة الحرة المستقلة. فمثل هذه الحرية ستكون العتبة التي تمهد الطريق إلى الارتباط الوثيق مع البلدان الأخرى في إطار محفل يضم أمماً حرة ويعمل في سبيل سلام العالم وتقدمه». وكما هو ملاحظ فإن هذا الإعلان، في الوقت الذي ركز فيه على رغبة المؤتمر في العمل السلمي ونزع السلاح، أكد أيضا على جملة من المواصفات والضوابط.

حلّت الأزمة الداخلية في المؤتمر عام ١٩٤٠ وبعد ذلك حَلَّتْ سنةُ سجن بالنسبة لأعداد كبيرة منا. ولكن الأزمة نفسها برزت ثانية في كانون الأول ١٩٤١ عندما أصر غاندي على اللاعنف الكامل. ومرة أخرى حصل انشقاق وخلاف علني ولم يكن رئيس المؤتمر مولانا أبو الكلام آزاد وآخرون قادرين على قبول وجهة نظر غاندي. أصبح واضحاً أن المؤتمر كله بمن فيه بعض مؤيديه المخلصين كان مختلفاً مع غاندي حول هذه المسألة. فقوة الظروف والتلاحق السريع للأحداث الدرامية كانت قد أثرت فينا جميعاً، بمن فينا غاندي، فتراجع عن إقحام وجهة نظره على المؤتمر وإنْ بقي بعيداً عن التماهي مع وجهة نظر المؤتمر.

لم يعد غاندي إلى إثارة هذه القضية أمام المؤتمر في أي وقت لاحق. فحين جاء السير ستافورد كريبس فيما بعد حاملاً معه مقترحاته لم تكن هناك مسألة اسمها اللاعنف. وقد دُرست مقترحاته من وجهة النظر السياسية البحتة.

وفي الأشهر اللاحقة حتى آب ١٩٤٢ ساهمت وطنية غاندي ورغبته الشديدة في الحرية في جعله يوافق حتى على اشتراك المؤتمر في الحرب إذا تمكنت الهند أن تتصرف كبلد حر. كان هذا تحولاً كبيراً ومثيراً بالنسبة إليه، تحولاً انطوى على معاناة فكرية وألم روحي شديدين. ففي الصراع بين مبدأ اللاعنف الذي غدا جزءاً عضوياً من حياته ومعنى وجوده بالذات، وبين حرية الهند التي كانت هاجساً طاغياً ومؤرقاً بالنسبة إليه، كانت كفة الأخيرة قد مالت أكثر. لم يكن ذلك يعني، بطبيعة الحال، أنه عمد إلى التخفيف من إيمانه باللاعنف، ولكنه كان يعني بأنه كان مستعداً لأن يوافق على أن يطبقه المؤتمر في هذه الحرب. لقد تغلب السياسي العملي على النبي الذي لا يعرف معنى المساومة.

ولدى مراقبتي لهذا الصراع المستمر في عقل غاندي وتفكيري به، هذا الصراع الذي كثيراً ما أدى إلى العديد من التناقضات الظاهرية - والتي أثَّرَتْ عليّ وعلى نشاطاتي تأثيراً مباشراً - تذكرتُ مقطعاً ورد في أحد كتب ليدل هارت يقول فيه: «إن فكرة الموقف غير المباشر وثيقة الارتباط بسائر مشكلات تأثير العقل على العقل - أكثر العوامل تأثيراً في تاريخ البشرية - ومع ذلك يصعب التوافق مع عبرة أخرى هي: أن **الاستنتاجات الصحيحة** لا يمكن التوصل إليها أو الاقتراب منها إلا من خلال الجري وراء الحقيقة بصرف النظر عما ستقود إليه أو ما سينعكس من آثار على مختلف المصالح».

« يشهد التاريخ على الدور الحيوي الذي لعبه (الأنبياء) في التقدم الإنساني. مما يدل على القيمة العملية للتعبير غير المتحفظ عن الحقيقة كما يراها الإنسان. ولكنه يتضح أيضاً أن قبول تلك الرؤيا ونشرها كانا دوماً يعتمدان على طبقة أخرى من الناس - على (قادة») ينبغي أن يكونوا استراتيجيين فلسفيين، قادة يستطيعون أن يوائموا بين الحقيقة ودرجة تقبل الناس لها. وغالباً ما كان نجاح هؤلاء القادة متوقفاً على محدودياتهم في إدراك الحقيقة كما على حكمتهم العملية في إعلانها.

لابد من تعرض الأنبياء للرجم؛ ذلك هو قَدَرُهم، وامتحان تحقيقهم لذواتهم. أما القائد الذي يُرجم فلن يُبرهن إلا على أنه أخفق فقط في أداء مهمته من جراء خلل في حكمته، أو عبر خلطه بين مهمته ومهمة النبي. والزمن وحده هو الكفيل بأن يُظهِر ما إذا كان أثر مثل هذه التضحية يعوِّض عن الإخفاق الظاهري كقائد مقابل الشرف الذي يتحقق له كإنسان. إنه يتحاشى على الأقل الخطأ الأكثر شيوعاً لدى القادة - خطأ التضحية بالحقيقة على مذابح المصلحة بدون فائدة نهائية للقضية. لأن كل من يقمع الحقيقة بصورة اعتيادية لصالح الشطارة محكوم بأن ينتج خللاً وتشوهاً من رحم فكره.

«هل هناك طريقة ما للجمع بين السير باتجاه الوصول إلى الحقيقة وبين السير باتجاه قبولها؟ إن حلاً ممكناً للمعضلة نجده في التأمل بالمبادئ الإستراتيجية - التي تؤكد على أهمية الاحتفاظ بهدف ثابت بصورة مستمرة مع الجري وراءه في الوقت نفسه بطريقة متكيفة ومتلائمة مع الظروف. إن معارضة الحقيقة حتمية، وخصوصاً إذا جاءت بثوب فكرة جديدة، ولكن درجة المقاومة يمكن تخفيفها، عن طريق التفكير لا بالهدف فقط ولكن بأسلوب التعامل معه أيضاً. تَجنَّب المواجهة **الجبهية** مع حالة مستقرة منذ وقت طويل؛ حاول أن تلتف حولها بحركة جانبية حتى تظهر خاصرةً أكثر طراوة تتمكن الحقيقة من اختراقها. ولكن احذرْ في أي موقف غير مباشر من هذا النوع من الانحراف عن الحقيقة - فما من شيء أشد خطورة على التعزيز الفعلي لمواقع الحقيقة من الانحدار إلى اللاحقيقة.

«حين نستعرض المراحل التي مرت بها مختلف الأفكار الجديدة حتى صارت مقبولة نستطيع أن نرى أن السيرورة كانت تصبح أسهل عندما كانت هذه الأفكار تُقدَّم لا بوصفها جديدة جذرياً بل كانبعاث بأثواب حديثة لمبادئ أو ممارسات شرَّفها الزمن ومن ثم تعرضت للنسيان. ولم يكن هذا يتطلب التضليل والخداع بل الحرص على اكتشاف الروابط - إذ (لا جديد تحت الشمس)[*].

(*) ليدل هارت: «إستراتيجية الموقف غير المباشر» (١٩٤١)، المقدمة.

التوتر

تزايد التوتر في الهند في تلك الأشهر الأولى من عام ١٩٤٢. فمسرح الحرب كان يزداد اقتراباً وصارت الغارات الجوية على المدن الهندية واردة. ما الذي كان سيحصل في تلك البلدان الشرقية حيث كانت الحرب على أشدها؟ ما هو التطور الجديد الذي يمكن أن يتم في العلاقات بين الهند وإنجلترا؟ هل كنا سنتابع تصرفنا القديم ونظل نحدِّق ببعضنا مقيدين بالذكريات المريرة الموروثة من التاريخ السابق ممزَّقين ضحايا لقَدَرٍ مأساوي لا يستطيع أحد أن يبعده؟ أم أن الأخطار المشتركة سوف تساعد على رَدْم ذلك الصدع؟ حتى الأسواق الشعبية القديمة (البازارات) أفاقت من سُباتها المعتاد، ومسَّتْها موجة من الدهشة وصارت تضج بجميع أنواع الشائعات. أما طبقات أصحاب الأموال فخافت من المستقبل الذي بدأ يتقدم بخطوات متسارعة نحوهم لأن ذلك المستقبل كان، مرشحاً، دون أدنى شك لأن يقلب البنية الاجتماعية التي اعتادت عليها مما سيؤدي إلى تهديد مصالحها ومواقعها الخاصة. أما الفلاح والعامل فلم يساورهما أي خوف من هذا النوع لأنهما لا يملكان ما يخسرانه، وراحا ينظران بشوق إلى أي تغيير يبدِّل أوضاعهما الحالية البائسة.

طالما كانت الهند زاخرة بالتعاطف مع الصين وبالتالي بقدر من الكره لليابان. في البدء قَدَّرنا أن الحرب في المحيط الهادي ستريح الصين. فخلال أربع سنوات ونصف كانت الصين تقاتل وحدها ضد اليابان؛ أما الآن فلديها حلفاء أقوياء، ولابد لذلك من أن يخفف العبء عنها ويبعد الخطر قليلاً. ولكن أولئك الحلفاء تلقوا الضربة تلو الضربة وانهارت الإمبراطورية البريطانية الاستعمارية أمام الجيوش اليابانية المتقدمة بسرعة مذهلة. هل كانت هذه البنية المتباهية إذن قصراً من الورق بدون أي أسس أو قوة داخلية؟ وبصورة حتمية تم عقد المقارنات مع مقاومة الصين الطويلة للعدوان الياباني رغم افتقارها إلى كل شيء تقريباً من متطلبات الحرب الحديثة. حَلَّقَتْ الصين عالياً في نظر الناس. ورغم أن اليابان لم تكن محبوبة كان هناك شعور بالارتياح إزاء

انهيار قوى الإمبراطوريات الأوروبية القديمة الراسخة أمام القوة المسلحة لدولة آسيوية. وذلك الشعور العنصري، الشرقي الآسيوي، كان واضحاً على الجانب البريطاني أيضاً. كانت الهزيمة الكارثية تنطوي على ما يكفي من المرارة والمذلة. فقد قال إنجليزي كان يشغل منصباً رفيعاً إنه كان يفضل أن يسمع بنبأ إغراق باخرتي أمير ويلز وريبالس على يد الألمان بدلاً من اليابانيين الصُّفْر.

كانت زيارة القائدين الصينيين الكبيرين الجزاليسيمو (المشير؟) تشان كاي تشيك وعقيلته حدثاً كبيراً في الهند. ورغم أن الأعراف الرسمية ورغبات حكومة الهند منعتهما من الاختلاط بالناس، فإن وجودهما في الهند بالذات في تلك المرحلة الحرجة وتعاطفهما الواضح مع حرية الهند قد ساعدا على إخراج الهند من قوقعتها وزادا من تحسسها بالقضايا الدولية المطروحة. صارت الروابط القائمة بين الهند والصين أقوى وأمتن، كما تعززت الرغبة في الوقوف إلى جانب الصين وغيرها من الشعوب ضد العدو المشترك. وقد ساعد الخطر المحْدِق بالهند على التقريب بين النزعتين الوطنية والأممية اللتين لم يكن يفصل بينهما إلا سياسة الحكومة البريطانية.

مما لا شك فيه أن حكومة الهند كانت شاعرة تماماً بالأخطار المقتربة؛ لابد من أن قلقاً وإحساساً بالخطر كانا يشغلان عقول أعضائها. غير أن أي تغيير ملحوظ لم يظهر في نظرتها أو تحركاتها بسبب طبيعة الوجود الاعتيادي للبريطانيين في الهند، وبسبب غرقها في أخاديدها المحفورة، ونتيجة لانغماسها في عملياتها البيروقراطية الورقية اللانهائية. لم يكن هناك أي إحساس بالسرعة أو العجلة، بالتوتر، والرغبة في الإنجاز. فالنظام الذي كانت تمثله قد شيد لعصر آخر ولأهداف أخرى. وسواء بالنسبة إلى جيشها أو إلى أجهزتها المدنية كان الهدف المنظور هو احتلال الهند وقمع أية محاولة يقوم بها الشعب الهندي لتحرير نفسه. كانت هذه الحكومة كافية لمثل ذلك الغرض، ولكن الحرب الحديثة ضد عدو قوي لا يرحم كانت قضية أخرى تماماً، فوجدت التكيف معها أمراً بالغ الصعوبة. لم تكن فقط غير ملائمة لهذا من الناحية

العقلية، بل وكانت أجزاء كبيرة من طاقاتها مستنفذة في محاربة الحركة الوطنية الهندية. إن انهيار الجهازين الإداريين في كل من بورما وماليزيا أمام المشكلات الجديدة كان درساً زاخراً بالعبر وكاشفاً، ولكنه لم يفد أحداً. كانت بورما محكومة بجهاز شبيه بالحكومة المدنية في الهند، بالفعل، جزءاً من الإدارة قبل بضع سنوات. كانت أساليب الحكم متماثلة مع تلك السائدة في الهند، وقد أظهرت بورما كم كان ذلك النظام محتضراً. غير أن النظام استمر بدون تغيير كما ظل نائب الملك وكبار موظفيه يتصرفون كما في السابق. أضافوا إلى أعدادهم أعداداً جديدة من كبار الموظفين الذين أخفقوا بشكل شنيع في بورما؛ كان هناك صاحب سعادة جديد جلس فوق التل في سيملا، مثلما تشكلت حكومات المنفي في لندن. صرنا نحن أيضاً متمتعين بوجود الموظفين المنفيين المهاجرين من المستعمرات البريطانية بين ظهرانينا. وقد تلاءموا تماماً، شأن القفاز مع الكف، مع البنية البريطانية في الهند.

كالأشباح على خشبة المسرح ظل هؤلاء الموظفون يعملون بأساليبهم القديمة محاولين أن يؤثروا فينا بطقوسهم الإمبريالية المعقدة، بمراسيم البلاط عندهم، بحفلاتهم الرسمية واستقبالاتهم، باستعراضاتهم وولائمهم وملابس السهرات الخاصة التي كان يرتدونها، بتصريحاتهم الجوفاء الطنانة. كان منزل نائب الملك في دلهي الجديدة هو المعبد الرئيسي حيث يجلس كبير الخوارنة، ولكن العديد من المعابد الأخرى مع خوارنتها كانت أيضاً موجودة. كل هذا المظهر الاحتفالي والصَّخَب الإمبريالي كان يرمي إلى التأثير على شعبنا وقد فعل فعله في الأيام الماضية لأن الهنود أيضاً مولعون بالمراسيم والطقوس. غير أن معايير جديدة كانت قد نشأت، وقيماً مختلفة كانت قد أُبدعت، مما جعل هذا الاستعراض المتكلّف موضوعاً للسخرية والهزء. يقال إن الهنود شعب بطيء الحركة، لا يحب العجلة والاندفاع، غير أنهم كانوا، حتى هؤلاء، قد طوروا قدراً من السرعة والحيوية في عملهم نتيجة للرغبة الشديدة في إنجاز الأعمال. فحكومات المقاطعات التابعة للمؤتمر، رغم نواقصها الكثيرة، كانت تواقة لأن تحقق النتائج وراحت تعمل بجد وبصورة مستمرة بعيداً عن الأساليب

الروتينية الراسخة منذ القدم. مثيرة للأعصاب حقاً كانتْ رؤيةُ سلبيةِ وبطئ حكومة الهند والعديد من وكلائها في مواجهة الأزمة والخطر الجديين.

ثم جاء الأمريكيون. كانوا مندفعين بسرعة تواقين لأن ينجزوا شيئاً، جاهلين بأساليب وطقوس حكومة الهند وغير حريصين كثيراً على تعلُّمها. غير قادرين على تحمل التأخير، أزاحوا العقبات والعوائق البيرقراطية وقلبوا الوتيرة الهادئة للحياة الرتيبة في نيودلهي رأساً على عقب. لم يكونوا مبالين حتى بالألبسة التي يرتدونها في المناسبات الخاصة. وفي بعض الأحيان انتهكوا القواعد الجامدة لأصول اللياقة والشكليات الرسمية. ففيما كانت المساعدة القادمة معهم مقبولة تماماً فإنهم كأشخاص لم يكونوا محبوبين لدى الدوائر الرسمية العليا وقد توترت العلاقات بين الطرفين. أحبهم الهنود بصورة عامة؛ إن طاقتهم وحماسهم للعمل الذي يقومون به كانا ساريين وقدما نقيضاً صارخاً لصفات الدوائر الرسمية البريطانية في الهند. إن صراحتهم وتحررهم من القيود الرسمية كانا مثار إعجاب. كان هناك قدر كبير من الاستمتاع الصامت إزاء الاحتكاك بين القادمين الجدد والطبقة الرسمية، وانتشر العديد من القصص الواقعية أو المتخلية عن هذا الاحتكاك.

أقلق اقتراب الحرب من الهند غاندي كثيراً. كان صعباً أن يوفق بين سياسته وبرنامج اللاعنف لديه وبين هذا التطور الجديد. من الواضح أن العصيان المدني لم يكن وارداً في مواجهة جيوش غازية أو بين جيشين متحاربين. كما إن كلاً من السلبية والقبول بالغزو لم يكونا أيضاً مقبولين. فماذا إذن؟ إن زملاءه والمؤتمر بصورة عامة كانوا قد رفضوا اللاعنف في مثل هذه المناسبة أو كبديل للمقاومة المسلحة ضد الغزو وهو نفسه كان قد وافق أخيراً على أنهم محقون في أن يفعلوا ذلك، ولكنه ظل قلقاً. فهو كفرد لم يكن قادراً على المساهمة في أي شكل عنيف من العمل. غير أنه كان أكبر من مجرد فرد؛ فسواء أكان يحتل منصباً رسمياً في الحركة الوطنية أم لا، فانه كان يحتل موقعاً هائلاً وآسراً في قلوب الملايين من الناس كما إن كلماته كانت ذات وزن كبير بالنسبة إلى أعداد كبيرة من هؤلاء الناس.

كان غاندي يعرف الهند، **وخصوصاً جماهيرياً، كما لم يعرفها**، إذا عرفها، إلا قلة في الماضي والحاضر. لم يكن فقط قد تجول في الهند طولاً وعرضاً واتصل اتصالاً مباشراً بملايين الناس، بل كان هناك شيء آخر مكّنه من الاتصال العاطفي بهذه الجماهير. كان قادراً على الاندماج بالجماهير والإحساس بنبضاتها. ونظراً لأن الجماهير كانت تعي ذلك فقد محضته حبها وولاءها. إلا أن نظرته إلى الهند كانت متلونة إلى حد ما بوجهة النظر التي كان قد تشربها في أيامه الأولى في غوجرات. فالغواجراتيون كانوا أساساً مجتمعاً من التجار والحرفيين المسالمين المتأثرين بالعقيدة الجاينية القائمة على اللاعنف. كانت أجزاء الهند الأخرى أقل تأثراً بذلك ناهيك عن أن بعضها لم يكن متأثراً قط. فطبقة المقاتلين الكاشتريين ذات الانتشار الواسع لم تسمح بالتأكيد لتلك العقيدة بالتدخل في شؤون الحرب وصيد الحيوانات البرية. كما إن الطبقات الأخرى بما فيها البراهميين كانت على العموم قليلة التأثر بها. غير أن غاندي أخذ موقفاً انتقائياً من تطور فكر الهند وتاريخها واعتقد أن اللاعنف كان هو مبدؤهما الأساسي، على الرغم من وجود العديد من الانحرافات عنه. وقد بدت تلك النظرة نظرة متطرفة والعديد من المفكرين والمؤرخين الهنود لم يكونوا متفقين معها. لم تكن لذلك أية علاقة بفضائل اللاعنف في المرحلة الراهنة من الوجود الإنساني ولكنه كان مؤشِّراً دالاً على وجود نوع من الانحياز التاريخي في عقل غاندي.

كان للأحداث الجغرافية تأثيرٌ قوي على تحديد الطبيعة الوطنية والتاريخ. فواقع كون الهند مقطوعة بحاجز الهيمالايا الهائل وبالبحار خلق شعوراً بالوحدة في هذه المساحة الواسعة وأدى في الوقت نفسه إلى نوع من الانغلاق. فعلى هذه الأراضي الشاسعة نشأت حضارة اتسمت بالحيوية والتناغم كانت لها آفاق كثيرة للتوسع والتطور واستمرت محتفظة بوحدة ثقافية متينة. ولكن الجغرافيا، مرة أخرى، أدت إلى خلق تنوع في إطار تلك الوحدة. فالسهل الشمالي والأوسط الكبير جداً اختلف عن المناطق الجبلية المزركشة في الديكان، كما طور الناس المستوطنون في أماكن جغرافية مختلفة صفات وطبائع متباينة. إن التاريخ، هو الآخر، اتخذ لنفسه مسارين مختلفين في كل من الشمال والجنوب

وإن تداخلا أحياناً وارتبط كل منهما بالآخر. إن انبساط الأرض والمساحات الشاسعة المفتوحة في الشمال، كما في روسيا، تطلبت حكومات مركزية قوية لحمايتها من الأعداء الخارجيين. وأي إمبراطورية مركزية قوية في العصور القديمة كانت تعني نظاماً أوتوقراطياً. لم يكن تعرض الإمبراطورية المغولية للانهيار على **أيدي الماراثا** مع جملة الأسباب الأخرى، مجرد صدفة تاريخية. **فالماراثا** كانوا قادمين من معابر الديكان الجبلية، كما كانوا محافظين على شيء من روح الاستقلال في حين كان معظم سكان السهول الشمالية قد تحولوا إلى عبيد خانعين. حقق البريطانيون انتصاراً سهلاً في البنغال وسكان تلك السهول الخصبة هناك استسلموا بسهولة غير عادية. وبعد أن رسخوا أقدامهم هناك انتشروا على الأماكن الأخرى.

ما زالت الجغرافيا تمارس تأثيرها وسوف تظل تفعل ذلك في المستقبل، ولكن عوامل أخرى تلعب اليوم دوراً أكبر. فالجبال والبحار لم تعد حواجز عصية، ولكنها لا تزال تحدد طبائع الناس والأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد. لا يمكن العوامل الجغرافية لدى دراسة مشاريع التقسيم والتجزئة وإعادة الدمج الجديدة إلا إذا كان التخطيط على النطاق العالمي.

إن معرفة غاندي للهند ولشعب الهند عميقة. فرغم عدم اهتمامه الكبير بالتاريخ بوصفه تاريخاً، وربما رغم عدم امتلاكه لذلك الحس التاريخي أو التعاطف معه الذي يمتلكه آخرون، نجده كامل الوعي ووثيق الاتصال بالجذور التاريخية للشعب الهندي. إنه واسع الاطلاع على الأحداث الراهنة ويتابعها عن كثب وحرص، وإن كان يركز بالضرورة على المشكلات الهندية الراهنة. يمتلك غاندي القدرة على الإمساك بجوهر القضية أو الوضع مع تجنب ما ليس أساسياً. وعن طريق الحكم على كل الأمور من خلال ما يعتبره الجانب الأخلاقي يتوصل إلى موقف معين وأفق مستقبلي أوسع مدى. فقد قال برنارد شو إن إستراتيجية غاندي تبقى صحيحة وإن كان من الممكن أن يقع في عدد من الأخطاء التكتيكية. ولكن معظم الناس لا يهتمون كثيراً بالمدى الطويل؛ إنهم أشد اهتماماً بالفوائد التكتيكية للخطة الآنية المباشرة.

مجيء السير ستافورد كريبس إلى الهند

مع سقوط بينانغ وسنغافورة، وفيما كان اليابانيون يتقدمون في المالايا، حصلتْ هجراتٌ جماعية كبيرة للهنود وغيرهم ممن تدفقوا بأعداد هائلة على الهند. اضطر الناس لأن يغادروا منازلهم بصورة مفاجئة فلم يحملوا معهم أي شيء سوى الملابس التي كانت تغطي أجسادهم ثم جاءت سيول المهاجرين من بورما بمئات الألوف، وأكثريتهم من الهنود. إن قصة كيفية التخلي عنهم من قبل السلطات المدنية وغير المدنية وتركهم يهيمون **على وجوههم انتشرت في الهند طولاً وعرضاً**. فقد قطع هؤلاء مئات الأميال سيراً على الأقدام بين الجبال وعبر الغابات الكثيفة محاطين بالأعداء ومات العديد منهم على الطريق مقتولين بالخناجر أو الأمراض أو الجوع. تلك كانت نتيجة مرعبة للحرب وأدت إلى التمييز بين اللاجئين الهنود والبريطانيين. فالأخيرون كانوا يلقون الرعاية الممكنة وتُتَّخذ الإجراءات والتدابير لنقلهم ومساعدتهم. في مكان واحد في بورما تجمعت فيه **أعدادٌ كبيرة من اللاجئين كان هناك طريقان يوصلان** إلى الهند. وقد تم تخصيص الطريق الأفضل للبريطانيين والأوروبيين وصار يعرف باسم الطريق الأبيض.

وصلتْ أسماعنَا قصصٌ مخيفة عن التمييز العنصري والمعاناة، ومع انتشار الجائعين الذين ظلوا على قيد الحياة في أرجاء الهند انتقلت هذه القصص إلى كل مكان ومارست تأثيراً قوياً على العقل الهندي.

في ذلك الوقت بالذات جاء السير ستافورد كريبس إلى الهند حاملاً معه اقتراحات مجلس الحرب البريطاني. تلك الاقتراحات نوقشت وأُشبعت نقاشاً خلال السنتين والنصف الأخيرتين وكانت تاريخاً ماضياً. ومما ينطوي على شيء من الصعوبة بالنسبة إلى من شارك في تلك المباحثات التي تلت أن يناقشها بأي قدر من التفصيل بدون أن يقول الكثير مما كان من الأفضل تركه بدون كلام إلى موعد قد يكون مناسباً في المستقبل. وفي حقيقة الأمر كانت سائر القضايا والاعتبارات ذات العلاقة والتي أُثيرت قد أصبحت معروفة لدى عامة الناس.

أتذكر أنني حين قرأت تلك المقترحات للمرة الأولى اكتأبْتُ بعمق، وكانت تلك الكآبة ناجمة بمعظمها عن أنني كنتُ أتوقع شيئاً أكثر جدّية من السير ستافورد كريبس ومن الأوضاع الدقيقة التي نشأت. وكلما قرأت تلك المقترحات ودرستُها مع ما تنطوي عليها من معان أكثر كانت كآبتي تزداد وتتضاعف. كنتُ أستطيع أن أفهم شخصاً غير مطلع على الشؤون الهندية إذا ما تصور أن البريطانيين قطعوا شوطاً بعيداً في الطريق إلى تلبية مطالبنا. ولكن مقترحاتهم، لدى تحليلها، تكشفت عن العديد من النواقص. وحتى القبول بمبدأ تقرير المصير بالذات كان مقيداً ومحاصراً بشكل يكون معه قادراً على تهديد مستقبلنا.

كانت المقترحات تعالج أساساً المستقبل، بعد توقف المعارك القتالية، وإن احتوت على عبارة أخيرة دعت بشكل غامض إلى التعاون في الوقت الحاضر. وذلك المستقبل، رغم تأكيده على مبدأ تقرير المصير، كان يعطي الحق للمقاطعات في ألا تدخل في الوحدة الهندية، وفي أن تقيم دولها المستقلة. وإضافة إلى ذلك كان الحق نفسه، الحق في رفض الالتحاق بالوحدة الهندية، ممنوحاً للدول والولايات الهندية. ومما يجب أن نتذكره أن هناك حوالي ست مئة من هذه الكيانات والدول في الهند، بعضها كبيرة ولكن معظمها ليست إلا جيوباً صغيرة. فهذه الدول - الكيانات والمقاطعات كانت ستشارك في صياغة الدستور وستؤثر على الدستور ومن ثم تستطيع أن تخرج. لابد أن الخلفية كلها ستكون خلفية انقسامية في حين أن المشكلات الحقيقية للبلاد، الاقتصادية منها أو السياسة، ستحتل مرتبة ثانوية. والعناصر الرجعية، المختلفة في الكثير من النواحي، ستتوحد في العمل من أجل إحباط عملية نشوء دولة وطنية قوية، تقدمية وموحدة. فمن خلال التهديد الدائم بالانسحاب سيكون ممكناً إدخال العديد من المواد غير المرغوب فيها في صلب الدستور مما سيؤدي إلى إضعاف الحكومة المركزية وشلِّها. ومع ذلك فإن خطر الانسحاب سيظل ماثلاً، فيصبح تعديل الدستور وإعادة صوغه وجعله قابلاً للتطبيق أكثر بالنسبة إلى المقاطعات الباقية أمراً بالغ الصعوبة.

كانت الانتخابات في المقاطعات للهيئة المكلفة بوضع الدستور ستتم في ظل النظام القائم المستند إلى الدوائر الانتخابية الدينية المنفصلة؛ وكان ذلك مؤسفاً حقاً لأنه سيكون مشحوناً بروح الانشقاق القديمة، ولكنه في الظروف القائمة، كان أمراً محتوماً. أما بالنسبة للكيانات أو الدول - الولايات فلم يرد أي نص حول إجراء الانتخابات فيها وبالتالي فإن التسعين مليوناً من سكانها كانوا مهملين تماماً. كان حكام الولايات - الدول من أشباه الإقطاعيين قادرين على تسمية ممثليم وفقا للنسب السكانية. وهؤلاء **المعنيون** قد يكون بينهم بعض الأكفاء ولكنهم بصورة عامة سوف يمثلون الحكام الإقطاعيين الأوتوقراطيين لا أهالي الولايات - الدول. وقد كان هؤلاء سيشكلون حوالي ربع أعضاء الهيئة التأسيسية وسيؤثرون بقوة على قراراتها بأعدادهم وبمواقفهم المتخلفة اجتماعياً وبتهديداتهم حول الانسحاب اللاحق. وهكذا فإن الجمعية التأسيسية أو الهيئة صانعة الدستور ستكون خليطاً عجيباً من عناصر منتخبة وأخرى غير منتخبة، الأولى تم انتخابها في دوائر دينية منفصلة ومن قبل مصالح وامتيازات محددة، والثانية معينة من قبل حكام الولايات - الدول والكيانات. وينبغي أن يضاف إلى هذا كله واقع أنه لن يكون هناك أي ضغط لقبول مبدأ اتخاذ القرار بصورة مشتركة كما سيكون الإحساس بالواقع المتأتي من صوغ القرارات الموحدة والمتماسكة الأخيرة غائباً. إن اتجاه الكثير من الأعضاء سيكون متركزاً على العمل بطريقة لا مسؤولة تماماً لأن هؤلاء الأعضاء سيشعرون بأنهم قادرون دوماً على الانسحاب وعلى رفض تحمل المسؤولية عن تنفيذ تلك القرارات.

إن أي اقتراح يفضي إلى تمزيق الهند كان اقتراحاً مؤلماً يصعب النظر فيه. فهو ضد جميع العواطف والقناعات العميقة التي تهز الناس بكثير من القوة. إن كل الحركة الوطنية الهندية كانت مستندة إلى وحدة الهند، وجملة هذه العواطف كانت أقدم وأعمق بكثير من المرحلة الراهنة للنزعة الوطنية الحالية، كانت تعود إلى الفترات البعيدة من تاريخ الهند. وقد أدت التطورات الحديثة إلى تعزيز تلك العواطف وذلك الإيمان حتى أصبحت موضوع عقيدة بالنسبة إلى

أعداد كبيرة من الناس؛ أصبحت شيئاً يستحيل تحدّيه أو الوقوف في وجهه. سبق للرابطة السلامية أن شكَّلَتْ نوعاً من التحدي ولكن ذلك لم يشكل أمراً جدياً إلا بنظر حفنة من الناس، إذ إن أعداداً كبيرة حقاً من المسلمين لم يكونوا متفقين مع الرابطة. وحتى أساس ذلك التحدي لم يكن أساساً إقليمياً وإن اقترح تقسيماً غامضاً وغير محدد للأرض. لقد كان الأساس مفهوماً قروسطياً يستند إلى الفروق الدينية ما أدى إلى أن تكون في كل قرية هندية أمتان أو أكثر حسب مزاعم ذلك المفهوم القروسطي. وحتى تقسيم الهند وتمزيقه لم يكن قادراً على التغلب على تلك الانقسامات الدينية المنتشرة والمتداخلة. إن أي تقسيم كان بالفعل عاملاً يعقِّد ويضاعف من حجم المشكلة التي يراد منه حلها.

وإضافة إلى العواطف كانت هناك أسباب وجيهة أخرى ضد التقسيم. فالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية للهند كانت قد وصلت إلى أزمة، بسبب سياسة الحكومة البريطانية بالدرجة الأولى، كانت توجب تقدماً سريعاً وشاملاً إذا ما وُجدت الرغبة في تجنب أخطر الكوارث. ومثل ذلك التقدم يمكن فقط من خلال تخطيط حقيقي وناجح يشمل الهند كلها، لأن أجزاءها المختلفة تكمل نواقص بعضها البعض. وعلى العموم كانت الهند إلى حد كبير وحدة قوية مكتفية ذاتياً ولكن كل جزء وحده سيكون ضعيفاً ومعتمداً على الأجزاء الأخرى. وإذا كانت هذه الحجج وغيرها واردة في السابق وكافية فإنها أصبحت ذات أهمية مضاعفة جراء التطورات السياسية والاقتصادية الحديثة. فالدول الصغيرة لا تلبث أن تزول في كل مكان بوصفها كيانات مستقلة. إنها تتحول إلى أجزاء في دول أكبر أو توابع اقتصادية لها. فهناك نزوع حتمي واضح نحو إقامة الاتحادات الواسعة أو تجمعات الدول المتعددة العاملة في أطر موحدة. إن فكرة الدولة الوطنية نفسها، وقد بدأت تخلي مكانها لفكرة الدولة متعددة القوميات، بَدَتْ في الأفق المستقبلي البعيد صورة لاتحاد عالمي. إن التفكير بتقسيم الهند في هذه المرحلة مناقض لكل اتجاه تيار التطور التاريخي والاقتصادي الحديث. لقد بدا مثل هذا التفكير تطرفاً في الخيال.

إلا أن المرء يضطر تحت ضغط الضرورة القصوى أو الكارثة المحدقة لأن يوافق على الكثير من الأمور الكريهة. فقد تفرض الظروف تقسيم ما لا يجب تقسيمه من الناحية المنطقية والاعتيادية. ولكن المقترحات التي قدمت باسم الحكومة البريطانية لم تعالج أي تقسيم محدد وخاص للهند. بل فتحت أفقاً واسعاً لعدد لا نهائي من عمليات التمزيق والتقسيم لكل من المقاطعات والولايات - الدول على حد سواء. فقد أثارت سائر الجماعات الرجعية والإقطاعية والمتخلفة اجتماعياً لتطالب بالتقسيم. ربما لم تكن أي منها تريد ذلك جدياً لأنها لم تكن قادرة على الوقوف على قدميها وحدها. ولكنها كانت تستطيع أن تخلق الكثير من المشكلات وأن تعيق وتؤخر عملية تشكيل دولة هندية حرة. وإذا حظيت بدعم السياسة البريطانية، وهذا متوقع، فإن ذلك كان يعني أن لا حرية على الإطلاق خلال فترة طويلة من الزمن. إن تجربتنا مع تلك السياسة كانت مريرة وسبق لنا أن رأينا أنها دأبت على تشجيع النزعات الانفصالية في كل المراحل. فما هي الضمانات في ألا تعاود الكرة مرة أخرى ومن ثم تزعم بأنها غير قادرة على الوفاء بوعدها لأن الشروط المطلوبة غير متوفرة؟ وبالفعل فإن الاحتمال الأقوى كان أن هذه السياسة هي المرشحة لأن تستمر.

وهكذا فإن هذا الاقتراح لم يكن مجرد قبول بالباكستان أو بنوع من التقسيم المحدد، مهما كان سيئاً ومأساوياً، بل كان ينطوي على ما هو أسوأ بكثير، لقد كان تهديداً مستمراً لحرية الهند وعائقاً أمام الوفاء بالوعد المقطوع بالذات.

إن القرار حول مستقبل الولايات - الدول الهندية لم يكن سيتخذ من قبل شعب تلك الولايات أو ممثليه المنتخبين، بل من قبل حكامه الأوتوقراطيين. وكان قبولنا بهذا المبدأ سيعني نفياً لسياستنا الراسخة والمكررة باستمرار وخيانةً لشعب الولايات الذي سيرزح تحت نير الحكم الأوتوقراطي فترة زمنية أطول. كنا مستعدين لأن نعامل الأمراء بالحدود

القصوى من اللباقة والمسايرة بغية كسب تعاونهم في عملية التحول إلى الديمقراطية. ولو لم يكن هناك طرف ثالث مثل السلطة البريطانية، لكنا قد نجحنا بدون أدنى شك. ولكن دعم الحكومة البريطانية للحكم الأوتوقراطي في الولايات كان يدفع الأمراء نحو البقاء خارج الوحدة الهندية والاعتماد على الدعم العسكري البريطاني ضد شعبهم بالذات. وقيل لنا بالفعل أن بروز مثل هذه الظروف كان سيؤدي إلى إبقاء القوات المسلحة الأجنبية في الولايات. ونظراً لأن هذه الولايات كانت مرشحة على الأغلب لأن تبقى جُزُراً معزولة في أراضي الوحدة الهندية المقترحة فإن المسألة التي طرحت تركزت على كيفية وصول القوات الأجنبية إلى تلك الولايات وكيفية اتصالها بالقوات الموجودة في أماكن أخرى أو في ولاية أخرى. وقد فرض ذلك أن يكون هناك حق للقوات الأجنبية في استخدام طرق تخترق الاتحاد الهندي.

كثيرا ما كرر غاندي أنه لم يكن عدواً للأمراء. وبالفعل فإنّ موقفه منهم كان ودياً على الدوام، وإن كان في الكثير من الأحيان ينتقد أساليبهم في الحكم وتنكرهم حتى لأبسط حقوق الشعب. ولسنوات عديدة كان غاندي قد منع المؤتمر من التدخل مباشرة في شؤون الولايات - الدول، معتقداً، حسب رأيه، أن شعب الولايات نفسه يجب أن يبادر إشارة إلى كون الثقة بالنفس والقوة قد تطورت. كان العديد منا يخالفونه في هذا الرأي. ولكن هذا الموقف كان مستنداً إلى قناعة أساسية محددة كما صاغها هو نفسه بالعبارات التالية: «إن العنصر الأساسي في موقفي هو أنني لن أكون قط طرفاً في عملية بيع حقوق شعب الولايات ولو من أجل حرية شعب الهند البريطانية». وقد أيد البروفسور بريدايل كيث، العالم البارز بشؤون الكومنولث البريطاني والدساتير الهندية، مطلب غاندي (وهو مطلب المؤتمر) فيما يتعلق بالولايات، إذ كتب يقول: «يستحيل على مستشاري التاج أن يزعموا أن شعب الولايات سيحرمون من حقوق الهنود في

المقاطعات. ومن واجب أولئك المستشارين الواضح أن يوصوا على الملك - الإمبراطور بأن يمارس سلطته لضمان دخول الأمراء في إطار الإصلاحات الدستورية التي ستؤدي في تاريخ غير بعيد إلى ضمان قيام حكومة مسؤولة هناك. ما من اتحاد يمكن اعتباره في مصلحة الهند إذا ظل ممثلو المقاطعات فيه مضطرين لأن يجلسوا جنباً إلى جنب مع أولئك الذين عينهم حكام لا يتصفون بالمسؤولية. وفي الحقيقة ليس هناك رد على طلب غاندي الذي ينصّ على أن الأمراء ملزمون أن يتبعوا التاج في نقله للسلطة إلى الشعب». كان البروفسور كيث قد عَبَّر عن هذا الرأي فيما يخص الاقتراح السابق للحكومة البريطانية بِشأن الاتحاد الفيدرالي، ولكنه منطبق أكثر على المقترحات التي جاء بها السير ستافورد كريبس.

وكلما أمعن المرء النظر في هذه المقترحات زاد اكتشافه لمدى استغراقها في الخيال والوهم. لقد تحولت الهند إلى رقعة شطرنج مؤلفة من عشرات الدول المستقلة وشبه المستقلة اسمياً المعتمدة بأكثريتها على بريطانيا لحماية الحكم الأوتوقراطي فيها بالقوة العسكرية. لن تكون هناك أي وحدة سياسية أو اقتصادية وستستمر بريطانيا في ممارسة السلطة المهيمنة من الناحيتين السياسية والاقتصادية عبر السلسلة الطويلة من الدويلات التي تسيطر عليها(*).

لست أعرف ما الذي كان في ذهن وزارة الحرب البريطانية حول المستقبل. أعتقد أن السير ستافورد كريبس كان حسن النية وأراد أن يرى

(*) إن اعتماد الولايات – الدول الهندية اعتماداً كاملاً على السلطة البريطانية وحمايتها مؤكد من قبل السير جيوفري دو مونتمورينسي في كتابه «الولايات الهندية والاتحاد الفيدرالي الهندي» (١٩٤٢) حيث يقول: إن الولايات «ما زالت كثيرة جداً في الهند بحيث تشكل لغزاً في التطور لا يمكن حله في المستقبل المنظور... أما تلاشيها واحتواؤها فسوف يكونان، بالطبع، من الأمور الحتمية لحظة توقف بريطانيا عن أن تكون القوة والسلطة العليا فيما يتعلق بالهند».

الهند حرة وموحدة. ولكن المسألة لم تكن مسألة وجهات نظر وآراء فردية ونوايا طيبة شخصية. كان علينا أن ندرس وثيقة رسمية، صيغت بعناية رغم غموضها المتعمد، وقيل لنا إن المطلوب هو إما أن نقبلها أو نرفضها ككل. وخلفها كانت تكمن سياسة الحكومة البريطانية التي لها قرن من العمر، تلك السياسة التي دأبت على زرع الفرقة وتشجيع كل ما من شأنه أن يعيق تطور الحركة الوطنية وحرية الوطن. فكل خطوة متقدمة تمت في الماضي كانت دوماً قد حوصرت وشُلَّتْ بجملة من التحديدات والقيود التي بدت عديمة الضرر في البداية ولكنها برهنت فيما بعد على أنها قيود وكوابح خطيرة.

كان من الممكن، وحتى من المحتمل، ألا تتجسد جميع العواقب الوخيمة التي بدت متدفقة من المقترحات على أرض الواقع. فالحكمة والوطنية، ونوع من النظرة الأوسع إلى ما هو خير للهند والعالم، سوف تؤثر دون ريب على العديد من الناس بمن فيهم حكام ووزراء الولايات الهندية. وحين نبقى وحدنا سوف نكون قادرين على أن نقابل بعضنا بثقة، وسوف ندرس جميع تعقيدات المشكلة والصعوبات التي تواجه كل جماعة، وصولاً في النهاية إلى حل متماسك متولد من التأمل العميق والإحاطة الشاملة. غير أننا لم نكن سنُتْرك وحدنا على الرغم من الاقتراح القائل بأننا كنا سوف نمارس حق تقرير المصير. فقد كانت الحكومة البريطانية موجودة دوماً محتلة نقاطاً إستراتيجية وقادرة على الإعاقة والتدخل بأشكال عديدة. لم تكن فقط تسيطر على جهاز الحكم والخدمات والخ....، بل وكان مقيموها ووكلاؤها السياسيون، في الولايات، يحتلون مواقع مهيمنة. ولم يكن الأمراء فعلاً، رغم أوتوقراطيتهم في نظر الشعب، إلا أدوات خاضعة لسيطرة الدائرة السياسية التي كانت تابعة تبعية مباشرة لنائب الملك. فالعديد من وزرائهم الرئيسيين كانوا مفروضين عليهم وكانوا أعضاء في الأجهزة الرسمية البريطانية.

حتى لو تجنَّبْنا العديد من العواقب الممكنة للمقترحات البريطانية، لبقي ما يكفي لنسف حرية الهند، بتأخير التقدم، ولإثارة المشكلات الجديدة والخطيرة القادرة على خلق العديد من الصعوبات الهائلة. فإدخال مبدأ الدوائر الانتخابية الدينية المنفصلة قبل جيل أو أكثر كان قد ألحق بنا ما يكفي من الأذى. والآن كان يجري فتح الأبواب على مصاريعها لكل جماعة إظلامية تثير الشغب، وأمام الخوف الدائم من الانقسام الدائم والتمزيق المستمر لأوصال الهند، كان يطلب منا أن نلزم أنفسنا بمثل هذا التدبير مقابل ذلك المستقبل غير المحدد الذي سينبثق بوصفه نتاجاً للحرب. عَبَّرَ ليس فقط المؤتمر الوطني بل وكل سياسيينا الأكثر اعتدالا من الناحية السياسية والذين تعاونوا دوماً مع الحكومة البريطانية عن عدم قدرتهم على القبول بهذا. ومع ذلك فإن المؤتمر، حماسا منه للوحدة الهندية، كان شديد الحرص على كسب الأقلية والجماعات الأخرى، بل وأعلن أن أية وحدة إقليمية لا يمكن إبقاؤها في الاتحاد الهندي ضد الرغبة المعلنة لأهلها وسكانها. كما قبل المؤتمر حتى مبدأ التقسيم إذا أصبح أمراً لا يمكن تجنبه، مع التصريح بأنه لم يكن يرغب في تشجيع ذلك بأي شكل من الأشكال. قالت اللجنة العاملة للمؤتمر في معرض قرارها بشأن مقترحات كريبس ما يلي: «إن المؤتمر شديد التمسك بحرية الهند ووحدتها وأي شرخ في تلك الوحدة، ولاسيما في العالم الحديث، حيث تتجه عقول الناس بصورة حتمية نحو التفكير بأطر أوسع فأوسع من الاتحادات، سيكون ضاراً بالنسبة إلى جميع المعنيين كما يثير التفكير به حداً متطرفاً من الألم. ولكن اللجنة لا تستطيع على أي حال أن تفكر بإجبار الناس في أية وحدة إقليمية على البقاء في إطار الوحدة الهندية رغماً عن إرادتها المعلنة والمقررة. ومع اعترافها بهذا المبدأ تشعر اللجنة بأن جميع الجهود يجب أن تبذل لخلق الظروف الكفيلة بتمكين مختلف الوحدات من إقامة حياة وطنية مشتركة تستند إلى التعاون. إن القبول بالمبدأ ينطوي بالضرورة على الالتزام بعدم إحداث أي تغيير يؤدي إلى خلق مشكلات جديدة وإلى ممارسة الإكراه والقسر ضد أي جماعة ذات شأن في تلك المنطقة. لابد لكل من

الوحدات الإقليمية من أن تتمتع بأقصى حد ممكن من الاستقلال الذاتي داخل الاتحاد، بالانسجام مع فكرة دولة وطنية قوية. إن الاقتراح الذي تقدمت به الآن وزارةُ الحرب البريطانية يشجع، وسوف يؤدي إلى، محاولات ترمي إلى الانفصال لحظة ولادة أي وحدة بما يؤدي إلى التوتر في اللحظة التي يجب أن تكون فيها الحدود القصوى من التعاون والنوايا الطيبة مطلوبة بإلحاح. ربما كان هذا الاقتراح صادراً عن الرغبة في تلبية مطلب طائفي معين، ولكنه سيجر عواقب أخرى أيضاً وسيدفع بالجماعات الإظلامية والظلامية والرجعية سياسياً في الطوائف المختلفة الأخرى نحو خلق الاضطرابات وصرف أنظار الجمهور عن القضايا الحيوية التي تواجه البلاد».

وتابعت اللجنة كلامها لتقول: «في الأزمة الحالية الخطيرة، إن الحاضر هو الذي يهم، فحتى المقترحات بشأن المستقبل لا تتصف بالأهمية إلا بمقدار ما تؤثر على الحاضر». ورغم أنها لم تكن قادرة على الموافقة على المقترحات المتعلقة بالمستقبل، فإنها كانت شديدة الحرص على التوصل إلى حل معين حتى تتمكن الهند، كما قالت اللجنة، من حمل عبء الدفاع عن نفسها بجدارة. لم تكن هناك أية إثارة لقضية اللاعنف ولم يرد ذكرها في أي من المراحل. إن إحدى المسائل التي نوقشت فعلاً هي مسألة ضرورة وجود وزارة هندية للدفاع.

كان موقف المؤتمر في هذه المرحلة، نظراً لخطر الحرب المباشر على الهند، هو الاستعداد لوضع مسائل المستقبل جانباً والتركيز على تشكيل حكومة وطنية تتعاون تعاوناً كاملاً في الحرب. لم يكن المؤتمر مستعداً لأن يوافق على المقترحات الخاصة التي تقدمت بها الحكومة البريطانية حول المستقبل نظراً لانطوائها على الكثير من الالتزامات الخطيرة. وبرأي المؤتمر كان من الممكن سحب هذه المقترحات أو إبقاؤها كتعبير عن النوايا البريطانية بعد أن يتضح بجلاء أن المؤتمر لم يوافق عليها. ولكن ذلك لا يجوز أن يحول دون التوصل إلى صيغة للتعاون في الوقت الراهن.

فيما يخص الحاضر بالذات كانت مقترحات وزارة الحرب البريطانية غامضة وناقصة إلا من حيث إيضاحها لمسألة وجوب إبقاء قضية الدفاع عن الهند بيد الحكومة البريطانية وحدها. وبدا من تصريحات السير ستافورد كريبس المتكررة أن جميع القضايا، عدا الدفاع، ستُنْقل لتصبح تحت السيطرة الهندية الفعالة. بل وقد كان هناك ذكر لأن يصبح نائب الملك مجرد رئيس دستوري مثل الملك في إنجلترا. وجعلنا ذلك نتصور بأن المسألة الوحيدة الباقية لندرسها هي الدفاع. كان موقفنا هو أن الدفاع يمكن في زمن الحرب أن يغطي، وقد غطى بالفعل، معظم النشاطات والفعاليات الوطنية الأخرى. وإذا انتزع الدفاع كاملاً من عمل الحكومة الوطنية فلن يبقى إلا الشيء القليل جداً. تم الاتفاق على أن يبقى القائد العام البريطاني ممارساً لجميع سلطاته على القوات المسلحة والعمليات العسكرية. كما اتُّفق على أن يتم توجيه الإستراتيجية العامة من قبل هيئة الأركان الإمبراطورية. وإضافة إلى ذلك تمت المطالبة بضرورة وجود وزير للدفاع في الحكومة الوطنية.

وبعد شيء من النقاش وافق السير ستافورد على إمكانية إيجاد دائرة للدفاع يرئسها شخص هندي، ولكن المسائل التي ستعالجها هذه الدائرة هي العلاقات العامة والبترول **والكانتينات**، الخدمية والطباعية، تنظيم الحفلات الاجتماعية للبعثات الأجنبية، توفير أسباب الترفيه للجيوش، والخ. لقد كانت القائمة هذه عجيبة وجعلت وضع الوزير الهندي للدفاع مثيراً للسخرية. ثم أدى مزيد من النقاش إلى موقف مختلف بعض الشيء. ولكن هُوَّةً ذات شأن ظلت تفصل بين وجهتي النظر، غير أننا بدونا كما لو كنا متقدمين أحدنا باتجاه الآخر. وللمرة الأولى شعرتُ كما شعر آخرون بأن حلاً معيناً أصبح محتملاً. فالأزمة التي كانت تزداد حدة وعمقاً فيما يخص تطورات الحرب، ظلت دافعاً قوياً يحفزنا كي نتوصل إلى اتفاق.

كان خطر الحرب والغزو كبيراً وكان لابد من مواجهته مهما حصل. ومع ذلك كان ثمة طرق مختلفة لمواجهته، أو بالأحرى فقط طريقة واحدة

ناجحة للمواجهة الآن، ناهيك عن المستقبل. شعرنا بأن اللحظة السيكولوجية قد تمر جالبة وراءها ليس فقط أخطاراً راهنة بل **ومضاعفة تلك الأخطار الأكبر الكامنة** في رحم المستقبل. فالأسلحة الجديدة كانت ضرورية مثلها مثل الأسلحة القديمة، مع طرق جديدة لاستخدامها، مع أشكال جديدة من الحماس وآفاق جديدة، إضافة إلى إيمان جديد بمستقبل سيكون مختلفاً جذرياً عن الماضي والحاضر، وبرهانه يكمن في إحداث تغيير ما في الحاضر. ربما كان توقنا غذاءً لتفاؤلنا مما جعلنا ننسى للحظة أو نقلل من اتساع وعمق الهوة السحيقة التي كانت تفصلنا عن حكام بريطانيا. لم يكن سهلاً حل صراع دام قروناً ولو في لحظة مواجهة الخطر والكارثة. لم يسبق أبداً أن كان سهلاً على أي قوة إمبريالية أن تفك قبضتها عن ممتلكاتها الخاضعة لها إلا إذا أجبرت على ذلك. هل كانت الظروف قد أوجدت تلك القوة القادرة على الإجبار، تلك القناعة؟ لم نكن نعرف الجواب ولكننا كنا نأمل أن تكون الظروف قد أعطت درسها.

ولدى اجتماعنا بالسير ستافورد كريبس مرة أخرى لمناقشة الصيغة الأخيرة لصلاحيات وزير الدفاع تبين أن كل مباحثاتنا السابقة كانت دون طائل نظراً لأن أياً من الوزراء لم يكن سيتمتع بأي صلاحيات أو سلطة. كان المجلس التنفيذي التابع لنائب الملك الحالي سيستمر وكل ما تمخض عنه التفكير هو تعيين عدد إضافي من الهنود يمثلون الأحزاب السياسية في هذا المجلس الذي لم يكن مجلس وزراء بأي من المعاني، بل مجرد مجموعة من رؤساء الدوائر والأقسام و الأمناء، وكل السلطة تبقى متركزة بين يدي نائب الملك. كنا ندرك أن التغييرات القانونية تتطلب وقتاً ولذا لم نضغط من أجلها، غير أننا شددنا على المطالبة بنص يُلْزم نائب الملك بالتعامل مع هذا المجلس كما لو كان مجلساً للوزراء وبأن يقبل بقراراته. فقيل لنا الآن إن ذلك مستحيل ولابد من إبقاء سلطات نائب الملك كما هي بدون تغيير ليس من الناحية النظرية فقط بل وبصورة عملية. كان هذا تطوراً مدهشاً لم نكد نصدقه لأن كل محادثاتنا السابقة كانت على أساس مختلف.

ناقشنا كيف يمكن أن نزيد من قدرات الهند الدفاعية ضد الغزو. كنا حريصين على جعل الجيش الهندي يشعر بأنه جيش وطني بات يمتلك دافعاً وطنياً للحرب. كما فكرنا ببناء جيوش جديدة وميليشيات وحراس محليين الخ........ بسرعة للدفاع عن الوطن في حال حدوث الغزو. وهذه المؤسسات جميعاً كانت ستعمل بالطبع تحت قيادة القائد العام. فقيل لنا إن ذلك كله لا نستطيع أن نقوم به. فالجيش الهندي لم يكن في الواقع إلا جزءاً أو قطاعاً من الجيش البريطاني ولا يمكن عدّه، أو حتى التلميح إليه، جيشاً وطنياً. وكان من المشكوك فيه أيضاً ما إذا كنا سنتمكن من، أو سيسمح لنا بأن نشكل قوى منفصلة مثل الميليشيا أو الحرس الوطني.

وهكذا فإن الأمور انتهت إلى هنا، إلى أن البنية القائمة للحكم ستستمر كما في السابق تماماً، إلى أن السلطات الأوتوقراطية الاستبدادية لنائب الملك ستبقى، وإلى أن بعضنا سيستطيع أن يصبح من مريديه التابعين ذوي الشارات والزي الخاص فيرعى الكانتينات وما شابهها. لم تكن ذرة فرق بين هذا وبين ما سبق للسيد آمري قد اقترحه قبل ثمانية عشر شهراً وعددناه آنذاك إهانة للهند وتحقيراً لها. كان لابد من حدوث نوع من التغيير السيكولوجي بعد كل الذي حدث والأفراد يلعبون دوراً. إن رجالاً أقوياء وأكفاء كانوا سيتصرفون بشكل مختلف عن الناس الخنوعين الذين يحيطون عادة بعرش نائب الملك.

غير أنه كان أمراً غير قابل للفهم ومستحيلاً بالنسبة إلينا أن نقبل بمثل هذا الوضع في أي وقت من الأوقات وخصوصاً في ذلك الوقت بالذات. ولو غامرنا وفعلنا لنبذنا شعبنا ولتخلى عنا. وبالفعل حين أصبحت الوقائع، فيما بعد، معروفة للجمهور كان هناك احتجاج شديد على جملة التنازلات التي قدمناها في أثناء المباحثات.

خلال محادثاتنا كلها مع السير ستافورد كريبس لم يتم قط إثارة قضية الأقليات أو المسألة الطائفية المزعومة كما لم يجر النظر فيها. وبالفعل لم تتم

إثارة المسألة في تلك المرحلة. كانت تلك مسألة هامة لدى دراسة التغييرات الدستورية المستقبلية، ولكن هذه كانت قد أُبعدت عن عمد بعد رد فعلنا المبدئي على المقترحات البريطانية. لو تم التوصل إلى اتفاق على مبدأ الانتقال الفعال للسلطة إلى حكومة وطنية لتَمَّ بالضرورة طرح المسألة لتحديد نسبة القوى للجماعات المختلفة التي كانت ستتمثل فيها. ولكننا نظراً لأننا لم نتوصل قط إلى مرحلة الاتفاق على ذلك المبدأ فإن المسألة التابعة لم تُطرح ولم تبحث على الإطلاق. وفيما يخصنا نحن كنا متشوقين جداً لأن تكون لدينا حكومة وطنية نشيطة متمتعة بثقة الأحزاب الرئيسية حتى أننا شعرنا بأن قضية النسب لن تكون مشكلة صعبة. فقد كتب مولانا أبو الكلام آزاد في رسالة له إلى السير ستافورد كريبس يقول: «بودنا أن نشير إلى أن الاقتراحات التي قدمناها ليست اقتراحاتنا وحدنا بل يمكن اعتبارها مطالب يجمع عليها الشعب الهندي كله. فحول هذه المسائل لا يوجد خلاف في الرأي بين الجماعات والأحزاب المختلفة، ويبقى الخلاف محصوراً بين الشعب الهندي ككل والحكومة البريطانية. أما الخلافات الموجودة في الهند فهي تلك المتعلقة بالتغييرات الدستورية في المستقبل. ونحن موافقون على تأجيل هذه القضية حتى يتم التوصل إلى الحد الأقصى الممكن من الوحدة في الأزمة الراهنة من أجل الدفاع عن الهند. سوف يكون مأساة، إزاء مثل هذا الإجماع في الرأي في الهند، أن تمنع الحكومة البريطانية قيام حكومة وطنية بأداء مهامها وبخدمة قضية الهند إضافة إلى القضايا الأكبر التي يعاني جراءها الملايين ويموتون في هذه الأيام».

وفي رسالة لاحقة وأخيرة أعلن رئيس المؤتمر ما يلي: «لسنا مهتمين بأن يصل المؤتمر كمؤتمر إلى السلطة، ولكننا مهتمون بأن يتمكن الشعب الهندي ككل من أن يمتلك الحرية والسيادة.... ونحن مقتنعون بأننا، إذا لم تتبع الحكومة البريطانية سياسة تشجع الانقسام، جميعاً، مهما كانت انتماءاتنا الحزبية والكتلية، سنكون قادرين على الاتفاق فيما بيننا وعلى الاهتداء إلى خط مشترك يجمعنا. ولكننا، مع كل الأسف، حتى في هذه اللحظة المثقلة

بالخطر، نرى أن الحكومة البريطانية غير قادرة على التخلي عن سياستها المدمرة. إننا مضطرون لأن نستنتج بأنها أكثر اهتماماً بالتمسك بحكمها للهند، طالما كانت قادرة، وبزرع الشقاق والفرقة هنا متركزة على ذلك الهدف، من اهتمامها بتحقيق دفاع فعال عن الهند ضد خَطَري العدوان والغزو المحدقين بنا. أما بالنسبة إلينا نحن وبالنسبة إلى جميع الهنود فإن الاعتبار المهيمن هو الدفاع عن الهند وأمنها، وذلك هو المعيار الذي نحكم من خلاله على الأمور».

وفي هذه الرسالة أيضاً أوضح موقفنا من الدفاع وقال: «لم يقترح أحد أيَّ حد من الصلاحيات الاعتيادية للقائد العام. وقد ذهبنا بالفعل إلى أبعد من ذلك وكنا مستعدين للموافقة على إعطائه سلطات أوسع كوزير للحرب. إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بين مفهوم الحكومة البريطانية للدفاع ومفهومنا نحن على ما يبدو بصورة واضحة. فالنسبة إلينا يعني هذا المفهوم إعطاء الدفاع طبيعة وطنية ودعوة جميع الهنود رجالاً ونساء إلى المشاركة فيه. إنه يعني الثقة بشعبنا والسعي إلى ضمان تعاونه الكامل في هذا المجهود العظيم. ولكن نظرة الحكومة البريطانية تبدو مستندة إلى الافتقار الكامل للثقة بالشعب الهندي وإلى حجب السلطة الفعلية عنه. إنكم تشيرون إلى الواجب والمسؤولية الكبيرين لحكومة جلالته فيما يخص الدفاع. فذلك الواجب وتلك المسؤولية لا يمكن أداؤهما بشكل ناجح إلا إذا تمكن الشعب الهندي من أن يتحمل مسؤوليته. والماضي القريب شاهد على صحة هذا الرأي. إن حكومة الهند لا تدرك حقيقة أن الحرب لا يمكن خوضها إلا على أساس شعبي».

وبعد هذه الرسالة الأخيرة من رئيس المؤتمر تقريباً عاد السير ستافورد كريبس إلى إنجلترا عن طريق الجو. ولكنه قبل أن يغادر، ولدى عودته، أطلق تصريحات معينة أمام الجمهور كانت مناقضة للواقع وأثارت كثيراً من الاستياء والمرارة في الهند. ورغم دحضها من قبل أشخاص مسؤولين في الهند فإن هذه التصريحات ظلت تتكرر على لسان السير ستافورد وآخرين.

كانت المقترحات البريطانية قد رُفضت لا من قبل المؤتمر وحسب بل من قبل كل الأحزاب وجميع المجموعات الموجودة في الهند. فحتى الأشد اعتدالاً من سياسيينا كانوا قد عبروا عن عدم موافقتهم عليها. وفيما عدا الرابطة الإسلامية كانت أسباب عدم الموافقة متماثلة إلى هذا الحد أو ذاك. أما الرابطة الإسلامية فقد انتظرت الآخرين ليعبروا عن آرائهم، جرياً على عادتها، ثم رفضت المقترحات استناداً إلى أسبابها الخاصة.

قيل في البرلمان البريطاني وفي أماكن أخرى إن رفض المؤتمر كان نتيجة موقف غاندي اللامساوم. وهذا الكلام عار عن الصحة تماماً. كان غاندي قد اعترض بقوة، جنباً إلى جنب مع الآخرين بأكثريتهم، على العدد اللانهائي للتقسيمات التي كانت المقترحات تنطوي عليه، وعلى الطريقة التي منع بها تسعون مليوناً من سكان الولايات الهندية من أن يقولوا كلمتهم حول مستقبلهم. أما جميع المناقشات اللاحقة التي تناولت إحداث تغييرات في الحاضر لا في المستقبل فقد جرت في غيابه، لأنه اضطر لأن يغادر الاجتماع بسبب مرض زوجه ولم تكن له أيُّ علاقة بها. كانت لجنة المؤتمر العاملة وفي عدة مناسبات سابقة قد اختلفت معه حول مسألة اللاعنف، وكانت حريصة على أن تكون لديها حكومة وطنية لتتعاون في الحرب وخصوصاً في الدفاع عن الهند.

كانت الحرب هي القضية المهيمنة والفكرة الطاغية على عقول الناس، وكانت مسألة غزو الهند وشيكة. ومع ذلك فإن الحرب لم تكن هي التي وقفت في طريق الاتفاق، لأنها كانت ستدار بالضرورة من قِبَل الاختصاصيين والخبراء لا من جانب الناس العاديين. وحول إدارة الحرب بالذات كان من السهل التوصل إلى اتفاق. إلا أن المسألة الفعلية كانت هي مسألة نقل السلطة إلى الحكومة الوطنية. كانت تلك هي القضية القديمة، قضية الحركة الوطنية الهندية في مواجهة الإمبريالية البريطانية. وحولها كانت الطبقة الحاكمة البريطانية في إنجلترا وبريطانيا، مع وجود حالة الحرب أو بدونها، مصممة على التمسك بما كان بحوزتها. وخلف هذه الطبقة كانت تقف الشخصية المؤثرة والقوية للسيد ونستون تشيرتشل.

خيبة الأمل

إن الوقف الفوري لمباحثات كريبس والسفر السريع للسير ستافورد كانا مفاجئين لنا. هل كانت هذه الحركة كلها لتقديم مثل هذا العرض الضعيف، وهو مجرد تكرار لما سبق أن قيل - ألهذا فقط كان عضو في وزارة الحرب البريطانية قد تحمل مشاق السفر إلى الهند؟ أم أن ذلك كله لم يتم إلا كلعبة دعائية للتأثير على شعب الولايات المتحدة الأمريكية؟ لقد كان رد الفعل قوياً ومريراً. لم يكن هناك أمل في الحل مع بريطانيا، لم يُعطَ الشعب الهندي أي أمل للدفاع عن بلاده ضد الغزو كما أراد هذا الشعب.

وفي الوقت نفسه كانت احتمالات مثل هذا الغزو تتزايد كما كانت أفواج من اللاجئين الهنود الجائعين تتدفق عبر الحدود الشرقية للهند. وفي البنغال الشرقية تم تدمير عشرات الآلاف من الزوارق النهرية خوفاً من الغزو في حالة ذهنية غارقة في الهلع. (وفيما بعد قيل إن هذا الإجراء تم نتيجة تفسير خاطئ لأحد الأوامر الرسمية). تلك المساحة الشاسعة كانت ملأى بالطرق المائية وتلك القوارب والزوارق كانت هي وسائط النقل الوحيدة الممكنة. وقد أدى تدميرها إلى عزل جماعات كبيرة وإلى تدمير أسباب حياتهم ووسائل تنقلهم، وكان ذلك أحد العوامل المساهمة في المجاعة البنغالية. اتُّخذت تدابير تمهيدية كثيرة للانسحاب من البنغال وبدا أن ما حدث في رانغون وبورما السفلى قد يتكرر. ففي مدينة مدراس أدت شائعة غامضة وغير مؤكدة (كاذبة كما تبين فيما بعد) عن اقتراب الأسطول الياباني إلى الرحيل المباشر لكبار الموظفين الحكوميين وحتى إلى التدمير الجزئي لمنشآت الميناء. بدا أن الإدارة المدنية للهند أصيبت بالانهيار العصبي. ولم تعد قوية إلا في عمليات قمع الحركة الوطنية الهندية.

ما الذي كان يجب علينا أن نفعله؟ لم نكن نستطيع أن نتحمل استسلام أي جزء من الهند للغزو بخنوع. ما يتعلق بالمقاومة المسلحة كان من شأن الجيش والقوات الجوية وهما على حالهما. كانت المساعدات الأمريكية تتدفق وخصوصاً على شكل طائرات وكان ذلك يؤدي تدريجياً إلى تغيير الوضع العسكري. إن الطريقة الوحيدة التي كان يمكننا أن نساعد بها هي تغيير الأجواء على الجبهة

الداخلية عن طريق استثارة الحماس لدى الشعب وخلق الرغبة العنيفة في المقاومة مهما كان الثمن عن طريق بناء قوى من المواطنين لهذا الغرض ووحدات من الحرس الوطني وما إلى ذلك. ولكن ذلك كان بالغ الصعوبة بالنسبة إلينا بسبب السياسة البريطانية. حتى عشية العدوان، ما من هندي خارج الجيش النظامي، كان يمكن أن يوثق به ويُعطى بندقية، بل إنّ محاولاتنا لتنظيم وحدات غير مسلحة للدفاع عن النفس في القرى قوبلتْ بالرفض بل وبالقمع في بعض الأحيان. كانت السلطات البريطانية تخاف المقاومة الشعبية ناهيك عن تشجيع تنظيمها، لأن هذه السلطات طالما نظرت إلى الدفاع الشعبي عن النفس بوصفه تحريضاً على الفتنة وتهديداً للحكم البريطاني، فاستمرت على طريقتها القديمة لأن البديل الوحيد كان يكمن في القبول بحكومة وطنية تستند إلى الشعب وتقوم بتنظيمه من أجل الدفاع. وكان هذا البديل قد قوبل بالرفض القاطع ولم يكن هناك أي حل وسط. فأدى ذلك، بالضرورة، إلى أن تتعامل هذه السلطات البريطانية مع الشعب بوصفه قطيعاً من العبيد بدون أي مبادرة ويجري استخدامه والتصرف به على هواها. أعلنت لجنة المؤتمر لعموم الهند التي اجتمعت في نيسان ١٩٤٢ استياءها العميق من هذه السياسة والمعاملة وقالت إنها لن تقبل إطلاقاً بوضع ينطوي على أن نتصرف كما لو كنا عبيداً لسلطة أجنبية.

غير أننا لم نكن قادرين على أن نبقى صامتين ومتفرجين عاطلين إزاء المأساة التي بدت وشيكة. كان علينا أن ننصح الشعب، الجماهير الواسعة من السكان المدنيين، بما يتوجب عليه أن يفعله في حال حدوث الغزو. قلنا للناس إنه، على الرغم من استيائهم من السياسة البريطانية، يتوجب عليهم ألا يتدخلوا بأي شكل من الأشكال في العمليات التي تقوم بها القوات البريطانية والحليفة المسلحة، لأن ذلك سيكون مساعدة غير مباشرة للعدو المعتدي. كما يتوجب عليهم ألا يستسلموا للعدو مهما كان الثمن وألا ينفذوا أوامره أو يقبلوا أي امتيازات يقدمها لهم. وحين تحاول القوات الغازية وضع يدها على بيوت الناس وحقولهم لابد من مقاومتهم حتى الموت. كان يجب على هذه المقاومة أن تكون سلمية، يجب أن تكون أكمل أشكال اللاتعاون مع العدو.

انتقد العديد بقدر كبير من السخرية ما بدا لهم فكرة سخيفة تلك التي تدعو إلى مقاومة جيش غاز ومعْتَدٍ بهذه الأساليب المستندة إلى اللاتعاون المرتكز إلى اللاعنف. غير أن ذلك كان هو الأسلوب الوحيد، ناهيك عن كونه سخيفاً، وهو أسلوب يتصف بالشجاعة الخارقة، ولم يكن غَيْرُه متاحاً للشعب. لم تكن النصيحة موجهة للقوات المسلحة كما لم يجر وضع المقاومة السلمية كبديل للمقاومة المسلحة. كانت تخص فقط السكان المدنيين الذين يستسلمون عادة بدون استثناء للغزاة حين تتعرض قواتهم المسلحة للهزيمة أو تنسحب. وإضافة إلى القوات المسلحة النظامية يمكن تنظيم فرق العصابات لإزعاج العدو. ولكن هذا لم يكن ممكناً بالنسبة إلينا لأنه يتطلب التدريب والسلاح والتعاون الكامل مع الجيش النظامي. وحتى لو أمكن تدريب بعض الوحدات الفدائية فإن هناك باقي السكان. عادة يُتوقع من السكان المدنيين أن يستسلموا للاحتلال الأجنبي. وبالفعل كان معروفاً أن توجيهات صدرت عن السلطات البريطانية في بعض المناطق المهددة كانت تنصح بالاستسلام حتى بالنسبة إلى بعض صغار الموظفين للعدو بعد انسحاب الجيش وكبار الموظفين.

كنا متأكدين تماماً من أن اللاتعاون السلمي لن يكون قادراً على إيقاف القوات المعادية المتقدمة. وكنا نعرف أيضاً أن معظم المدنيين سيجدون المقاومة صعبة ولو أرادوا. ولكننا كنا نأمل أن يبادر بعض الشخصيات القيادية، في القرى والمدن المحتلة من قبل العدو، إلى رفض الخضوع لأوامر العدو أو تنفيذها أو إلى المساعدة في تقديم المعلومات أو في أي أشكال أخرى. وكان ذلك سيعني الانتقام السريع وربما الموت. وتوقعنا لعملية رفض الخضوع والمقاومة حتى الموت ولو بالنسبة إلى عدد قليل من الأشخاص، هذه أن تترك أثراً قوياً على السكان بصورة عامة، ليس فقط في المنطقة المعنية بل وفي باقي الهند. وكنا نأمل بهذه الطريقة أن تنتشر روح المقاومة الوطنية.

فمنذ بضعة أشهر كنا نقوم، مواجَهين غالباً بالمعارضة الرسمية، بتنظيم لجان التموين والدفاع عن النفس في المدن والقرى. كانت مشكلة الغذاء تقلقنا وقد خشينا أن تحدث أزمة نظراً للصعوبات المتزايدة في النقل ومختلف التطورات الأخرى المرافقة لحالة الحرب. لم تكن الحكومة تفعل شيئاً يُذْكَر على

هذا الصعيد. حاولنا أن ننظم وحدات اكتفاء ذاتي ولاسيما في المناطق الريفية، وأن نشجع الوسائل البدائية للنقل والتنقل بالعربات التي تجرها الثيران في حال توقف الأساليب الحديثة. كانت هناك أيضاً إمكانية تدفق موجات كبيرة من اللاجئين والمنَزَّحين المتجهين نحو الغرب كما حدث في الصين، إذا ما تم الغزو من جهة الشرق. حاولنا أن نستعد لاستقبال هؤلاء وتوفير متطلبات حياتهم. كان هذا كله صعباً جداً، وأقرب إلى المستحيل بالفعل، بدون تعاون الحكومة. ولكننا بذلنا ما كنا نستطيع بذله من جهد. كان الغرض من وحدات الدفاع عن النفس هو المساعدة في تنفيذ هذه المهمات ومنع الهلع والحفاظ على النظام في المناطق. فالغارات الجوية وأخبار الغزو، حتى ولو في إحدى المناطق النائية، قد تحدث الهلع بين صفوف المدنيين وكان مهماً وقف ذلك. أما التدابير الرسمية المتخذة في هذا المجال فلم تكن كافية على الإطلاق وكان الجمهور ينظر إليها بعدم الثقة. وقد كانت حوادث السطو والسلب والنهب تتزايد في الأرياف.

وضعنا كل هذه الخطط الواسعة وبدأنا ننفذها على نطاق ضيق وقد اتضح أننا كنا فقط نخدش السطح الخارجي للمشكلة الكبرى التي كانت تواجهنا. وما من حل فعلي يمكن أن يأتي إلا من خلال التعاون الكامل بين الجهاز الحكومي والشعب ولكن ذلك كان واضح الاستحالة.

كان الوضع محزناً حقاً. ففي حين كانت الأزمة تدعونا إلى العمل ونحن مفعمون رغبة في أن نفعل أي شيء، كنا محرومين من إمكانية التحرك الفعلي. كانت الكارثة تتقدم بخطوات واسعة في حين ظلت الهند مسترخية ومعطلة، مفعمة بالمرارة والغضب، لتغدو ساحة قتال لقوى أجنبية متصارعة.

رغم كرهي الشديد للحرب فإن توقع الغزو الياباني للهند لم يُرْعبني بأي شكل من الأشكال. في أعماق عقلي كنت منجذباً بشكل ما إلى هذه الحرب القادمة، على هولها، باتجاه الهند. لأنني كنتُ أريد هزة قوية وعنيفة جداً، تجربة شخصية بالنسبة إلى الملايين، تنتشلهم من سبات القبر الذي فرضته علينا بريطانيا، شيئاً يجبرهم على مواجهة وقائع اليوم والخروج من الماضي الذي كان متمسكاً بهم بعناد شديد، لتجاوز المعارك السياسية الصغيرة والمبالغة في المشكلات الآنية العابرة التي كانت تملأ عقولهم. لا قطيعة مع الماضي ولكنْ

بدون العيش فيه، معرفة الواقع الراهن والتطلع إلى المستقبل... تغيير إيقاع الحياة وجعله متناغماً مع هذا الحاضر والمستقبل. كانت الحرب باهظة الثمن، وكانت العواقب ملأى بالمفاجآت غير المتوقعة. لم تكن الحرب خاضعة لمشيئتنا نحن، ولم نكن نريدها، ولكنها طالما جاءت فمن الممكن الاستفادة منها لتصليب عود الأمة واكتساب تلك التجربة الحيوية التي يمكنها أن تتمخض عن حياة جديدة. صحيح أن أعداداً كبيرة من الناس سيموتون، تلك مسألة حتمية، ولكن الموت في ساحة القتال أفضل من الموت جوعاً. إن الموت أفضل من العيش حياة بائسة لا أمل فيها. فمن قلب الموت تخرج الحياة من جديد، فالأفراد والأمم التي لا تعرف كيف تموت لا تعرف أيضاً كيف تعيش. «حيث القبور فقط يكون البعث».

غير أن مجيء الحرب إلى الهند لم يترافق مع انتعاش في الروح بالنسبة إلينا، مع تدفق للطاقات من أجل القيام بعمل جليل، حيث يتم نسيان الألم والموت ونكران الذات بالذات، وحيث يتركز الاهتمام فقط على قضية الحرية والآفاق الرحبة للمستقبل. اقتصر نصيبنا على المعاناة والحزن فقط مع الوعي بالكارثة المحدقة هذا الوعي الذي كان يلهب مشاعرنا ويسرِّع من وتيرة آلامنا والذي لم نكن نستطيع أن نهرب منه. إن شعوراً مخيماً بالمأساة المحتومة والمتعذر اجتنابها طغى علينا. لقد كانت مأساة شخصية ووطنية على حد سواء.

لا علاقة لهذا بالنصر أو الهزيمة في الحرب، بمن يربح ومن يخسر. لم نكن نريد لقوى المحور أن تفوز بالنصر، لأن ذلك كان سيقود إلى كارثة مؤكدة. لم نكن نريد أن يدخل اليابانيون أو يحتلوا أي جزء من الهند. فلابد من مقاومة ذلك مهما كان الثمن. وقمنا المرة تلو الأخرى بزرع هذه القناعة في نفوس الجمهور. ولكن ذلك كله كان موقفا سلبياً. فأيّ هدف ايجابي كانت هذه الحرب تنطوي عليه؟ ما نوع المستقبل الذي كان سينبثق منها؟ هل كانت مجرد تكرار للألاعيب والمآسي السابقة؟ لعبة تؤديها قوى الطبيعة العمياء التي لا تأخذ رغبات الإنسان ومُثُله في حسابها ولا تعترف بها؟ إلامَ كان القَدَر سيسوق الهند؟

فَكَّرْنا بتصريح رابندرانات طاغور الأخير، رسالته التي أملاها وهو على فراش الموت في العام الماضي. قال طاغور في تلك الرسالة: «.......

لقد كشف شيطان البربرية عن وجهه الحقيقي وانطلق بأنيابه المكشوفة لتمزيق الإنسانية في عربدة مدمِّرة. فمن أقصى العالم إلى أقصاه نرى سُحُب الكراهية السامة تُغْرق الأجواء في الظلام. إن روح العنف التي يبدو أنها مهيمنة على سيكولوجية الغرب قد استيقظت أخيراً ولَوَّثَتْ روحَ الإنسان.

«إنّ عجلة القَدَر ستجبر الإنجليز يوماً على التخلي عن إمبراطوريتهم الهندية. ولكنْ أيُّ هند هي تلك التي سيتركونها وراءهم، أيُّ بؤرة للبؤس؟ حين يجف نهر إدارتهم الذي استمر قروناً في النهاية، **يالأكوام الوحل والقذارة التي سيتركونها وراءهم!** ذات يوم اعتقدتُ أن منابع الحضارة ستنطلق من قلب أوروبا. ولكنني اليوم وأنا أوشك على مغادرة العالم أجد أن ذلك الإيمان قد أفلس تماماً.

«حين انظر حولي أرى الخرائب المتداعية المنهارة لحضارة ذات كبرياء منشورة مثل أكوام هائلة من العبث واللاجدوى. ولكنني لن أقترف الخطيئة المميتة، خطيئة فقدان الإيمان بالإنسان. بل أفضِّل أن أتطلع إلى فتح فصل جديد من تاريخه بعد انتهاء الكارثة وتنظيف الأجواء بروح الخدمة والتضحية. من المحتمل أن يبزغ ذلك الفجر من هذا الأفق، من الشرق حيث تشرق الشمس. سوف يأتي يوم يقوم فيه الإنسان غير المدمَّر بالسير مرة أخرى في طريق فتوحاته، رغم جميع العقبات، ليسترجع ثانية تراثه الإنساني المفقود.

«نشهد اليوم الأخطار المترافقة مع غطرسة القوة، ولكنَّ يوماً سيأتي تتأكد فيه صحة ما أعلنه الحكماء: بالظُّلم يزدهر الإنسان، يكسب ما يبدو مرغوباً فيه، ويهزم الخصوم، ولكنه يفنى في العمق».

لا، من غير الممكن أن يفقد المرء الإيمانَ بالإنسان. نستطيع أن ننكر الله، ولكنْ أي أمل يبقى لنا إذا أنكرنا الإنسان وحوّلنا كل شيء إلى تفاهة عابثة؟ ومع ذلك كان صعباً الاحتفاظ بالإيمان بأيّ شيء أو الاعتقاد بأن انتصار الحق والاستقامة أمر محتوم.

متعباً جسداً ومضطرباً عقلاً قررتُ الهربَ من محيطي وسافرتُ إلى كولو في الوديان الداخلية للهيمالايا.

التحدي: قرار «ارحلوا من الهند!»

لدى عودتي من كولو بعد غياب أسبوعين رأيتُ أن الوضع الداخلي كان يتغير بسرعة. فَرَدُّ الفعل على إخفاق المحاولة الأخيرة الرامية إلى التوصل إلى حل كان قد تنامى وساد شعور بأن لا أمل في ذلك الاتجاه. وقد أكدتْ التصريحاتُ البريطانية الرسمية في البرلمان وخارجه صحة وجهة النظر تلك كما أثارت غَضَبَ الشعب. فالسياسة الرسمية في الهند كانت بالتحديد ترمي إلى قمع نشاطاتنا السياسية والعامة الاعتيادية وكان هناك تشديد شامل للضغط. إن العديد من عاملينا النشيطين كانوا قابعين في السجون خلال فترة المباحثات مع كريبس كلها، والآن تم اعتقال بعض من زملائي الأقرب والأكثر أهمية وإيداعهم السجن بموجب قانون الدفاع عن الهند. فقد اعتقل رافع أحمد كيدواي في أوائل أيار. وبعد فترة قصيرة تبعه ماي شري كريشنادات باليوال، رئيس لجنة المؤتمر المنطقية في المقاطعات المتحدة، ثم تبعهما آخرون أيضاً. بدا أننا بأكثريتنا سوف نُقْتَلَع بهذه الطريقة لإبعادنا عن ساحة العمل ومنع حركتنا الوطنية من التحرك فتصاب بالتحلل بصورة تدريجية. هل كان بوسعنا أن نستسلم لكل هذا بسلبية؟ لم نكن مدربين كي نفعل ذلك، فكبرياؤنا الشخصية والوطنية انتفضت وثارت ضد هذه المعاملة.

ولكن ما الذي كنا نستطيع أن نفعله في أزمة الحرب الخطيرة وإمكانية التعرض للغزو؟ غير أن العزوف عن التحرك لم يكن يؤدي أي خدمة حتى لهذه القضية، لأن ذلك كان سيقود إلى تنامي العواطف التي ننظر إليها بخوف وتوجس. كانت هناك اتجاهات عديدة في الرأي العام وذلك أمر طبيعي في مثل هذه البلاد الواسعة وفي مثل هذا الوقت المشحون بالأزمة. لم تكن العواطف المؤيدة لليابانيين موجودة عملياً لأن أحداً لم يكن يريد أن يستبدل سيداً بآخر، في حين كانت العواطف المؤيدة للصين طاغية وقوية. غير أنّ فئة صغيرة مؤيدة لليابان بصورة غير مباشرة كانت موجودة بمعنى إمكانية الاستفادة من الغزو الياباني لمصلحة حرية الهند. كانت هذه الفئة

متأثرة بالإذاعات التي بثها سوبهاس تشاندرابوس الذي هرب من الهند حديثاً، قبل عام. أما معظم الناس فقد كانوا، بطبيعة الحال، سلبيين فقط، ينتظرون التطورات بصمت. ولو عبس الحظ وتمخضت الظروف عن وقوع أجزاء من الهند تحت سيطرة الغزاة لظهر بدون شك عدد كبير من المتعاونين والعملاء وخصوصاً من بين صفوف ذوي المداخيل العالية هؤلاء الذين لا يهمهم إلا النجاة بأرواحهم وممتلكاتهم. ومثل تلك الطينة والعقلية التي تسم المتعاونين والعملاء كانت قد لقيت الدعم والتشجيع من جانب الحكومة البريطانية في الهند في الماضي لأغراضها الخاصة، وأولئك كانوا الآن يستطيعون أن يتكيفوا مع الظروف المتبدلة، مركزين اهتمامهم دوماً على مصالحهم الشخصية. سبق لنا أن رأينا نماذج متدفقة وحية عن التعاون حتى في فرنسا وبلجيكا والنرويج إضافة إلى العديد من البلدان الأوروبية المحتلة، رغم تنامي حركات المقاومة. لقد رأينا كيف قام رجال فيشي (بكلمات بترنياكس) باعتصار أدمغتهم ليلبسوا العار لبوس الشرف، وليصوروا الجُبْنَ شجاعةً، والخنوع المهين حكمةً، والمذلةَ فضيلةً، والقبول الكامل من أعماق القلب للنصر الألماني انبعاثاً أخلاقياً.. إذا كان ذلك هو ما حصل في فرنسا، بلد الثورة والوطنية الملتهبة، فإنه لم يكن مستحيلاً بالتأكيد أن يتكرر ما يشبهه بين الطبقات المماثلة في الهند حيث ازدهرت عقلية التعاون والعمالة طوال هذه الفترة تحت الرعاية البريطانية وكانت تحصل على الكثير من المكافآت. وبالفعل كان محتملاً جداً أن يكون في طليعة المرشحين للتعاون مع الغزاة العديد من أولئك الذين طالما تعاونوا مع الحكم البريطاني وطالما أعلنوا ولاءهم لذلك الحكم من فوق أسطح المنازل. فهؤلاء كانوا قد أتقنوا فن العمالة ولن يجدوا صعوبة كبيرة في الاستمرار بأداء الدور ولو تغيرت البنية الفوقية. وإذا ما جرى وحصل تغيير جديد فإنهم لن يترددوا ثانية في إعادة عملية التكيف مرة أخرى كما يفعل أمثالهم في أوروبا. وعند الضرورة يستطيعون أن يستفيدوا من مشاعر العداء

للبريطانيين التي نمت أكثر من أي وقت مضى بعد فشل مباحثات كريبس، كما فعل غيرهم أيضاً لا انطلاقاً من أسباب شخصية انتهازية بل مدفوعين بعوامل مختلفة فاقدين كل أمل وناسين القضايا الأكبر. إن هذه التطورات ملأتنا بالأسى وشعرنا بأن تزايد هذا الاستسلام المفروض بالقوة والقهر إزاء السياسة البريطانية في الهند يمكنه أن يقود إلى مختلف أشكال العواقب الوخيمة وإلى الانحطاط الكامل للشعب.

كان هناك شعور واسع الانتشار إلى حد معين يقول إن حدوث محاولة لغزو بعض المناطق الشرقية واحتلالها سيؤدي إلى انهيار الإدارة المدنية في مناطق أوسع في أماكن أخرى مما سيخلق وضعاً يتصف بالفوضى. فما حدث في مالايا وبورما كان أمام أعيننا. لم يكن هناك أحد تقريباً يتوقع أن يتعرض جزء له شأنه من بلادنا للاحتلال من قبل العدو حتى ولو كانت ظروف الحرب مساعدة له. فالهند واسعة وللأمداء أهميتها كما برهنت حالة الصين. ولكن المساحات تكون مهمة فقط إذا كان هناك تصميم على الإفادة منها وعلى المقاومة لا في حال الانهيار والاستسلام. كانت التقارير الموثوقة على ما يبدو تقول بإمكانية انسحاب قوات الحلفاء إلى خطوط دفاعية داخلية تاركة مساحات واسعة مفتوحة أمام العدو، وان كان من المحتمل أن يتردد الأخير، كما فعل في الصين، قبل أن يحتلها كلها احتلالاً فعلياً. وهكذا برزت الأسئلة حول كيفية التعامل مع الوضع الجديد في تلك المناطق وفي المناطق الأخرى التي قد تتوقف فيها الإدارة المدنية عن العمل. حاولنا، قدر استطاعتنا، أن نُعِدَّ ذهنياً وبأشكال أخرى لمواجهة مثل هذه الأزمة عن طريق تشجيع المنظمات المحلية التي تستطيع أن تعمل وتحافظ على النظام، وعن طريق الإلحاح في الوقت نفسه على وجوب مقاومة المعتدي مهما كلف ذلك.

لماذا قاتل الصينيون بهذه القوة والفاعلية كل هذه السنوات الطويلة؟ ولماذا، قَبْلَ الآخرين جميعاً، قاتل الروسُ وشعوبُ الاتحاد السوفيتي الأخرى

بهذه الشجاعة والثبات والتفاني؟ صحيح أن الناس في الأماكن الأخرى أيضاً قاتلوا بشجاعة لأن حبَّ الوطن كان يحركهم، وخوفاً من العدوان ورغبة في الحفاظ على أساليب حياتهم. ومع ذلك فقد بدا أن هناك فرقاً بين التفاني في المجهود الحربي بين روسيا والبلدان الأخرى. فالآخرون كانوا قد قاتلوا بشكل رائع كما في معركة دنكرك وبعدها، ولكن ارتخاءً معنوياً وأخلاقياً في الجهد كان قد ساد لدى انقضاء الأزمة المباشرة. بدا كما لو كان هناك شك في المستقبل، وإن كانت الحرب قد ربحت على أي حال. أما في الاتحاد السوفيتي، بقدر ما يستنتج المراقب من المواد المتوفرة، فلم يكن هناك على ما يبدو أي شك أو نقاش (رغم صحة المزاعم القائلة بأن النقاش لا يلقى التشجيع) بل سادت ثقة تامة وطاغية حول كل من الحاضر والمستقبل.

وماذا نقول عن الهند، هناك كُرْهٌ عميق للحاضر كما كان المستقبل يبدو كالحاً ومظلماً هو الآخر. ما من هاجس وطني كان يحرك الشعب، بل سادت رغبة مجردة في الدفاع عن النفس ضد الغزو والمصير الأسوأ. قلة **من الناس كانت تحركها اعتبارات أممية**. وهذه المشاعر جميعاً كانت مشحونة بالاستياء من حالة تَلَقّي الأوامر والتعرض للقمع والاستغلال على يد قوة أجنبية إمبريالية. كان هناك خطأ جذري في نظام يعتمد كل شيء، في ظله على رغبات حاكم فرد واحد وأهوائه. الحرية عزيزة على الجميع ولكنها أعز بالنسبة لمن حرموا منها، أو أولئك الذين يتعرضون لمخاطر فقدانها. إن الحرية في العالم الحديث مشروطة ومقيدة بالكثير من الأشكال ولكن أولئك الذين لا يملكونها لا يعرفون تلك القيود وينظرون نظرة مثالية إلى مفهوم الحرية حتى يغدو توقاً مهووساً ورغبة طاغية وآسرة. فإذا ما بدا أي شيء متعارضاً مع هذا التطلع أو غير متلائم معه فلابد لذلك الشيء من أن يعاني. إن الرغبة في الحرية التي من أجلها سعى الكثيرون جداً في الهند وعانوا، لم تواجه بالكبت فقط بل بدا أن أفقها قد تراجع ليغيب في أحشاء مظلمة لمستقبل بعيد. وبدلاً من أخذ ذلك الحماس إلى النضال العالمي الذي كان

على قدم وساق والتزود من هذا الخزّان الهائل للطاقة من أجل قضية حرية الهند والعالم في سبيل الدفاع عن الهند، فقد تم عزل الحرب عنهما، ولم يجر تعليق أي أمل على انتهائها. ليس من الحكمة على الإطلاق ترك أي شعب، حتى ولو كان عدواً، بدون أمل.

كان في الهند بالطبع بعض ممن كانوا ينظرون إلى الحرب بوصفها شيئاً أكبر وأوسع بكثير من الطموحات الصغيرة لرجالات الدولة في مختلف البلدان المتورطة فيها. بعضٌ ممن كانوا يشعرون بمغزاها الثوري في عظامهم ويدركون بأن اختتامها النهائي مع العواقب المتدفقة فيها كانت ستنقل العالم إلى ما وراء الانتصارات العسكرية وإلى ما هو أبعد من المواثيق والتصريحات الصادرة عن السياسيين. ولكنَّ عددَ هؤلاء الناس كان بالضرورة محدوداً في حين أن الأكثرية، كما في البلدان الأخرى، كانت تنظر نظرة أضيق، ويصفونها بالنظرة الواقعية، وبالتالي كانوا محكومين باعتبارات اللحظة الراهنة. بعضُهم مال إلى الانتهازية وتكيَّفَ مع السياسة البريطانية وأحرز لنفسه مكاناً في إطارها، كما كان مستعداً لأن يتعامل مع أي سلطة أو سياسة أخرى. وآخرون ردوا بعنف على هذه السياسة وشعروا بأنّ الاستسلام لها كان لا يعني إلا خيانة ليس قضية الهند فحسب بل وقضية العالم. غير أن معظم الناس كانوا قد أصبحوا سلبيين، جامدين، هادئين فقط: نقطة الضعف القديمة في الشعب الهندي التي ناضلنا ضدها كل هذا الزمن الطويل.

وفيما كان هذا الصراع مستمراً في عقل الهند، وفيما كان الشعور باليأس ينمو ويكبر، قام غاندي بكتابة عدد من المقالات التي سرعان ما فَتَحَتْ اتجاهاً جديداً أمام أفكار الناس، أو، كما يحصل في معظم الأحيان، أعطَتْ شكلاً محدداً لآرائهم الغامضة. كان الخمول في تلك المرحلة الدقيقة والاستسلام لكل ما كان يحدث قد أصبحا لا يطاقان بالنسبة إليه. والطريقة الوحيدة لملاقاة ذلك الوضع هي الاعتراف بحرية الهند وتمكين هذه الهند

الحرة من مواجهة العدوان والغزو بالتعاون مع الدول المتحالفة. وفي حال التعثر في الوصول إلى هذه الحرية لابد، عندئذ، من القيام بعمل ما لتحدي النظام القائم وإيقاظ الشعب من السُّبات الذي شله وجعله فريسة سهلة لسائر أنواع العدوان.

لم يكن في الطلب أي جديد، لأنه كان تكراراً لما سبق لنا أن قلناه باستمرار، غير أن هاجساً جديداً وحماساً طازجاً كانا موجودين في كلامه المنطوق والمكتوب. فهناك تلميح إلى العمل. لم يكن هناك شك بأنه كان يمثل في اللحظة الراهنة الشعور السائد في الهند. ففي الصراع بين النزعتين الوطنية والأممية كانت الأولى قد انتصرت وأثارت كتاباتُ غاندي الجديدة حركةً في الهند كلها. ولكن تلك الوطنية لم تكن في أي من الأوقات مناقضة للأممية بل وظلت دائبة بالفعل على البحث الجاد عن أي ثغرة لتقحم نفسها في ذلك الإطار الأوسع لو توفرت لها الفرصة المناسبة لأن تفعل ذلك بشرف وبفعالية. لم يكن هناك أي صراع حتمي بين الطرفين لأن وطنيتنا، خلافاً لما هي حال الوطنيات والقوميات العدوانية في أوروبا، لم تكن تريد أن تتدخل في شؤون الآخرين بل ترغب أكثر في التعاون معهم في سبيل المصالح المشتركة. كان التحرر الوطني يعتبر الركيزة الأساسية للأممية الحقة، وبالتالي فهو الطريق إلى الأخيرة، مثلما هو الأساس الواقعي للتعاون في النضال المشترك ضد الفاشية والنازية. وفي الوقت نفسه كانت تلك الأممية التي كُثر الحديث عنها قد بدأت تبدو مثيرة للشكوك ومشابهة للسياسة القديمة لدى القوى الإمبريالية وإن لبست لبوساً جديداً وهو ليس بالجديد، إنها لم تكن في الواقع إلا قومية عدوانية تحاول باسم الإمبراطورية وممتلكات الكومنولث والانتداب أن تفرض إرادتها على الآخرين.

بعضنا انزعج وأصيب بعدم الارتياح من هذا التطور الجديد لأن العمل كان بلا جدوى إلا إذا كان عملاً فعالاً، وأي عمل من هذه النوع لابد له من أن يعيق المجهود الحربي في وقت كانت فيه الهند نفسها مهددة

بالغزو. وقد بدا موقف غاندي العام أيضاً كما لو كان موقفاً يتجاهل جملة اعتبارات دولية هامة، موقفاً يستند إلى نظرة قومية ضيقة. خلال السنوات الثلاث من الحرب كنا قد اتّبعنا عن عمد سياسة عدم الإزعاج. ومثل هذا العمل الذي بادرنا إلى القيام به كان ذا طبيعة احتجاجية رمزية. وكان هذا الاحتجاج الرمزي قد أخذ أبعاداً كبيرة لدى إرسال ثلاثين ألفاً من رجالنا ونسائنا إلى السجن عام ١٩٤٠-١٩٤١. ولكن هذا الذهاب إلى السجن بالذات كان هو نفسه قضية فردية منتقاة، وكان يتم تجنب أي انتفاضة جماهيرية، أو أي تدخل مباشرة مع الأجهزة الحكومية. لم يكن بمقدورنا أن نكرر ذلك. وإذا ما فعلنا شيئاً آخر فإن من الواجب أن يكون من نوعية مختلفة أو على مستوى أشد فاعلية. ألم يكن هذا محكوماً بأن يتدخل في شؤون الحرب على حدود الهند فيساعد العدو إذن؟

كانت هذه مصاعب واضحة وناقشناها بشكل مطول مع غاندي بدون أن يقنع أحدنا الآخر. فالصعوبات كانت موجودة وبدت المخاطر والمطبات كامنة وراء كلٍ من خَطَّيْ العمل أو اللاعمل. أصبحت المسألة مسألة موازنة بينهما واختيار أهون الشرّين. أدت مناقشتنا المشتركة إلى إيضاح الكثير مما كان غامضاً ومغلّفاً بالضباب وإلى قبول غاندي بالعديد من العوامل العالمية التي تم لفت نظره إليها. فقد طرأ تغير على كتاباته اللاحقة وصار هو نفسه يؤكد هذه الاعتبارات الدولية وينظر إلى مسألة الهند من زاوية أوسع. ولكن موقفه الأساسي بقي على حاله: معارضة للاستسلام السلبي إزاء السياسة الأوتوقراطية القمعية البريطانية في الهند ورغبة شديدة في القيام بأيّ شيء لتحديها. فالاستسلام كان بنظره، يعني أن الهند سوف تتحطم روحياً. ومهما اتخذت الحرب من شكل ومهما كانت نتائجها فإن شعبها سوف يتصرف تصرف العبيد ولن يتم الوصول إلى حريتها لأمد طويل. وكان ذلك سيعني أيضاً خضوعاً لغازٍ محتل بدون استمرار مقاومته بصرف النظر عن أي هزائم أو انسحابات **عسكرية مؤقتة**. كان ذلك يعني

التحطيم الكامل لمعنويات شعبنا وإفقاده كل القوة التي بناها خلال ربع قرن من النضال الدؤوب والشاق في سبيل الحرية. وكان الأمر يعني أن العالم سوف ينسى مطالبة الهند بالحرية وسيكون الحل الآتي فيما بعد الحرب محكوماً بالدوافع والمطامح الإمبريالية القديمة. وانطلاقاً من رغبته الجامحة في تحقيق حرية الهند كانت الهند بالنسبة إليه شيئاً أكبر من وطنه المحبوب، كانت رمز كل الشعوب المستعمرة والمستغَلة في العالم، المحكّ الذي يجب أن يكون وسيلة اختبار لأية سياسة عالمية. إذا بقيت الهند بلا حرية فإن سائر البلدان المستعمَرة الأخرى والأقوام التابعة ستستمر **في أوضاعها العبودية** الحالية وستكون الحرب قد خيضت عبثاً. فالجيوش والقوات البحرية والجوية ستعمل في مجالاتها المختلفة وستحقق الفوز باللجوء إلى أساليبها المتطرفة من حيث العنف. ولكن ما هي أهداف انتصاراتها؟ حتى الحرب المسلحة تتطلب دعم المعنويات، ألم يقل نابليون «إن المعنويات تساوي ثلاثة أضعاف القوة المادية» في الحرب؟ إن العامل المعنوي لدى مئات الملايين من الناس التابعين والمستغلين في العالم كله إذا ما تأكدوا وآمنوا بأن هذه الحرب هي فعلاً من أجل حريتهم هو عامل بالغ الأهمية حتى من وجهة النظر الأضيق للحرب، وذو أهمية أكثر من ذلك بالنسبة إلى السلم القادم. إن واقع نشوء أزمة في مصائر الحرب بالذات قد فرض بالضرورة تغييراً في النظرة والسياسة وتحويلاً لهذه الملايين من الحزانى الغاضبين والمتشككين إلى مؤيدين متحمسين. إذا ما أمكن تحقيق هذه المعجزة فإن كل القوة العسكرية لدول المحور ستغدو قليلة الأهمية وسيكون انهيارها مؤكداً. والعديد من شعوب دول المحور نفسها قد يتأثرون بهذه العواطف العالمية القوية.

في الهند كان من الأفضل تحويل السلبية الغاضبة للشعب إلى روح رفض الخضوع والمقاومة وإن كان عدم الخضوع هذا سوف يتركز في بادئ الأمر على رفض الأوامر العشوائية الصادرة عن السلطات البريطانية

فإنّ من الممكن تحويله إلى مقاومة ضد الغازي المحتل. إنّ الاستسلام والخنوع إزاء الواحد سيقود إلى الموقف نفسه إزاء الآخر وبالتالي إلى المذلة والانحطاط.

كنا مطلعين على جميع هذه الحجج، كنا نؤمن بها وقد استخدمناها مراراً وتكراراً. ولكن المأساة كانت تكمن في أن سياسة الحكومة البريطانية وقفت في طريق تحقيق تلك المعجزة. فجميع محاولاتنا الرامية إلى حل المسألة الهندية، حتى ولو حلاً مؤقتاً، خلال مجرى الحرب كانت قد باءت بالفشل. وجميع مطالبنا حول إصدار إعلان يتضمن أهداف الحرب كانت قد تعرضت للإهمال. وكان من المؤكد أن أي محاولات جديدة من هذا القبيل كانت هي الأخرى ستفشل. فماذا إذن؟ إذا كان الصراع محتوماً، مهما كان مبرراً على المستوى الأخلاقي وغيره من المستويات، فلا مجال للشك بأن ذلك سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على المجهود الحربي في الهند في وقت كان فيه خطر الغزو خطراً يحسب له ألف حساب. لم يكن هناك أي مهرب من هذا الواقع. ومع ذلك، فإن الغريب في الأمر، هو أن هذا الخطر بالذات كان هو الذي جلب هذه الأزمة إلى عقولنا، لأننا لم نكن قادرين على البقاء متفرجين مكتوفي الأيدي نراقب حالة بلادنا وهي تُحكم بشكل سيء وتتعرض للتخريب على يد **أناس كنا نراهم** غير أكفاء وعاجزين تماماً عن تحمل عبء قيادة مقاومة الشعب التي كانت اللحظة تتطلبها. كانت عواطفنا وطاقاتنا المكبوتة كلها تبحث عن متنفّس، عن أي طريقة للعمل.

كان غاندي يتقدم في السن، كان في السبعينيات. وكانت هذه الحياة الطويلة من النشاط الدؤوب والعمل المضني، الجسدي والعقلي على حد سواء، قد أضعفت جسده. إلا أنه كان لا يزال نشيطاً نشاطاً كافياً، وكان يشعر بأن عمله خلال حياته كلها سيكون عبثاً إذا ما خضع للظروف المفروضة وعزف عن ممارسة الفعل للذود عما ظل يراه أثمن الأشياء. إنّ حبه لحرية الهند وسائر الأمم والشعوب المستغلة الأخرى تغلّبَ حتى على

التزامه الصُّوّاني باللاعنف. في السابق كان قد أعطى موافقة كريهة أقرب إلى أن تكون قسرية على تحرير المؤتمر من الالتزام بهذه السياسة فيما يتعلق بالدفاع وبوظائف الدولة في حالة الطوارئ، ولكنه ظل هو نفسه بعيداً عن هذا الموقف. لقد أدرك أن هذا الموقف الضعيف في هذه القضية قد يقف في طريق الوصول إلى حل مع بريطانيا والأمم المتحدة. وهكذا قرر أن يخطو خطوة إلى أمام ورعى بنفسه قراراً صدر عن المؤتمر أعلن أن المهمة الأولى لحكومة الهند الحرة المؤقتة ستكون زَجَّ جميع طاقاتها الهائلة في النضال من أجل الحرية وضد العدوان، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة في الدفاع عن الهند بكل ما لديها من قوات مسلحة وغير مسلحة. لم تكن المسألة سهلة بالنسبة إليه، مسألة أن يُلْزِم نفسه بمثل هذا الموقف، ولكنه قبل أن يتجرَّع الكأس المرة، لأنَّ رَغْبَتَه في الوصول إلى حل محدد كانت طاغية بغية تمكين الهند من مقاومة المعتدي بوصفها أمة حرة.

كان العديد من الخلافات النظرية وغير النظرية بين بعضنا وبين غاندي قد اختفت ولكن تلك الصعوبة الكبرى بقيت كما هي، صعوبة أنّ أي تحرك نقوم به كان لا بد له من أن يتدخل في المجهود الحربي. ومما أثار استغرابنا أن غاندي ظل متمسكاً بالاعتقاد أن حلاً مع الحكومة البريطانية أمر ممكن، وصَرَّحَ بأنه سيبذل قصارى جهده للوصول إليه. وهكذا فإنه، رغم كلامه الكثير عن العمل، لم يحدد هذا العمل كما لم يلمِّحْ إلى ما ينوي القيام به.

وفيما كنا نشكك ونتجادل تغير مزاج البلاد إذ تصاعد من السلبية المكتئبة إلى ذروة الانفعال والتوقع. لم تكن الأحداث تنتظر قرار المؤتمر، فقد دُفعت إلى الإمام بتصريحات غاندي وكانت الآن تتحرك قُدُماً بقوتها الذاتية. اتضح أن غاندي، مصيباً كان هو أم مخطئاً، كان قد بلور المزاج السائد للشعب. كان ثمة يأس، ثمة إلحاح عاطفي في الأمر مما دفع كلاً من المنطق والعقل والنظرة الهادئة إلى عواقب العمل إلى مرتبة ثانية أعلى. لم

تكن تلك العواقب مهملة أو منسية وقد كان معروفاً أن الثمن المدفوع على شكل معاناة إنسانية سيكون باهظاً سواء أمكن تحقيق شيء ذي شأن أم لا. ولكن الثمن الذي كان يجري دفعه يوماً بعد آخر على شكل عذاب العقل كان هو الآخر باهظاً ولم يكن هناك أي أفق للخلاص منه. كان من الأفضل القفز في بحار العمل المجهولة والقيام بدلاً من البقاء ضحية طيعة ومستكينة للأقدار الخؤونة. لم يكن هذا موقفاً سياسياً حصيفاً بل موقفَ شعبٍ أصيب باليأس ولم يعد مبالياً بالعواقب. ومع ذلك فقد بقي ثمة خطابٌ للعقل، ثمة محاولةٌ لعقلنة العواطف المتناقضة، للوصول إلى شيء من الاتساق والتناغم في بحر التضاربات والتناقضات الأساسية للطبيعة البشرية. كانت الحرب مرشحة لأن تكون حرباً طويلة، حرباً تدوم بضع سنوات أخرى. حدث الكثير من الكوارث ومن المتوقع أن يحدث مثلها وأكثر، ولكن الحرب ستبقى مستمرة رغماً عنها حتى تروِّض وتُرهق تلك العواطف التي أثارتها والتي هي نفسها قامت بتشجيعها وتعزيزها. وفي هذه المرة لن يكون هناك أنصاف نجاحات هي غالباً أشد إيلاماً من الإخفاقات. فقد انساقت الحرب في الطريق الخاطئ ليس فقط في ميدان العمل العسكري بل وأكثر من ذلك في مجال الأهداف الأكثر أساسية وجذرية التي افترض أنها خيضت في سبيلها. قد يساعد العمل الذي يمكن أن نتورط فيه في إجبار الأنظار على الالتفات إلى هذا الإخفاق الثاني، ويساهم، إذن، في إعطائها وجهة جديدة وأكثر وعداً. وحتى لو ظل النجاح الحاضر غائباً فإن ذلك قد يخدم ذلك الغرض المنقذ على المدى الطويل بما يعطي أيضاً دفعاً قوياً في المستقبل للعمل العسكري نفسه.

إن تصاعد المزاج الجماهيري أدى أيضاً إلى تصاعد مزاج الحكومة، لم تكن أي دوافع عاطفية أو غيرها مطلوبة لمثل هذا التصاعد لأن ذلك كان هو مزاجها الطبيعي وطريقتها الاعتيادية في العمل، طريقة سلطة أجنبية غريبة تمارس احتلال بلاد خاضعة لها. بدت مرحِّبة بهذه الفرصة المناسبة

لسحق جميع العناصر التي تجرأت على معارضة إرادتها، مرة وإلى الأبد، كما توهمت، وقد استعدت لذلك.

تابعت الأحداثُ مسيرتَها. ولكن الغريب في الأمر أن غاندي الذي سبق له أن قال الشيء الكثير عن الفعل والعمل من أجل حماية شرف الهند وتأكيد حقها في الحرية، ومن أجل أن تتعاون كأمة حرة تعاوناً كاملاً في الكفاح ضد العدوان، لم يقل شيئاً عن طبيعة هذا العمل. إنه عَمَلٌ سلمي بطبيعة الحال، ولكن ماذا بعد؟ بدأ غاندي يركّز أكثر على إمكانية الاتفاق مع الحكومة البريطانية، وعلى اعتزامه على مطالبتها ثانية باذلاً أقصى الجهود في سبيل إيجاد مخرج ما. فخطابه الأخير في لجنة **المؤتمر لعموم الهند عَبَّرَ عن رغبته المخلصة في حلٍ وعن تصميمه على مقابلة نائب** الملك بهذا الخصوص. لم يلمِّح لا أمام الجمهور ولا في اجتماعات لجنة المؤتمر العاملة إلى طبيعة العمل الذي كان في ذهنه إلا في مناسبة خاصة وحيدة. فقد اقترح في حديث خاص أنه في حال إخفاق جميع المباحثات كان سيدعو إلى نوع من اللاتعاون واحتجاج يوم واحد من نمط هارتال، أو إيقاف العمل كله في البلاد. ثمة شيء أقرب إلى طبيعة الإضراب العام لمدة يوم واحد، إضراب يرمز إلى احتجاج الأمة. وحتى هذا كان اقتراحاً غامضاً لم يحدده بدقة، لأنه لم يُرِدْ أن يضع أي خطط إضافية قبل أن يقوم بمحاولته الرامية إلى التوصل إلى حل. وهكذا لم يبادر لا هو ولا لجنة المؤتمر العاملة إلى إصدار أي توجيهات، عامة أو خاصة، سوى دعوة الناس إلى أن يكونوا مستعدين لمواجهة جميع التطورات والالتزام مهما حصل بسياسة العمل السلمي المستند إلى اللاعنف.

ورغم أن غاندي كان لا يزال يأمل في إيجاد مخرج مقبول من المأزق فإن قلةً فقط كانت تشاركه في هذا الأمل. فمجريات الأحداث وجميع التطورات الحاصلة كانت تشير إلى حتمية الصراع. وعند الوصول إلى مثل هذه المرحلة فإن أنصاف المواقف لا تعود ذات أهمية ويتوجب على كل فرد

أن يختار الصف الذي سيلتحق به. بالنسبة إلى أعضاء المؤتمر كما بالنسبة إلى غيرهم ممن شاطروا المؤتمر رأيه، لم يكن هناك أي مجال للاختيار. كان من غير المعقول أن يقف أيٌّ منا بعيداً ويبقى متفرجاً سلبياً إزاء نضال كان يعني حرية الهند في حين تبادر القوة الغاشمة كلها لحكومة جبارة إلى محاولة سحق شعبنا. صحيح أن العديد من الناس يقفون بالطبع متفرجين على الرغم من تعاطفهم، ولكن أيَّ محاولة من هذا النوع لتبرئة النفس من عواقب الممارسات الذاتية السابقة كانت ستكون مشينة وغير مشرفة بالنسبة إلى أعضاء المؤتمر البارزين. وحتى بدون هذا لم يكن هناك أي خيار أمامهم. فكل تاريخ الهند كان يحدوهم ويطاردهم، كما أن آلام الحاضر المبرحة والآمال المعلَّقة على المستقبل كانت تشحنهم وتدفعهم إلى أمام وتحدد مواصفات تحركاتهم. يقول بيرغسون في «العملية الإبداعية»: «يستمر تراكم الماضي بدون أي ارتخاء. فالماضي يتم الحفاظ عليه تلقائياً بصورة آلية. ويظل ككل وبكل ثقله يتابعنا في كل لحظة.. لا شك أننا لا نفكر إلا بجزء صغير من الماضي، ولكننا لا نرغب ولا نريد ولا نفعل إلا بالاستناد إلى كل ماضينا بما فيه التوجه الأصلي لروحنا».

في يومي ٧ و٨ آب في بومباي درستْ لجنةُ المؤتمر لعموم الهند وناقشت نقاشاً مفتوحاً ذلك القرار الذي عرف منذ ذلك التاريخ باسم «قرار ارحلوا عن الهند!» كان القرار طويلاً وشاملاً، خطاباً معللاً يدعو إلى الاعتراف الفوري بحرية الهند وإنهاء الحكم البريطاني في الهند «من أجل الهند وفي سبيل نجاح قضية الأمم المتحدة على حد سواء. إن استمرار ذلك الحكم هو إذلال للهند وإضعاف لها كما يجعلها مع مرور الزمن أقل قدرة على الدفاع عن نفسها وعلى المساهمة في قضية الحرية العالمية». «إن امتلاك الإمبراطورية قد أصبح عبئاً ولعنة بدلاً من أن يزيد من قوة السلطة الحاكمة. لقد أصبحت الهند، المهد التقليدي للإمبريالية الحديثة، جَوْهَرَ المسألة، لأن الحكم على بريطانيا والأمم المتحدة سيكون مستنداً إلى مدى تجاوبهما مع حرية الهند، ولأن حرية الهند ستملأ شعوب آسيا وأفريقيا أملاً

وحماساً». وتابع القرار كلامه مقترحاً تشكيل حكومة مؤقتة مؤلفة من، وممثلة لمختلف قطاعات الشعب الرئيسية، حكومة تكون «مهمتها الرئيسة الدفاع عن الهند ومقاومة العدوان بكل ما بحوزتها من قوى مسلحة كانت أو مستندة إلى مبدأ اللاعنف، جنباً إلى جنب مع القوى الحليفة». وهذه الحكومة ستقوم بصياغة إطار لمجلس تأسيسي يتولى مهمة إعداد دستور للهند يلقى القبول لدى سائر قطاعات الشعب. وهذا الدستور سيكون دستوراً اتحادياً فيدرالياً، مع الحد الأقصى من الاستقلالية للوحدات المتحدة المتمتعة بسائر الصلاحيات الأخرى». «إن الحرية ستُمكِّن الهند من مقاومة العدوان بفعالية بالاستناد إلى إرادة الشعب الموحدة وقوته».

يجب أن تكون حرية الهند هذه مقدمةً ورمزاً لحرية جميع الأمم الآسيوية الأخرى. والأكثر من ذلك هو أن اتحاداً عالمياً يضم الأمم الحرة تكون الأمم المتحدة بداية له قد تم اقتراحه.

أعلنت اللجنة أنها كانت «حريصة على عدم التأثير سلباً بأي شكل من الأشكال على الدفاع عن كل من الصين وروسيا. فحريتهما ثمينة وعزيزة على القلوب ويجب الحفاظ عليها. أو على عدم الإخلال بالطاقة الدفاعية للأمم المتحدة». (في ذلك الوقت كانت الأخطار على الصين وروسيا هي الأكبر) «ولكن الخطر يزداد على الهند وعلى هذه الأمم، وما الخمول والخنوع لإدارة أجنبية في هذه المرحلة إلا احتقاراً للهند واختزالاً لقدرتها على الدفاع عن نفسها وعلى مقاومة العدوان ناهيك عن أنه ليس رداً على ذلك الخطر المتزايد كما لا يؤدي أي خدمة لشعوب الأمم المتحدة».

ومرة أخرى دعت اللجنة كلاً من بريطانيا والأمم المتحدة، «باسم مصلحة الحرية العالمية». ولكن لدغة القرار جاءت هنا بالذات إذ قال: «لم يعد هناك ما يبرر للجنة أن تقف في وجه الشعب وتمنعه من العمل لتأكيد إرادته ضد حكومة إمبريالية متسلطة تهيمن عليه وتتحكم به وتمنعه من التحرك وفقاً لمصالحه ولمصلحة الإنسانية. لذا فإن اللجنة تقرر المصادقة

والموافقة على البدء بنضال جماهيري يستند إلى مبدأ اللاعنف تحت قيادة غاندي ذوداً عن حق الهند المشروع والثابت في الحرية والاستقلال». ولم تكن هذه المصادقة ستوضع موضع التنفيذ إلا عندما يقرر غاندي ذلك. وأخيراً قيل إن اللجنة «لم تكن لديها أي نية في أن توصل المؤتمر إلى السلطة. فالسلطة حينما تتحقق سوف تكون لكل شعب الهند».

وقد أوضح كلٌّ من رئيس المؤتمر أبو الكلام آزاد وغاندي في كلمتيهما الختاميتين أن خطوتهما اللاحقة ستكون مقابلة نائب الملك، بوصفه ممثلاً للحكومة البريطانية، ودعوةَ رؤساء الأمم المتحدة الرئيسة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل مشرّف، سيكون، إلى جانب اعترافه بحرية الهند، دفعاً قوياً أيضاً لقضية الأمم المتحدة في نضالها ضد قوى المحور المعتدية.

وأخيراً تمت الموافقة على القرار في ساعة متأخرة من مساء الثامن من آب عام ١٩٤٢. وبعد بضع ساعات، أي في صبيحة اليوم التاسع من آب جَرَتْ حملةُ اعتقالات واسعة في بومباي وفي سائر أرجاء البلاد. وهكذا وصلنا إلى قلعة **أحمداناغار**.

* * *

الفصل العاشر

سلسلة الأحداث

قلعة أحمداناغار مرة أخرى

قلعة أحمداناغار. الثالث عشر من آب، ألف وتسع مئة وأربع وأربعون. مضت سنتان وأكثر قليلاً منذ مجيئنا إلى هنا، سنتان من حياة - حلم انغرست في بقعة واحدة، لا ترى إلا عدداً قليلاً من الوجوه وهي نفسها تتكرر، البيئة المحدودة نفسها، الروتين ذاته يوماً بعد يوم. ذات يوم في المستقبل سنفيق من هذا الحلم وسنخرج إلى العالم الأوسع، عالم الحياة والنشاط، لنجده عالماً متغيراً. سوف يكون هناك نوع من عدم الألفة مع الأشخاص والأشياء التي نراها، سنتذكرهم ثانية وستتزاحم ذكريات الماضي في عقولنا، ولكنها لن تكون هي نفسها، ولن نكون نحن أيضاً أنفُسَنا، وقد نجد صعوبة في التلاؤم مع كل هذا. قد يخطر ببالنا أحياناً تساؤلٌ حول ما إذا لم تكن هذه الممارسة الحياتية اليومية حلماً ونوماً سنفيق منهما بصورة مفاجئة. أين هو الحلم وأين هي اليقظة؟ هل هما واقع؟ ألا نحس بهما ونمارسهما بكل حدتهما وشدتهما؟ أم أنهما كليهما فراغ بفراغ من طبيعة الأحلام العابرة التي تمضي مخلفة وراءها ذكريات غامضة؟

إن السجن مع العزلة والسلبية المرافقتين له يقود إلى التفكير، إلى محاولة جدية لملء فراغ الحياة بذكريات الحياة الماضية، عن حياة الإنسان الخاصة، وعن السلسلة الطويلة من تاريخ النشاط الإنساني. ففي الأشهر الأربعة

الماضية، في أثناء كتابتي لهذا المؤلَّف، شَغَلْتُ عقلي بسجلات وتجارب الهند الماضية. ومن بين زحمة الأفكار والآراء التي راودتني انتقيتُ بعضَها وأَلَّفْتُ منها كتاباً. ولدى استعراضي لما كتبتُه أجدُه غير واف، مهلهلاً تنقصه الوحدة، خليطاً لعدد كبير من الأشياء، مع طغيان العنصر الشخصي الذي أسبغ لونه حتى على ما أردتُه أن يكون تسجيلاً وتحليلاً موضوعيين. إن ذلك العنصر الشخصي أقحم نفسه رغم إرادتي تقريباً. كثيراً ما لجمته وأبعدتُه ولكنني أحياناً أفلتت الزمام وسمحتُ له بان يتدفق من ريشتي ليعكس، إلى حد ما، عقلي.

عن طريق الكتابة عن الماضي حاولتُ أن أعفي نفسي من عبء هذا الماضي. ولكن الحاضر يبقى بكل تعقيده ولاعقلانيته، والمستقبل المظلم يقبع خلفه. وعبء هذا ليس أقل من عبء الماضي. والعقل الشارد يظل دائباً على التجوال بدون توقف، بدون أن يجد ملاذاً، جالباً عدم الراحة لصاحبه كما للآخرين. محسودةٌ هي تلك العقول العذراء التي لم تتلوثْ أو لم تُنْتَهَكْ باعتداء الأفكار، والتي لم يُلْق الشكُّ بظله عليها ولم يكتبْ سطراً على صفحاتها. ما أسهل الحياة بالنسبة إليها رغم صدماتها وآلامها العابرة!

تقع الأحداث، الواحد بعد الآخر، ويظل نهر الأحداث المتصل واللانهائي متدفقاً. نحاول أن نفهم حدثاً بعينه عن طريق عزله والنظر إليه وحده، كما لو كان هو البداية والنهاية، كما لو كان هو الناتج عن سبب سبقه بشكل مباشر، ومع ذلك فإنه ليس له بداية، وما هو إلا حلقة في سلسلة لا تنتهي، ما هو إلا نتاج لكل ما سبقه، ومترتب على إرادات ودوافع ورغبات وهواجس أعداد لا تحصى من المخلوقات الإنسانية المتحالفة المتصارعة فيما بينها، والمنتجة لشيء مختلف عما أراده أي فرد من الأفراد. وتلك الإرادات والهواجس والرغبات تكون هي نفسها مشروطة إلى حد كبير بأحداث وتجارب سابقة، والحدث الجديد بدوره يتحول هو نفسه إلى عامل محدِّد آخر بالنسبة إلى المستقبل. إن إنسان الأقدار، القائد الذي يؤثر على الجماهير الواسعة يلعب، بدون شك، دوراً هاماً في هذه المسيرة، ولكنه هو نفسه ليس إلا من نتاج أحداث سابقة وقوى ماضية بما يُبْقي تأثيره مشروطاً بها.

خلفيتان: هندية وبريطانية

ما حدث في الهند في آب ١٩٤٢ لم يكن تطوراً مفاجئاً بل تتويجاً لكل ما سبقه. لقد كُتب الكثير عن ذلك، هجوماً، نقداً ودفاعاً، كما تم تقديم العديد من التفسيرات ولكن هذه الكتابات كلها بقيت مفتقدة للمعنى الفعلي، لأنها انطلقت من تطبيق الاعتبارات السياسية للنخبة على أمر كان أعمق من السياسة. لقد كمن خَلْفَ كلّ الذي حدث شعورٌ حاد باستحالة الاستمرار في تحمل الحكم الأجنبي، الأوتوقراطي المستبد والعيش في ظله. وما عدا ذلك أصبح ثانوياً: ما إذا كان ممكناً تحقيق بعض التحسينات أو التقدم في بعض الاتجاهات تحت ذلك الحكم أو ما إذا كانت عواقب التحدي ستكون أوخم وأكثر ضرراً. لم يبق إلا ذلك الشوق الطاغي للخلاص منه والاستعداد لدفع أي ثمن في هذا السبيل، لم يبق إلا الشعور باستحالة تحمل هذا الحكم مهما حصل.

لم يكن ذلك الشعور حساسية جديدة. لقد كان موجوداً منذ سنوات عديدة. ولكنه في الماضي كان ملجوماً بجملة من الأسباب ومضبوطاً كي يبقى متواكباً مع الأحداث. وكانت الحرب عامل تقييد وإطلاق في وقت واحد. فقد فتحت أذهاننا على تطورات واسعة وتغييرات ثورية، على إمكانية تحقيق آمالنا في المستقبل القريب، كما كَبَحَتْ كثيراً مما كنا، لولاها، مرشحين للقيام به، بسبب رغبتنا الأكيدة في تقديم المساعدة وفي عدم إعاقة النضال ضد قوى المحور بأي شكل من الأشكال.

ولكن تطور الحرب أظهر بوضوح أكثر من أي وقت مضى أن الديمقراطيات الغربية لم تكن تقاتل من أجل أي تغيير بل في سبيل تأبيد النظام القديم. فقبل الحرب كانت هذه الديمقراطيات قد استرضت الفاشية وغازلتها ليس فقط خوفاً من عواقبها ولكن أيضاً بسبب وجود قَدْرٍ معين من التعاطف الإيديولوجي معها مع حقد متطرف على بعض البدائل المحتملة. لم تكن النازية والفاشية من المفاجآت أو المفارقات التي خرجت هكذا بصورة غير

متوقعة. كانتا من نتاج التطور الطبيعي لمجرى الأحداث السابقة، للإمبريالية والتمييز العنصري، للنضالات الوطنية، لتزايد تمركز القوة، للتطور التكنولوجي الذي لم يجد أفقاً لتحققه في الإطار القائم المجتمع، وللصراع المتأصل بين المَثَل الأعلى الديمقراطي وبين بُنى اجتماعية تتناقض معه. إن الديمقراطية السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية التي فتحت الطريق أمام التقدم الفردي والوطني كانت في الوقت نفسه قد أطلقت قوى وأفكاراً جديدة متطلعة، بالضرورة، إلى المساواة الاقتصادية. وكان الوضع منطوياً على الصراع في الأصل. فإما توسيعٌ لهذه الديمقراطية السياسية أو كبحٌ لها وقضاء عليها. نمت الديمقراطية وكَبُرتْ من حيث المحتوى والمساحة رغم المعارضة الدؤوبة. وأصبحت هي المَثَل الأعلى المقبول للتنظيم السياسي. ولكنها وصلت إلى مرحلة صار فيها أي توسع إضافي يهدد أساس البنية الاجتماعية. وعندئذ صار حماة تلك البنية ملحاحين وعدوانيين ونظموا أنفسهم لمقاومة التغيير. وفي البلدان التي ساعدت ظروفها على تطور الأزمة بسرعة تعرضت الديمقراطية لعملية سحق علنية ومدروسة لتظهر الفاشية والنازية. أما في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فالعملية نفسها كانت على قدم وساق رغم أن العديد من العوامل الأخرى أَجَّلَتْ الأزمة وربما كانت التقاليد الأكثر عراقة في الحكم السلمي والديمقراطي قد ساعدت أيضاً. خَلْف بعض هذه الديمقراطيات قَبَعَتْ إمبراطوريات واسعة لا وجود فيها لأي أثر للديمقراطية وحيث تسود ديكتاتوريات متسلطة شبيهة تماماً بتلك المرتبطة بالفاشية والنازية. وهناك أيضاً، كما في البلدان الفاشية، كانت الطبقة الحاكمة متحالفة مع الجماعات الرجعية والانتهازية وبقايا الإقطاع من أجل قمع المطالبة بالحرية، وهناك أيضاً بدؤوا يؤكدون على أن الديمقراطية، رغم جودتها وكونها مثالية ومطلوبة في أوطانهم، لم تكن مناسبة للأوضاع الخاصة السائدة في ممتلكاتهم الاستعمارية. لذا فقد كانت النتيجة الطبيعية بالنسبة إلى هذه الديمقراطيات الغربية أن **تشعر بنوع من القرابة الإيديولوجية إزاء الفاشية** حتى حين عَبَّرَتْ عن كرهها للكثير من مظاهرها الأكثر وحشية وابتذالاً.

وحين اضطرت لأن تقاتل دفاعاً عن النفس صارت تتطلع إلى استعادة البنية التي سبق لها أن أخفقت بشكل مأساوي. نظرت إلى الحرب وصورتها بوصفها حرباً دفاعية وكان ذلك صحيحاً بشكل ما. غير أن الحرب كان لها وجهٌ آخر، وجهٌ أخلاقي تجاوز الأهداف العسكرية وانقض بشراسة على العقيدة والنظرة الفاشيتين. ذلك لأن الحرب، كما قيل، كانت من أجل روح شعوب العالم. وفيها كانت بذور التغيير لا بالنسبة إلى البلدان الفاشية بل وبالنسبة إلى الأمم المتحدة أيضاً. لقد تم تغييب هذا الوجه الأخلاقي للحرب بالدعاية القوية، وجرى التركيز على الدفاع وعلى تأبيد الماضي لا على خلق مستقبل جديد. إن عدداً كبيراً من الناس في الغرب كانوا يؤمنون إيماناً عميقاً وحماسياً بهذا الوجه الأخلاقي وأرادوا أن يجترحوا عالماً جديداً يوفر قدراً من الضمانات ضد ذلك الإخفاق المريع والكامل للمجتمع الإنساني الذي جسدته الحرب العالمية. كان هناك أعداد كبيرة من الناس في كل مكان، بمن فيهم أولئك الذين قاتلوا وضحوا بأنفسهم في ساحات القتال، ممن كانوا يعقدون آمالاً راسخة وإن كانت غامضة على هذا التغيير. كما كان هناك تلك المئات من الملايين من المحرومين والمستغَلين والخاضعين للتمييز العنصري ضدهم في أوروبا وأمريكا وفي آسيا وأفريقيا بأعداد أكبر، ممن لم يكونوا قادرين على الفصل بين الحرب وبين ذكريات الماضي وبؤس الحاضر، وعقدوا آمالاً متأججة ومفعمة بالعواطف، حتى حين لم يكن للأمل أي أساس عقلاني على أن الحرب سوف تزيح ولو قليلاً تلك الأعباء التي طالما سحقتهم.

ولكن عيون قادة الأمم المتحدة كانت متجهة وجهة أخرى كان هؤلاء ينظرون إلى الخلف، إلى الماضي، لا إلى الأمام، إلى المستقبل. أحياناً كانوا يتحدثون ببلاغة عن المستقبل لاسترضاء تطلعات شعوبهم ولكن سياستهم كانت بعيدة كل البعد عن تلك الكلمات المعسولة. فبالنسبة إلى السيد ونستون تشيرتشل لم تكن الحرب إلا حرب استرجاع للأمجاد لا أكثر، إلا حرباً من أجل استمرار كل من البنية الاجتماعية لإنجلترا والبنية الإمبريالية

لإمبراطوريتها، مع إدخال بعض التغييرات الثانوية. أما الرئيس روزفلت فتحدث بعبارات مشحونة بقدر أكبر من الأمل، ولكن سياسته لم تكن مختلفة جذرياً. ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من الناس في العالم نظروا إليه بأمل بوصفه رجل حكمة وحنكة سياسية.

وهكذا فإن مستقبل الهند وسائر العالم، في ضوء ما كان يخطط له من قبل الطبقة الحاكمة البريطانية، سيكون متطابقاً مع الماضي وما على الحاضر أيضاً إلا أن يبقى منسجماً هذين المستقبل والماضي. ففي ذلك الحاضر بالذات كان يتم زرع بذور هذا المستقبل. فمقترحات كريبس، رغم كل مظهرها البراق، خلفت مشكلات جديدة وخطيرة بالنسبة إلينا باتت تهدد بأن تصبح حواجز لا يمكن تجاوزها في الطريق إلى الحرية. وإلى حد ما كانت قد أعطت مثل هذه النتائج. إن الأوتوقراطية الشاملة والتسلط الدكتاتوري للحكومة البريطانية في الهند، والقمع المنتشر لأبسط الحقوق المدنية والحريات، كانت قد بلغت حدودها القصوى خلال الحرب وتحت ستارها. ما من أحد من الجيل الحاضر سبق له أن شهد مثلها. كانت تلك عوامل دائمة لتذكيرنا بأوضاعنا العبودية وإذلالنا المستمر. كما كانت نذراً عن المستقبل، عن شكل الأشياء القادمة لأن المستقبل كان محكوماً بان يخرج من رحم هذا الحاضر، بدا أي شيء أفضل من الاستسلام والخضوع لهذا الإذلال.

مستحيل تحديد عدد الذين امتلكوا مثل هذا الشعور من ملايين الهند الكثيرة، لأن الشعور الواعي بالنسبة إلى هؤلاء الملايين كان قد مات تحت تأثير الفقر والبؤس. وبين الباقي كان هناك أولئك الذين أفسدتْهم المناصب والامتيازات والمصالح الموروثة أو الذين انحرفتْ عقولُهم تحت تأثير مزاعم خاصة. ومع ذلك فإن الشعور كان واسع الانتشار، مع اختلاف في الحدّة ومشوباً أحياناً بمشاعر أخرى. كانت هناك درجات مختلفة تبدأ من حدة الإيمان والرغبة في القيام بمغامرات جريئة تؤدي بالضرورة إلى العمل، إلى شكل غامض من التعاطف مع الاحتفاظ بمسافة مأمونة. إنّ البعض من ذوي

الميول التراجيدية كانوا يشعرون بالاختناق والموت بسبب نقص الهواء القابل للتنفس في الأجواء القمعية الضاغطة المحيطة بهم من كل جانب، وآخرون ممن كانوا يعيشون على المستوى الاعتيادي البسيط أظهروا قدرة أكبر على التكيف مع ظروف يكرهونها.

أما خلفية الكوادر البريطانية الحاكمة في الهند فكانت مختلفة كلياً. وبالفعل ما من شيء أكثر إثارة للدهشة من تلك الهوة السحيقة الفاصلة بين عقل البريطانيين والهنود. وكائناً من يكن المخطئ أو المصيب، فإن هذا الواقع بالذات يبين عدم القدرة الكاملة للبريطانيين على العمل كطبقة حاكمة في الهند. إذ لا بد من وجود قدر من الانسجام، نظرة مشتركة، بين الحكام والمحكومين إذا كان سيحصل أي تقدم، وإلا فإن الصراع هو الشيء الوحيد الممكن، فعلياً كان أم كامناً. كان البريطانيون في الهند يمثلون دوماً أكثر العناصر رجعية في بريطانيا، ليس هناك إلا القليل مما هو مشترك بينهم وبين التقاليد الليبرالية في إنجلترا، وكلما أمضوا سنوات أكثر في الهند زادوا جموداً في النظرة، وحين يتقاعدون ويعودون إلى إنجلترا يصبحون خبراء في شؤون الهند وشجونها يصدرون النصائح. إنهم مقتنعون بصحة سلوكهم، وبفائدة الحكم البريطاني للهند، وضرورته وبرسالتهم السامية بوصفهم ممثلي التقاليد الإمبريالية والإمبراطورية. ولأن المؤتمر الوطني تحدّى أساس هذا الحكم كله وحاول أن يخلص الهند منه، أصبح، بنظرهم، العدو رقم واحد. لقد عبر السير ريجينالد ماكسويل وزير داخلية حكومة الهند آنذاك في خطاب له أمام المجلس المركزي عام ١٩٤١ عن مكنون عقله بشكل مكشوف. كان يدافع عن نفسه إزاء تهمة تعرض أعضاء المؤتمر والاشتراكيين والشيوعيين المعتقلين لمعاملة لا إنسانية أسوأ بكثير من تلك التي يتعرض لها أسرى الحرب الألمان والإيطاليون. ومما قاله إن الألمان والإيطاليين كانوا، على أي حال، يدافعون عن أوطانهم، أما هؤلاء فليسوا إلا أعداء للمجتمع يريدون تخريب النظام القائم وهدمه. من الواضح أنه بدا له منافياً للعقل والطبيعة أن

يرغب هندي في الحرية لبلاده أو يريد تغيير البنية الاقتصادية للهند. ولدى المفاضلة بين الطرفين كانت عواطفه ميالة بشكل واضح إلى الألمان والايطاليين رغم أن بلاده بالذات كانت في حرب مريرة ضدهم. كان هذا قبل دخول روسيا الحرب وكان طبيعياً آنذاك أن تدان أي محاولة ترمي إلى تغيير النظام الاجتماعي. وقبل اندلاع الحرب العالمية الثانية تم التعبير عن الإعجاب بالنظم الفاشية بصورة متكررة. ألم يقل هتلر نفسه في «كفاحي» وبعده، إنه كان يريد أن تستمر الإمبراطورية البريطانية؟

مما لا شك فيه أن حكومة الهند كانت شديدة الحرص على تقديم المساعدة بكل الطرق في الحرب ضد قوى المحور. ولكنها ترى أن ذلك الانتصار سيبقى ناقصاً إذا لم يترافق بانتصار آخر ألا وهو سحق الحركات الوطنية في الهند متجسدة بشكل رئيسي في المؤتمر. كانت مباحثات كريبس قد أزعجتها وغمرها السرور لدى إخفاقها. فقد أصبح الطريق مفتوحاً لإنزال الضربة الأخيرة القاضية بالمؤتمر وبجميع من يقفون في صَفِّه. كانت اللحظة مناسبة، فما من مرة في الماضي تركز كل هذا القدر من السلطات والصلاحيات اللامحدودة، سواء في المركز أم في المقاطعات، بأيدي نائب الملك وأتباعه الرئيسيين. كانت الحالة هي حالة الحرب. وكان عدم القدرة على تحمل أي معارضة أو اضطرابات حجة منطقية مقبولة. أما العناصر الليبرالية المهتمة بالهند في كل من إنجلترا وأمريكا فقد تمت تهدئتها بقصة كريبس والحملة الدعائية اللاحقة. وفي إنجلترا كان ذلك الشعور الحاضر دائماً بصحة الموقف الذاتي وسلامته فيما يتعلق بالهند قد نما أكثر. ساد هناك إحساس بأن الهنود، أو أعداداً كبيرة منهم، كانوا أشخاصاً مشاغبين عنيدين، ضيقي الأفق، غير قادرين على تفهُّم مدى خطورة الوضع، وربما متعاطفين مع اليابانيين. وقيل إن مقالات السيد غاندي وتصريحاته قد برهنت على أنه رجل يستحيل التفاهم معه ولم يبق بالتالي إلا وضع حد لهذا كله عن طريق سحق غاندي والمؤتمر مرة وإلى الأبد.

الانتفاضات الجماهيرية وقمعها

في صبيحة التاسع من آب ١٩٤٢ جرت في الهند حملة اعتقالات واسعة. وماذا جرى بعد ذلك؟ لم يتسرب إلينا إلا نتف من الأخبار بعد أسابيع وحتى الآن لا نستطيع أن نكون إلا صورة ناقصة عما جرى. فجميع القادة البارزين أُزيحوا فجأة ولم يعد أحد يعرف ما الذي يجب القيام به. كان لابد من الاحتجاجات بالطبع وقد جرت أعداد من المظاهرات العفوية. قوبلت هذه المظاهرات بالعنف وبإطلاق النار. وتم استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع. جميع قنوات التعبير عن عواطف الجماهير سُدّتْ. وبعد ذلك تفجرت كل هذه العواطف المكبوتة وتجمعت الحشود الكبيرة في المدن والمناطق الريفية واصطدمت بالشرطة والجيش. هاجم الناس بصورة خاصة ما بدا لهم رموزاً للسلطة البريطانية مثل مخافر الشرطة ومكاتب البريد ومحطات السكك الحديدية. قاموا بقطع خطوط البرق والهاتف. هذه الحشود العزلاء والمفتقرة للقيادة واجهت نيران الشرطة والجيش في ٥٣٨ مناسبة حسب التصريحات الرسمية وتعرضت لإطلاق نيران الرشاشات من الطائرات المحلقة على ارتفاعات منخفضة. وخلال شهر أو اثنين بل وأكثر ظلت هذه الاضطرابات مستمرة في سائر أنحاء البلاد ثم تضاءلت واستبدلت بحوادث متقطعة. قال السيد تشيرتشل في مجلس العموم: «لقد تم سحق الاضطرابات بكل وزن الحكومة» وامتدح «ولاء وصمود الشرطة الهندية إضافة إلى الطبقة الرسمية الهندية بصورة عامة اللتين كان سلوكهما جديراً بأسمى آيات الإطراء». ثم أضاف يقول: «وصلت إلى الهند تعزيزات أكبر وعدد القوات البيضاء في تلك البلاد هو أكبر من أي وقت آخر منذ الارتباط البريطاني». حققت هذه القوات الأجنبية والشرطة الهندية انتصارات في عدد كبير من المعارك ضد الفلاحين الهنود العزل وسحقتْ تمردهم. أما الطبقة الرسمية، تلك الدعامة الرئيسة للتاج البريطاني في الهند فقد ساعدت، بالمشاركة الفعلية أو بالموقف السلبي، في هذه العملية.

انتشر رد الفعل هذا انتشاراً غير عادي في البلاد، في المدن والقرى على حد سواء. فقد شهدت المقاطعات بأكثريتها وعددٌ كبير من الولايات والدول الهندية عدداً لا يُحصى من المظاهرات على الرغم من الحظر الرسمي. جرتْ عمليات الهارتال، إغلاق المحلات والأسواق وإيقاف العمل في جميع الأماكن، التي تدرجت من حيث استمراريتها من بضعة أيام إلى بضعة أسابيع حتى امتدت أحياناً أكثر من شهر. كذلك أيضاً كانت الإضرابات عن العمل. فالعمال الصناعيون الأكثر تنظيما واعتياداً على العمل الجماعي أعلنوا الإضراب احتجاجاً على تصرف الحكومة وقيامها باعتقال القادة الوطنيين في العديد من المراكز الهامة بصورة عفوية. ومن أبرز هذه التحركات كان توقف العمال الموصوفين القادمين من مختلف أرجاء الهند في مدينة الفولاذ الحيوية جمشيدبور عن العمل لمدة أسبوعين ولم يعودوا إلى العمل إلا بعد انتزاع وعد من الإدارة بأن تبذل أقصى جهودها من أجل إطلاق سراح قادة المؤتمر وتشكيل حكومة وطنية. وفي المركز الكبير للصناعات النسيجية في **أحمدآباد** أيضاً كان هناك توقف مفاجئ وكامل عن العمل في المصانع العديدة بدون أية دعوة خاصة من النقابة(*). وقد استمر

(*) لقد صرح كبار الموظفين الحكوميين، كما تكرر على ألسنة غيرهم، أن هذه الإضرابات، وخصوصاً في **جمشيدبور** و**أحمدآباد**، كانت تلقى التشجيع من قبل أرباب العمل وأصحاب المعامل. وهذا أمر يكاد لا يصدق لأن الإضرابات انطوت على خسائر كبيرة بالنسبة إلى أرباب العمل، ولم يسبق لي أن رأيت صناعيين كباراً يعملون ضد مصالحهم بهذا الشكل. صحيح أن العديد من الصناعيين يتعاطفون مع استقلال الهند ويرغبون فيه، ولكن مفهومهم عن حرية الهند هو مفهوم يؤمن لهم مكانة مضمونة. إنهم يكرهون العمل الثوري وأي تغيير جذري في البيئة الاجتماعية. غير أنه من الممكن أن يكونوا قد رفضوا تبني ذلك الموقف العدواني الانتقامي والتعاون مع البوليس الأمر الذي يتورطون فيه عادة لدى حدوث الإضرابات، متأثرين بالطبيعة العميقة والواسعة لمشاعر الجماهير في أب وأيلول ١٩٤٢.

هناك تأكيد آخر، مسلَّم به تقريباً لدى الأوساط البريطانية والصحافة الإنجليزية، وهو أن المؤتمر الهندي ممول بشكل كبير من قبل كبار الصناعيين. وهذا غير صحيح =

هذا الإضراب في **أحمدآباد** سلمياً أكثر من ثلاثة أشهر رغم جميع المحاولات التي بذلت لكسره. كانت العملية رد فعل سياسي وعفوياً بحتاً من جانب العمال الذين عانوا الأَمَرَّيْن لأن الأمر حدث في وقت كانت فيه الأجور عالية نسبياً. وفي المراكز الأخرى كانت الإضرابات تدوم فترات أقصر ولا تستمر أحياناً إلا بضعة أيام. وحتى الآن، على ما أعلم، لم يتم إضراب كبير في كاونبور التي هي مركز مهم آخر للصناعات النسيجية، لأن القادة الشيوعيين نجحوا هناك في إحباط مثل هذا الإضراب كما أن السكك الحديدية التي تملكها الحكومة لم تشهد عمليات عامة وملحوظة لإيقاف العمل إلا تلك التي نجمت عن الإضرابات وهذه الأخيرة كانت ذات شأن.

= كلياً، وكان لابد لي من أن أعرف شيئاً عن الموضوع بوصفي شغلت منصبَي الأمين العام والرئيس في المؤتمر خلال العديد من السنوات. إن عدداً من الصناعيين قدموا مساعدات مالية من حين لآخر إلى نشاطات الإصلاح الاجتماعي لكل من غاندي والمؤتمر مثل الصناعات الريفية، وإلغاء النبذ ورفع مستوى الطبقات الأشد فقراً، والتعليم الأساسي والخ. ولكنهم ظلوا شديدي الحرص على البقاء بعيدين عن العمل السياسي للمؤتمر، حتى في الأوقات العادية، وبشكل أشد خلال فترات الصراع مع الحكومة. ومهما كانت عواطفهم العارضة فإنهم يؤمنون، مثل أي صناعيين ناجحين من ذوي العقول الراجحة، بالأمن قبل كل شيء. أما عمل المؤتمر فقد تم تمويله كلياً تقريباً من الاشتراكات الصغيرة والتبرعات الضئيلة للأعداد الكبيرة من الأعضاء. كما أن معظم العمل كان طوعياً ومجانياً. ومن حين لآخر قدم التجار في المدن الكبرى بعض المساعدات القليلة. ولعل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان خلال الانتخابات العامة في عام ١٩٣٧ حين ساهم بعض كبار الصناعيين في الصندوق الانتخابي المركزي. وحتى هذا الصندوق كان قليل الشأن إذا أخذنا نطاق عملنا الواسع بنظر الاعتبار. من المدهش حقاً ومما لن يصدِّقَه الغربيون أن نتمكن بهذا القدر الضئيل من الأموال تنفيذ مهماتنا في المؤتمر خلال ربع القرن الخير – هذه الفترة التي شهدت سلسلة من الهزات التي كانت مفعمة بالنشاط السياسي وبالحركات العملية المباشرة. ففي المقاطعات المتحدة، إحدى أفضل مقاطعاتنا تنظيماً وأكثرها نشاطاً، والتي أعرفها بشكل أفضل، كان عملنا كله تقريباً معتمداً على الاشتراكات السنوية البالغة أربع آنّات فقط لكل من الأعضاء.

ومن بين المقاطعات ربما كانت البنجاب هي الأقل تأثراً، ولكن العديد من الهارتالات والإضرابات جرت حتى في هذه المقاطعة. احتلت المقاطعة الشمالية الغربية الحدودية، وهي مقاطعة مسلمة من حيث السكان، مكانة خاصة. فقبل كل شيء لم تجر هناك أي اعتقالات جماهيرية أو أعمال استفزازية من جانب الحكومة خلافاً لما جرى في المقاطعات الأخرى. وربما كان ذلك ناتجاً جزئياً عن سياسة الحكومة الرامية إلى إظهار المسلمين وكأنهم بعيدون عن الانتفاضة الوطنية. ولكن ما إن وصلت أنباء الأحداث الجارية في مناطق الهند الأخرى إلى المقاطعة الحدودية حتى انطلق العديد من المظاهرات بل وحتى التحديات العنيفة للسلطة البريطانية. حدث إطلاق نار على المتظاهرين كما تم تبني الأساليب المعتادة لقمع النشاطات الشعبية. جرى اعتقال بضعة آلاف من الأشخاص، وحتى القائد الباتاني العظيم بادشاه خان (المعروف باسم عبد الغفار خان) أصيب بجراح خطيرة جراء ضربات البوليس. كان هذا تطرفاً في الاستفزاز ولكن المدهش في الأمر هو أن الانضباط الرائع الذي كان عبد الغفار خان قد فرضه صمد للتجربة ولم تحدث أي حوادث عنف هناك مثل تلك التي جرت في مناطق أخرى من البلاد.

إن التظاهرات والانطلاقات المفاجئة وغير المنظمة من جانب الشعب والتي كانت تُتَوَّج بالصراعات العنيفة وحوادث التدمير وتبقى مستمرة ضد قوى مسلحة جبارة وطاغية، كانت دليلاً على حدة مشاعر الناس. تلك المشاعر كانت موجودة حتى قبل اعتقال القادة، ولكن الاعتقالات بالذات وحوادث إطلاق النار المتكررة التي أعقبت الاعتقالات، أثارت غضب الشعب وساقته في الطريق الوحيد الذي يمكن أن تسير فيه جماهير غاضبة. يبدو أنه مرت فترة شهدتْ نوعاً من التردد حول ما يجب القيام به. لم يكن هناك توجيه أو برنامج. لم يكن هناك شخص معروف جيداً يمكن أن يتولى القيادة ويقول للناس كيف يتصرفون، ولكن الناس، مع ذلك، كانوا مهتاجين وغاضبين وبالتالي غير قادرين على التزام الهدوء.

وكما يحدث غالباً في مثل هذه الظروف، برز قادة محليون وتبعهم الناس مباشرة. ولكن التوجيه والقيادة اللذين وفروهما كانا ضئيلين، فقد بقيت في معظم الأحيان مجرد انتفاضة جماهيرية عفوية. وفي سائر أرجاء الهند لعب جيل الشباب، ولاسيما طلاب الجامعات، دوراً مهماً في كل النشاطات العنيفة والسلمية على حد سواء في عام ١٩٤٢. تم إغلاق العديد من الجامعات. حاول بعض القادة المحليين حتى في تلك الأيام إتباع أساليب العمل السلمية والعصيان المدني ولكن ذلك كان صعباً في ظل الأجواء السائدة. فالناس نسوا درس اللاعنف الذي ملأ أسماعهم خلال ما يزيد على عشرين سنة. ومع ذلك لم يكونوا جاهزين بعد، ذهنياً وفكرياً، لأي أعمال عنف ناجحة ومؤثرة. والتعاليم الخاصة بأساليب اللاعنف تلك بالذات أدت إلى خلق الشك والتردد ووقفت حجر عثرة في طريق الفعل العنيف. ولو كان المؤتمر قد ألمح سابقاً إلى العمل العنيف متناسياً عقيدته، لتضاعفت أعمال العنف التي جرت مئة مرة بدون أدنى شك.

غير أن أي تلميح من هذا النوع لم يكن قد صدر عن المؤتمر الذي كانت رسالته الأخيرة تؤكد بالفعل مرة أخرى على أهمية اللاعنف في العمل. إلا أن حقيقة معينة ربما تركت بعض الأثر على عقول الجمهور. إذا كان الدفاع المسلح، كما سبق لنا أن قلنا، مشروعاً ومطلوباً ضد عدو معتد، فلماذا لا ينطبق الشيء نفسه على الأشكال الأخرى من العدوان القائم؟ إن مجرد شطب حَظْر أساليب العنف في الهجوم والدفاع أدى إلى نتائج غير مقصودة ولم يكن سهلاً على معظم الناس أن يميزوا بدقة. ففي جميع أنحاء العالم كانت الأشكال المتطرفة من العنف هي السائدة والتي تباركها الدعايات الملحاحة والمتواصلة. وهكذا فقد أصبحتْ المسألةُ مسألةَ منافع وقضية احتداد للمشاعر، كما كان هناك أناس، خارج المؤتمر وداخله، لم يكونوا مؤمنين قط باللاعنف ولم يساورهم أي رادع فيما يخص أعمال العنف.

غير أن القليل من الناس هم الذين يفكرون في غمرة ثورة اللحظة، فهم يتصرفون بما ينسجم مع دوافعهم المكبوتة منذ زمن طويل هذه الدوافع التي تسوقهم إلى أمام. وهكذا، للمرة الأولى منذ الانتفاضة الكبرى في ١٨٥٧، نهضت مرة أخرى أعداد كبيرة من الناس لتتحدى بالقوة (ولكنها قوة غير مسلحة) بنيان الحكم البريطاني في الهند. لقد كان تحدياً أحمق وفي غير وقته لأن كل القوة المنظمة والمسلحة كانت في الجهة المقابلة وبقدر أكبر في الحقيقة من أي وقت مضى في التاريخ. فمهما كانت أعداد الجمهور كبيرة فإنها تظل غير قادرة على الظفر في صراعها ضد قوى مسلحة. كانت محكومة بالإخفاق إلا إذا غيرت تلك القوى المسلحة ولاءها. غير أن تلك الجماهير لم تكن مستعدة للنزال كما لم تكن قد اختارت الوقت المناسب لذلك. ومهما كانت العملية بدون تفكير وبدون توجيه فإن الجماهير السابقة أظهرت مدى حبها لحرية الهند ومدى حقدها على السيطرة الأجنبية.

رغم أن سياسة اللاعنف تراجعت، للَّحْظة الراهنة على الأقل، فإن التدريب الطويل الذي تلقّاه الشعب تحت تأثيرها أدى إلى نتيجة مهمة وإيجابية. فرغم العواطف المستثارة لم يكن هناك إلا القليل جداً، إن وجد أصلاً، من المشاعر العنصرية. وبصورة عامة كانت هناك محاولات متعمدة من جانب الشعب لتجنب إيقاع الأذى الجسدي بخصومه. كان هناك قدر كبير من التخريب للمواصلات وللممتلكات الحكومية، ولكنْ، حتى في غمرة عمليات التخريب هذه، تم إبداء الكثير من الحرص على تجنب إيقاع الخسائر في الأرواح. لم يكن ذلك ممكناً دوماً كما لم يجر باستمرار بذل المحاولة لأن يكون، وخصوصاً في المعارك الفعلية مع البوليس والقوى المسلحة الأخرى. فحسب التقارير الرسمية، بقدر ما استطعت أن أعثر عليها، قتل حوالي مئة شخص من قبل الجماهير الغاضبة في أثناء الاضطرابات في جميع أرجاء الهند. وهذا الرقم صغير جداً إذا ما أخذنا مدى الاضطرابات والصدامات مع الشرطة بالحسبان. كانت إحدى الحالات الوحشية والمحزنة جداً هي عملية

اغتيال اثنين من الطيارين الكَنَديين من قبل الجماهير الغاضبة في إحدى المناطق البيهارية. ولكن غياب المشاعر العنصرية بصورة عامة كان أمراً ملفتاً للنظر حقاً(*).

أما التقديرات الرسمية لأولئك الذين قُتلوا وجُرحوا برصاص الشرطة والجيش في اضطرابات عام ١٩٤٢ فهي : ١٠٢٨ قتيلاً و ٣٢٠٠ جريحاً. وهذه الأرقام ليست إلا تخمينات تقريبية لأن المصادر الرسمية صرحت أن عمليات إطلاق النار هذه جرت في ٥٣٨ مناسبة، وإضافة إلى ذلك كثيراً ما كان رجال الشرطة والجيش يطلقون النار على الناس من عرباتهم المتحركة. من الصعب الوصول إلى أرقام صحيحة ولو بصورة تقريبية. فالتقديرات الشعبية تقول إن عدد القتلى وصل إلى خمسة وعشرين ألفاً ولكن ذلك قد يكون منطوياً على شيء من المبالغة. ربما كان العدد الفعلي أقرب إلى العشرة آلاف.

كان أمراً خارقاً للعادة أن تتوقف السلطة البريطانية عن العمل في العديد من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، وقد استغرقت عملية «الفتح» من جديد عدداً من الأيام بل والأسابيع أحياناً. وقد حدث ذلك بصورة خاصة في بيهار، وفي مقاطعة ميدنابور بالبنغال، وفي المقاطعات الشرقية من المقاطعات المتحدة. ومن الجدير ذكره أن منطقة باليا في المقاطعات المتحدة (التي كانت من المناطق التي يجب فتحها من جديد) لم تشهد حوادث جدِّية في مجال العنف

(*) في رسائل كلايف برانسون التي تحمل عنوان «جندي بريطاني ينظر إلى الهند» حَدَثٌ له دلالته. فقد كان برانسون فناناً وشيوعياً. خدم في الفرقة الأممية في إسبانيا، والتحق في ١٩٤١ بالقوات المدرعة الملكية برتبة رقيب. تم إرساله إلى الهند مع فرقته في ١٩٤٢. وفي عام ١٩٤٤ قُتل في آراكان ببورما. كان في بومباي في آب ١٩٤٢، بعد اعتقال قادة المؤتمر، وحين كان سكان بومباي يتفجرون غضباً ويُقْتَلون رمياً بالرصاص. يقال إن برانسون قد قال: «يا لها من وطنية نظيفة ومعافاة! سألتُ بعضهم عن الطريق إلى مكتب الحزب الشيوعي. كنت في الزي العسكري. رجال مثلي كانوا يقتلون الهنود العزل، وكنت قلقاً بعض الشيء بالطبع. لم أكن أعرف كيف سأعامل. ولكن الذين سألتهم جميعاً كانوا متشوقين لأن يساعدوا وما من أحد حاول أن يجرح شعوري أو يضللني».

الجسدي وإلحاق الأذى بالناس من قبل الجماهير بمقدار ما يستنتج المراقب من سلسلة المحاكمات الخاصة التي جرت لاحقاً. لقد ثبت أن الشرطة العادية كانت عاجزة عن مواجهة الموقف. ففي أوائل عام ١٩٤٢ تم استحداث قوة جديدة عرفت باسم القوات الأمنية المسلحة الخاصة (ساك SAC) ودربت تدريباً خاصاً لتأهيلها من أجل التعامل مع المظاهرات الشعبية والاضطرابات وقد لعبت هذه القوة دوراً فعّالاً في قمع الشعب وكبحه وكانت على الأغلب تعمل بطريقة الـــ «بلاك آند تانز» في أيرلندا. أما الجيش الهندي فلم يكن في معظم الأحيان يستخدم لهذا الغرض باستثناء بعض الجماعات والطبقات. كان الجنود البريطانيون والغورخان هم الذين يستخدمون في الكثير من الأحيان. ومن حين لآخر كان الجنود الهنود إضافة إلى عناصر الشرطة الخاصة يرسلون إلى المناطق البعيدة من البلاد حيث كانوا يتصرفون تصرف الغرباء إلى هذا الحد أو ذاك نتيجة عدم معرفتهم للغة.

إذا كان رد فعل الجماهير طبيعياً فإن رد فعل الحكومة في الظروف المعينة كان هو الآخر كذلك. لقد توجب عليها، على الحكومة، قمع الجنون المرتجل للجمهور الغاضب والمظاهرات السلمية للناس الآخرين، ومحاولة تدمير أولئك الذين عَدَّتْهم أعداءها لمصلحة بقائها الذاتي. لو امتلكت القدرة والرغبة فيما يخص فهم واستيعاب ما حرك الناس بهذه القوة، لما تفاقمت الأزمة على الإطلاق ولاقتربت مشكلة الهند من الحل أكثر. فقد كانت الحكومة قد أعدت العدة بعناية لتسحق مرة وإلى الأبد، كما توهمت، أيَّ تحدٍّ لسلطتها، فقد بادرت واختارت الوقت المناسب لها لإنزال ضربتها الأولى. كانت قد نقلت إلى سجونها آلاف الرجال والنساء الذين سبق لهم أن لعبوا أدواراً هامة في الحركات الوطنية والعمالية والفلاحية. ولكنها فوجئت مع ذلك وأصيبت بالحيرة والتردد إزاء الانتفاضة التي هزت البلاد فجأة وإزاء التحلل السريع لآلتها القمعية ذات الانتشار الواسع. ولكنها كانت تملك موارد هائلة تحت تصرفها وقد بادرت إلى استنفارها والإفادة منها في سحق سائر المظاهر العنيفة واللاعنيفة لحركة التمرد. إن العديد من منتسبي الطبقات الأعلى والأغنى، الوطنية بخوف، والمنتقدة أحياناً للحكومة، أصيبوا بالرعب إزاء هذا

الاستعراض للفعل الجماهيري على مستوى عموم الهند الذي لم يكن يأبه كثيراً بالمصالح والامتيازات والذي كانت تفوح منه ليس فقط رائحة الثورة السياسية بل والتغيير الاجتماعي أيضاً. وما إن أصبح نجاح الحكومة في سحق التمرد واضحاً حتى سارع المتأرجحون والانتهازيون إلى الالتحاق بها والبدء بإطلاق اللعنات على أولئك الذين تجرؤوا على تحدي السلطة.

وبعد سحق المظاهر الخارجية الدالة على العصيان صار لابد من اقتلاع جذوره. ومن هذا المنطلق فقد تم توجيه كل جهاز الحكومة نحو هذا الاتجاه من أجل فرض الخضوع الكامل للهيمنة البريطانية. كان من الممكن إصدار القوانين بين عشية وضحاها بأوامر من نائب الملك ولكن حتى الشكليات المطلوبة لهذه القوانين اختزلت إلى الحدود الدنيا. أما قرارات المحاكم الفيدرالية والمحاكم العليا التي كانت من إبداعات السلطة البريطانية وشعاراتها فقد تم الالتفاف عليها وتجاهلها من قبل الأجهزة التنفيذية أو صدرت أوامر إدارية قضت بإلغائها. أقيمت المحاكم الخاصة (التي عُدَّت من قبل المحاكم العادية غير قانونية) التي كانت تعمل بدون شروط النظم العادية لتقديم الدعوى وسماع الشهود والخ.... فأصدرت أحكاماً بحق الآلاف بالسجن لمدد طويلة وحتى الإعدام. كانت الشرطة والوحدات الخاصة والجهاز السري كلية الجبروت وأصبحت الأجهزة الرئيسة للدولة وكان بوسعها أن تتورط في أي أعمال لا شرعية وانتهاكات فظة بدون انتقاد أو معارضة. زاد الفساد وأخذ أبعاداً عملاقة. تعرض عدد كبير من الطلاب في الجامعات والكليات والمدارس للعقوبات المختلفة وتم جلد آلاف الشباب. فرض الحظر على سائر النشاطات العامة إلا إذا كانت لصالح الحكومة.

إلا أن الذين نزلت بهم أسوأ أشكال المعاناة كانوا القرويين البسطاء والفقراء جداً في المناطق الريفية. لقد كانت المعاناة خلال الأجيال المتعاقبة مكتوبة على جباههم، تجرؤوا على النظر إلى الأعلى والأمل، على الحلم بأوقات أفضل، بل وقد نهضوا إلى العمل، فسواء كانوا مخطئين أم حمقى أم لا، فقد برهنوا على ولائهم لقضية حرية الهند. من المؤكد أن جهودهم أخفقت ووقع العبء الأكبر على كواهلهم المحنية وأجسادهم المحطمة. تحدثَتْ

التقارير عن عمليات الجلد التي تعرضت لها قرى بكاملها حتى الموت. وقيل باسم حكومة البنغال إن «قوات الحكومة أحرقت ١٩٣ مخيماً ومنزلاً للمؤتمر في منطقتي تاملوك وكونتاي قبل وبعد إعصار ١٩٤٢». كان الإعصار قد أحدث خراباً شاملاً في تلك المنطقة وخَلَّفَ أرضاً يباباً ولكن ذلك لم يؤثر على السياسة الرسمية.

فُرِضتْ مبالغ طائلة على القرى بصورة عامة كضرائب انتقامية. فحسب تصريح السيد آمري في مجلس العموم بلغ إجمالي هذه الضرائب الجماعية الانتقامية تسع مليارات روبية تم تحصيل ٧٨٥٠ مليوناً منها. أما كيف تمت جباية هذه المبالغ الكبيرة من الجائعين الهالكين فتلك مسألة أخرى، وما من شيء مما حدث في عام ١٩٤٢ أو بعده، بما في ذلك إطلاق النار وعمليات الإحراق من قبل البوليس، سيمثل هذا الحد المتطرف من المعاناة التي سببتها عمليات الجباية القسرية. لم يقف الأمر عند حدود جباية الضرائب المفروضة بل وأكثر منها بكثير، وهذه الزيادات كانت تتلاشى في أثناء عمليات التحصيل.

تَمَّ دَوْس جميع الأعراف والمواثيق والأعذار التي تغطي عادة نشاطات الحكومة وتمزيقها ولم يبق إلا القوة العارية المكشوفة رمزاً للسلطة والحكم. لم يبق ثمة ما يدعو إلى اصطناع الأعذار لأن القوة البريطانية كانت قد نجحت، أقله، آنياً، في سحق المحاولات اللاعنيفة والعنيفة التي بُذلت لاستبدالها بسلطة وطنية، وصارت هي صاحبة اليد العليا في الهند. كانت الهند قد أخفقت في ذلك الامتحان الأخير حيث الكلمة الأخيرة للقوة والعنف وما عداهما هراء وثرثرة فارغة. كانت قد أخفقت ليس فقط بسبب القوة المسلحة البريطانية والاضطراب الناجم عن حالة الحرب في عقول الناس، بل ولأن العديد من أهلها لم يكونوا مستعدين لتلك التضحية الأخيرة التي تتطلبها الحرية. وهكذا شعر البريطانيون بأنهم ثبتوا حكمهم في الهند ولم يروا أي سبب يجعلهم يخففون من قبضتهم عليها مرة أخرى.

ردود الفعل في الخارج

إنّ رقابةً صارمة فَرَضَتْ ستاراً كثيفاً على ما جرى في الهند. فحتى الصحف في الهند لم تكن مخولة بأن تنشر الكثير مما كان يجري يومياً، في حين كانت الرسائل الموجهة إلى البلدان الأجنبية خاضعة لرقابة أكثر شدة ومتزايدة في صرامتها مع مرور الأيام. وفي الوقت نفسه كانت آلة الدعاية الرسمية تقذف بسيول من أكاذيبها وقصصها المختلفة إلى الخارج لتغطي بها العالم. كانت الولايات المتحدة الأمريكية مُغَرقة بشكل خاص بهذه الدعايات، لأن الرأي العام هناك كان يُحْسَب له حساب، فقد تم إرسال مئات المحاضرين، الإنجليز والهنود، وغيرهم إلى هناك للقيام بجولات دعائية.

وحتى بدون هذه الدعاية كان من الطبيعي أن ينشأ شيء من الشعور بالاستياء ضد الهنود في إنجلترا حيث سادت المعاناة من التوتر والقلق الناجمين عن الحرب، ولاسيما ضد الهنود الذين كانوا يزيدون من مشكلات بريطانيا في أوقات الأزمة. جاءت الدعاية أحادية الجانب لتضاعف من الأمر. والأكثر من ذلك أنها زادت من إحساس البريطانيين بأنهم على حق. إن نقص الوعي بشعور الآخرين بالذات لديهم كان مصدر قوتهم وقد استمر يبرر أعمالاً تتخذ باسمهم ومن ثم يجري إلقاء اللوم عن المصائب على خطأ الآخرين الذين كانوا مصابين بالعمى الشديد إزاء رؤية الفضائل الواضحة للبريطانيين. وكانت تلك الفضائل قد بررت من جديد بسبب نجاح القوات البريطانية والشرطة الهندية في سحق أولئك الذين كانوا يشككون بهما في الهند. كانت الإمبراطورية قد تبرأت تماماً فصرح السيد تشيرتشل في إشارة خاصة إلى الهند: «لم أصبح وزير الملك الأول لأتولى رئاسة عملية تصفية الإمبراطورية البريطانية». وبكلامه هذا كان السيد تشيرتشل، بدون شك، يمثل وجهة نظر الأكثرية الساحقة من الشعب بمن فيها حتى أولئك الذين انتقدوا سابقاً نظرية الإمبريالية وممارستها. فقادة حزب العمال البريطاني، حرصاً منهم على إظهار عدم تخلفهم عن أي جماعة أخرى في تمسكهم بالتقاليد الإمبريالية، أيدوا تصريح السيد تشيرتشل و«أكدوا تصميم الشعب البريطاني على الاحتفاظ بالإمبراطورية موحدة بعد الحرب».

أما في أمريكا فإن الرأي العام، على صعيد اهتمامه بمشكلة الهند البعيدة، كان مقسوماً لأن الناس هناك لم يكونوا مقتنعين بالقدر نفسه بفضائل الطبقة الحاكمة البريطانية فنظروا بشيء من عدم الارتياح إلى إمبراطوريات الآخرين. وكان هؤلاء أيضاً حريصين على خَطْب ود الهند والاستفادة من مواردها إلى الحدود القصوى في الحرب ضد اليابان. ولكن الدعاية أحادية الجانب والمختلقة قد أعطت نتائجها بالضرورة وساد شعور بأن المشكلة الهندية كانت أعقد من أن تُعالج، وعلى أي حال كان صعباً بالنسبة إليهم أن يتدخلوا في شؤون حليفتهم بريطانيا.

من المستحيل معرفة ما كان الناس في السلطة أو العاديون في روسيا يفكرون به بشأن الهند. فقد كانوا شديدي الانشغال بمجهودهم الحربي الهائل وبطرد الغزاة من بلادهم فلم يتسن لهم وقت يفكرون فيه بقضايا لم تكن ذات علاقة مباشرة بهم. ومع ذلك فقد كانوا أبعد نظراً ولم يكن من المحتمل أن يتجاهلوا الهند المجاورة لحدودهم في آسيا. ما من أحد كان يستطيع أن يتنبأ بما ستكون عليه سياستهم في المستقبل، فيما عدا أنها ستكون واقعية ومهتمة بالدرجة الأولى بزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. كانوا قد تجنبوا بعناية أي إشارة إلى الهند ولكن ستالين كان قد أعلن في تشرين الثاني ١٩٤٢ بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للثورة السوفيتية بأن سياستهم العامة كانت تستند إلى «إلغاء الانغلاق العرقي، المساواة بين الأمم ووحدة أراضيها، تحرير الشعوب المستعبدة واستعادة حقوقها في السيادة، حق كل الأمم في تنظيم شؤونها كما تريد، تقديم المساعدة الاقتصادية للأمم التي عانت ودعمها في تحقيق رخائها المادي، استعادة الحريات الديمقراطية، وتدمير النظام الهتلري».

أما في الصين فإن عواطف الناس كانت إلى جانب حرية الهند مهما كان رد فعلهم على هذا العمل أو ذاك مما كنا نقوم به. وهذا التعاطف كانت

له جذور تاريخية، والأكثر من ذلك أنه كان مستنداً إلى القناعة بأنّ حرية الصين ستبقى معرَّضة للخطر ما لم تكن الهند هي الأخرى حرة. ليس في الصين فقط بل وفي آسيا كلها ومصر والشرق الأوسط كانت حرية الهند قد أصبحت **رمزاً لمدى أكبر من الحرية** بالنسبة إلى البلدان التابعة والمستعمرة الأخرى، امتحانا للحاضر ومعياراً للمستقبل. يقول السيد ويندل ويلكي في كتابه «عالم واحد»: «إن العديد من الرجال والنساء الذين تحدثت معهم من أفريقيا إلى ألاسكا طرحوا علي السؤال التالي: ماذا عن الهند؟.... من القاهرة وأنا أواجه بهذا السؤال عند كل منعطف. وقد قال لي أكثر الصينيين حكمة ما يلي حين وُضِع طموح الهند إلى الحرية جانباً وتم إرجاؤه إلى تاريخ ما في المستقبل لم تكن بريطانيا العظمى هي التي فقدت احترامها في الشرق الأقصى، بل الولايات المتحدة».

ما جرى في الهند كان قد أجبر العالم على النظر إلى الهند ولو لفترة، ولو من خلال أزمة الحرب، وعلى التفكير بالمشكلات الأساسية للشرق. كان ما جرى هنا قد أثار عقل وقلب كل بلد في آسيا. فعلى الرغم من أن الشعب الهندي بدا، للَّحْظة الراهنة، عاجزاً لا حول له ولا قوة في القبضة القوية للإمبريالية البريطانية، فإن هذا الشعب نفسه كان قد أظهر بأن الهند أو آسيا لن تنعما بالسلم إلا إذا حصلت الهند على حريتها.

ردود الفعل في الهند

إن الحكم الأجنبي لأيّ مجتمع متمدن محكوم بأن يعاني من الكثير من النواقص وبأن يجر وراءه العديد من الأمراض. وأحد هذه النواقص هو اضطراره للاعتماد على العناصر الأقل شعبية من السكان. فالمثاليون ومن يتمتعون بالكبرياء والحساسون، وأولئك الذين يحترمون أنفسهم، والذين يهتمون الاهتمام الكافي بالحرية وليسوا مستعدين لأن ينحدروا بأنفسهم إلى مستنقع الخضوع القسري لسلطة غريبة، يبقون بعيدين أو يتناقضون مع مثل

هذا الحكم الأجنبي. إن نسبة الوصوليين، والانتهازيين في صفوفه أعلى كثيراً مما هي عادة في البلدان التي تتمتع بحريتها. وحتى في البلاد المستقلة التي تحكمها أشكال أوتوقراطية مستبدة من الحكم يبقى العديد من ذوي الحساسية العالية غير قادرين على التعاون في النشاطات الحكومية ولا تتوفر إلا الحدود الدنيا من الفرص أمام إطلاق المواهب الجديدة.

إن سلطة الحكم الأجنبي التي تكون أوتوقراطية مستبدة تعاني بالضرورة من كل هذه العيوب وتضيف إليها لأنها مضطرة دوماً لأن تعمل في جو من العداء والقمع. يغدو الخوف هو الدافع المهيمن بالنسبة إلى الحكومة والشعب على حد سواء، وتصبح الخدمات الأكثر أهمية هي خدمات الشرطة وأجهزة الأمن السرية.

وحين يكون هناك صراع فعلي بين الحكومة والشعب يصبح هذا الميل إلى الاعتماد على العناصر المنبوذة وغير المرغوب فيها من الشعب وتشجيعها ملحوظاً بشكل أقوى. صحيح أن العديد من ذوي الوجدان، تحت ضغط الظروف، يضطرون، بالطبع، لأن يستمروا في وظائفهم الحكومية وضمن أجهزة الدولة شاءوا ذلك أم أبوا، ولكن أولئك الذين يصعدون إلى القمة والذين يلعبون الأدوار الأكثر أهمية يتم اختيارهم حسب مقدار عدائهم للوطن وللوطنية، ووفقاً لمدى خنوعهم وقابليتهم لأن يسحقوا أبناء وطنهم ويذلوهم. إن الميزة الأعلى هي معارضة عواطف ومشاعر الأكثرية الساحقة من الشعب هذه المعارضة التي غالباً ما تكون ناتجة عن المنافسات الشخصية والخيبات.

وفي مثل هذا الجو المتورم الموبوء لا يوجد أي مكان لأي مثل عليا أو عواطف نبيلة، وأعلى الجوائز المعلنة هي المناصب العليا والرواتب الكبيرة. لابد من تحمل انعدام الكفاءة وما هو أسوأ منه من العيوب لدى مؤيدي الحكومة، لأن معيار كل شيء هو تقديم الدعم النشيط لتلك الحكومة في سحق المعارضين. وهذا يؤدي إلى أن تتعايش الحكومة مع جماعات غريبة

وأشخاص عجيبين وغير عاديين من حيث السوء. إن الفساد والعنف وانعدام الإحساس مع عدم احترام كامل للرفاه العام تزدهر وتسمم الأجواء(*).

فيما يثير ما تقوم به الحكومة قدراً كبيراً من الاستياء المرير فإن قدراً أكبر من الاستياء يثيره أولئك الهنود المؤيدون للنظام الذين يصبحون ملكيين أكثر من الملك. إن لدى الهندي العادي شعوراً بالقَرَف والغثيان تجاه مثل هذا السلوك، وبالنسبة إليه يكون هؤلاء الناس مثل رجال فيشي أو النُّظُم العميلة، نُظُم الدمى، التي أقامتها الحكومتان الألمانية واليابانية. إن هذا الشعور ليس محصوراً بأعضاء المؤتمر بل يتجاوزهم إلى أعضاء الرابطة الإسلامية والمنظمات الأخرى ويجري التعبير عنه حتى من قبل أكثر سياسيينا اعتدالاً(**).

وفرت الحرب تسويغاً كافياً كما كانت غطاء لجملة من نشاطات الحكومة المعادية للوطنيين ولأشكال جديدة من الدعاية. تم تمويل العديد من فرق العمل «معنويات العمل»، وإصدار الصحف المتضمنة هجوماً شنيعاً على غاندي والمؤتمر مع تمويلها بسخاء رغم نقص الورق الذي كان عائقاً جدياً بالنسبة إلى

(*) تقول لجنة التحقيق التنفيذية البنغالية برئاسة السير ارشيبالد رولاندز في تقريرها الصادر في آيار ١٩٤٥ ما يلي: «لقد أصبح الفساد واسع الانتشار، وصار الموقف منه انهزامياً إلى أبعد الحدود مما يجعلنا نعتقد بأن من الضروري اتخاذ أقسى الإجراءات لاقتلاع الشر الذي أفسد الأجهزة الرسمية والأخلاق العامة» وقد تلقت اللجنة، بالدهشة والأسف، دلائل تؤكد أن موقف بعض الموظفين من الجمهور كان ينقض الشيء الكثير مما هو مرغوب فيه. وقد جاء في التقرير «إنهم يتبنون موقفاً متعالياً ويبدو أنهم يولون اهتماماً أكبر للعملية الآلية لآلة بلا روح مما لرفاه الناس ويرون أنفسهم أسياداً للشعب لا خدماً له».

(**) يقول هتلر الخبير في إكراه الآخرين على الخضوع لنيره في «كفاحي»: «علينا ألا نتوقع تجسد الخضوع الفاقد للشخصية بصورة مفاجئة في التوبة بغية التصرف بشكل مختلف عن السابق، على أساس الذكاء وكل التجربة الإنسانية. بل على النقيض تماماً فهؤلاء الناس بالذات سوف يظلون يتوجسون من أي درس من هذا النوع حتى تتآلف الفكرة مرة وإلى الأبد مع نير العبودية أو حتى تجئ قوى أفضل وتبرز على السطح فتنتزع السلطة من أيدي هؤلاء الفاسدين الغارقين في العار. وفي الحالة الأولى يستمر هؤلاء الناس في حالة غير سيئة لأنهم يتأكدون مرة بعد أخرى بأنهم بأيدي ظافرين يتولون مهمة الإشراف على العبيد، هذا الإشراف الذي يفرضه عديمو الشخصية هؤلاء على أمتهم بالذات والذي يكون بصورة عامة أقسى وأكثر بعداً عن الرحمة من أي وحش غريب فرض من قبل العدو نفسه».

الصحف الأخرى. كما إن الإعلانات الرسمية التي كان من المفروض أن تكون مرتبطة بالمجهود الحربي استخدمت أيضاً في هذا السبيل. افتُتحت مراكز إعلامية في البلدان الأجنبية للقيام بحملات دعائية مستمرة لصالح حكومة الهند. تم إرسال العديد من الأشخاص المغمورين وغير المؤهلين في بعثات منظمة رسمياً وخصوصاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، رغم احتجاج المجلس المركزي، ليعملوا كوكلاء للدعاية وكعملاء للحكومة البريطانية. أما الأشخاص الذين يحملون وجهات نظر مستقلة أو انتقاديه لسياسة الحكومة فلم تتوفر لهم فرصة الذهاب إلى الخارج، لم يستطيعوا الحصول على جوازات السفر ولا على التسهيلات المطلوبة.

لجأت الحكومة إلى استخدام جميع هذه الأساليب مع غيرها خلال السنتين الأخيرتين بهدف خلق ما يشبه «الهدوء العام». فنامت الحياة السياسية والعامة كما ينبغي أن تفعل في بلاد خاضعة لما يشبه الاحتلال والحكم العسكري. ولكن مثل هذا الكبت القسري للأعراض لا يؤدي عادة إلا إلى مفاقمة المرض أكثر، فغدت الهند مريضة مرضاً شديداً. لقد أصبح المحافظون الهنود البارزون الذين دأبوا باستمرار على التعاون مع الحكومة مفعمين قلقاً إزاء هذا البركان الذي تم إغلاق فوهته مؤقتاً وصرحوا بأنهم لم يسبق لهم أن عرفوا مثل هذه المرارة ضد الحكومة البريطانية.

لا أعلم كما لا أستطيع أن أحدِّد حتى أتصل بشعبي كيف تبدلوا خلال هذين العامين وما هي المشاعر التي تشغل قلوبهم، ولكنني لا أشك في أن هذه التجارب الجديدة قد غَيَّرَتْهم من نواح كثيرة، فقد راقبت عقلي بين الحين والآخر وعاينت رَدَّ فعله اللاإرادي تقريباً على الأحداث. في الماضي كنتُ أتطلع دائماً إلى زيارة إنجلترا لأن لي عدداً كبيراً من الأصدقاء هناك ولأن الذكريات تجذبني. ولكنني الآن لا أحس بمثل هذه الرغبة وقد صارت الفكرة غير مستساغة. لقد أصبحتُ راغباً في أن أبقى بعيداً عن إنجلترا قدر الإمكان ولم يعد لدي أي توق لمناقشة مشكلة الهند مع إنجلترا. ثم تذكرت بعض الأصدقاء وأصبحت أقل قسوة، وقلت لنفسي إن من الخطأ الفادح إصدار حكم على شعب بكامله بهذه الطريقة. وفكرت أيضاً بالمحن الرهيبة التي مر بها الشعب

الإنجليزي في هذه الحرب، بالتوتر الدائم الذي عاش فيه، وبفقدان العديد ممن يحبهم. هذا كله ساعد على تخفيف مشاعري ولكن رد الفعل الأساسي بقي كما هو. قد يساعد الزمن والمستقبل على تخفيفه هو الآخر وعلى توفير أفق آخر. ولكن السؤال هو: إذا كنت أنا، بكل صلاتي مع إنجلترا والإنجليز، قد شعرت بمثل هذا الشعور، فماذا عن الآخرين الذين لم تكن لهم أي علاقات؟

مرض الهند: المجاعة

كانت الهند مريضة جداً، عقلاً وجسداً في وقت معاً. ففيما ازدهرت أحوال بعض الناس خلال الحرب، وصل مستوى العبء على الآخرين درجة قصم الظهر. وكتنكير رهيب لهذا جاءت المجاعة، مجاعة ذات أبعاد واسعة شملت البنغال وشرق الهند وجنوبها. كانت أسوأ وأخطر مجاعة شهدتها الهند خلال المئة والسبعين عاماً من الحكم البريطاني، مجاعة شبيهة بتلك المخيفة التي استمرت من عام ١٧٦٦ إلى ١٧٧٠ في البنغال وبيهار كنتيجة أولى لترسيخ الحكم البريطاني، ثم جاءت الأوبئة وخصوصاً الكوليرا والملاريا وانتشرت في مناطق واسعة. وحتى اليوم تودي المجاعة والأمراض بحياة عشرات الآلاف من الناس. مات الملايين جوعاً ونتيجة للمرض ومازال شبح الموت مخيماً على الهند يطالب بالمزيد من الضحايا(*).

(*) إن التقديرات حول عدد من ماتوا بسبب المجاعة في البنغال خلال ٤٣ -١٩٤٤ متضاربة كثيراً. أجرى قسم الأنتروبولوجيا في جامعة كالكوتا دراسة علمية مطوّلة على نماذج معينة في مناطق المجاعة وتوصل إلى الرقم /٣,٤٠٠,٠٠٠/ في البنغال. واكتشف أيضاً أنه خلال ٤٣و١٩٤٤ كان ٤٦٪ من أهالي البنغال يعانون من أمراض خطيرة. أما الأرقام الرسمية الصادرة عن حكومة البنغال والمستنده إلى تقارير غير موثوقة من مخاتير القرى فهي أقل بكثير. غير أن لجنة التحقيق الخاصة بالمجاعة برئاسة السير جون وودهيد استنتجت أن /١,٥٠٠,٠٠٠/ ماتوا في البنغال «كنتيجة مباشرة للمجاعة والأوبئة التي جاءت بعدها» وهذه الأرقام جميعاً تخص البنغال وحدها. إن العديد من مناطق البلاد الأخرى عانت هي أيضاً من المجاعة والأوبئة المرافقه لها أو المترتبة عليها.

لقد كشفت هذه المجاعة عن صورة الهند التي كانت مخبوءة تحت غطاء رقيق من الازدهار بالنسبة إلى حفنة صغيرة من الناس في القمة - صورة الفقر والبشاعة للحكم البريطاني. كان ذلك تتويجاً للحكم البريطاني في الهند وإنجازاً له. لم تكن المجاعة هذه نتيجة لكارثة طبيعية أو لألاعيب العناصر. كما لم تتسبب بها عمليات حربية فعلية أو حصار الأعداء. فأي مراقب مؤهل وكفؤ يوافق على أنها كانت مجاعة من صنع الإنسان وكان من الممكن التنبؤ بها وتجنبها. والجميع يوافق على أنه سادت لا مبالاة مدهشة وقدر كبير من انعدام الكفاءة والغرق في الأنانية بين أوساط جميع السلطات المعنية. فحتى اللحظة الأخيرة حيث كان الآلاف يموتون يومياً في الطرقات، كان يجري نفي وجود المجاعة وتقمع الصحف التي تلمح إليها من قبل الرقابة. وحين قامت جريدة ستيتسمان الكلكوتية بنشر صور مخيفة ومؤثرة لنساء وأطفال جائعين ويموتون في شوارع كالكوتا بادر ناطق باسم حكومة الهند في حديث له أمام المجلس المركزي إلى الاحتجاج على تصوير الوضع بشكل «دراماتيكي»، ربما كان طبيعياً وعادياً بالنسبة إليه أن يموت الآلاف جوعاً في شوارع المدن الهندية. وقد تميز السيد آمري، في مكتب الهند بلندن، بشكل خاص بنفيه المتكرر وبتصريحاته. وفيما بعد عندما أصبح من المستحيل إنكار وجود المجاعة ذات الانتشار الواسع وتغطيته راحت كل جماعة من جماعات السلطة تلقي باللوم على غيرها. صارت حكومة الهند تقول إنها نتيجة أخطاء الحكومات في المقاطعات التي لم تكن إلا حكومات صورية اسمية تعمل تحت إشراف الحاكم ومن خلال الأجهزة المدنية. لقد كان اللوم واقعاً على الجميع ولكن الملوم بالدرجة الأولى كانت هي الحكومة المتسلطة التي مثلها نائب الملك بشخصه والتي كانت تستطيع أن تفعل ما تشاء في أي مكان من الهند. في أي بلد ديمقراطي أو شبه ديمقراطي كانت مثل هذه الكارثة كافية لتكنيس جميع الحكومات ذات العلاقة. ولكن شيئاً من هذا لم يحصل في الهند حيث استمر كل شيء كما في السابق.

حتى من وجهة نظر الحرب حصلت هذه المجاعة في المنطقة الأكثر قُرباً من مسرح الحرب والأشد تعرضاً لاحتمال الغزو. إن مجاعة واسعة الانتشار وانهياراً في البنية الاقتصادية كانا كفيلين حتماً بإلحاق الأذى بالقدرة على الدفاع ناهيك عن القدرة على الهجوم. بهذه الصورة تحمَّلَتْ حكومة الهند مسؤوليتها عن الدفاع عن الهند وعن متابعة الحرب ضد الغزاة اليابانيين. لا الأرض المحروقة بل الأجساد البشرية المحروقة والميتة جوعاً بالملايين في هذه المنطقة الحساسة والحيوية كانت شعارات السياسة التي اتبعتها الحكومة.

قامت المنظمات غير الرسمية في مختلف أرجاء البلاد بأعمال طيبة في الإغاثة كما فعل ذلك إنسانيون أكفاء من منتسبي منظمة الكويكرز في إنجلترا. كما أن الحكومة المركزية والحكومات المحلية استيقظت أخيراً وأدركت مدى حدة الأزمة وضخامتها وتم استخدام الجيش في عمليات الإغاثة. لقد تم للحظة اتخاذ بعض الإجراءات لوقف انتشار المجاعة وللتخفيف من آثارها. ولكن الغوث كان مؤقتاً ومازالت العواقب مستمرة وما من أحد يعرف متى ستنزل المجاعة ثانية وبمستويات أخطر وأسوأ من ذي قبل. لقد تمزقت البنغال، تحطمت حياتها الاجتماعية والاقتصادية، ولم يبق إلا جيل بالغ الضعف والهزال على قيد الحياة.

في الوقت الذي كان هذا كله يحدث فيه، وكانت شوارع كالكوتا ملأى بالجثث، لم يطرأ أي تغيير على الحياة الاجتماعية التي عاشها عشرة آلاف في قمة المجتمع الكالكوتي. كانت حفلات الرقص والولائم والغرق في الكماليات والرفاهية مستمرة. لم يجر أي تقنين حتى وقت متأخر جداً. استمرت حفلات سباق الخيل في كالكوتا وظلت تجتذب جمهورها المرفه العصري المعتاد. كان هناك نقص في وسائط النقل لإيصال المواد الغذائية في حين كانت جياد السباق تصل في أقفاص خاصة على عربات القطارات من

مختلف أنحاء البلاد. وفي هذه الحياة البهيجة شارك الإنجليز والهنود على حد سواء لأن أناساً من الطرفين كانوا قد اغتنوا من تجارة الحرب وكانت الأموال موجودة عندهم بوفرة. وفي بعض الأحيان كانت تلك الأموال بالذات نتيجة المضاربة بالمواد الغذائية التي كان عشرات الألوف من الناس يموتون يوميا بسبب نقصها.

كثيراً ما يقال إن الهند هي أرض التناقضات والمفارقات، أرض الجمع بين حفنة غنية جداً وأعداد غفيرة من الفقراء المُدْقعين، بين الحداثة والقروسطية، بين الحكام والمحكومين، بين البريطانيين والهنود. ما من مرة صارت هذه التناقضات بالدرجة نفسها من الوضوح الذي تجلت به في مدينة كالكوتا خلال هذه الأشهر المرعبة من المجاعة في النصف الثاني من عام ١٩٤٣. فالعالمان اللذان يعيشان عادة منفصلين، ويكاد كل منهما يجهل بوجود الآخر، صارا فجأة معاً جسدياً وألفيا نفسيهما جنباً إلى جنب. كان التناقض صارخاً ومزعجاً، ولكن ما أزعج أكثر هو واقع أن الكثير من الناس لم يدركوا مدى هول الأمر ولامعقوليته المذهلة وظلوا يتصرفون وفقاً لأساليبهم القديمة. لا يستطيع المرء أن يقرر كيف كان شعورهم، ولكنه يستطيع أن يحكم من خلال تصرفاتهم. وقد كان هذا أسهل بالنسبة إلى معظم الإنجليز لأنهم كانوا يعيشون حياة منفصلة، في إطار كاستهم المغلق، وعاجزين، إذن، عن تغيير أنماطهم القديمة، وإن شعر بعض الأفراد بالرغبة في أن يفعلوا ذلك. أما أولئك الهنود الذين كانوا يتصرفون بتلك الطريقة فقد **أظهروا** الهوة السحيقة الفاصلة بينهم وبين شعبهم بالذات، تلك الهوة التي لم يكن بوسع أي اعتبارات لها علاقة بالكرامة والإنسانية أن تردمها.

مثلها مثل كل أزمة كبرى أظهرت المجاعة ميزات الشعب الهندي وعيوبه على حد سواء. إن أعداداً كبيرة من هذا الشعب بمن فيهم الأكثر

نشاطاً وحيوية كانوا في السجن وعاجزين، إذن، عن المساعدة بأي شكل من الأشكال. غير إن أعمال الإغاثة التي نُظِّمت بصورة غير رسمية اجتذبت رجالاً ونساء من جميع الطبقات بذلوا جهوداً مضنية في ظروف بالغة **الصعوبة وأظهروا** كفاءات عالية إضافة إلى الاستعداد للمساعدة والتعاون ونكران الذات. وقد كانت العيوب هي الأخرى واضحة لدى أولئك الممتلئين بروح التنافس والغيرة الصغيرة والمنحطة مما منعهم من التعاون، لدى أولئك الذين ظلوا سلبيين ولم يفعلوا شيئاً لمساعدة الآخرين، كما لدى القلة التي تخلت عن الوطن والإنسانية فلم تعد قادرة على الاهتمام بما كان يجري.

كانت المجاعة نتيجة مباشرة لظروف الحرب ولإهمال وقصر نظر من كانوا في السلطة. إن لا مبالاة السلطات بمسألة توفير الطعام للبلاد تفوق كل تصور في الوقت الذي كان فيه كل إنسان سليم التفكير يرى أن ثمة أزمة من هذا النوع كانت وشيكة الوقوع. كان تجنب المجاعة أمراً ممكناً، وذلك عن طريق المعالجة الصحيحة للوضع التمويني في السنوات الأولى من الحرب. ففي كل البلاد التي تأثرت بالحرب كان الاهتمام الكامل متركزاً على هذا الجانب الحيوي من اقتصاد الحرب حتى قبل اندلاع الحرب.

أحدثت حكومة الهند دائرة التموين في الهند بعد ثلاث سنوات ونصف من اندلاع الحرب في أوروبا وبعد سنة من بدء الحرب اليابانية. وكان معروفاً لدى القاصي والداني أن الاحتلال الياباني لبورما سيترك تأثيراً كبيراً على الوضع التمويني في البنغال. ولكن حكومة الهند لم ترسم أي سياسة تتعلق بالتموين حتى أواسط عام ١٩٤٣ حين بدأت المجاعة بأداء دورها الكارثي. من الخارق للعادة أن نرى مدى عدم كفاءة الحكومة بصورة دائمة في جميع الأمور عدا تلك المتعلقة بقمع أولئك الذين يشكلون تحدياً لإدارتها. ولعل من الأصح أن نقول إنها، بتركيبتها القائمة، تكون مشغولة البال تماماً بالمهمة الرئيسية التي هي مهمة ضمان استمراريتها. إنها لا تفكر بالقضايا

الأخرى إلا إذا أجبرتها الأزمة الفعلية، وهذه الأزمة بالذات تزداد تفاقماً بفعل أزمة الثقة الحاضرة دوماً في قدرات الحكومة وحسن نواياها(*).

(*) تكشف لجنة التحقيق حول المجاعة التي كانت برئاسة السير جون وودهيد (تم نشر التقرير في أيار ١٩٤٥) بلغة رسمية متحفظة عن التتابع المأساوي للأخطاء الرسمية والجشع الفردي اللذين قادا إلى مجاعة البنغال. تقول اللجنة «لقد كانت مهمة حزينة بالنسبة إلينا أن نتقصى مجرى وأسباب المجاعة في البنغال. تملكنا إحساس عميق بالمأساة. إن مليوناً ونصف المليون من البنغال المسكينة راحوا ضحية ظروف لم يكونوا مسؤولين عنها. كان هناك انهيار أخلاقي واجتماعي بالفعل، إضافة إلى الانهيارات الرسمية». وتشير اللجنة إلى المستوى الاقتصادي المتدني للمقاطعة، وإلى الضغط المتزايد على الأرض الذي لم يخف نتيجة التصنيع، وإلى واقع أن قطاعاً كبيراً من السكان كانوا يعيشون على حافة الجوع وغير قادرين على مواجهة أي صعوبة اقتصادية، وإلى الأوضاع الصحية بالغة السوء ومستويات التغذية المتدنية، وإلى غياب «هامش الأمن» في المجالين الصحي والاقتصادي على حد سواء. وقد رأت اللجنة أن الأسباب الأكثر مباشرة هي: سوء الموسم الحالي، سقوط بورما وتوقف استيراد الأرز من هناك، سياسة «النفي» التي اتبعتها الحكومة والتي أنزلت الخراب بعدد من الطبقات الأفقر، الطلبات العسكرية على المواد الغذائية والنقل، إضافة إلى انعدام الثقة بالحكومة. إن اللجنة تدين السياسة، أو بالأحرى غياب السياسة، أو السياسة المتبدلة باستمرار، لدى كل من حكومتي الهند والبنغال؛ كما تدين عدم قابليتهما لتوقع الأحداث المقبلة والاستعداد لها؛ ورفضهما الاعتراف بالمجاعة وإعلانها حتى بعد مجيئها؛ مع إدانتها للتدابير الفاشلة تماماً التي اتخذتاها لمواجهة الموقف. يتابع تقرير اللجنة كلامه ليقول: «من خلال النظر المتكرر إلى الظروف لا نستطيع أن نتجنب الاستنتاج القائل بأن حكومة البنغال كانت قادرة، لو اتخذت جملة من التدابير الجريئة والحاسمة والمدروسة جيداً في الوقت المناسب، على منع وقوع كارثة المجاعة كما وقعت بالفعل. ونرى أيضاً أن حكومة الهند هي الأخرى أخفقت في أن تعترف منذ تاريخ مبكر بالحاجة إلى نظام تخطط لحركة الحبوب... على حكومة الهند أن تتقاسم المسؤولية مع حكومة البنغال عن رفع الرقابة في آذار ١٩٤٣... كما أن الاقتراح اللاحق لحكومة الهند والقاضي بالسماح بالتجارة الحرة في معظم مناطق الهند لم يكن مسوغاً قط وكان من الواجب عدم تقديم مثل هذا الاقتراح. إن تطبيق هذا الاقتراح الذي جوبه في العديد من المقاطعات والولايات كان يمكن أن يؤدي إلى كوراث جدية في مختلف أنحاء الهند».

وبعد الإشارة إلى عدم إحساس أجهزة الحكومة وسوء إدارتها في المركز والمنطقة على حد سواء تقول اللجنة إن «الجماهير في البنغال، أو قطاعات معينة منها على الأقل يقع عليها هي الأخرى جزء من اللوم. فقد أشرنا إلى جو الخوف والجشع الذي كان، في غياب الرقابة، أحد أسباب ارتفاع الأسعار. تحققت أرباح طائلة بسبب المأساة، وكانت الأرباح =

وعلى الرغم من أن المجاعة كانت، بدون شك، ناجمة عن ظروف الحرب وكان من الممكن تجنبها، فإن من الصحيح أيضاً أن أسبابها الأعمق كانت كامنة في السياسة الأساسية القائمة على إفقار الهند والتي كان الملايين في ظلها يعيشون على حافة الجوع. في عام ١٩٣٣ كتب اللواء جون ميغو، المدير العام للخدمات الطبية الهندية، في تقرير له عن الصحة العامة في الهند ما يلي: «إذا أخذنا الهند كلها فإن أطباء المستوصفات يرون أن نسبة ٣٩٪ من السكان تحصل على التغذية الكافية، و٤١٪ تعاني من نقص التغذية و٢٠٪ تعاني من نقص شديد في الغذاء. وأكثر الصور إثارة للحزن يرسمها أطباء البنغال الذين يقدرون أن ٢٢٪ فقط من سكان المنطقة يتلقون ما يكفي من الغذاء في حين أن ٣١٪ يعانون من النقص الشديد في الغذاء».

إن مأساة البنغال ومجاعات أوريسا ومالابار وغيرهما من الأماكن هي الحكم النهائي على الحكم البريطاني في الهند. لابد للبريطانيين من أن يغادروا الهند. ولابد لإمبراطوريتهم الهندية من أن تصبح واحدة من الذكريات. ولكن السؤال الذي يبقى هو: أيُّ قدر من الانحطاط الإنساني والآلام المتراكمة سوف يخلفون وراءهم عندما يرحلون؟ لقد تجسدَّتَ ْهذه الصورة بوضوح أمام طاغور وهو على فراش الموت قبل ثلاث سنوات فقال: «ولكن أي هند سيخلِّفون وراءهم، وأيّ بؤس صارخ؟ حين يتعرض نَهْرُ حكمهم الذي دام قروناً للجفاف في النهاية. يا لهول الركام والوحل والقذارة التي سيخلفونها وراءهم!».

= بالنسبة إلى البعض تعني الموت بالنسبة إلى الآخرين. إن قسماً كبيراً من المجتمع كان يعيش في النعمة في حين كانت أعداد كبيرة تجوع، كما ساد قدر هائل من اللامبالاة إزاء المعاناة. كان الفساد منتشراً بشكل واسع في المقاطعة كلها وبين صفوف العديد من طبقات المجتمع» إن إجمالي الأرباح التي تحققت من خلال الاتجار بالمجاعة والموت قدر بحوالي مليار ونصف المليار من الروبيات. وهكذا كان عدد الذين ماتوا جوعاً وقد بلغ مليوناً ونصف المليون من الناس يقابل تلك الأرباح الفاحشة بمعدل ألف روبية لكل منهم.

قابلية الهند الديناميكية

يبقى تدفق الحياة مستمراً رغم المجاعة والحرب، مفعماً بتناقضاته المتأصلة، مهتدياً إلى نوع من السند والعزاء حتى في تلك التناقضات والكوارث التي تتبعها. فالطبيعة تتجدد وتغطي ساحةَ قتال الأمس بالورود والعشب الأخضر، ويتحول الدم المراق إلى غذاء للتربة فيمنح قوة ولوناً للحياة الجديدة. إن البشر بتلك الميزة الفريدة التي يتميزون بها، ميزة امتلاك الذاكرة، يعيشون في ماضيهم المخزون والمتذكَّر وقلما يلحقون بالحاضر في «هذا العالم الذي يتجدد كل يوم». وذلك الحاضر سرعان ما ينزلق إلى الماضي قبل أن نمسك به **ونعيه أو بالكاد**، فاليوم، ابن الأمس. يخلي المكان لمولوده الذي هو الغد، والانتصار المجنح سرعان ما ينتهي إلى زحمة من أمواج الدماء والأوحال المتلاطمة، ومن رحم المحن الثقيلة للهزائم الظاهرية تنبثق الروح بقوة أكبر وبرؤيا أشمل. إن ضعاف الروح يستسلمون وتتم إزالتهم من الوجود، ولكن الآخرين يحملون المشاعل إلى أمام ويسلمونها لحَمَلَة بيارق الغد.

كشفت المجاعةُ في الهند عن بعض وجوه مدى إلحاح مشكلات الهند وعن الكارثة الكبرى المحْدِقة بالبلاد. لَسْتُ أعرف كيف أحسّ الناس بالمسألة في بريطانيا ولكن بعضهم، جرياً على طريقتهم المعهودة، ألقوا باللوم على الهند وشعبها. إن هناك نقصاً في الغذاء، نقصاً في الأطباء، نقصاً في مستلزمات الصحة والأدوية، نقصاً في المواصلات، نقصاً في كل شيء عدا المخلوقات البشرية لأن السكان تزايدوا وظلوا يتزايدون على ما يبدو. إن هذه الزيادة الكبيرة في السكان بالنسبة إلى قوم أحمق، ينمو بدون قيد أو شرط ويقلب الخطط أو انعدام التخطيط لحكومة عاجزة رأساً على عقب، هي التي يجب أن يوجَّه إليها اللوم. وهكذا فإن المشكلات الاقتصادية اكتسبت فجأة أهمية جديدة وقيل لنا إن علينا أن نضع السياسة والمشكلات السياسية جانباً، كما لو كانت السياسة تنطوي على معنى إذا بقيت عاجزة عن أن تحل مشكلات اليوم الراهن الكبرى. صارت حكومة الهند، إحدى ممثلي شعار «دعه يعمل، دعه يمر!» القليلين في العالم، تتحدث عن التخطيط ولكنها لم

تكن تملك أي فكرة عن معنى التخطيط المنظم. لم يكن بمقدورها أن تفكر إلا من منطلق الحفاظ على البنية القائمة على مصالحها هي وحلفائها.

كان رد الفعل على شعب الهند أعمق وأقوى، وإن لم يجد متنفساً يعبر من خلاله عن نفسه بسبب الانتشار الواسع لمجسات قانون الدفاع عن الهند ونظامه. كان هناك انهيار كامل للبنية الاقتصادية في البنغال وكان عشرات الملايين من الناس قد تعرضوا للدمار بالمعنى الحرفي للكلمة. كانت البنغال أنموذجاً متطرفا لما كان يجري في العديد من أجزاء الهند وبدت العودة إلى الاقتصاد القديم أمراً مستحيلاً. حتى الصناعيين الذين ازدهروا كثيراً خلال الحرب تعرضوا للصدمات واضطروا لأن ينظروا إلى ما وراء آفاقهم الضيقة. كانوا واقعيين بطريقتهم الخاصة، أميل إلى الخوف من مثالية بعض الساسة. ولكن تلك الواقعية بالذات جَرَّتْهم إلى استنتاجات بعيدة المدى. وضع عدد من صناعيي بومباي المرتبطين بالدرجة الأولى بمشاريع تاتا، خطة تغطي خمس عشرة سنة من أجل التنمية في الهند. ما زالت تلك الخطة غير كاملة وفيها العديد من الثغرات، إضافة إلى أنها مشروطة، بالضرورة، بأساليب تفكير كبار الصناعيين وتحاول تجنب التغييرات الثورية قدر الإمكان. ولكن ضغط الأحداث في الهند بالذات كان قد فرض على هؤلاء التفكيرَ بأفق واسع والخروج على الكثير من أساليب تفكيرهم القديمة والمعتادة. إن التغييرات الثورية متأصلة في الخطة على الرغم من أن واضعي الخطة أنفسهم غير راغبين في رؤية بعضها. كان بعض هؤلاء أعضاء في لجنة التخطيط الوطنية وقد استفادوا من جزء من عملها. لاشك أن هذه الخطة بحاجة إلى تعديل، إلى إضافات وإعادة صياغة من جوانب عديدة، ولكنها، بوصفها قادمة من أوساط محافظة، لابد من أن تلقى الترحيب باعتبارها مؤشِّراً مشجِّعاً يدل على الطريق الذي يجب على الهند أن تسير فيه. إنها مستندة إلى هند حرة موحَّدة سياسياً واقتصادياً. لم يُسْمَح لنظرة المشرقي المحافظ إلى المال بأن تهيمن على الموقف، بل يجري التأكيد على أن الرأسمال الحقيقي للبلاد هو الرأسمال المؤلف من موارد البلاد المادية والبشرية. لابدّ لنجاح هذه أو غيرها من

الخطط من أن يكون معتمداً، بالضرورة، لا على مجرد الإنتاج بل وعلى التوزيع الصحيح والمتكافئ للثروة الوطنية التي يتم إيجادها. كما أن الإصلاح الزراعي يعتبر واحداً من الشروط المسبقة الأساسية.

صارت فكرة التخطيط والمجتمع المخطط مقبولة بدرجات متفاوتة من قبل المجتمع كله تقريباً. ولكن التخطيط وحده لا يعني إلا القليل ولا يؤدي، بالضرورة، إلى نتائج جيدة. فكل شيء يعتمد على أهداف الخطة وعلى السلطة المشرفة إضافة إلى الحكومة التي تقف وراءها بطبيعة الحال. هل تهدف الخطة بشكل محدد إلى خير الشعب ككل وإلى تقدمه، وإلى إفساح المجال أمام الجميع وزيادة الحرية مع أساليب تنظيم التعاون في العمل؟ إن زيادة الإنتاج أساسية، ولكنها وحدها لا تفيدنا كثيراً وقد تؤدي إلى المزيد من تعقيدات مشكلاتنا القائمة. تشكل المحاولات الرامية إلى المحافظة على المصالح والامتيازات الاستثنائية والتقليدية نسفاً للتخطيط من أساسه. فأي تخطيط فعلي يجب أن يُقر بعدم جواز بقاء مثل تلك المصالح والامتيازات الخاصة عقبة أمام أي مشاريع يراد منها تحقيق الخير العام للمجتمع ككل. إن حكومات المؤتمر في المقاطعات كانت قد تعرضت للتضييق والإعاقة والحد من جميع الجهات بسبب القانون البرلماني القاضي بعدم المساس بمعظم تلك المصالح. وحتى محاولاتها الجزئية الرامية إلى تغيير نظام حيازة الأرض وإلى فرض الضرائب التصاعدية على الأراضي قوبلت بالتحدي في قاعات المحاكم.

إذا ظل التخطيط خاضعاً بأكثريته لكبار الصناعيين فإنه سيبقى بطبيعة الحال منظوراً إليه من وجهة نظر النظام الذي اعتادوا عليه، كما سيكون معتمداً، أساساً، على دافع الربح في مجتمع مفطور على التملك. فمهما كانت طيبة نوايا هؤلاء الصناعيين الكبار يبقى صعباً، بالنسبة إليهم، أن يفكروا بطرق جديدة. وحتى عندما يتحدثون عن إشراف الدولة على الصناعة نجدهم يتصورون هذه الدولة كما هي الآن إلى هذا الحد أو ذاك.

يقال لنا أحياناً إن حكومة الهند الحالية، بملكيتها للسكك الحديدية وإشرافها عليها، مع تدخلها المتزايد في الصناعة والمالية والحياة بصورة عامة، وهذا حاصل بالفعل، تتحرك باتجاه اشتراكي. ولكن ما يجري مختلف كلياً عن الإشراف الديمقراطي للدولة، ناهيك عن كونه إشرافاً أجنبياً من حيث الأساس. فرغم وجود بعض التقييدات على عمليات رأسمالية معينة نجد أن النظام مستند إلى حماية الامتيازات. كان النظام الكولونيالي التسلطي القديم يتجاهل المشكلات الاقتصادية إلا في الحدود التي تؤثر فيها على بعض المصالح الخاصة. وحين وجد هذا النظام نفسه عاجزاً عن مواجهة متطلبات الوضع الجديد بأساليب «دعه يعمل!» القديمة، مع حرصه على استمرار طابعه التحكمي التسلطي، اضطر لأن يتجه وجهة فاشية. إنه يحاول ضبط العمليات الاقتصادية بالوسائل الفاشية، يقمع الحريات المدنية الموجودة أو الباقية، ويكيف حكمه الأوتوقراطي المستبد جنباً إلى جنب مع النظام الرأسمالي، من خلال بعض التعديلات، مع متطلبات الظروف الجديدة. وهكذا فإن المسعى يرمي، كما في البلدان الفاشية، إلى بناء دولة دكتاتورية فردية تمارس قدراً كبيراً من السيطرة على الصناعة والحياة الوطنية كلها، مع فرض العديد من القيود على المشاريع الخاصة، ولكنها مستندة إلى الأسس القديمة. إن هذا بعيد جداً عن الاشتراكية. ومن السخف بالفعل أن يجري أي حديث عن الاشتراكية في بلاد لا تزال خاضعة لسلطة أجنبية غريبة. ما إذا كانت أي محاولات من هذا النوع ستتمكن من النجاح، حتى بالمعنى المعاصر، مشكوك فيه تماماً، لأن مثل هذه المحاولات لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم المشكلات القائمة؛ ولكن حالة الحرب توفر لها ظروفاً أكثر ملاءمة لعملها. حتى التأميم الكامل (المزعوم) للصناعة لن يقود، إذا لم يترافق مع الديمقراطية السياسية، إلا إلى نوع آخر من الاستغلال، لأن الدولة التي تملك الصناعة لن تكون هي نفسها ملكاً للشعب.

تنبع صعوباتنا الأساسية في الهند من واقع كوننا ننظر إلى مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية والطائفية والخ.. من خلال

الظروف القائمة. وهي تغدو مستحيلة الحل في هذا الإطار من الظروف القائمة التي تشكل الامتيازات والمصالح الخاصة جزءاً منها. وحتى حين يجري التوصل إلى بعض الحلول الترقيعية بفعل ضغط الظروف، فإنها لا تدوم ولا تستطيع أن تدوم. فالمشكلات القديمة تبقى وتضاف إليها مشكلات جديدة أو جوانب جديدة للمشكلات القديمة. وموقفنا هذا يعود في جزء منه إلى تقاليدنا وعاداتنا القديمة، ولكنه في الأساس ناجم عن الإطار الفولاذي للحكم البريطاني الذي يُبْقي البنية المتداعية متماسكة.

فأقمت الحربُ عدداً كبيراً من التناقضات الموجودة في الهند - السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية السياسية هناك قدر كبير من الكلام حول حرية الهند واستقلالها، ومع ذلك فإن الواقع هو أن شعب الهند لم يسبق له في تاريخه الطويل أن خضع لمثل هذا الحكم المتسلط والدكتاتوري ولمثل هذا القمع المركَّز والواسع الذي يخضع له اليوم، ومن هذا اليوم سيخرج يوم الغد بالضرورة. ومن الناحية الاقتصادية أيضاً نرى أن الهيمنة البريطانية هي السائدة والطاغية. ومع ذلك فإن النزعة التوسعية للاقتصاد الهندي مازال مقيداً عند حدودها الدنيا. هناك المجاعة والبؤس المنتشر على نطاق واسع. ومن الجهة المقابلة هناك تراكم لرأس المال. إن الفقر والغنى يسيران يداً بيد، الانهيار والبناء مترافقان، التمزق والوحدة، الفكر الميت والجديد، وخلف كل القسمات المُحْزِنة والباعثة على الاستياء هناك حيوية داخلية لا يستطيع أحد أن يَكْبُتَها.

من حيث المظاهر الخارجية قامت الحرب بتشجيع النمو والإنتاج الصناعيين في الهند. ولكن مازال من المشكوك فيه تحديد المدى الذي قطعه ذلك في ترسيخ صناعات جديدة أم أن الأمر ظل محصوراً في توسيع وتنويع الصناعات القائمة القديمة. إن الثبات الواضح لمؤشر نشاط الهند الصناعي خلال الحرب يدل على عدم تحقيق أي تقدم أساسي. وبالفعل يرى بعض المراقبين الأكفاء أن الحرب والسياسة البريطانية خلالها كان لهما تأثير معوِّق على النمو الصناعي في الهند. ومنذ وقت غير بعيد قال الدكتور

جون ماتاي، وهو اقتصادي بارز ومدير في معامل تاتا: «إن الاعتقاد العام... بأن الحرب أدت إلى تسريع هائل في تقدم الهند الصناعي هو افتراض يحتاج إلى الكثير من البراهين إذا لم نقل أكثر من ذلك. صحيح أن بعض الصناعات القائمة زادت إنتاجها لتلبية طلبات الحرب، ولكن العديد من الصناعات الجديدة ذات الأهمية الأساسية للبلاد والتي كانت ملحوظة ومخططاً لها قبل الحرب قد تم التخلي عنها، تحت ضغط ظروف الحرب، أو ظلت غير مكتملة في أحسن الأحوال. وأنا شخصياً أرى، بالاستناد إلى موازنة دقيقة بين مختلف العوامل التي تحكم الوضع، أن الواقع هو، خلافاً لما جرى في بلدان أخرى مثل كندا وأستراليا، أن الحرب كانت عامل إعاقة أكثر منها عامل تسريع في الهند. ولكنني موافق على... أن للهند طاقات كامنة كافية لتأمين حاجاتها من السلع الأساسية المصنَّعة. إن الإحصائيات المتوفرة عن النشاط الصناعي تؤيد هذا الرأي وتشير إلى أنه لو تم الحفاظ على وتيرة التقدم التي كانت قبل الحرب لأدت ليس فقط إلى إقامة صناعات جديدة بل وإلى زيادة كبيرة في الإنتاج ككل[*].

(*) أقدم السيد ج.د. تاتا. في حديث له بلندن يوم ١٩٤٥/٥/٣٠، نفى هو الآخر، علي نفي أن تكون الحرب قد مكنت الهند مادياً من توسيع صناعتها وقدرتها الصناعية إذ قال: «ربما هناك حالات منعزلة من التوسع ولكننا عندما نستثني معامل السلاح والمصانع ذات العلاقة بالحرب فإننا نجد أنه لم يكن هناك أي توسع على العموم. كان من الممكن البدء بعدد من المشاريع لولا الحرب. وأستطيع أن أقول من تجربتي الشخصية أن عدداً من المشاريع تم التخلي عنه بسبب استحالة الحصول على الطوب والفولاذ والآلات. أما أولئك الذين يتحدثون عن حصول تقدم اقتصادي وصناعي في الهند خلال الحرب فلا يعرفون الوضع الحقيقي». «لا بد لي من أن أفقأ هذه الفقاعة. هراء أن يقال إن الهند تقدمت مادياً وكسبت جراء الحرب. بسبب أو آخر لم يكن هناك أي تقدم هام أو تطور في الهند. بل ساد نوع من التأخير والإعاقة. وما حصل في الحقيقة هو هذا. نتيجة للحرب ولمساهمة الهند فيها كان نصيبنا موت الملايين في البنغال بسبب الجوع والمجاعة. عانينا أيضاً من نقص حاد في الألبسة. وهكذا يتضح: كان غياب التقدم الاقتصادي واضحاً بشكل شنيع».

ما أوضَحَتْه الحرب بدون أي ظل للشك هي قدرة الهند على تحويل هذه الطاقة الكامنة إلى واقع بسرعة لافتة للنظر إذا توفرت لها الفرصة لذلك. فمن خلال عملها كوحدة اقتصادية تراكمت كتلة كبيرة من الأصول الرأسمالية خلال خمس سنوات من الحرب، رغم جميع العوائق التي وُضعت أمامها. وهذه الأصول هي على شكل تأمينات إسترلينية ليست موجودة بين أيديها والتي، كما قبل، ستُحجز عنها في المستقبل. وهذه التأمينات الإسترلينية تُمثل النفقات التي تكبدتها حكومة الهند باسم الحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. كما تمثل الجوع والمجاعة والأوبئة وضعف المقاومة والنمو المشلول. والموت جوعاً ومرضاً بالنسبة إلى أعداد كبيرة من الناس في الهند.

بسبب تراكم الأصول الرأسمالية قدمت الهند قروضاً كبيرة لإنجلترا وأصبحت بلاداً دائنة. وبسبب الإهمال الصارخ وسوء الإدارة حصل قدر كبير من المعاناة بالنسبة إلى الناس في الهند. ولكن الحقيقة الباقية هي أن الهند قادرة على مراكمة هذه المبالغ الكبيرة خلال فترة قصيرة من الزمن. فالإنفاق الفعلي على الحرب الذي تكبدته الهند خلال خمس سنوات من الحرب يزيد كثيراً عما وظَفَتْه بريطانيا خلال مئة سنة. وهذه الحقيقة تؤكد بشكل لا لبس فيه مدى ضآلة التقدم الذي تحقق للهند خلال القرن الماضي من الإدارة البريطانية - وذلك في مجالي السكك الحديدية وأعمال الري وغيرهما من المشاريع المماثلة. وهي تبين القدرة الهائلة للهند على السير إلى أمام في جميع الجبهات. إذا كانت هذه الجهود المذهلة قد بُذلت في ظل ظروف غير مشجعة وتحت الحكم الأجنبي فإن من الواضح أن توفير ظروف التنمية المخططة في ظل حكومة وطنية سوف يقلب وجه الهند خلال بضع سنوات رأساً على عقب.

للبريطانيين طريقة غريبة في امتداح منجزاتهم الاقتصادية والاجتماعية في الهند الحالية وتقويمها بالاستناد إلى معايير مأخوذة من الماضي البعيد حول الإنجاز الاجتماعي هنا وفي أماكن أخرى. فهم يقارنون، وهذا يرضيهم تماماً. ما قاموا به في الهند خلال نظامهم بتغيرات حصلت قبل مئات السنين. أما واقع كون الثورة الصناعية وبصورة أخص التحسينات التكنولوجية

الواسعة المتحققة خلال السنوات الخمسين الأخيرة، قد غيرت جذرياً وتيرة الحياة وإيقاعها، فيغيب بهذا الشكل أو ذاك، عن أذهانهم عندما يفكرون بالهند. وهم ينسون أيضاً أن الهند لم تكن بلاداً قاحلة، عاقراً، وبربرية عندما جاؤوا إلى هنا، بل كانت أمةً متطورة إلى مستويات عليا ومتحضرة أصيبت موقتاً بالركود والتخلف في ميدان الإنجازات التقنية.

ما هي القيم والمعايير التي يجب أن نعتمدها لدى عقد مثل هذه المقارنات؟ لقد نجح اليابانيون في تحويل المانتشوكو خلال ثمان سنوات إلى بلاد مصنعة بدرجة عالية حسب متطلباتهم. كانت كمية أكبر من الفحم تُنتج هناك بالمقارنة مع الهند بعد أجيال من الجهود البريطانية. كما أن أرقامهم القياسية المادية في كوريا تقدم صورة شبيهة بالإمبراطوريات الاستعمارية الأخرى(*). ولكن خلف هذه الأرقام القياسية تكمن العبودية، والوحشية والإذلال والاستغلال إضافة إلى العمل على تحطيم روح الشعب. لقد تمكن نازيو اليابان من الوصول إلى الأرقام القياسية عبر قمع لا إنساني لحملة من الأقوام التابعة. كثيراً ما يجري تذكيرنا بهذه الحقيقة إذ يقال لنا إن البريطانيين لم يعاملونا بمثل تلك القسوة والسوء. هل هذا هو المعيار والمقياس الجديد للمقارنة والحكم؟

(*) يقول هاليت آبند الذي كان مراسل نيويورك تايمز في الشرق الأقصى لعدة سنوات في كتابه «ميثاق المحيط الهادي» (١٩٤٣) ما يلي: «إنصافاً لليابانيين يجب الاعتراف بأنهم قاموا بعمل رائع في كوريا بالمعنى المادي. لدى احتلالهم للبلاد كانت هذه قذرة غير صحية، وغارقة في الفقر المدقع. فالجبال معراة من غاباتها والوديان غارقة في الفيضانات، الطرق المحترمة غير موجودة، الأمية شاملة، أمراض التيفوئيد والجدري والكوليرا والديزانتيريا والطاعون كانت جوائح سنوية. أما الآن فالجبال أعيد تشجيرها، والسكك الحديدية والهاتف والبرق رائعة؛ خدمات الصحة العامة على درجة عالية من الكفاءة، وهناك طرق جيدة؛ زادت مشاريع الري وأساليب مكافحة الفيضانات بما زاد إنتاج المواد الغذائية؛ وهناك موانئ جميلة وجيدة. صارت البلاد مزدهرة ومعافاة حتى أن عدد السكان البالغ (١١) مليوناً في ١٩٠٥ زاد إلى ٢٤مليوناً، ومستوى المعيشة اليوم هو أعلى بما لا يقاس مما كان عند بداية القرن». ولكن السيد آبند يشير إلى أن كل هذا التحسن المادي لم يتم لخير الشعب الكوري بل في سبيل تحقيق المزيد من الأرباح لليابانيين.

هناك قدر كبير من التشاؤم في الهند اليوم مع شعور بالخيبة والإحباط. وكلاهما مفهوم لأن الأحداث قست كثيراً على شعبنا كما أن المستقبل ليس واعداً. ولكنَّ تحت الغطاء الخارجي هناك أيضاً تحرك واندفاع. ثمة دلائل على حياة جديدة وحيوية طازجة؛ إن قوى غير معروفة دائبة على العمل. صحيح أن القادة يتصرفون في القمة ولكنهم مدفوعون نحو اتجاهات معينة وخاصة بإرادة غير محددة الاسم وغير مفكرة لشعب يستيقظ، لشعب يبدو مسكوناً بتجاوز ماضية.

لجم نمو الهند

للأمة، كما للفرد، عدد من الشخصيات، عدد من المواقف تجاه الحياة. إذا كان هناك رابط عضوي ما على درجة كافية من القوة بين هذه الشخصيات فإن ذلك يكون خيراً وجيداً؛ وإلا فإن تلك الشخصيات تتمزق وتنقسم لتقود إلى التحلل التفسخ. عادة هناك عملية تكيف مستمرة على قدم وساق ويجري بالتالي إقامة نوع من التوازن. أما حين يتم لجم التطور الطبيعي، أو يحصل أحياناً تغيير سريع لا يستطاع هضمه بسهولة، فإن صراعاً ينشب بين تلك الشخصيات المختلفة. إنّ في عقل الهند وروحها، تحت ستار صراعاتنا وانقساماتنا الظاهرية السطحية، يكمن ومنذ القديم صراع أساسي يعود سببه إلى فترة طويلة من النمو الملجوم، على المجتمع، إذا أريد له أن يكون مستقراً ومتقدماً في الوقت نفسه، أن يمتلك أساساً راسخاً إلى هذا الحد أو ذاك من المبادئ إلى جانب نظرة ديناميكية. يبدو أن الأمرين ضروريان. فبدون النظرة الديناميكية يحل الركود والانحطاط، وبدون الأساس المبدئي الراسخ هناك خطر الانحلال والدمار.

منذ أقدم العصور دأبت الهند على البحث عن تلك المبادئ الأساسية، عن ذلك الذي لا يقبل التبدل. ذلك الشمولي والمطلق. وإلى جانب ذلك كانت النظرة الديناميكية حاضرة. ذلك التذوق والتفهم للحياة وللعالم المتبدل. وعلى هذين الأساسيين تم بناء الصرح المستقر والتقدمي للمجتمع، وإن ظلَّتْ الكفَّةُ مائلة دوماً لصالح الاستقرار والأمن وبقاء الجنس. وفي السنوات اللاحقة بدأت النظرة الديناميكية تخبو وتتراجع. وتحت شعار المبادئ الخالدة والأبدية جرى تجميد البنية

الاجتماعية وتحويلها إلى شيء غير قابل للتغيير. ولكن الإيديولوجية الكامنة وراء تلك البنية والإطار العام بقيا على حالهما. ففكرة الجماعة المتجسدة إلى هذا الحد أو ذاك في الكاسيتات المستقلة ذاتياً وفي العائلة الموحدة والحياة المشاعية ذاتية الحكم في القرية ظلت تشكل ركيزة هذا النظام. وجميع هذه المظاهر عاشت طويلاً لأنها، رغم عيوبها، كانت تلبي حاجات أساسية للطبيعة الإنسانية والمجتمع. كانت توفر الأمن والاستقرار لكل جماعة من شعور بحرية هذه الجماعة. فالكاست بقي لأنه ظل يمثل علاقات النفوذ والسلطة العامة في المجتمع. كما تم الحفاظ على الامتيازات الطبقية ليس فقط بسبب الإيديولوجية السائدة بل ولأنها كانت مدعومة بالحيوية والذكاء والكفاءة، إضافة إلى الاستعداد للتضحية بالذات. لم تكن تلك الإيديولوجية مستندة إلى صراع في الحقوق بل إلى التزامات الفرد تجاه الآخرين وأدائه المرْضي لواجباته، وإلى التعاون في داخل الجماعة بين الجماعات المختلفة. وإلى فكرة الدعوة للسلام بدلاً من الحرب في الأساس. وفيما كان النظام الاجتماعي جامداً، لم يكن هناك أي قيد على حرية العقل.

حققت الحضارة الهندية الشيء الكثير مما هدفت إليه. ولكن هذا النجاح بالذات أدى إلى أن تبدأ الحياة بالذبول لأن العيش طويلاً في بيئة جامدة وغير متبدلة ديناميكي أكثر مما يجب. فحتى تلك المبادئ الأساسية التي توصف بعدم التغير تفقد نضارتها وواقعيتها حين تغدو بديهيات مسلّماً بها، فيتوقف السعي إليها. إن أفكار الحقيقة والجمال والحرية تتعرض للانحطاط. فنغدو أسرى للروتين القاتل.

إن الشيء الذي تفتقده الهند بالذات متوفر في الغرب الحديث بوفرة زائدة. فهذا الغرب يمتلك النظرة الديناميكية. وهو مغمور بالعالم المتبدل لا يهتم كثيراً بالمبادئ الأساسية، بذلك الثابت الذي لا يتغير، بالشمولي. إنه قليل الاهتمام بالواجبات والالتزامات وكثير التشديد على الحقوق. إنه فعال، عدواني، محب للتملك، يسعى إلى السلطة والهيمنة، يعيش في الحاضر وبغض النظر عن العواقب المستقبلية لأفعاله. وبسبب حيويته كان تقدمياً ومفعماً بالحياة، ولكن تلك الحياة كانت محمومة وظلت درجة الحرارة فيها تعلو وترتفع باضطراد.

إذا أصيبت الحضارة الهندية بالتوقف عن الازدهار لأنها غدت ساكنة، مستغرقة في ذاتها، وباتت وأميل إلى النرجسية فإن حضارة الغرب الحديثة لا تبدو هي الأخرى، رغم إنجازاتها العظيمة والمتنوعة الكثيرة، محققة نجاحاً صارخاً أو حالَّة، إلى الآن، لمشكلات الحياة الأساسية. فالصراع متأصل فيها وتتورط بصورة مزمنة في عمليات تدمير ذاتي على مستويات خطيرة من حيث الضخامة. تبدو وكأنها بحاجة إلى شيء يمنحها الاستقرار. مبادئ أساسية تعطي معنى للحياة وإن كُنْتُ عاجزاً عن تحديد هذه المبادئ. ومع ذلك فإن الآمال معقودة لها وعليها لأنها ديناميكية ومفعمة بالحياة وحب الاستطلاع.

على الهند، مثلها مثل الصين، أن تتعلم من الغرب. لأن لدى الغرب الحديث الشيء الكثير مما يستطيع أن يعلّمه، ولأن روح العصر متجسدة في الغرب. ولكن الغرب أيضاً بحاجة، كما يبدو واضحاً، لأن يتعلم أشياء كثيرة. ولن يجلب لها تقدمها التكنولوجي إلا القليل من الراحة إذا لم يتعلم بعضاً من دروس الحياة الأكثر عمقاً، من تلك الدروس التي شغلت عقول المفكرين في كل العصور وفي جميع البلدان.

صحيح أن الهند أصبحت راكدة ولكن تصورها بأنها لم تكن تتغير يكون خطأً فادحاً وجسيماً. ليس كل تغيير دليل عافية وصحة. إن بقاءها بالذات بوصفها أمة عالية التطور يبين أنه كانت هناك عملية تكيف دائمة ظلت مستمرة. وحين جاء البريطانيون إلى الهند، كانت هذه الأخيرة، رغم تخلفها التكنولوجي النسبي، لا تزال تشغل مكانة مرموقة بين الأمم التجارية في العالم. لاشك أن التغييرات التكنولوجية كانت ستصل إلى الهند وستغيرها كما غيرت بعض البلدان الغربية، ولكن تطورها الطبيعي تم إيقافه ولَجْمه من قبل السلطة البريطانية. فقد تم وقف النمو الصناعي وصولاً إلى لجم النمو الاجتماعي هو الآخر. لم تستطع علاقات القوى الاعتيادية في المجتمع أن تتكيف لتصل إلى نوع من التوازن نظراً لأن كل السلطة كانت متركزة في يد الحكم الأجنبي الذي استند إلى القوة وشجع الجماعات والطبقات التي كانت قد غدت بدون أي نفوذ أو أهمية واقعية. وهكذا صارت الحياة الهندية، باضطراد، مصطنعة أكثر، لأن العديد من الأفراد

والجماعات الذين بدوا وكأنهم يلعبون أدواراً هامة فيه لم تكن لهم أي وظائف حيوية باقية، بل كانوا هناك فقط بسبب الأهمية التي علقتها عليهم السلطة الأجنبية. فمنذ زمن طويل كان هؤلاء قد أدوا أدوارهم في التاريخ وانتهوا وصار لا بد من إزاحتهم من قبل قوى جديدة لو لم يكونوا متمتعين بالحماية الأجنبية. لقد أصبحوا رموزاً من أكياس التبن لأزلام السلطات الغربية ومحمييها، فزادوا انفصالاً وابتعاداً عن التيارات النشيطة للأمة. في الحالات العادية كان يمكن اقتلاعهم أو توجيههم نحو أعمال ووظائف أكثر نفعاً عن طريق الثورة أو من خلال الممارسة الديمقراطية. ولكن استمرار الحكم التسلطي الأجنبي كان كفيلاً بألا يحدث مثل هذا التطور. وهكذا تم إغراق الهند بهذه النماذج من مخلفات الماضي وظلت التغييرات الفعلية الحاصلة مخبوءة وراء قناع مصطنع. لم تتمكن أي موازين اجتماعية أو توازنات علاقات - قوى أن تتطور أو تصبح ظاهرة على السطح. فاكتسبت المشكلات الوهمية أهمية لا تستحقها.

إن معظم مشكلاتنا اليوم ناتجة عن هذا النمو الملجوم وعن منع السلطة البريطانية لحدوث عمليات التكيف الطبيعية. فمشكلة الأمراء الهنود قابلة للحل وبسهولة إذا انتقى العامل الخارجي. ومشكلة الأقليات مختلفة جذرياً عن أية مشكلة أقليات في العالم؛ وهي ليست مشكلة أقليات على الإطلاق بالفعل. صحيح هناك جوانب كثيرة لهذه المشكلة نلام عليها نحن في الماضي والحاضر، ولكن وراء هذه وغيرها من المشكلات تكمن رغبة الحكومة البريطانية في الاحتفاظ، قدر المستطاع، بالتنظيم الاقتصادي والسياسي القائم للشعب الهندي، ولهذا السبب، في تشجيع المجموعات المتخلفة اجتماعياً وإبقائها على حالتها الراهنة. لم يتم الوقوف في وجه التقدم السياسي والاقتصادي بصورة مباشرة فقط، بل وتم جعله معتمداً على موافقة الجماعات الرجعية وأصحاب المصالح التقليدية، هذه الموافقة التي لا يمكن شراؤها إلا من خلال تلك الجماعات في مواقعها ذات الامتيازات ومنحها صوتاً مهيمناً فيما يخص تنظيم المستقبل، بما يفضي إلى وضع عقبات هائلة أمام التغير والتقدم الفعليين. إن أي دستور جديد لا بد له، ليكون مدعوماً بالقوة وقابلية التنفيذ، من أن يمثل ليس فقط الأكثرية الساحقة من الشعب بل ويجب أن يعكس

أيضاً العلاقة الداخلية بين القوى الاجتماعية وعلاقة السلطة والنفوذ بينها في الوقت نفسه. كانت الصعوبة الرئيسية في الهند هي أن التدابير الدستورية المستقبلية المقترحة من قبل البريطانيين، أو حتى من قبل العديد من الهنود، ظلت تتجاهل القوى الاجتماعية الحالية، ناهيك عن القوى الكامنة التي طالما تعرضت للكبت واللجم وراحت الآن تتفجر وتحاول أن تفرض وتجمِّد نظاماً قائماً على علاقات قديمة ومتلاشية وزائلة لا تمت بأية صلة فعلية بأيامنا الحالية.

إن الواقع الأساسي في الهند هو الاحتلال العسكري البريطاني والسياسة التي تدعمه. وقد تم التعبير عن تلك السياسة بطرق شتى وكثيراً ما غُلفت بعبارات غامضة وملتبسة، ولكنها الآن أصبحت واضحة تماماً في ظل نائب الملك الذي هو جندي في الأساس. إن على هذا الاحتلال العسكري أن يدوم طالما ظل البريطانيون قادرين عليه. ولكن هناك حدوداً معينة لممارسة سياسة القوة. فهي تقود ليس فقط إلى زيادة نمو القوى المعارضة بل وإلى جملة أخرى من العواقب التي لم تخطر ببال أولئك الذين يبالغون في الاعتماد عليها.

إننا نرى عواقب هذا اللجم القسري لنمو الهند وهذا الاعتقال الفظ لتقدمها. ولعل أوضح الوقائع هو عُقْم الحكم البريطاني في الهند وكبح الحياة الهندية بواسطته. يكون الحكم الأجنبي بالضرورة معزولاً ومنفصلاً عن الطاقات الخلاقة لدى الشعب الذي يسيطر عليه. وحين يكون لهذا الحكم الأجنبي مركزه الاقتصادي والثقافي في مكان بعيد عن البلد التابع، إضافة إلى كونه مدعوماً بالعنصرية، فإن هذا الطلاق يصبح كاملاً، ويؤدي إلى مجاعة روحية وثقافية للشعوب المستعمَرة. إن الأفق الوحيد الذي يبقى مفتوحاً أمام الطاقة الإبداعية للأمة هو أفق معارضة ذلك الحكم، ولكن ذلك الأفق نفسه يكون محدوداً بما يؤدي إلى أن تغدو النظرة ضيقة وأحادية الجانب. وتلك المعارضة تمثل الجهد الواعي واللاواعي للقوى الحية النشيطة والنامية المبذول من أجل اختراق القوقعة التي تحيط بها، وهي، أي المعارضة، محكومة بأن تكون نزعة تقدمية وحتمية، ولكنها مبالغة في أحادية مسارها وسلبية مما يُبْقيها عاجزة عن ملامسة جميع جوانب الواقع في حياتنا. إن العقد والأهواء والأوهام والكوابيس تكبر وتُعْمي

العقل، فتبرر الأصنام الذهنية للجماعة، وتحل الشعارات والعبارات الخشبية المؤطَّرة محل البحث وإمعان النظر في المشكلات الفعلية. وفي إطار أي حكم أجنبي عقيم تكون الحلول الناجحة مستحيلة؛ وحين تستعصي المشكلات الوطنية على الحل تتفاقم أكثر فأكثر وتصبح على درجة أعلى من الحدة. لقد وصلت الهند إلى مرحلة لا تجدي فيها أنصاف الحلول نفعاً ولا تستطيع أن تقدم حلولاً لمشكلاتنا؛ وإن التقدم في قطاع واحد ليس كافياً. لا بد من تحقيق قفزة كبيرة والسير إلى أمام على امتداد الجبهة وإلا فإن البديل هو الكارثة الكبرى.

كما في سائر أنحاء العالم كذلك في الهند نرى أن المسألة هي مسألة سباق بين قوى التقدم السلمي والبناء وبين قوى التمزيق والتدمير وإحداث الكوارث التي تتعاقب الواحدة بعد الأخرى وتكون اللاحقة أكبر من سابقتها في كل مرة. يمكننا أن ننظر إلى هذه الصورة كمتفائلين أو كمتشائمين، وفقاً لقناعاتنا وبنانا العقلية. إن المؤمنين بوجود نظام أخلاقي للكون وبالانتصار النهائي للفضيلة يستطيعون، لحسن حظهم، أن يتصرفوا كمتفرجين أو كمساهمين، ويُلْقوا بالعبء على عاتق الرب، ولكن الآخرين سيضطرون لأن يحملوا ذلك العبء الثقيل على أكتافهم الهزيلة، آملين بالأفضل ومستعدين للأسوأ.

الدين والفلسفة والعلم

يكاد ظهر الهند ينكسر من ضخامة ثقل ماضيها الذي لا يتيح لها فرصة الإمساك بزمام على الحاضر. إن حياتنا مثقلة بالجثمان الميت لهذا الماضي. كل ما هو ميت وأدى دوره وانتهى يجب أن يمضي. ولكن ذلك لا يعني انقطاعاً عن الماضي أو نسياناً لما هو حي ومنبع للحياة فيه. لن نستطيع أن ننسى أبداً تلك المُثُل العليا التي هزت قومنا، تلك الأحلام التي راودت الشعب الهندي عبر العصور، وحكمة الأقدمين، وتلك الطاقة المتدفقة وحب الحياة والطبيعة لدى أجدادنا، وروحهم المتوثبة للمعرفة والمغامرة العقلية، والجرأة التي اتصف بها فكرهم، ومنجزاتهم الرائعة في الأدب والفن والثقافة، حبهم للحقيقة والجمال والحرية؛ وتلك القيم الأساسية التي قاموا بتكريسها، وفهمهم

لأساليب الحياة العجيبة، وتسامحهم مع طرائق الحياة الأخرى غير طرائقهم هم، وقابليتهم لاحتواء الشعوب الأخرى وتمثل منجزاتها الثقافية وصولاً إلى مزاوجة وتطوير ثقافة منوعة مختلفة؛ كما لا نستطيع أن ننسى آلاف التجارب التي بَنَتْ قومنا العريق والتي تكمن في أعماق عقولنا اللاشعورية. لا، لن ننسى أبداً ذلك ولن نتوقف عن الاعتزاز بذلك التراث النبيل الذي نملكه. إذا ما نسيتْ الهند ذلك كله فلن تعود هي نفسها الهند وسوف يتوقف الكثير مما جعلها مصدر فرحنا وكبريائنا عن الوجود.

ليس ذلك ما يجب علينا أن ننقطع عنه، بل كل غبار الماضي وقذارات العصور التي غطتها وحجبت جمالها وروعتها. كل الفضلات والإجهاضات التي لوت عنقَها وجمَّدت روحها وأبقتها في أطر جامدة شلَّت نموها. علينا أن نزيل هذه الفضلات والبقايا ونتذكر من جديد لب تلك الحكمة القديمة ونكيفه مع ظروفنا الحاضرة. علينا أن نخرج من الأساليب التقليدية في الفكر والحياة التي، رغم كل الخير الذي يمكن أن تكون قد جلبته في الماضي، توقفت عن أن تكون ذات مغزى اليوم. علينا أن نتملك جميع منجزات الجنس البشري ونلتحق بالركب مع الآخرين في المغامرة المثيرة للإنسان، وهي اليوم أكثر إثارة ربما من العصور القديمة، مدركين أن هذا لم يعد محكوماً بالحدود الوطنية والقومية أو التقسيمات القديمة بل هو ملك للجنس البشري أينما كان. علينا أن ننعش الحماس للحقيقة والجمال والحرية التي تمنح الحياة معنى، وأن نطور من جديد تلك النظرة الديناميكية والروح المتوثبة الباحثة التي ميزت أبناء قومنا الذين قاموا، في الماضي، ببناء بيتنا على هذه الأسس القرية والثابتة. كما نحن قدماء بذكريات تمتد إلى فجر التاريخ والكفاح الإنسانيين، علينا أن نعود شباباً من جديد، شباباً متناغمين مع زماننا الحاضر، متحلين بالروح المتوثبة التي لا تُلجَم والمفعمة بالفرح للشباب إزاء هذا الحاضر وإيمانه بالمستقبل.

والحقيقة كواقع نهائي، إذا كان مثل هذا الشيء موجوداً، يجب أن تكون أبدية غير قابلة للزوال وغير خاضعة للتغير. ولكن تلك الحقيقة اللامحدودة

والأبدية والثابتة يتعذر فهمها والإحاطة بها إحاطة كاملة بواسطة العقل المحدود للإنسان الذي لا يستطيع أن يمسك، في أحسن الحالات، إلا جانباً صغيراً منها يكون محدوداً بالزمان والمكان، وبحالة تطور ذلك العقل والإيديولوجية السائدة في الفترة المعينة. ومع تطور العقل وتوسيعه لأفقه، ومع تغير الإيديولوجيات واستخدام رموز جديدة للتعبير عن تلك الحقيقة، تظهر جوانب جديدة منها وتتكشف رغم أن الجوهر قد يبقى هو نفسه. وهكذا لابد من استمرار البحث عن الحقيقة دائماً وأبداً. لابد من تجديدها وإعادة صوغها وتطويرها بما يمكّنها، حسب فهمها من قبل الإنسان، من البقاء في اتساق مع فكره ومع تطور حياة هذا الإنسان، وعندئذ فقط تصبح حقيقة حية بالنسبة إلى الإنسانية تلبي الحاجة الأساسية التي يسعى إليها الإنسان وتوفر الدليل في الحاضر والمرشد الهادي بالنسبة إلى المستقبل.

ولكن إذا تعرض جانب من الحقيقة للتحجر من جراء العقيدة الجامدة في العصر الماضي فإنها تتوقف عن النمو والتطور وصولاً إلى العجز عن التكيف مع الحاجات المتغيرة للإنسانية، تبقى جوانبها الأخرى مخبوءة فتخفق في الإجابة على الأسئلة الملحة التي يطرحها العصر لاحق. إنها لا تعود ديناميكية بل ساكنة وخاملة؛ لا تعود نبضاً يعطي الحياة بل فكراً ميتاً وطقسياً وحجر عثرة أمام نمو العقل وتطور الإنسانية. وبالفعل ربما لا تكون مفهومة إلى المدى الذي كانت مفهومة به في العصور الخوالي حين نمت وتدثرت بلغة ورموز ذلك العصر. ولأن النسق مختلف في العصر اللاحق، لأن الجو الذهني قد تغير، كما نشأت عادات وأعراف اجتماعية جديدة، فإن فهم معنى تلك الكتابة القديمة ناهيك عن إدراك روحها يكون بالغ الصعوبة. أضف إلى ذلك أن كل حقيقة، كما أشار أوروبندو غوسّه، مهما كانت صحيحة بذاتها، تغدو، إذا عُزلت عن غيرها من الحقائق التي تحدها وتكملها في الوقت نفسه، فخاً يقيد العقل ودوغما (عقيدة جامدة) مضلِّلة، لأن جملة الحقائق في واقع الأمر ليست إلا خيوطاً في شبكة بالغة التعقيد ولا يجوز أخذ واحد من الخيوط بمعزل عن الشبكة.

ساهمت الأديان مساهمة كبيرة في تطوير الإنسانية. كَرَّسَتْ قيماً ومعايير وحدَّدَتْ مبادئ لتهتدي بها حياة البشر. ولكنها رغم كل الخير الذي جاءت به حاولت أيضاً أن تسجن الحقيقة في قوالب محدَّدة ودوغمات (عقائد جامدة). وشجعت الطقوس والممارسات التي سرعان ما تفقد معانيها الأصلية وتتحول إلى قوالب مجردة. ففي حين أنها تفرض على الإنسان الرهبة والإحساس بالأحجية إزاء المجهول الذي يحيط به من كل جانب، تؤدي إلى إخافته من محاولة فهم ليس فقط ذلك المجهول بل وكل ما يمكنه أن يعترض سبيل الجهد الاجتماعي السائد، وكل ما هو موجود. إن الإيمان بوجود قوة ما وراء الطبيعة تتولى تنظيم كل شيء قاد إلى قدر من اللامسؤولية على المستوى الاجتماعي. وحلت العواطف والمشاعر وفرط الحساسية محل التفكير المعلل والبحث الجاد. لقد قيَّدَ الدين، رغم أنه جلب الراحة لعدد لا يحصى من البشر وجاء بالاستقرار للمجتمع من خلال قيمه، ذلك النزوع إلى التغيير والتقدم المتأصل في المجتمع الإنساني.

تجنبت الفلسفة كثيراً من هذه المطبات وشجعتْ الفكر والبحث. ولكنها عاشت عادة في برجها العاجي مقطوعة عن الحياة وعن مشكلاتها اليومية مركزة اهتمامها على الغايات النهائية ومخفقة في عملية ربطها بحياة الإنسان. كان المنطق والعقل دليليها فأخذاها بعيداً في عدد كبير من الاتجاهات. ولكن ذلك المنطق نفسه كان بمعظمه من نتاج العقل وقليل الاهتمام بالواقع.

أما العلم فقد تجاهل الغايات النهائية ونظر في الواقع وحده. جعل العالم يقفز إلى أمام قفزةً كبيرة، بنى حضارة متألقة، فتح آفاقاً لا تعد ولا تحصى لنمو المعرفة، وأضاف إلى قوة الإنسان إلى حد بدت معه إمكانية إدراك حقيقة أن الإنسان قادر على السيطرة على بيئته الطبيعية الفيزيائية وعلى إعادة صوغها، متوفرة للمرة الأولى. تحول الإنسان إلى ما يشبه القوة الجيولوجية الدائبة على القيام بتغيير وجه كوكب الأرض كيميائياً وفيزيائياً وبأشكال أخرى مختلفة. ومع ذلك، ما إن صار هذا المخطط المشؤوم للأشياء بادياً كما

لو كان في قبضته بصورة كاملة، ليغيره وفق ما هو مطلوب، حتى تبين أن هناك نقصاً واضحاً، عنصراً حيوياً مفتقداً. إن معرفة الغايات النهائية كانت غائبة، وحتى فهم الغاية المباشرة والآنية كان ملتبساً لأن العلم لم يقل لنا شيئاً عن أي هدف للحياة كما أن الإنسان، ذلك الجبار في تحكمه بالطبيعة، بقي عاجزاً عن السيطرة على نفسه فانطلق التنين الذي كان قد أوجده مسكوناً بروح السُّعار القاتل. قد تساعد التطورات الجديدة في البيولوجيا والبسيكولوجيا والعلوم المشابهة الأخرى، وتفسيرات البيولوجيا والفيزياء، الإنسان على فهم نفسه والسيطرة عليها أكثر مما فعل في الماضي. أو ربما قام الإنسان، قبل أن تؤثر مثل هذه الاكتشافات على الحياة الإنسانية بالقدر الكافي، بتدمير الحضارة التي بناها فيتوجب عليه أن يبدأ من جديد.

ليس هناك حد منظور لتقدم العلم؛ إن الآفاق مفتوحة أمامه ليتقدم. ولكن المسألة التي تطرح نفسها هي أن المنهج العلمي في الرصد قد لا يكون ملائماً دوماً وقابلاً للتطبيق بالنسبة إلى جميع التجارب الإنسانية المتنوعة فلا يستطيع بالتالي أن يعبر المحيط المجهول الذي يحيط بنا. قد يستطيع العلم بمساعدة الفلسفة، أن يذهب أبعد قليلاً ويغامر حتى في الانطلاق عبر هذه البحار البعيدة. ولكنْ حين يخفق العلم وتخفق الفلسفة معها في إنقاذنا، لا يبقى لنا إلا أن نعتمد على تلك القوى والطاقات التي نتوفر عليها لبلوغ الإدراك من خلالها، لأن هناك، على ما يبدو، موقفاً محدداً لا يستطيع العقل، بتركيبه الحالي، أن يتجاوزه. بقول باسكال: «إن المسعى الأخير للعقل هو في معرفة أن ثمة لا نهائية للأشياء تتجاوز هذه الأشياء. وهذه المعرفة تبقى ضعيفة إذا لم تذهب إلى ذلك الحد اللانهائي».

مدركين لهذه الحدود والقيود التي تقيد العقل والمنهج العلمي، لا بد لنا من الاستمرار في التمسك بهما بكل ما أوتينا من قوة، لأنه، بدون تلك القاعدة الثابتة والراسخة لا نستطيع أن نمسك بأي نوع من الحقيقة أو الواقع. من الأفضل أن نفهم جزءاً من الحقيقة ونطبقه على حياتنا، من ألا نفهم شيئاً على

الإطلاق فنهيم على وجوهنا تائهين لا حول لنا ولا قوة في محاولة عابثة لاختراق أحجية الوجود. إن تطبيقات العلم حتمية ولا غنى عنها بالنسبة إلى جميع البلدان والشعوب اليوم. غير أن ثمة شيئاً أكثر من تطبيقه أمر ضروري. وهذا الشيء هو الموقف العلمي، ذلك المزاج المحب للمغامرة والملتزم في الوقت نفسه بالروح النقدية للعلم، ذلك البحث عن الحقيقة والمعرفة الجديدة، ذلك الرفض لأي شيء بدون اختبار ووضع على المحك، تلك القدرة على استبدال الاستنتاجات السابقة لدى التوصل إلى براهين جديدة، ذلك الاعتماد على الواقع المرصود لا على النظرية المدركة مسبقاً، وذلك الانضباط الفولاذي للعقل - هذا كله ضروري، لا من أجل تطبيق العلم فقط بل من أجل الحياة نفسها وفي سبيل حل مشكلاتها الكثيرة. إن العديد والعديد من علماء اليوم الذين يُقْسِمون باسم العلم ينسون ذلك كله خارج دوائرهم الخاصة. فالموقف أو المزاج العلمي هو، أو يجب أن يكون، أسلوباً في الحياة، عملية سيرورة في التفكير، منهجاً للسلوك والتعامل والتواصل مع إخوتنا من البشر. إن ذلك نظام كبير ولا شك أن قلة منا، إذا لم نقل لا أحد، فقط يستطيعون أن يسلكوا مثل هذا السلوك ولو بنجاح جزئي. غير أن هذا النقد يشمل أيضاً، بقدر مماثل بل وأكبر، جميع الوصايا والأوامر والتعاليم التي راكمتْها الفلسفة والدين فوق رؤوسنا. إن المزاج العلمي يشير إلى الطريق الذي ينبغي للإنسان أن يسير فيه. إنه مزاج إنسان متحرر. يقال لنا إننا نعيش في عصر علمي، ولكن ليس هناك إلا النذر اليسير مما يشير إلى توفر هذا المزاج لدى الناس في أي مكان أو حتى لدى قادتهم.

يتعامل العلم مع مملكة المعرفة الموضوعية ولكن المزاج الذي ينبغي له أن يولّده يتجاوز تلك المملكة إلى ما وراءها. يمكن القول بأن الغايات النهائية للإنسان هي: اكتساب المعرفة وإدراك الحقيقة وتذوق الخير والجمال. والمنهج العلمي للبحث الموضوعي غير قابل للتطبيق عليها جميعاً، ويبقى الكثير مما هو حيوي في الحياة وراء نطاقها مثل الإحساس بالفن والشعر، والعاطفة التي

يولدها الجمال والاعتراف الداخلي بالخير. فعالم النبات وعالم الحيوان قد لا يعيشان على الإطلاق تجربة سحر الطبيعة وجمالها، وقد يكون السوسيولوجي مفتقراً كلياً إلى حب الإنسانية. ولكننا حتى عندما نصل إلى المناطق الواقعة وراء حدود المنهج العلمي ونزور قمم الجبال حيث تعيش الفلسفة فتملؤنا العواطف السامية أو نحدّق في الأمداء الواسعة وراءها، يكون ذلك الموقف والمزاج ضروريين أيضاً وأيضاً.

أما منهج الدين فمختلف تماماً. مُركِّزاً اهتمامه بالدرجة الأولى على مناطق تقع خلف نطاق البحث الموضوعي، يعتمد الدين على العاطفة والحدس. ومن ثم يطبق هذا المنهج على كل الأشياء في الحياة، حتى على تلك الأشياء القابلة للبحث والرصد الذهنيين: إن الدين المنظم، متحالفاً مع اللاهوت وأكثر اهتماماً على الأغلب بمصالحه الثابتة الموروثة مما بقضايا الروح، يشجع مزاجاً مختلفاً كل الاختلاف عن المزاج العلمي. إنه يولد الضيق والبعد عن التسامح، السذاجة والخرافة، النزعة العاطفية واللاعقلانية. إنه يميل إلى إغلاق عقل الإنسان وتحديده، وإلى إنتاج مزاج شبيه بمزاج الشخص التابع غير المتمتع بالحرية.

حتى لو لم يكن الإله موجوداً لكان من الضروري اختراعه كما قال فولتير. قد يكون ذلك صحيحاً. وبالفعل ظل عقل الإنسان دائباً باستمرار على بذل المحاولات الرامية إلى صوغ صورة ذهنية أو فكرة من هذا القبيل، فكرة نمت وتطورت مع نمو العقل وتطوره. ولكنَّ في الافتراض المعاكس أيضاً هناك شيئاً معيناً ألا وهو: حتى إذا كان الرب موجوداً فإن من المرغوب فيه عدم التطلع إليه أو الاتكال عليه. فالمبالغة في الاتكال على قوى ما وراء الطبيعية قد تقود الإنسان، وقد قادته بالفعل، إلى فقدان الاعتماد على نفسه وإلى شل قدرته وَمَلَكَتِه الإبداعية. ومع ذلك يبدو أن بعض الإيمان ضروري في المسائل التي تخص الروح والتي تقع خلف أفق عالمنا المادي الفيزيائي؛ بعض الاتكال على المفاهيم الأخلاقية والروحية والمثالية. وإلا فلن يكون لدينا أي ملاذ آمن، لن يكون عندنا

هدف أو غاية في الحياة. فسواء آمنا بالإله أم لا، يستحيل ألا نؤمن بشيء ما، سواء أطلقنا عليه اسم القوة المبدعة المانحة للحياة، أو الطاقة الحيوية المتأصلة في المادة التي تعطيها قدرتها على الحركة الذاتية والتغير والنمو، أو أي اسم آخر، ثمة شيء يكون واقعياً ولو خادعاً، مثل واقعية الحياة لدى مقارنتها بالموت. بوعينا أو بدونه يمارس معظمنا طقوس العبادة في المذبح غير المرئي لإله مجهول ويقدّم القرابين – لمثَل أعلى شخصي، وطني أو أممي، لغاية بعيدة تجذبنا باستمرار رغم أن العقل قد لا يجد فيه إلا القليل من المعنى، ثمة تصور غامض عن إنسان كامل وعالم أفضل. قد يكون الكمال مستحيل البلوغ، ولكن الشيطان الذي يسكن فينا، تلك القوة الحيوية، يدفعنا ويلح علينا ونحن نسير على ذلك الطريق جيلاً بعد جيل.

مع تقدم المعرفة يتقلص ملكوت الدين **بالمعنى الضيق للكلمة**. فكلما زاد فهمنا للحياة والطبيعة قلّ بحثُنا عن الأسباب الكامنة وراء الطبيعة. وما نستطيع أن نفهمه ونسيطر عليه يتوقف عن أن يكون لُغزاً. كانت علميات الزراعة، الطعام الذي نتناوله، الألبسة التي نرتديها، وعلاقاتنا الاجتماعية جميعاً تحت سلطان الدين وخوارنته الكبار ذات يوم. ولكنها ما لبثت أن خرجت، بالتدريج، من قبضة هذا الدين لتصبح موضوعات للدراسة العلمية. إلا أن قسماً كبيراً من هذا مازال متأثراً تأثراً قوياً بالمعتقدات الدينية والخرافات المرافقة لها. فالأحاجي الأخيرة مازالت بعيدة جداً عن متناول العقل الإنساني ويُحتَمل أن تبقى كذلك. غير أن العديد من أسرار الحياة قابلة للحل وتنتظره مما يجعل الانشغال المَرَضي المهووس باللغز الأخير يبدو غير ضروري وغير مبرر. ما زالت الحياة تطرح ليس فقط جمال العالم بل والمغامرة المثيرة لاكتشافات جديدة لانهائية، لبانورامات متجلية، ولطرق جديدة في الحياة، مضاعفةً غناها وامتلاءها وجاعلة إياها أخصب وأكثر كمالاً.

لذا فإنّ علينا أن نواجه الحياة بمزاج العلم وموقفه المتحالف مع الفلسفة، إضافة إلى احترام كل ما هو واقع وراءهما. ذلك هو الطريق إلى تكوين رؤية

متماسكة للحياة تحتضن، بأفقها الواسع، الماضيَ والحاضر بكل ما فيهما من قمم عالية وأعماق سحيقة وتنظر بهدوء وصفاء نحو المستقبل. فالأعماق موجودة ولا نستطيع تجاهلها. وهناك دوما، جنباً إلى جنب مع الجمال الذي يحيط بنا، بؤس العالم. إن رحلة الإنسان عبر الحياة خليط عجيب من الفرح والحزن. ذلك هو الطريق الوحيد الذي يمكّنه من أن يتعلم ويتقدم. أمّا عذاب الروح فهو شأن مأساوي ومعزول. إن الأحداث الخارجية وعواقبها تؤثر فينا بقوة ومع ذلك فإنّ أكبر الصدمات تنقضُّ على عقولنا، عبر المخاوف والصراعات الداخلية. وفيما نحن نتقدم على المستوى الخارجي، كما يجب علينا أن نفعل، إذا ما أردنا البقاء، لابد لنا في الوقت نفسه من أن نكسب السلم مع أنفسنا وفيما بين أنفسنا وبيئتنا، هذا السلم الذي يلبي ليس فقط حاجاتنا الجسدية والمادية بل ويطمئن أيضا تلك الهواجس المتخيلة والأرواح المغامرة التي ميزت الإنسان منذ بدأ رحلته المضطربة في عوالم الفكر والممارسة العملية. لا نعرف ما إذا كانت لتلك الرحلة أيّ غايات نهائية أم لا، ولكن لها تعويضاتها ومكافآتها وتشير إلى الكثير من الأهداف القريبة التي تبدو ممكنة التحقيق والتي يمكن أن تتحول من جديد نقطة انطلاق في عملية تقدم جديدة.

هيمن العلم على العالم الغربي حيث الجميع يجلُّونه. ولكن هذا الغرب ما زال بعيداً عن امتلاك المزاج الحقيقي للعلم. مازال مطالباً بأن يوائم مواءمة خَلاّقة بين الروح والجسد. علينا في الهند أن نقطع مسافات أطول في العديد من المجالات. ومع ذلك فإن العوائق أمامنا قد تكون أقل، لأن القاعدة الأساسية للفكر الهندي منذ العصور القديمة، لا مظاهره اللاحقة، منسجمة ومتسقة مع المزاج والموقف العلميين، كما مع الأممية. إنه، الفكر الهندي، مرتكز إلى بحث، لا يعرف معنى الخوف، عن الحقيقة، إلى التضامن مع الإنسان، بل وإلى قدسية كل ما هو حي، وإلى التطور الحر والمتعاون للفرد والجنس، ليصل إلى قدر أكبر فأكبر من الحرية ومستويات أعلى فأعلى من الارتقاء الإنساني.

أهمية الفكرة الوطنية والقومية – تغييرات ضرورية في الهند

احترام الماضي احتراماً أعمى أمرٌ سيء، وكذلك هو احتقاره، لأنّ المستقبل لا يمكن بناؤه على مثل أي من هذين الأساسين. فالحاضر والمستقبل لابد لهما، بالضرورة، من أن يخرجا من رحم الماضي ويحملا طابعه. ونسيان ذلك يعني البناء بدون أسس وقطع جذور النمو الوطني والقومي. إنه يعني نسيان إحدى أقوى القوى التي تؤثر في الناس. إن القومية أو الوطنية هي في الأساس جملة من الذكريات عن الإنجازات والتقاليد والتجارب الماضية، وهي اليوم أقوى مما كانت في أي وقت مضى. كثيرون ظنوا أن القومية عاشت أيامها وانتهت وأنّ عليها أن تُخْلي مكانَها للنزعات الأممية المتنامية باضطراد في العالم الحديث. سَخرَتْ الحركة الاشتراكية، بخلفيتها البروليتارية، بالثقافة القومية والوطنية بوصفها مرتبطة بطبقة وسطى متدهورة ومتلاشية. والرأسمالية نفسها أصبحت أكثر أممية مع مرور الزمن من خلال كارتيلاتها ومجمعاتها المتجاوزة للحدود الوطنية. إن التجارة والتبادل، والمواصلات السهلة والنقل السريع، الراديو والسينما، إن هذا كله ساعد على خلق جو أممي وتوليد وهمٍ يقول إن القومية محكومة بالفناء.

غير أنه ما إن تفاقمت الأزمة حتى برزت القومية من جديد وهيمنت على الساحة، وصار الناس يلوذون بتقاليدهم القديمة بحثاً عن الراحة والقوة. إن أحد التطورات اللافتة للنظر في العصر الراهن هو إعادة اكتشاف الماضي والأمة. فالعودة إلى التقاليد القومية كانت ملحوظة وبارزة أكثر بين صفوف العمال وعند العناصر البروليتارية الذين كانوا يعدُّون الطليعة المتقدمة في العمل الأممي. إن الحرب والأزمات المماثلة تذيب أممية العمال فيصبحون **ويصبحون ضحايا للأحقاد** والمخاوف القومية حتى أكثر من الجماعات الأخرى. والمثال الأكثر وضوحاً لهذا هو التطور الحديث في الاتحاد السوفيتي الذي أصبح، بدون أيّ تخلٍّ عن بيئته الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، أكثر وطنية، وصارت دعوة وطن الآباء والأجداد أقوى من دعوة البروليتاريا الأممية. فقد تم إحياء الشخصيات الشهيرة في التاريخ الوطني حتى بات ممثلوها أبطالاً حقيقيين

في نظر الشعب السوفيتي. إن السجل الملهم والمشرف للشعب السوفيتي في هذه الحرب، ومدى القوة والوحدة التي أبداها، كانا بدون شك نتيجة للبنية الاجتماعية والاقتصادية التي حققت تقدماً اجتماعياً كبيراً على جبهة واسعة، وبالاستناد إلى الإنتاج والاستهلاك المخططين وإلى تطور العلوم ووظائفها وإلى إطلاق كمية هائلة من القابليات والمواهب الجديدة في القيادة إضافة إلى قيادة ممتازة. ولكنهما يعودان أيضاً، ولو جزئيا، إلى إحياء الذكريات الوطنية والتقاليد القومية مع إحياء وعي جديد بالماضي الذي ساد الإحساس بأن الحاضر إن هو إلاّ استمرار له. سيكون من الخطأ أن نتصور أنّ هذه النظرة الوطنية لروسيا هي مجرد عودة إلى الوطنية ذات الطراز القديم. فهي ليست كذلك بالتأكيد. إنّ التجارب الهائلة للثورة وما أعقبها لا يمكن أن تُنْسى، ولابد للتغيرات التي ترتبت عليها في مجال البنية الاجتماعية والتكيف العقلي من أن تبقى. وتلك البنية الاجتماعية تقود بالضرورة إلى موقف أممي معين. غير أنّ الوطنية أو القومية عادت إلى الظهور بطريقة استطاعت معها أن تكون منسجمة مع البيئة الجديدة وأن تزيد من قوة الشعب.

مفيدة ثقافياً مقارنةُ تطور الدولة السوفيتية بالمصائر المختلفة للأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى. كانت هناك فورةُ الحماس الأولى لدى العديد من الناس في جميع البلدان وخصوصاً بين صفوف البروليتاريا بعد الثورة السوفيتية مباشرة. ومنها انبثقت جماعات وأحزاب شيوعية. ثم نشبت صراعات بين هذه الجماعات والأحزاب العمالية الوطنية. وخلال الخطط الخمسية السوفيتية حدثت موجة أخرى من الاهتمام والحماس، أدّت ربما إلى التأثير على مثقفي الطبقة الوسطى حتى أكثر من العمال. ومرة أخرى حدث رد فعل في أثناء حملات التطهير والتصفية التي جرت في الاتحاد السوفيتي. في بعض البلدان تعرضت الأحزاب الشيوعية للقمع والاضطهاد وفي بعضها الآخر حققت تقدماً. ولكنها في جميع الأماكن تقريباً دخلت في صراع مع الحركة العمالية الوطنية المنظمة. وكان ذلك بسبب كون الحركة العمالية محافظة من ناحية، ولكن الناحية الأخرى الأقوى كانت هي الشعور بأن

الحزب الشيوعي يمثل جماعة أجنبية ويتلقى سياسته من روسيا. كانت الوطنية المتأصلة في الحركة العمالية حجر عثرة أمام قبولها بالتعاون مع الحزب الشيوعي حتى عندما كان العديد من منتسبي هذه الحركة العمالية ميالين إلى الشيوعية. إن التغيرات الكثيرة التي طرأت على السياسة السوفيتية والمفهومة في علاقتها مع روسيا، أصبحت غير قابلة للتفهم كلياً بوصفها سياسات تؤيدها الأحزاب الشيوعية في الأماكن الأخرى. لم يكن ممكناً فهمها إلا على أساس أن ما هو جيد بالنسبة إلى روسيا جيد، بالضرورة، بالنسبة إلى باقي العالم. إن هذه الأحزاب الشيوعية، رغم أنها مؤلفة من أناس ذوي كفاءة وجديين إلى أبعد الحدود، فقدت الصلة مع العواطف الوطنية والقومية لدى الشعب وأصيبت بالضعف جراء ذلك. ففيما كان الاتحاد السوفيتي يقوم بصوغ روابط جديدة مع التقاليد الوطنية والقومية كانت الأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى تبتعد أكثر فأكثر عن هذه التقاليد ذاتها.

لا أستطيع أن أتكلم بكثير من الدراية عما حدث في الأماكن الأخرى، غير أنني أعلم أن الحزب الشيوعي في الهند بعيد كل البعد عن التقاليد الوطنية والقومية التي تملأ عقول الناس وجاهل بها. فهو يعتقد أنّ الشيوعية تنطوي بالضرورة على نوع من الاحتقار للماضي. إن تاريخ العالم، في نظره، يبدأ في تشرين الثاني ١٩١٧، وكل ما سبق ذلك التاريخ لم يكن إلاّ إعداداً له وتمهيداً لقدومه. على نحو طبيعي وعادي كانت الشيوعية مؤهّلة لأن تكون ذات جاذبية واسعة في بلد مثل الهند حيث يعيش أعداد كبيرة من الناس على حافة الجوع وحيث البنية الاقتصادية متداعية. وبمعنى ما هناك قدر هائل من هذه الجاذبية الغامضة ولكن الحزب الشيوعي لا يستطيع أن يستفيد منها لأنه عزل نفسه عن منابع العواطف الوطنية ويتحدث بلغة لا تجد أي صدى في قلوب الناس. لقد بقي مجموعة نشيطة ولكنها صغيرة بدون جذور فعلية.

لم يكن الحزب الشيوعي في الهند هو الوحيد الذي أخفق في هذا المجال. هناك آخرون يتحدثون عن الحداثة وعن الروح العصرية وجوهر الثقافة الغربية بلغة مرتجلة مقعّرة، لغة خشبية حسب تعبير أيامنا، وهم في الوقت نفسه يجهلون

ثقافتهم بالذات. خلافاً لحال الشيوعيين ليس لدى هؤلاء أية مثل عليا تحركهم كما يفتقرون إلى القوة الدافعة المؤهلة لأن تنقلهم إلى أمام. إنهم يأخذون الأطر الخارجية والزخارف السطحية من الغرب (وبعض السمات المكروهة معظم الأحيان)، ويتصورون أنهم الطليعة في حضارة متقدمة. يتصفون بالسذاجة والضحالة ولكنهم متقلون بنزواتهم الخاصة، إنهم يعيشون، في المدن الرئيسة على الأغلب، حياة مصطنعة لا علاقة حَيّة لها بثقافة الشرق أو الغرب.

فإن التقدم الوطني، ولهذا، لا يستطيع أن يكون لا في تكرار الماضي ولا في إنكاره. لابد من تبني أنماط جديدة شريطة أن تكون متوحدة عضوياً مع القديمة. فالجديد أحياناً، رغم اختلافه الشديد، يظهر من خلال أطر الصيغ الموجودة من قبل، بما يمكّنه من أن يولد شعوراً بالتطور المستمر من الماضي، شعورا بأنه حلقة في سلسلة تاريخ الأمة الطويلة. إن تاريخ الهند سجل مذهل حافل بالتغيرات التي تمت بهذه الطريقة. إنه تكيف مستمر لأفكار قديمة مع بيئة متبدلة، وانقلاب دائم للأنماط القديمة إلى أنماط جديدة. ولهذا السبب ليس هناك شعور بالقطيعة الثقافية والحضارية في هذا التاريخ بل ثمة تلك الاستمرارية، رغم التغير المتكرر، منذ الأيام البعيدة لعصر موهنجو دارو وحتى عصرنا نحن. كان هناك احترام للماضي وللأشكال التقليدية، ولكن ذلك كان مترافقاً أيضاً مع حرية ومرونة في العقل إضافة إلى تسامح في الروح. وهكذا في حين كانت الأشكال تبقى غالباً، كان المضمون الداخلي يتغير باستمرار. ولولا ذلك لما أمكن لذلك المجتمع أن يبقى مستمراً طوال آلاف السنين. لا شيء غير العقل الحي والنامي كان يستطيع أن يتغلب على جمود الأطر التقليدية، ولا شيء غير هذه الأطر كان قادراً على أن يمنح المجتمع استمراريته واستقراره.

غير أن هذا التوازن قد يختل وقد يطغى أحد الجانبين على الآخر بل وقد يقمعه إلى حد ما. شهدتْ الهند قدراً خارقاً للعادة من حرية العقل متحالفاً مع سلسلة من الأنماط الاجتماعية الجامدة. وهذه الأنماط مارستْ في النهاية تأثيرها على حرية العقل وجعلته أكثر جموداً ومحدودية في الممارسة إن لم

يكن في النظرية. لم تشهد أوروبا الغربية مثل هذه الحرية للعقل كما لم تشهد أطراً اجتماعية على نفس المستوى من الجمود. لقد ناضلت أوروبا طويلاً في سبيل حرية العقل، وهذا النضال أدى كمحصلة له إلى إحداث تغييرات في الأنماط الاجتماعية أيضاً.

في الصين كانت مرونة العقل أكبر حتى مما في الهند. ورغم الحب الشديد للتقاليد والتمسك القوي بها لم يفقد ذلك العقل الصيني مرونته وتسامحه الأساسي. كانت التقاليد أحياناً تعيق التغيير وترجئه ولكن العقل لم يكن يخشى التغيير وإن ظل محافظاً على الأنماط القديمة. وحتى أكثر من الهند، قام المجتمع الصيني بإقامة توازن ومعادلة عاشا عبر العديد من التغييرات طوال آلاف السنين. لعل إحدى أعظم الميزات التي تمتاز بها الصين عن البلدان الأخرى هي حريتها الكاملة من أيّ عقيدة جامدة (دوغما)، من النظرة الدينية الضيقة والمحدودة، واعتمادها على العقل والحس السليم. ليس هناك أيّ بلد آخر بنى ثقافته وحضارته على قدر أقل من الدين وقدر أكبر من الأخلاق والمثل العليا مع فهم عميق لتنوع الحياة الإنسانية.

لم تتعرض الأفكار الجديدة للحظر في الهند بسبب الحرية المعترف بها للعقل مهما كانت محدودية الممارسة. إنها محترمة وقابلة لأن تحظى بالقبول أكثر مما هي في بلاد ذات نظرة أكثر جموداً ودوغمائية إلى الحياة. فالمُثُل الأساسية للثقافة الهندية مستندة إلى قاعدة عريضة وقادرة على التكيف مع جل البيئات المختلفة. والصراع المرير بين العلم والدين الذي هز أوروبا في القرن التاسع عشر لم يكن وارداً في الهند. ولن يؤدي التغيير المستند إلى تطبيقات العلوم إلى أي صراعات مع تلك المُثُل. لا شك أنّ مثل هذه التغييرات كانت ستثير عقل الهند، كما أثارت بالفعل، غير أنها بدلاً من مقاومتها أو رفضها كانت ستُعَقْلنها من وجهة نظرها الإيديولوجية الخاصة وستكيفها بما ينسجم مع إطارها الذهني. ومن المحتمل أيضاً أن يتم إدخال العديد من التغييرات الحيوية على النظرة القديمة في هذه الأثناء، ولكنها لن تكون مفروضة بالقوة من الخارج وستبدو كما لو كانت نامية طبيعياً من

الأرضية الثقافية للشعب. غير أنّ هذه المسألة باتت اليوم أصعب مما كانت عليه من قبل بسبب الفترة الطويلة من النمو الملجوم والضرورة الملحة لتغييرات كبرى ونوعية.

إلاّ أنّ الصراع لابد منه على أيّ حال مع قسم كبير من البنية الفوقية التي نمت حول تلك المُثُل الأساسية والتي هي موجودة بوفرة مفرطة فعلاً وتكاد تخنقنا اليوم. لابد لتلك البنية الفوقية من أن ترحل، لأن أكثرها سيء بذاته ومتناقض مع روح العصر. وأولئك الذين يحاولون الحفاظ عليها إنما يسيئون إلى الثقافة الهندية لأنّهم يخلطون بين الجيد والرديء ويهددون إذن مواقع الأول. ليست قضية سهلة أن نفصل بين الطرفين ونرسم خطاً واضحاً وصارماً بينهما، وهنا بالذات تتباين الآراء كثيراً. غير أنّه من غير الضروري رسم مثل هذا الخط النظري والمنطقي. فمنطق الحياة المتغيرة وسير الأحداث كفيلان برسم ذلك الخط تدريجياً نيابة عنا. فكل نوع من أنواع التطور - التكنولوجي أو الفلسفي - يفرض اتصالاً مع الحياة نفسها، مع الحاجات الاجتماعية، ومع الحركات المفعمة بالحياة للعالم. إنّ فقدان هذه الصلة يؤدي إلى الركود وإلى فقدان الحيوية والإبداع. أما إذا حافظنا على تلك الصلات وعَبَّرْنا عن احترامنا لها فسوف نتكيف مع انعطاف الحياة بدون إضاعة الميزة الأساسية التي قومناها إيجابياً.

كان موقفنا من المعرفة في الماضي موقفاً تركيبياً، غير أنه كان محصوراً في الهند. لقد استمرت هذه المحدودية غير أن الموقف التركيبي ما لبث أن أخلى مكانه تدريجياً لموقف اقرب إلى التحليل. يجب علينا الآن أن نركز بشكل أقوى على الجانب التركيبي ونجعل العالم كلَّه ميداناً لدراستنا. فهذا التأكيد على التركيب ضروري بالفعل بالنسبة إلى كل أمة وفرد إذا ما أرادا الخروج من الأثلام الضيقة للفكر والممارسة التي طالما ظلت مفروضة على حياة الناس. إن تطور العلوم وتطبيقاتها جعلت هذا الأمر ممكناً بالنسبة إلينا ولكن الزيادة الكبيرة في المعارف الجديدة بالذات ضاعفت من صعوبته.

فقد أدى الاختصاص إلى تضييق حياة الفرد وحصرها في زاوية خاصة. وعمل الإنسان في الصناعة محصور غالباً بجزء متناه في الصغر من الإنتاج ككل. لابد للتخصص في كل من المعرفة والعمل من أن يستمر، ولكن ما يبدو أساسياً أكثر من أيّ وقت مضى هو ضرورة تشجيع نظرة تركيبية إلى **الحياة والمغامرة الإنسانيتين** عبر كلّ العصور. وسيتوجب على هذه النظرة أن تأخذ كلاً من الماضي والحاضر بنظر الاعتبار وأن تشمل في إطارها جميع البلدان والشعوب. وبهذا الأسلوب ربما استطعنا أن نطور، إضافة إلى خلفياتنا وثقافاتنا الوطنية، تذوقاً لما عند الآخرين وقابليةً لفهم شعوب البلدان الأخرى والتعاون معها. وهكذا قد ننجح بعض الشيء في بناء شخصيات متماسكة بدلاً من الأفراد المشوهين الذين نراهم اليوم. قد نصبح كما قال أفلاطون «متفرجين على الزمن كله وعلى الوجود بأسره»، مستمدين نسغ الحياة من المنابع الغنية التي راكمتْها الإنسانية ومضيفين إليها، ومطبقينها في عملية البناء من أجل المستقبل.

من الغريب ومما له مغزاه في الوقت نفسه أن العنصرية وغيرها من عوامل الفرقة والتمزق، رغم كل التقدم العلمي الحديث ورغم الحديث المتكرر عن الأممية، هي اليوم أكثر بروزاً من أي وقت مضى في التاريخ، إذا لم نقل أكثر من ذلك. ثمة نقص يعاني منه كل هذا التقدم الذي لا يستطيع أن يولِّد أي انسجام بين الأمم أو أي اتساق داخل روح الإنسان. ربما كان تزاوجٌ أكثر وحدٌ أدنى من التواضع إزاء حكمة الماضي التي هي، في التحليل الأخير، خبرة متراكمة للجنس البشري، قادرين على مساعدتنا لاكتساب أفقٍ جديد وقدر أكبر من الانسجام والتناغم. وذلك يشكل حاجة ملحة بصورة خاصة بالنسبة إلى تلك الشعوب التي تعيش حياة محمومة في الحاضر وحده والتي كادت تنسى الماضي كلياً. أما بالنسبة إلى البلدان الشبيهة بالهند فان الضرورة تقضي بالتركيز على مسألة أخرى لأننا مغمورون بالكثير من الماضي وقد تجاهلنا الحاضر وأهملناه. علينا أن نتحرر من تلك النظرة الدينية المولِّدة

للضيق والمحدودية، من ذلك العامل الذي يوهن انضباط العقل ويحيله إلى نزعة عاطفية طقسية وغيبية، تقف عائقاً أمام فهمنا لأنفسنا وللعالم. علينا أن نمسك بتلابيب هذا الحاضر، هذه الحياة، هذا العالم، هذه الطبيعة التي تحيط بنا في تنوعها اللانهائي. يتحدث بعض الهندوس عن نوع من العودة إلى الفيدات، ويحلم بعض المسلمين بالثيوقراطية الإسلامية (الحكم الديني الإسلامي). ما ذلك كله إلا أضغاث أحلام، لأن العودة إلى الماضي مستحيلة. ليس هناك أي مجال للالتفات إلى الوراء وإن كان مثل هذا الالتفات أمراً مرغوباً فيه. فالزمن ليس فيه إلا جادة ذات اتجاه واحد.

لذا يجب على الهند أن تقلل من نزعتها الدينية وأن تتحول إلى العلم. عليها أن تتحرر من الانغلاق في الفكر والعادات الاجتماعية، هذا الانغلاق الذي أحال حياتها إلى سجن خانق يشل روحها ويمنعها من النمو. أدت فكرة النقاء الطقسي إلى إقامة الحواجز أمام التفاعل الاجتماعي وضَيَّقَتْ ساحة النشاط الاجتماعي. والديانة اليومية للهندوسي المتزمت متركزة على ما يجوز تناوله وما لا يجوز إدخاله في قائمة الطعام. وعلى الذي يمكن تناول الطعام معه والذي لابد من الابتعاد عنه، أكثر من تركزها على القيم الروحية. إن أنظمة المطبخ وقواعده هي المهيمنة على حياته الاجتماعية. أما المسلم فهو، لحسن الحظ، متحرر من مثل هذه المحظورات، ولكن لديه هو الآخر قوانينه الضيقة وطقوسه الخانقة، لديه نمطه الخاص الذي يتبعه بشكل صارم ناسياً دروس الأخوَّة التي جاءت بها ديانته. ربما كانت نظرته إلى الحياة أكثر محدودية وأشد عقماً من نظرة الهندوسي، على الرغم من أن الهندوسي العادي اليوم ليس ممثلاً جيداً للنظرة الثانية، لأنه أضاع تلك الحرية التقليدية في الفكر وتلك الأرضية التي تغني الحياة من جوانب عديدة.

إن الكاست هو الرمز والتجسيد الحي لهذا الانغلاق لدى الهندوس. يقال أحياناً إن الفكرة الأساسية للكاست يمكن أن تبقى ولكن تطوراته وتعديلاته الضارة اللاحقة يجب أن تزول، ويقال إن على الكاست أن يكون

معتمداً على المواصفات النبيلة لا على النَّسَب. لا مكان على الإطلاق لمثل هذا الموقف الذي لا يؤدي إلى أكثر ما هو من تعقيد مجرد تعقيد للمسألة. قد تكون لدراسة تطور نظام الكاست في الإطار التاريخي بعض القيمة، غير أننا عاجزون بشكل واضح عن العودة إلى الفترة التي بدأ فيها الكاست. أما في التنظيم الاجتماعي القائم اليوم فلم يبق له أي مكان. إذا كانت الفضيلة هي المعيار الوحيد وتوفرت الفرص للجميع فإن الكاست يفقد كل سماته التي تميزه اليوم وينتهي بالفعل. لم يؤدِّ الكاست في الماضي إلى اضطهاد جماعات معينة فقط بل وإلى الفصل بين العلوم النظرية والمدرسية وبين المهارة الحرفية، وإلى نوع من الطلاق بين الفلسفة وبين الحياة الفعلية ومشكلاتها. لقد كان موقفاً ارستقراطياً مستنداً إلى التمسك بالتقاليد. لابدَّ من أن تتغير هذه النظرة جذرياً وبصورة كاملة لأنها متناقضة تماماً مع الشروط الحديثة ومع المثل الديمقراطية. قد يستمر التنظيم الوظيفي للمجموعات الاجتماعية في الهند، ولكن ذلك نفسه سيتعرض للكثير من التغيير نظراً لأن طبيعة الصناعة الحديثة تخلق وظائف جديدة وتضع حداً للعديد من الوظائف القديمة. إن الميل اليوم وفي كل مكان هو نحو التنظيم الوظيفي للمجتمع مما يؤدي إلى أن يخلي مفهوم الحقوق المجردة مكانه لمفهوم الوظائف. وهذا متفق مع المثل الهندية القديمة.

إن روح العصر هي في صف المساواة، رغم أن الممارسة تنكرها في كل مكان. لقد تحررنا من العبودية بالمعنى الضيق للكلمة، بمعنى إمكانية أن يكون إنسان ما ملكاً لإنسان آخر. ولكن عبودية جديدة، هي أسوأ من بعض نواحيها من القديمة، قد حلَّت محلها في جميع أنحاء العالم. فباسم الحرية الفردية تقوم النظم السياسية والاقتصادية باستغلال الناس وتعاملهم كما لو كانوا سلعاً. ورغم أن فرداً ما لا يمكن أن يصبح ملكاً لآخر، مرة ثانية، فإنّ أمّةً وبلاداً بأكملها لا تزال معرَّضة لأن تغدو ملكاً لأمة أخرى. وهكذا نرى أن العبودية الجماعية واردة ومحتملة. إن العنصرية هي الأخرى سمة مميزة لزماننا. فهناك ليس فقط أمم سيدة بل وأقوام سيدة أيضاً.

ومع ذلك فإنّ روح العصر هي المنتصرة. يجب علينا في الهند، في جميع الأحوال، أن نهدف إلى المساواة. وتلك لا تعني، ولا تستطيع أن تعني، أن الجميع متساوون جسدياً وذهنياً وروحياً، أو يمكن جعلهم كذلك في المستقبل. ولكنها تعني الفرص المتكافئة للجميع مع إلغاء جميع الحواجز والعقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقف في طريق كل الأفراد والجماعات. إنها تعني الإيمان بالإنسانية والاعتقاد بأنْ ليس هناك أي قوم أو مجتمع عاجز عن التقدم وفعل الخير بطريقته الخاصة، إذا ما توفرت له الفرصة المناسبة. وهي تعني إدراك حقيقة أن تخلف أو انحطاط أي جماعة ليسا نتيجة عيوب ونواقص متأصلة فيها، بل هما أساساً بسبب غياب الفرص والقهر الطويل من جانب جماعات أخرى. ينبغي للمساواة أن تعني فهماً للعالم الحديث حيث التقدم والصعود الفعليين، سواء على المستوى الوطني أم على المستوى الأممي، قد أصبحا شأناً مشتركاً. فأيّ جماعة متخلفة تجر معها الآخرين إلى الوراء. لذا يجب ليس فقط توفير الفرص المتكافئة للجميع بل وتوفير فرص خاصة تؤمن النمو التعليمي والاقتصادي والثقافي للجماعات المتخلفة حتى تتسنى لها إمكانية اللحاق بالجماعات التي سبقتها. وأي محاولة من هذا النوع تُبذل لفتح أبواب الفرص للجميع في الهند ستطلق طاقات ومواهب هائلة وعظيمة قادرة على قلب أوضاع البلاد رأساً على عقب وبسرعة مذهلة.

إنّ روح العصر تستلزم المساواة وتطالب بها، وهي تطالب أيضاً **وبالضرورة بنظام اقتصادي** يلائمها ويعمل على تشجيعها ودعمها. والنظام الكولونيالي الحاضر في الهند هو النقيض المباشر والصارخ لمبدأ المساواة ولروح العصر. فالاستبداد ليس مستنداً فقط إلى اللامساواة بل ويعمل على تأبيده بالضرورة في جميع ميادين الحياة. إنه يقمع ويكبت القوى المبدعة والخلاقة والعاملة على التجديد في الأمة، ويسجن المواهب والمَلَكات، كما يكبح روح الشعور بالمسؤولية. وأولئك الذين يضطرون لأن يعيشوا في ظل الاستبداد يفقدون الإحساس بالكرامة وشعور الثقة بالنفس. إن مشكلات الهند

على تعقيدها وتشابكها الواضح، ناجمة أساساً عن محاولة التقدم مع الإبقاء على البنية السياسية والاقتصادية كما هي. يجري إخضاع التقدم السياسي للمحافظة على هذه البنية وعلى المصالح الموروثة القائمة. وهذان الأمران لا يمكنهما أن يتعايشا معاً.

لابد من التغيير السياسي ولكن التغيير الاقتصادي هو الآخر ضروري بالمستوى نفسه. لابد للتغيير من أن ينحى منحى جماعياً مخططاً بصورة ديمقراطية. يقول ر.هـ. توني: «ليس الاختيار بين المنافسة والاحتكار، بل بين احتكار خاص وغير مسؤول وآخر مسؤول وعام». فالاحتكارات العامة تتزايد حتى في البلدان الرأسمالية وسوف تستمر في التزايد والنمو. أما التناقض بين الفكرة الكامنة وراءها وبين الاحتكار الخاص فسيظل مستمراً هو الآخر إلى أن تتم تصفية الأخير. إن فكرة الجماعية الديمقراطية لا تعني بالضرورة إلغاء الملكية الخاصة، بل تعني الملكية العامة للصناعات الأساسية والكبيرة. إنها تعني الإشراف التعاوني أو الجماعي على الأرض. وفي الهند بصورة خاصة لابد من امتلاك صناعات صغيرة وريفية تدار تعاونياً إضافة إلى الصناعات الكبرى. ومثل هذا النظام من الجماعية الديمقراطية سوف يتطلب تخطيطاً متقناً ومستمراً وتكيفاً مع الحاجات المتبدلة للشعب. ينبغي أن يكون الهدف متركزاً على توسيع القدرة الإنتاجية للأمة بكل الوسائل الممكنة. مع امتصاص كل اليد العاملة في الوقت نفسه في هذا النشاط أو ذاك منعا للبطالة. وحسب الإمكان يجب أن تكون الحرية متوفرة ليختار المرء المهنة التي يريدها. ولكن ذلك كله لن يؤدي إلى تحقيق المساواة المباشرة بين المداخيل، ولكن مستوىً أفضل من التوزيع العادل سيكون مع ميل متزايد باضطراد نحو تحقيق المساواة. وعلى أي حال، فإنّ الفروق الكبيرة القائمة اليوم سوف تختفي تماماً، والفروق الطبقية المستندة أساساً إلى الاختلافات في المداخيل ستبدأ بالتلاشي.

سيعني مثل هذا التغيير قلب المجتمع التملكي الحالي القائم بالدرجة الأولى على دافع الربح رأساً على عقب. قد يظل الربح مستمراً بحدود

معينة ولكنه لن يبقى الهاجس المهيمن كما لن **يغطي الساحة** التي يغطيها اليوم. من السُّخف أن نقول إن عامل الربح لا يدغدغ مشاعر الهندي البسيط أو العادي، ولكنه صحيح أيضاً أنه ليس هناك قدر كبير من الإعجاب والهوس بهذا الدافع في الهند كما هو حاصل في الغرب. قد يثير الحائز على المال شيئاً من الغيرة والحسد ولكنه لا يتمتع باحترام خاص ولا يثير الإعجاب. فالاحترام والتقدير مازالا يخصان أولئك الذين يُعَدّون خبراء وحكماء، نساء ورجالاً، وخصوصا أولئك الذين يضحون بأنفسهم أو بما يملكون في سبيل الخير العام. إن النظرة الهندية، حتى بالنسبة إلى الجماهير، لم تكن أبداً في صف الروح المولعة بالتملك.

تنطوي الجماعية على مشاريع عامة مشتركة وعلى جهود تعاونية. وهذه، مرة أخرى، منسجمة تماماً مع المفاهيم الاجتماعية الهندية القديمة التي كانت جميعا مستندة إلى فكرة الجماعة. إن تفسُّخ النظام الجماعي في ظل الحكم البريطاني وخصوصاً بالنسبة إلى القرية ذاتية الحكم، قد ألحق أضراراً كبيرة بالجماهير الهندية، ومن الناحية السيكولوجية النفسية أكثر من الاقتصادية. لم يأت أي شيء إيجابي بدلاً من ذلك النظام مما أفقد الجماهير روح الاستقلال، والشعور بالمسؤولية والقدرة على التعاون في سبيل الأهداف المشتركة. فالقرية التي كانت وحدة عضوية مفعمة بالحيوية صارت تدريجياً أرضاً مهجورة ميتة، مجرد أكوام من الطين والأكواخ والأفراد المنعزلين ذوي الأطوار الغريبة. ولكن هذه القرية ما زالت مترابطة بعلاقات معينة غير مرئية وما زالت الذكريات القديمة تنتعش وتنبعث. لعل من السهل توفير إمكانية الاستفادة من هذه التقاليد القديمة قدم الزمن وبناء مؤسسات مشاعية وتعاونية في الزراعة وفي الصناعات الصغيرة. لم تعد القرية قادرة على أن تكون وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً (رغم إمكانية ارتباطها الوثيق على الأغلب مع مزرعة جماعية أو تعاونية) ولكنها قادرة تماماً على أن تشكل وحدة حكومية وانتخابية. وكل وحدة من هذا النوع تعمل بوصفها كومونة تحكم نفسها بنفسها في داخل الإطار السياسي الأوسع وترعى الحاجات الأساسية

للقرية. وإذا ما عوملت إلى حد ما كوحدة انتخابية فإن ذلك سيبسّط الانتخابات المنطقية والشاملة **لعموم الهند** تبسيطاً كبيراً، عن طريق الإقلال من عدد المقترعين المباشرين. إن مجلس القرية المنتخب من جميع البالغين من الرجال والنساء في القرية يستطيع أن يكون الناخب في الانتخابات الأوسع. قد تنطوي الانتخابات غير المباشرة على بعض السلبيات ولكننا، إذا أخذنا الخلفية في الهند بالحسبان، فأنا متأكد من أن القرية يجب أن تعامل بوصفها وحدة. وهذا سيوفر تمثيلاً أصدق وأكثر اتصافاً بالمسؤولية.

إضافة إلى هذا التمثيل الإقليمي يجب أن يكون هناك تمثيل مباشر أيضاً للهيئات الجماعية والتعاونية العاملة في الزراعة والصناعة. وهكذا فإن التنظيم الديمقراطي للدولة سيتألف من ممثلين إقليميين ومهنيين على حد سواء كما سيكون مستنداً إلى الاستقلالية المحلية. إن مثل هذا الإجراء سيكون متفقاً تماماً مع ماضي الهند إضافة إلى انسجامه التام مع متطلباتها الحالية. لن يكون هناك إحساس بالقطيعة (إلا مع الظروف التي أوجدها الحكم البريطاني) وسيكون عقل الجماهير مستعداً لقبوله بوصفه استمراراً للماضي الذي مازالت تتذكره وتتوق إليه.

ومثل هذا التطور سوف يكون متناغماً مع الأممية السياسية والاقتصادية. لن يؤدي إلى إثارة أي صراع مع أمم أخرى وسيكون عاملاً قوياً لدعم أسس السلم في آسيا والعالم. إن ذلك سوف يساعد على تحقيق ذلك العالم الموحد الذي نحن مسوقون باتجاهه بصورة حتمية، رغم أن عواطفنا تخدعنا وتضللنا ورغم أن عقولنا تخفق في فهم هذا الأمر. ما إن يتحرر شعب الهند من الإحساس الرهيب بالظلم والاضطهاد والخيبة حتى يعود ثانية منتصباً واسع العقل نافضاً عن نفسه غبار النزعة القومية الضيقة والانغلاق. منطلقاً من الاعتزاز بتراثه الهندي سيبادر الشعب الهندي إلى فتح عقله وقلبه للشعوب والأمم الأخرى وسيصبح مواطناً في هذا العالم الواسع والرائع. يسير الشعب الهندي قُدُماً مع الآخرين في طريق البحث القديم الذي كان أجداده طلائع فيه.

الهند: تقسيم، دولة وطنية قومية، أم دولة مركزية فوق - قومية؟

من الصعب اكتشاف موازنة عادلة بين آمال الإنسان ومخاوفه، أو منع تمنياته من تلوين طريقة تفكير عقله. فرغباتنا تجهد في البحث عن أسباب داعمة ومؤيدة وتميل إلى تجاهل الوقائع والحجج التي لا تتسق معها. أحاول الوصول إلى تلك الموازنة كي أستطيع الحكم بشكل صحيح وأكتشف الأساس السليم للعمل. ومع ذلك أعرف مدى بُعْدي عن النجاح ومدى عجزي عن التحرر من زحمة الأفكار والأحاسيس التي طالما قامت ببناء كياني وتعزلني بحواجزها غير المرئية. كذلك أيضاً يمكن أن يقع الآخرون في الخطأ باتجاهات مختلفة. فنظرة الهندي والإنجليزي إلى الهند ومكانها في العالم ستكون بالضرورة مختلفة ومتضاربة لان كلاًّ منهما مشروط بماض فردي ووطني مختلف. فالفرد والجماعة الوطنية يحددان مصيريهما بأعمالهما، وهذه الأعمال الماضية تقود إلى الحاضر، وما يقومان به اليوم يشكل أساس الغد بالنسبة إليهما. وقد سمي ذلك بـــ «كارما» في الهند، قانون السبب والنتيجة، المصير الذي توفِّره لنا نشاطاتنا السابقة. ليس هو مصيراً ثابتاً لا يقبل التغير إذ تتدخل عوامل أخرى عديدة للتأثير عليه، كما أن إرادة الفرد بالذات هي الأخرى تلعب دوراً محدداً. ولو لم تكن هذه الحرية القادرة على تغيير نتائج الأفعال الماضية موجودة، لكنا إذن مجرد روبوتات في القبضة الفولاذية للقدر المحتوم. إلا أن ذلك الـــ «كارما» الماضي يبقى عاملاً قوياً في صياغة شكل الفرد والأمة. وما الوطنية والقومية بالذات إلا ظلاً له بكل ذكرياته الحسنة والسيئة عن الماضي.

ربما كان هذا الموروث عن الماضي مؤثراً على الجماعة القومية أكثر مما هي مؤثرة حتى على الفرد لأن الأعداد الكبيرة من المخلوقات البشرية مسوقة أكثر بدوافع لا واعية وغير شخصية بالمقارنة مع الفرد، ويكون تحويلهم عن مسارهم أصعب. قد تؤثر الاعتبارات الأخلاقية على الفرد ولكن تأثيرها على الجماعة أقل، وكلما كانت الجماعة أكبر كان

تأثيرها عليها أخف. ومن الأسهل، ولاسيما في العالم الحديث، التأثير على الجماعة عن طريق الدعايات المغرضة. غير أن الجماعة نفسها تسمو أحياناً وان كانت نادرة، إلى مستويات أخلاقية عالية في سلوكها وتجبر الفرد على نسيان أساليبه الضيقة والأنانية. ولكن الجماعة تبقى في معظم الأحيان في مستوى أدنى بكثير من مستوى الفرد.

إن الحرب تنتج هذين الشكلين كليهما من ردود الأفعال، ولكن النزعة المهيمنة تبقى تلك الداعية إلى التحرر من المسؤولية الأخلاقية وانهيار المعايير التي دأبت الحضارة طويلاً على بنائها. والحرب الناجحة والعدوان يقودان إلى تبرير هذه السياسة واستمرارها، إلى الهيمنة الإمبريالية وأفكار الأمة السيدة. أما الهزيمة فتولد الإحباط والخيبة وتشكل أرضاً خصبة لإنبات المشاعر الانتقامية. وفي الحالين كليهما تنمو الكراهية ويزيد الإدمان على العنف، تسود الوحشية واللارحمة ويطغى الرفض حتى لفهم وجهة نظر الطرف الآخر. وهكذا يجري تحديد شروط المستقبل ويكر المزيد من الحروب والصراعات مع كل ما تنطوي عليها من عواقب.

إن العلاقة المفروضة بالقوة منذ قرنين من الزمان بين الهند وإنجلترا هي التي أقامت صرح هذا الـــ «كارما»، هذا القَدَر أو المصير بالنسبة إلى الطرفين، وهي مستمرة في تحديد نوعية الصلات بينهما. وقد ناضلنا حتى الآن، ونحن مكبّلون بشباكها، عبثاً لتحرير أنفسنا من هذا الموروث عن الماضي ولنبدأ من جديد على أسس مختلفة. إلا أن سنوات الحرب الخمس الماضية، للأسف، أضافت إلى ذلك الـــ «كارما» المشؤوم الماضي وجعلت عملية التوفيق وإقامة العلاقات الطبيعية أكثر صعوبة. إن سجل السنوات المئتين، مثل كل سجل، هو خليط للخير والشر. وبالنسبة إلى الإنجليزي يطغى الخير على الشر، أما بالنسبة إلى الهندي فإن الشر هو الطاغي تماماً حتى أنه يُغْرق الفترةَ كلَّها في الظلام. ومهما كانت الموازنة بين الخير

والشر فإن الواضح هو أن أيَّ علاقة مفروضة قسراً تولّد الحقد والكراهية بين الطرفين، ومن مثل هذه المشاعر يستحيل أن يتدفق إلا العواقب الوخيمة.

إن التغيير الثوري على المستويين السياسي والاقتصادي في الهند ليس مطلوباً فقط بل ويبدو أمراً محتوماً يستحيل تجنبه. في نهاية عام ١٩٣٩ بعيد اندلاع الحرب، وفي نيسان ١٩٤٢ مرة أخرى، لاحت في الأفق أمكانية ضعيفة لتحقيق مثل هذا التغيير بموافقة الهند وإنجلترا . ولكن تلك الإمكانيات والفرص ولَّتْ لأن كل تغيير أساسي يولّد الخوف. ولكن التغيير لابد آت. والسؤال هو هل مضت مرحلة الموافقة؟ إزاء وجود الأخطار المشتركة **الماثلة** يفقد الماضي بعضاً من كوابيسه، ويُنظر إلى الحاضر من خلال المستقبل. ولكن الماضي قد عاد الآن ومعززاً بشكل خطير. فقد تغير المزاج المتفتح وصار متصلباً ومثقلاً بالمرارة. إن ثمة حلاً لابدّ سيأتي عاجلاً أم آجلاً، بعد مزيد من الصراع أو بدون ذلك، ولكنه أقلّ احتمالاً أن يكون حلاًّ حقيقياً مخلصاً ومستنداً إلى روح التعاون. والاحتمال الأقوى هو أن يكون خضوعاً قسرياً ولاإرادياً بالنسبة إلى الطرفين كليهما أمام الظروف السائدة مع استمرار النوايا السيئة وانعدام الثقة. لا توجد أمام أي حل مطروح يفترض ولو من حيث المبدأ إبقاء الهند جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، أيُّ فرصة ولو بمقدار ذرة لأن تكون مقبولة. وما من حل يُبقْي على مخلفات الإقطاع في الهند قادر على الاستمرار.

الحياة في الهند رخيصة، وحين يكون الأمر كذلك، تكون الحياة فارغة وبشعة، زائفة ومغلَّفة بكل الكآبة الرهيبة المتولدة من الفقر. يسود الهند جو يبعث على الضعف والوهن، وهو ناتج عن جملة من الأسباب، المفروضة منها والمتأصلة، ولكنه ناجم أساساً عن الفقر والحاجة. لدينا مستوى معيشة مخيف من حيث تدنيه ونسبة عالية جداً من الوفيات. لدى البلدان المتطورة

صناعياً طريقة خاصة بها في النظر إلى البلاد غير المتطورة والفقيرة مثلها تماماً مثل طريقة الغني الخاصة في النظر إلى الفقير والبائس. فالغني، انطلاقاً من موارده الوفيرة وفرصه الكثيرة، يطور مستويات عليا وأذواقاً متحذلقة ويلوم الفقراء على عاداتهم وافتقارهم للثقافة. وبعد أن حرمهم من فرصة تحسين أحوالهم، يجعل فقرهم وما يلازمه من شرور مبررات للمزيد من الحرمان.

ليست الهند بلاداً فقيرة. إنها تملك، بوفرة، كل ما من شأنه أن يجعل أي بلد غنياً، ولكن شعبها، مع ذلك، فقير. إن لديها تراثاً نبيلاً من الأشكال الثقافية. وطاقتها الثقافية الكامنة هائلة جداً، ولكنَّ العديد من التطورات الجديدة و«قطع التبديل» اللازمة للثقافة ناقصة وهذا النقص ناتج عن الكثير من الأسباب وفي طليعتها الحرمان المتعمد و المدروس. وحين يكون الأمر على هذا النحو يتوجب على الطاقة الحيوية للشعب أن تتجاوز العقبات وتسد النقص. ذلك هو ما يحدث في الهند اليوم. ما من شيء أكثر وضوحاً من حقيقة أن الهند تمتلك الموارد والذكاء والمهارة والقابلية المطلوبة للتقدم بسرعة. إن لديها الخبرة الثقافية والروحية المتراكمة منذ أقدم العصور. تستطيع أن تتقدم في مجال النظرية العلمية وفي تطبيقات العلوم على حد سواء لتصبح أمة صناعية عظيمة. إن سجلها العلمي حافل منذ الآن على الرغم من الكثير من القيود والمعوقات التي تعاني منها وعلى الرغم من النقص في الفرص أمام شبابها ليقوموا بالأبحاث العلمية. ليس ذلك السجل كبيراً إذا أخذنا حجم الإمكانيات المتوفرة في البلاد بالحسبان، ولكنه مؤشر يبين ما سيتحقق حين يجري إطلاق طاقات الأمة وتوفير الفرص.

عاملان اثنان فقط قد يقفان في الطريق: التطورات الدولية والضغوط الخارجية على الهند من جهة، وغياب الهدف المشترك في داخل البلاد من جهة ثانية. والعامل الثاني هو المهم في التحليل الأخير. إذا ما جرى تمزيق

الهند إلى جزأين أو أكثر ولم تعد قادرة على العمل بوصفها وحدة سياسية واقتصادية، فإن تقدمها سوف يتأثر بشكل خطير. سوف يكون هناك ذلك التأثير المُضعِف المباشر، ولكنَّ ما هو أسوأ هو الصراع النفسي الداخلي بين أولئك الذين يرغبون في إعادة توحيدها وبين الآخرين الذين يقفون في وجه ذلك. سوف يجري خلق مصالح ثابتة جديدة تقف في وجه التغيير والتقدم: سوف يلاحقنا نوع من «كارما» مشؤوم جديد في المستقبل. الخطوة الخطأ تقود إلى أخرى مثلها؛ ذلك هو ما كان في الماضي ومثله سيكون في المستقبل أيضاً. غير أن الظروف تتطلب أحياناً أن يتم اتخاذ خطوات خاطئة منعاً لكارثة أسوأ تتهددنا من أن تقع. تلك هي المفارقة الكبرى في السياسة. وما من أحد يستطيع أن يقول بثقة ما إذا كان ارتكاب الخطأ في الوقت الحاضر أفضل وآمن في المحصلة من إمكانية حدوث تلك الكارثة المتخيلة. الوحدة دوماً أفضل من اللاوحدة، ولكن الوحدة المفروضة بالقوة ليست إلا خدعة زائفة وشأن ينطوي على الكثير من الأخطار، وضع مشحون بإمكانيات التفجر. ينبغي للوحدة أن تكون وحدة نابعة من القلب والعقل، مستندة إلى الشعور بالانتماء المشترك وإلى الاستعداد لمواجهة الذين يقفون في وجهها. إنني مقتنع بأن الوحدة الأساسية تلك موجودة في الهند ولكن قوى أخرى تمكَّنَتْ إلى حد ما من أن تطغى عليها وتخفيها. ربما كانت هذه الأخيرة مؤقتة وسطحية وقد تمر بسرعة ولكنها ذات شأن اليوم ولا يستطيع أحد أن يتجاهلها.

إنّه خطؤنا بالطبع ولابد لنا من أن ندفع ثمن إخفاقاتنا. ولكنني لا أستطيع أن أُعفي أو أسامح السلطات البريطانية حول الدور المدروس والمتعمد الذي لعبته في زرع الشقاق في الهند. كل الجروح الأخرى ستلتئم ولكن هذا الجرح سوف يظل يؤرقنا لفترة زمنية أطول بما لا يقاس. كثيراً ما أتذكر إيرلندا والصين حين أفكر بالهند. البلدان، كلاهما، يختلفان عن

الهند ويختلف كل منهما عن الآخر من حيث المشكلات السابقة والحالية، ومع ذلك فإن هناك عدداً كبيراً من أوجه الشبه. هل سيتوجب علينا أن نسير في الطريق نفسه مستقبلاً؟

يُحدِّثنا جيم فيلان في كتابه «رحلة السجن» عن تأثير السجن على الشخصية الإنسانية. وكل من أمضى وقتاً طويلاً خلف القضبان يعرف مدى صحة تصريحه القائل «يفعل السجن... فِعْل العدسة المكبِّرة في الشخصية الإنسانية. فكل نقطة ضعف صغيرة تبرز، تتأكد، تستيقظ حتى لا يبقى سجينٌ يعاني من نقطة الضعف، بل نجدنا أمام نقطة ضعف ترتدي ثوب السجين». ثمة شيء من قبيل هذا التأثير يتركه الحكم الأجنبي على الشخصية الوطنية. ليس ذلك هو الأثر الوحيد لأن السمات النبيلة هي الأخرى تتطور كما يجري بناء صرح القوة تدريجياً عبر المقاومة. ولكن السلطة الأجنبية تدأب على تشجيع التأثير الأول وقمع الثاني. تماماً كما يوجد لدينا سجناء ميزتهم الوحيدة والرئيسة هي التجسس على زملائهم السجناء، كذلك لا يوجد نقص في الدمى والعملاء الذين يلبسون لبوس السلطة ويتصرفون باسمها في البلدان التابعة والخاضعة. وهناك أيضاً آخرون لا يلتحقون بوعي بهذا المجرى ولكنهم يكونون متأثرين إلى هذا الحد أو ذاك بسياسات السلطة المهيمنة ودسائسها.

من شأن القبول بمبدأ تقسيم الهند، أو بمبدأ رفض الوحدة المفروضة بالقوة، بالأحرى، أن يقود إلى رؤية هادئة خالية من العواطف لعواقبها وصولاً إلى إدراك حقيقة أن تلك الوحدة هي لمصلحة الجميع، آخر المطاف. ومع ذلك فإن هناك خطراً ماثلاً يتجلى في حقيقة أن اتخاذ هذه الخطوة غير الصحيحة قد يجر إلى اتخاذ خطوات مماثلة تأتي وراءها. فمحاولة حل مشكلتنا بطريقة غير صحيحة ستؤدي إلى خلق مشكلات جديدة. إذا ما جرى تقسيم الهند إلى جزأين أو أكثر فإن دمج الولايات والدول الهندية في الهند يصبح أصعب، لأن تلك الولايات والدول ستجد سبباً إضافياً، لن يكون

متوفراً في الحالة المعاكسة، يدفعهم إلى الابتعاد والتمسك بنظمها التسلطية الاستبدادية(*).

(*) يمكن القول إن الولايات - الدول الهندية بمجملها تواقة إلى امتلاك هند اتحادية قوية تكون هي أعضاء متساوية الحقوق فيها، بمقدار ما هي حريصة على الاحتفاظ باستقلاليتها الداخلية الذاتية. فاقتراح تقسيم الهند جوبه بنشاط من جانب بعض الوزراء والسياسيين القياديين في الولايات، وقد أوضح هؤلاء بأن الولايات قد تفضل، في حال حدوث مثل هذا التقسيم، أن تبقى وحدها وألا تلتحق بأي جزء من أجزاء الهند المقسمة. إن السير سي. ب. راماسوامي ايار، ديوان ارافانكور وأجده أقدر وزراء الولايات وأكثرهم خبرة (رغم اشتهاره بأساليبه الاستبدادية وقمعه الشديد لمن يخالفونه في الرأي) مؤيد قوي للاستقلالية الذاتية الداخلية للولايات. وهو في الوقت نفسه معارض عنيف لفكرة «الباكستان» أو أي مشروع تقسيمي مقترح. ففي خطاب ألقاه يوم ١٩٤٤/١٠/٦ أمام فرع بومباي لمجلس الشؤون الدولية الهندي قال: «وبعبارة أخرى ينبغي للولايات، ولابد لها بنظري من أن تنضوي تحت مشروع يمكّن سائر الوحدات السياسية والإدارية المختلفة في الهند، مع ممارستها قدراً كاملاً من الاستقلالية في الأمور المحلية، من التعاون مع الوحدات الأخرى في تكوين الهيئات التشريعية والتنفيذية المركزية وتشغيلها. ومثل هذه الهيئات سوف تعمل بنجاح داخل الهند وخارجها بوصفها وطنية ومتعاونة إضافة إلى كونها تمثيلية. وفي داخل حدود الهند ستكون العلاقة بين الوحدات علاقة تكافؤ ومساواة ولن يكون هناك أي شكل من أشكال الهيمنة والطغيان فيما بينها رغم أن الحقوق الموروثة وغير الموروثة للمركز يجب أن تكون مقررة ومطبقة بشكل صارم.» ثم يتابع كلامه ليقول: «إن وجهة نظري هي، حرفياً، سواء بحقوق تعاقدية أم بغيرها، ليس لدى أية ولاية هندية حق في وجود لا ينضم إلى مشروع يؤدي إلى خلق إدارة مركزية وإشراف مركزي على المسائل التي تتعلق بالولايات الهندية أو بالهند البريطانية على حد سواء، أو لا تعبر عن ولائها لجميع التدابير السياسية التي يمكن التوصل إليها لحكم الهند وكل الإيديولوجيات التي قد تنبثق نتيجة للنقاش الحر والمتكافئ أو المساوامات». «أريد أن أؤكد بقوة، رغم علمي بأنني سأثير قدراً ذا شأن من المعارضة، أن أي ولاية هندية لا تملك الحق في الوجود إذا لم تكن يداً بيد، إذا لم تكن متقدمة، مع الهند البريطانية في القضايا ذات العلاقة بخير الشعب».

هناك حقيقة أخرى يؤكدها راماسوامي ايار هي عدم إمكانية تجاهل استحالة التعامل مع ٦٠١ ولاية أو دولة على قدم المساواة. ويعتقد بأن الدستور الجديد للهند سيختزل هذه الولايات الـ ٦٠١ إلى حوالي خمس عشرة أو عشرين، مع دمج الأخرى في الوحدات الأكبر سواء أكانت ولايات أم مقاطعات.

يبدو واضحاً أن راماسوامي لا يعلق أهمية كبيرة على هذه المسيرة السياسية الداخلية للولايات، أو على الأقل يجدها قضية ثانوية. ولكن غياب ذلك وخصوصاً في الولايات المخالفة، يقود بالضرورة إلى صراعات لا تتوقف بين الشعب وسلطات الولاية.

إنّ أي تقسيم للهند على أساس ديني كما بين الهندوس والمسلمين مثلما ترى الرابطة الإسلامية اليوم لا يستطيع أن يفصل بين أتباع هاتين الديانتين الرئيسيتين في الهند، لأنهم موزعون على سائر أرجاء البلاد المختلفة. حتى إذا تم فصل المناطق التي تشكل فها كل جماعة الأكثرية، فإن أقليات كبيرة وعديدة تابعة للجماعة الثانية تبقى في كل منطقة من المناطق. وهكذا نقوم بدلاً من حل مسألة الأقليات بخلق سلسلة مشكلات تخص الأقليات. وهناك جماعات دينية أخرى مقسومة رغم إرادتها وبشكل تعسفي، مثل السيخ، وموزعة بين عدد من الولايات المختلفة. إن منح حرية الانفصال لجماعة معينة يعني حرمان الجماعات الأخرى، وإن كانت أقلية، من تلك الحرية وإجبارها على الانعزال عن باقي الهند رغماً عن رغباتها المؤكدة وتمنياتها القلبية العميقة. وإذا قيل إن الأكثرية هي التي ستحكم (الأكثرية الدينية)، فيما يتعلق بمسألة التقسيم، فليس هناك أي سبب خاص يدعو إلى عدم تمكين الأكثرية من إقرار القضية ذات العلاقة بالهند كلها، أو إلى تمكين كل منطقة صغيرة من أن تقرر مكانتها المستقلة بنفسها والوصول بعد ذلك إلى خلق عدد كبير من الدويلات الصغيرة - يا له من تطور لا يقبله العقل بل ولا حتى الخيال! وذلك كله يستحيل أن يتم بالاستناد إلى أي منطق، لأن الجماعات الدينية متداخلة ومختلطة ومندمجة في الكتلة السكانية في جميع أنحاء البلاد.

من الصعب صعوبة مؤكدة حل مثل هذه المشكلات عن طريق التقسيم حين تكون المسألة مسألة قوميات. أما حين يصبح المعيار أو المحك محكاً دينياً فيغدو الحل مستحيلاً على أي أساس يتصف بالمنطق. إنه تراجع إلى مفاهيم قروسطية لا مكان لها في العالم الحديث.

إذا تم النظر إلى الجوانب الاقتصادية للتقسيم يتضح أن الهند ككل وحدة اقتصادية قوية مكتفية ذاتياً إلى هذا الحد أو ذاك. إن أي تقسيم سيؤدي بالطبع إلى إضعافها وسيتوجب على أي جزء أن يكون معتمداً على الآخر. إذا استهدف التقسيم فصل المناطق الهندوسية والإسلامية من حيث الأكثرية عن

بعضها فإن الأولى ستشكل الجزء الأكبر بكثير من حيث الموارد الطبيعية والمراكز الصناعية. فالمناطق الهندية لن تتأثر كثيراً من وجهة النظر هذه في حين أن المناطق الإسلامية، ، ستكون بالمقابل متخلفة اقتصادياً، عاجزة على الأغلب. مناطق لا تستطيع أن تعيش بدون مساعدات خارجية كبيرة. وهكذا تبرز إلى السطح مفارقة غريبة هي أن أولئك الذين يطالبون بالتقسيم اليوم سيكونون الأكثر معاناة من هذا التقسيم. وبسبب المعرفة الجزئية لهذه الحقيقة يصرِّح اليوم باسمهم أن التقسيم يجب أن يتم بشكل يضمن لهم إقليماً مناسباً اقتصادياً. لست أعرف ما إذا كان هذا ممكناً تحت أي ظروف، ولكنني أميل إلى الشك أكثر. فأيّ محاولة لتحقيق مثل هذا المطلب ستؤدي إلى عملية إلحاق قسرية لمناطق غالبيتها الساحقة سكانياً هي من الهندوس أو السيخ بالمنطقة المفصولة. ستكون تلك طريقة عجيبة لتنفيذ مبدأ حق تقرير المصير. يذكرني هذا بقصة الرجل الذي قتل أباه وأمه ثم توسل إلى المحكمة طالباً الرأفة به بحجة أنه يتيم الأبوين.

يبرز تناقض آخر بالغ الغرابة أمامنا. في الوقت الذي تجري فيه مناشدة مبدأ حق تقرير المصير، يجري التعبير عن عدم القبول بفكرة الاستفتاء العام لإقرار ذلك، أو في أحسن الحالات، يراد لهذا الاستفتاء العام أن يكون محصوراً بالمسلمين في المنطقة دون غيرهم. وهكذا نرى أن نسبة السكان المسلمين في البنغال والبنجاب هي ٥٤٪ أو أقل. يقضي الاقتراح بحصر التصويت بهذه النسبة مع حرمان الآخرين، وهم يشكلون نسبة ٤٦٪ أو أكثر من فرصة الإدلاء بآرائهم حول ما يجري. ومثل هذا الإجراء قد يؤدي، في المحصلة، إلى تمكين نسبة ٢٨٪ من تقرير مصير نسبة ٧٢٪..

من الصعب أن نفهم كيف يقوم أي إنسان عاقل بتقديم مثل هذه الاقتراحات أو يتوقع الموافقة عليها. لا أعرف، ولا يستطيع أحد غيري أن يعرف حتى يتم التصويت الفعلي على هذه القضية كم هو عدد المسلمين الذين سيصوتون لصالح التقسيم في المناطق المعنية. أتصور أن عدداً كبيراً منهم،

وربما الأكثرية، سيصوتون ضد التقسيم. فالعديد من المنظمات الإسلامية هي ضده. وكل من ليس مسلماً، سواء أكان هندوسياً أم سيخياً أم مسيحياً، أم بارسياً، يعارض التقسيم. وفي الأساس لم تزدهر هذه العواطف المتحمسة للتقسيم إلا في المناطق التي يشكل فيها المسلمون أقلية صغيرة - مناطق لا يمكنها، مهما حصل، أن تنفصل عن باقي الهند. أما المسلمون في المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية فقد كان تأثرهم على تلك العواطف أقل، وهذا طبيعي لأن هؤلاء قادرون على الوقوف على أقدامهم ولا يوجد ما يبرر خوفهم من أي جماعات أخرى. ولا تبدو هذه العواطف إلا بحدودها الدنيا في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية (حيث نسبة المسلمين تصل إلى ٩٥٪) وحيث الباتان يتصفون بالشجاعة والاعتماد على الذات ولا يعانون من أي عقد خوف. وهكذا نجد، وهذا يثير الاستغراب، أن اقتراح الرابطة الإسلامية الداعي إلى التقسيم يُستَقبَل بحماس أقل في المناطق التي يراد فصلها مما في المناطق ذات الأقلية الإسلامية التي لن تتأثر بإجراءات التقسيم. غير أن واقع أن أعداداً ذات شأن من المسلمين صارت متأثرة عاطفياً بفكرة التقسيم هذه بدون أي تفكير بالعواقب التي ستترتب عليه، يبقى قائماً. وبالفعل فإنّ الاقتراح لم يجر طرحه حتى الآن إلا بشكل غامض ولم تُبذل أي محاولة لتحديده تحديداً واضحاً رغم المطالبات المتكررة.

أعتقد أن هذه العواطف اختُلقت اختلاقاً وليس لها أي جذور في عقل المسلمين. ولكن حتى العاطفة المؤقتة قد تكون قوية بدرجة كافية فتؤثر على الأحداث فتؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة. في الأحوال الاعتيادية ستحدث عمليات تكيف من حين لآخر، أما في الوضعية الخاصة التي تشغلها الهند اليوم، حيث السلطة كلها متركزة بأيد أجنبية، فإن كل شيء يمكن أن يحصل. من الواضح أن أي حلٍّ واقعي وفعلي يجب أن يستند إلى حسن نوايا العناصر المعنية وإلى رغبة جميع الأطراف ذات العلاقة في التعاون من أجل هدف مشترك. ولكسب ذلك تكون التضحية بالمنطق مسألة واردة ومشروعة. لابد

لكل جماعة من أن تكون ليس فقط حرة نظرياً وعملياً ومالكة لفرص متكافئة للنمو والتطور، بل ويجب أيضاً أن تكون مالكة للإحساس بالحرية والمساواة. ليس صعباً، إذا ما تم استبعاد ثورات الغضب والعواطف غير المستندة إلى العقل، أن نصل إلى مثل هذه الحرية من خلال توفير الحد الأعلى من الاستقلالية الذاتية للمقاطعات والولايات - الدول مع الاحتفاظ في الوقت نفسه برابطة مركزية قوية. من الممكن أيضاً أن توجد حتى وحدات مستقلة ذاتياً داخل المقاطعات الأكبر والولايات كما في روسيا السوفيتية. وإضافة إلى ذلك كله يمكن إيراد نصوص واضحة في الدستور تؤمن أكبر حماية ممكنة وأفضل الضمانات لحقوق الأقليات.

ذلك كله يمكن أن يتم. غير أنني ما زلت أجهل ما سيتمخض عنه المستقبل تحت تأثير مختلف العوامل والقوى المحدِّدة والمؤثرة، وعلى رأسها السياسة البريطانية. قد يتم فرض نوع من التقسيم على الهند بالقوة مترافقاً مع رابط ضعيف وغامض يربط بين الجزأين المنقسمين. وحتى لو حصل هذا فأنا مقتنع بأن مشاعر الوحدة العميقة والتطورات العالمية ستعيد في المستقبل تقريب الجزأين المنفصلين إلى بعضهما وصولاً إلى وحدة فعلية آخر المطاف.

إن تلك الوحدة هي جغرافية وتاريخية وثقافية، هي كل هذا مجتمعاً، غير أن العامل الأقوى الذي يعمل لصالحها هو اتجاه تطور الأحداث العالمية. إن العديد منا مقتنعون بأن الهند أمة واحدة أساساً، ولكن السيد جناح طرح نظرية الأمتين وأضاف إليها وإلى القاموس السياسي لاحقاً حين أطلق اسم الأمم الفرعية على بعض الجماعات الدينية، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأمم الفرعية أو التابعة. إن فكره يماهي بين الأمة والدين. ليس ذلك هو الموقف المألوف اليوم. ليس المهم ما إذا كان صحيحاً وصف الهند بأنها ذات أمة واحدة أو اثنتين أو أكثر، لأن الفكرة الحديثة عن القومية صارت منفصلة عن فكرة الدولة الواحدة. فالدولة القومية اليوم صغيرة جداً وليس متاحاً للدول الصغيرة أن تبقى مستقلة. ومن المشكوك فيه، حتى بالنسبة إلى الدول القومية

الأكبر، أن تتمكن من الحفاظ على أي استقلال فعلي. وهكذا فإن الدولة القومية تخلي مكانها لدولة متعددة القوميات أو لاتحادات فيدرالية أوسع وأكبر. إن الاتحاد السوفيتي أنموذجي في هذا المجال. والولايات المتحدة الأمريكية، رغم ارتباطها بعلاقات وطنية وقومية قوية، تؤلف في الأساس دولة متعددة القوميات. وخلف مسيرة هتلر عبر أوروبا كان ثمة شيء أكبر من الشره النازي للفتوحات. فقد كانت قوى جديدة تعمل على تصفية نظام الدول الصغرى في أوروبا. صحيح أن جيوش هتلر تتدحرج الآن بسرعة إلى الخلف أو تتعرض للتدمير، ولكن مفهوم الاتحادات الأكبر يظل باقياً.

دأب السيد هـ. ج. ويلز على إبلاغ العالم، بكل الحماس والحرارة التي يتسم بها كلام نبي عجوز بأن الإنسانية وصلت إلى نهاية عصر - عصر التمزق في إدارة شؤونها، عصر التمزق سياسياً بين دول ذات سيادة منفصلة واقتصادياً بين منظمات عمل وتجارة غير محدودة متنافسة فيما بينها على الأرباح. ويقول لنا إن مرض العالم يكمن في النظام المستند إلى الفردية القومية وإلى المشاريع الاقتصادية غير المنسَّقة. سيتوجب علينا أن نضع حداً للدولة القومية لنتوصل إلى اجتراح صيغة جمعية لا تحتقر ولا تستعبد. إن الأنبياء يتعرضون للإهمال بل ويتم رجمهم من قبل أبناء جيلهم. وهكذا نجد تحذيرات السيد ويلز، وتحذيرات كثيرة أخرى أطلقها غيره، ليست إلا أصداء صرخات في القفر والصحراء بالنسبة إلى من يجلسون على كراسي السلطة. ولكن تلك النبوءات تشير، على أي حال، إلى الاتجاهات الحتمية. هذه **التوجهات يمكن تسريعها أو إبطاؤها، أو حتى يمكنها أن تنتظر حدوث كارثة أخرى أكبر وأشمل** قبل أن تتحقق على الأرض، إذا ظل من يملكون السلطة مصابين بالعمى المزمن.

في الهند، كما في غيرها، نحن شديدو التأثر بسحر الشعارات والعبارات المأخوذة عن الأحداث الماضية وبالإيديولوجيات التي لا علاقة لها باليوم ومهمتها الرئيسة هي منع التفكير المعلل والتمحيص البعيد عن الهوى للأوضاع كما هي. هناك أيضاً نزوع نحو التجريدات والمُثُل الغامضة التي

تستثير استجابات عاطفية وهي جيدة في مجالها، ولكنها تقود أيضاً إلى تشويش العقل واللاواقعية. في السنوات الأخيرة تمت كتابة الكثير وقول الكثير حول مستقبل الهند وخصوصاً حول تمزيق وحدة الهند. ومع ذلك يبقى الواقع المدهش مجسداً في أن أولئك الذين يقترحون الـ «باكستان» أو التقسيم رفضوا بإصرار وعناد أن يحددوا ما يعنونه أو أن ينظروا فيما ينطوي عليه مثل هذا التقسيم. يتحركون فقط على المستوى العاطفي، مثلهم مثل الكثيرين الذين يعارضونهم، يبقون على مستوى من الخيال والرغبة الضبابية التي تكمن وراءها مصالح متخيلة. وليس هناك بالضرورة أي مجال للقاء بين هذين الموقفين العاطفيين الخياليين. وهكذا فإن كلاً من «باكستان» و«آخاند هندوستان» (الهند غير المقسمة) يجرى تقاذفهما والتلويح بهما بين الفريقين.

من الواضح أن عواطف الجماعات ودوافعها الواعية أو اللاشعورية لها شأن ولابد من الاهتمام بها. ولكن من الواضح أيضاً، وبالدرجة نفسها على الأقل، أن الحقائق والوقائع لا تختفي بتجاهلنا لها أو عبر تغطيتها بستار من العواطف. فهي لابد من أن تجد طريقها إلى الظهور في اللحظات الحرجة وبأساليب غير متوقعة. والقرارات المتخذة بالاستناد إلى العواطف أولاً ، أو حين تكون هذه العواطف هي المهيمنة، مرشحة لأن تكون خاطئة فتقود إذن إلى تطورات خطرة.

من الواضح أنه، مهما كان مستقبل الهند، وحتى لو كان هناك تقسيم نظامي، سيتوجب على الأجزاء المختلفة للهند أن تتعاون فيما بينها بعشرات الأشكال والأساليب. حتى الأمم المستقلة مضطرة لأن تتعاون فيما بينها، وسوف يصح هذا أكثر على المقاطعات الهندية والأجزاء الأخرى التي ستظهر من أي تقسيم، لأنها ذات علاقات وثيقة بعضها ببعض ولابد لها من أن تمسك بيد بعضها وإلا فستنهار وستتحلل وتضيع منها حريتها. وهكذا فإن السؤال العملي الأول الذي يطرح نفسه هو: ما هي الروابط الأساسية المشتركة التي يجب أن تربط وتوثق الصلة بين مختلف أجزاء الهند إذا كانت

ستتقدم وستبقى حرة، والتي هي مهمة وضرورية بالدرجة نفسها حتى بالنسبة إلى استقلال تلك الأجزاء الذاتي ونموها الثقافي؟ يحتل الدفاع مرتبة بارزة وواضحة، وخلفه تكمن الصناعة التي تدعمه إضافة إلى النقل والمواصلات وثمة مستوى معين من التخطيط الاقتصادي. كذلك الجمارك والنقد والتبادل، والحفاظ على الهند كلها كمنطقة حرة تجارياً في الداخل لأن أي حواجز جمركية سوف تكون حواجز قاتلة للنمو. وهناك أشياء أخرى مماثلة، هناك قضايا عديدة أخرى لابد لها، بالضرورة، من وجهة النظر الكلية ومن وجهة نظر الأجزاء، من أن يتم توجيهها بصورة مشتركة ومن المركز. لا مهرب من ذلك سواء أكنا في صف الباكستان أم لا، إلا إذا كنا عمياناً إزاء كل شيء عدا نوع من الحماس العابر. إن نمو الخدمات الجوية اليوم أدى إلى المطالبة بتدويلها وباستحداث آلية دولية للإشراف عليها. من المشكوك فيه أن تكون الدول المختلفة ذات المستوى الكافي من الحكمة مستعدة للقبول بذلك، ولكن المؤكد هو أن تطور الطيران في الهند مشروط بأن يكون شاملاً لعموم الهند. ومن غير القابل للفهم أن تستطيع الهند المجزأة أن تتقدم في هذا الميدان في كل من أجزائها على حدة. وهذا ينطبق على العديد من الفعاليات الأخرى التي بدأت تضيق حتى بالحدود الوطنية. إن الهند ككل ذات حجم كبير وكاف لأن يفتح أفقاً للتطور ولكن الهند المقسمة لن تكون كذلك.

ومن هنا نصل إلى الاستنتاج الحتمي الذي لا يمكن التهرب منه والقائل بأن عدداً من الوظائف الهامة والأساسية للدولة، سواء جاءت الباكستان أم لا، يجب أن تمارس على أساس عموم الهند إذا كانت الهند ستبقى دولة حرة وقادرة على التقدم. أما البديل فهو الركود والانحطاط والتحلل وصولاً إلى ضياع الحرية السياسية والاقتصادية لكل من الهند ككل ولمختلف الأجزاء المنفصلة. وكما سبق لأحد المراجع البارزين أن قال فإن «المنطق الصارم الذي لا يرحم للعصر يواجه البلاد بخيارات مختلفة جذرياً: فإما وحدة مع استقلال، أو لا وحدة مع تبعية». ليس مهماً كثيراً الشكل الذي ستتخذه الوحدة،

وما إذا كانت ستحمل اسم الوحدة أو أي اسم آخر، رغم أن للأسماء مغزاها الخاص وقيمتها النفسية. إن الحقيقة الأساسية هي أن عدداً من النشاطات المتنوعة لا يمكن أن تتم بنجاح إلا على أساس عموم الهند معاً. ومن المحتمل أن يصبح عدد من هذه النشاطات خاضعاً بعد وقت قصير لإشراف هيئات دولية. فالعالم يتقلص ومشكلاته تتداخل. إن الوقت اللازم لاختراق العالم كله اليوم هو أقل من ثلاثة أيام، وغداً، مع تطور الطيران والملاحة في الأجواء العليا، قد يكون هذا الوقت أقل. يجب أن تصبح الهند مركزاً عالمياً عظيماً للطيران كما أن الهند سوف ترتبط بالسكك الحديدية مع آسيا الغربية وأوروبا من جهة ومع بورما والصين من الجهة الثانية. وغير بعيد عن الهند عبر جبال الهيمالايا في الشمال تقع آسيا السوفيتية إحدى المناطق ذات التطور العالي صناعياً والتي تنطوي على مستقبل هائل. إن الهند ستتأثر بهذا وستعرف كيف تستجيب بالعديد من الطرق.

إن أسلوب الموقف من مسألة الوحدة أو باكستان ليس، لذلك، أسلوباً مجرداً على المستوى العاطفي، بل هو أسلوب عملي تماماً مع تركيز أبصارنا على عالم اليوم. وهذا الأسلوب يقودنا إلى جملة من الاستنتاجات الواضحة، وإلى الإقرار بأن وجود روابط قوية فيما يخص جملة من الوظائف المهمة أمر أساسي بالنسبة إلى الهند ككل. وجنباً إلى جنب مع تلك الروابط يجب أن تكون الوحدات المنضوية متمتعة بأقصى درجات الحرية مع توفيرها لهامش وسط حيث يكون العمل مشتركاً ومنفصلاً في وقت واحد. قد تنشأ خلافات في الرأي حول أين تنتهي هذه الدائرة وأين تبدأ الأخرى، ولكن مثل هذه الاختلافات، إذا ما درست على أساس عملي، فغالباً ما تكون سهلة التجاوز بصورة عامة.

ولكن هذا كله يجب، بالضرورة، أن يستند إلى روح التعاون الإرادي الطوعي، إلى غياب الشعور بالإكراه وإلى الإحساس بالحرية من قبل كل وحدة وكل فرد. على المصالح الثابتة القديمة أن تذهب. وعدم بروز مصالح أخرى جديدة يكتسب هو الأخر أهمية موازية. إن مقترحات مستندة إلى

مفاهيم ميتافيزيقية لدى الجماعات مع نسيان الأفراد الذين يؤلفون هذه الجماعات، تجعل فرداً واحداً يساوي سياسياً اثنين أو ثلاثة آخرين بما يؤدي إلى تكريس مصالح وامتيازات جديدة. وأيّ تدبير من هذا النوع لن يؤدي إلا إلى قدر خطير من عدم الارتياح وغياب الاستقرار.

لقد طُرحت فكرة حق أية منطقة متكاملة في الانفصال عن الوحدة الهندية أو الاتحاد الفيدرالي مع دعمها بمثال الاتحاد السوفيتي. ولكن تلك الحجة ليست قوية لأن الظروف هناك مختلفة كلياً وليس للحق أية قيمة عملية ذات شأن. في الأجواء العاطفية السائدة في الهند اليوم ربما يكون مستحباً أن نوافق على هذا من أجل المستقبل لتوفير ذلك الشعور بالتحرر من الإكراه والقسر الذي هو ضروري جداً. وقد وافق المؤتمر على ذلك عملياً. غير أن ممارسة ذلك الحق بالذات تنطوي على دراسة مسبقة لكل تلك المشكلات المشتركة التي تمت الإشارة إليها. كما أن هناك خطراً جدياً يهدد بالانقسام والتمزيق من البداية لأن مثل هذه المحاولة قد تضر وتلحق الأذى ببدايات الحرية بالذات وبعملية إقامة الدولة الوطنية الحرة. إن مشكلات متعذرة على الحل ستبرز وستقلب المسائل الحقيقية رأساً على عقب. سيظل سيف التحلل والتفسخ معلقاً فوق الرؤوس. وسائر الجماعات الموافقة بدون ذلك على الحياة المشتركة والموحدة، ستطالب بدول مستقلة لها، أو بامتيازات خاصة سوف تزيد من تلك الموجودة. ومشكلة الولايات الهندية ستتفاقم أكثر بكثير مما هي متفاقمة وستغدو أصعب على الحل، ونظام الولايات - الدول الحالي سيتلقى دفعاً جديداً. أما المشكلات الاجتماعية والاقتصادية فستكون أصعب على المعالجة بدرجات. وبالفعل يصعب تصور انبثاق أي دولة حرة من مثل هذه الفوضى. وإذا ما انبثق أي شيء فإنه لن يكون إلا صورة كاريكاتورية مثيرة للشفقة ملأى بالتناقضات ومثقلة بالمشكلات غير القابلة للحل.

قبل ممارسة أي حق من هذا النوع في الانفصال لابد من وجود هند حرة مشكَّلة بشكل صحيح وقائمة على قدم وساق. قد يكون ممكناً عندئذ، بعد

إزالة العوامل والتأثيرات الخارجية والمشكلات الجدية التي تواجه البلاد، النظر في مثل هذه المسائل نظرة موضوعية وبروح من الحياد النسبي، بعيداً جداً عن الأجواء العاطفية السائدة اليوم، والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى عواقب وخيمة سوف نندم عليها جميعاً فيما بعد. وهكذا قد يكون مفيداً تحديد فترة معينة، عشر سنوات مثلاً، بعد إقامة الدولة الهندية الحرة تكون بعدها ممارسة حق الانفصال ممكنة عبر إجراءات وعمليات دستورية مناسبة وفقاً للإرادة المعبر عنها بشكل ما لسكان المنطقة المعنية.

إن الكثيرين منا قلقون جداً بسبب الأوضاع الحالية في الهند وتواقون بحماس واندفاع لأن يتم التوصل إلى مخرج. حتى إن بعضنا مستعد لأن يتمسك بأي قشة تتراءى لهم بأمل غامض في أن تقدّم ولو عزاء عابراً، ولو فرصة للتنفس لنظام بات يحس بالاختناق منذ زمن غير قصير. ذلك أمر طبيعي جداً. ولكنَّ هناك خطرَ أن تنعكس هذه المواقف الهستيرية والمغامرة على مشكلات حيوية ذات علاقة برخاء مئات الملايين وأمنهم وبمستقبل سلم العالم. إننا في الهند نعيش باستمرار على حافة الكارثة التي تداهمنا وتطغى علينا بالفعل أحياناً، كما جرى في البنغال وغيرها من مناطق الهند في العام الماضي. فالمجاعة البنغالية وكل ما ترتب عليها وتبعها، لم تكن استثناءات مأساوية ناجمة عن أسباب خارقة للعادة يستحيل البحث عنها، أسباب غير قابلة للسيطرة عليها أو تجنب نتائجها والاستعداد لمواجهتها. لقد كانت تلك صوراً حية ومثيرة للرعب عن الهند كما هي، عن الهند التي تعاني منذ أجيال متعاقبة من مرض عضوي عميق الجذور تغلغل إلى النخاع من العظم. وهذا المرض سوف يتخذ مزيداً ومزيداً من الأشكال الأكثر خطورة وكارثية إلا إذا وجهنا جميع طاقاتنا الموحدة لاقتلاعه والشفاء منه. إن هنداً ممزقة، كل جزء يحاول أن يهتم بذاته فقط بدون أي اهتمام بالأجزاء الأخرى أو أي تعاون معها، ستقود إلى مفاقمة المرض وإلى الغرق في مستنقع مضطرب من البؤس اليائس والعاجز. لقد تأخرنا كثيراً كما نحن وعلينا أن نعوّض عن الزمن الضائع. هل يجب أن يضيع منا حتى الدرس البليغ الذي قدمته مجاعة

البنغال؟ ما زال يوجد كثيرون ممن يستطيعون أن يفكروا بالانطلاق فقط من النسب والتوازنات والحدود والقيود والأوزان السياسية، ومن الحفاظ على الجماعات ذات الامتيازات، ومن العمل على خلق جماعات جديدة لها امتيازات، ومن منع آخرين من التقدم لأنهم لا يريدون وليسوا حريصين، أو هم غير مؤهلين لأن يفعلوا ذلك، من المصالح الثابتة والامتيازات، من تجنب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة، من التمسك بالصورة الحالية للهند مع بعض التبديلات السطحية. وهنا تكمن قمة الحماقة.

تبدو مشكلات اللحظة كبيرة وتطغى على اهتمامنا. ولكنها، على المدى الطويل، قد لا تكون ذات أهمية كبيرة، وتحت سطح الأحداث الثانوية الطافية قد تكون هناك قوى متحركة أكثر حيوية. إذا نسينا مشكلات الحاضر للحظة ونظرنا إلى الأمام تبرز الهند أمامنا دولة قوية موحدة اتحاداً فيدرالياً لوحدات حرة، ذات روابط وثيقة وحميمة مع جاراتها وتلعب دوراً مهماً في الشؤون العالمية. إنها واحدة من البلدان القليلة التي تملك الموارد والقدرات الكافية لتقف على قدميها وحدها. ربما كان البلدان الوحيدان الموجودان بهذه المواصفات اليوم هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي. لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تندرج في القائمة إلا إذا تمت إضافة موارد إمبراطوريتها إلى مواردها هي، ولكنها حتى عندئذ تكون الإمبراطورية المترامية المتداعية مصدراً للضعف. إن الصين والهند مؤهلتان لأن تلتحقا بذلك الركب. فكل منهما متماسك ومتسق ومملوء بالثروات الطبيعية والقوة البشرية والمهارات والقابليات. وبالفعل فإن طاقات الهند الصناعية الكامنة ربما كانت حتى أكبر وأكثر تنوعاً واتساعاً من تلك المتوفرة في الصين. وكذلك هي سلعها القابلة للتصدير والتي يمكن أن تكون ضرورية لتلبية حاجات الاستيراد. ما من بلد آخر، إذا ما أخذناه وحده، عدا هذه البلدان الأربعة، يشغل مثل هذا المركز عملياً وواقعياً أو كاحتمال مستقبلي. ممكن طبعاً أن تظهر اتحادات كبيرة أو مجموعات أمم في أوروبا وغيرها من الأماكن وتشكل دولاً ذات قوميات متعددة.

قد يتحول المركز العصبي للعالم في المستقبل من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. ورغم أنها ليست دولة باسيفيكية بصورة مباشرة، فإن الهند سوف تمارس بالضرورة تأثيراً كبيراً على هذا المحيط، إضافة إلى أن الهند ستتطور بوصفها مركزاً للفعالية السياسية والاقتصادية في منطقة المحيط الهندي، وفي جنوب شرق آسيا وحتى الشرق الأوسط. إنّ موقعها يعطيها أهمية اقتصادية وإستراتيجية في منطقة من العالم سوف تتطور بسرعة في المستقبل. إذا ما حصل تجمع إقليمي للبلدان المشرفة على المحيط الهندي من جانبي الهند - أي إيران والعراق وأفغانستان والهند وسيلان وبورما ومالايا وسيام وجاوا والخ.. فإن مشكلة الأقليات المحتدة اليوم سوف تختفي، أو سيتم النظر إليها في إطار مختلف تماماً على أي حال.

يرى السيد ج. د. هـ. كول الهند نفسها فوق - قومية، ويعتقد بأنها محكومة على المدى الطويل بأن تصبح مركزاً لدولة فوق قومية قوية تغطي الشرق الأوسط كله وتقع بين جمهورية شعبية صينية - يابانية، ودولة جديدة تضم مصر وشبه الجزيرة العربية وتركيا، والاتحاد السوفيتي في الشمال. هذا كله محض توقع وما من أحد يستطيع أن يحسم ما إذا كان شيء من هذا القبيل سيحدث أم لا. وأنا من جهتي لا أميل إلى فكرة تقسيم العالم إلى بضع مناطق فوق - قومية إلا إذا كانت هذه مرتبطة ببعضها بأربطة عالمية قوية. أما إذا كان الناس حمقى إلى درجة تجعلهم يتجنبون وحدة العالم أو شكلاً من التنظيم العالمي، فان هذه الأقاليم فوق - القومية الواسعة، كل منها يتصرف كما لو كان دولة كبيرة واحدة مع استقلالية ذاتية محلية، قد تتحقق لأن الدولة القومية الصغيرة محكومة بالزوال، قد تبقى مناطق مستقلة ذاتياً من الناحية الثقافية دون أن تصبح وحدات سياسية مستقلة تماماً.

ومهما حصل فإن بقاء الهند قادراً على ممارسة التأثير سيكون لخير العالم. فمثل هذا التأثير سيظل على الدوام في خدمة مصلحة السلم والتعاون وضد العدوان.

الواقعية والجغرافيا السياسية – غزو العالم أم تجميعه؟

الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي

دخلت الحرب مرحلتها الأخيرة في أوروبا والقوة النازية تنهار أمام الجيوش المتقدمة من الشرق والغرب. باريس، تلك المدينة الجميلة والجليلة التي ارتبطت بالنضال في سبيل الحرية، عادت حرة هي نفسها ثانية. ومشكلات السلم، وهي أصعب من مشكلات الحرب، تثور لتشغل عقول البشر وخلفها يقف الشبح المخيف للإخفاق الكبير خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. يقولون: لن تتكرر أبداً. وكان الكلام نفسه قد قيل أيضا في عام ١٩١٨.

قبل خمس عشرة سنة، في ١٩٢٩، قال السيد ونستون تشيرتشل: «إنها قصة تروى ويمكننا أن نستخلص منها المعرفة والإدراك اللازمين للمستقبل. إن عدم التناسب بين صراعات الأمم والمعاناة التي تنطوي عليها مكافحة تلك الصراعات، والمكاسب الحقيرة والمجدبة التي تأتي مكافأة للجهود البطولية العظيمة في ساحة القتال، والنصر العابر في الحرب، وإعادة البناء الطويلة والبطيئة، والأخطار الرهيبة التي تواجه، والحتف الذي كان أقرب من الوريد إلى الوريد، من مرمى حجر، والذي لم يخطئ هدفه إلا بفضل صدفة الصدف – هذا كله يجب أن يجعل قضية منع نشوب حرب كبرى أخرى الشغل الشاغل الرئيسي للبشرية».

والسيد تشيرتشل يجب أن يعرف لأنه لعب دوراً قيادياً في الحرب والسلم، وقاد بلاده بشجاعة خارقة للعادة في وقت غارق في البؤس والخطر، إلى النصر، وحمل طموحات كبيرة باسمها. فبعد الحرب العالمية الأولى قامت الجيوش البريطانية باحتلال آسيا الغربية كلها من حدود الهند عبر إيران والعراق وفلسطين وسورية حتى القسطنطينية. وعندئذ حلم السيد تشيرتشل بإمبراطورية شرق - أوسطية جديدة لبريطانيا، ولكن الأقدار جاءت بشكل مختلف. ما هي الأحلام التي تراوده الآن للمستقبل؟ كتب زميل لي أنيق

وباسل ومتميز، هو الآن في السجن. قائلا: «**إن الحرب خيميائي** غريب الأطوار ففي حجراتها الخفية يجري طبخ وتقطير حزمة قوى وطاقات قادرة على تمزيق مخططات المنتصرين والمهزومين على حد سواء. ما من مؤتمر للسلام في نهاية الحرب الماضية قرر أن أربع إمبراطوريات أوروبية وآسيوية ستتحول إلى رماد – أعني الإمبراطوريات الروسية والألمانية والنمساوية والعثمانية. كما أن الثورات الروسية والألمانية والتركية لم تكن بقرارات صادرة عن لويد جورج أو كليمنصو أو ويلسون».

ماذا سيقول قادة الأمم الظافرة حين يجتمعون بعد أن توج النجاحُ في الحرب جهودَهم؟ كيف يتحدد شكل المستقبل في عقولهم، وإلى أي مدى هم متفقون فيما بينهم أو مختلفون؟ ما هي ردود الأفعال الأخرى التي ستظهر بعد أن يتلاشى حماس الحرب ويعود الناس إلى الأساليب السلمية التي نادراً ما يتذكرونها؟ ماذا عن حركات المقاومة السرية في أوروبا وعن القوى الجديدة التي أطلقتها؟ ما الذي سيقوله ويفعله ملايين الجنود الذين **فولدَتْهم الحرب لدى عودتهم إلى منازلهم أنضج عقلاً** وخبرة مما كانوا؟ كيف سيتكيفون مع الحياة التي ظلت تتغير فيما كانوا بعيدين؟ ما الذي سيحصل لأوروبا المخربة الشهيدة ولكل من آسيا وأفريقيا؟ ماذا عن «النهوض العارم في سبيل الحرِّية من قبل مئات الملايين في آسيا» كما يقول السيد ونديل ويلكي؟ ماذا عن هذا كله وغيره؟ وماذا، قبل كل شيء، عن اللعبة الغربية التي غالباً ما يلعبها **القدر** ويقلب مخططات قادتنا المقتولة درساً رأساً على عقب؟

مع تطور الحرب وتراجع خطر انتصار القوى الفاشية صار قادة الأمم المتحدة أكثر تشدداً وأوضح محافظة مع مرور الأيام. فالحريات الأربع للميثاق الأطلسي، وهي غامضة ومحدودة الأفق أساساً، تراجعت إلى المؤخرة، وصار المستقبل يصور أكثر فأكثر كما لو كان مجرد احتفاظ بالماضي. لقد اتخذ الصراع شكلاً عسكرياً خالصاً، قوة مادية ضد قوة مادية أخرى، وتوقفت عن أن تكون هجوما على فلسفة النازيين والفاشيين. فالجنرال

فرانكو وأمثاله من الحكام المتسلطين الديكتاتوريين الحاليين والمستقبليين في أوروبا يلقون التشجيع. لا يزال السيد تشيرتشل يمجّد مفهوم الإمبراطورية وقد صرَّحَ جورج برنارد شو حديثاً بما يلي: «لا توجد قوة في العالم مشبعة تماماً بفكرة الهيمنة أكثر مما هي الإمبراطورية البريطانية. وحتى كلمة (إمبراطورية) تَعْلَق بحنجرة السيد تشيرتشل كلما حاول أن ينطق بها»(*).

هناك كثيرون في إنجلترا وأمريكا وغيرهما ممن يريدون للمستقبل أن يكون مختلفا عن الماضي ويخشون، في حال عدم حدوث ذلك، من وقوع حروب وكوارث جديدة، على نطاق أرهب وأوسع، بعد هذه الحرب. ولكن أولئك الذين يمسكون بالسلطة ويمتلكون القوة لا يبدو أنهم متأثرون كثيراً بمثل هذه الاعتبارات، أو هم أنفسهم في قبضة قوى خارج سيطرتهم. ففي إنجلترا وأمريكا وروسيا تتم العودة إلى اللعبة القديمة لسياسة القوة على نطاق هائل وأسطوري. وثمة من يرى الأمر نزعة واقعية وسياسة عملية. لقد كتب الباحث الأميركي المتخصص في

(*) من الواضح أن الطبقات الحاكمة البريطانية لا تفكر بإنهاء عصر الإمبريالية؛ وفي أحسن أحوال يفكر أرباب هذه الطبقات من منطلق تحديث نظامهم المستند إلى الحكم الكولونيالي. فبالنسبة إليهم يشكل امتلاك المستعمرات «أحد ضرورات العظمة والغنى». كتبت الإيكونومست اللندنية الممثلة للرأي المتنفذ في بريطانيا بتاريخ ١٩٤٤/٩/١٦ ما يلي: «إن التحامل الأميركي على «الإمبريالية» - البريطانية والفرنسية والهولندية – قد جعل الكثير من مخططي فترة ما بعد الحرب يفترضون بأن الإمبراطوريات القديمة لن يعاد تأسيسها في جنوب – شرق أسيا وأن شكلاً من الإدارة الدولية، أو نقل الحكم إلى الشعوب المحلية، سيحل محل السلطة القديمة التي مورست من قبل الأمم الغربية. ونظراً لأن مثل هذا الموقف موجود بل ويلقى التأييد لدى الصحف والمجلات الأميركية الأوسع انتشاراً، فقد آن الآوان لتوضيح النوايا المستقبلية للبريطانيين والفرنسيين والهولنديين بصراحة كاملة. وبما أن أياً من هؤلاء لا ينوي التخلي عن إمبراطوريته بل، على العكس من ذلك، يرى استعادة مالايا لبريطانيا وجزر الهند الشرقية لهولندا والهند – الصينية الفرنسية لفرنسا جزءاً أساسياً من تدمير دائرة نفوذ اليابان، فإن السماح باستمرار وجود أي شك في ذهن الحليف الأميركي سيجر أسوأ أنواع سوء التفاهم بل وسيتسبب في إثارة عدم الثقة. لذا يجب على الأمم الثلاث أن تبين نواياها بشكل صريح وواضح».

الجغرافيا السياسية، البروفسور ن.ج. سبيكمان في كتاب جديد يقول: «لا يستطيع رجل الدولة الذي يدير دفة السياسة الخارجية أن يهتم بقيم العدالة والإنصاف والتسامح إلاّ في الحدود التي تساهم بها في خدمة هدف القوة أو لا تتدخل معه وتؤثر عليه. من الممكن استخدام تلك القيم كأدوات في مجال التسويغ الأخلاقي للبحث عن النفوذ والقوة، ولكن من الواجب التخلي عنها لحظة يكون تطبيقها مجلبة للضعف. إن البحث عن القوة ليس من أجل تحقيق قيم أخلاقية معينة: إنما القيم الأخلاقية تستخدم من أجل تسهيل عملية الوصول إلى القوة»(*).

قد لا يكون هذا ممثلاً للفكر الأميركي ككل ولكنه بالتأكيد يمثل قطاعاً مؤثراً منه. فرؤية السيد والتر ليبمان الذي يتحدث عن الأفلاك الثلاثة أو الأربعة التي تحيط بالكرة الأرضية - الأطلسي، الروسي، الصيني وفيما بعد الهندي – الإسلامي في جنوب شرق آسيا، هي استمرار لسياسة القوى على مستوى أوسع، ومن الصعب أن نفهم كيف يستطيع أن يرى أي سلام أو تعاون عالميين منبثقين من مثل هذه السياسة. إن أمريكا خليط عجيب بين ما يُعد واقعية يابسة الرأس ومثالية غامضة وإنسانية. أيٌ من هاتين تكون هي النزعة المهيمنة في المستقبل، أو ما الذي سيحصل من مزاوجتهما؟ ومهما كان لتفكير كتلة الشعب فإن السياسة الخارجية تبقى محصورة بالخبراء المسؤولين عنها وهم عادة أميل إلى متابعة التقاليد القديمة والخوف من أيّ تجديدات قد تورط بلادهم في مغامرات جديدة. لا اعتراض على الواقعية بالطبع، فما من أمة تستطيع أن تسند سياستها الداخلية أو الخارجية إلى حسن النوايا المجرد والأوهام الخيالية. ولكن تلك التي تتمسك **بمحار الماضي الفارغ** وتتجاهل أو ترفض أن تفهم الحقائق الصارخة والثابتة للحاضر التي ليست فقط سياسية واقتصادية بل تشمل أيضاً مشاعر وهواجس أعداد كبيرة من الناس، هي واقعية غريبة حقاً. إن مثل هذه الواقعية هي أكثر خيالية وبعداً عن مشكلات اليوم والغد من المثالية المزعومة للعديد من الناس.

(*) «إستراتيجية أمريكا في السياسة العالمية».

لقد غدت الجغرافيا السياسية مشجب الواقعي ويتعين على لغتها الهجينة المعتمدة على «الأعماق» و«الأطراف» أن تلقي ضوءاً على خرافة نمو الأمم واضمحلالها. إن هذه الفكرة التي انبثقت من إنجلترا (وربما سكوتلاندا؟) أصبحت النور الهادي للنازيين وغذت أحلامهم وطموحاتهم في الهيمنة على العالم وقادتهم إلى الهلاك. فالحقيقة الجزئية هي على الأغلب أكثر خطراً من الكذب، فالحقيقة التي ولى زمانها تعمي البصر عن رؤية واقع الزمن الحاضر. إن نظرية هـ .ج. ماكيندر في الجغرافيا السياسية والتي طورت لاحقاً في ألمانيا، كانت تستند إلى نمو الحضارة على الجروف المحيطية للقارات (آسيا وأفريقيا) التي ينبغي الدفاع عنها ضد الغزاة القادمين من «الأعماق» والتي عُدَّت هي الكتلة الأوروبية الآسيوية. وكانت الهيمنة على هذه الأعماق تعني السيطرة على العالم. ولكن الحضارة لم تعد محصورة على الجروف المحيطية وتميل لأن تصبح عالمية في إطارها ومضمونها. كما إن نمو الأمريكتين لا يتفق مع فكرة سيطرة الأعماق الأوروبية الآسيوية على العالم، فضلاً على أن القوة الجوية جاءت بعامل جديد قلب الموازين القائمة بين القوة البحرية والقوة البرية.

ظلت ألمانيا الحالمة بغزو العالم مشغولة البال بكابوس الخوف من الحصار. وروسيا السوفيتية كانت تخاف جملة أعدائها. أمّا السياسة القومية لإنجلترا فقد بُنيتْ منذ القديم على الحفاظ على توازن القوى في أوروبا ومعارضة هيمنة أي قوة هناك. لقد كان الخوف من الآخرين موجوداً باستمرار، وذلك الخوف قاد إلى العدوان والدسائس الملتوية. إن وضعاً جديداً كلياً سينشأ بعد الحرب الراهنة، وضعاً فيه قوتان عالميتان مهيمنتان - الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - وباقي القوى خلفهما بمسافة ذات شأن إلا إذا كَوّنَتْ نوعاً من التكتل فيما بينها. ومنذ الآن تتلقى الولايات المتحدة الأمريكية تحذيراً من البروفسور سبيكمان في وصيته الأخيرة، بأنها مهددة بخطر المحاصرة وعليها أن تتحالف مع أمة من «الأطراف»، كما عليها ألا تمنع الـ«أعماق» (وتعني الآن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) من الاتحاد مع الأطراف.

هذا كله يبدو ذكياً جداً وواقعياً ولكنه في الوقت نفسه بالغ الحماقة لأنه يستند إلى سياسة التوسع والإمبراطورية القديمة وإلى توازن القوى الذي لابد له من أن يؤدي إلى الصراع فالحرب. وبما أن الأرض كروية فإن كل بلد محاصر بالبلدان الأخرى. ومن أجل تجنب مثل هذا الحصار لابد من إقامة التحالفات والتحالفات المضادة، لابد من التوسع والفتوحات القائمة على الغزو. ولكن، مهما بلغ مدى سيطرة بلد من البلدان أو مجال نفوذه، هناك دوماً خطر الحصار من جانب الذين ظلوا خارج ذلك المدى والذين يخافون بدورهم من هذا النمو غير الاعتيادي لقوة منافسة. إن الطريق الوحيدة للخلاص من هذا الخطر هو فتح العالم أو إزالة كل منافس ممكن. نشهد اليوم فشل المحاولة الأخيرة التي استهدفت الهيمنة على العالم. هل سيكون هذا الدرس مفيداً أم أن آخرين سيحاولون، مدفوعين بالطمع وغطرسة القوة العرقية، أن يجربوا حظهم في هذا الميدان المصيري المنطوي على خطر الموت؟

يبدو أن ليس هناك في الحقيقة أي خيار بين غزو العالم والترابط العالمي، ليس هناك طريق ثالث بين الأمرين. إن التقسيمات القديمة وعمليات الجري وراء سياسة القوة ليس لها معنى ذو شأن اليوم ولا تتفق مع بيئتنا، ولكنها مع ذلك مستمرة. إن مصالح الدول ونشاطاتها تتجاوز حدودها إلى أرجاء العالم المختلفة. ما من أمة تستطيع أن تنعزل أو تكون لا مبالية بالمصائر السياسية والاقتصادية للأمم الأخرى. وإذا لم يكن هناك تعاون فلابد من حدوث الاحتكاك المفضي إلى نتائجه الحتمية. ولا يمكن أن يكون هذا التعاون إلا على أساس من المساواة والرخاء المتبادل، على أساس من رفع الأمم والشعوب المتخلفة إلى مستوى عام من الوفرة والتقدم الثقافي، على أساس من إزالة العنصرية والهيمنة. ما من أمة وما من شعب سيطيق الهيمنة والاستغلال من جانب غيره، حتى ولو جرت تسمية هذه العملية باسم أكثر بريقاً. كما لن تبقى هذه الشعوب لا مبالية بفقرها وبؤسها في حين تزدهر أجزاء أخرى من العالم. كان ذلك ممكناً فقط حين كان الجهل بما يجري في الأماكن الأخرى سائداً.

يبدو ذلك كله واضحاً ولكن السجل الطويل لأحداث الماضي ينبئنا بأن عقل الإنسان يتخلف كثيراً عن مسيرة الأحداث ولا يتكيف معها إلا ببطء. إن المصلحة الذاتية بالذات يجب أن تدفع كل الأمم نحو هذا التعاون الأوسع على أساس حرية الآخرين. ولكن المصلحة الذاتية للـــ «واقعي» محدودة جداً ومقيدة بخرافات الماضي وعقائده الجامدة، وتُعد الأفكار والأشكال الاجتماعية الملائمة لعصر معين، أجزاء ثابتة وغير قابلة للتغيير من الطبيعة البشرية والمجتمع، ناسية أنه ما من شيء أكثر قابلية للتغير من هذه الطبيعة البشرية والمجتمع. فالأشكال والمفاهيم الدينية تأخذ صيغاً أبدية، والمؤسسات الاجتماعية تتحجر، والحرب يُنظر إليها بوصفها ضرورة بيولوجية، والإمبراطورية والتوسع يُنظَر إليهما بوصفهما من امتيازات الناس الديناميكيين النشيطين والتقدميين، كما يُنظر إلى دافع الربح بوصفه الحقيقة المركزية المهيمنة على العلاقات الإنسانية، والمركزية العنصرية، أي الإيمان بالتفوق العنصري، يصبح موضوع إيمان ويغدو، حتى عند الامتناع عن إعلانه، بدهية يسلم بها. بعض هذه الأفكار كانت مشتركة بين الحضارات الشرقية والغربية، والعديد منها يشكل القاعدة الخلفية للحضارة الغربية الحديثة التي أنجبت الفاشية والنازية. أخلاقياً لا يوجد كبير فرق بينها وبين المذهب الفاشي وإن كان الأخير قد بالغ أكثر في احتقاره لحياة الإنسان ولكل ما تدافع الإنسانية عنه. وبالفعل فإن الإنسانية التي طالما لَوَّنَتْ النظرة الأوروبية ليست إلا تقليداً عابراً هناك. فبذور الفاشية كانت موجودة في البنية السياسية والاقتصادية للغرب. وما لم يحدث انقطاع حاسم عن هذه الإيديولوجية السابقة فان النجاح في الحرب لن يجلب تغييراً ذا شأن. والأساطير والأوهام القديمة تستمر ونحن، مطاردين كما في الماضي بشياطين الغضب، نبقى ندور في الدائرة المغلقة القديمة نفسها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هما الحقيقتان البارزتان اللتان أفرزتهما الحرب كقوتين ناميتين وتملكان طاقات هائلة عملياً. قد يكون الاتحاد السوفيتي أفقر مما كان قبل الحرب نتيجة التدمير الهائل،

ولكن طاقاته الكامنة كبيرة وسيعوض بسرعة ويتقدم إلى أمام. من حيث القوة المادية والاقتصادية لن يتحداه أحد في القارة الأوروبية - الآسيوية. وهو قد بدأ يعبر عن نوع من النزعة التوسعية ويوسع حدوده على أساس الإمبراطورية القيصرية إلى هذا الحد أو ذاك. يصعب القول إلى أي مدى ستسير هذه العملية. فاقتصاده الاشتراكي لا يقود بصورة حتمية إلى التوسع لأنه قابل لأن يصبح اقتصاداً مكتفياً ذاتياً. ولكن قوى أخرى وشكوكاً قديمة يفعل فعلها ونلاحظ مرة أخرى ذلك الخوف من الحصار المزعوم. على أي حال سيبقى الاتحاد السوفيتي مشغولاً بإصلاح ما خَرَّبَتْه الحرب خلال عدد غير قليل من السنين. ولكن نزعة التوسع، إن لم يكن إقليمياً فبوسائل أخرى، واضحة. ما من بلد يقدم اليوم مثل هذه الصورة المتماسكة سياسياً والمتوازنة اقتصادياً التي يقدمها الاتحاد السوفيتي، رغم أن بعض التطورات هناك في السنوات الأخيرة جاءت لتصدم العديد من المعجبين السابقين. إن لقادة الاتحاد السوفيتي مكانة لا يمكن تحديها، ولذا فإن كل شيء يعتمد على نظرتهم إلى المستقبل.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أذهلت العالم بإنتاجها الوفير وقابليتها التنظيمية. فهي لم تلعب فقط دوراً قيادياً في الحرب بل وسَرَّعَتْ عملية متأصلة في الاقتصاد الأمريكي وخلقت مشكلة لنفسها ستكون عبئاً بالغ الثقل على عقلها وطاقاتها. وبالفعل ليس من السهل أن نتنبأ بالكيفية التي ستحلها بها في إطار حدود بنيتها الاقتصادية القائمة بدون احتكاكات داخلية وخارجية جدية. يقال إن أمريكا أقلعت عن أن تكون انعزالية. وهذا أمر محتوم لأن عليها الآن أن تعتمد إلى حد ما على صادراتها إلى الخارج. فما كان عاملاً هامشياً في اقتصادها ما قبل الحرب، عاملا يمكن تجاهله تقريباً، سيحتل الآن مركز الصدارة. إلى أين ستذهب كل هذه الصادرات؟ بدون أن تخلق احتكاكاً وصراعاً، **حين يصبح الإنتاج السلمي بسرعة الإنتاج الحربي؟** وكيف سيتم استيعاب ملايين الرجال المسلحين العائدين من الحرب؟ صحيح أن جميع البلدان التي قاتلت ستواجه هذه المشكلة، ولكن مواجهة الولايات المتحدة

الأمريكية لها ستكون هي الأشد والأخطر. إن التغييرات التكنولوجية الحاصلة ستؤدي إلى فيض هائل في الإنتاج أو إلى بطالة واسعة جداً، أو ربما إلى الاثنين معاً. إن بطالة على أي نطاق واسع سيثير قدراً كبيراً من الاستياء المرير كما أن حكومة الولايات المتحدة سبق لها أن ألغت مثل هذا الاحتمال عبر سياستها المعلنة. إن الكثير من التفكير متركز الآن على استيعاب الجنود العائدين، وأشباههم في أعمال مربحة وعلى منع البطالة. مهما كانت الانعكاسات الداخلية لهذا كله، وستكون خطيرة إلى حد كبير ما لم يتم إجراء تغييرات أساسية، فإن لانعكاساته الدولية أهميتها الموازية.

تلك هي الطبيعة العجيبة للاقتصاد الحالي في أيام الإنتاج الواسع هذه، هذه الطبيعة التي تجعل الولايات المتحدة الأمريكية، أغني وأقوى بلد في العالم، معتمداً على بلدان أخرى من أجل استيعاب إنتاجها الفائض. ولبضع سنوات بعد الحرب سيكون هناك طلب كبير في أوروبا والصين والهند على الآلات كما على البضائع المصنعة. وسيكون هذا دعماً ذا شأن لأمريكا في مجال تحريرها من الفائض المخزون عندها. ولكن جميع البلدان ستطور بسرعة قدراتها لتصنيع معظم ما تحتاج إليه، وستميل الصادرات إلى الانحصار في البضائع الاستهلاكية التي ستكون هي الأخرى محدودة بالقوة الشرائية لدى الجماهير، وقضية مستوى هذه القوة سوف تتطلب إجراء تغييرات اقتصادية جذرية. من المفهوم أنه، مع الرفع الملموس لمستوى الحياة في مختلف أرجاء العالم، ستتوفر فرص الزيادة والازدهار للتجارة الدولية ولعمليات تبادل السلع. ولكن ذلك الرفع بالذات يتطلب إزالة جملة من القيود السياسية والاقتصادية التي تكبل الإنتاج والتوزيع في البلدان المستعمرة والمتخلفة. وذلك ينطوي بالضرورة على تغييرات كبيرة مع ما يترتب عليها من عمليات تفكيك وتكيف مع نظم جديدة.

في الماضي كان الاقتصاد البريطاني مرتكزاً على التجارة الخارجية بشكل كبير، وعلى الاستثمار في الخارج، وعلى القيادة المالية المصرفية لمدينة

لندن، كما على التجارة الواسعة عبر البحار. وقبل الحرب كانت بريطانيا تستورد حوالي ٥٠٪ من حاجاتها الغذائية. ربما كانت هذه التبعية أقل الآن نتيجة حملتها المكثفة لإنتاج المواد الغذائية. وكان يجب تسديد أثمان هذه الواردات الغذائية والمواد الخام بصادرات مؤلَّفة من البضائع المصنعة ريوع الاستثمارات والنقل البحري والخدمات المصرفية والمالية وما يعرف باسم الصادرات «غير المرئية». وهكذا فإن التجارة الخارجية وخصوصاً كتلة هائلة من الصادرات، كانت سمة أساسية وحيوية بالنسبة إلى الاقتصاد البريطاني. وقد تم الحفاظ على ذلك الاقتصاد عن طريق ممارسة السيطرة الاحتكارية في المستعمرات وعن طريق تدابير خاصة داخل الإمبراطورية للإبقاء على نوع من التوازن. وأشكال السيطرة الاحتكارية والتدابير تلك كانت بمعظمها في غير مصلحة المستعمرات والبلدان التابعة ويكاد يكون مستحيلاً إبقاؤها بأشكالها القديمة في المستقبل. لقد اختفت توظيفات بريطانيا الأجنبية وحلت محلها قروض هائلة، كما أن تفوق لندن المالي قد ولّى هو الأخر، وذلك يعني أن بريطانيا في سنوات ما بعد الحرب سوف تعتمد أكثر على صادراتها إلى الخارج وعلى عمليات الشحن. ومع ذلك فإن إمكانيات زيادة الصادرات، أو حتى إبقائها على مستواها القديم، محدود جداً وبشكل صارم.

بلغت واردات بريطانيا العظمى (بعد حذف ما أعيد تصديره) في سنوات ما قبل الحرب الممتدة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٨ ما معدلها، ٨٦٦,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات الاسترليبية. وقد تم التسديد على النحو التالي:

الصادرات ٤٧٨ مليوناً

المداخيل من الاستثمارات في الخارج ٢٠٣ملايين

أجور الشحن البحري ١٠٥ملايين

الخدمات المالية ٠٤٠ مليوناً

العجز ٠٤٠ مليوناً

المجموع ٨٦٦ مليوناً

بدلاً من الدخل الكبير الآتي من التوظيفات الخارجية سيكون هناك عبء كبير ناجم عن القروض الخارجية نتيجة الاقتراض في بندي البضائع والخدمات (إضافة إلى التسليفات الأمريكية) من كل من الهند ومصر والأرجنتين وغيرها من البلدان. وقد قَدَّرَ اللورد كينز أن هذه السلف الإسترلينية المجمَّدة ستكون في نهاية الحرب ثلاثة آلاف مليون جنيه استرليني. وإذا كانت نسبة الفائدة ٥٪ فإن ذلك يعني ١٥٠ مليوناً في السنة. وهكذا فإن بريطانيا ستواجه عجزاً يزيد على ٣٠٠ مليون في السنة بقدر غير قليل على أساس معدلات ما قبل الحرب. وما لم يتم تعويض هذا بمداخيل إضافية تحصل من الصادرات ومن الخدمات المختلفة فإن الأمر سيؤدي إلى تخفيض ملموس في المستويات المعيشية.

يبدو أنَّ هذا هو العامل الذي يحكم سياسة بريطانيا فيما بعد الحرب وإذا ما أرادت أن تحافظ على اقتصادها الحالي فإنها تشعر بأن عليها أن تحتفظ بإمبراطوريتها الاستعمارية مع الحد الأدنى من التغيرات الطفيفة التي يستحيل تجنبها. ولا أمل لها في أن تلعب أي دور قيادي وأن تتوازن، سياسياً واقتصادياً، مع الموارد الهائلة للقوتين العملاقتين، إلا إذا ظلت شريكاً مهيمناً لجملة من البلدان المستعمرة وغير المستعمرة. ذلك هو سبب رغبتها في استمرار إمبراطوريتها، في أن تتمسك بما تملك، مع توسيع نفوذها ليشمل مناطق جديدة مثل تايلاند، ذلك هو أيضاً سبب سعي السياسة البريطانية الرامية إلى تحقيق المزيد من الوحدة والاندماج مع الممتلكات إضافة إلى بعض البلدان الصغيرة في أوروبا الغربية. والسياسة الاستعمارية الفرنسية والهولندية تؤيد بصورة عامة وجهة النظر البريطانية فيما يخص المستعمرات والبلدان التابعة. ليست الإمبراطورية الهولندية في الواقع أكثر من «إمبراطورية ملحقة أو تابعة» ولا قدرة لها على الاستمرار بدون الإمبراطورية البريطانية.

إن فهم هذه الاتجاهات في السياسة البريطانية أمر سهل بوصفها مستندة إلى النظرة والمعايير السابقة وتمت صياغتها من قبل أناسٍ مرتبطين بذلك الماضي، إلا أن الصعوبات التي تواجه بريطانيا اليوم، في داخل ذلك الإطار

من اقتصاد القرن التاسع عشر، كبيرة جداً. إن موقفها، على المدى الطويل، ضعيف، واقتصادها غير ملائم للظروف الحالية. كما إن مواردها الاقتصادية محدودة، ولا يمكن الحفاظ على قوتها الصناعية والعسكرية بمستواها القديم. هناك خلل أساسي واضح في الأساليب المقترحة للحفاظ على ذلك الاقتصاد القديم لأنها تقود إلى صراع لا يعرف معنى التوقف، إلى غياب الأمن، وإلى المزيد من الكراهية في البلدان التابعة مما قد يجعل المستقبل أشد خطراً بالنسبة إلى بريطانيا. وهكذا فإن رغبة البريطانيين، المبررة تماماً، في الحفاظ على مستواهم المعاشي كما في السابق وحتى في رفعه أكثر، مضطرة لأن تكون مستندة إلى الأسواق المحمية للصادرات البريطانية وإلى المناطق المستعمرة وغيرها من أجل الحصول على المواد الخام والأغذية بأسعار رخيصة. وهذا يعني أن من الواجب إبقاء مستوى الحياة في بريطانيا مرتفعاً ولو على حساب خفض المستوى المنخفض جداً أصلاً لمئات الملايين من الناس في آسيا وأفريقيا. لا أحد يريد خفض المستويات البريطانية، ولكن من الواضح أن شعوب أسيا وأفريقيا لن توافق إطلاقاً على الاحتفاظ بهذا الاقتصاد الكولونيالي الذي يبقيهم في مستوى أدنى من مستوى البشر. يقال إن القوة الشرائية في بريطانيا ما قبل الحرب كانت ٩٧ جنيها للفرد الواحد (وقد كانت أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية)، أما في الهند فقد كانت أقل من ٦ جنيهات. إن هذه الفروق الشاسعة لا يمكن أن تُطاق، وبالفعل فإن العوائد المتناقصة للاقتصاد الكولونيالي تؤدي في المحصلة النهائية إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى القوة المهيمنة. هذه الحقيقة واضحة بشكل صارخ في الولايات المتحدة الأمريكية وهي لذلك ترغب في رفع القوة الشرائية لدى الشعوب المستعمَرة عبر التصنيع والحكم الذاتي. حتى في بريطانيا هناك نوع من التفهم لضرورة تصنيع الهند، وقد جعلت مجاعة البنغال العديد من الناس يفكرون بهَوَس حول هذا الموضوع. ولكن السياسة البريطانية تهدف إلى تطور صناعي في الهند خاضع للسيطرة البريطانية مع الاحتفاظ بمكانة ممتازة للصناعة البريطانية. لابد لعملية التصنيع في الهند كما في غيرها من

بلدان آسيا من أن تتم، والمسألة الوحيدة هي مسألة السرعة والوتائر. غير أن من المشكوك فيه أن تكون هذه العملية قابلة للتعايش والانسجام مع الاقتصاد الكولونيالي أو السيطرة الأجنبية.

ليست الإمبراطورية البريطانية، كما هي اليوم، وحدة جغرافية بطبيعة الحال، كما ليست وحدة اقتصادية وعسكرية ناجحة. ليست إلا وحدة تاريخية وعاطفية. فالعواطف والروابط القديمة ما زالت تلعب دوراً، ولكنها غير مؤهلة، على المدى الطويل، لأن تطغى على الاعتبارات الأخرى الأكثر حيوية. وحتى هذه العواطف ليست متوفرة إلا في بعض المناطق التي تضم سكاناً يشبهون الشعب البريطاني من الناحية العرقية. ليست بالتأكيد موجودة في الهند وفي الأجزاء الأخرى التابعة من الإمبراطورية، بل هي معكوسة تماماً. إنها غير موجودة حتى في جنوب أفريقيا فيما يخص البوير. وتجري في الممتلكات الكبيرة تغيرات تميل إلى إضعاف روابطها التقليدية ببريطانيا. فكندا التي نمت نمواً كبيراً من الناحية الصناعية خلال الحرب أصبحت قوة ذات شأن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد طورت اقتصاداً متوسعاً سيكون، من بعض النواحي، عقبة في طريق الصناعة البريطانية، كما إن أستراليا ونيوزيلندا باقتصاديهما المتوسعين تتأكدان أكثر فأكثر من أنهما ليستا في الفلك الأوروبي لبريطانيا بل في الفلك الآسيوي الأمريكي للمحيط الهادي، حيث الولايات المتحدة مرشحة لأن تلعب دوراً مهيمناً. ومن الناحية الثقافية نرى أن كلاً من أستراليا ونيوزيلندا على حد سواء منجذبتان إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تتفق النظرة الكولونيالية البريطانية اليوم مع السياسة الأمريكية واتجاهاتها التوسعية. فالولايات المتحدة تريد أسواقاً مفتوحة لصادراتها ولا تنظر بعين الرضا إلى المحاولات التي يبذلها الآخرون لتقييدها أو الإشراف عليها. كما تريد تصنيعاً سريعاً لملايين آسيا ومستوى حياتياً أعلى من كل مكان، لا لأسباب عاطفية وإنسانية بل لتصريف إنتاجها الفائض. يبدو الاحتكاك بين الصادرات البريطانية والنقل البحري البريطاني من جهة وبين

نظيريهما الأمريكيين من الجهة الثانية أمراً محتوماً. فرغبة أمريكا في تحقيق التفوق الجوي العالمي، وهي تملك موارد وفيرة لهذا الغرض، تثير الاستياء في إنجلترا. وربما كانت أمريكا تميل إلى وجود تايلاندا حرة في حين أن إنجلترا تفضل جعلها شبه مستعمرة. وهذه المواقف المتعارضة المستندة في كلا الطرفين إلى طبيعة الاقتصاد وأهدافه واضحة في جميع أجزاء الدائرة الكولونيالية.

إن هدف السياسة البريطانية الرامي إلى تحقيق اندماج أوثق للكومنولث والإمبراطورية مفهوم في الظروف الخاصة التي تجد بريطانيا نفسها فيها اليوم. ولكن منطق الحقائق والاتجاهات العالمية، إضافة إلى نمو نزعات السيادة الوطنية ونزعات التمزق التي تعاني الإمبراطورية منها، مخالف لهذا الهدف. فمحاولة البناء على أسس قديمة، والتفكير من منطلقات عصر ولى وانتهى، والاستمرار في الحلم والحديث عن إمبراطورية وعن احتكارات منتشرة في أرجاء العالم، إن هذه السياسة بالنسبة إلى بريطانيا سياسة حتى أقل حكمة وضيقة الأفق أكثر مما بالنسبة إلى بعض الأمم الأخرى، لأن معظم الأسباب التي جعلتها أمة مهيمنة من النواحي السياسية والصناعية والمالية قد زالت. غير أن بريطانيا، على أي حال، كانت لها في الماضي وما زالت تحتفظ بجملة من المميزات المهمة مثل الشجاعة وإرادة التماسك والقابلية العلمية والبناءة مع قدرة على التكيف. إن هذه المميزات، إضافة إلى أخرى تمتلكها، تقطع مسافة طويلة في طريق جعل أمة ما عظيمة وتمكينها من التغلب على الأخطار والمهالك التي تواجهها. وهكذا فقد تكون بريطانيا قادرة على مواجهة مشكلاتها الحيوية والملحة عن طريق التحول إلى بنية اقتصادية مختلفة وأكثر توازناً. غير أن من غير المحتمل أن تنجح إذا ما حاولت أن تستمر، كما في الماضي، متعلقة بإمبراطورية تسعى إلى الحصول على دعمها.

إن الشيء الكثير سيعتمد بالضرورة على السياسة الأمريكية والسوفيتية وعلى مستوى التعاون أو الصراع بينهما وبين بريطانيا. يتحدث الجميع بصوت مرتفع عن ضرورة أن يتعاون الثلاثة الكبار فيما بينهم لصالح السلم

العالمي والتعاون، ومع ذلك فإن تمايزات وخلافات معينة تطل في كل مرحلة، وحتى في أثناء سير الحرب. مهما كان الشيء الذي يخبئه المستقبل فإن من الواضح أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب سيكون ذا نزعة توسعية قوية ومتفجرة تقريباً من حيث عواقبه. هل سيؤدي ذلك إلى نوع جديد من الإمبريالية؟ سيكون ذلك مأساة أخرى لأن أمريكا تملك القدرة والفرصة اللازمتين لتحديد إيقاع المستقبل وضبطه.

مازالت السياسة المستقبلية للاتحاد السوفيتي مغلَّفة بالغموض. غير أن لمحات كاشفة قد ظهرت. إنها ترمي إلى الاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من البلدان القريبة من حدودها كبلدان صديقة وتابعة أو شبه تابعة. ورغم عمله مع قوى أخرى لإقامة نوع من المنظمة العالمية، فإنه يعتمد أكثر على بناء قوته الذاتية على أسس راسخة. والأمم الأخرى أيضاً تفعل الشيء نفسه بمقدار ما تستطيع. ليس ذلك مقدمة مبشِّرة لأي تعاون عالمي. وبين الاتحاد السوفيتي والبلدان الأخرى ليس هناك الصراع نفسه على أسواق التصدير كما بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الخلافات أعمق ووجهات النظر أكثر تبايناً كما لم يتم القضاء على الشكوك المتبادلة حتى عبر العمل المشترك في الحرب. وإذا نمت هذه الخلافات فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ستحاولان أن تتقاربا وتتكاتفا في مواجهة مجموعة الأمم المؤيدة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

أين هو مكان مئات ملايين الآسيويين والأفريقيين في هذه الصورة؟ لقد زاد وعي هؤلاء بأنفسهم وبمصائرهم، وهم في الوقت نفسه مهتمون بالعالم ومصيره. إن أعداداً كبيرة منهم يتابعون الأحداث العالمية باهتمام. ومحك أي حركة وأي حدث بالنسبة إليهم هو التالي بالضرورة: هل تساهم في دفع قضية تحررنا إلى أمام؟ هل تنهي هيمنة أمة على أخرى؟ هل ستمكننا من أن نعيش بحرية الحياة التي نختارها في جو من التعاون مع الآخرين؟ هل تأتي بالمساواة والفرص المتكافئة للأمم كما للمجموعات الموجودة داخل كل أمة؟

هل تفي بالوعد المقطوع حول التصفية السريعة للفقر والأمية وتوفير ظروف حياتية أفضل؟ إنهم قوميون ووطنيون ولكن هذه الوطنية لا تهدف إلى فرض السيطرة على الآخرين أو التدخل في شؤونهم. وهم يرحبون بجميع المحاولات الرامية إلى التعاون العالمي وإلى إقامة نظام عالمي، ولكنهم يتساءلون معبِّرين عن الشك حول ما إذا كانت تلك وسيلة أخرى لضمان استمرار السيطرة القديمة. إن أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا تتألف من إنسانية مستيقظة، غير قانعة وثائرة، لم تعد مستعدة لأن تطيق الظروف القائمة. صحيح أن الظروف والمشكلات تختلف كثيراً في مختلف البلدان الأسيوية، غير أن هناك، عبر هذه المساحة الشاسعة في الصين والهند، في جنوب شرق آسيا، في آسيا الغربية في العالم العربي، خيوطاً مشتركة من الأحاسيس وروابط غير مرئية تجمعها.

طوال ألف سنة أو أكثر، حين كانت أوروبا متخلفة وغارقة في عصورها المظلمة، كانت آسيا تمثل روح الإنسان المتوثبة المتقدمة. وفي حقبة بعد أخرى من الثقافة المتألقة ازدهرت هناك جملة من المراكز العظيمة للحضارة والقوة. وقبل حوالي خمس مئة سنة استيقظت أوروبا شيئاً فشيئاً وانتشرت شرقاً وغرباً حتى غدت، عبر عدد من القرون، القارة المهيمنة في العالم من حيث القوة والثروة والثقافة. هل كانت هذه العملية نوعاً من الدورة هي الآن تدور بالاتجاه المعاكس؟ من المؤكد أن عوامل القوة والنفوذ مائلة أكثر نحو أمريكا في أقصى الغرب ونحو أوروبا الشرقية التي قلما كانت جزءاً عضوياً من التراث الأوربي. وفي الشرق أيضاً حدث نمو هائل في سيبريا، كما إن بلداناً أخرى في الشرق ناضجة للتغيير والتقدم السريع. هل سيحصل صراع في المستقبل أم سيكون نوع من التوازن بين الشرق والغرب؟.

لن يتحدد ذلك إلا في المستقبل البعيد ولن يفيدنا كثيراً أن ننظر إلى تلك النقطة البعيدة. أما فيما يخص الحاضر فإن علينا أن نحمل عبء اليوم

ونواجه المشكلات العديدة التي تؤرقنا. وخلف هذه المشكلات في الهند، كما في بلدان أخرى كثيرة، تكمن القضية الحقيقية التي لا تنحصر فقط في إقامة الديمقراطية على النمط الأوروبي في القرن التاسع عشر، بل وتتسع أيضاً لثورة اجتماعية بعيدة المدى. فالديمقراطية نفسها أصبحت متورطة في عملية التغيير الحتمية تلك، ومن هنا فإننا نجد بين أولئك الذين لا يميلون إلى عملية التغيير الحتمية شكوكاً وأشكالاً متصاعدة من الرفض إزاء إمكانية تطبيق الديمقراطية مما يؤدي إلى بروز النزعات الفاشية وإلى استمرار النظرة الإمبريالية. إن جميع مشكلاتنا الراهنة في الهند - مثل المشكلة الطائفية والأقليات، ومسألة الأمراء الهنود، والمصالح الثابتة للجماعات الدينية ولكبار ملاك الأراضي، والمصالح المحصنة للسلطة والصناعة البريطانيتين في الهند - تتكشف في نهاية المطاف عن المعارضة للتغيير الاجتماعي. ونظراً لأن أي ديمقراطية حقيقية ستكون قابلة لان تؤدي إلى مثل هذا التغيير فإن الديمقراطية بالذات يُعتَرض عليها وتُعد غير ملائمة لظروف الهند الخاصة. وهكذا فإن مشكلات الهند، رغم كل اختلافها الظاهري عن المشكلات القائمة في الأماكن الأخرى، ذات طبيعة مماثلة أساساً لطبيعة مشكلات الصين وإسبانيا وغيرهما من البلدان الكثيرة في أوروبا وغيرها، هذه المشكلات التي دفعتها الحرب إلى السطح. إن العديد من حركات المقاومة في أوروبا تعكس هذه الصراعات. ففي كل مكان اختل التوازن القديم للقوى الاجتماعية. وحتى يتم التوصل إلى إقامة توازن جديد سيسود التوتر والقلق والصراع. ومن مشكلات اللحظة هذه نصل إلى واحدة من المشكلات المركزية التي يواجهها عصرنا ألا وهي مشكلة الجمع بين الديمقراطية والاشتراكية، مشكلة الحفاظ على الحرية والمبادرة الفرديتين مع امتلاك الإشراف الاجتماعي المركزي والتخطيط فيما يخص اقتصاديات الناس على المستويين الوطني والعالمي كليهما.

الحرية والإمبراطورية

يبدو أن الأقدار قَدْ خَصَّتْ كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بدور حيوي وحاسم في المستقبل. وهاتان القوتان مختلفتان إحداهما عن الأخرى مثل اختلاف أي بلدين متقدمين كما أن نواقصهما تقع في اتجاهين متعارضين. فكل شرور وعيوب الديمقراطية السياسية المجردة واضحة بجلاء في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن النواقص الناجمة عن غياب الديمقراطية السياسية موجودة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. ومع ذلك فإن لدى الطرفين ما هو مشترك مثل النظرة الديناميكية والموارد الهائلة، المرونة الاجتماعية، غياب الخلفية القروسطية، الإيمان بالعلم وتطبيقاته، مع تعليم واسع الانتشار وفرص موفَّرة للشعب. لا توجد في أمريكا، رغم الاختلافات الكبيرة في المداخيل، طبقات ثابتة كما في معظم البلدان وهناك إحساس بالمساواة. وكان الحدث البارز في روسيا خلال السنوات العشرين الماضية متجسداً في الإنجازات التعليمية والثقافية التي حققتها الجماهير. وهكذا فإن القاعدة الأساسية لمجتمع تقدمي ديمقراطي موجودة في البلدين كليهما، لأن مثل هذا المجتمع لا يمكن أن يُبنى على حكم نخبة صغيرة من المثقفين لشعب جاهل ولا مبالٍ. كما لن تستطيع مثل هذه النخبة أن تستمر في ممارسة الهيمنة على شعب متقدم تعليمياً وثقافياً.

قبل مئة سنة قال دي توكفيل في معرض مناقشته لأمريكيي ذلك الوقت: «إذا لم يقم المبدأ الديمقراطي، من جهة، باستنفار همم الناس لرعاية العلم لذاته، ومن جهة أخرى، بزيادة عدد الذين يرعونه ويتعهدونه زيادة كبيرة.... فإن اللامساواة الأبدية في الأحوال تقود الناس إلى أن يسجنوا أنفسهم في الأبحاث المتغطرسة والعقيمة التي تتناول الحقائق المجردة، فيما الظروف الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية تعدهم للبحث عن النتائج المباشرة والعملية للعلوم. إن هذا الاتجاه طبيعي وحتمي.. منذ ذلك الحين تطورت

أمريكا وتغيرت وأصبحت بوتقة أذابت عدداً كبيراً من الأقوام، ولكن سماتها الأساسية مازالت مستمرة.

هناك سمة مشتركة أخرى لكل من الأمريكيين والروس ألا وهي تلك المتجسدة في أنهم ليسوا مثقلين بذلك العبء الفظيع للماضي الذي أناخ على كل من آسيا وأوروبا وحَدَّدَ إلى حد بعيد نشاطاتهما وصراعاتهما. لا يستطيعون بالطبع أن يتهربوا، شأنهم شأن غيرهم بلا استثناء، من العبء الرهيب لهذا الجيل. ولكنهم يملكون ماضياً أنظف وأنقى فيما يخص الشعب، وهم أقل قيوداً في رحلتهم إلى المستقبل.

ونتيجة لذلك يستطيع الأمريكيون والروس أن ينظروا إلى الشعوب الأخرى بدون تلك الخلفية من عدم الثقة المتبادلة التي ترافق دوماً الاتصالات بين الأمم الإمبريالية المستقرة العريقة وبين الآخرين. ليس الماضي بالنسبة إليهم - إلى الأمريكيين والروس - ناصعاً وخالياً من البقع واللطخات والشكوك. فلدى الأمريكيين مشكلتهم المتعلقة بالزنوج التي تبقى وصمة عار دائمة في ديمقراطيتهم ومساواتهم. كما على الروس أن ينتهوا من إزالة ذكريات أحقاد الماضي في أوروبا الشرقية، هذه الأحقاد التي زادت خلال الحرب الحالية. ومع ذلك فان الأمريكيين يعقدون الصداقات بسهولة في البلدان الأخرى كما أن الروس متحررون تماماً تقريباً من العنصرية.

معظم الأمم الأوروبية مفعمة بالأحقاد المتبادلة والصراعات والمظالم السابقة. والقوى الإمبريالية زادت بالضرورة من هذا الكره الشديد للأوربيين من قبل الشعوب التي حكموها. ونظراً لسجل إنجلترا الطويل في الحكم الإمبريالي نجد حصتها من هذا العبء هي الأكبر. وبسبب هذا، أو بسبب السمات العنصرية، نجد الإنجليز متحفظين ومنغلقتين ولا يقيمون أي صداقات بسهولة. إنهم لسوء حظهم يعاملون في الخارج انطلاقاً من الموقف تجاه

ممثليهم الرسميين الذين قلما يكونون حَمَلَة ألوية الليبرالية والثقافة والذين كثيراً ما يجمعون بين الغطرسة والتَّقْوى الظاهرية. لدى هؤلاء الرسميين براعة خاصة في استعداء الآخرين. قبل بضعة أشهر كتب احد وزراء حكومة الهند رسالة رسمية إلى السيد غاندي (في المعتقل) كانت مثالا في الغطرسة المدروسة، ونَظَر إليها عدد كبير جداً من الناس بوصفها إهانة متعمدة للشعب الهندي، فغاندي هو رمز الهند.

حقبة أخرى من الإمبريالية؟ عصر من التعاون الدولي والكومنولث العالمي؟ أيهما سيكون في المستقبل؟ تميل المؤشرات إلى الاحتمال الأول والحجج القديمة ما زالت تتكرر ولكن لم تعد على المستوى نفسه من الوقاحة. يجري توظيف الدوافع الأخلاقية لدى البشرية وتضحياتها من أجل أهداف حقيرة، ويقوم الحكام باستغلال طيبة الإنسان ونبله لأغراض شريرة مع بالاستفادة من مخاوف وأحقاد الشعب وطموحاته الزائفة. كان أولئك الحكام أكثر صراحة حول الإمبراطورية في الأيام السابقة. ففي حديثه عن الإمبراطورية الأثينية كتب توسيديد ما يلي: «لا تَقُلْ كلاماً معسولاً عن امتلاكنا للحق في إمبراطوريتنا لأننا أَطَحْنا وحْدَنا بالبرابرة، أو لأننا غامرنا بوجودنا من أجل التابعين لنا وفي سبيل الحضارة. فالدول، مثلها مثل الرجال، لا تلام إذا وَفَّرَتْ أمنها بشكل صحيح. إذا كنا الآن هنا في صقلية فإن ذلك في صالح أمننا نحن.... إن الخوف هو الذي يجبرنا على التمسك بإمبراطوريتنا في اليونان، والخوف هو الذي يسوقنا إلى هنا لننظم الأمور في صقلية بمساعدة أصدقائنا». ويتابع كلامه لدى إشارته إلى الضرائب المفروضة على المستعمرات الأثينية ليقول: «قد يبدو الحصول عليها أمراً يستوجب اللعنة، ولكن تركها ليس إلا حماقة مؤكدة».

أن تاريخ أثينا مملوء بالدروس حول استحالة التوفيق بين الديمقراطية والإمبراطورية، وحول استبداد دولة ديمقراطية تجاه مستعمراتها، حول الانحطاط والسقوط السريعين لتلك الإمبراطورية. ما من داعية يدعو اليوم

إلى الجمع بين الحرية والإمبراطورية يستطيع أن يطرح قضيته بالصراحة وبالبلاغة التي طرحها بهما توسيديد حين قال: «نحن قادة حضارة طليعة الجنس البشري. إن مجتمعنا وأسلوب التفاعل والتعامل بيننا هو أسمى نعمة يستطيع الإنسان أن يقدمها. إنَّ فرصة الوجود داخل دائرة نفوذنا ليست تبعية، بل امتياز. لن تستطيع ثروات الشرق كلها أن تسدد ثمن ما نمنّ به نحن لذا نستطيع أن نعمل بفرح وسرور، مستخدمين الوسائل والأموال التي تتدفق علينا، لأننا لم نتوصل إلى سر قوة الإنسان الذي هو سر السعادة، إلا عبر الجهد والمعاناة وفي العديد من الميادين الشائكة. صحيح أن هناك أناساً قدروا وحاولوا تحت أسماء كثيرة، ولكننا نحن وحدنا تعلمنا كيف نمسك به ونجعله مواطناً في مدينتنا. والاسم الذي نعرفه به هو الحرية، لأنه علمنا بأن الخدمة هي الحرية. هل تستغربون بعد أننا وحدنا من بين البشر ننعم بخيراتنا، لا عبر شروط المصلحة الذاتية، بل في ظل الثقة التي لا تعرف الخوف للحرية؟(*).

هذا كله يتردد اليوم بأصداء مألوفة حين يتعالى الصراخ الذي يرافق إعلان الديمقراطية والحرية مع إبقائهما محصورتين في البعض فقط. إن هناك حقيقة ونفياً للحقيقة. لم يكن توسيديد يعرف الشيء الكثير عن سائر البشرية وظلت رؤيته محصورة في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. وحين كان يفاخر بحرية مدينته الشهيرة ويمتدح هذه الحرية باعتبارها سر السعادة والقوة الإنسانية، لم يكن يعرف بعد أن الآخرين أيضاً كانوا يتطلعون إلى هذه الحرية. قامت أثينا المُحبة للحرية بنهب ميلوس وتدميرها وقتلت جميع الرجال هناك وباعت النساء والأطفال عبيداً. وحتى حين كان توسيديد يكتب عن إمبراطورية أثينا وحريتها كانت تلك الإمبراطورية قد تداعت وتلك الحرية قد تلاشت.

(*) الفقرات المقتبسة من توسيديد مأخوذة من كتاب: الكومنولث الإغريقي، (١٩٢٤)، تأليف ألفرد زيمّرن.

ذلك لأنّ الجمع بين الحرية والهيمنة القائمة على العبودية لوقت طويل أمر غير ممكن. فلابد لأحدهما من أن يتغلب على الآخر، ولا يفصل بين زهو الإمبراطورية ومجدها من جهة وبين سقوطها إلا مدى بالغ القصر. فالمديح الرائع الذي يقدمه بريكليس لمدينته المحبوبة كان متبوعاً بعد مدة قصيرة جداً بسقوطها وبقيام كتيبة إسبارطية باحتلال الأكروبول. ومع ذلك فإن كلماته ما زالت تهزنا لأنها تعبر عن حب الجمال والحكمة والحرية والشجاعة ليس فقط بالنسبة إلى أثينا تلك الأيام، بل وبالنسبة إلى الإطار الأوسع للعالم: «نحن عشاق للجمال بدون مبالغة. وعشاق للحكمة بدون افتقاد للرجولة. والثروة بالنسبة إلينا ليست مادية بحتة للمجد الفارغ، بل هي فرصة للإنجاز، ولا نرى الاعتراف بالفقر مذلة، بل المذلة الحقيقية هي عدم بذل الجهد للتغلب عليه.... لنستمد القوة لا فقط من الحجج المكررة مرتين - كم هو منصف وعادل إبداء الشجاعة في المعركة - بل ومن المشهد الصاخب لحياة مدينتنا العظيمة كما يتجلى أمامنا يوماً بعد يوم، عاشقينها ونحن ننظر إليها، ومتذكرين بأنها مدينة بهذه العظمة كلها لرجال تحلوا بالجرأة القتالية، ولفهم الإنسان الحكيم لواجبه، ولانضباط الإنسان الطيب في عمله - لرجال، إذا ما أخفقوا في أي محنة، احتقروا حرمان المدينة من خدماتهم، بل ضحوا بحياتهم بوصفها أفضل القرابين في سبيلها. وهكذا قدموا أجسادهم للخير العام ونال الجميع، كلٌ لذكراه الخاصة، المديح الذي لن يموت، ومعه أنبل التماثيل والنُّصب لا حيث ترقد عظامهم الفانية بل في عقول الناس حيث يبقى مجدهم نضراً لتتحرك إلى الكلام والعمل حين تحل الفرصة المناسبة. فالأرض كلها إنْ هي إلا تمثال لعظماء الرجال، وقصتهم ليست فقط منحوتة في الحجر على أرض بلادهم، بل تعيش بعيدة بدون أي رموز مرئية معجونة مع مادة حياة الناس الآخرين. ليس أمامك الآن إلا أن تقلد ما فعلوه، عارفاً أن سر السعادة هي الحرية وأنّ سر الحرية هو قلب شجاع، لا الوقوف جانباً في خمول عندما يبادر العدو إلى الانقضاض عليك».

المشكلة السكانية - انخفاض معدلات الولادة والانحطاط الوطني

أَحْدَثَتْ سنواتُ الحرب الخمس تغييرات سكانية هائلة وهجرات كبيرة وعمليات تنزيح واسعة على نطاق ربما أكبر من أي حقبة أخرى سابقة في التاريخ. فإضافة إلى عشرات الملايين من ضحايا الحرب تم اقتلاع جماهير غفيرة من الناس من أرضهم وأوطانهم وخصوصاً في الصين وروسيا وبولونيا وألمانيا. كانت هناك متطلبات عسكرية وطلبات على الأيدي العاملة وعمليات إجلاء قسرية كما فرت حشود كبيرة من اللاجئين أمام الجيوش الغازية. وحتى قبل الحرب تفاقمت مشكلة اللاجئين في أوروبا وأخذت أبعاداً خطيرة بسبب السياسة النازية. ولكن هذه تشحب وتفقد أهميتها بالمقارنة مع التطورات التي رافقت الحرب. فبالإضافة إلى العواقب المباشرة التي ترتبت على الحرب نجد أن التغييرات في أوروبا تعود بمعظمها إلى سياسة سكانية متعمدة اتبعت من قبل النازيين. من الواضح أنهم أجهزوا على بضعة ملايين من اليهود وحطَّموا الوحدة السكانية للعديد من البلدان التي وقعت تحت احتلالهم. وفي الاتحاد السوفيتي انتقل عدد من الملايين إلى الشرق وأقاموا مستوطنات جديدة على الجهة الأخرى من الأورال من المحتمل أن تصبح دائمة. وفي الصين يُقَدَّر عدد الذين اقتُلعوا من جذورهم بخمسين مليوناً من البشر.

لاشك أن جهوداً ومحاولات ستُبذل لإعادة توطين وتأهيل هؤلاء الناس، أو من تبقى منهم على قيد الحياة بعد الحرب، وإن كانت المهمة تنطوي على قدر كبير من الصعوبة والتعقيد. فالعديد سيعودون إلى بيوتهم السابقة، وقد يختار آخرون البقاء في بيئاتهم الجديدة. ومن جهة ثانية يبدو محتملاً أيضاً أن تجري عمليات تهجير وتنزيح إضافية وعمليات تبادل للسكان نتيجة للتغييرات السياسية الحاصلة في أوروبا.

إنّ للتبدلات الأخرى التي هي نفسية وبيولوجية جزئياً، والتي تُحْدِث تبدلات سريعة على السكان في العالم، مغزى أعمق ودلالة ذات مدى أبعد. فالثورة الصناعية وانتشار التكنولوجيا الحديثة أدّيا إلى نمو سريع للسكان في

أوروبا وبصورة أخص في أوروبا الشمالية الغربية والوسطى. ومع توسع هذه التكنولوجيا شرقاً نحو الاتحاد السوفيتي، بمساعدة بنية اقتصادية جديدة مع عوامل أخرى حصلت هناك زيادة أكثر إثارة في السكان في هذه المناطق. وهذا الزحف نحو الشرق للتكنولوجيا مترافقاً مع التعليم والرعاية الطبية والظروف الصحية الأفضل للعمل مستمر وسيغطي عدداً من بلدان آسيا. وبعض هذه البلدان، مثل الهند من الأفضل لها أن يكون تعداد سكانها أقل لا أكثر.

وفي هذا الوقت بالذات صارت أوروبا تعاني من عملية معاكسة فيما يتعلق بالسكان حيث برزت مشكلة تدني نسبة الولادات وصارت تحتل حيزاً أكبر فأكبر.

يبدو أن هذا الاتجاه هو اتجاه واسع الانتشار ويمارس تأثيره على معظم بلدان العالم مع استثناءات لافتة للنظر مثل الصين والهند وجاوا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. إنّه ملحوظ أكثر في البلدان المتقدمة صناعياً. فقد توقف سكان فرنسا عن النمو منذ عدة سنوات وهم الآن في تراجع بطيء. وفي إنجلترا هناك تناقص مضطرد في نسبة الولادات منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهي الآن الأدنى في أوروبا باستثناء فرنسا. إن محاولات هتلر وموسوليني الرامية إلى زيادة نسبة الولادات في ألمانيا وإيطاليا لم تعط إلا نتائج مؤقتة. وفي أوروبا الشمالية والغربية والوسطى نجد الانحدار أكثر وضوحاً مما هو في أوروبا الجنوبية والشرقية (بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية). ولكن اتجاهات مماثلة قابلة للملاحظة في جميع هذه المناطق. إن أوروبا (عدا الاتحاد السوفيتي) تصل إلى ذروتها من حيث عدد السكان حسب المؤشرات الحالية في عام ١٩٥٥ ومن ثم تبدأ بالانحدار. وهذا الأمر ليس ذا علاقة بالحرب التي ستفاقم من عملية الانحدار أكثر فأكثر.

أما الاتحاد السوفيتي في الجهة المقابلة فهو مستمر في زيادته السكانية السريعة ويتوقع أن يبلغ رقم ٢٥٠ مليونا في عام ١٩٧٠. ولا يشمل هذا أي

إضافات تتم للتعديلات الإقليمية الناجمة عن الحرب. وهذا النمو السكاني إذا ما أخذناه مع التقدم التكنولوجي إضافة إلى أمور أخرى يجعله القوة المهيمنة في أوروبا وآسيا. إن الشيء الكثير في آسيا معتمد على التطور الصناعي لكل من الصين والهند. فهاتان الكتلتان السكانيتان الهائلتان تبقيان عبئاً كبيراً ونقطة ضعف خطيرة إلا إذا تم تنظيمهما بشكل صحيح ومنتج. أما في أوروبا فإن القوى الاستعمارية الكبرى في الماضي تبدو وكأنها قد قطعت مرحلة التوسع والعدوان. إن تنظيمها الاقتصادي والسياسي ومهارات وقدرات شعوبها قد تمكنها من أن تبقى محتلة مكاناً مهماً في الشؤون العالمية ولكنها ستتوقف تدريجياً عن أن يكون لها شأن كقوى عظمى إلا إذا عملت بصورة جماعية. «لا يبدو محتملاً أن تتمكن أي امة في أوروبا الشمالية الغربية والوسطى من تحدي العالم مرة أخرى. فألمانيا مثلها مثل جاراتها الغربية تجاوزت المرحلة التي استطاعت خلالها أن تصبح قوة عالمية مهيمنة، نتيجة انتشار الحضارة التكنولوجية بين شعوب تتطور بشكل أسرع»(*).

جلب النمو التكنولوجي والصناعي القوة لعدد من الشعوب والبلدان الغربية. ومع مرور الزمن يتضح أكثر فأكثر بأنّ مصدر القوة هذا لن يبقى في احتكار عدد قليل من الأمم. ومن هنا فإن الهيمنة السياسية والاقتصادية لأوروبا على أجزاء كبيرة من العالم يجب، بالضرورة، أن تتراجع بسرعة وتتوقف بالتالي عن أن تكون المركز العصبي للقارة الأوروبية - الآسيوية وأفريقيا. ولهذا السبب الأساسي ستفكر القوى الأوروبية القديمة وستتصرف بالانطلاق من فكرة السلم والتعاون الدولي وستتجنب الحرب قدر استطاعتها. فحين يصبح العدوان مؤهلاً بصورة مؤكدة تقريباً لأن يجر إلى الكارثة، يتوقف عن أن يكون جذاباً. ولكن تلك القوى العالمية التي لا تزال مهيمنة

(*) فرانك نولشتاين، مقالة بعنوان «السكان والسلطة في أوروبا ما بعد الحرب» في مجلة «الشؤون الخارجية» الأمريكية نيسان ١٩٤٤. (وقد نشرت منظمة العمل الدولية دراسة حول «تهجير السكان في أوروبا» بقلم إ. م. كوليشر ١٩٤٣).

ليست لديها الدوافع نفسها التي تدفعها إلى التعاون مع الآخرين إلا في حال وجود الدافع الأخلاقي الذي نادراً جداً ما يترافق مع القوة.

ما هو سبب هذه الظاهرة واسعة الانتشار لتدني نسب الولادة؟ إن الاستخدام المتزايد لموانع الحمل والرغبة في أُسَر صغيرة منظمة ربما فعلت فعلها، ولكن من المعترف به بصورة عامة أن تلك الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير. ففي أيرلندا التي هي كاثوليكية حيث من المفترض أن يكون استخدام موانع الحمل أقل، بدأ تدني نسبة الولادات في وقت أبكر من بلدان أخرى. قد يكون التأجيل المتزايد للزواج في الغرب أحد الأسباب. وربما كانت العوامل الاقتصادية ذات تأثير معين ولكنها هي الأخرى ليست من الاعتبارات المهمة. من المعروف جيداً أن درجة الخصوبة أعلى بين الفقراء مما هي بين الأغنياء، كما هي أعلى في المناطق الريفية مما في المدن. تستطيع الجماعة الأصغر أن تحتفظ بمعايير أعلى، ونمو النزعة الفردية يقلل من أهمية الجماعة والقوم. يحدثنا البروفسور ج.ب.س. هالدين عن أن القاعدة العامة تقول إن الأنماط التي تعد في مجتمع معين أنماطا تثير الإعجاب تكون أقل خصوبة من الناس العاديين في السكان في العديد من المجتمعات المتحضرة. وهكذا فإنّ تلك المجتمعات محكومة بأن تبدو غير مستقرة بيولوجيا. والآسر الكبيرة مرتبطة عادة بالمستويات الأدنى من الذكاء. كما إن النجاح الاقتصادي يُعد هو الأخر نقيضا للنجاح البيولوجي.

يبدو أن ما يُعرف عن الأسباب الكامنة وراء تدني نسب الولادة قليل جداً رغم أن العديد من الأسباب الثانوية مطروحة. من الممكن أن تكون بعض الأسباب النفسية والبيولوجية كامنة وراء الظاهرة مثل نوعية الحياة التي تعيشها المجتمعات الصناعية والبيئة التي تعيش فيها. لا شك أن نقص التغذية والإدمان على الكحول والحالات العصابية إضافة إلى الضعف العام، العقلي والجسدي، تؤثر جميعاً على عملية التكاثر. ومع ذلك فإن الجماعات المصابة بالأمراض والتي لا تحصل على ما يكفيها من الغذاء، كما في الهند، ما زالت تتكاثر وتعيد إنتاج ذاتها بمعدلات عالية. إن قيود الحياة العصرية وضغوطها،

والتنافس الدائم مع القلق قد تؤدي جميعاً إلى الإقلال من الخصوبة. وربما كان الطلاق من الأرض الواهبة للحياة عاملاً مهماً، وحتى في أمريكا نجد خصوبة العاملين في المزارع أعلى بشكل ملحوظ وتصل إلى أكثر من ضعف الخصوبة لدى الطبقات المهنية.

قد يبدو أن نوعية الحضارة الحديثة التي تطورت أولاً في الغرب ثم انتشرت في الأماكن الأخرى، وخصوصاً حياة المدينة الكبيرة التي تشكل سمتها الرئيسية، تنتج مجتمعاً يفتقر إلى الاستقرار ويفقد حيويته بصورة تدريجية. إن الحياة تتقدم في العديد من الميادين ولكنها تفقد زخمها؛ تغدو مصطنعة أكثر فتتراجع شيئاً فشيئاً. تبرز الحاجة إلى المزيد والمزيد من الحوافز - عقاقير تمكننا من النوم أو من القيام بوظائفنا الطبيعية الأخرى، أطعمة ومشروبات تدغدغ أذواقنا وتولِّد انفراجاً عابراً على حساب إضعاف المنظومة، ووسائل خاصة لتمنحنا إحساساً مؤقتاً بالمتعة والإثارة - وبعد الإثارة يحل رد الفعل مع نوع من الشعور بالخواء. وعلى الرغم من كل تجلياتها الرائعة وإنجازاتها الفعلية فإننا قد خلقنا حضارة تنطوي على قدر ملحوظ من الزيف. إننا نتناول طعاماً مصطنعاً تم إنتاجه بمساعدة الأسمدة الاصطناعية؛ نتورط في عواطف مصطنعة ونادراً ما تنزل علاقاتنا الإنسانية إلى ما تحت القشور الخارجية أو المستوى السطحي. لقد أصبح عامل الدعاية أحد رموز عصرنا بمحاولاته الدؤوبة والمستمرة لخداعنا وشل قوانا الفكرية وإغرائنا بشراء ما ليس ضرورياً بل وما هو ضار من المنتوجات. أنا لست لائماً الآخرين على هذا الوضع للأمور. فنحن جميعاً من نتاج هذا العصر نحمل سمات جيلنا، ونستحق الثناء أو اللوم بدرجات متساوية. لا شك أنني جزء من هذه الحضارة التي أقوّمها إيجابياً وأنتقدها في الوقت نفسه مثل أي شخص آخر وما عاداتي وأساليب تفكيري إلا عادات وأساليب مشروطة بها.

ما الخلل في الحضارة الحديثة التي تنتج في الجذور مثل هذه المؤشرات على العقم وانحطاط الجنس؟ من الواضح أن هذا ليس جديداً فقد

حدث من قبل والتاريخ مملوء بالأمثلة عما يجري. فروما الإمبراطورية في انحطاطها كان أسوأ بكثير. هل هناك دورة تحكم عملية التفسخ الداخلي هذه ونستطيع أن نبحث عن أسبابها فنزيلها؟ إن الصناعة الحديثة والبنية الرأسمالية للمجتمع لا يمكنهما أن تكونا السببين الوحيدين لأن الانحطاط غالباً ما كان يحصل بدونهما. غير أن من المحتمل، على أي حال، أنهما بشكليهما الحاليين توفران بيئة معينة، مناخاً مادياً وعقلياً، يكونان ملائمين لنشاط تلك الأسباب. إذا كان السبب الأساسي شيئاً روحياً، شيئاً يؤثر على عقل الإنسان وروحه، فإن من الصعب الإمساك به وإن استطعنا أن نحاول فهمه أو الإحساس به حَدْسياً. غير أن ثمة حقيقة تبدو بارزة ألا وهي أن الابتعاد عن الأرض، الطلاق من التربة الطيبة أمر سيء بالنسبة إلى الفرد وإلى الجماعة أو القوم.

إن الأرض والشمس هما منبعا الحياة وحين نبتعد عنهما لفترة طويلة من الزمن، تبدأ الحياة بالتراجع في عملية جزر واضحة. فقدت المجتمعات الصناعية الحديثة صلتها بالتربة ولم تعد تمارس تلك المتعة التي توفرها الطبيعة وتلك الإشراقة الغنية للصحة التي تنبثق من التواصل مع الأرض الأم. إنها تتحدث عن جمال الطبيعة وتخرج بحثاً عنه في العطل الأسبوعية بين حين وآخر، وتغطي الريف بمزق من نتاج حياتها المصطنعة، ولكنها لا تستطيع أن تتواصل مع الطبيعة أو تشعر بأنها جزء منها. فهي شيء للنظر إليه والإعجاب به لأنها تلقتْ تعليمات تقضي بذلك، ثم تعود بعد تنهيدة مريحة إلى مشاغلها الاعتيادية، تماماً كما قد تعبِّر عن الإعجاب بأحد الشعراء أو الكتاب الكلاسيكيين ولكنها لا تلبث نتيجة التعب أن تعود إلى الرواية المفضلة أو القصة البوليسية المثيرة، حيث لا حاجة لإشغال العقل. ليست من نبات الطبيعة، مثل قدماء اليونانيين والهنود، بل غرباء يقومون بزيارة مزعجة لقريب بعيد يكاد أن يكون غير معروف. وهكذا فإن أناس هذه المجتمعات لا يمارسون متعة الحياة الغنية للطبيعة وتنوعها اللانهائي ومتعة ذلك الإحساس الحاد بالحياة المتدفقة التي لازمت أجدادنا بصورة طبيعية. وهل يُستغرب بعد أن تعاملهم الطبيعة مثل أطفال بالتبني غير مرغوب فيهم؟

لا نستطيع العودة إلى تلك النظرة التعددية القديمة غير أننا قد نتمكن -مع ذلك - من الاستمرار بالإحساس بسر الطبيعة، بالإصغاء إلى أغنيتها عن الحياة والجمال ومن أن نستمد منها الحيوية والنشاط. فتلك الأغنية لا تغنى في البقع المختارة فقط، ونحن نستطيع أن نسمعها، إذا توفرت لدينا الآذان المناسبة لالتقاطها، في جميع الأماكن تقريباً، ولكن هناك بعض الأماكن التي تكون فيها هذه الأغنية ساحرة حتى بالنسبة إلى غير المستعدين لها وتأتي كإيقاعات عميقة صادرة عن آلة موسيقية بالغة القوة. إن كشمير، حيث يتدفق الجمال وحيث السحر يتملك الألباب والأحاسيس، هي واحدة من هذه الأماكن المفضلة. يقول العالم الفرنسي م. فوشيه لدى وصفه لكشمير ما يلي: «هل لي أن أتابع وأقول ما أنا مقتنع بأنه السبب الحقيقي لهذا السحر الخاص لكشمير، هذا السحر الذي يبحث عنه الجميع، بمن فيهم حتى أولئك الذين لا يحاولون تحليله؟ لا يمكن أن يكون كامناً فقط في غاباته الرائعة، في الشفافية الصافية لبحيراته، أو في بهاء قمم جباله المكللة بالثلج، أو في التمتمة المرحة للآلاف من جداوله التي تتردد في الهواء الناعم الندي. كما لا يمكن أن يكون كامناً فقط في مهابة وجلال مبانيه القديمة رغم أن أطلال مارتاند تعلو عند جبهة كاريوا بكبرياء تشبه كبرياء المعابد الإغريقية فوق الصخور المتحدية للبحر، أو في مزار بايار الصغير المنحوت من عشر صخور الذي يعبر عن النسب المضبوطة الكورسية لليسيكراتيس. ولا يستطيع المرء أن يقول إن ذلك ينبع من تزاوج الفن والمنظر لأن المباني الجميلة في أطر رومانسية يمكن العثور عليها في العديد من البلدان الأخرى. ولكن ما نجده في كشمير وحده هو هذا الجمع بين هذين النوعين من الجمال في قلب طبيعة لا تزال نابضة بالحياة الملغزة التي تعرف كيف تهمس في آذاننا وتجعل أعماقنا الوثنية تهتزّ وتنتفض مما يعيدنا بوعي أو بدونه إلى تلك الأيام التي يرثيها الشاعر، تلك الأيام التي كان فيها العالم شاباً، حين كانت:

السماء على الأرض

تمشي وتتنفس بين شعب من الآلهة.

Le ciel sur la terre

.Marchait et respirait dans un people de dieux.(*)

(*) Lart Greco – boudhique du Gandhare.

غير أن غايتي ليست أن أمدح كشمير مع أن انحيازي إليها يجعلني بين الحين والأخر أشرد وأهيم، ولا أن أقدم حجة داعمة للتعددية (تعدد الآلهة) رغم أني وثني أؤمن بأن لمسةَ من الوثنية تفيد العقل والجسد. أعتقد جازماً بأن الحياة المقطوعة قطعاً كاملاً عن الأرض لابد لها في نهاية المطاف من أن تذوي. نادراً ما تحصل مثل هذه القطيعة الكاملة بطبيعة الحال. فعمليات الطبيعة وسيروراتها تستغرق بعض الوقت. ولكن من عيوب الحضارة الحديثة أنها تبتعد باضطراد عن العناصر التي تهب الحياة. فالسمات التنافسية والملكية للمجتمع الرأسمالي الحديث، وتتويج الثروة مَلِكاً على كل الأشياء الأخرى، تزيد من اعتلال صحة العقل وتنتج حالات عصابية. إن بنية اقتصادية أعقل وأكثر اتزاناً مؤهلة لأن تقود إلى تحسين هذه الظروف. وحتى آنذاك سيكون من الضروري إبقاء صلات أوثق وأكثر حياة بالأرض والطبيعة. لا يعني هذا رجوعاً إلى الأرض بالمعنى القديم المحدود للكلمة أو عودة إلى أساليب الحياة البدائية. فمثل ذلك العلاج قد يكون أسوأ من المرض بدرجات. يجب أن يكون ممكناً تنظيم الصناعة الحديثة بطريقة يبقى معها الناس رجالاً ونساءً، على أكبر قدر ممكن من الصلة بالأرض، مع رفع المستوى الثقافي للمناطق الريفية. على القرية والمدينة أن تطل إحداهما على الأخرى فيما يخص مباهج الحياة بحيث تتوفر في كل منهما فرص كاملة للتطور الجسدي والعقلي ولحياة ملأى وشاملة.

لا أشك كثيراً في إمكانية تحقيق هذا شرط أن يريده الناس. في الوقت الراهن ليست هناك مثل هذه الرغبة ذات الانتشار الواسع وطاقاتنا مبددة (إضافة إلى قيامنا بقتل بعضنا البعض) في إنتاج المنتجات الاصطناعية والتسليات المصطنعة. ليس لدي اعتراض أساسي على هذا كله. وبعضه مرغوب فيه بالتأكيد، ولكنه يستهلك الوقت الذي غالباً ما يكون توظيفه بشكل أفضل ممكناً، ويسوق الحياة في اتجاه غير سليم. هناك طلب كثيف اليوم على الأسمدة المصنعة وأعتقد أنها تفيد بطريقتها الخاصة. ولكن ما يبدو غريباً

بنظري هو أن الناس، عبر حماسهم للإنتاج المصطنع، سوف ينسون السماد الطبيعي بل وسوف يبددونه ويلقون به بعيداً. وحدها الصين، أبدت الحكمة المطلوبة للاستفادة القصوى من المواد الطبيعية. يقول بعض الخبراء إن الأسمدة الصناعية، وإن كانت تعطي نتائج سريعة، تضعف التربة عبر حرمانها من بعض مركباتها الأساسية مما يؤدي إلى أن تُصاب الأرض تدريجياً بالعقم. مع الأرض كما مع حياتنا الفردية هناك قدر مبالغ فيه من أسلوب إشعال الشمعة من الطرفين كليهما. إننا نأخذ منها ثرواتها بسرعة جنونية ولا نعطيها إلا القليل بل لا نعطيها شيئاً.

نحن فخورون بقدرتنا المتنامية على إنتاج كل شيء تقريباً في المخبر الكيميائي. ومن عصر البخار تقدمنا إلى عصر الكهرباء ونحن الآن في عصر البيوتكنولوجيا والإلكترونيات، أما عصر العلم الاجتماعي الذي نأمل منه أن يحل الكثير من المشكلات الحميمة التي تؤرقنا كثيراً فلا يلوح إلا في الأفق البعيد. يقال لنا أيضاً إننا على عتبة عصر الماغنزيوم والألمنيوم وبما أن هاتين المادتين متوفرتان كثيراً وموزعتان توزيعاً شاملاً فلن يعاني أحدٌ من نقصهما. إن الكيمياء الجديدة تبني حياة جديدة للبشرية. يبدو أننا عند حافة زيادة هائلة في مصادر الطاقة البشرية مع مختلف أنواع الاكتشافات التاريخية الهامة التي تلوح في الأفق المستقبلي القريب.

هذا كله يدعو إلى الراحة ومع ذلك فإن شيطان الشك يتسلل إلى عقلي. فما نعاني منه ليس هو نقص القوة بل سوء استعمال هذه القوة التي بحوزتنا أو عدم توظيفها بالشكل السليم. إن العلم يوفر القوة ولكنه يبقى أمراً غير شخصي، بلا هدف، ويكاد لا يهتم قط بطريقة توظيفنا للمعرفة التي يضعها تحت تصرفنا. قد يتابع العلم انتصاراته ولكن الطبيعة، إذا ما بالغ العلم في تجاهلها، قد تنتقم منه انتقاماً بالغ الخُبث والمكر. وفيما تبدو الحياة نامية من حيث مظاهرها الخارجية، فقد تذوي وتتراجع من الداخل جراء نقص لم يُوَفَّق العلم بعد في التوصل على اكتشافه.

مقاربة الحداثة لمشكلة قديمة

إنّ العقل الحديث، واعني الأنموذج الأفضل من العقل الحديث، هو عقل عملي وبراغماتي (ذرائعي)، عقل أخلاقي واجتماعي، عقل غيري وإنساني. إنه محكوم بمثالية عملية ترمي إلى التحسين الاجتماعي. والمثل العليا التي تحركه تمثل روحَ العصر، الزايت جيست zeitgeist اليوغادهارما .yugadharma. فقد ذهب هذا العقل بعيداً في التخلي عن النظرة الفلسفية للقدماء، عن بحثهم عن الحقيقة النهائية، كما عن تعبدية فترة القرون الوسطى **وغيبيتها**. فالإنسانية هي الرب الإله، والخدمة الاجتماعية دينها. قد لا يكون هذا المفهوم كاملاً، نظراً لأن عقل كل عصر ظل محدوداً ببيئته، ولأن كل عصر عدَّ هذه الحقيقة الجزئية أو تلك مفتاح الحقيقة كلها. يعاني كل جيل وكل شعب من الوهم القائل إن أسلوبه في النظر إلى الأشياء هو الأسلوب الصحيح الوحيد، أو هو، على أي حال، الموقف الأكثر قرباً منه. لكل ثقافة قيم معينة مرتبطة بها محدودة ومشروطة بتلك الثقافة، والناس المسكونون بتلك الثقافة يسلمون بهذه القيم ويرونها صالحة ونافذة بصورة أبدية. وهكذا فإن قيم حضارتنا الراهنة قد لا تكون أزلية ونهائية، وهي تمثل فكر العصر الذي نعيش فيه وروحه. قد يمتلك عدد قليل من الكهنة والعباقرة في نظرتهم إلى أعماق المستقبل، رؤيا أكمل وأشمل للإنسانية والكون، فهم المادة الحيوية التي ينبثق منها كل التقدم الحقيقي. أما الأكثرية الساحقة من الناس فهي لا تستطيع أن تلحق حتى بالقيم الراهنة، رغم أنها قد تُكْثر من الحديث عنها بلغة اليوم مع بقائها سجينة الماضي.

يجب علينا، لذلك، أن نتصرف بما ينسجم مع أسمى مُثُل العصر الذي نعيش فيه، رغم أننا قد نضيف إليها أو نحاول صوغها بما يتفق مع عبقريتنا الوطنية والقومية. نستطيع أن نصنف تلك المُثُل تحت عنوانين اثنين:

الإنسانية والروح العلمية. وبين هذين العنوانين كان هناك صراع ظاهري ولكن النهوض العظيم للفكر اليوم، مع مساءلته لجميع القيم، يزيل الحدود القديمة بين هذين الموقفين، كما بين العالم الخارجي للعلم والعالم الداخلي **للاستبطان**. إن هناك تزاوجاً يزداد قوة ومتانة بين الإنسانية والروح العلمية يولد منه نوعٌ من الإنسانية العلمية. والعلم أيضاً، مع تمسكه بالوقائع، هو عند حدود عوالم أخرى، أو، على أي حال، توقف عن نفيها وإنكارها باحتقار. إنّ حواسنا الخمس مع ما تدركه عاجزة بوضوح عن أن تغطي الكون. ففي السنوات **الخمس والعشرين** الماضية حصل تغير جذري في صورة العالم عن العالم المادي. كانت العلوم تنظر إلى الطبيعة كما لو كانت شيئاً معزولاً تقريباً عن الإنسان. أما الآن فإن السير جيمس جينز يقول لنا إنّ جوهر العلوم هو أن «الإنسان لم يعد يرى الطبيعة بوصفها شيئاً متميزاً عنه». ومن ثم يبرز السؤال القديم الذي أقلق مفكري **الأوبانيشادات: ما السبيل إلى معرفة العارف؟ كيف تستطيع العيون التي تقدر أن ترى الأشياء الخارجية**، أن ترى نفسها؟ وإذا كان الخارجي جزءاً لا يتجزأ من الداخلي وما نتصوره وما ندركه لا يعدو كونه انعكاسا لعقولنا، وما الكون والطبيعة والروح والعقل والجسد المتسامي والمتفوق والأزلي إلا شيئاً واحداً من حيث الجوهر، فكيف، إذن، يتاح لنا، في الأطر المحددة لعقولنا، أن نفهم هذه المنظومة القوية للأشياء بصورة موضوعية؟ لقد بدأتْ العلوم تلامس هذه المشكلات، ورغم أنها قد تضلِّلها **فإن عالم** اليوم هو النمط الأمثل لفيلسوف العصور الغابرة ورجل الدين فيها. يقول البروفسور ألبرت اينشتاين «في عصرنا المادي هذا نرى أن العاملين الجادين في حقول العلم هم وحدهم الناس المتدينون بعمق»(*).

(*) قبل خمسين سنة رأي **فيفاكاناندا** العلم الحديث تجلياً للروح الدينية الصحيحة لأنــه أراد أن يفهم الحقيقة من خلال الجهد الصادق.

في هذا كله يبدو أن هناك إيماناً راسخاً بالعلم ولكنه إيمان مشوب، مع ذلك، بقدر من التوجس من أن العلم الواقعي **وغير الهادف في البحث ليس كافياً**. هل كان العلم، لدى تقديمه هذا القدر الهائل من مستلزمات الحياة، متجاهلاً مغزاها ومعناها؟ هناك محاولة لإيجاد نوع من التناغم بين عالم الواقع وعالم الروح، إذ غدا أوضح فأوضح أن المبالغة في التأكيد على الأول كانت تؤدي إلى سحق روح الإنسان. والسؤال الذي شغل الفلاسفة قديماً عاد إلى الساحة ثانية بشكل مختلف وفي نسق مغاير: ما السبيل إلى التوفيق بين الحياة الظاهراتية للعالم وبين الحياة الروحية الداخلية للفرد؟ لقد اكتشف الأطباء أن علاج جسد الفرد أو المجتمع ككل ليس كافياً. وفي السنوات الأخيرة تخلى رجال الطب المطلعون على ما اكتشفته الباتالوجيا - النفسية الحديثة، عن فكرة التناقض بين الأمراض «العضوية» و«الوظيفية» وصاروا يعلقون أهمية أكبر على العامل النفسي. كتب أفلاطون يقول: «هذا هو أكبر الأخطاء في معالجة المرض، أن هناك أطباء للجسد وأطباء للروح، وكلا الطبيبين واحد لا يقبل التجزؤ».

يحدثنا أبرز شخصيات العلم: آينشتاين أن «مصير الجنس البشري متوقف اليوم أكثر من أي وقت مضى على قوته الأخلاقية. والطريق إلى حالة مرحة وسعيدة يمر عبر الزُّهد والاكتفاء الذاتي في كل مكان». ينقلنا الرجل فجأة من عصر العلم المتكبر هذا إلى زمن الفلاسفة القدماء، من الشره إزاء القوة والتمسك بدافع الربح إلى روح الزهد التي عرفتها الهند جيداً ومنذ أمد طويل. قد لا يتفق معه معظم العلماء اليوم حول هذا أو حين يقول: «إنني مقتنع قناعة مطلقة بعدم وجود أي ثروة في العالم تستطيع أن تدفع بالإنسانية إلى أمام، حتى ولو كانت هذه الثروة بين يدي أكثر الناس إخلاصا للقضية. إن مثال الصفات العظيمة والنقية هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يستولد الأفكار

الرائعة من الأفعال النبيلة. فالمال لا يخاطب إلا الأنانية ولا يغري مالكيه إلا بإساءة استعماله».

في مواجهة هذه المسألة التي هي قديمة قدم الحضارة نفسها يتمتع العلم الحديث بجملة من الأفضليات التي كان الفيلسوف القديم محروماً منها. فبحوزته خزائن من المعارف المتراكمة ومنهج **برر نفسه** وبرهن على سلامته مرات كثيرة. وقد اكتشف واخترق مناطق كثيرة لم تكن معروفة لدى القدماء. **وهو إذا وسَّع فهم** الإنسان وسيطرته على الكثير من الأشياء توقفت هذه الأشياء عن أن تكون أسراراً وألغازاً يستغلها **خوارنة** الأديان. ولكنه يعاني أيضاً من بعض العيوب. فالوفرة في معارفه المتراكمة بالذات جعلت صعباً على الإنسان أن يكوِّن نظرة تركيبية عن الكل، وهو يضيع نفسه في جزء معين، يحلله، يدرسه، يفهمه جزئياً، ويخفق في رؤية ارتباطه بالكل. إن القوى الكبرى التي أطلقها العلم تطغى عليه وتجرفه إلى أمام بلا رحمة وبدون توقف، بوصفه ضحية عديمة الإرادة في معظم الأحيان، إلى شواطئ مجهولة. فوتيرة الحياة الحديثة وتعاقب الأزمات أزمة بعد أخرى، تقف عائقاً في طريق البحث المنزَّه والمحايد عن الحقيقة. إن الحكمة نفسها تُغْتَصَب ويلقى بها بعيداً فلا تستطيع بسهولة أن تكتشف تلك النظرة الهادئة والمحايدة الضرورية للفهم الحقيقي. «لأن مسالك الحكمة وأمزجتها مازالت لا تعرف معنى الارتجاف».

ربما نعيش في واحد من عصور الإنسانية العظيمة وعلينا أن ندفع الثمن مقابل هذا الامتياز. فالعصور العظيمة كانت ملأى بالصراع وعدم الاستقرار، مشحونة بمحاولة السعي لتغيير ما هو قديم إلى شيء جديد فعلاً. ليس هناك استقرار أبدي وأمن دائم وغياب أزلي للتغيير، وإلا فإنّ الحياة نفسها كانت قد توقفت. نستطيع في أحسن الأحوال أن نبحث عن نوع من الاستقرار النسبي، ونوع من التوازن المتحرك. فالحياة صراع مستمر

يخوضه الإنسان ضد الإنسان، يخوضه الإنسان ضد البيئة المحيطة به. إنها صراع وكفاح على جميع المستويات المادية والثقافية - الذهنية والأخلاقية تتولد منه أشياء جديدة وتخرج من أحشائه أفكار نضرة. فالتدمير والبناء يسيران جنباً إلى جنب وهما وجهان للإنسان والطبيعة على حد سواء ويظلان واضحين باستمرار. إن الحياة هي مبدأ النمو لا السكون أو التوقف، مبدأ الصيرورة المستمرة الذي لا يجيز حالات السكون.

واليوم هناك، في عالم السياسة والاقتصاد، جَرْيٌ وراء القوة والنفوذ، ولكن التوصل إليهما يُشعرنا بأن الكثير مما له قيمة قد فُقد. تحل الألاعيب والدسائس السياسية محل النزعة المثالية ويحل الجبن والأنانية محل الشجاعة المنزهة عن الغرض. يطغى الشكل على الجوهر والمضمون، وتكاد القوة، التي تركز الجهد والبحث عليها، أن تخفق في تحقيق ما هدفت إليه. ذلك لأن للسلطة حدودها والقوة ترتد على ذاتها. كلتاهما عاجزتان عن السيطرة على الروح، وإن استطاعتا أن تجعلاها أقسى وأخشن. يقول كونفوشيوس: «تستطيع أن تجرد الجيش من قائده ولكنك لن تقوى على تجريد أبسط الرجال من إرادته».

كتب جون ستيورات مل في سيرته الذاتية يقول: «إنني مقتنع الآن بعدم إمكانية تحقيق تحسينات كبيرة في حال الجنس البشري، حتى يحدث تغيير عظيم وكبير في البنية الأساسية الجذرية لأنماط التفكير». ولكن ذلك التغيير الأساسي في أنماط التفكير هو نفسه يأتي من بيئة متغيرة ومن خلال الألم والمعاناة اللذين يرافقان صراعات الحياة التي لا تعرف التوقف. وهكذا، رغم أننا قد نحاول تغيير أنماط التفكير تلك بصورة مباشرة، فإن الملح بل والأشد إلحاحاً هو تغيير البيئة التي نمت تلك الأنماط وترعرعت فيها. فكل منهما يتوقف على الآخر ويؤثر فيه. هناك تنوع لا نهائي لعقول الناس. وكل إنسان يرى الحقيقة بطريقته الخاصة وهو على

الأغلب غير قادر على تفهم وجهة نظر الآخر. ومن هنا ينشأ الصراع. ومن هذا التفاعل أيضاً تبرز حقيقة أغنى وأكثر تماسكاً ووحدة. يجب علينا أن ندرك أن الحقيقة متعددة الوجوه وليست احتكاراً لأيّ جماعة أو أمة. وأسلوب القيام بالأشياء هو الآخر يتصف بالصفة نفسها. قد تكون هناك أساليب مختلفة لدى أناس مختلفين في حالات مختلفة. قامت الهند والصين، إضافة إلى غيرهما من الأمم، بتطوير أساليبها الخاصة في الحياة ووفرت لها قاعدة ثابتة مؤهلة للاستمرار. لقد تصور الهنود والصينيون، والعديد منهم ما زالوا يتصورون عبثاً، بأن أسلوبهم هو الأسلوب الوحيد. واليوم قامت أوروبا وأمريكا بتطوير أسلوبهما الخاص في الحياة، هذا الأسلوب المهيمن على العالم والذي، كما يتصور أصحابه، هو الأسلوب الوحيد. غير أن من المحتمل ألا يكون أي من هذه الأساليب هو الأسلوب الوحيد والمطلوب والمرغوب فيه، وكل من الأطراف قد يتعلم شيئاً من الأطراف الأخرى. لاشك أن على كل من الهند والصين أن تتعلما أشياء كثيرة جداً، لأنهما غرقتا في جو من الركود في حين أن الغرب لا يمثل روح العصر وحسب بل هو ديناميكي (حركي) ومتغير ويملك قابلية النمو في داخله، حتى حين تمارس هذه القابليةُ وظيفتَها عبر تدمير الذات والتضحيات الإنسانية المتكررة بين الحين والآخر.

في الهند، وربما في بلاد أخرى أيضاً، هناك اتجاهان متناوبان لتمجيد الذات من جهة والإشفاق عليها من جهة ثانية. كلا الاتجاهين غير مستحب ومقيت. لن نستطيع فهم الحياة عبر النزعة العاطفية والمواقف المزاجية؛ فالأمر يتطلب اعتماد أسلوب المواجهة الصريحة والجريئة للحقائق والوقائع. لا نستطيع أن نضيع أنفسنا في أسفار رومانسية لا هدف لها وغير مرتبطة بمشكلات الحياة لأنّ الأقدار تتابع مسيرتها ولا تنتظر لهونا. كما أننا لا نستطيع أن ننشغل بالأمور الخارجية فقط ناسين مغزى

حياة الإنسان الداخلية. لابد من تحقيق التوازن بين طرفي المعادلة، لابد من محاولة الوصول إلى تحقيق التناغم بينهما. كتب اسبينوزا في القرن السابع عشر يقول: «أعظم الخيرات هو معرفة الوحدة التي يشكلها العقل مع الطبيعة كلها.... كلما زاد العقل معرفة صار أفضل فهماً لطاقاته وقوته ولنظام الطبيعة، وكلما زاد فهماً لطاقاته وقوته أصبح أكثر قابلية لأن يوجه نفسه ولأن يضع قوانين لذاته، وكلما زاد فهماً لنظام الطبيعة صار من الأسهل عليه أن يمتلك القدرة على تحرير نفسه من الأشياء غير المفيدة، هذا هو المنهج كله».

في حياتنا الفردية أيضاً يجب علينا أن نهتدي إلى التوازن بين الجسد والروح، وبين الإنسان كجزء من الطبيعة والإنسان كجزء من المجتمع. يقول طاغور «لبلوغ الكمال لابد لنا من أن نكون متوحشين حيوياً ومتمدنين عقلياً وذهنياً، يجب علينا أن نمتلك موهبة أن نكون طبيعيين مع الطبيعة، وإنسانيين مع المجتمع الإنساني»، ليس الكمال في متناولنا لأنه يعني النهاية، ونحن في رحلة دائمة، نحاول الاقتراب من شيء دائب على الابتعاد. وفي داخل كل منا يوجد عدد كبير من المخلوقات البشرية الغارقة في بحر من الصراعات والتناقضات والمندفعة نحو اتجاهات متنافرة. وكل منهم يجري نحو اتجاه مختلف. فهناك حب الحياة والقرف منها، قبول كل ما تنطوي عليه الحياة ورفض الكثير منه. من الصعب التوفيق بين هذه الاتجاهات المتناقضة، وأحياناً يهيمن هذا الاتجاه وبعد حين يهيمن الاتجاه الآخر. يقول لاوتسو:

في أغلب الأحيان يجرد المرء نفسه من الشغف

في سبيل أن يرى سر الحياة،

في أغلب الأحيان، ينظر المرء إلى الحياة بشغف

في سبيل أن يرى نتائجها ذات الوجوه العديدة.

رغم كل قوانا العقلية وفهمنا، ورغم كل معارفنا وخبراتنا المتراكمة، فإننا لا نعرف ما يكفي عن أسرار الحياة، ولا يسعنا إلا أن نخمن بِشأن سيروراتها العجيبة. ولكننا نستطيع دوماً أن ننبهر إعجاباً بجمالها، وأن نمارس، من خلال الفن، وظيفة الخلق والإبداع الإلهية. قد نكون ضعافاً وخطاة فانين، نعيش دورة حياتية مختصرة ومهزوزة، ولكن فينا شيئاً من الجوهر الخالد للآلهة. لذا يقول أرسطو: «يجب علينا ألا نسمع كلام أولئك الذين يلحون علينا بأن نفكر، لأننا بشر وفانون، بأفكار بشرية وفانية، **علينا**، **بمقدار ما نستطيع** أن نمارس الخلود، وألا نوفر جهداً في سبيل أن نعيش وفقاً لأفضل ما فينا».

* * *

خاتمة

مضى ما يقرب من خمسة أشهر منذ بدأتُ بالكتابة وقد غطيتُ ألفاً من الصفحات المكتوبة حاملاً هذا الخليط من الأفكار في عقلي. خلال **خمسة من الأشهر** ظَلَلْتُ أرحل إلى الماضي وأسترق النظر إلى المستقبل وحاولتُ أحياناً أن أتوازن على تلك «النقطة حيث يتقاطع اللازمن مع الزمن». كانت هذه الأشهر ملأى بالأحداث في العالم وقد تقدمتْ الحرب بخطوات سريعة نحو نهايتها الظافرة بمعايير الانتصارات العسكرية. وفي بلادي بالذات حدث أيضاً أشياء كثيرة لم أكن بالنسبة إليها إلا متفرجاً بعيداً، وغمرتني أحياناً موجات من الحزن بصورة موقتة ومضت. وبسبب هذا الانشغال بالتفكير ومحاولة التعبير بطريقة ما عن أفكاري، أبعدت نفسي عن الحد الواخز لسيف الزمن الحاضر وتحركت عبر الأمداء الأوسع للماضي والمستقبل.

ولكن لابد من نهاية لهذا التجوال. وإذا غابت الأسباب الكافية الأخرى لهذه النهاية، فإن هناك اعتباراً عملياً بالغ الوجاهة ولا يمكن تجاهله. لقد أجهزت، تقريباً، على مؤونة الورق التي كنتُ قد تدبرت أمرها بصعوبة غير قليلة وليس من السهل الحصول على المزيد من الورق.

اكتشاف الهند - ما الذي اكتشفتُه؟ كان الأمر ادعاءً من جانبي تصورتُ أنني قادر أتصور قدرتي على كشف النقاب عن الهند واكتشاف ما هي اليوم وماذا كانت في الماضي الطويل. إنها اليوم أربع مئة مليون

من الأفراد المنفصلين من الرجال والنساء؛ كل منهم مختلف عن الآخر؛ وكل منهم يعيش في عالم خاص من الأفكار والمشاعر. إذا كان هذا هو الواقع في الحاضر، فكم يكون الإمساكُ بذلك الماضي المزدحم بالمواكب التي لا تعدّ ولا تحصى من الكائنات البشرية أصعب. ومع ذلك فإنّ شيئاً ما ظل يربط هؤلاء ومازال يجمعهم. فالهند كيان جغرافي واقتصادي، وحدة ثقافية في قلب التنوع، حزمة من التناقضات مترابطة بخيوط قوية غير مرئية. تعرضت الهند للغزو مرة بعد أخرى ولكن روحَها لم تُهزم، ومع أنها تبدو اليوم ألعوبة بين يدي فاتح متغطرس، فقد بقيت غير مستسلمة وغير مهزومة. تلف الهند سمة خادعة لأسطورة قديمة، تبدو وكأن سحراً ما شغل عقلها. إنها أسطورةٌ وفكرة، حلمٌ ورؤيا، ومع ذلك واقعية جداً وطاغية براهنيتها. هناك لمحات مرعبة من الأروقة المظلمة التي تبدو وكأنها تعيد إلى نوع من الميل البدائي. ولكنَّ هناك أيضاً غِنى النهار ودِفْأه يلفانها من كل جانب. هي خَجْلى وصادَّة بين الحين والآخر، مُعاكسة وعنيدة، وأحياناً هستيرية قليلاً، هذه السيدة ذات الماضي. ولكنها محبوبة كثيراً، وما من أحد من أبنائها يستطيع أن ينساها حيثما رحلوا ومهما حل بهم من مصائر غريبة، لأنها جزء منهم في عَظَمتها كما في نواقصها، وتنعكس صُوَرُهم في عيونها العميقة تلك التي شهدت هذا القدر الهائل من عواطف الحياة ومباهجها وحماقاتها، والتي حَدَّقَتْ بإمعان في بئر الحكمة. كلٌ من أبنائها مشدودٌ إليها. وإن كان لدى كل واحد منهم سببه المختلف لهذا الانجذاب، أو ليس عنده أي سبب على الإطلاق. وكل منهم يرى جانباً مختلفاً من شخصيتها ذات الجوانب المتعددة. فمن عصر إلى آخر أنجبت عظماء الرجال والنساء الذين حملوا التراث القديم ولكنهم باستمرار كانوا يكيِّفونه بما يتفق مع الأزمان المتغيرة. وكان رابندرانات طاغور، بالانسجام مع ذلك الموكب العظيم، مفعماً بمزاج العصر الحالي وهواجسه وفي الوقت نفسه عميق الجذور في ماضي الهند. وفي شخصه

بالذات بنى صرحاً جَمَع بين القديم والجديد إذ قال: «أحب الهند لا لأنني أعبد أصنام الجغرافيا، ولا لأنني حظيت بفُرصة الولادة في ترابها بل لأنها أنقذَتْ عبر العصور الصاخبة تلك الكلمات الحية التي صدرت عن الوعي المتألق لعظمائها.. وهذا ما سيقوله كثيرون، في حين سيفسر آخرون حُبَّهُم لها بهذه الطريقة أو تلك».

يبدو أن الفتنة القديمة بدأت تنكسر اليوم فراحتْ الهند تتلفَّتُ حولها وتستيقظ على الحاضر. ولكنها مهما تغيرتْ، كما ينبغي لها أن تفعل، فإنّ تلك الفتنة القديمة سوف تستمر وسوف تظل ممسكة بقلوب شَعْبها. قد يتغير ثَوْبُها ولكنها ستستمر كما في الماضي. وسيساعدها خزان حكمتها على أن تبقى متمسكة بما هو حق وجمال وخير في هذا العالم القاسي الحقود والجشع.

لقد حقق عالمُ اليوم الشيء الكثير ولكنه، رغم كل عشقه المعلن للإنسانية، ظل أكثر استناداً إلى الكره والعنف مما إلى الفضائل التي تجعل الإنسان إنسانياً. إنّ الحرب هي نفي الحقيقة الإنسانية. قد لا يمكن تجنب الحرب أحياناً، ولكن نتائجها مرعبة رعباً يعجز الخيال عن تصوره. ليس القتل فقط، لأن الإنسان لابد له من الموت، بل الدعوة المدروسة والمتمادية للحقد والزيف اللذين يصبحان تدريجياً من العادات المألوفة للناس. من الخطر والضار في الوقت نفسه أن ينقاد أحدنا في مجرى حياتنا بالأحقاد والضغائن لأنها تبددالطاقة كما تكبح العقل وتحرفه وتمنعه من إدراك الحقيقة. للأسف هناك اليوم في الهند أحقاد وضغائن شديدة لأن الماضي يلاحقنا والحاضر لا يختلف عنه. ليس سهلاً نسيانُ الإهانات المتكررة التي ألحقت بكرامة أمة ذات كبرياء. ومع ذلك فإن الهنود، لحسن الحظ، لا يرضعون الحقد طويلاً؛ فهم سرعان ما يستعيدون مزاجاً متسامحاً.

ستجد الهندُ نَفْسَها ثانية عندما تفتح الحرية آفاقاً جديدة. وإذ ذاك سوف يسحرها المستقبل أكثر بكثير من الماضي المباشر المشحون

بالإحباط والإذلال. سوف تسير إلى أمام بثقة، متجذِّرة في أرضها وتواقة في الوقت نفسه لتتعلم من الآخرين وتتعاون معهم. إنها اليوم متأرجحة بين الالتزام الأعمى بعاداتها القديمة وبين التقليد العبودي للأساليب الأجنبية. وفي أيٍّ منهما لن تجد خلاصاً أو حياة أو نمواً. من الواضح أن عليها أن تخرج من شرنقتها وأن تلعب دورها كاملاً في حياة العصر الحديث وفعالياته. كما يجب أن يكون واضحاً بالدرجة ذاتها أن لا إمكانية لأي نهضة ثقافية وروحية حقيقية مستندة إلى التقليد. فمثل هذا التقليد يمكن فقط أن يكون محصوراً بحفنة من الناس انقطعت عن الجماهير وعن ينابيع الحياة الوطنية. إن الثقافة الحقيقية تستمد إلهامها من كل زوايا الأرض ولكنها تنمو في الوطن. وعليها أن تكون مستندة إلى قاعدة واسعة من الشعب والناس. يبقى الفن والأدب بدون حياة إذا ظلا يفكران باستمرار وفق النماذج الأجنبية. إن عصر الثقافة الضيقة المحصورة في جماعة صغيرة متحذلقة ومتزمتة قد ولّى إلى غير رجعة. يجب علينا أن نفكر انطلاقاً من الناس عموماً؛ وثقافتهم يجب أن تكون استمراراً وتطوراً لنزعات الماضي كما يجب أن تمثل هواجسهم الجديدة واتجاهاتهم الإبداعية النضرة.

منذ أكثر من مئة سنة حَذَّر إمرسون مواطنيه في أمريكا من تقليد أوروبا أو المبالغة في الاعتماد عليها ثقافياً. ونظراً الأمريكيين شعب جديد أرادهم ألا ينظروا إلى الخلف نحو ماضيهم الأوروبي بل أن يستلهموا الحياة الغنية والنابضة لبلادهم الجديدة. «أوشكتْ أيام تبعيتنا، أيام تتلمذنا الطويل على معارف البلاد الأخرى، على الانتهاء. فالملايين المحيطون بنا والذين يندفعون إلى قلب الحياة لا يمكن إطعامهم دوماً من البقايا الذابلة من المحاصيل الأجنبية. إنّ الأحداث والأفعال تتصاعد، وذلك يجب أن **يغني، ذلك سيغني نفسه**... إن هناك أساليب إبداعية **وأفعال إبداعية وكلمات**

إبداعية.... أي، أساليب، أفعال، وكلمات لا تستند إلى العادات والمراجع، بل منبثقة عفوياً من إحساس العقل نفسه بالخير والعدل..» ويقول في مقال له عن الاعتماد على الذات: «إن نقص الثقافة الذاتية هو الذي يمكِّن خرافةَ السفر الذي يتألفُ أوثانُها من إيطاليا وإنجلترا ومصر، من الاحتفاظ بجاذبيته السحرية في نظر جميع المثقفين الأمريكيين. فأولئك الذين جعلوا إنجلترا وإيطاليا واليونان محترمة في الخيال إنما فعلوا ذلك عبر التعلق المكين بالمكان الذي كانوا فيه، عادّينه محور الأرض. في ساعات الرجولة نحس بأن الواجب هو مكاننا. إن الروح لا تسافر، والحكيم يبقى في بيته، وإذا ما دعته ضروراته وواجباته فإنه يظل في وطنه ويجعل من هم حوله يحسون من خلال تعابيره بأنه رسول الحكمة والفضيلة ويزور المدن والناس كسيد لا كمتطفِّل أو وصيف».

ويتابع إمرسون كلامه ليقول: «لَسْتُ معترضاً بفظاظة على الإبحار حول الكرة الأرضية لأغراض الفن والدراسة والإحسان بحيث يكون الإنسان قد أصبح مدجَّناً أولاً، ولا يسافر إلى الخارج على أمل أن يجد ما هو أعظم مما يعرفه هو. فالذي يسافر للمتعة، أو ليحصل على شيء لا يحمله هو، إنما يغادر نفسه ويغدو شيخاً مسناً في سن الشباب بين الأشياء القديمة. إنّ إرادته وعقله في **طيبة وتدمر قد شاخا** وتهدما مثلهما. وهو إنما يحمل الخرائب إلى الخرائب».

«ولكن ثورة الترحال عَرَضٌ من أعراض مَرَض أعمق يؤثر في كل الفعل الثقافي... إننا نقلّد.... بيوتُنا مبنية بذوق أجنبي، رفوفنا مزينة بزخارف أجنبية، آراؤنا، أذواقنا، ومواهبنا تتكئ على الماضي والبعيد وتتبعهما. إن الروح ابتكرت الفنون حيثما ازدهرت. ما من فنان بحث عن أنموذجه إلا في عقله هو. لقد كان هذا الأنموذج تطبيقاً لفكره هو على الشيء المراد عمله وعلى الظروف التي لابد من ملاحظتها... كن مصرّاً

على ذاتك! إياك أن تقلد أحداً! تستطيع أن تقدم موهبتك في كل لحظة محمولةً بالقوة المتراكمة عبر التعلم خلال حياة بكاملها، أما عن الموهبة المستعارة من إنسان آخر فلن تكون إلا حيازة ناقصة ومرتجلة.»...

نحن في الهند لسنا بحاجة لأن نسافر إلى الخارج بحثاً عن الماضي والبعيد. فلدينا منهما بوفرة مفرطة. إذا ذهبنا إلى بلدان أجنبية فإن ذلك يكون بحثاً عن الحاضر. ومثل ذلك البحث ضروري لأن الانعزال عن الحاضر يعني التخلف والانحطاط. لقد تغير عالم أيام إمرسون والحواجز القديمة تتداعى وتسقط، وتصبح الحياة أممية أكثر. يجب علينا أن نلعب دورنا في هذه الأممية القادمة؛ وعلينا، لهذا الغرض، أن نسافر، أن نلتقي بالآخرين، أن نتعلم منهم ونفهمهم. ولكنّ أيَّ أممية حقيقية لَيْسَتْ شيئاً معلقاً في الهواء بدون جذور أو أسس. لابد لها من أن تخرج من الثقافات الوطنية والقومية، ولن تزدهر اليوم إلا على أساس الحرية والمساواة والنزعة الأممية الحقيقية الصحيحة. غير أن تحذير إمرسون يظل صحيحاً اليوم كما كان في الماضي، ولن يكون بحثنا مثمراً إلاّ إذا توفرت الشروط التي أوردها. علينا ألا نذهب إلى أيِّ مكان كمتطفلين، بل فقط عندما يجري الترحيب بنا كأنداد ورفاق في مسعى مشترك. هناك بلدان، ولاسيما في الممتلكات البريطانية، تحاول أن تُذِلَّ مواطنينا. إنها ليست لنا. قد نكون، حاضراً، مضطرين لأن نعاني من الخضوع المفروض علينا لنير أجنبي وأن نتحمل الأعباء الثقيلة والكريهة التي ينطوي عليها ذلك، ولكنَّ اليومَ الذي نتحرر فيه لا يمكن أن يكون بعيداً. نحن مواطنون في بلاد لَيْسَتْ حقيرة ونحن فخورون بالأرض التي أنجبتنا، فخورون بشعبنا، بثقافتنا وتقاليدنا. وذلك الفخر لا يجب أن يتحول إلى اعتزاز بأي ماض رومانسي نريد أن نتعلق به، كما لا يجوز له أن يشجع على العزلة أو على غياب التفهم للأساليب الأخرى المختلفة عن أساليبنا. من غير

الجائز له، لذلك الفخر، على الإطلاق أن يسمح لنا بأن ننسى نواقصنا الكثيرة وعيوبنا العديدة أو أن نخفِّف من توقنا إلى الخلاص تلك النواقص والعيوب. أمامنا طريق طويلة وكثيرٌ من الوقت والمنعطفات الجانبية لنقوم بالتعويض الضروري قبل أن نتمكن من احتلال مكاننا المناسب جنباً إلى جنب مع الآخرين في قطار الحضارة الإنسانية والتقدم البشري. ويجب علينا أن نغذ في السير لأن الوقت المتاح لنا محدود ووتيرة سير العالم تزداد تسارعاً. كانت من عادة الهند في الماضي أن ترحب بالثقافات الأخرى وصولاً إلى احتضانها. وهذه العادة أصبحت أكثر ضرورة اليوم لأننا نسير قدماً نحو عالم الغد الواحد حيث ستمتزج الثقافات الوطنية والقومية للجنس البشري. لذا فإننا سنبحث عن الحكمة والمعرفة والصداقة والرفاقية حيثما نجدها، وسنتعاون مع الآخرين في إنجاز المهمات المشتركة، ولكننا لن نكون ملتمسي تفضيل أو رعاية من الآخرين. وهكذا سنبقى هنوداً وآسيويين حقيقيين أقحاح، وسنصبح في الوقت نفسه أمميين جيّدين ومواطنين عالميين ناجحين.

كان جيلي جيلاً قلقاً ومضطرباً في الهند وفي العالم. قد نستطيع أن نتابع الطريق لفترة قصيرة أخرى، ولكن أيامنا ستنتهي وسنخلي أماكننا لآخرين سيعيشون حياتهم وسيحملون أعباءهم إلى المرحلة التالية من الرحلة. كيف أَدَّيْنا دَوْرَنا في هذا الفاصل القصير الذي يوشك على الانتهاء؟ لا أعرف ذلك. إن آخرين من عصر لاحق سيُصْدرون حُكْمَهم. ما هي المعايير التي نقيس بها النجاح أو الإخفاق؟ تلك أيضاً لا أعرفها. لا نستطيع أن نشكو ونقول إن الحياة عامَلَتْنا بقسوة. لأنّ اختيارنا كان اختياراً إرادياً وطوعياً. وربما لم تكن الحياة على درجة كبيرة من السوء معنا في النهاية. فالذين يحسون بالحياة هم فقط أولئك الذين يقفون في معظم الأحيان عند حافتها، فقط أولئك الذين لا تكون حياتُهم محكومةً بالخوف من الموت.

رغم كل الأخطاء التي يمكن أن نكون قد اقترفناها، فإننا أنقذنا أنفسنا من التفاهة ومن نوع من العار والجُبْن الداخليين. وقد كان ذلك، بالنسبة إلى ذواتنا الفردية، قَدْراً ذا شأن من الإنجاز والنجاح. «الحياة هي أثمن ما يملكه الإنسان، وبما أن الحياة تُعطى مرة واحدة فقط، يجب على الإنسان أن يعيشها بطريقة تمكنه من حماية هذه الحياة من أن تتلطخ بعار ماض جبان وتافه؛ أن يعيشها بشكل لا **تكون معه معذبة لسنوات** بدون هدف، بشكل يستطيع معه أن يقول لحظة موته: «حياتي وطاقتي كلها كُرِّستا للقضية الأولى في العالم - قضية تحرير الإنسان»[*].

(*) نيكولاي أوستروفسكي.

ملحق

اللّه آباد ٢٩ كانون الأول ١٩٤٥

خلال شهري آذار ونيسان ١٩٤٥ تم توزيع أعضاء لجنة المؤتمر العاملة المحتجزين في معسكر اعتقال قلعة أحمداناغار وإرسالهم إلى مناطقهم المختلفة. وقد تم إغلاق المعتقل وربما جرى تسليمه للسلطات العسكرية. كنا ثلاثة، غوفيند بالابه بانت، نارنيدراديفا وأنا - ، حين غادرنا قلعة أحمداناغار في اليوم الثامن والعشرين من آذار وتم جَلْبُنا إلى سجن نايني المركزي حيث قابلنا عدداً من زملائنا القدامى، كان منهم رافي أحمد كيداوي. للمرة الأولى منذ اعتقالنا في آب ١٩٤٢ توفَّرَتْ لنا فرصة الحصول على معلومات شهود عيان عن أحداث عام ١٩٤٢، لأنّ العديد ممن كانوا في سجن نايني كانوا قد اعتُقلوا بعدنا ببعض الوقت. ومن نايني نُقِلنا نحن الثلاثة إلى سجن **عزت أغار** المركزي القريب من باريلي. تم إطلاق سراح غوفيند بالابه بانت بسبب اعتلال صحته. عشنا، ناريندرا ديفا وأنا، معاً في أحد مهاجع هذا السجن فترة تزيد على الشهرين. وفي أوائل حزيران تم نقلنا إلى السجن الجبلي في آلمورا، ذلك السجن الذي كُنْت أعرفه جيداً قبل عشر سنوات. وفي اليوم الخامس عشر من حزيران تم إطلاق سراحنا نحن الاثنين، بعد انقضاء (١٠٤١) يوماً على اعتقالنا في آب ١٩٤٢. وهكذا انتهت فترة سجني التاسعة والأكثر طولاً.

ومنذ ذلك التاريخ مَضَتْ ستةُ أشهر ونصف من الوقت. خرجتُ من العزلة الطويلة في السجن إلى الجماهير، إلى النشاط المكثف والسفر المتواصل. لم أُمضِ سوى ليلة واحدة في البيت أسرعتُ بعدها إلى بومباي

لحضور اجتماع لجنة المؤتمر العاملة. ومن هناك إلى مؤتمر سيملا الذي عقده نائب الملك. وجدت شيئاً من الصعوبة في التكيف مع البيئة الجديدة المتغيرة فلم أستطع أن أتلاءم معها بسهولة. ورغم أنّ كلَّ شيء كان مألوفاً كما كان اللقاء مع الأصدقاء والزملاء القدامى جيداً، فإنني شعرت ببعض الغربة كما لو كنت آتياً من الخارج. وظل عقلي يجول بين الجبال والقمم المكسوة بالثلوج. وفور انتهاء العمل في سيملا أسرعتُ إلى كشمير. لم أبق في الوادي بل انطلقتُ مباشرة تقريباً على الطريق إلى المناطق والممرات الأعلى. أمضيت شهراً في كشمير عدتُ بعده إلى الجماهير وإلى أشكال الإثارة والملل للحياة اليومية.

تدريجياً تكونَتْ صورةُ السنوات الثلاث والنصف في عقلي. وجدتُ، كما فعل غيري، أن ما كان قد حصل، كان أكبر بكثير مما سبق لنا أن تصورناه. فهذه السنوات الثلاث كانت سنوات عمل شاق بالنسبة إلى شعبنا. وكل مَنْ قابلناه كان يحمل أثر ذلك على وجهه. كانت الهند قد تغيرتْ وتحت الهدوء البادي على السطح كان هناك كثير من الشك والتساؤل، من الإحباط والغَضَب، مع قدر غير قليل من الحماس المكبوت. ومع إطلاق سراحنا والتحول الذي طرأ على مجرى الأحداث، حضدَثَ تغيرٌ على المسرح. تجعَّد السطح الأملس وبَدَت الصدوعُ واضحة. موجات من الإثارة والحماس اخترقت البلاد. فبعد ثلاث سنوات من القمع والكبت حطم الشعب جدران قوقعته. لم يسبق لي أن رأيت مثل هذه الحشود، مثل هذه الثورة العارمة الغاضبة، مثل هذه الرغبة الجامحة لدى جماهير الشعب في تحرير نفسها. إن الشباب والفتيات، الصبية والصبايا، كانوا متقدين بنار الاندفاع رغبة في عمل أي شيء وكل شيء، رغم أن ذلك الشيء الذي كان يجب عليهم أن يقوموا به لم يكن واضحاً بالنسبة إليهم.

انتهت الحرب وصارت القنبلة الذرية رمز العصر الجديد. فاستخدام هذه القنبلة واللجوء إلى الطرق الملتوية لسياسة القوة جلبا مزيداً من خيبة

الأمل. كانت الإمبرياليات القديمة ما تزال تعمل، والأحداث في إندونيسيا والهند الصينية زادت من بشاعة الصورة ومن إثارتها للرعب. أما استخدام الجيوش الهندية في هاتين المنطقتين ضد أناس يناضلون ليكونوا أحراراً فقد جلب لنا العار وجَعَلَنا نحس بالعجز وبالغضب والمرارة العميقين المقيمين. لقد ظل مزاج البلاد يتفاعل ويزداد نهوضاً وارتفاعاً باستمرار.

انتشرت قصة الجيش الوطني الهندي الذي تم تشكيله في بورما ومالايا خلال سني الحرب، فجأة في مختلف أرجاء البلاد وأثارت حماساً مذهلاً. إن محاكمة بعض ضباطه في المحاكم العسكرية أثار البلاد بصورة لم يسبق لها أن حصلت من قبل. وصار أولئك الضباط رموزاً للهند المكافحة والمناضلة في سبيل حريتها. سرعان ما أصبح هؤلاء رمزاً للوحدة بين مختلف الطوائف الدينية في الهند، لأن الهندوس والمسلمين والسيخ والمسيحيين كانوا جميعا ممثلين في ذلك الجيش. كانوا قد حلّوا المشكلة الطائفية فيما بينهم، فلماذا لا نحذو حَذْوَهم؟

نحن الآن على عتبة انتخابات عامة في الهند، وهذه **الانتخابات تحتكر الاهتمام** وتأسره. ولكن الانتخابات ستنتهي بعد وقت غير طويل - وماذا بعد؟ من المتوقع أن تكون السنة المقبلة سنة عاصفة مشحونة بالاضطرابات والصراعات والفوضى. لن يكون هناك سلام في الهند أو في أي مكان آخر إلا على أساس الحرية.

n

الصفحة

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الصفحة

الطبعة الأولى / ٢٠١١م
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة

رسالة اينشتاين إلى نهرو

برينستون، نيروجيرسي

الولايات المتحدة الأمريكية

١٨ شباط، ١٩٥٠

عزيزي السيد نهرو:

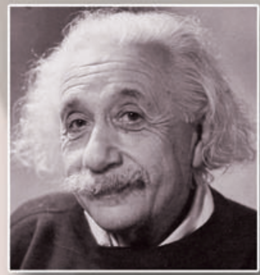
قرأت باهتمام بالغ كتابك الرائع **اكتشاف الهند**. لم يكن نصفه الأول سهل القراءة بالنسبة لغربي. لكنه يعطي صورة عن التراث الثقافي والروحي المجيد لبلادكم العظيمة. أما التحليل الذي قدمته في النصف الثاني من الكتاب للتأثير المأساوي والتقهقر الاقتصادي والأخلاقي والثقافي المفروض بالقوة من قبل الحكم البريطاني والاستغلال البشع واللعين للشعب الهندي قد ترك لدي تأثيراً عميقاً. أن إعجابي بعمل غاندي وعملك أنت في سبيل التحرر عبر وسائل اللاعنف واللاتعاون قد زاد أكثر من أي وقت مضى. فهذا النضال الداخلي للحفاظ على الفهم الموضوعي رغم ضغط الطغيان والاستبداد الآتي من الخارج مع النضال ضد إمكانية أن تصبحوا ضحايا للاستيلاء والحقد قد يكون فريداً من نوعه في تاريخ العالم. أشعر بامتنان عميق لك لأنك أعطيتني كتابك الجديد بالإعجاب.

مع أطيب تمنياتي لعملك الهام والمفيد ومع أرق التحيات.

- أرجو أن تتفضل بتقديم تحياتي لأبنك.

المخلص من القلب

البرت اينشتاين



رسالة اينشتاين إلى نهرو
برينستون، نيروجيرسي
الولايات المتحدة الأمريكية
١٨ شباط، ١٩٥٠

عزيزي السيد نهرو:

قرأت باهتمام بالغ كتابك الرائع **اكتشاف الهند**. لم يكن نصفه الأول سهل القراءة بالنسبة لغربي. لكنه يعطي صورة عن التراث الثقافي والروحي المجيد لبلادكم العظيمة. أما التحليل الذي قدمته في النصف الثاني من الكتاب للتأثير المأساوي والتقهقر الاقتصادي والأخلاقي والثقافي المفروض بالقوة من قبل الحكم البريطاني والاستغلال البشع واللعين للشعب الهندي قد ترك لديّ تأثيراً عميقاً.

إن إعجابي بعمل غاندي وعملك أنت في سبيل التحرر عبر وسائل اللاعنف واللاتعاون قد زاد أكثر من أي وقت مضى. فهذا النضال الداخلي للحفاظ على الفهم الموضوعي رغم ضغط الطغيان والاستبداد الآتي من الخارج مع النضال ضد إمكانية أن تصبحوا ضحايا للاستيلاء والحقد قد يكون فريداً من نوعه في تاريخ العالم. أشعر بامتنان عميق لك لأنك أعطيتني كتابك الجدير بالإعجاب.

مع أطيب تمنياتي لعملك الهام والمفيد ومع أرق التحيات.

- أرجو أن تتفضل بتقديم تحياتي لابنتك.

المخلص من القلب
البـــرت اينشـــتاين

الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة
www.syrbook.gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١١م

سعر النسخة ٢٩٠ ل.س أو ما يعادلها